حاشية فتح الجليل

ببيان

خفي أنوار التنزيل

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على تفسير البيضاوي

لشيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري الشافعي
رحمه الله تعالى
(٨٢٦-٩٢٦هـ)

تحقيق
السيد الشريف
أ. د. محمد فاضل جيلاني الحسني التيلاني

الجزء الأول

مركز جيلاني للبحوث العلمية والطبع والنشر
اسطنبول

حاشية فتح الجليل

ببيان

خفي أنوار التنزيل

الجزء الأول

مركز جيلاني للبحوث
العلمية والطبع والنشر

المركز الرئيسي إسطنبول
Algeylani Center Of Scientific Research
00902125117340_00905334866610
مدير التوزيع:
السيد فائق جيلاني: 00905379603434

حلب ـ سورية
مكتبة إسطنبولي: 00963933316794

القاهرة ـ مصر
هاتف: 00201111087778

Markaz al-Jilani Asia Tenggara
(Zawiyah Arraudhah)
- Jl. Tebet Barat VIII No.50, RT.9/RW.4, Tebet Bar., Kec. Tebet, Kota Jakarta Selatan, Daerah Khusus Ibukota Jakarta 12810
Tel: 006287788058845

أندونيسيا
Markaz al-Jilani Indonesia
- Pondok Pesantren Al-Falak Pagentongan-Bogor
KH Hakim Agus 00628128424608
Fachry 006282123580111

Markaz al-Jilani Indonesia
- Pondok Pesantren manbaus sholihin 61151
- Suci manyar Gresik Jatim Indonesia Post Code
Tel: 0062313958575
Handphone: 006285330046338

بيروت ـ لبنان
مركز الجيلاني ـ روضة الكتاب العربي
هاتف: 0096181932019

ISBN: 978-605-2058-12-1(tk)
978-605-2058-13-8(1.c)

من ذخائر التراث الإسلامي يطبع لأول مرة

الطبعة الأولى
1441هـ ـ 2020م

حاشية فتح الجليل

ببيان

خفي أنوار التنزيل

حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على تفسير البيضاوي

لشيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري الشافعي

رحمه الله تعالى

(٨٢٦-٩٢٦هـ)

تحقيق

السيد الشريف

أ. د. محمد فاضل جيلاني الحسني الحسيني الجيلاني

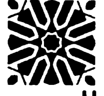
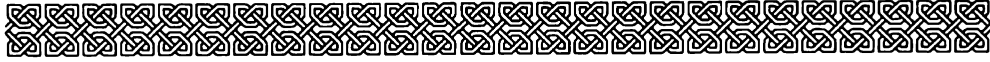
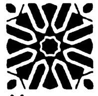
الجزء الأول

مركز جيلاني للبحوث العلمية والطبع والنشر

إسطنبول

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ وَمِنۡهُم مَّن يَنتَظِرُۖ وَمَا بَدَّلُواْ تَبۡدِيلٗا﴾ [الأحزاب: ٢٣]

شكر وتقدير

أشكر الله ﷻ على توفيقه لي حيث قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

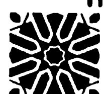
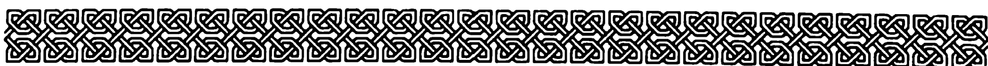
ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم معنا في هذا العمل المبارك، وأخص بالشكر والتقدير أيضاً:

الشيخ محمد نفيس دانيال وزوجته السيدة نور حميدة

الشيخ محمد بودي جوني ارطو وزوجته الحاجة خديجة اندرو ميدا قمرية

حفظهم الله

والله ولي التوفيق

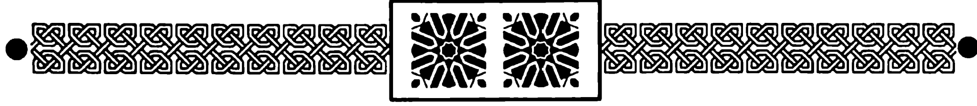

إهداء

إلىٰ جدي العالم الجليل العارف بالله السيد الشريف
الشيخ محمد صديق جيلاني الحسني التيلاني

ووالدي العالم العلامة والبحر الفهامة
السيد الشريف الشيخ محمد فائق
جيلاني الحسني
اللَّذَيْنِ رَبَّاني علىٰ العلم
والأدب والطريقة
وحب المعرفة

وإلىٰ والدتي
الفاضلة الكريمة

أهدي ثواب
هذَا العمل راجياً
من الله أن يجعله
ذخراً في الآخرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

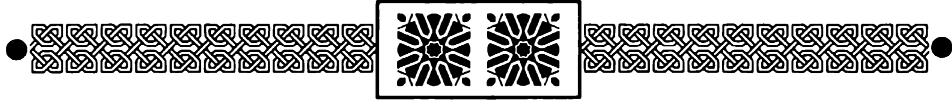
وِرْدُ الْحِزْبِ الصَّغِيرِ

اللَّهُمَّ حُلَّ هذِهِ الْعُقْدَةَ، وَأَزِلْ هذِهِ الْعُسْرَةَ، وَلَقِّنِي حُسْنَ الْمَيْسُورِ، وَقِنِي سُوءَ الْمَقْدُورِ، وَارْزُقْنِي حُسْنَ الطَّلَبِ، وَاكْفِنِي سُوءَ الْمُنْقَلَبِ.

اللَّهُمَّ حَاجَتِي وَعُدَّتِي فَاقَتِي، وَوَسِيلَتِي اِنْقِطَاعُ حِيلَتِي، وَرَأْسُ مَالِي عَدَمُ احْتِيَالِي، وَشَفِيعِي دُمُوعِي، وَكَنْزِي عَجْزِي.

إِلهِي قَطْرَةٌ مِنْ بِحَارِ جُودِكَ تُغْنِينِي، وَذَرَّةٌ مِنْ تَيَّارِ عَفْوِكَ تَكْفِينِي، فَارْزُقْنِي، وَعَافِنِي، وَاعْفُ عَنِّي، وَاغْفِرْ لِي، وَاقْضِ حَاجَتِي، وَنَفِّسْ كُرْبَتِي، وَفَرِّجْ هَمِّي، وَاكْشِفْ غَمِّي، بِرَحْمَتِكَ يا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.





ترجمة الشيخ زكريا الأنصاري رضي الله عنه

هو: الشيخ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السُّنَيْكي[١] ثم القاهري الأزهري الشافعي، أبو يحيى، زين الدين، الإمام، العلامة، الحبر البحر، شيخ مشايخ الإسلام، قاضي القضاة، علامة المحققين، وفهامة المدققين، ولسان المتكلمين، وسيد الفقهاء والمحدثين، الحافظ المخصوص بعلو الإسناد، والملحق للأحفاد بالأجداد، العالم العامل، والولي الكامل، الجامع بين الشريعة والحقيقة، والسالك إلى الله تعالى أقوم مسلك وطريقة، أحد سيوف الحق المنتضاة.

ولد سنة ست وعشرين وثمانمائة في «سُنَيكَة» وهي قرية من أعمال الشرقية في مصر[٢]، وفيها نشأ وحفظ القرآن وعمدة الأحكام وبعض مختصر التبريزي في الفقه، ثم تحول إلى القاهرة في سنة واحد وأربعين وثمانمائة فقطن الأزهر وأكمل حفظ المختصر المذكور، وحفظ المنهاج الفرعي، وألفية النحو، والشاطبيتين، وبعض المنهاج الأصلي، وبعض ألفية الحديث، ومن التسهيل إلى «كاد»، وأتمه من بعد.

وهو تلميذ شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني رحمه الله تفقه به، وبفقيه الوقت شرف الدين موسى بن أحمد السبكي ثم القاهري، وبالشيخ شمس الدين محمد بن علي البدرشي، والعلامة شهاب الدين أبو العباس

(١) وسُنَيْكة المنسوب إليها ـ بضم السين وفتح النون وإسكان الياء المثناة تحت وآخر الحروف تاء التأنيث ـ بليدة من شرقية مصر. الكواكب السائرة، النجم الغزي [ص١٢٢].

(٢) الضوء اللامع، السخاوي [٦/ ٤٢٤]، البدر الطالع، الشوكاني [١/ ٢٣٩]، شذرات الذهب، الدمشقي [٧/ ١٣٣]، النور السافر، العيدروس [ص٦٣].

أحمد بن رجب القاهري عرف بالشهاب المجدي، والعلامة شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الحجازي، والشيخ العلامة قاضي القضاة شمس الدين محمد بن إسماعيل الونائي، وغيرهم من جُلّة علماء ذلك العصر.

وانتفع به العديد من التلاميذ الذين أصبحوا من مشايخ الإسلام فيما بعد، مثل: شيخ الإسلام العلامة محمد بن حمزة بن أحمد بن علي بن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة، الحسيني، وشيخ الإسلام محمد بن محمد رضي الدين أبو الفضل بن رضي الدين الغزِّيّ، وابن حجر الهيتمي وغيرهم.

وكان رحمه الله حسن الخلق متأسياً بأخلاق رسول الله ﷺ، فكان لا ينفك عن الاشتغال على طريقة جميلة من التواضع، وحسن العشرة، والأدب، والعفة، والانجماع عن بني الدنيا مع التقلل وشرف النفس ومزيد العقل وسعة الباطن، والاحتمال والمداراة، وله تهجد وتوجّد وصبر واحتمال، وتَرْك للقيل والقال، وأوراد واعتقاد، وتواضع وعدم تنازع بل عمله في التودد يزيد عن الحد(١).

وولي شيخ الإسلام زكريا الأنصاري العديد من الجهات والمناصب الجليلة، وترأس بجدارة دهراً، وأذن له غير واحد من شيوخه في الإفتاء والإقراء(٢). وكذا استقر في مشيخة التصوف بمسجد الطواشي إلى أن رقى إلى المنصب الجليل وهو قاضي القضاة بعد امتناع كثير وتعفف زائد. ووقع ذلك في شهر رجب سنة ست وثمانين وثمانمائة. ثم استمر قاضياً مدة ولاية السلطان الأشرف قايتباي رحمه الله تعالى، ثم عزل عن القضاء بعد عشرين

(١) الضوء اللامع، السخاوي [١/ ١٢٧].

(٢) الضوء اللامع، السخاوي [٢/ ١٣١]، البدر الطالع، الشوكاني [١/ ٢٣٩]، شذرات الذهب، الدمشقي [٨/ ١٣٤]، الكواكب السائرة، النجم الغزي [ص١٢٤]، النور السافر، العيدروس [ص٦٤].

سنة بسبب خطه على السلطان بالظلم، وزجره عنه تصريحاً وتعريضاً. وقيل: بسبب كفّ بصره. وولي في آخر عمره مشيخة مدرسة الجمالية ودرَّس في القاهرة نحو ثمانين سنة(١).

توفي رحمه الله سنة ست وعشرين وتسعمائة، بعد أن خلَّف علماً جَمّاً نافعاً للأمة بأسرها، فله الكثير من المؤلفات المتقنة الشهيرة في جميع أبواب العلم: كـ«شرح الروض»، و«شرح البهجة»، و«المنهج وشرحه»، و«شرح ألفية الحديث»، و«تحفة الباري على صحيح البخاري»، و«شرح مسلم»، و«فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل»(٢)، وغيرها من الكتب النفيسة. قال العلامة العيدروس: ويقرب عندي أنه المجدد على رأس القرن التاسع لسعة الانتفاع به وبتصانيفه، واحتياج غالب الناس إليها فيما يتعلق بالفقه وتحرير المذهب(٣).

رحم الله إمامنا الجليل وأسكنه فسيح جنانه ونفعنا الله بعلومه. آمين برحمتك يا أرحم الراحمين.



(١) معجم المطبوعات، إليان سركيس [١/ ٤٨٤].

(٢) أي: هذا الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه.

(٣) ديوان الإسلام، ابن الغزي [٤٦]، النور السافر، العيدروس [ص٦٣]، الكواكب السائرة، النجم الغزي [ص١٢٢]، الضوء اللامع، السخاوي [٨/ ٢٢٦]، معجم المؤلفين، عمر كحالة [٤/ ١٨٢]، نظم العقيان، السيوطي [ص٣٩]، الأعلام، الزركلي [٣/ ٤٦]، البدر الطالع، الشوكاني [١/ ٢٣٩].

تعريف بالحاشية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، **أما بعد**:

بين يدنا كتاب مفيد جداً من كتب التفسير واللغة والبلاغة والبديع فهو حاشية متتمة وشارحة ومسددة لكتاب قيِّم جداً من كتب التفسير ألا وهو «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للإمام البيضاوي، وصاحب هذه الحاشية القيِّمة هو شيخ الإسلام وقاضي القضاة في عصره الشيخ زكريا بن محمد بن أحمد السنيكي الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ. حيث قام الشيخ زكريا رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعمل عظيم في هذه الحاشية فتعرض للنواحي الإعرابية والبلاغية والبديعية الواردة في تفسير البيضاوي فيشرح ما أشكل من وجوه الإعراب أو البلاغة أو البديع، ويتمم ما نقص منها، ويتعرض رَحِمَهُ ٱللَّهُ لوجوه القراءات فكان يأتي إلى القراءة التي يذكرها الشيخ البيضاوي دون ذكر صحابها فيذكر صاحبها، وإن لم يكن الشيخ قد بيَّن وجهها وتفسيرها فيبيِّن هو وجهها وتفسيرها ويرجح الأقوى منها ويؤيده بالدليل الذي كان في يده كالقنديل فيسلطه على ما شاء من مسائل الكتاب فيكشف ما كان وراءها من الدر المكنوز في الخبايا، ثم يتعرض رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى معاني الكلمات التي ذكرها الإمام البيضاوي ولم يشرح معانيها فيشرحها ويبيِّن مصادرها من معاجم اللغة التي بين يديه.

ومن الجهد الذي يشكر عليه أيضاً رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه كان يأتي بالحديث المذكور أثناء التفسير ويبين في الغالب درجته وأقوال علماء المصطلح فيه كابن حجر وغيره من علماء هذا الشأن. ويشرح ما كان منه يحتاج إلى شرح

أو بيان، وكذلك يفعل بالنسبة إلى المسائل التاريخية أو قصص السيرة الواردة في تفسير البيضاوي، وهذا دأبه في المسائل الفقهية التي يتعرض لها، يعرض المسألة ويسوق الأدلة ويرجح ما قوي عليه الدليل، وكان يتعرض للمسائل المهمة في علم الكلام والمسائل العقدية وآراء المعتزلة ويبين الفاسد المبتدع منها ويطارده بسلاح الدليل حتى يهلكه، ويقرر ما كان قوياً صواباً موافقاً للكتاب والسُّنَّة حتى يشهره.

وكان يعرض للشواهد الشعرية فيبين الصالح منها لموضعه، ويقرر صوابه من خطأه بعد أن يتم الشاهد ويعزوه إلى قائله في بعض الأحيان، فكان رَحِمَهُ اللَّهُ يناقش ويرجح ويدلل بالأدلة من أمهات الكتب في كل فن على حدة، فكان رَحِمَهُ اللَّهُ يشرح غير ذلك من المسائل العلمية التي وردت في الكتاب كعلم الهيئة وغيره، ويبين رأيه فيها بعد أن يذكر أقوال العلماء ويرجح منها ما تسنده الأدلة ويعززه الفهم العميق، مما يدل على سعة علمه رَحِمَهُ اللَّهُ وتبحره في شتى أنواع العلوم، حتى يدرك القارئ أنه الفارس الذي لا يشق له غبار في إدراك الحجج وعرض الأدلة وترجيح الأصوب وانتقاء الأرشد في أي باب من أبواب العلوم التي يشارك فيه.

فكان جهد الشيخ زكريا الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ في الكتاب هو الشرح في أماكن الغموض والإتمام في أماكن النقص والرد على ما أشكل وبيان الصواب فيه؛ كما قال الشيخ زكريا الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في مقدمة الحاشية ـ: هذا تعليق وضعته على تفسير القرآن العظيم المسمى «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للإمام المحقق والحبر المدقق ناصر الملة والدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي البيضاوي ـ طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه ـ يفتح منه مقفله ويوضح مجمله، مع بيان ما يرد عليه والجواب عنه إن أمكن مصحوباً بقواعد محررة وفرائد مخمّرة، وسميته «فتح الجليل ببيان خفي أسرار التأويل».

وبعد هذا: نسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى الصواب ويهيئ لنا من أمرنا

رشداً، وأن يجنبنا الخطأ والزلل، وأن يجعل هذا العمل نافعاً للأمة بأسرها وأن يكون نبراساً لطلاب العلم خاصة، يهتدوا به إلى سواء السبيل في ما أشكل وخفي من علوم العربية والبلاغة والبديع والحديث والعقيدة والتأويل، لتحصل منه الفائدة، وتعم به المنفعة.

وفي الختام الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. والحمد لله ربِّ العالمين.



النسخة الأصلية

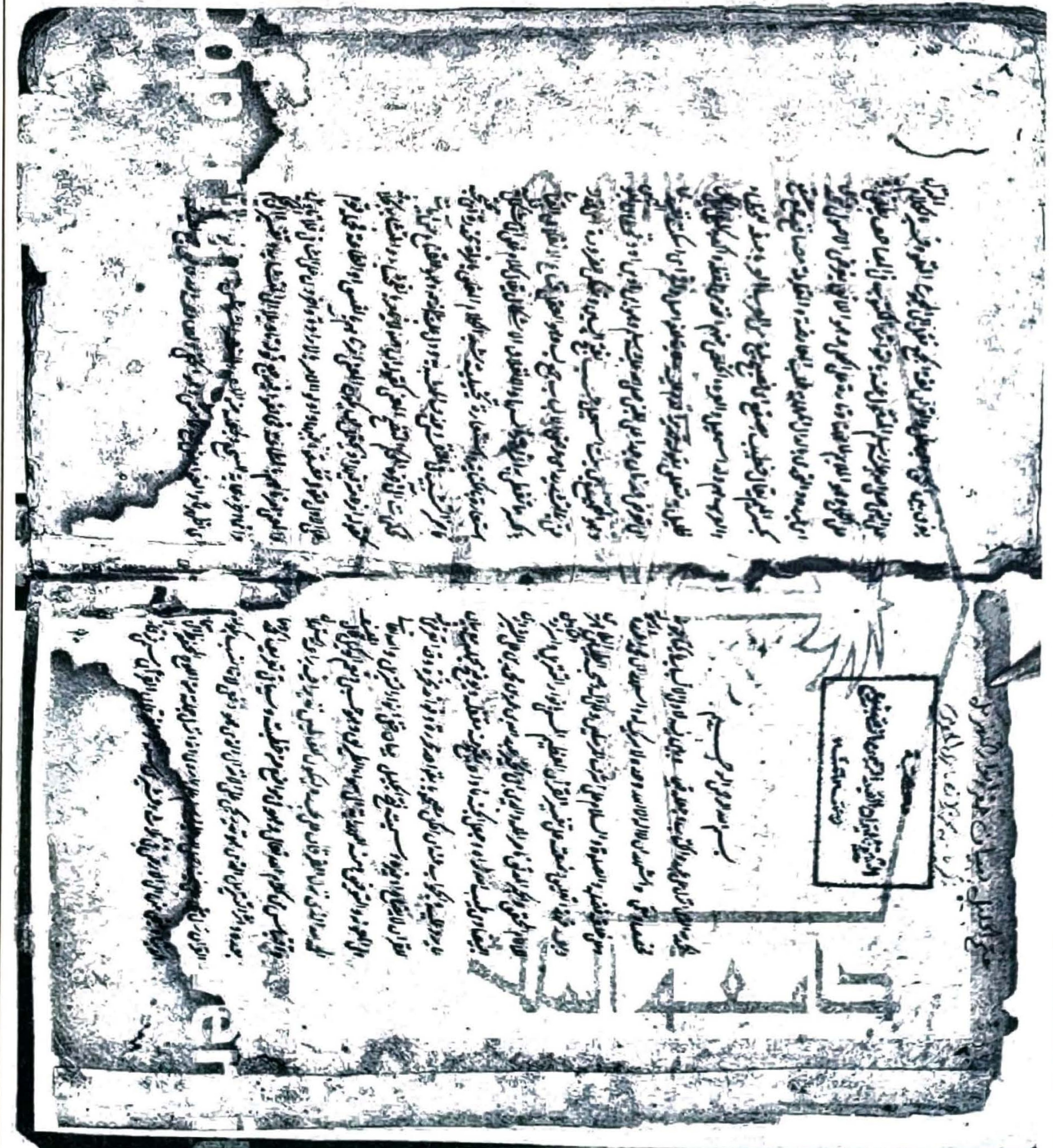
نسخ المخطوطات

نسخة المخطوط (الأصل)

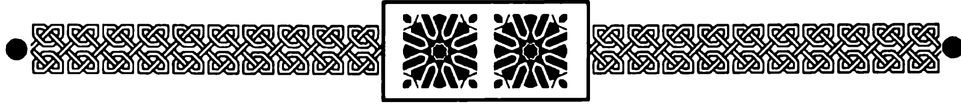
نسخة المخطوط (ب)

نسخة المخطوط (ج)

نسخة المخطوط (ز)



نسخة المخطوط (س)



مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً أبداً إلى يوم الدين.

قال سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، عمدة المحققين، زين الملة والدين، أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، رحمه الله تعالى وأسكنه الجنة دار السلام، بجاه سيدنا محمد أشرف الأنام، وآله وصحبه البررة الكرام:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب وجعله قيماً، وبَيَّن فيه لأُولي الألباب ما يحتاجونه مخصَّصاً ومعمَّماً. وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وعلى خَلْقه فضَّله. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد: فهذا تعليقٌ وضعتُهُ على تفسير القرآن العظيم المسمَّى بـ«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للإمام المحقق والحبر المدقق ناصر الملة والدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشِّيرازي البيضاوي طيَّب الله ثراه وجعل الجنةَ مأواه، يفتح منه مُقْفَلَهُ ويوضِّح مُجْمَلَه، مع بيانِ ما يَرِدُ عليه والجوابِ عنه إن أمكن مصحوباً بقواعدَ محرَّرَةٍ وفرائدَ مخمَّرَةٍ. وقد أتعرَّضُ فيه للقرآن لإيضاحٍ أو غيرِهِ، وسميتُهُ «فتح الجليل ببيانِ خَفِيِّ أنوارِ التنزيل».

والله تعالى وليُّ المعونة والتوفيق ومنه الهداية إلى سواء الطريق، وهو حسبي ونعم الوكيل.

سُورَةُ الفَاتِحَةِ

(١) مكية، وآيها سبع آيات

﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]،

قال المصنف: [﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾] [الفرقان: ١] فيه براعةُ استهلالٍ[١] واقتباسٌ[٢] من كلام الله تعالى، وهو في مواضعَ من خُطْبته، وسيأتي تعريفُ الحمد وما بعده. وآثَرَ التنزيلَ الذي هو تدريجي على الإنزال الذي هو دَفْعي[٣]؛ لأنه أنسبُ بكونِ القرآن نزل مُنجَّماً على نبيِّنا ﷺ على ما رُوي أنه أُنزل جملةً من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا[٤] ومنجَّماً منها إلى الأرض في ثلاث وعشرين سنة[٥]، والفرقان القرآن سمي فرقاناً؛ لأنه يفرق بين الحق

---

(١) براعة الاستهلال: تكونُ بالبدء بما يكون فيه إلماحٌ إلى المقصود الأول من النّص الأدبي، وإبداعٌ يَجْذبُ الانتباه، ويأسِرُ المتلَقِّي سامعاً أو قارئاً، مع حُسْنِ سَبْكٍ، وعذوبة لفظٍ، وصحَّةِ معنىً. البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمٰن الميداني [ص٨٧٨].

(٢) الاقتباس: هو أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه؛ كقول الحريري: فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب. الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني [ص٣٨١].

(٣) الإنزال: هو نقل الشيء من أعلى إلى أسفل، وهو إنما يلحق المعاني بتوسط لحوقه الذوات الحاملة لها ويستعمل في الدفعي لأن (أفعلته) يكون لإيقاع الفعل دفعة واحدة، والتنزيل يستعمل في التدريجي؛ لأن (فعلته) يكون لإيقاع الفعل شيئاً فشيئاً. الكليّات، للكفومي [ص٢٨٤].

(٤) وما تقدم من أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ثم أنزل بعد ذلك مفرقاً هو الصحيح المعتمد. فتح الباري، ابن حجر [٩/ ٤].

(٥) قال ابن عباس ومجاهد والفراء والقاضي منذر بن سعيد: النجم هو الجملة من القرآن إذا نزلت، =

فتحدى بأقصر سورة من سُوَره مصاقع الخطباء من العرب العرباء، فلم يجد به قديراً، وأفحم من تصدى لمعارضته من فصحاء عدنان وبلغاء قحطان حتى حسبوا أنهم سُحروا تسحيراً، ثم ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] حسب ما عنَّ لهم من مصالحهم ليدبروا آياته، وليتذكر أولوا الألباب تذكيراً، فكشف لهم قناع الانغلاق عن آيات محكمات هُنَّ أم الكتاب، وأُخَرَ

والباطل[١]، والقرآن لغة: الجمع، نقل إلى المجموع المتلو وفسر بالكلام المنزل على النبي ﷺ المنقول عنه بالتواتر، المكتوب في المصاحف، يطلق تارة على الكل وهو الملائم لما هنا، وتارة على المعارضة والمقابلة الكلي وهو اللائق بغرض الأصول، **[فتحدى]**؛ أي: عبده والتحدي بالدال المهملة طلب المعارضة والمقابلة **[مصاقع]** جمع مصقع بكسر الميم، يقال: خطيب مصقع؛ أي: فصيح بليغ، **[من العرب عرباً]** صفة للخطباء، والعرب ولد إسماعيل، والعرب الخلص منهم من أخذ من لفظه وأكد به كليل ألَيَل وظل ظليل **[به]** متعلق بقوله: **[قديراً]** قدم عليه رعاية للفواصل **[وأفحم]**؛ أي: أسكت **[تصدى]**؛ أي: تعرض، **[عدنان]** جدٌّ أعلى للنبي ﷺ وهو ابن أدّ بن أدَدْ **[قحطان]** أبو اليمن وهو الهميسع ابن بنت ابن إسماعيل[٢] **[حسَب]** بفتح السين وتسكن للضرورة؛ أي: قدر **[عَنَّ]** بالتشديد؛ أي: عَرَض **[الألباب]** جمع لب وهو العقل **[قناع الانغلاق]** والقناع بالكسر ما تغطي به المرأة رأسها والانغلاق الإشكال، يقال: كلام غلق؛ أي: مشكل، ففيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية[٣]، شبه الكلام الغلق بامرأة مخدرة؛ أي: محتجبة فأضمر التشبيه في النفس وحذف المشبه به ودل عليه بلازمه وهو القناع **[عن آيات محكمات]** إلى آخره.. المحكم المتضح المعنى؛ كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ

= وقد نزل منجّماً في عشرين سنة. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي [٨/ ١٥٤].

(١) المخصص، لابن سيده [٣/ ٤٠٩].

(٢) مرآة الجنان، اليافعي [١/ ١٣٨].
في المخطوط [ب]: (ابن بنت إسماعيل).

(٣) فسر السكاكي الاستعارة التخييلية: بما لا تحقق لمعناه حسّاً ولا عقلاً بل هو ـ أي: معناه ـ صورة وهمية محضة لا يشعر بها شيء من التحقق العقلي أو الحسي. مختصر المعاني، التفتازاني [ص٢٣٣].

متشابهات هُنَّ رموز الخطاب تأويلاً وتفسيراً، وأبرز غوامض الحقائق ولطائف الدقائق، ليتجلى لهم خفايا الملك والملكوت وخبايا قدس الجبروت ليتفكروا فيها تفكيراً، ومهد لهم قواعد الأحكام ....

﴿بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] والمتشابه بخلافه؛ كقوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ إذ يحتمل أن يكون المعنى: أمرناهم بالفسق أو الطاعة فحمله قوم على الأول، لقوله: ﴿فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦] وأوّلوا الأمر بالإرادة، وآخرون على الثاني فلا تأويل، والمعنى: أمرناهم بالطاعة فخالفوا فيرجع قوله تأويلاً إلى المتشابه وتفسيراً إلى المحكم وإنما أخر رعاية للسجع ولجعله من اللف والنشر[(١)] المشوش[(٢)]، **[وأبرز غوامض الحقائق]**؛ أي: أظهرها والغوامض جمع غامض وهو الخفي **[ولطائف الدقائق]** جمع لطيفة وهو الكلام الدقيق المؤثر في النفس وفي الحقائق[(٣)] والدقائق جناس لاحق **[لينجلى]**؛ أي: لينكشف ويتضح **[خفايا الملك والملكوت]** الملك كل موجود كما قاله الزمخشري، والملكوت أعظم الملك، وتارة للمبالغة قاله المصنف في سورة الأنعام، وقيل: الملك عالم الشهادة، والملكوت عالم الغيب **[وخبايا]** جمع خبية بمعنى: مخبوة **[قدس الجبروت]** القدس بالإسكان وبالضم الطهر، الطهر بمعنى: التطهير، والجبروت مبالغة في الجبر وهو القهر فقوله: ليتجلى.. إلى آخره؛ أي: لينكشف لهم سر المغيبات من الصفات الثبوتية[(٤)]، وهي صفات الكمال وسر التطهير والتنزيه عن شوائب النقص من الصفات السلبية[(٥)]، وهي صفات الجلال وفي خبايا وخفايا جناس مضارع، **[ومهد]**؛ أي: وطّأ وأصلح **[قواعد الأحكام]** القواعد جمع

---

(١) اللف والنشر: هو أن تلف شيئين ثم تأتي بتفسيرهما جملة، ثقة بأن السامع يردّ إلى كل واحد منهما ما له؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣]. التعريفات، الجرجاني [ص٢٤٧].

(٢) أن يأتي النشر على غير ترتيب اللّف، ويُسمَّى «اللّفّ والنشر غير المرتّب» وقد يُعَبَّر عنه بعبارة «اللّف والنشر الْمُشَوّش». البلاغة العربية، الميداني [ص٧٧٠].

(٣) في نسخة [ز]: (الخلايق).

(٤) هي ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ. الصفات الإلهية، التميمي [ص٥٧].

(٥) أما مجامع الصفات السلبية فهي الأحدية، وذلك لأن المراد من الأحدية كون تلك الحقيقة في نفسها مفردة منزهة عن أنحاء التركيب. مفاتيح الغيب، الرازي [٢٩٨/١٧].

وأوضاعها من نصوص الآيات وألماعها، ليذهب عنهم الرجس ويطهرهم تطهيراً، فمن ﴿كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]، فهو في الدارين حميد وسعيد، ومن لم يرفع إليه رأسه وأطفأ نبراسه يعش ذميماً ويَصْلَى سعيراً. فيا واجب الوجود، ويا فائض الجود، ويا غاية كل مقصود، صل عليه صلاة توازي غناءه، وتجازي عناءه، وعلى من أعانه وقرر تبيانه تقريراً، وأفض علينا من بركاتهم واسلك بنا مسالك كراماتهم، وسلّم عليهم وعلينا تسليماً كثيراً.

وبعد: فإن أعظم العلوم مقداراً وأرفعها شرفاً ومناراً علم التفسير؛

قاعدة وهي قضية كلية تعرف منها أحكام جزئياتها نحو الأمر للوجوب حقيقة [وأوضاعها]؛ أي: عللها [وألماعها] جمع لمع كضوء وأضواء معنى وزنةً من ألمعت الشيء؛ أي: اختلسته فهو كناية عن الآيات المشيرة إلى الأحكام لذكره في مقابلة نصوص الآيات [لتذهب عنهم الرجس] من الجهل والذنب [ويطهرهم تطهيراً] استعار الرجس المدنس للثوب للجهل المدنس للعرض ورشح الاستعارة بالتطهير تنفيراً عن الجهل وترغيباً في العلم أو استعاره للذنب المدنس ورشحها بالتطهير لمثل ذلك [نبراسه] بكسر النون؛ أي: مصباحه؛ يعني: نور فطرته [ذميماً] بمعجمة بمعنى: مذموماً لانحطاطه إلى حضيض عالم البهائم [ويصلى] في نسخة وسيصلى والفعل مرفوع مع عطفه على المجزوم اقتباساً من الآية(١) وإخراجاً عن الجواب إلى الوعيد ليدل على أنه يحصل ذلك له البتة بخلاف الذي قبله فإنه قد يطيب عيشه استدراجاً [فيا واجب الوجود] فيه التفات من الغيبة إلى الخطاب [ويا غايةَ كلِّ مقصود] الغاية لغةً: منتهى الشيء، وعُرْفاً: كل حِكْمةٍ ومصلحةٍ تترتَّبُ على فعل [توازي غَنَاءَهُ]؛ أي: تحاذيه، والغَنَاء بفتح الغين المعجمة وبالمدِّ النَّفْع، من غَنَى عنه غنية؛ أي: قام بمصالحه [وتجازي عَنَاءَهُ]؛ أي: تكافئه، والعناء بفتح العين المهملة وبالمدِّ التَّعَب(٢).

[ومناراً] هو عَلَمٌ بالطريق يَهْتدي به المارُّ إلى مقصده.

[عِلْم التفسير] هو العِلْم الباحثُ عن أحوالِ كلامِ الله من حيثُ الدلالةُ على

---

(١) قوله تعالى: ﴿وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٢].

(٢) المصباح المنير، الفيومي [٢/ ٤٣٤].

الذي هو رئيس العلوم الدينية ورأسها، ومبنى قواعد الشرع وأساسها، لا يليق لتعاطيه والتصدي للتكلم فيه إلا من برع في العلوم الدينية كلها؛ أصولها وفروعها، وفاق في الصناعات العربية والفنون الأدبية بأنواعها. ولطالما أُحَدِّثُ نفسي ....

المراد. ويتناول التفسيرَ؛ أي: ما يتعلق بالرواية، والتأويلَ؛ أي: ما يتعلق بالدراية[١]. وموضوعه: كلامُهُ تعالى، وفائدتُهُ: الاطلاعُ على عجائبِ كلامِهِ تعالى وامتثالُ أوامرِه ونواهيه.

[العلوم الدينية] هي التفسير والحديث والفقه وأصول الدين وأصول الفقه، أما العلوم الشرعية فهي الثلاثة الأُوَل على الصحيح [لا يَلِيق]؛ أي: لا يتمكَّنُ من تناوله ولا يقدر عليه، وقيل: لا يستبدُّ به [والتصدِّي]؛ أي: التعرُّض [برع] يقال: بَرع الرجلُ أصحابَه، بفتح الراء وضَمِّها؛ أي: فاقَهُم في العِلْم وغيره[٢] [وفاق]؛ أي: علا [في الصناعات] جمع صناعة، وهي بكسر الصاد العِلْم الحاصل من التمرُّن على العمل، والمراد هنا العلوم بأسرها، وقد تُعرَّف الصناعات بأنها صفة نفسانية راسخة يُقتدر بها على استعمال موضوعاتٍ ما، فتشمل العلومَ بأسرها.

[العربية والفنون الأدبية] الفنُّ النوع والمراد العلوم الأدبية وهي أربعةَ عشرَ، وقد تُعَدُّ بأقلَّ منها: عِلْم اللغة وعِلْم الاشتقاق وعِلْم التصريف وعِلْم النحو وعِلْم المعاني وعِلْم البيان وعِلْم البديع وعِلْم العَرُوض وعِلْم القوافي وعِلْم قَرْض الشعر[٣] وعِلْم إنشاء النَّثر وعِلْم الخطِّ وعِلْم المحاضرات ومنه التواريخ وعِلْم القراءات، وقد جمعتُ حدودَها وحدودَ غيرها في مصنف سميتُهُ بـ«اللؤلؤ النظيم في رَوْم التعلُّم والتعليم».

[ولطالما]: قال السَّعْد التَّفْتازاني: ما فيه وفي قلَّما، قيل: مصدرية والمصدر فاعل، وقيل: كافة للفعل عن طلب الفاعل[٤]، ولذا تكتب متصلة ويجوز الفصل

---

(١) الكشاف مع حاشية الجرجاني وابن المنير [١/ ١٥].

(٢) الصحاح، الرازي [ص٧٣].

(٣) قَرْضُ الشِّعْر: هو نَقْدُه ومعرفَةُ جَيِّدِه مِنْ رَديئه قَوْلاً ونَظَراً. تاج العروس، الزبيدي [١٩/ ١٤].

(٤) وناقلةً له عن الاسم إلى الفعل، فإذا قلت: قل ما يقوم زيدٌ؛ فكأنك قلت: ما يقوم زيدٌ. شرح ديوان الحماسة، المرزوقي [١/ ٩٦].

أن أصنف في هذا الفن كتاباً يحتوي على صفوة مما بلغني من عظماء الصحابة، وعلماء التابعين، ومن دونهم من السلف الصالحين، وينطوي على نكت بارعة، ولطائف رائعة، استنبطتها أنا ومن قبلي من أفاضل المتأخرين، وأماثل المحققين، ويعرب عن وجوه القراءات المشهورة المعزيّة إلى الأئمة الثمانية المشهورين، والشواذ المروية عن القراء المعتبرين؛ إلا أن قصور بضاعتي يثبطني عن الإقدام، ويمنعني عن الانتصاب في هذا المقام حتى سنح لي بعد الاستخارة ما صمم به عزمي على الشروع فيما أردته، والإتيان بما قصدته، ناوياً أن أُسمِّيه بعد أن أتممه بـ«أنوار التنزيل وأسرار التأويل». فها أنا الآن أشرع، وبحسن توفيقه أقول ـ وهو الموفق لكل خير ومعطي كل مسؤول ـ:

والمعنى على الأول: ولطال تحديثي لنفسي [**أن أصنف**] مفعول أحدث [**يحتوي على صفوة ما بلغني**]؛ أي: يشتمل عليها وصفوة الشيء بتثليث الصاد خالصه [**ومن دونهم**] عطف على عظماء الصحابة [**وينطوي على نُكَتٍ**]؛ أي: يشتمل عليها والنكت جمع نكتة وهي بالمثناة اللطيفة المستخرجة بقوة الفكر، من نَكَتَ الأرض إذا أثّر فيها بنحو قضيب فنُكَتُ الكلام لطائفه ودقائقه المستخرجة بقوة الفكر والتأمل [**بارعة**] من برع الرجل أصحابه وتقدم بيانه [**رائعة**] من راعني الشيء أعجبني [**وأماثل المحققين**]؛ أي: خيارهم وأفاضلهم يقال: مَثُلَ الرجل بالضم مثالة؛ أي: صار فاضلاً [**عن وجوه القراءات**]؛ أي: المشهورة كما في نسخة [**المعزية إلى الأئمة الثمانية**] هم السبعة المشهورون[١] ويعقوب الحضرمي، وجرى في المعزية على أن عزي يائي ولو جرى على أنه واوي، وهو الأكثر لقال: المعزوة، وقال الجوهري: عزوته إلى أبيه وعزيته لغة إذا نسبته إليه [**والشواذ**] عطف على المعزية [**يثبطني**]؛ أي: يشغلني [**سنح لي**]؛ أي: عرض لي [**ما صمم به عزمي**]؛ أي: صار به ماضياً لا فتور فيه يقال: صمّ السيف إذا مضى في العظم وقطعه[٢] وبه ساقط من نسخ [**أوسمه**]؛ أي: سميه من الوسم وهو العلامة [**وهو الموفق**] التوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد [**سول**] بتخفيف الهمزة الساكنة ما يسأله الإنسان.

---

(١) القراء السبعة وهم: ابن عامر، وابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، ونافع، وأبو الحسن الكسائي. المعنى القرآني في ضوء اختلاف القراءات، أحمد الخطيب [ص٨].

(٢) تاج العروس، الزبيدي [٣٢/٥١٨/مادة: صمم].
في النسخة [ج]: (العزم وقطعه).

وتسمى أُمّ القرآن؛ لأنها مفتتحه ومبدؤه، فكأنها أصله ومنشؤه؛ ولذلك تسمى أساساً، أو لأنها تشتمل على ما فيه من الثناء على الله ﷻ، والتعبد بأمره ونهيه وبيان وعده ووعيده، ....

قد تسمى بالفاتحة وحدها، وفاتحة الشيء أوله ولعدم اختصاصه بالسورة كانت التاء للنقل من الوصفية إلى الإسمية دون تأنيث الموصوف في الأصل(١)، ولكون أول الشيء بعضه، والمضاف إليه كله كانت الإضافة في ذلك بمعنى اللام كما في جزء الشيء، دون من قاله السعد التفتازاني: قال: قد يتوهم أن كل ما هو جزء من الشيء فإضافته إليه بمعنى: من(٢)، وفساده بَيِّنٌ. قاله ردّاً على من قال: إن الإضافة هنا بمعنى مِنْ؛ لأن أولَ الشيءِ بعضَهُ، ووجه الردِّ أن البعض قد يُطلق على ما هو فَرْد من الشيء كـ: زيد بعض الإنسان، وعلى ما هو جُزْؤ له كـ: اليد بعض زيد، والإضافة في الأول بمعنى (مِنْ) دون الثاني، ومن ثَمَّ اشتُرط في الإضافة بمعنى مِنْ كون المضافِ إليه جنساً للمضاف صادقاً عليه كخاتم فضة(٣).

[لأنها مُفْتَتَحه ومَبْدَؤُهُ] تعليلٌ لتسميتها أمَّ القرآن؛ فالعطفُ فيه عطفُ تفسير، ويجوز أن يكونَ الأولُ تعليلاً لتسميتها فاتحةَ الكتاب والثاني تعليلاً لتسميتها أمَّ القرآن **[فكأنها أصلُهُ ومنشؤُهُ]** العطفُ فيه عطفُ تفسير(٤) **[على ما فيه من الثناء على الله..]** إلى آخره، أشار إلى الأول بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] إلى آخره، وإلى الثاني بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] وإلى الثالث بقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧] إلى آخره. واعتُرض بأن كثيراً من السور مشتملٌ على هذه المعاني مع أنها لم تُسَمَّ بأمِّ القرآن، وأُجيب بأنها سابقةٌ على غيرها وضعاً؛ بل نزولاً على الأكثر، فنُزِّلت من تلك السُّوَر منزلةَ مكةَ من سائرِ القُرَى حيث مُهِّدت أولاً ثم دُحيت الأرض من تحتها، فكما سُميت تلك أمَّ القرى سُميت هذه أمَّ القرآن، على أنه لا يجب اطِّراد وجه التسمية(٥).

---

(١) الكشاف مع حاشية الجرجاني وابن المنير [١/ ٢٢].
(٢) الكليات، الكفومي [ص١٥٨٦].
(٣) انظر: العباب الزاخر، الصاغاني [١/ ٣٦٧].
(٤) عطف التفسير: إشارة إلى ما في كل من العلمين من معنى ليس في العلم الآخر حسن الجمع بينهما بطريق العطف. التحرير والتنوير، ابن عاشور [١٣/ ٤٥٠].
(٥) انظر: فيض القدير، المناوي [٥/ ١٦٨] وعنده: (وجه الشبه) بدل: (وجه التسمية).

أو على جملة معانيه من الحكم النظرية، والأحكام العملية التي هي سلوك الطريق المستقيم والاطلاع على مراتب السعداء ومنازل الأشقياء. وسورة الكنز والوافية والكافية لذلك. وسورة الحمد والشكر والدعاء. وتعليم المسألة لاشتمالها عليها، والصلاة ....

[أو على جُمْلة معانيه..] إلى آخره، عَطْفٌ على قوله: على ما فيه، وحاصله: أنها مشتملةٌ على ثلاثةِ علومٍ هي مَنَاطُ الدين: عِلْم أصول الدين المفيد لمعرفة الله تعالى وصفاته وهو المراد بقوله: من الحِكَم النظرية، وعِلْم الفروع وهو المراد بقوله: والأحكام العَمَلية، وعِلْم التَّصَوُّف وهو المراد بقوله: والاطلاع على مراتب السُّعَداء ومنازل الأشقياء[1]. وإلى الأول أشار بقوله في الفاتحة: ﴿لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [٢ ـ ٤] وإلى الثاني بقوله فيها: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وإلى الثالث بقوله فيها: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] إلى آخره. وفيها أيضاً الإشارةُ الى معرفةِ المعادِ بقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ وإلى معرفةِ النُّبُوَّات بقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[2]. وقوله: والاطلاع مجرورٌ بالعطف على الحِكَم، ويجوز رفعه بالعطف على سلوك.

[وسورة الكنز والوافية والكافية] بنَصْبِ الثلاثةِ عَطْفاً على أمّ القرآن [لذلك]؛ أي: لاشتمالها على ما ذُكر، فهو تعليلٌ للثلاثة، وعُلِّل الأول أيضاً بخبر: إن الفاتحةَ أُنزِلت من كنز تحت العرش[3]، والثالث بأنها وافيةٌ كافيةٌ في صحةِ الصلاة بخلاف غيرِها عند القُدْرة عليها[4] **[وسورة الحَمْد والشُّكْر والدُّعاء وتعليم المسألة لاشتمالها عليها]**؛ أي: لاشتمالِ الفاتحةِ على الأربعة المذكورة. وسورة الحمد بالنَّصْب عَطْفاً على أمّ القرآن أيضاً، والثلاثة الباقية بالجرِّ عَطْفاً على الحمد، وكذا قوله: **[والصلاة]** ويجوز نَصْبُها عَطْفاً على أمّ القرآن لخبر: قَسَمْتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي[5]، سُمِّيتْ صلاةً لأنها جزؤُها فهو من باب تسمية جزء الشيء باسمِ كلِّه،

---

(١) انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ١٦]. (٢) روح المعاني، الألوسي [٢٦/ ٧٠].
(٣) المطالب العالية، ابن حجر [١٤/ ٤٢٩/ برقم: ٣٥١٣].
(٤) لحديث: **«لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»**. صحيح البخاري [١/ ٢٦٣/ برقم: ٧٢٣].
(٥) رواه مسلم [١/ ٢٩٦/ برقم: ٣٩٥].

لوجوب قراءتها أو استحبابها فيها. والشافية والشفاء لقوله عليه الصلاة والسلام: «**هي شفاء من كل داء**». و«**السبع المثاني**» لأنها سبع آيات بالاتفاق، إلا أن منهم من عد التسمية دون ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومنهم من عكس، وتثنى في الصلاة، ....

ولِمَا ذكره بقوله: [**لوجوب قراءتها أو استحبابها فيها**]؛ أي: في الصلاة، والوجوب مذهب الشافعي ومَنْ وافَقَهُ[١]، والاستحباب مذهب أبي حنيفة ومَنْ وافَقَهُ[٢]، لكنه مُقيَّدٌ بالإمام والمنفردِ في الرَّكْعتين الأخيرتين [**والشافية والشفاء**][٣] يجوز نَصْبُهما وجَرُّهما [**لقوله عليه الصلاة والسلام: هي شفاءٌ لكلِّ داء**] رواه البيهقي مُرْسَلاً بسَنَد صحيح[٤] وهو محتجٌّ به لاعتضاده بطريقٍ أُخْرى[٥]، وهو دليلٌ للتَّسْمية بالشافية والشفاء.

[**والسَّبْع المثاني**] بالنَّصْب، وعَلَّلَ كونَها سبعاً بقوله: [**لأنها سبعُ آياتٍ بالاتفاق**]، وعُلِّل أيضاً بأن أبوابَ النِّيرانِ سبعةٌ كآيات الفاتحة فمَنْ قرأها غُلِّقَت عنه الأبوابُ السبعة. وسيأتي تعليلُ كونِها مثانيَ، وهو جمعُ مَثْنَى أو مَثْنَاة.

ولا يُعترض الاتفاقُ بما رُوي من أنها ستُّ آياتٍ بإسقاط البسملة، أو ثمانٍ بعدِّ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وحدها آية، أو تسعُ آياتٍ بعدِّ كلٍّ منه ومن ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ آية؛ لأنها أقوالٌ شاذة لا عِبرةَ بها [**إلا أن منهم مَنْ عدَّ التسمية دون ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾**]؛ أي: آية [**ومنهم مَنْ عَكَسَ**]؛ أي: عـدَّ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ دون التسمية آية. وظاهرٌ أن المراد ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مع قوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾؛ لأن ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ صِلَةُ الموصول فلا تكون وحدها آية.

[**وتُثَنَّى في الصلاة**] تعليلٌ لكون الفاتحة مثاني[٦]؛ أي: تُكَرَّر فيها بأنْ تُقرأَ في كلِّ ركعةٍ أو في كلِّ صلاة، وقول بعضهم: إنها تُثَنَّى في كلِّ ركعة فيه تجوُّز، قيل:

---

(١) انظر: المجموع، النووي [٣/ ٣٦٥]. (٢) رد المحتار، ابن عابدين [٤/ ١٩٤].
(٣) انظر: صحيح البخاري [٢/ ٧٩٥/برقم: ٢١٥٦]، صحيح مسلم [٤/ ١٧٢٧/برقم: ٢٢٠١].
(٤) شعب الإيمان، البيهقي [٢/ ٤٥٠/برقم: ٢٣٧٠].
(٥) انظر: شعب الإيمان، البيهقي [٢/ ٤٤٩/برقم: ٢٣٦٧].
(٦) لحديث النبي ﷺ: «**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُه**». صحيح البخاري [٤/ ١٦٢٣/برقم: ٤٢٠٤].

۞ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ①﴾.

أو الإنزال إن صحَّ أنها نزلت بمكة حين فرضت الصلاة، وبالمدينة حين حُوِّلَت القبلة. وقد صح أنها مكية لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحجر: ٨٧]، وهو مكيٌّ بالنص.

① ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ من الفاتحة، ومن كل سورة، وعليه قرّاء مكة والكوفة وفقهاؤهما وابن المبارك رحمه الله تعالى والشافعي. وخالفهم قرّاء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها ومالك والأوزاعي، ......

ومعناه: أنها تُكَرَّر في كلِّ ركعة بالقياس إلى الأُخرى، ففي الثانية لوقوعها مرةً في الأولى، وفي الأولى عند انضمام الثانية إليها [أو الإنزال]؛ أي: أو تُثَنَّى في الإنزال، وهو تعليلٌ ثانٍ لكونها مثاني، وعُلِّل أيضاً بانها مشتملة على الثناء على الله تعالى[١] [إن صحَّ...] إلى آخره، قَيْدٌ لتعليل كونها مثانيَ في الإنزال[٢] [وهو مكيٌّ بالنَّصِّ] أراد بالنَّصِّ السُّنَّة، فقد ثَبَتَ ذلك عن ابن عباس، وقولُ الصَّحابي في القرآن خصوصاً في النُّزول له حُكْم المرفوع[٣].

تنبيه: قد ذكر المصنِّف لفاتحة الكتاب أربعةَ عشرَ اسماً، وزاد غيره عليها عشرة: القرآن العظيم، والنور، والرُّقْية، وسورة المناجاة، وسورة التفويض، وفاتحة القرآن، وأم الكتاب، وسورة الحمد الأولى، وسورة الحمد القصرى، وسورة السؤال[٤]. [وخالفهم قُرَّاء المدينة....] إلى آخره؛ أي: فقالوا: البسملة ليست من الفاتحة ولا من غيرها من السُّوَر سوى ما في النَّمْل، وإنما كُتبت في المصحف في أوائل السُّوَر سوى براءة للفصل والتبرُّك [وفقهاؤها]؛ أي: فقهاء المدينة والبصرة والشام[٥]. وفي نسخة: وفقهاؤهما؛ أي: فقهاء البصرة والشام. واعتُرض على الأولى بأن فقهاءَ المدينة لم يتفقوا على ذلك، فإن منهم كابن عُمر بن الخطاب من الصحابة[٦]

---

(١) انظر: اللباب، ابن عادل [١/ ١٦١].
(٢) أي: مكية ومدنية نزل بها جبريل عليه السلام مرتين. الكشف والبيان، النيسابوري [١/ ٩٠].
(٣) انظر: فتح الباري.
(٤) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ١٧].
(٥) انظر: شرح صحيح مسلم، النووي [٤/ ٢١٤].
(٦) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير [١/ ١١٦].

ولم ينص أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيه بشيء فظن أنها ليست من السورة عنده. وسئل محمد بن الحسن عنها فقال: ما بين الدفتين كلام الله تعالى. ولنا أحاديث كثيرة: منها ما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه، أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**فاتحة الكتاب سبع آيات، أولاهن بسم الله الرحمٰن الرحيم**». وقول أم سلمة رضي الله عنها: قرأ رسول الله ﷺ الفاتحة وعد ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ آية ....

والزُّهْري من التابعين[١] يَرَوْنَ أن البسملةَ آيةٌ من الفاتحة وغيرها. ويُجاب بأن المرادَ من فقهاء المدينة معظمُهم، والمصنِّف لم يَدَّعِ اتفاقَهم [**ولم يَنُصَّ أبو حنيفة فيه بشيء**] الباء بمعنى على أو ضمَّن يَنُصّ معنى يُصَرِّح فعدَّاه بالباء [**بين الدفتين**]؛ أي: الجنبين [**ولنا**]؛ أي: على أن البسملة من الفاتحة ما ذكره[٢]. ويكفي في ثبوتها قرآناً الظَّنُّ الحاصل من الأحاديث الصحيحة ومن الإجماع على إثباتها في المصحف بخطِّه أوائلَ السُّوَر سوى سورة براءة دون الأعشار وتراجم السُّوَر والتعوُّذ، فلو لم تكن قرآناً لما أجازوا ذلك[٣].

فإن قلتَ: لعلها تُثْبَتُ للفصل؟ قلنا: يلزم عليه اعتقادُ ما ليس بقرآن قرآناً. فإن قلتَ: القرآن إنما يَثْبُتُ بالتواتر؟ قلنا: هذا فيما يَثْبُتُ قرآناً قَطْعاً، أما ما يَثْبُتُ قرآناً حُكْماً فيكفي فيه الظَّنُّ كما يكفي في كلِّ ظَنِّي خلافاً للقاضي أبي بكر الباقلاني[٤]، وأيضاً إثباتها في المصحف بخطِّه من غير نكير في معنى التواتر، على أن الشيء قد يتواتر عند قوم دون آخرين. فإن قلتَ: لو كانت قرآناً لَكَفَرَ جاحدُها؟ قلنا: ولو

---

(١) كان الزهري يفتتح ببسم الله الرحمٰن الرحيم، فيقول: آية من كتاب الله تركها الناس. الأوسط، ابن المنذر [٤/ ٢٦٧/ برقم: ١٣٠٦].

(٢) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١].

(٣) قال أحمد شاكر: وقد حققت هذه المسألة، وأقمت الدلائل الصحاح ـ في نظري وفقهي ـ على أنها آية من الفاتحة ـ في شرحي لسنن الترمذي. جامع البيان، الطبري، بتحقيق: أحمد شاكر [٢٤/ ٢٥٥].

(٤) قال القاضي أبو بكر في (الانتصار): ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة. وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه. البرهان، الزركشي [٣/ ١٢٧].

ومن أجلهما اختلف في أنها آية برأسها أم بما بعدها، والإجماع على أن ما بين الدفتين كلام الله ﷻ، والوفاق على إثباتها في المصاحف مع المبالغة في تجريد القرآن حتى لم تكتب آمين. والباء متعلقة بمحذوف تقديره: (بسم الله أقرأ) لأن الذي يتلوه مقروء. وكذلك يضمر كل فاعل ما يجعل التسمية مبدأ له، وذلك أولى من أن يضمر (أبدأ) لعدم ما يطابقه ويدل عليه. أو (ابتدائي) لزيادة إضمار فيه، وتقديم المعمول ههنا أوقع ....

لم تكن قرآناً لكَفَرَ مُثْبِتُها، وأيضاً التكفير لا يكون بالظَّنِّيات، وقد أوضحتُ ذلك مع زيادة في شرحي البهجة والروض. **[ومن أجلهما]**؛ أي: ومن أجل الحديثين **[اختُلف في أنها آيةٌ برأسها أو بما بعدها]** وهذا بناءً منه على أن حديثَ أمِّ سَلَمَة واردٌ باللفظ المذكور وليس كذلك، وإنما رواه جَمْعٌ منهم الإمام أحمد(١) وأبو داود(٢) والبيهقي(٣) بألفاظ تدلُّ على أن (بسم الله) آية وحدها، وعليه لا يُؤخذ الخلاف مما ذكره المصنِّف **[والإجماع على أن ما بين الدفتين كلام الله]**؛ يعني: سوى أسماء السُّوَر وكونِها مكيةً أو مدنيةً وعددِ الآي، **[والوفاق على إثباتها في المصاحف]** اعتُرض بما ثَبَتَ فيها مما مرَّ آنفاً، وأُجيب بأن مَنْ فَعَلَ ذلك ميَّزه بلون آخر.

[لأن الذي يتلوه مقروء] تعليلٌ لكون المحذوف أَقْرَأُ؛ أي: لأن ما يلي أَقْرَأُ قبلَهُ أو بعدَهُ مقروء ففيه مناسبة، بخلاف ما إذا جُعل المحذوف ما ذكره بعدُ من أَبْدَأُ أو ابتدائي **[وكذلك يُضْمِرُ كلُّ فاعل]** لفظاً يناسب **[ما تُجعل التسمية مبدأً له]** وإنما قدَّرتُ ما ذُكر لأنه المضمرُ لا ما تُجعل التسمية مبدأً له.

[أو ابتدائي]؛ أي: وإضمار الفعل كـ: (اقرأُ) أولى من إضمار المصدر(٤) كـ: (ابتدائي) لعدم ما يطابقُهُ ويدلُّ عليه، ولِمَا ذكره بقوله: **[لزيادةِ إضمارٍ فيه]**؛ أي: في ابتدائي من كَثْرة حروفه وتقديرِ نحو كائن. وجَعْلُه ذلك أَوْلى يقتضي جوازَ إضمارِ

---

(١) مسند أحمد [٦/ ٣٠٢/ برقم: ٢٦٦٢٥]. (٢) سنن أبي داود [٢/ ٤٣٣/ برقم: ٤٠٠١].

(٣) شعب الإيمان، البيهقي [٢/ ٤٣٥/ برقم: ٢٣١٩] وهو حديث صحيح.

(٤) من إضمار المصدر قولك: (عبد الله أظنه منطلق)، تجعل (الهاء) ضمير الظن كأنك قلت: عبد الله أظن ظني منطلق. المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري [ص١٠].

كما في قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا﴾ [هود: ٤١] وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ لأنه أهم وأدل على الاختصاص، وأدخل في التعظيم، وأوفق للوجود؛ فإن اسمه ﷻ مقدم على القراءة، ....

المصدر، لكنْ قال ابن هشام: المصدر لا يعمل محذوفاً. قال: ولهذا رُدَّ على مَنْ علَّق الباءَ في بسم الله بابتدائي.

قلتُ: وقد يُجاب بأن مراد مَنْ قال: إنه لا يعمل محذوفاً أنه لا يعمل من حيث إنه مصدر فلا ينافي أن يعملَ من حيث إنه مبتدأ كما هنا، إذ المبتدأ عامل في خبره على الأصح. فقول المصنِّف: والباء متعلِّقة بمحذوف أراد بالمحذوف أَقْرَأُ أو أبدأُ إن قُدِّر به، ونحو كائن أو استقرَّ إن قُدِّر بابتدائي [**كما في قوله**: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا﴾] [هود: ٤١] بناه على أن ذلك جملةٌ من مبتدأ وخبر؛ أي: إجراؤها وإرساؤها بسم الله[1]، أما إذا كانت الباءُ متعلِّقةً بـ: (اركبوا) مما نحن فيه. [**لأنه أهمُّ**...] إلى آخره، تعليلٌ لقوله: وتقديمُ المعمول ههنا أوقع، وقد علَّله بأربعةِ أمور: الأول: بأن ذِكْرَ الله تعالى أهمُّ في نفسه. والثاني: بأن تقديمه للاختصاص. والثالث: بأن تقديمه يُفِيدُ تعظيمَ اسمِ الله تعالى فيكون أدخلَ في التعظيم. والرابع: بأنه أوفقُ للوجود لأن اسمه تعالى متقدم في الوجود. والفرق بين الاهتمام والاختصاص أن الثاني يقتضي الرَّدَّ على مُدَّعي الشركة[2] دون الأول[3]، ومعنى اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء جَعْلُه من بين الأسماء مختصّاً بذلك. قال السَّعْد التَّفْتازاني: والظاهر أنه؛ أي: هنا قَصْرُ أفراد لأن ابتداء المشركين باسم اللات والعزى كان لمجرَّد الاهتمام دون الاختصاص، فعلى الموحِّد قَطْعُ شركة الأصنام.

قلتُ: فالاختصاص يُطلق على التخصيص المرادف للقَصْر المقتضي للرَّدِّ على

---

(١) قراءة أهل الحرمين وأهل البصرة بضم الميم فيهما إلا مَنْ شَذَّ، على معنى بسم الله إجراؤها وإرساؤها؛ فمجراها ومرساها في موضع رفع. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [٩/ ٣٦].

(٢) في نسخة: [ز ـ ج ـ ب] زيادة: (أو القلب).

(٣) الاختصاص يستدعي الرد على مدعي الشركة بخلاف الاهتمام فإنه للتبرك لا للرد. الكليات، الكفومي [ص٧٠].

كيف لا وقد جُعِلَ آلة لها من حيث إن الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعاً ما لم يصدر باسمه تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر**»، وقيل: الباء للمصاحبة، والمعنى: متبركاً باسم الله تعالى اقرأ، وهذا وما بعده إلى آخر السورة مقول على ألسنة العباد؛ ليعلموا

مُدَّعِي الشركة وهو المراد هنا، وعلى الاختصاص الـمُفاد بلامِهِ(١) في نحو قولك: الجلُّ للفَرَس فإنه اختصاص لا اقتضاءَ فيه للرَّدِّ، فهو مشترك، وتعريف المشترك باعتبار وَضْعٍ لا يُعترض بعَدَمِ تناولِهِ أفرادَ وَضْعٍ آخر، فسقط ما قيل: إن الاختصاص لا يَصِحُّ أنْ يُراد به التخصيص لما فيه من الإلباس. وإنما قال: أدلّ لجواز فَهْم الاختصاص من إضافة المصدر في ابتدائي، لكن التقديم أظهر لأنه أكثرُ استعمالاً في الاختصاص من الإضافة. وما مرَّ من أن التقديمَ يُفِيدُ الاختصاصَ جَرَى السَّعْد التفتازاني على خلافه حيث قال: فالاستدلال ليس على أن التقديمَ يُفِيدُ الاختصاص بل على أنه يجب تقديرُ الفعل متأخِّراً ليكونَ على وفق ما وقع عند الذِّكْر. وأما دلالة التقديم على الحَصْر فإنما هي بحُكْم الفَحْوَى والـذَّوْق. انتهى(٢). ولذلك مزيدُ كلام يأتي في الكلام على ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾.

[**كيف لا وقد جُعل آلةً لها**]؛ أي: جُعل اسمُ الله تعالى آلةً للقراءة، وفيه إشارةٌ إلى أن الباء للاستعانة، وقابَلَهُ بقوله بعدُ: وقيل: الباء للمُصاحَبة، والحقُّ جوازِ كلٍّ منهما بل هي للثاني أولى لما فيه من التَّحاشِي عن جَعْل اسم الله تعالى آلـةً [**والمعنى مُتـبرِّكاً**] نَصَبَ مُتبرِّكاً بالحالية ليدلَّ على المُصاحَبة(٣)؛ لأن الحالَ مُصاحِبةٌ لديها، فتقديره لا لكون الباء تتعلَّق به بل للقرينة الدالة عليه، وإلا فالباء إنما هي متعلِّقةٌ بفعل يناسبُ مصحوبَها.

[**وهذا وما بعده**] الإشارة بـهذا إلى اسم الله. وكونُ ما قاله مَقُولاً على ألسنة العباد حَسَن، وقيل: إنما هو من قِبَلِ الله تعالى، فإنه يحمد نفسه ويُقْسِم باسمه وبصفته نحو قوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣] وقوله ﷺ: «**أنت كما**

---

(١) لام الاختصاص تكون بين الذاتين نحو ﴿ٱلۡجَنَّةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [الشعراء: ٩٠]. الكليات، الكفومي [ص١٢٤٦].
(٢) مختصر المعاني، التفتازاني [ص٥٩].
(٣) انظر: روح المعاني، الألوسي [١/ ٤٧].

كيف يتبرك باسمه، ويحمد على نعمه، ويُسأل من فضله، وإنما كسرت ومن حق الحروف المفردة أن تفتح؛ لاختصاصها باللزوم الحرفية والجر، كما كسرت لام الأمر ولام الإضافة ....

أثنيتَ على نفسك»(١)، ويُرَدُّ بأن هذا وإن قَرُبَ في بعض الفاتحة وهو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إلى ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ فهو بعيد في بعضها الآخر وهو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ إلى آخره.

[ومن حقِّ الحروف المفردة]؛ أي: حروف المعاني كواو العطف وكاف التشبيه(٢)، لا حروف المباني(٣) وهي التي يتركَّبُ منها الكلام [أن تُفتح]؛ أي: لأنهم لما بالغوا في تخفيفها بوضعها في الأصل على حَرْفٍ واحد وكانت مبنيةً والأصل في البناء السكون وتعذَّر الابتداءُ بالساكن ناسَبَ بناؤُها على الفتح؛ لأنه أخفُّ الحركات. والجملة حال من فاعل كُسرت.

[لاختصاصها...] إلى آخره، تعليلٌ لقوله: كُسرت، وقوله: بلزومِ الحَرْفية والجَرِّ كلٌّ منهما مناسِبٌ للكَسْر، إذ الحرفية تقتضي عدمَ الحركة والكَسْر يناسبُ العدمَ لقلَّته بل لعَدَمِه في الفعل، والجرُّ يناسبُ حركةَ الباء المؤثِّرة فيه، ولا ينتقضُ ذلك بكاف التشبيه لعَدَمِ لزومها الحرفيةَ فإنها قد تكون اسماً، ولا بواو القسم وإن لَزِمَتِ الحرفيةَ والجرَّ لأنها إنما تَجُرُّ لنيابتها عن الفعل والباء على ما قاله «الكشاف» في ﴿وَٱلشَّمْسِ﴾ [الشمس: ١] فأُجريت على الأصل(٤) [ولام الإضافة] وَجْهُ تسميتها بذلك لأنها تضيف معانيَ الأفعال إلى الاسم، ومن ثَمَّ قال الزمخشري: حروفُ الجرِّ كلُّها تُسمَّى حروفَ الإضافة لأنها تضيف معانيَ الأفعال إلى الأسماء(٥).

---

(١) صحيح مسلم [١/ ٢١٤/برقم: ٤٩٩]، أبو داود [١/ ٢٩٥/برقم: ٨٧٩].

(٢) وهي الحروف التي تربُط الأسماءَ بالأفعال والأسماء بالأسماء وتبينُ العِلَّة التي من أجلها وَجَبَتْ قِلَّتُها في الكلام مع أنها أكثرُ في الاستعمال وأقوَمُ دَوْراً فيه. ويظهر معناها في الجملة؛ كحروف الجرّ، والجزم، والنصب، والعطف. المخصص، ابن سيده [٩/ ٩٣]، الأجوبة الجلية، حسين بن أحمد [ص٨].

(٣) هي حروف الهجاء التي تُبْنَى منها الكلمة. الأجوبة الجلية، حسين بن أحمد [ص٨].

(٤) الكشاف، الزمخشري [٤/ ٧٦٢].

(٥) انظر: المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري [ص٩٣].

داخلة على المظهر للفصل بينهما وبين لام الابتداء، والاسم عند أصحابنا البصريين من الأسماء التي حذفت أعجازها لكثرة الاستعمال، وبنيت أوائلها على السكون، وأدخل عليها مبتدأ بها همزة الوصل؛ لأن من دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن. ويشهد له تصريفه على أسماء وأسامي وسمى وسميت ....

[**داخلةً على الـمُظْهَر...**] إلى آخره، بنَصْبِ داخلة على الحال من لام الإضافة، وقد خَرَجَ بـالـمُظْهَر المضمَر؛ أي: غير ياء المتكلِّم، فإن اللام الداخلةَ عليه تُفتح ولا تُكسر لعدم اللَّبْس إذ لام الابتداء إذا دخلت على مُضْمَر لا تدخل عليه إلا وهو مرفوعٌ منفصل.

[**من الأسماء التي حُذفت أعجازُها**]؛ أي: وهي عشرة: اسم، واست، وابن، وابنة، وابنم، وابنان، وابنتان، وامرؤ، وامرأة، وايمن قَسَماً[1]. [**وأُدخل عليها مبتدأً بها همزةُ الوصل**] خُصَّت بهمزة الوصل لتنجبر بقوتها وكونها من أقصى المخارج؛ [**لأن من دَأْبهم أن يبتدئوا بالمتحرِّك ويقفوا على الساكن**]؛ أي: من عادتهم ذلك، وهذا يُشْعِر بأن الابتداءَ بالساكن ممكنٌ وموجودٌ في اللغة لكنّه مُستكرَه وبه صرَّح السَّكاكي فقال: دَعْوَى امتناع الابتداء بالساكن فيما سوى حروف الـمَدِّ واللِّين ممنوعة[2]، وتَبِعَه الشَّريف[3] فقال: والحقُّ جواز ذلك، نعم يمتنع الابتداء بالمدَّات إلا أن ذلك لذواتها لا لسكونها.

[**ويشهد لـه تصريفه على أسماء...**] إلى آخره؛ لأن الجَمْعَ والتصغيرَ وإسنادَ الفعلِ لضميرِ الحاضرِ ومجيءَ الكَلِمةِ في اللغة معتلَّةَ الآخر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، فعُلِمَ أن الاسم معتلُّ الآخر، ولو كان معتلَّ الأول كما قال الكوفيون لقالوا في جَمْعه: أوسام، وفي تصغيره: وُسَيْم، وفي إسناد الفعل إلى ضمير الحاضر: وسمتُ. ولم يقولوا في الاسم: سُمَا. وأصل سُمَيّ: سُمَيْو، قُلبت الواو ياء وأُدغم

---

(١) أوضح المسالك، ابن هشام [٤/٣٦٧]. (٢) مفتاح العلوم، السكاكي [ص١٤].

(٣) علي بن السيد محمد بن علي الجرجاني أبو الحسن الشهير بالسيد الشريف (٧٤٠ ـ ٨١٦هـ). له تصانيف كثيرة منها: «حاشية على أول الكشاف». هدية العارفين، إسماعيل البغدادي [٢/ ٣٠٨].

ومجيء سمي كهدى لغة فيه قال:

واللّه أسماك سميً مُباركاً آثرك اللّه بهِ إيَثاركا

والقلب بعيد غير مطرد، واشتقاقه من (السموّ)؛ لأنه رفعة للمسمى وشعار له. ومن (السِّمة) عند الكوفيين، وأصله (وسم) حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ....

فيها الأولى على حدِّ سيِّد وميِّت. وأصل سُمَى: سُمَوٌ، قُلبت الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصار سُمَا. و[مجيء] مرفوع بالعطف على تصريفه. [لغةً] حال من سُمَا [قال:

واللّه أسماك سُماً مباركاً آثرَكَ اللّهُ به إيثاركا][1]

شاهدٌ على مجيء سُمَى بوزن هُدى. قال ابن يعيش: ولا حُجَّةَ فيه لاحتمالِ أنه على لغةِ مَنْ قال: سُمٌ ونَصَبَهُ لوقوعه مفعولاً. وآثرَكَ اللهُ به؛ أي: قدَّمك بالاسم الفاضل إيثاركا؛ أي: كتقديمي لك بالفَضْل، أو كإيثارك غيرَكَ على نفسك في الإعطاء والبَذْل. والاسم المبارك ما يُسَرُّ به المتفائلُ كمحمد وسَعْد ونافع. [والقَلْبُ[2] بعيدٌ]؛ أي: بأن يُقال: أصل أسماء: أوسام، قُلب قَلْباً مكانياً[3] إلى أسماء. ووَجَّهَ بُعْدَهُ بأنه غير مُطَّرِد، ويُوَجَّه أيضاً بأنه خلاف الأصل وعنه مندوحة[4].

[واشتقاقه من السُّمُوّ]؛ أي: عند البصريين؛ فأصل الاسم عندهم سِمْو بكَسْر أوله أو ضَمِّه وسكون ثانيه فحُذفت الواو وعُوِّض عنها بالهمزة كما مرَّ [وأصله وسم حُذفت الواو وعُوِّض عنها همزة الوصل]؛ أي: فوزنه إعْل. وقيل: لا حَذْفَ ولا تعويض[5]، وإنما قُلبت الواو همزة كإعاء وإشاح، ثم كَثُر استعماله فجُعلت همزة

---

(١) البيت لأبي خالد القناني. الزاهر في معاني كلمات الناس، ابن الأنباري [١/ ٥٢].

(٢) هو إخْلَال أحد أحرف العلة أو الهمزة مَحَلّ آخر منها، أو إحلال أحد الأحرف مكان حرف من حروف العلة للتخفيف، أو إحلال أحد حروف العلة بعضها مكان بعض. انظر: شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي [٣/ ٦٩].

(٣) القلب الذي عرفناه منذ قليل يدعى قلباً مكانياً. دراسات في النحو، الزعبلاوي [ص٥٦٧].

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري [١/ ١٤].

(٥) انظر: روح المعاني، الألوسي [١٢/ ١٧٨].

ليقل إعلاله، ورد بأن الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم، ومن لغاته (سِم) و(سم) قال: (بِسْمِ الذي في كُلِّ سُورةٍ سِمُهْ). والاسم إن أريد به اللفظ فغير المسمى؛ لأنه يتألف من أصوات متقطعة غير قارة، ويختلف باختلاف الأمم والأعصار، ويتعدد تارة ويتحدُ أُخْرَى. والمسمى لا يكون كذلك، وإن أريد به ذات الشيء فهو المسمى؛ لكنه لم

وصل، فوزنه فِعْل [ليقل إعلاله[١]]؛ أي: بالنسبة لإعلاله على مذهب البصريين لأنه على مذهبهم يزيد إعلاله بتسكين أوله بعد تحريكه [ورُدَّ بأن الهمزة لم تُعْهَد داخلةً على ما حُذف صَدْرُه في كلامهم]؛ أي: وإنما عُهِدت داخلةً على ما حُذف عَجْزُه كما في ابن، لا على ما حُذف صَدْره كما في وَعَدَ، إذ لم يقولوا: إعد؛ بل قالوا: عِدَة، بالهاء في آخره عِوَضاً عن الواو[٢]، وهذا هو المطَّرِد في الشِّقَّيْن.

[ومن لغاته: سِم وسُم]؛ أي: بكسر السين وضَمِّها؛ فمجموع ما ذكره أربعُ لغات وتبقى ثلاثة فالمجموع سبع، وقد نَظَمَها بعضهم بقوله:

في الاسم سَبْعُ لغاتٍ كلُّها سُمِعتْ وإنني قد جَمَعتُ الكلَّ مُرْتَجِلا
اسمٌ بضَمٍّ وكَسْرٍ مع سمٍ بهما وفي سمى بثلاثٍ حَسْبما نُقِلا

ونَظَمْتُها بقولي:

اسمٌ بكَسْرِ أوَّلِهِ والضَّمِّ كذا سم ثَلِّث سمى فذا اعْلَمِ

[قال: بسم الذي في كل سورة سُمُهْ] روي بكسر السين وضَمِّها، وتمامه: أرسل فيها بازلاً[٣] يُقَرِّمُهْ[٤]؛ أي: باسمه أرسل الراعي في الإبل بازلاً يقرمه؛ أي: يتركه عن الاستعمال بالركوب والحمل ليتقوى للفحلة. [والاسم إن أريد به اللفظ فغير المسمَّى...] إلى آخره، أشار به إلى الجمع بين القولين في أن الاسم عَيْنُ المسمَّى أو غيره، وإلى أن الخلاف لَفْظيٌّ [ويتعدَّد تارةً]؛ أي: كما في الألفاظ المترادفة.

---

(١) هو تغيير حرف العلة للتخفيف. التعريفات، الجرجاني [ص٤٨].
(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري [٢/٧٩٨].
(٣) البازل من الإبل: ما دخلَ في السنة التاسعة وهو أقواها. مجمع الأمثال، النيسابوري [٢/١٢٢].
(٤) هذا البيت نسبه ابن منظور في المعجم إلى رجلٍ من قبيلة كَلب [١٤/٣٩٧/مادة: سما].

يشتهر بهذا المعنى، وقوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمٰن: ٧٨] و﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١] المراد به اللفظ؛ لأنه كما يجب تنزيه ذاته ﷻ وصفاته عن النقائص، يجب تنزيه الألفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الأدب. أو الاسم فيه مقحم كما في قول الشاعر: (إلى الحولِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكُما) وإن أريد به الصفة؛ كما هو رأي الشيخ أبي الحسن الأشعري انقسم انقسام الصفة عنده: إلى ما هو نفس المسمى، وإلى ما هو غيره، وإلى ما ليس هو ولا غيره. وإنما قال: (بسم الله) ولم يقل (بالله)؛ لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه، أو

[وقوله: سبح] وفي نسخة: تبارك [اسم ربك...] إلى آخره، جواب ما يُقال: الاسم هنا بمعنى الذَّات لأن التنزيه يتعلَّق بها[١] [عن الرَّفَث]؛ أي: الفُحْش في القول [أو الاسم فيه مُقْحَم]؛ أي: زائد [كما في قول الشاعر:

إلى الحول ثم اسمُ السَّلام عليكما ....]

قاله لَبِيد بن رَبِيعة الصَّحابي ﷺ، وتمامه:

.... ومنْ يبكِ حَوْلاً كاملاً فقد اعتذر[٢]

والشاهد في اسم السَّلام فإنه مُقْحَم، إذ المعنى: ثم السَّلام عليكما. ومعنى البيت: بَكَيْتُ إلى الحَوْل من فراقكما ثم سلَّمتُ عليكما سلامَ توديع، ومَنْ يَبْكِ هذه المدَّةَ فهو معذور في تَرْكِهِ البُكاء.

[انقسم انقسامَ الصِّفة...] إلى آخره، معناه: أن الأشعريَّ قائلٌ بأنه إذا أُريد بالاسم الصِّفة انقسم كانقسامها إلى ما ذَكَرَ، فنحو الموجود نَفْسُ المسمَّى كصفته وهي القائمةُ به من الوجود أو غيره، ونحو الخالق من صفات الفعل غيرُهُ كصفته وهي الثابتة له، ونحو العالم من صفات الذات لا عينه ولا غيره كصفته وهي القائمة به[٣].

[لأن التبرُّك والاستعانة بذِكْر اسمه]؛ أي: بجميع أسمائه؛ لأن إضافةَ اسم

---

(١) انظر: الكليات، الكفومي [ص١١٢].
(٢) هذا البيت للبيد بن ربيعة يخاطب ابنتيه حين حضرته الوفاة. شرح الرضى على الكافية، الاستراباذي [٢/ ٢٤٢].
(٣) انظر مناقشة المسألة في: بدائع الصنائع [٣/ ١١].

للفرق بين اليمين والتيمن. ولم تكتب الألف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضاً عنها. و(الله) أصله (إلٰه)، فحذفت الهمزة وعوض عنها الألف واللام ....

الجنس إلى المعرفة تُفِيدُ العموم[1]؛ فالمعنى: أن المبسمل يستعين بجميع أسمائه تعالى التي منها لَفْظُ الله لا بلفظ الله فقط. [والتيمُّن]؛ أي: بذِكْر اسم الله تعالى.

[ولم تُكتب الألف] عَبَّر هنا عن أول الاسم بالألف وفيما مرَّ بالهمزة نظراً للنُّطْق المعتبر ثَمَّ ولصورة الخطِّ المعتبرة هنا؛ لأن الهمزةَ في الخطِّ بصورة الألف كما أشار إليه بقوله: [على ما هو وَضْعُ الخطِّ]؛ أي: من أنه يَجْرِي على حُكْم الابتداء به دون الدَّرْج، إذ الأصل في كلِّ كَلِمة أن تُكتب بصورة لَفْظها[2]، فكان الأصل أن تُكتب الهمزة هنا لثبوتها في الابتداء كما كُتبت في باسم ربك [لكَثْرة الاستعمال]؛ أي: مع اتصال الباء باسم اتصالاً لا يمكن انفكاكه لئلا تَرِدَ ألف الله من بسم الله، فإنها لم تُحذف منه مع كَثْرة استعماله. قال الفَرَّاء: وحَذْفها مختصٌّ باسم الله وبالباء، فلا تُحذف في غيره كباسم ربك ولا في غير الباء من حروف الجرِّ نحو: ليس اسمٌ كاسم الله. وقال الأخفش: لا يختصُّ باسم الله بل يَجْرِي في غيره؛ كباسم الرحمٰن أو باسم الخالق[3].

[وطُوِّلت الباء عِوَضاً عنها]؛ أي: عن الألف، وقيل: طُوِّلت لأنها مبدأ كتاب الله تعالى؛ فابتداؤه بصورة التفخيم تعظيم له، وطرد ذلك في بقية السُّوَر.

[والله أصله إلٰه] بوزن فِعَال بمعنى مفعول؛ لأنه مألوه؛ أي: معبود. واعلم أنه كما تحيَّرت الأوهام في ذاته وصفاته تحيَّرت في اللَّفْظ الدالِّ عليه، أنه اسمٌ أو صفةٌ، مشتقٌّ أو غيرُ مشتقٍّ عَلَمٌ أو غيرُ عَلَم عَرَبي أو سِرْياني إلى غير ذلك، وقد ذكر المصنِّف بعضها[4] [فحُذفت الهمزة وعُوِّض عنها الألف واللام] تَبعَ فيه الزمخشري وردَّه الجَوْهري بأنهما لو كانا عِوَضاً منها لما اجتمعا معها في الإلٰه، قال: وإنما أُدخلتا على إلٰه ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً لكَثْرته في الكلام[5]. ويُرَدُّ بأن كونهما

---

(١) انظر شرح المسألة وتفريعاتها في: الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي [١/ ٤٥٤].
(٢) الشافية، ابن الحاجب [ص٣٥]. (٣) انظر: أدب الكتاب، الصولي [ص٤].
(٤) انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٣٣]. (٥) الصحاح، الجوهري [٨/ ٩٣].

ولذلك قيل: (يا الله) بالقطع إلا أنه مختص بالمعبود بالحق. و(الإلٰه) في الأصل لكل معبود ثم غلب على المعبود بالحق. واشتقاقه من (أله ألهة وألوهة وألوهية) بمعنى: عبد، ومنه: (تأله واستأله)، وقيل: من (أله) إذا تحير لأن العقول تتحير في معرفته. أو من: (ألهت إلى فلان)؛ أي: سكنت إليه؛ لأن القلوب تطمئن بذكره والأرواح تسكن إلى معرفته. أو من: (أله) إذا فزع من أمر نزل عليه، وآلهه غيره أجاره؛ إذ العائذ يفزع إليه وهو يجيره حقيقة أو بزعمه. أو من: (أله الفصيل) إذا ولع بأمه، إذ العباد ....

عِوَضاً في الله عنها لا ينافي اجتماعَهما معاً في الإلٰه؛ لأنهما فيه للتعريف فقط[1] [**ولذلك**]؛ أي: ولأجل أن حَرْف التعريف عِوَضٌ عن الهمزة الأصلية [**قيل: يا الله بالقَطْع**] فكأن التعريف بالألف واللام اضمحلَّ للاغتناء عنه بالتعريف الندائي بخلافه في غير النداء، ولهذا حُذفت منه الهمزة في الدَّرْج، وجَعَلَ الجوهري عِلَّةَ قَطْع الهمزة في الندائية الوَقْفَ على حرف النِّداء تفخيماً للاسم، لِمَا مرَّ عنه أن حرف التعريف ليس عِوَضاً عن الهمزة[2] [**إلا أنه مختصٌّ بالمعبود بالحق**] عبَّر هنا بالحق وفي الإلٰه بعدُ بـحق إشارةً إلى ما بينهما من الفَرْق بالعَلَمية وعَدَمِها، إذ الإلٰه كما قال الزمخشري من أسماء الأجناس كالرَّجُل والفَرَس اسم يقعُ على كل معبودٍ بحق أو باطل، ثم غلب على المعبود بحق كما أن النَّجْم اسمٌ لكل كوكب ثم غلب على الثريا[3].

[**واشتقاقه**]؛ أي: على القول بأنه مشتقٌّ. وسيأتي في كلامه بيانُ معنى الاشتقاق [**من أَلَهَ**]؛ أي: من أحد مصادر أله بفتح اللام إلٰهة وألوهة وألوهيَّة فالثلاثة مصادرُ لـ أَلَهَ بمعنى: عَبَد بفتح العين والباء [**ومنه**]؛ أي: ومن أصل الإلٰه من حيث المعنى وهو المشتقُّ منه [**تألَّهَ**]؛ أي: تنسَّكَ وتعبَّدَ [**واستألَهَ**]؛ أي: استعبد [**وقيل: من أَلِهَ**]؛ أي: اشتقاقه من مصدر أَلِه بكسر اللام فيه وفي نظائره الآتية [**وآلهه غيرُهُ**][4] هو بفتح الهمزة واللام وبالمدِّ بينهما [**إذا وَلِعَ**] هو بفتح الواو وكسر اللام

---

(١) ردّ الجوهري على هذا الكلام في: الصحاح، الجوهري [٨/ ٩٣]
(٢) الصحاح، الجوهري [٨/ ٩٣]. (٣) الكشاف، الزمخشري [١/ ٤٩].
(٤) انظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العمادي أبو السعود [١/ ١٠].

يولعون بالتضرع إليه في الشدائد. أو من: (وله) إذا تحير وتخبط عقله، وكان أصله (ولاه) فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضمة في وجوه، فقيل: (إلٰه) كـ(إعاء) و(إشاح) ويرده الجمع على (آلهة) دون (أولهة). وقيل: أصله (لاه) مصدر (لاه يليه ليها ولاها) إذا احتجب وارتفع؛ لأنه ﷻ محجوب عن إدراك الأبصار، ومرتفع على كل شيء، وعما لا يليق به ويشهد له قول الشاعر:

كَحَلْفَةٍ مِنْ أبي رَياحٍ   يُشْهِدُهَا لاهُهُ الكُبَارُ

وقيل: علم لذاته المخصوصة لأنه يوصف ولا يوصف به؛ ولأنه لا

[يُولَعون] مضارع وُلع ببنائهما للمفعول بقرينة قوله في نسخة: مُولَعون بميم [وقيل: إلٰه] عطف على قُلبت؛ أي: فقُلبت الواو من وِلاه همزة وقيل فيه: إلٰه [دون أولهة]؛ أي: بوزن أوعية [وقيل: أصله لاهٌ مصدر لاهَ يَلِيهُ لَيْهاً ولاهاً][1]؛ أي: وأُدخلت عليه الألف واللام ولَزِمَتا للتعظيم [ويشهد له قولُ الشاعر:

كحَلْفةٍ من أبي رباح يَشْهَدُها   ....]

أي: يحضرها، وفي نسخة: يسمعها [لاهُه الكُبَار][2] هو من قصيدة الأعشى ميمون بن قيس أولها:

ألم تروا إرَماً وعاداً   أفناهُمُ اللَّيْلُ والنهارُ[3]

والحَلْفة بالفاء المرَّة من الحَلِف؛ أي: القَسَم. وأبو رباح براء مفتوحة وبموحَّدة. ولاهُهُ؛ أي: معبوده، وفيه الشاهد؛ أي: إلٰهه. والكُبَار بضم الكاف وتخفيف الموحَّدة بمعنى الكبير.

[وقيل: عَلَم]؛ أي: بالوَضْع، فهو مرتجل؛ أي: غير مشتقٍّ وعليه الأكثر وصوَّبه السَّمين[4]، وهو مقابل للقول بأنه صفة؛ أي: مشتقٌّ وهو ما صحَّحه المصنِّف بعدُ ودلَّ عليه قوله قبلُ: واشتقاقه من إلٰه... إلى آخره.

---

(١) انظر: الصحاح، الجوهري [٨/ ١٢٢].
(٢) البيت هو: كَدَعْوةٍ من أَبي رَباحٍ يَسْمَعُها لاهُه الكُبارُ. ديوان الأعشى [١/ ١٤].
(٣) ديوان الأعشى [١/ ١٤].
(٤) الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ١٤].

بد له من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه، ولأنه لو كان وصفاً لم يكن قول: (لا إلٰه إلا الله) توحيداً مثل: (لا إلٰه إلا الرحمٰن) فإنه لا يمنع الشركة، والأظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار له كالعلم مثل: (الثريا والصعق) أجرى مجراه في إجراء الأوصاف عليه، وامتناع الوصف به، وعدم تطرق احتمال الشركة إليه؛ لأن ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر حقيقي أو غيره غير معقول للبشر، فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ؛ ولأنه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام: ٣] معنى صحيحاً؛ ولأن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركاً للآخر في المعنى والتركيب، وهو حاصل بينه وبين الأصول المذكورة. ....

[ولا يَصْلُح له مما يُطلق عليه سواه]؛ أي: وما سواه صفة فلا تُجْرَى عليه الصِّفات **[فإنه لا يمنع الشِّرْكة]**؛ أي: من حيث اللُّغة، فلا ينافي كونه يمنع الشِّرْكة أيضاً بدليل منفصل كما في الرَّحمٰن(١) أو بكونه عَلَماً كما سيأتي **[مثل الثريا]** يعني: مثل النَّجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا كما مرَّ.

[لأن ذاته...] إلى آخره، لـمَّا أبطل دليلَ القائل بأنه عَلَم بقوله: لكنه لما غلب... إلى آخره، ولا يلزم من بُطْلان الدليل بطلانُ المدلول، أبطله بقوله: لأن ذاته... إلى آخره **[غير معقول للبَشَر...]** إلى آخره، نُظِرَ فيه بأنه إن أُريد أنه غير معقول لهم بكُنْهه فمُسلَّم لكن لا يُسَلَّم عَدَمُ إمكان الدِّلالة عليه بلَفْظ، وإن أُريد أنه غير معقولٍ لهم أصلاً ولو بوجهٍ فلا يُسلَّم، وهذا مَبْنيٌّ على أن واضع اللُّغة البَشَر والمختار أنه الله تعالى(٢).

[ولأنه لو دلَّ على مجرَّد ذاته المخصوص لَمَا أفاد ظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام: ٣] **معنى صحيحاً]**؛ أي: من حيث الظَّرْفية المستحيلة على

---

(١) انظر: نهاية المحتاج، الرملي [١/ ١٠].

(٢) انظر: كشف الأسرار، علاء الدين البخاري [١/ ٩٦]، حاشية الخضري على ابن عقيل [١/ ٣٨].

وقيل: أصله: (لاها) بالسريانية فعرب بحذف الألف الأخيرة وإدخال اللام عليه، ....

ذاته تعالى، فتعيَّن أن يكون فيه معنى الوصفية؛ أي: المعبود في السمٰوات وفي الأرض. والفَرْق بين الصِّفة واسمها واسم غيرها كما أفاده السَّعْد التفتازاني أن اللَّفظ إن وُضع للشيء باعتبار بعض معانيه وأوصافه من غير ملاحظةٍ لخصوصية الذات حتى أن اعتبار الذات عند ملاحظته لا يكون إلا لضرورة أن المعنى لا يقوم إلا بالذات فهو صفة كالمعبود، ولذلك فسَّروا الصِّفة بما يدلُّ على ذاتٍ باعتبار معنى هو المقصود أو على ذاتٍ مُبْهَمةٍ ومعنى مُعيَّن. واسم الصِّفة ما دلَّ على ذاتٍ باعتبار معنى ليس[1] مقصوداً، فلفظ الإلٰه دالٌّ على الذات المقدَّسة باعتبار معنى هو المعبودية بالحق والمقصود الذات المقدَّسة لا غير، ولفظ المعبود بالحق دالٌّ على الذات المقدَّسة باعتبار معنى هو المعبودية بالحق وهو المقصود لا غير، فهذا هو نفس الصِّفة والأول اسمها. وإن وُضع له بدون ملاحظة ما فيه من المعاني كرَجُل وفَرَس، أو مع ملاحظة بعض ذلك؛ أي: مع ملاحظة خصوصية الذات كالكتاب للشيء المكتوب والنبات للجسم النابت[2] وكجميع أسماء الزمان والمكان والآلة فهو اسم غير صفة[3]. ويُستدلُّ على أن المقصود هو المعنى أو الذات بأن الأول لا يُوصَف ويُوصَف به والثاني بالعكس. ولا خفاءَ في أن الإلٰه من قَبِيل الثاني، إذ ثبت في الاستعمال إلٰه واحد، ولم يَثْبُت شيء إلٰه، فيكون اسماً.

[وقيل: أصله: **لاها بالسِّرْيانية**] زاد الإمام عن بعضهم: أو بالعِبْرانية. ولا اشتقاق له على هذا القول؛ لأنه أعجميٌّ مُعَرَّب. لكن رُدَّ هذا القول بأن فيه إثباتَ العُجْمة بغير دليل. وحاصل ما ذكره للفظ الله أربعة أقوال: أحدها: أنه اسم عربي مشتق، علم غالب. ثانيها: أنه اسم عربي علم غير مشتق. ثالثها: أنه صفة مشتقة غالبة، وهو ما صححه المصنف. رابعها: أنه سرياني[4].

فإن قلتَ: كلٌّ من الأول والثالث مشتقٌّ، فما الفَرْق بينهما؟ قلتُ: الاشتقاق

---

(١) في نسخة [ب ـ ج]: (هو).
(٢) في نسخة [ز]: (والثبات للجسم الثابت).
(٣) الكليات، الكفومي [ص٨٥٨].
(٤) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/٩٦].

وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله أو انضم سنة، وقيل: مطلقاً، وحذف ألفه لحن تفسد به الصلاة، ولا ينعقد به صريح اليمين، وقد جاء لضرورة الشعر:

في الأول عارضٌ وفي الثالث أصليٌّ، إذ اعتبار المعنى في التَّسْمية على ثلاثة أنواع: أحدها: أن يكون المعنى باعثاً على تعيين الاسم خارجاً عن الموضوع له؛ كأحمر إذا جُعل عَلَماً لـمَنْ فيه حُمْرة. ثانيها: أن يكون داخلاً في الموضوع له ومفهومه مُركَّب من ذاتٍ ومعنى معيَّنَيْنِ؛ كأسماء الآلة والزمان والمكان. ثالثها: أن يكون داخلاً في الموضوع له ومفهومه مُركَّب من ذاتٍ مُبْهَمةٍ ومعنى معيَّن كعالم وخالق، وهذا يُسمَّى صفة. والأوَّلان من الأسماء يُوصفان ولا يُوصف بهما عكس الصِّفة، لكن لفظ الله لا يُوصف به وإن قيل: إنه صفة، لقوله قبلُ: لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره... إلى آخره.

[**وتفخيم لامِهِ إذا انفتح ما قبله او انضمَّ سُنَّة**]؛ أي: طريقةٌ مسلوكة(١)، والتفخيم هنا التغليظ المقابل للترقيق، ويُطلق على تَرْك الإمالة وعلى إمالة الألف إلى مَخْرَج الواو كما في الصَّلاة والزكاة، فهو مشترك بين الثلاثة(٢) [**وقيل: مُطْلَقاً**]؛ أي: تفخيم لامِهِ مُطْلقاً عن التَّقْييد بالفتح أو الضَّمِّ، فتُفخَّم عند الكسر، نحو: بسمِ الله، وهذا القول نَقَلَهُ أبو البَقَاء(٣) عن بعضهم(٤)، وهو منافٍ لنَقْل جَمْع الاتفاقَ علىَ أنْ لا تفخيمَ عند الكسر، لاستثقال الانتقال من الكسرة إلى اللام المفخَّمة.

[**وحَذْفُ ألفه لَحْن**] نازع فيه النَّوَوي كما سيأتي [**ولا ينعقد به صريحُ اليمين**]؛ أي: فتنعقد به كنايتُهُ كما نَقَلَه الرافعي عن الجُوَيْني والإمام والغزالي(٥)، وجزم به في الأنوار حَمْلاً لحذف الألف على اللَّحْن. وقال النَّوَوي: ينبغي أن لا يكون يميناً؛ لأن اليمين لا يكون إلا باسم الله أو صفة له، ولا نسلم أن هذا لَحْن؛ لأن اللَّحْن

---

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري [٢/ ١٣١].
(٢) انظر بسط المسألة في: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري [٢/ ١٠٢].
(٣) عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري النحوي. السير، الذهبي [٢٢/ ٩٢].
(٤) العكبري لم يذكر التفخيم في كتابه، انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري [١/ ٥].
(٥) انظر: روضة الطالبين، النووي [٨/ ١٠].

أَلَا لا بارَكَ اللَّهُ في سُهيلٍ إذا ما اللَّه بارَكَ في الرِّجالِ

و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ اسمان بنيا للمبالغة من رحم، كـ(الغضبان) من (غضب)، و(العليم) من (علم)، والرحمة في اللغة: رقة القلب وانعطاف يقتضي التفضل والإحسان، ومنه الرَّحِم لانعطافها على ما فيها. وأسماء الله تعالى إنما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادي التي تكون انفعالات. و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ أبلغ من ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في (قَطَّعَ وقَطَعَ وكَبَّار وكِبَار)، ....

مخالفة صواب الإعراب؛ بل هذه كلمة أخرى، إذ البِلَّة هي الرُّطوبة[١]. وقال ابن الصَّلاح: ليس هو لَحْناً بل لُغة حكاها الزَّجَّاجي[٢]؛ أي: وغيره، وهي شائعةٌ فينبغي أن تكون يميناً عند الإطلاق. وما قاله من أنه لغة أولى لأنه مُثْبِت والأول نافٍ. قال الأذرعي[٣]: ولو استحضر النَّوَوي ما قاله ابن الصَّلاح لما قال ما قال. انتهى. لكن عند الإطلاق ينبغي أن لا يكون يميناً لاشتراكه بين الله تعالى وبين البِلَّة، فيتقيَّد كونُه يميناً بالكناية كما مرَّ.

[**بُنِيا للمبالغة من رَحِمَ**]؛ أي: من مصدر رَحِمَ، أو المعنى: بُنيا أخذاً من رَحِمَ لا اشتقاقاً منه[٤]، فلا يَرِدُ أن ما قاله إنما يجري على قول الكوفيين، وذلك لأن الإضمار جائزٌ وكثير، ودائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق. والرحمٰن والرحيم صفتان مشبَّهتان، وبُنيت الصِّفة المشبَّهة من رَحِم مع أنه مُتعدٍّ بجعله لازماً ونَقْله إلى فَعُل بالضَّمِّ لأن زيادة المبنى[٥] تدلُّ على زيادة المعنى[٦]، كما في قَطَعَ

---

(١) روضة الطالبين، النووي [٨/ ١٠]. (٢) لسان العرب، ابن منظور [١٣/ ٤٦٧].

(٣) أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد الأذرعي الشافعي، شهاب الدين، أبو العباس؛ فقيه. معجم المؤلفين، عمر كحالة [١٣/ ٢٢٨].
في نسخة [ج]: (الأوزاعي).

(٤) قال ابن الحصار: ومما يدل على الاشتقاق ما خرجه الترمذي وصححه عن عبد الرحمٰن بن عوف أنه سمع رسول الله ﷺ: يقول: «**قال الله ﷻ: أنا الرحمٰن خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته**». وهذا نص من الاشتقاق، فلا معنى للمخالفة والشقاق، وإنكار العرب له لجهلهم بالله وبما وجب له. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [١/ ١٠٤].

(٥) في نسخة [ز ـ ج ـ ب]: (البناء).

(٦) انظر: الفروق اللغوية، العسكري [ص٢٥١].

وذلك إنما يؤخذ تارة باعتبار الكمية، وأُخْرَى باعتبار الكيفية، فعلى الأول قيل: (يا رحمٰن الدنيا) لأنه يعم المؤمن والكافر، و(رحيم الآخرة) لأنه يخص المؤمن، وعلى الثاني قيل: (يا رحمٰن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا) لأن النعم الأخروية كلها جسام، وأما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة، وإنما قدم والقياس يقتضي الترقي من الأدنى إلى الأعلى، لتقدم رحمة الدنيا؛

وقَطَّعَ. نُقض بـحَذِر، فإنه أبلغ من حاذر، وأُجيب بأن ذلك أكثريٌّ لا كُلِّيٌّ وبأنه لا ينافي أن يقع في الأنقص زيادةُ معنى بسبب آخر كالإلحاق بالأمور الجِبِلِّية كشَرِه ونَهِم، وبأن الكلام فيما إذا كان المتلاقيان في الاشتقاق مُتَّحِدَي النَّوْع في المعنى؛ كغَرِث وغَرْثان وصَدٍ وصَدْيان، لا كحذِر وحاذر للاختلاف، إذ الأول صفة مشبَّهة(١) والثاني اسم فاعل [وذلك]؛ أي: ما ذُكر من الأبلغية [إنما يُؤخذ...] إلى آخره، حاصله: أن الواصل في الدنيا كثيرُ الكَمِّية باعتبار كَثْرةِ مَنْ يصل إليه من مؤمن وكافر وحيوان، قليلُ الكَيْفية لقلَّة الدنيا وسُرْعة انصرامها وكَثْرة شوائبها، والواصل في الآخرة قليلُ الكَمِّية بالإضافة إلى مَنْ يصل إليه وهم المؤمنون كثيرُ الكَيْفية لوجود المُلْك المؤبَّد والنعيم المخلَّد. وقوله: [فعلى الأول]؛ أي: الأخذ باعتبار الكَمِّية. وقوله: [وعلى الثاني]؛ أي: الأخذ باعتبار الكَيْفية. وقوله في الأول: [قيل: يا رحمٰنَ الدنيا...] إلى آخره، بيانٌ لأبلغية الرَّحمٰن على الرَّحيم(٢)، وقيل: هما سواء ويُحْتَجُّ له بخبر الحاكم في مستدركه: «الله رحمٰن الدنيا والآخرة ورحيمهما»(٣).

[والقياس يقتضي التَّرَقِّي من الأدنى إلى الأعلى]؛ أي: كقولهم: فلان عالم نحرير وجواد فيَّاض؛ لأن ذِكْر الأعلى أولاً ثم الأدنى لم يتجدَّد فيه بذِكْر الأدنى فائدة بخلاف عكسه(٤)، وخصَّ بعضُهم ذلك بالإثبات، أما في النَّفْي فيُقدَّم الأعلى.

---

(١) الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين: هي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعل التفضيل. الأصول في النحو، البغدادي [١/ ١٣٠].

(٢) انظر: روح المعاني، الألوسي [١/ ٦٠].

(٣) مستدرك الحاكم [١/ ٦٩٦/برقم: ١٨٩٨] فيه الحكم بن عبد الله الأيلي وهو متروك الحديث، الكامل، ابن عدي [٦/ ٢١٥].

(٤) الكليات، الكفومي [ص١٦٣٤].

ولأنه صار كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره لأن معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها، وذلك لا يصدق على غيره لأن من عداه فهو مستعيض بلطفه وإنعامه يريد به جزيل ثواب، أو جميل ثناء، أو مزيح رقة الجنسية، أو حب المال عن القلب، ثم إنه كالواسطة في ذلك لأنَّ ذات النعم ووجودها، والقدرة على إيصالها، والداعية الباعثة عليه، والتمكن من الانتفاع بها، والقوى التي بها يحصل الانتفاع، إلى غير ذلك من خلقه لا يقدر عليها أحد غيره. أو لأن (الرحمٰن) لما دل على جلائل النعم وأصولها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها، فيكون كالتتمة والرديف له. أو للمحافظة على رؤوس الآي. والأظهر أنه غير مصروف ....

[ولأنه صار كالعَلَم...] إلى آخره؛ أي: صار بعد ورود الشَّرْع كالعَلَم من حيث إنه لا يُوصف به غيره؛ كالله، لا من حيث إنه موضوع لذاته تعالى(١)، بخلاف الله.

[غايتها] منصوب بالبالغ [مُسْتعيض]؛ أي: طالب العِوَض [بلُطْفه وإنعامه]؛ أي: بسبب لُطْف المستعيض بغيره وإنعامه عليه [أو مُزيح]؛ أي: مُزيل، كما في نسخة، وهو عَطْف على مستعيض [رِقَّة الجنسية أو حبّ المال عن القَلْب]؛ أي: إن الإنسان مجبولٌ على الشُّحِّ وحُبِّ المال، فهو إذا أنعم على أحد إنما يريد زوالَ رِقَّة الجنسية بفعل ما يخالف طَبْعه الأصلي المجبول على الشُّحِّ المشترك بينه وبين أبناء جنسه ليُحمد على ذلك(٢) [ثم إنه]؛ أي: مَنْ عَدَاه من المنعِمين [في ذلك]؛ أي: فيما ذُكر من لُطْفه وإنعامه [من خَلْقه]؛ أي: من إيجاده تعالى، وهو خبر إن [لا يَقْدِر عليها أحد] خبر بعد خبر [كالتَّتِمَّة والرَّديف]؛ أي: فهو من باب التَّتْميم لا من باب التَّرقِّي، والتَّتْميم تقييد الكلام بتابعٍ يُفِيد المبالغةَ ودَفْعَ توهُّم أنه غير مراد(٣).

[والأظهر أنه]؛ أي: الرَّحمٰن [غير مَصْروف] بناءً على المختار من أن غير

---

(١) انظر: نظم الدرر، البقاعي [١/١٣].

(٢) قال ﷺ: «اتَّقُوا الشُّحَّ فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحَلُّوا مَحَارِمَهُمْ»، صحيح مسلم [٤/١٩٩٦/ برقم: ٢٥٧٨].

(٣) انظر: البرهان، الزركشي [٥/٧١].

۞ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾.

وإن حظر اختصاصه بالله تعالى أن يكون له مؤنث على فعلى أو فعلانة إلحاقاً له بما هو الغالب في بابه. وإنما خص التسمية بهذه الأسماء ليعلم العارف أن المستحق لأن يستعان به في مجامع الأمور، هو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها، جليلها وحقيرها، فيتوجه بشَرَاشِرِهِ إلى جناب القدس، ويتمسك بحبل التوفيق، ويشغل سره بذكره والاستعداد به عن غيره.

۝٢ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الحمد: هو الثناء على الجميل الاختياري ....

المصروف إذا دخلت عليه الـ والعلَّتان فيه باقٍ على مَنْع مصروفيته[1] وإن جُرَّ بالكسرة [**وإن حَظَرَ**]؛ أي: مَنَعَ [**اختصاصه**] العارض [**بالله تعالى أن يكون له مؤنَّث على فَعْلانة أو فَعْلَى**] بناءً على أن شَرْطَ مَنْع صَرْف فَعْلان صفةً وجودُ فَعْلَى وشَرْطَ صَرْفه وجودُ فَعْلانة، وكلاهما مُنتفٍ هنا، لكنَّ الراجحَ فيه أنه غير مصروف لِمَا ذكره بقوله: [**إلحاقاً له بالأغلب في بابه**]؛ أي: في باب مَنْع صَرْف فَعْلان صفةً من باب فَعِل بالكسر حتى صار أصلُهُ عدمَ الصَّرْف، وإن كان الأصل في مُطْلق الاسم هو الصَّرْف. ومقابل الأظهر بصَرْفه إلحاقاً له بالأصل في مُطْلق الاسم وهو الصَّرْف، هذا مع أن المختار في مَنْع صَرْف ما ذُكر انتفاءُ فَعْلانة لا وجودُ فَعْلى. والحاصل: أنه تعارَضَ في صَرْفه وعدم صَرْفه الأصلُ والغالبُ[2]، وقد مال السَّعْد التفتازاني إلى جواز الأمرين، وقياسُ ما في الفقه ترجيحُ الصَّرْف لأنه الأصل عكس ما سَلَكَه المصنِّف.

[**وتخصيص التسمية بهذه الأسماء**] أي: الله والرَّحمٰن والرَّحيم [**فيتوجَّهُ**]؛ أي: العارف [**بشَرَاشِرِه**]؛ أي: بجُمْلته وبنفسه حِرْصاً ومحبَّةً[3] [**القُدْس**]؛ أي: الطُّهْر والتنزيه.

[**الحَمْد**]؛ أي: لغةً: [**هو الثَّناء**]؛ أي: باللِّسان [**على الجميل الاختياري**]؛ أي: على فعل الجميل الاختياري حقيقةً كالإنعام أو تنزيلاً ليدخلَ الحمدُ على صفاته

---

(١) في نسخة [ز ـ ج]: (صرفه).
(٢) انظر: روح المعاني، الألوسي [١/ ٦٥].
(٣) تاج العروس، الزبيدي [١٢/ ١٥٩].

من نعمة أو غيرها، والمدح: هو الثناء على الجميل مطلقاً. تقول: (حمدت زيداً على علمه وكرمه)، ولا تقول: (حمدته على حسنه) بل مدحته. وقيل: هما أخوان. والشكر: مقابلة النعمة قولاً وعملاً واعتقاداً قال:

أفادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مني ثلاثَةً   يَدي ولساني والضَّميرَ المُحجَّبا

الذاتية أيضاً كالعِلْم والقُدْرة والإرادة [من نعمة] بمعنى إنعام، اذ النِّعْمة ليست بفعلٍ اختياري [والمَدْح[1] هو الثَّناء]؛ أي: باللسان [على الجميل مُطْلقاً]؛ أي: سواء كان اختيارياً أم لا[2] [تقول: حمدتُ زيداً على عِلْمه وكَرَمه، ولا تقول: حمدتُهُ على حُسْنه؛ بل مدحتُهُ] وقد تكلَّمتُ على بيانِ الحَمْد لغةً وعُرْفاً وعلى ما بينهما من النسب مع المَدْح وغيره في شَرْح البهجة[3] وغيره [وقيل: هما أخوان] ظاهر كلامه كالكشاف أنهما مُترادفان، وبه صرَّح في الفائق، لكنَّ الأوفق ما عليه الأكثر أنهما غير مُترادفين بل متشابهان معنًى أو اشتقاقاً كبيراً. والاشتقاق ثلاثة أقسام: كبير وأكبر وأصغر وقد يُعَبَّر عنه بالصغير؛ فالكبير: أن يشترك اللَّفظان في الحروف الأصول من غير ترتيب كالحمد والمدح، والأكبر: أن يشتركا في أكثر الحروف الأصول كالفَلَق والفلج والفلذ مع اتحاد في المعنى أو تناسب[4].

والأصغر: أن يشتركا في الحروف الأصول المرتَّبة كضَرَبَ والضَّرْب.

[والشُّكْر]؛ أي: لغةً: [مُقابَلَة النِّعْمة قولاً وعَمَلاً واعتقاداً] حاصله: أن الشُّكْر إما بالقول بأن يُثْني على المنعِم بلسانه، وإما بالجوارح بأن يُذيب نفسه في طاعته وانقياده، وإما بالقلب بأن يعتقد اتصافَهُ بصفات الكمال وأنه وليُّ النِّعْمة، والثلاثة جَمَعَها الشاعر فيما نَقَلَه المفسِّر بقوله:

[قال: أفادتكم النَّعْماءُ مني ثلاثةً   يدي ولساني والضَّميرَ المُحَجَّبا]

استشهد به من حيث المعنى على أن الشُّكْر يُطلق على أفعال الأمور الثلاثة؛

---

(١) في نسخة [ج]: (الحمد).
(٢) انظر: فيض القدير، المناوي [٣/ ٣٩٦].
(٣) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية وهو الشرح الكبير. فرغ من تأليفها سنة ٨٦٧هـ، (فقه شافعي)، معجم المطبوعات، [١/ ٤٨٦].
(٤) قال الصنهاجي: القول بصحة الاشتقاق الكبير. ضعيف البروق في أنواع الفروق، الصنهاجي [٦/ ١٣٤].

فهو أعم منهما من وجه وأخص من آخر، ولما كان الحمد من شعب الشكر أشيع للنعمة، وأدل على مكانها لخفاء الاعتقاد وما في آداب الجوارح من الاحتمال؛ جعل رأس الشكر والعمدة فيه فقال عليه الصلاة والسلام: «**الحمد رأس الشكر، وما شكر الله من لم يحمده**». والذم نقيض الحمد، ....

لأنه[١] جعلها بإزاء النِّعْمة جزاءً لها، وكلُّ ما هو جزاءٌ للنِّعْمة عُرْفاً يُطلق عليه الشُّكْر لُغةً. ومعنى البيت: أفادتكم إنعاماتُكم عليَّ ثلاثةَ أشياء مني: المكافأة باليد ونَشْر المحامد باللسان ووَقْف الفؤاد على المحبة والاعتقاد. وهذا وإن كان ظاهره التمثيل للشُّكْر بجميع شُعَبه لا ينافي ما قدَّمتُهُ من الاستشهاد به من حيث المعنى على أن الشُّكْر يُطلق على كلٍّ من أفعال الأمور الثلاثة.

[**فهو أعمُّ منهما**]؛ أي: من الحمد والمدح [**من وجه**]؛ أي: من حيث إنه لا يختصُّ باللسان [**وأخصُّ منهما من وجه آخر**]؛ أي: من حيث إنه يختصُّ بالثَّناء على الإنعام[٢]، [**ولـمَّا كان الحمد من شُعَب الشُّكْر**]؛ أي: من الأمور الثلاثة التي يحصل بكلٍّ منها الشُّكْر. وفي قوله: [**ولما**...] إلى آخره إيماءٌ إلى وجه اختيار الحمد على الشُّكْر لِمَا ذكره ولأنه يتناول الفضائل والفواضل بخلاف الشُّكْر[٣] [**أَشْيَع**] خبر كان؛ أي: أكثر إشاعةً [**لخفاء الاعتقاد**] تعليلٌ لأَشْيَعِيَّة النِّعْمة، وقوله: [**وما**]؛ أي: ولِمَا [**في إدآب**]؛ أي: إتعاب [**الجوارح من الاحتمال**]؛ أي: احتمال عَدَم دِلالته على مكان النِّعْمة، تعليلٌ لـ أدلّ على مكانها[٤] [**جُعل**]؛ أي: الحمد [**رَأْس الشُّكْر**] الجملة جواب لـمَّا [«**الحمد رَأْس الشُّكْر**»] إلى آخره، رواه البَغَوي[٥] بسند ضعيف[٦]. ومعنى ما شَكَرَ اللهَ مَنْ لم يحمدْهُ: أن مَنْ لم يعترف بالمنعم ولم ينطق

---

(١) في [ز]: (كأنه).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [١/ ١٣٤].

(٣) انظر بسط المسألة في: تاج العروس، الزبيدي [١٢/ ٢٢٦/ مادة: شكر].

(٤) في نسخة [ج]: (إمكانها).

(٥) شرح السُّنَّة، البغوي [٥/ ٥٠/ برقم: ١٢٧١].

(٦) رِجَاله ثِقَات، لكنه مُنْقَطع بَين قَتَادَة وَابْن عَمْرو. الفتح السماوي تخريج أحاديث البيضاوي، المناوي [١/ ١٠٠].

والكفران نقيض الشكر. ورفعه بالابتداء وخبره (لله) وأصله النصب وقد قرئ به، وإنما عدل عنه إلى الرفع ليدل على عموم الحمد وثباته له دون تجدده وحدوثه. ....

بالثَّناء عليه لم يُعَدَّ شاكراً، وإن أتى بالعَمَل والاعتقاد؛ لأن الـمُنْبِئ عمَّا في الضَّمير وَضعاً والـمُظْهِر له حقاً إنما هو النُّطق، وحقيقة الشُّكْر إشاعةُ النِّعمة والإبانة عنها ونقيضه وهو الكُفْران كما سيأتي السَّتْر والتَّغْطية، كما أن الهَجْو نقيض المدح، والمراد بالنَّقيض فيهما وفي نظائرهما الضِّدُّ، وإلا فتَرْكُ الثَّناء على الجميل فيهما مَثَلاً يَصْدُق به النَّقيض، وليس مراداً فيما يظهر بل المراد النُّطْق بما يُفِيد الذَّمَّ أو الهَجْو فيختصُّ باللِّسان[١].

[والكُفْران نقيض الشُّكْر]؛ أي: ضِدُّه لحصوله بالقَلْب واللِّسان والجوارح. [ورفعه]؛ أي: الحمد [بالابتداء وخبره: لله] تعرَّض له مع ظهوره لرَفْع توهُّم أن المجرور معمول للمصدر، كما في قولك: أعجبني الحمد لله، لا لمستقرٍّ محذوف وَقَعَ خبراً للحمد وليفرِّع عليه قولَه: [وأصله النَّصْب]؛ أي: لأنه مصدر، والمصدر نسبةٌ تتعلَّق بمحلٍّ، والأصل في بيان النِّسَب والتعلُّقات الأفعال، فهذه مناسبةٌ تستدعي أن تُلاحَظ مع المصادر أفعالُها الناصبةُ لها، وقد تأيَّدت هذه المناسبة في مصادرَ مخصوصةٍ بكَثْرة استعمالها منصوبةً بأفعال مُضْمَرة كسَقْياً ورَعْياً[٢]، فلذلك حَكَمَ بأن أصله النَّصْب وأيَّده بقوله: [وقد قُرِئ به]؛ أي: شاذّاً[٣]، هذه عادته غالباً في أن ما تَرَكَ فيه اسمَ قارئه يكون شاذاً[٤] وأن ما ذَكَرَه فيه لا يكون شاذاً، وسأُنَبِّهُ على غير الغالب في مَحَالِّه [وإنما عدل به إلى الرَّفْع ليدلَّ على عموم الحمد وثَبَاته له دون تجدُّده وحدوثه]؛ أي: لأن الجُملة الإسمية تدلُّ على الثَّبات والفِعْلية على الحدوث، والأول آكد، وعموم الحمد استُفيد من الجملة الإسمية بقرينة «ال».

---

(١) قَالَ السَّيِّد الْجرْجَانِيّ: إِذا لم يعْتَرف العَبْد بالمنعم وإنعام الْمولى، وَلم يثن عَلَيْهِ بِمَا يدل عَلَى تَعْظِيمه، وإكرامه، لم يظْهر مِنْهُ الشكر ظهوراً كَامِلاً، وَإِن اعْتقد وَعمل. فَلم يعد شاكراً لِأَن حَقِيقَة الشُّكْر إِشَاعَة النِّعْمَة والكشف عَنْهَا، كَمَا أَن كفرانها إِخْفَاؤُهَا وسترها [١٠١/١].

(٢) همع الهوامع، السيوطي [٦٠/٢].

(٣) إملاء ما منَّ به الرحمٰن، العكبري [٥/١].

(٤) قرأها بالنصب: هارون العتكي ورؤبة وابن عيينة. البحر المحيط، أبو حيان [١٣١/١].

وهو من المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة لا تكاد تستعمل معها، والتعريف فيه للجنس ومعناه: الإشارة إلى ما يعرف كل أحد أن الحمد ما هو؟ أو للاستغراق؛ إذ الحمد في الحقيقة كله له، إذ ما من خير إلا وهو موليه بوسط أو بغير وسط كما قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] وفيه

[وهو]؛ أي: الحمد على قراءة النَّصْب[١] [من المصادر التي تُنصب بأفعال مُضْمَرة] وتقديره هنا: أحمدُ أو حمدتُ الله الحمدَ، واللام في لله حينئذ للتَّبْيين كأنه قال: أعني لله، لا مُقَوِّية للتَّعْدية؛ لأن المصدر لا يعمل في مجرورها؛ لأنهم قالوا: سَقْياً لزيدٍ، ولم يقولوا: سَقْياً زيداً[٢] [والتعريف فيه]؛ أي: في الحمد [للجِنْس، ومعناه: الإشارة إلى ما يَعْرِفُه كلُّ أحد أن الحمد ما هو] فسَّر تعريفَ الجنس بأن معناه: الإشارةُ إلى ما ذُكر؛ أي: إلى حقيقة الحمد، وقوله: إن الحمد ما هو بيانٌ لـ«ما» [أو] وفي نسخة: وقيل: [للاستغراق] وعليه الجمهور [إذ الحمد في الحقيقة كلُّه له إذ ما من خير إلا وهو مُولِيه بوَسَط أو بغير وسط] والحاصل: أنه ذكر للتعريف وجهين: تعريف جنس بمعنى الحقيقة والطَّبيعة، وتعريف استغراق.

قال السَّعْد التفتازاني: والتحقيق في هذا المقام أن اللام للتعريف والتَّعيين، والإشارة إلى نفس المسمَّى وهو لام الجنس أو إلى حِصَّة منه وهو لام العَهْد ومثله عَلَم الشخص، والأول إما أن يُقصد به الماهية من حيث هي هي؛ كقولنا: الرَّجل خيرٌ من المرأة، وتُسمَّى لام الحقيقة والطَّبيعة ومِثْله عَلَم الجنس كأُسامة، وإما أن يُقصد به الماهية من حيث الوجودُ في ضِمْن الأفراد، وحينئذٍ إما أن تُوجد قرينة البَعْضية كما في قولنا: ادخل السُّوق واشترِ اللَّحْم، وتُسمَّى لام العَهْد الذِّهْني[٣] ومثله النَّكِرة في الإثبات، أو لا توجد قرينة البَعْضية ففي المقام الخطابي يُحمل على العموم والاستغراق احترازاً عن ترجيح أحد المتساويَيْنِ[٤]، ومثله لفظ كلّ مضافاً إلى

---

(١) عامة بني تميم وكثير من العرب ينصبون المصادر بالألف واللام وهو بفعل محذوف قدروه نحمد بنون الجماعة؛ لأنه مقول على ألسنة العباد ومناسب لنعبد ونستعين لا بنون العظمة لعدم مناسبته لمقام العبادة المقتضى لغاية التذلل والخضوع. روح المعاني، الألوسي [١/ ٧٥].

(٢) المخصص، ابن سيده [٥/ ٢٣٢].

(٣) انظر: البحر المحيط، الزركشي [٢/ ٢٥٢].

(٤) انظر: اللباب، ابن عادل الحنبلي [١/ ١٧٠].

إشعار بأنه تعالى حي قادر مريد عالم؛ إذ الحمد لا يستحقه إلا من كان هذا شأنه. وقرئ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بإتباع الدال اللام وبالعكس تنزيلاً لهما من

النَّكرة، وفي المقام الاستدلالي على الأقلّ لأنه الـمُتيَقّن. ففي المعهود الذِّهْني يكون المجرَّد وذو اللام بالنَّظَر إلى القرينة سواءً، ولهذا قالوا: هو في المعنى كالنَّكِرة، لكن بالنَّظَر إلى مدلول اللَّفظ لا استواء لِمَا في المعرَّف من اعتبار الإشارة والحضور في الذِّهْن بخلاف المنكَّر. ولا يلزم من عدم اعتبار ذلك فيه خلوُّه عنه. انتهى.

وحاصل تعريف اللام ما أفاده البهاء السُّبْكي أنه: إما للجنس أو للاستغراق أو للعَهْد الخارجي كقوله تعالى: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦] أو للعهد الذهني[(١)]، وقد يجتمع تعريفان كتعريف الجنس مع تعريف الاستغراق كقولك: الرجل إلا الجاهلَ خير من المرأة، ومع تعريف العهد الخارجي كقولك في جواب مَنْ قال: حضر حجازيٌّ: أكرِمِ الرَّجل، تريد جنس الحجازي، أو مع تعريف العهد الذِّهْني كقولك لمن بينك وبينه عِلْمٌ بحجازي: أكرِمِ الرَّجل. وقد يجتمع ثلاثةٌ كتعريفَي الجنس والاستغراق مع تعريف العهد الخارجي كقولك في جواب من قال: حضر حجازي: الرجل إلا الجاهل خير من المرأة. أو مع تعريف العهد الذِّهْني كقولك لمن بينك وبينه عِلْمٌ بحجازي: الرَّجل إلا الجاهلَ خير من المرأة. انتهى.

وبالجملة فالحمد مختصٌّ بالله كما أفادته الجملة سواء جُعلت ال فيه للاستغراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر أو للجنس كما أفاده المفسِّر كالزمخشري لأن لام لله للاختصاص، فلا فرد منه لغيره تعالى[(٢)] وإلا فلا اختصاص لتحقُّق الجنس في الفرد الثابت لغيره أم للعهد كالتي في قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] كما نقله ابن عبد السلام وأجازه الواحدي على معنى أن الحمد الذي حَمِدَ اللهُ به نفسَهُ وحَمِدهُ به أنبياؤه وأولياؤه مختصٌّ به، والعِبْرة بحمد مَنْ ذُكر، فلا فرد منه لغيره. وأولى الثلاثة الجنس[(٣)].

[وقُرِئ: **الحمدِ لله بإتباع الدال اللام وبالعكس**]؛ أي: بإتباع اللام الدال، وكلٌّ

---

(١) انظر: حاشية العطار [٢/٤٠٦].
(٢) انظر: نظم الدرر، البقاعي [٢/٩٠٦].
(٣) انظر الفرق في: الجنى الداني، المرادي [ص٣٢].

حيث إنهما يستعملان معاً منزلة كلمة واحدة. ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ الربُّ في الأصل مصدر بمعنى (التربية): وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً، ثم وصف به للمبالغة كـ(الصوم) و(العدل). وقيل: هو نعت من: (رَبَّه يربُّه فهو رب) كقولك: (نم ينم فهو نم)، ثم سمي به المالك لأنه يحفظ ما يملكه ويربيه. ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيداً كقوله: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠] و(العالم) اسم لما يعلم به، ....

منهما شاذٌّ كما قد عُلِمَ مما مرَّ، لكن الثاني أوفق بالقواعد؛ لأن الاتباع بمنزلة السبب والمسبَّب، والسبب مقدَّم على المسبَّب؛ ولأن ضَمَّةَ دال الحمد إعرابٌ وكسرةَ لام لله بناءٌ والإعرابُ أشرفُ من البناء.

[**الرَّبُّ في الأصل بمعنى: التربية**]؛ أي: هو في الأصل مصدر والمراد به المربِّي، [**وقيل:**] ليس بمصدر بل [**هو نَعْت**] بمعنى: المالك [**من: ربَّه يربُّه فهو ربٌّ**] وهو ـ أعني: الرَّبّ ـ يُطلق عليهما أعني المربِّي والمالك وعلى الخالق والسَّيِّد والثابت والمعبود والمُصْلِح، وكلٌّ منها تحتمله الآية، قاله الماوردي[١] وغيره: فإن فُسِّر بمعنى المالك أو السَّيِّد أو الثابت فمن صفات الذات، أو بالبقية فمن صفات الفعل. وقوله: فهو ربٌّ صفة مشبَّهة من فعل متعدٍّ لكن بعد جَعْله لازماً بنَقْله إلى فَعُلَ بالضَّمِّ، وكذا قوله: [**فهو نَمٌّ**] يقال: نمَّ الحديث إذا نَشَرَه ينُمُّ بالضَّمِّ والكسر[٢] [**ولا يُطلق**]؛ أي: الرَّبّ مُفرداً في الشَّرْع [**على غيره تعالى إلا مُقيَّداً كقوله تعالى:** ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾] [يوسف: ٥٠]؛ أي: سيِّدك فإنه يُطلق على غيره تعالى. وأما خبر: «لا يَقُلْ أحدكم: أطعم ربَّك! وضِّئ ربَّك! اسقِ ربَّك!، ولا يَقُلْ أحدكم: ربِّي، وليَقُلْ: سيِّدي»[٣] فالنَّهْي فيه للتنزيه. أما إطلاق الرَّبِّ مجموعاً على غيره تعالى فجائز مُطلقاً، كما يُقال: ربُّ الأرباب، وفي التنزيل: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ﴾ [يوسف: ٣٩].

[**والعالَم**] بفتح اللام وإن كان مشتقاً من العِلْم [**اسمٌ لما يُعلم به**] غيره؛

(١) النكت والعيون، الماوردي [١/ ٥٤].
(٢) انظر: تاج العروس، الزبيدي [٣٤/ ١٠/ مادة: نمم].
(٣) قال النبي ﷺ: «**لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ! وَضِّئْ رَبَّكَ! اسْقِ رَبَّكَ! وَلْيَقُلْ سَيِّدِي مَوْلَايَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ عَبْدِي، أَمَتِي، وَلْيَقُلْ فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي**». صحيح البخاري [٢/ ٩٠١/ برقم: ٢٤١٤].

كـ(الخاتم والقالب)، غلب فيما يعلم به الصانع تعالى، وهو كل ما سواه من الجواهر والأعراض؛ فإنها لإمكانها وافتقارها إلى مؤثر واجب لذاته تدل على وجوده، وإنما جمعه ليشمل ما تحته من الأجناس المختلفة، وغلب العقلاء منهم فجمعه بالياء والنون كسائر أوصافهم. وقيل: اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقلين، وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع. وقيل:

[**كالخاتَم**] بفتح التاء وكسرها وإن كان مشتقاً من الختم اسمٌ لما يُختم به، والقالَب بفتح اللام وإن كان مشتقاً من القَلْب؛ أي: الطَّبْع اسمٌ لما يُقلب به. ووَصَفَ قوله: [**اسمٌ لما يُعلم به**] بقوله: [**غلب فيما يُعلم به الصَّانع**] تعالى [**وهو كل ما سواه تعالى**] وإطلاق الصَّانع عليه تعالى مأخوذٌ اقتضاءً من قوله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨] وصريحاً من خبر: «إن اللهَ صانعُ كلَ صانعٍ وصنعته» رواه الحاكم[١] وصحَّحه والبيهقي في كتاب الأسماء والصفات[٢].

[**وإنما جُمع**]؛ أي: العالم [**ليشمل ما تحته من الأجناس**]؛ أي: الحقائق [**المختلفة**]؛ كعالم الملك وعالم الإنس وعالم الجِنِّ وعالم الأفلاك وعالم النَّبات وعالم الحيوان. فإن قلتَ: الجَمْع يقتضي اتفاقَ الأفراد في الحقيقة، وهي هنا مختلفة؟ قلتُ: بل هي متفقة من حيث إن كلّاً منها عالَمٌ يُعلم به الخالق، والاختلاف إنما عَرَضَ بواسطة إضافتها.

[**وغلب العقلاء منهم**] بعد اعتبار الوَصْفية في العالم من حيث إنه دالٌّ على الخالق [**فجُمع بالياء والنون**] وانما جُمِع جَمْعَ قِلَّة مع أن المقام يستدعي الإتيان بجَمْع الكَثْرة تنبيهاً على أنهم وإن كَثُروا قليلون في جنب عَظَمته وكِبْريائه تعالى [**كسائر أوصافهم**]؛ أي: في أنها تُجمع بالياء والنون[٣].

[**وقيل:**] العالم ليس اسماً لما يُعلم به بل [**اسم وُضع لذوي العِلْم**] فهو على هذا مشتقٌّ من العِلْم وعلى الأول من العَلامة [**والثَّقَلين**]؛ أي: الإنس والجنّ، سُمِّيا بذلك لتثقيلهما الأرض، وفيه دليل كما قال الطِّيبي على أن الجنَّ أجسام[٤] [**وقيل:**

---

(١) مستدرك الحاكم [١/ ٨٥/ برقم: ٨٥]. (٢) الأسماء والصفات، البيهقي [١/ ٧٥].
(٣) انظر: لسان العرب، ابن منظور [٢/ ٤١٦].

عني به الناس هٰهنا فإن كل واحد منهم عالم من حيث إنه يشتمل على نظائر ما في العالم الكبير من الجواهر والأعراض يُعْلَمُ بها الصانع كما يعلم بما أبدعه في العالم الكبير؛ ولذلك سوى بين النظر فيهما، وقال تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]. ....

عُنِيَ به]؛ أي: بالعالم **[الناس ههنا]**؛ أي: كلاً منهم **[فإن كلَّ واحد منهم عالم]** صغير **[من حيث إنه يشتمل على نظائر ما في العالم الكبير]** وهو كلُّ ما سواه تعالى كما مرَّ **[من الجواهر والأعراض يُعلم به الصَّانع]** تعالى **[كما يُعلم بما أبدعه في العالم]** الكبير، ووجه اشتمال الصَّغير على نظائر ما في الكبير أن تفاصيله شبيهة بتفاصيل العالم الكبير، إذ الكبير ينقسم إلى ظاهر محسوس كعالم الملك وهو ما ظهر للحواس ويكون بقدرة الله بعضه من بعض وتضمنه التغيير، وإلى باطن معقول كعالم الملكوت وهو ما أوجده ﷻ بالأمر الأزلي بلا تدريج وبقي على حالة واحدة من غير زيادة فيه ولا نقصان منه، وإلى عالم الجبروت وهو ما بين العالمين مما يشبه أن يكون في الظاهر من عالم الملك فجُبر بالقدرة الأزلية بما هو من عالم الملكوت[١]. والإنسان كذلك ينقسم إلى ظاهر محسوس كاللحم والعظم والدم، وإلى باطن كالروح والعقل والعلم والإرادة والقدرة، وإلى ما هو مشابه لعالم الجبروت كالإدراكات الموجودة بالحواس والقوى الموجودة بأجزاء البدن **[ولذلك]**؛ أي: ولاشتمال العالم الصغير على نظائر ما في الكبير[٢] **[سوَّى بين النَّظَر فيهما]**؛ أي: في الصغير والكبير **[وقال]** الأَوْلى: (فقال) كما في نسخة **[تعالى]**: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١] وقال: ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]].

تنبيه: قد ذكر المصنف للعالم ثلاثة أوجه، وقد اختلف على الأول منها في كَمِّية العالم، فقيل: إنها ألف عالم، ستُّ مئة في البحر وأربع مئة في البرِّ. وقيل: ثمانيةَ عشرَ ألفاً، عالم الدنيا واحد منها. وقيل: أربعون ألفاً، عالم الدنيا واحد منها. وقيل: ثمانون ألفاً، أربعون ألفاً في البَرِّ وأربعون ألفاً في البحر. وقال كَعْب

---

(١) قال النبي ﷺ: «**الْجِنُّ ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ: صِنْفٌ لَهُمْ أَجْنِحَةٌ يَطِيرُونَ فِي الْهَوَاءِ، وَصِنْفٌ حَيَّاتٌ وَكِلَابٌ، وَصِنْفٌ يَحِلُّونَ وَيَظْعَنُونَ**». مستدرك الحاكم [٢/ ٤٩٥/ برقم: ٣٧٠٢] وهو حديث صحيح.

(٢) قواعد العقائد، الغزالي [ص١٣٢].

﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤﴾.

وقرئ ﴿رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٨] بالنصب على المدح. أو النداء. أو بالفعل الذي دل عليه ﴿الْحَمْدُ﴾، وفيه دليل على أن الممكنات كما هي مفتقرة إلى المحدث حال حدوثها فهي مفتقرة إلى المبقي حال بقائها.

۝٣ - ۝٤ ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ كرره للتعليل على ما سنذكره. ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قراءة عاصم والكسائي ويعقوب ويعضده قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩]. وقرأ الباقون: (مَلِكِ) وهو المختار؛ لأنه قراءة أهل الحرمين ولقوله تعالى: ﴿لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]؟ ولما فيه من التعظيم. ....

الأحبار: لا يُحصي عَدَدَ العالم إلا الله وما يعلم جنودَ ربِّك إلا هو(١).

[وقُرئ: ربَّ العالمين بالنَّصْب](٢) وقُرئ أيضاً بالرفع وقُرئ بهما أيضاً في ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ بعدُ [وفيه]؛ أي: في ربِّ العالمين [**دليلٌ على أن الممكنات كما هي مُفتقِرة إلى الـمُحْدِث حالَ حدوثها فهي مُفتقِرة إلى الـمُبْقي حالَ بقائها**] إذ المربي هو القائم بإبقاء الشيء وإصلاح حالِ بقائه، فنبَّه بقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ دون خالق العالمين على أن جميع الحوادث مُفتقِرة إليه في حال بقائها.

[﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ **كرَّره**] حيث ذكره هنا بعد ذِكْره في البسملة [**للتعليل**]؛ أي: لأنه عِلَّة لكونه الحقيق بالحمد [**على ما سنذكره**]؛ أي: في الكلام على ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ وبعضهم جعل تكريره لذِكْر المنعَم عليه في الثاني دون الأول، ويمكن إدراجه في ما ذكره المصنف.

[**وقرأ الباقون**(٣): **مَلِك، وهو المختار**] اعترض بأن القراءتين متواترتان، فلا يَلِيق أن يُقال في إحداهما: إنها المختارة، ويُجاب بأن تساويهما تواتراً لا يمنع اختيار إحداهما لِمَا ذكره المصنِّف بقوله: [**لأنه قراءة أهل الحرمين، ولقوله**: ﴿لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ٦] **ولما فيه من التعظيم**] ووَجْه التَّعْليل بالآية: أن المراد باليوم

---

(١) انظر: معارج القدس في معرفة النفس، الغزالي [ص١٥].
(٢) انظر: معالم التنزيل، البغوي [١/ ٥٠]. (٣) الكشف والبيان، النيسابوري [١/ ١٠٩].

والمالك: هو المتصرف في الأعيان المملوكة كيف يشاء من الملك. والمَلِك: هو المتصرف بالأمر والنهي في المأمورين من الملك. وقرئ: (مَلْكِ) بالتخفيف و(مَلَكَ) بلفظ الفعل. و(مالكاً) بالنصب على المدح أو الحال، و(مالكٌ) بالرفع منوّناً ومضافاً على أنه خبر مبتدأ محذوف، وملك مضافاً بالرفع والنصب. و﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ﴾ يوم الجزاء ومنه كما تدين تدان وبيت الحماسة:

يوم الدِّين، وقد ذُكر فيه الـمُلْك المأخوذ من الـمَلِك **[والمالك هو المتصرِّف في الأعيان المملوكة كيف شاء]** من بَيْع وهِبَة وغيرهما **[من المِلْك]** بكسر الميم، حال من المالك **[والمَلِك هو المتصرِّف بالأمر والنَّهي في المأمورين، من المُلْك]** بضمِّ الميم، حال من المَلِك. فبين المالك والملك عمومٌ من وجه؛ لأن المالك متصرِّف في الأعيان المملوكة مأمورةً كانت أو لا، والملك متصرِّف في الأعيان المأمورة مملوكةً كانت أو لا[1]. والأَوْجَه ما قيل: إن بينهما عموماً مُطْلقاً، فكلُّ مَلِك مالك ولا عكس، لعموم ولاية الملك، لا يقدح فيها أنه يقال: مالك الدَّوابِّ والأنعام والوحوش والطير دون مَلِكها؛ لأن ذلك ليس من جهة عدم شمول حياطته لذلك بل من جهة أنه إنما يُضاف عُرْفاً إلى ما فيه انقيادٌ وامتثالٌ ويَنْفُذُ فيه التصرُّف بالأمر والنَّهي، قاله السَّعْد التفتازاني. وقيل: كل مالك مَلِك ولا عكس، يُقال: هذا مالك العَبِيد والطَّير وغيرهم، ولا يُقال: هو مَلِكهم. وقيل: هما بمعنى، وهو القادر على اختراع الأعيان من العَدَم إلى الوجود، ولا يقدر على ذلك إلا الله[2].

[وقُرِئَ مَلْك بالتَّخفيف]؛ أي: بالإسكان **[ومَلَكَ بلفظ الفعل]** فهي جملة خبرية محلُّها النَّصْب بالنَّصْب بالحالية كما قال به بعدُ في مالك يوم الدِّين، وإن قال أبو حيان: لا محلَّ لها من الإعراب **[ومالكاً بالنَّصْب على المدح أو الحال]**؛ أي: أو على النِّداء **[ومَلِك مضافاً]** الإضافة فيه كما قال أبو حيان: بمعنى اللام لا بمعنى في خلافاً لبعضهم **[ومنه: «كما تُدِين تُدان»]** هو مَثَل مشهور وحديث مرفوع أخرجه البيهقي في الأسماء والصِّفات بسند ضعيف[3] وله شاهد مُرْسل، ومعناه: كما تُجازِي تُجازَى **[وبيت الحماسة:**

---

(١) لسان العرب، ابن منظور [٩/٤١].
(٢) أنظر: جامع البيان، الطبري [١/١٤٩].

ولم يَبْقَ سِوَى العدوا ... نِ دِناهُمْ كما دَانُوا

أضاف اسم الفاعل إلى الظرف إجراء له مجرى المفعول به على الاتساع كقولهم: (يَا سَارِقَ اللَّيلَةَ أَهْلَ الدار) ومعناه: ملك الأمور يوم الدين؛ ....

ولم يبقَ سوى العُدْوانِ ... دِنَّاهم كما دانوا]

قبله:

فلمَّا صرَّح السِّر ... فأمسى وهو عريانُ[1]

والمعنى: فلمَّا انكشف السِّرُّ وظهر كُلَّ الظُّهور بحيث لا يستره شيء ولم يبقَ بيننا وبينهم سوى الصَّبْر على الظُّلم الصَّريح جازيناهم بمثل ما ابتدؤونا به وهو من باب ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]. والحماسة وهي لغةً الشِّدَّة والشجاعة كتابٌ لأبي تَمَّام الطَّائي جَمَعَ فيه اشعاراً انتقاها من كلام العرب[2].

[**أضاف اسم الفاعل إلى الظَّرْف**]؛ أي: على قراءة مالك فالإضافة لَفْظية[3] إن لم يُنَزَّل المستقبل منزلة الماضي ولم يُقصد به الاستمرار، وإلا فهي حقيقية كما ذكره المفسِّر بعدُ. أما على قراءة مَلِك فالإضافة حقيقية مُطلقاً؛ لأن الصِّفة المشبَّهة لا تعمل النَّصْبَ حتى تكون مضافةً إلى المفعول بخلاف اسم الفاعل [**إجراءً له**]؛ أي: للظَّرْف [**مُجْرَى المفعول به**] بضمِّ ميم مُجْرى، مصدر أو مكان [**على الاتِّساع**]؛ أي: التَّجوُّز، وما ذكره من أن الظَّرْف أُجري مُجْرَى المفعول به هو المشهور، وقيل: إنه مفعول به حقيقة بمعنى: أنه تعالى يملك يوم الدين؛ فالإضافة حقيقية إن اعتبر في اسم الفاعل جانب الماضي، أخذاً مما يأتي عن السَّعْد التفتازاني [**كقولهم: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار**] وَجْهُ الاستشهاد به: أنه جعل الليلة مَسْروقة، وإنما هي مَسْروقٌ فيها، وأهل الدار منصوب بسارق، لاعتماده على حَرْف النِّداء؛ كقولك: يا طالعاً جبلاً[4] [**ومعناه: مَلِك الأمور يوم الدِّين**] يعني: أن الظَّرْف وإن قُطع صورةً عن تقدير

---

(١) معالم التنزيل، البغوي [١/ ٥٠].

(٢) الأسماء والصفات، البيهقي [١/ ١٩٧/ برقم: ١٣٢].

(٣) البيتان للفِنْد الزِّمّاني اسمه: شهل بن شيبان بن ربيعة ابن زمان وهو شاعر جاهلي. ديوان الحماسة [١/ ٥].

(٤) الصحاح، الجوهري [٥/ ٦١].

على طريقة: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]. أو (له الملك في هذا اليوم) على وجه الاستمرار لتكون الإضافة حقيقية معدة لوقوعه صفة للمعرفة، وقيل: ﴿ٱلدِّينِ﴾ الشريعة، وقيل: الطاعة. والمعنى: يوم جزاء الدين، وتخصيص اليوم بالإضافة: إما لتعظيمه، أو لتفرده تعالى بنفوذ الأمر فيه، ....

في وأُوقع موقعَ المفعول به، إلا أن المقصود الذي سيق الكلام لأجله على معنى الظَّرْفية [**على طريقة**: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]]؛ أي: في تنزيل المستقبل منزلة الماضي لتحقُّق صِدْقه، فإن نداءهم إنما يكون يوم القيامة [**أو**] معناه [**له الملك في هذا اليوم على وجه الاستمرار لتكون الإضافة حقيقية مُعِدة**] بكسر العين [**لوقوعه صفةً للمعرفة**] قال السَّعْد التفتازاني: فإن قيل: قد ذكر في «الكشاف» في قوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] أنه إذا قُصد باسم الفاعل زمانٌ مستمرٌّ كانت الإضافةُ لفظيةً[١].

قلنا: الاستمرار يحتوي على الأزمنة الماضية والآتية والحال، فتارة يُعتبر جانب الماضي فتُجعل الإضافة حقيقية، وتارة جانب الآتي والحال فتُجعل لفظية، والتعويل على القرائن والمقامات. فإن قيل: التَّقْييد بيوم الدِّين ينافي الاستمرار لكونه صريحاً في الاستقبال. قلنا: معناه الثُّبوت والاستقرار من غير اعتبار حدوثٍ في أحد الأزمنة، ومثل هذا المعنى لا يمتنع أن يُعتبر بالنِّسبة إلى يوم الدِّين؛ كأنه قيل: هو ثابت المالكية في يوم الدِّين أو المراد أنه يجعل يوم الدِّين لتحقُّق وقوعه بمنزلة الواقع فتستمرُّ مالكيته في جميع الأزمنة. انتهى.

[**وتخصيص اليوم بالإضافة**]؛ أي: بإضافة مالك إليه [**إما لتعظيمه أو لتفرُّده تعالى بنفوذ الأمر فيه**][٢]. وأما فائدة تخصيص الدِّين بالذِّكر دون يوم القيامة وغيره من أساميه فلمُراعاة الفواصل وبيان العموم المراد هنا، إذ الجزاء يشتمل على جميع أحوال القيامة من ابتداء النُّشور إلى السَّرْمد الدائم، بخلاف بقية الألفاظ.

---

(١) هذه إضافة ليست على معنى حرف من حروف الجر، وإنما هي نوع من التخفيف اللفظي فحسب، وتكون بإضافة مشتق «اسم فاعل أو مبالغته أو اسم مفعول أو صفة مشبهة» إلى معموله. الموجز، سعيد الأفغاني [ص٣٤٢].

(٢) الأصول في النحو، البغدادي [٣/ ٤٨١].

وإجراء هذه الأوصاف على الله تعالى من كونه موجداً للعالمين ربّاً لهم منعماً عليهم بالنعم كلها ظاهرها وباطنها عاجلها وآجلها، مالكاً لأمورهم يوم الثواب والعقاب؛ للدلالة على أنه الحقيق بالحمد لا أحد أحق به منه بل لا يستحقه على الحقيقة سواه، فإن ترتب الحكم على الوصف يشعر بعليته له، وللإشعار من طريق المفهوم على أن من لم يتصف بتلك الصفات لا يستأهل لأن يحمد فضلاً عن أن يعبد، فيكون دليلاً على ما بعده، فالوصف الأول: لبيان ما هو الموجب للحمد؛ وهو الإيجاد والتربية. والثاني والثالث: للدلالة على أنه متفضل بذلك مختار فيه ليس يصدر منه لإيجاب بالذات أو وجوب عليه قضية لسوابق الأعمال حتى يستحق به الحمد. ....

[وإجراء هذه الأوصاف] مبتدأ [على الله تعالى] متعلِّق بـإجراء [من كونه ربّاً للعالمين...] إلى آخره، بيانٌ للأوصاف الأربعة في قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [للدِّلالة...] إلى آخره، خبر المبتدأ [وللإشعار] عَطْف على للدِّلالة [على أن مَنْ لا يتَّصف بتلك الصِّفات] متعلِّق بالإشعار، وعدَّاه بـعلى لتَضْمينه معنى الدِّلالة [لا يَسْتأهل]؛ أي: يستوجب [فَضْلاً عن أن يُعبد] فَضْلاً في مثل ذلك مصدر يقع بين نَفْي وإثبات وهو منصوب إما بفعل من جنسه هو صفة للنَّكِرة ولو مقدَّرة كما هنا، إذ المعنى: لأن يُحمد حمداً يَفْضُل فضلاً، أو بالحالية من فاعل الفعل المذكور، كما قاله أبو علي الفارسي(١) في قول القائل: فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار ومعناه: الإخبار بأنه لا يملك درهماً ولا ديناراً وأن عَدَمَ مُلْكه للدِّينار أَوْلى، وكأنه قال: لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً؟!

[ليكون دليلاً] تعليلٌ للنَّفي؛ أي: لا يستأهل غيرُ الله لأن يُحمد حتى يكون دليلاً [على ما بعده] وهو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ كما في نسخة [فالوصف الأول]؛ أي: وهو رب العالمين [والثاني والثالث]؛ أي: وهما الرَّحمٰن والرَّحيم [لدلالته]؛ أي: لدلالة كل منهما [لإيجاب بالذَّات]؛ أي: على قول الحُكَماء [أو وجوب عليه]؛ أي: على قول المعتزلة(٢) [قضيةً لسوابق الأعمال] بالنَّصْب، تعليلٌ لقوله أو وجوب عليه [حتى يستحقَّ به الحمد]

---

(١) الكشاف، الزمخشري [٤/ ١٧٢].

(٢) انظر: روح المعاني، الألوسي [١/ ٨٥].

۞ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾.

والرابع: لتحقيق الاختصاص؛ فإنه مما لا يقبل الشركة فيه بوجه ما، وتضمين الوعد للحامدين والوعيد للمعرضين.

۝٥ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ثم إنه لما ذكر الحقيق بالحمد، ووصف بصفات عظام تميز بها عن سائر الذوات، وتعلق العلم بمعلوم معين خوطب بذلك؛ أي: (يا من هذا شأنه نخصك بالعبادة والاستعانة) ليكون أدل على الاختصاص، وللترقي من البرهان إلى العيان والانتقال من الغيبة إلى الشهود؛ فكأن المعلوم صار عياناً والمعقول مشاهداً والغيبة حضوراً، بنى أول الكلام على ما هو مبادي حال العارف ....

متعلِّق بـقضية فـحتى تعليلية(١)، أو بـمتفضِّل فـحتى ابتدائية(٢) [والرابع] وهو مالك يوم الدِّين.

فائدة: ذكر تعالى في هذه السُّورة من الأسماء الحسنى خمسة: الله والرَّبّ والرَّحمٰن والرَّحيم والمَلِك، وسِرُّه أنه يقول خَلَقْتُكَ أولاً فأنا إلٰه، ثم ربَّيتُكَ بإسباغ نِعَمِي فأنا ربٌّ، ثم عصيتَ فسترتُ فأنا رحمٰن، ثم تُبْتَ فغفرتُ فأنا رحيم، ثم لا بدَّ من إيصال الجزاء فأنا مالك يوم الدِّين. وكرَّر ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ دون الأسماء الثلاثة تنبيهاً على أن العناية بالرَّحمة أكثر منها بسائر الأمور(٣).

[**وتضمين الوَعْد**] عَطْف على تحقيق، والمعنى: ولتضمين وقوع متعلَّق الوَعْد والوعيد. [**نخصُّك بالعبادة والاستعانة**] أخذ التخصيص من تقديم المفعول في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ والمعنى: نجعلُك منفرداً بالعبادة والاستعانة، وهذا هو الاستعمال العربي، ولو قيل: نخصُّ العبادةَ والاستعانةَ بكَ كان استعمالاً عُرْفياً [**ليكون**]؛ أي: الخطاب [**أدلَّ على الاختصاص**] من الاقتصار على الغَيْبة [**والتَّرقِّي...**] إلى آخره، كلٌّ من المعطوفين مجرور عَطْفاً على يكون المؤوَّل بالمصدر أو مرفوع عطفاً على ضمير يكون وإن كان مستتراً لوجود الفاصل بينهما.

---

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان، الإمام أبو علي الفارسي، انتهت إليه الرياسة في النحو. غاية النهاية، ابن الجزري [ص٩٠].

(٢) انظر: روح المعاني، الألوسي [٤/ ٥١]. (٣) انظر: شرح الكافية، الاستراباذي [٤/ ٥٣].

من الذكر والفكر والتأمل في أسمائه والنظر في آلائه والاستدلال بصنائعه على عظيم شأنه وباهر سلطانه، ثم قفى بما هو منتهى أمره؛ وهو أن يخوض لجة الوصول ويصير من أهل المشاهدة فيراه عياناً ويناجيه شفاهاً ـ اللَّهُمَّ اجعلنا من الواصلين للعين دون السامعين للأثر. ومن عادة العرب التفنن في الكلام والعدول من أسلوب إلى آخر؛ تطرية له وتنشيطاً للسامع، فيعدل من الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم وبالعكس، ....

[من الذِّكْر] إشارة إلى البسملة والحمدلة [والفِكْر] إشارة إلى ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [والتأمُّل في أسمائه والنَّظَر في آلائه][(١)]؛ أي: نِعَمِهِ، إشارة إلى ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [والاستدلال بصنائعه...] إلى آخره، إشارة إلى ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [ومُنتهى أمره]؛ أي: العارف[(٢)].

[ومن عادة العرب التَّفنُّنُ في الكلام والعدول من أسلوب إلى آخر] التَّفنُّن هنا هو الالتفات وله أقسام معروفة في عِلْم المعاني والبيان وسيأتي منه طَرَف، والمراد هنا: الالتفات[(٣)] من الغَيْبة إلى الخطاب، وللالتفات فوائدُ أعمُّها فائدتان، ترجع إحداهما إلى المتكلِّم وهي قَصْد التَّفنُّن في الكلام والتصرُّف فيه بوجوهٍ مُختلفةٍ من غير اعتبارٍ لجانب السامع، والثانية إلى السامع وهو حُسْن تنشيطه ولُطْف إيقاظه [تَطْريةً له]؛ أي: للكلام؛ يعني: تحسيناً له، قال في القاموس: يقال: طرَّاه؛ أي: جعله طَرِيّاً[(٤)].

[وتنشيطاً للسامع]؛ أي: ليكون أكثرَ إصغاءً للكلام [فتعدل من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى التكلُّم وبالعكس]؛ أي: فيهما، فأقسامه أربعة، والتحقيق أنها ستة لأن الـمُلْتفَت منه والـمُلْتَفَت إليه اثنان، وكلٌّ منهما إما غيبة أو خطاب أو تكلُّم،

---

(١) انظر: الجنى الداني، المرادي [١/ ٩٤].

(٢) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري [١/ ١٢٨].

(٣) العارف أَنِسَ بذكر الله فأوحشه مِنْ خَلْقِهِ، وافتقر إلى الله فأغناه عَنْ خَلْقِهِ، وذل له تعالى فَأَعَزَّهُ في خلقه. الرسالة القشيرية [ص١٤٢].

(٤) الجاهل ينظر بعين رأسه، والعاقل ينظر بعينِ عقله، والعارف ينظر بعين قلبه، مجوهراً عالماً. الفتح الرباني، الجيلاني [٢/ ١٣١].

كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩]، وقول امرئ القيس:

تطاوَلَ ليلُكَ بالإثمدِ ونامَ الخليُّ ولم تَرْقُدِ
وباتَ وباتَتْ له ليلةٌ كَلَيْلَةِ ذي العائرِ الأرْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأ جاءني وَخَبِرْتُهُ عَن أَبي الأَسْودِ

وقد مثَّل لبعضها فقال: [**كقوله تعالى**: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾] [يونس: ٢٢] الأصل: بكم، فهو التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة [**وقوله تعالى**: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ﴾] [فاطر: ٩] الأصل: فساقه، فهو التفاتٌ من الغيبة إلى التكلُّم [**وقول امرئ القَيْس: تطاوَلَ لَيْلُك بالأَثْمُد...**][1] إلى آخر الأبيات، في: لَيْلك تجريد، والأصل: لَيْلي، وضمير بات وله للمخاطب في ليلك، فهو التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة.

وقد اختُلف في عَدَد الالتفات الواقع في هذه الأبيات والمشهور أن فيها التفاتين: في بات لعُدُوله إلى الغيبة بعد الخطاب، وفي جاءني لعُدُوله بعدها إلى التكلُّم. وقول الزمخشري: إن ليلك فيه التفاتٌ ثالث من المتكلم إلى الخطاب[2]، رُدَّ بأن ذلك ليس التفاتاً بل تجريد[3] كما مرَّ؛ إذ لم يقع التعبير قبله بطريق التكلُّم. وقوله: تطاوَلَ ليلك كنايةٌ عن السَّهَر، والأَثْمُد بفتح الهمزة وسكون المثلَّثة وضمِّ الميم ودال مُهْمَلة اسم موضع[4]، وبات وباتت تامَّان، والعائر بمهملة وهمزة قَذَى العين، ومن لابتداء الغاية أو للتعليل، والنَّبَأ خبر فيه فائدة عظيمة متضمِّناً لعِلْمٍ أو ظنٍّ فهو أخصُّ من مُطْلق الخبر. وفائدة الالتفات هنا كما في المفتاح: التنبيه على أن القراءة يجب أن تكون عن تأمُّل وحضور قَلْب بحيث يجد القارئ من نفسه محرِّكاً

---

(١) هو نقل الكلام من أسلوب إلى آخر؛ أعني: من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى آخر منها بعد التعبير الأول هذا هو المشهور. الكليات، الكفومي [ص٢٤٠].

(٢) القاموس المحيط، الفيروزآبادي [٧/ ٢٠٩].

(٣) هو: امرؤ القيس بن حجر بن عمرو بن معاوية بن الحارث الأكبر الكندي. الإصابة، ابن حجر [١٠/ ٦٢].

(٤) الكشاف، الزمخشري [١/ ٥٦].

و(إيا) ضمير منصوب منفصل، وما يلحقه من (الياء والكاف والهاء) حروف زيدت لبيان التكلم والخطاب والغيبة لا محل لها من الإعراب؛ كالتاء في (أنتَ) والكاف في (أرأيتك). وقال الخليل: (إيا) مضاف إليها، واحتج بما حكاه عن بعض العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا

على الإقبال على المنعِم، يزداد ذلك المحرِّك بحسب إجراء الصِّفات على المنعِم إلى مقام الحضور والمشاهدة حتى يعبد ربه كأنه يراه ويشاهده ويخاطبه في الإخبار عن عبادته[١].

[وإيَّا ضمير...] إلى آخره، ذكر فيه أربعة أقوال: أحدها: أن الضَّمير إيَّا ولواحقُه حروفٌ، وهو المشهور[٢]، ومثَّل للاحقة بتاء أنت بناءً على القول بأنها حرف وهو المشهور؛ إذ قيل: إنها ضمير وأنْ دِعَامة[٣]، وقيل: إن المجموع ضمير[٤]. ثم مثَّل له أيضاً بكاف أرأيتك؛ أي: أخبرني، فالاستفهام مستعمل في معنى الأمر مجازاً من باب ذِكْر السَّبَب وإرادة المُسبَّب؛ إذ الرُّؤية سببٌ لطلب الإخبار بواسطة أنها سببٌ للعِلْم وصحةِ الخبر. ووَجْهُ الاستشهاد: أنه لو كان الكاف مفعولاً لزم الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول في غير أفعال القلوب. ثانيها: أن الضمير إيَّا أيضاً ولواحقه ضمائر مضاف إليها، وهو معنى قوله: **[إيَّا مضاف إليها]**؛ أي: إلى اللَّواحق المذكورة، وهو أحد قولين للخليل[٥]، واحتَجَّ له بقول بعض العرب: إذا بلغ الرَّجُل السِّتين فإيَّاه وإيَّا الشَّوَابِّ، ووَجْه احتجاجه به: أن إيَّا لما أُضيف إلى الظاهر الذي يظهر فيه الإعراب لزم القول بإضافته أيضاً إلى الضَّمير الذي لا يظهر فيه الإعراب، ورُدَّ بأن الضَّمير لا يُضاف وإضافته إلى الظاهر فيما ذكر شاذٌّ كما قاله المصنف. والقول الآخر للخليل: أن إيَّا اسم مُظْهر ناب مَنَابَ الضَّمير[٦].

ومعنى قوله: **[إذا بلغ الرَّجل السِّتين...]** إلى آخره، أنه إذا بلغها فعليه أن يَقِيَ

---

(١) الإيضاح في علوم اللغة، الخطيب القزويني [٢/ ١٠٤].
(٢) مختصر المعاني، التفتازاني [ص٣٠١]. (٣) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي [ص٨٧].
(٤) وهو مذهب سيبويه، واختاره الفارسي، وابن جني، ونسبه صاحب البديع إلى الأخفش. الجنى الداني، المرادي [ص٩١].
(٥) وهو مذهب الفراء. الجنى الداني، المرادي [ص٩١].
(٦) وهو مذهب الكوفيين. انظر: همع الهوامع، السيوطي [١/ ١٥٢].

الشَّواب؛ وهو شاذ لا يعتمد عليه. وقيل: هي الضمائر، و(إيا) عمدة فإنها لما فصلت عن العوامل تعذر النطق بها مفردة فضم إليها (إيا) لتستقل به، وقيل: الضمير هو المجموع. وقرئ: (أَيَّاكَ) بفتح الهمزة و(هَيّاك) بقلبها هاء. و(العبادة): أقصى غاية الخضوع والتذلل ومنه طريق معبَّد؛ أي: مذلل، وثوب ذو عبدة إذا كان في غاية الصفاقة، ولذلك لا تستعمل إلا في الخضوع لله تعالى. و(الاستعانة): طلب المعونة وهي: إما ضرورية، أو غير ضرورية. والضرورية: ما لا يتأتى الفعل دونه كاقتدار الفاعل وتصوره وحصول آلة ومادة يفعل بها فيها وعند استجماعها يوصف الرجل بالاستطاعة ويصح أن يكلف بالفعل. وغير الضرورية: تحصيل ما يتيسر به الفعل ويسهل كالراحلة في السفر للقادر على المشي، أو يقرب الفاعل إلى الفعل ويحثه عليه، وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف والمراد طلب المعونة في

نفسَهُ عن التعرُّض للشَّواب وعليهنَّ أن يَقِينَ أنفسهنَّ عن التعرُّض له. ثالثها: أن لواحق إيَّا هي الضمائر وإيَّاً عُمْدة. ورابعها: أن الضَّمير مجموع إيَّا ولواحقِهِ **[وقُرئ: أَيَّاك بفتح الهمزة، وهيَّاك]** بقَلْبها [هاءً]؛ أي: مكسورة ومفتوحة.

[والعبادة أقصى غاية الخضوع والتذلُّل](١) وهي ضربان: عبادة بالتَّسْخير كما في قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [الإسراء: ٤٤] وعبادة بالاختيار وهي لذي النُّطْق كما هنا، وكما في قوله تعالى: ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١] **[وثوبا ذو عَبَدة]**؛ أي: بفتح العين والباء **[الصَّفَاقة]** هي قوَّة النَّسْج **[ولذلك]**؛ أي: ولكونِ العبادةِ غايةَ الخضوع والتذلُّل **[يُفعل بها فيها]**؛ أي: بالآلة في المادَّة، ففي كلامه لَفٌّ ونَشْرٌ مرتَّب **[وعند استجماعها]**؛ أي: الأمور المتوقِّف عليها الفعل من اقتدار الفاعل وتصوُّره وغيرها **[ما يتيسَّر به الفعل ويَسْهُل]** العَطْف فيه للتفسير **[أو يُقرِّب]** عَطْف على يتيسَّر **[لا يتوقَّف عليه صِحَّة التَّكْليف]** قيل: أراد الصِّحة

---

(١) وهذا مذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك ونسبه إليهما. الجنى الداني، المرادي [ص٩١].
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري [٢/ ٦٧٥].
(٣) المخصص في اللغة، ابن سيده [٨/ ٩١].

المهمات كلها، أو في أداء العبادات، والضمير المستكن في الفعلين للقارئ ومن معه من الحفظة وحاضري صلاة الجماعة. أو له ولسائر الموحدين. أدرج عبادته في تضاعيف عبادتهم وخلط حاجته بحاجتهم لعلها تقبل ببركتها ويجاب إليها ولهذا شرعت الجماعة وقدم المفعول للتعظيم والاهتمام به، والدلالة على الحصر؛ ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما: معناه: نعبدك ولا نعبد

العقلية[١]، وإلا فالصِّحة الشَّرْعية[٢] قد تتوقَّف على تلك القدرة[٣] كأكثر الواجبات المالية [**أو في أداء العبادات**] قال الزمخشري: إنه الأحسن لتلاؤم الكلام وأَخْذ بعضه بحُجْزة بعض[٤] [**في الفعلين**]؛ أي: نعبد ونستعين [**في تضاعيف عبادتهم**]؛ أي: أثنائها [**لعلها تُقبل ببركتها**]؛ أي: لعل عبادته تقبل ببركة عبادتهم [**يجاب إليها**]؛ أي: ولعلَّ حاجته يُجاب إليها ببركة حاجتهم، ففي كلامه لَفٌّ ونَشْرٌ مرتَّب [**ولهذا شُرعت الجماعة**]؛ أي: في الصلاة.

[**وقُدِّم المفعول للتعظيم والاهتمام به والدِّلالة على الحَصْر**]؛ أي: كما قال البيانيون، لكنْ مَنَعَ التَّقيُّ السُّبْكي أن التقديم يدلُّ على الحَصْر؛ قال: وإنما يدلُّ على الاختصاص. ولهذا عَبَّر به في «الكشاف» هنا بدل الحَصْر، والحَصْر هنا لم يُستفد منه بل من خصوص المادَّة وهي العبادة والاستعانة. وفرق بين الحصر والاختصاص[٥] بما لا يصلح الا للفَرْق بين الحَصْر والاختصاص المفاد بلامه لا الاختصاص المرادف للقَصْر؛ فالأَوجَهُ ما قاله المصنِّف تبعاً للبيانيين فهما مترادفان، ولا يَضُرُّ في ترادفهما اشتراك الاختصاص بين الحصر والاختصاص المفاد بلامه، كما قدَّمتُه في الكلام على البسملة، ولا يمنع من إفادة التقديم الحَصْرَ عدمُ إفادته له في مواضعَ؛ لأن الحُكْم فيما ذُكر غالب لا مُطَّرِد أو مُطَّرِد بمعونة القرائن.

---

(١) يقتضيها النهي، وهي الإمكان الذي هو شرط الوجود؛ أي: كون المنهي عنه ممكن الوجود لا ممتنعه. روضة الناظر، ابن قدامة [٢/ ١٧٧].

(٢) أي: المستفادة من الشرع، وهي: ترتب آثار الشيء شرعاً عليه. روضة الناظر، ابن قدامة [٢/ ١٧٧].

(٣) في [ز]: (الإرادة).

(٤) الكشاف، الزمخشري [١/ ٥٧].

(٥) تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي السبكي في كتابه «الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص». شرح الكوكب المنير، الفتوحي المعروف بابن النجار [٣/ ٥٢٤].

غيرك. وتقديم ما هو مقدم في الوجود والتنبيه على أن العابد ينبغي أن يكون نظره إلى المعبود أولاً وبالذات، ومنه إلى العبادة لا من حيث إنها عبادة صدرت عنه بل من حيث إنها نسبة شريفة إليه ووصلة سنية بينه وبين الحق؛ فإن العارف إنما يحق وصوله إذا استغرق في ملاحظة جناب القدس وغاب عما عداه حتى إنه لا يلاحظ نفسه ولا حالاً من أحوالها إلا من حيث إنها ملاحظة له ومنتسبة إليه؛ ولذلك فضل ما حكى الله عن حبيبه حين قال: ﴿لَا تَحْـزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التوبة: ٤٠]. على ما حكاه عن كليمه حين قال: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢]. وكرر الضمير للتنصيص على أنه المستعان به لا غير، وقدمت العبادة على الاستعانة ليتوافق رؤوس الآي، ويعلم منه أن تقديم الوسيلة على طلب الحاجة أدعى إلى الإجابة. وأقول:

[**وتقديمِ ما هو مقدَّم في الوجود والتَّنْبيهِ**] بجرِّ تقديم والتنبيه عَطْفاً على قوله: للتعظيم [**ومنه إلى العبادة**]؛ أي: وينبغي أن يكون نَظَرُ العابد ثانياً وبالعرض من المعبود إلى العبادة [**إلا من حيث إنها ملاحِظة له**] بكسر الحاء؛ أي: إلا من حيث إن النفس ملاحِظةٌ لجناب القُدْس[1] [**ولذلك فُضِّل ما حكى الله عن حبيبه...**] إلى آخره، وَجْهُ التفضيل: أن الأول قُدِّم فيه ذِكْر الله على المعيَّة والثاني بالعكس، وأن الأول شامل للهداية وغيرِها وظاهرٌ في حصولهما حالاً والثاني قاصر على الهداية وطَلَب حصولها في المستقبل [**وليُعلم منه**]؛ أي: من تقديم العبادة على الاستعانة[2] [**أن تقديم الوسيلة على طَلَبِ الحاجة أدعى إلى الإجابة**]؛ أي: إلى قضاء الحاجة. قال السَّعْد التفتازاني: ومبنى هذا الكلام على تعميم الاستعانة، وأما إذا أُريد به الاستعانة على أداء العبادة فوَجْهُ تقديم العبادة ظاهر وهو أنها مقصودة بالنِّسْبة إلى الاستعانة وإن كان طَلَب الشيء مقدَّماً عليه.

---

(١) التقديس في اللغة: التطهير، وفي الاصطلاح: تنزيه الحق عن كل ما لا يليق بجنابه. التعريفات، الجرجاني [ص٨٩].

(٢) اللباب، ابن عادل [١/ ١٥].

۞ ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾.

لما نسب المتكلم العبادة إلى نفسه أوهَمَ ذلك تبجحاً واعتداداً منه بما يصدر عنه، فعقبه بقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ ليدل على أن العبادة أيضاً مما لا يتم ولا يستتب له إلا بمعونة منه وتوفيق، وقيل: الواو للحال والمعنى: نعبدك مستعينين بك. وقرئ بكسر النون فيهما، وهي لغة بني تميم؛ فإنهم يكسرون حروف المضارعة سوى الياء إذا لم ينضم ما بعدها.

۝٦ ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ بيان للمعونة المطلوبة فكأنه قال: (كيف أعينكم؟) فقالوا: ﴿ٱهۡدِنَا﴾. أو إفراد لما هو المقصود الأعظم. و(الهداية): دلالة بلطف؛ ولذلك تستعمل في الخير وقوله تعالى: ﴿فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣] وارد على التهكم. ومنه الهداية وهوادي الوحش لمقدماتها، والفعل منه (هدى)، وأصله أن يعدّى باللام، أو (إلى)

[لـمَّا نَسَبَ المتكلِّم العبادة إلى نفسه] خصَّ نفسه بالذِّكْر لكونه متبوعاً وإلا فهو إنما نَسَبَها إلى نفسه وغيره كما قدَّمه في قوله: وأدرج عبادته... إلى آخره [**أَوْهَمَ ذلك تبجُّحاً**]؛ أي: فَرَحاً [**ولا يستتبُّ**] بتشديد الباء؛ أي: يتهيَّأ ويستقيم، قال الجَوْهري: استتبَّ له الأمر: تهيَّأ واستقام[١] [**وقُرئ بكسر النُّون فيهما**]؛ أي: في نعبد ونستعين [**إذا لم ينضمَّ ما بعدها**]؛ أي: بعد حروف المضارعة، فإن انضمَّ ما بعدها كيقوم لم تُكسر لثِقَل الانتقال من الكسر الى الضَّمِّ.

[**بيان للمعونة**] راجع إلى الوجه الثاني من(إيَّاك نستعين) أو إليه وإلى[٢] الأول منه أيضاً [**أو إفراد**] راجع إلى الأول منه وهو عَطْف على بيان [**والهداية دِلالة بلُطْف**] وتُطلق على غير الدِّلالة كما سيأتي في كلامه [**ومنه الهديَّة**]؛ أي: لدلالتها على الوصلة بين الـمُهْدِي والـمُهْدَى إليه[٣] [**وهَوَادي الوَحْش لمقدّماتها**] أَنَّث الوَحْش باعتبار أنه اسمُ جنس شاملٌ لأفرادها، ومقدماتها: أوائلها أو أعناقها، والأول أنسب بما هنا، [**وأصله أن يُعدَّى باللام أو إلى**]؛ أي: وقد يُعدَّى بنفسه كما هنا، وهو

---

(١) الصحاح، الجوهري [١/ ٢٢٣]. (٢) في نسخة [ز - ج - ب]: (أو إلى).
(٣) مفردات ألفاظ القرآن الكريم، للراغب الأصفهاني [١/٤].

فعومل معاملة اختار في قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥] وهداية الله تعالى تتنوع أنواعاً لا يحصيها عدٌّ كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [النحل: ١٨] ولكنها تنحصر في أجناس مترتبة: الأول: إفاضة القوى التي بها يتمكن المرء من الاهتداء إلى مصالحه كالقوة العقلية والحواس الباطنة والمشاعر الظاهرة. والثاني: نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد وإليه أشار حيث قال: ﴿وَهَدَيۡنَٰهُ ٱلنَّجۡدَيۡنِ﴾ [البلد: ١٠]، وقال: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]. والثالث: الهداية بإرسال الرسل وإنزال الكتب، وإياها عنى بقوله: ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]. والرابع: أن يكشف على قلوبهم السرائر ويريهم الأشياء كما هي بالوحي، أو الإلهام والمنامات الصادقة، وهذا قسم يختص بنيله الأنبياء والأولياء وإياه عنى بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩]. ....

حينئذ مُحتمِل لإضمار الحرف وعَدَمِ إضماره، وكلامُهُ الآتي يدلُّ للأول.

قال السَّعْد التفتازاني: وبالجملة فلا كلام في مجيء هديتُهُ الطريق وهديتُهُ للطريق وإلى الطريق[1]، وقد يُفرَّق بينهما بأن معنى الأول: الإذهاب إلى المقصد والإيصال، ولهذا يُسْنَد إلى الله تعالى خاصة، ومعنى الثاني: الدِّلالة وإراءة الطريق، فيُسْنَد إلى النَّبي ﷺ مثل: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢] وإلى القرآن مثل: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، انتهى.

[﴿وَهَدَيۡنَٰهُ ٱلنَّجۡدَيۡنِ﴾] [البلد: ١٠]؛ أي: طريقي الخير والشَّرِّ [والرابع أن يَكْشِف على قلوبهم...] إلى آخره، يعبر عن ذلك بخلق الاهتداء[2]، وعلى في كلامه بمعنى

---

(١) انظر: غريب الحديث، لابن قتيبة [١/ ٣٧٥].

(٢) فإذا كان تعالى: يخلق الاهتداء، فيمن يهتدي والضلال فيمن يضل، فما الفائدة في أن ينزل الكتاب والفرقان ويقول: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣]. مفاتيح الغيب، الرازي [٣/ ٧٣].

فالمطلوب إما زيادة ما منحوه من الهدى، أو الثبات عليه، أو حصول المراتب المرتبة عليه. فإذا قاله العارف بالله الواصل عنى به: أرشدنا طريق السير فيك لتمحو عنا ظلمات أحوالنا، وتميط غواشي أبداننا، لنستضيء بنور قدسك فنراك بنورك. والأمر والدعاء يتشاركان لفظاً ومعنى، ويتفاوتان بالاستعلاء والتسفل، وقيل: بالرتبة. و(السراط): من: (سرط الطعام) إذا ابتلعه؛ فكأنه يسرط السابلة، ....

اللام [**فالمطلوب**...] إلى آخره، مُفرَّع على الرابع وهو جواب ما يقال: كيف طلبوا الهداية وهم مهتدون؛ لأن مَنْ خصَّص الحمدَ به تعالى وأجرى عليه تلك الصِّفاتِ المشتملةَ على المبدأ والـمَعَاد وما بينهما لا يكون الا مهتدياً [**أو حصول المراتب**]؛ أي: في الدُّنيا والآخرة، وهو معطوف على قوله: زيادة.

[**فإذا قال العارف**[1]...] إلى آخره، راجعٌ إلى قوله: أو حصول المراتب. والسَّيْر في الله تعالى إقبالِ العبد بشَرَاشِره عليه تعالى مقصورَ الهِمَّة على معارفه ومُطالعة جماله والتَّرقِّي في مراتبها حتى يصل لجناب العِزِّ وينزل بحبوحة القُدْس [**ويُميط**] بضمِّ أوله؛ أي: تُبْعِد وتُنَحِّي[2] [**والأمر والدُّعاء يتشاركان لفظاً**]؛ أي: صيغةً [**ومعنى**]؛ أي: من حيث إن كلاً منهما دالٌّ على الطَّلَب [**ويتفاوتان بالاستعلاء والتَّسَفُّل**]؛ أي: بالطَّلَب مع الاستعلاء في الأمر وإن لم يكن الآمر عالياً، وبه مع التَّسفُّل في الدُّعاء وإن لم يكن الداعي سافلاً [**وقيل**:] يتفاوتان [**بالرُّتبة**]؛ أي: بالطَّلَب مع عُلُوِّ الرُّتبة في الأمر وبه مع انخفاضها في الدُّعاء. وكلٌّ من القولين مبنيٌّ على ضعيف وهو اشتراط الاستعلاء أو العُلُوِّ في الأمر والتَّسَفُّل في الدُّعاء[3].

[**والسِّراط مأخوذٌ من سَرَطَ الطَّعامَ**] بفتح الراء [**إذا ابتلعَهَ فكأنه**]؛ أي: السِّراط [**يسترط السَّابلة**]؛ أي: يبتلع أبناء السَّبيل المختلفين. وقيل: فكأنهم يسترطون

---

(١) العرفان: كالمعرفة؛ إدراك الشيء بتفكر وتدبر فهو أخص من العلم، ويقال: فلان يعرف الله ولا يقال: يعلم الله، لما كانت المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصل إليه بتفكر. التوقيف، المناوي [ص٥١١].

(٢) العين، الفراهيدي [١٤/ ٢٣١].

(٣) انظر: شرح مختصر الروضة، الصرصري [٢/ ٣٥١].

ولذلك سمي لقماً؛ لأنه يلتقمهم. و(الصِّراطَ) من قلب السين صاداً ليطابق الطاء في الإطباق، وقد يشم الصاد صوت الزاي ليكون أقرب إلى المبدل منه. وقرأ ابن كثير برواية قنبل عنه، ورويس عن يعقوب بالأصل، وحمزة بالإشمام، والباقون بالصاد وهو لغة قريش، والثابت في الإمام، وجمعه (سُرُطْ) كـ(كُتُب) وهو كالطريق في التذكير والتأنيث. و(الْمُسْتَقِيمَ) المستوي والمراد به طريق الحق، وقيل: هو ملة الإسلام.

الصِّراط؛ أي: الطريق **[ولذلك]**؛ أي: ولكون السِّراط مأخوذاً من سرط **[سُمِّي لَقَماً]** بفتح اللام والقاف فكأنه يلتقمُهم[١] أو بالعكس **[والصِّراط]** بالصاد الـمُبْدَلَة من السِّين كما قال: **[من قَلْب السِّين صاداً لتُطَابِق]**؛ أي: الصَّاد **[الطَّاءَ في الإطباق]**؛ أي: والاستعلاء؛ إذ كلٌّ منهما مُطبق ومستعلٍ فيتجانسان، بخلاف السِّين فإنها منخفضة ومُسْتفلة، ففي الجمع بينهما وبين الطاء ثِقَلٌ ما **[وحَمْزة بالإشمام[٢]]**؛ أي: في الأول هنا وكذا في الثاني وبقية القرآن لكن برواية خَلَف فقط **[والثابت]** عَطْف على لغة قريش **[وهو]**؛ أي: الصِّراط **[كالطَّريق في التذكير والتأنيث]** وهما مقاربان للسَّبيل في المعنى، وفرَّق بعضهم بينها بأن الطَّريق ما يَطْرُقُه طارق والسَّبيل ما يَطْرُقه طارق وهو مُعتادُ السُّلوك والصِّراط كالسَّبيل إلا أنه مستقيم غالباً، فهو أخصُّ الثلاثة والسَّبيل أخصُّ من الطَّريق.

ولما كان الصراط قد يُطلق على ما فيه صعود أو هبوط وَصَفَهُ في الآية بالمستقيم **[والمراد به]**؛ أي: بالطَّريق المستقيم **[طريق الحقِّ، وقيل: مِلَّة الإسلام]** القولان مرويان عن ابن عباس ﵄[٣] وهما مُتَّحِدانِ صِدْقاً وإن اختلفا مفهوماً.

---

(١) إصلاح المنطق، ابن السكيت [ص٦٦].

(٢) الإشمام: وهو ضم الشفتين عند الوقف من غير صوت دليلاً على ضم الموقوف عليه ومن ثم اختص بالمضموم والمرفوع. أصول القراءات، الحموي [ص٥١].

(٣) جامع البيان، الطبري [١/ ١٧٥].

۝ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾.

---

٧ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ بدل من الأول؛ بدل الكل، وهو في حكم تكرير العامل من حيث إنه المقصود بالنسبة، وفائدته التوكيد والتنصيص على أن طريق المسلمين هو المشهود عليه بالاستقامة على آكد وجه وأبلغه؛ لأنه جعل كالتفسير والبيان له فكأنه من البين الذي لا خفاء فيه أن الطريق المستقيم ما يكون طريق المؤمنين. وقيل: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ الأنبياء، وقيل: النبي ﷺ وأصحابه، وقيل: أصحاب موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام قبل التحريف والنسخ. وقرئ: (صراط مِنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) والإنعام: إيصال النعمة، وهي في الأصل الحالة التي يستلذها الإنسان فأطلقت لما يستلذه من النعمة وهي اللين، ونعم الله وإن كانت لا تحصى كما

[وهو]؛ أي: البَدَل [في حُكْم تكرير العامل] يعني: أن العامل فيه مُقدَّر وهو ما عليه الجمهور. وقيل: العامل فيه هو العامل في الـمُبْدَل منه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك. ثم لما كان لقائلٍ أن يقول: ما فائدة ذِكْر ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ بَدَلاً تابعاً، وهلّا اقتصر عليه مع أنه المقصود بالنِّسْبة؟ أجاب بقوله: [وفائدته التَّوْكيد والتَّنْصيص...] إلى آخره؛ أي: لِمَا فيه من التَّكْرير والإيضاح ومن التفسير بعد الإبهام والتفصيل بعد الإجمال، ويتميَّز عن التأكيد وعَطْف البيان بأنه المقصود بالنِّسْبة كما مرَّ دونهما. [طريق المؤمنين] فيه بيانٌ لـ الذين أنعمت عليهم، فصحَّح أنهم المؤمنون، وحَكَى فيه قولين آخرين بقوله: [وقيل: الذين أنعمتَ عليهم...] إلى آخره. وما صحَّحه من أن المنعَم عليهم هم المؤمنون بأسرهم هو الموافق لما أخرجه ابن جَرير(١) عن ابن عباس أن المراد بالذين أنعمتَ عليهم الأنبياء والملائكة والصِّدِّيقون والشُّهَداء ومَنْ أطاعه وعَبَدَه(٢).

[لما يستلذُّه من النَّعمة] بفتح النُّون؛ أي: التنعُّم، وبكسرها؛ أي: المنعَم به. وفسَّرها على الأول في أكثر النُّسَخ بقوله: [وهي اللِّين]، وعلى الثاني في أقلِّها بقوله: وهي الدِّين. وفي نُسْخة بدل ما ذُكر: [على ما يستلذُّه من النُّعومة وهي اللِّين]

---

(١) في نسخة [ج]: (ابن خزيمة).
(٢) جامع البيان، الطبري [١/١٧٨].

قال: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨] تنحصر في جنسين: دنيوي وأخروي. والأول قسمان: موهبي وكسبي، والموهبي قسمان: روحاني كنفخ الروح فيه وإشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالفهم والفكر والنطق، وجسماني كتخليق البدن والقوى الحالة فيه والهيئات العارضة له من الصحة وكمال الأعضاء، والكسبي تزكية النفس عن الرذائل وتحليتها بالأخلاق السنية والملكات الفاضلة، وتزيين البدن بالهيئات المطبوعة والحلى المستحسنة وحصول الجاه والمال. والثاني: أن يغفر له ما فرط منه ويرضى عنه ويبوئه في أعلى عليين مع الملائكة المقربين أبد الآبدين. والمراد هو القسم الأخير وما يكون وصلة إلى نيله من الآخرة؛ فإن ما عدا ذلك يشترك فيه المؤمن والكافر.

﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ بدل من (ٱلَّذِينَ) على معنى أن المنعم عليهم هم الذين سلموا من الغضب والضلال. أو صفة له مبينة أو مقيدة على معنى: أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة ـ وهي نعمة الإيمان ـ وبين السلامة من الغضب والضلال، ....

فاللام في الأولى بمعنى على [**وما يتبعه**]؛ أي: العَقْل [**المطبوعة**]؛ أي: المقبولة [**والثاني**]؛ أي: الأُخروي [**والمراد هو القسم الأخير**] الأَوْلى: الجنس الأخير [**وما يكون وصلة إلى نَيْله**]؛ أي: وهو الدُّنيوي الكَسْبي [**من القسم الآخر**] الأَوْلى: من الجنس الأخير [**فإن ما عدا ذلك**]؛ أي: وهو الدُّنيوي الموهبي بقسميه الرَّوْحاني والجسماني(١).

[﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ بدل من الذين] شاع جَعْلُ غير بدلاً نظراً إلى غَلَبَة الإسمية عليها فسقط ما قيل: إن جَعْلها بدلاً ضعيف لأن أصل وَضْعها الوَصْف والبدل بالوَصْف ضعيف(٢). وبالجملة فمَنْ جَعَلَها بدلاً نَظَرَ إلى غَلَبة إسميَّتها، أو صفةً نَظَرَ إلى أصل وَضْعها [**أو صفة له مُبيِّنة**]؛ أي: إن أُريد بالذين أنعمتَ عليهم المؤمنون فقط، نحو: أمسِ الدَّابرُ لا يعود [**أو مُقيِّدة**]؛ أي: إن أُريد بهم ما يشمل المؤمنين وغيرَهم(٣)، فقوله: على معنى أن المنعَم عليهم هم الذين

---

(١) الكليات، الكفومي [ص١٤٧٥].
(٢) ضَعَّفَهُ الراغب الأصفهاني، انظر: اللباب، ابن عادل [١/٤٨٧].
(٣) انظر: إملاء ما منَّ به الرحمٰن من إعراب القرآن، العكبري [١/٨].

وذلك إنما يصح بأحد تأويلين؛ إجراء الموصول مجرى النكرة إذا لم يقصد به معهود كالمحلى في قوله: (ولَقَد أمرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني) وقولهم: (إني لأمر على الرجل مثلك فيكرمني). أو جعل ﴿غَيْرِ﴾ معرفة بالإضافة لأنه أضيف إلى ما له ضد واحد وهو المنعم عليهم، فيتعين تعين الحركة من غير السكون. وعن ابن كثير نصبه على الحال من الضمير المجرور والعامل ﴿أَنْعَمْتَ﴾.

سَلِموا من الغَضَب والضَّلال شاملٌ للأمرين وللبدل، والنُّسَخُ هنا مختلفة [**وذلك**]؛ أي: جَعْل غير صفةً مبيِّنة أو مقيِّدة للموصول مع أنه معرفة غير نَكِرة [**إنما يَصِحُّ بأحد تأويلين**] ذكرهما بقوله: [**إجراء الموصول مُجْرَى النَّكِرة...**] إلى آخره، واستشهد لأولهما بقوله: [**كالمحلَّى**]؛ أي: باللام [**في قوله**:

ولقد أمرُّ على اللَّئيم يسبُّني ....][1]

أي: لئيم يسبُّني؛ إذ لا مرورَ على الكُلِّ ولا دِلالةَ على التَّعْيين لتكون للاستغراق أو للعَهْد، فيسبُّني صفة لِـ (اللَّئيم) لا حال منه؛ إذ ليس المعنى على أنه يعفو عمَّن يسبُّه حالَ المرور؛ بل عمَّن ذلك دَأْبُهُ؛ فالمناسب أن يُجعل مما يدلُّ على أحوال الذَّات دون هَيْآت الفعل. وتمامه:

.... فأعفُ ثم أقول لا يعنيني

ورُوي:

[**فمضيتُ ثمة قلتُ لا يعنيني** ....][2]

واستشهد للثاني بقوله: [**... تَعَيُّن الحَرَكة من غير السُّكون**]؛ أي: في قولك: الحركة غير السُّكون؛ لإضافة غير إلى ما له ضدٌّ واحد، فمِنْ متعلِّقة بتعيُّن؛ إذ المعنى: كتعيُّن الحركة من لفظ غير السُّكون [**وعن ابن كثير نَصْبه**] هي رواية شاذَّة[3] [**والعامل: أنعمت**] أشار إلى أن مثل هذا ليس اختلافاً في عاملي الحال وذيها؛ إذ العامل في مجموع الجارِّ والمجرور عاملٌ في المجرور بمعنى: أنه غير

---

(١) هذا البيت نسبه الأصمعي لعمرو بن شمر الحنفي، الأصمعيات، الأصمعي [ص٣٢].
(٢) وهو الموجود في الأصمعيات.
(٣) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٨/ ٣٠٠].

أو بإضمار (أعني). أو بالاستثناء إن فسر النعم بما يعم القبيلين، و(الغضب): ثوران النفس إرادة الانتقام، فإذا أسند إلى الله تعالى أريد به المنتهى والغاية على ما مرَّ، و(عليهم) في محل الرفع؛ لأنه نائب مناب الفاعل بخلاف الأول، و(لا) مزيدة لتأكيد ما في ﴿أَنْعَمْتَ﴾ من معنى النفي، فكأنه قال: لا المغضوب عليهم ولا الضالين، ولذلك جاز: (أنا زيداً غير ضارب)، كما جاز: (أنا زيداً لا ضارب)، وإن امتنع: (أنا زيداً مثل ضارب)، وقرئ: (وَغَيْرُ الضالين) و(الضلال): العدول عن الطريق

خارج عن المعمولية، على أن التحقيق أن المنصوب المحل في مثل ذلك المجرور فقط؛ إذ أَثَرُ الجارِّ إنما هو في تعدية الفعل وإفضائه إلى الاسم **[أو بالاستثناء إن فُسِّر النعم بما يَعُمُّ القَبِيلين]**؛ أي: المؤمنين وغيرهم ليكون الاستثناء متصلاً، وإن فُسِّر بما يخصُّ المؤمنين فهو منقطع، وعلى كلٍّ منهما فلا زائدة كما قيل به في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢].

[والغَضَب ثَوَران النَّفس إرادةَ الانتقام] عبارةُ غيره: تغيُّرٌ يحصل عند غَلَيان دم القَلْب لإرادة الانتقام[(١)] **[على ما مرَّ]**؛ أي: في الكلام على البسملة **[وعليهم في محل الرَّفع]** أراد المجرور وحده وإلا فمجموع الجارِّ والمجرور ليس باسم حتى يُسند إليه لكنه واقعٌ موقع الاسم **[بخلاف الأول]**؛ أي: عليهم في قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾؛ فإنه في محل نَصْب لأنه مفعول **[ولا مزيدة لتأكيد ما في غير من معنى النَّفي]**؛ أي: وللتصريح بتعلُّق النَّفي بكلٍّ من المعطوف والمعطوف عليه **[ولذلك]**؛ أي: ولكون غير فيها معنى النَّفي **[جاز: أنا زيداً غير ضارب كما جاز: أنا زيداً لا ضارب وإن امتنع أنا زيداً مثل ضارب]**؛ أي: جاز تقديم مفعول اسم الفاعل المنفي عليه فيما إذا أُضيف إلى اسم الفاعل غير؛ تشبيهاً لـ (غير) بـ (لا)[(٢)]، وامتنع ذلك فيما إذا أُضيف إليه مثل، وحاصله جواز تقديم ما في حيِّز النَّفي ولو بـ (غير) عليه دون ما في حيِّز الإثبات. نعم، شَرْط حرف النَّفي أن يكون «لا» أو «لم» أو «لن» دون «ما» و«إن».

---

(١) يقصد الجرجاني. انظر: التعريفات، الجرجاني [ص٢٠٩].

(٢) انظر: شرح الكافية، الاستراباذي [٢/ ٢١٢].

السوي عمداً أو خطأ، وله عرض عريض، والتفاوت ما بين أدناه وأقصاه كثير. قيل: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ اليهود لقوله تعالى فيهم: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠]. و﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ النصارى لقوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا﴾ [المائدة: ٧٧]. وقد روي مرفوعاً، ويتجه أن يقال: المغضوب عليهم العصاة والضالين الجاهلون بالله؛ لأن المنعم عليه من وفق للجمع بين معرفة الحق لذاته والخير للعمل به، وكان المقابل له من اختل إحدى قوتيه العاقلة والعاملة. والمخل بالعمل فاسق مغضوب عليه؛ لقوله تعالى في القاتل عمداً: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الفتح: ٦]. والمخل بالعقل جاهل ضال لقوله: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]. وقرئ: ولا (الضألين) بالهمزة على لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين.

قال السَّعْد التفتازاني: وذلك لأن ما تدخل على القبيلين؛ أي: الاسم والفعل فتشبه الاستفهام، و«لم» و«لن» يختصَّان بالفعل ويكونان كالجزء منه، وأما «لا» وإن دخلت على القبيلين إلا أنها حرف متصرف فيها جاز عمل ما قبلها فيما بعدها مثل: جئتُ بلا شيء، وأريد أن لا يخرجَ، فجاز العكس أيضاً. انتهى. وتَرَكَ توجيهَ إنْ اكتفاءً بتوجيه ما[1].

[وله]؛ أي: للضَّلال [قيل: **المغضوب عليهم: اليهود...**] إلى آخره، وهو ما رواه جمعٌ منهم التِّرْمِذي وحسَّنه[2] وابن حِبَّان[3] وصحَّحه بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «**إن المغضوب عليهم اليهود، وإن الضَّالِّين النَّصارى**». وإنما سُمِّي كلٌّ منهما بما ذُكر مع أنه ضالٌّ ومغضوب عليه لاختصاص كلٍّ منهما بما غلب عليه [**لقوله تعالى فيهم**]؛ أي: في اليهود، وفي نُسْخة: (منهم) وهو تصحيف [**وقد رُوي مرفوعاً**]؛ أي: هذا القول [**مَنْ جدَّ في الهرب من التقاء الساكنَيْن**]؛ أي: لأن التقاءهما وإن كان

---

(١) انظر: علل النحو، الوراق [ص٢٥٧].

(٢) سنن الترمذي [٥/٢٠١/برقم: ٢٩٥٣] ولكن بلفظ: «**إن اليهود مغضوب عليهم وإن النصارى ضُلّال**».

(٣) صحيح ابن حبان [١٤/١٣٩/برقم: ٦٢٤٦] ولكن بلفظ: «**المغضوب عليهم اليهود والضالون النصارى**».

(آمين) اسم الفعل الذي هو استجب. وعن ابن عباس قال: سألت رسول الله ﷺ عن معناه فقال: «افعل» بني على الفتح كأين لالتقاء الساكنين، وجاء مد ألفه وقصرها قال: (ويرحَمُ الله عبداً قالَ آمِينا) وقال: (أمينَ فزادَ الله ما بيننا بُعداً) وليس من القرآن وفاقاً، لكن يسن ختم السورة

جائزاً إذا كان أولُهما حرفَ لين وثانيهما مدغماً[1]، فمَنْ هرب منه جدَّ في الهرب.

[آمين: اسم الفعل الذي هو استجب] يعني: أن آمين إسم وُضع لِلَفْظ استجب الدالّ على طلب الاستجابة لا لـ (استجب) مجرَّداً لفوات الغَرَض، ولا لطَلَب الاستجابة وإلا لكان فعلاً لا اسماً كـ(استجب) [وعن ابن عباس: سألتُ...] إلى آخره، رواه الثَّعْلبي[2] [بُني على الفتح كأينَ لالتقاء السَّاكنَيْنِ] لا يَصْلُح أن يكون التقاءُ الساكنَيْن علَّةً للبناء ولا للبناء على الفتح؛ إذ علَّة بناء آمين نيابتُهُ عن الفعل بلا تأثُّر وهو استجب وعلَّة بنائه على الفتح كأين الخفَّة، ومعلومٌ أن التقاءَ الساكنَيْنِ إنما هو علَّة للتحريك بأنواعه [وجاء مدُّ ألفه وقَصْرها]؛ أي: مع الفتح والإمالة في المدِّ:

[.......................... ويــرحــم الله عــبــداً قــال آمــيــنــا]

أي: بالمدِّ، وصدره:

يــا ربِّ لا تــســلــبــنــي حــبَّــهــا أبــداً ....

والبيت لمجنون بني عامر[3].

[.......................... آمــيــن فــزاد الــلّــهُ مــا بــيــنــنــا بُــعْــداً]

صَدْره:

تــبــاعَــدَ عــنِّــي فُــطْــحُــل أن ســألــتُــهُ ....

قاله جُبَيْر بن الأضبط لـمَّا سأله الأسدي المسمَّى بفُطْحُل حمالة مَخْرَمة؛ رُوي بفتح الفاء وضمِّها، و(أمين) بالقَصْر، وكان حقُّه التأخير لأن التأمين إنما يكون بعد

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: شذا العرف، الحملاوي [ص١٢٦].
(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [١/١٢٨].
(٣) واسمه: قيس بن معاذ المعروف بالمُلَوَّح. القاموس المحيط، الفيروزآبادي [١/٥٧].

به لقوله عليه الصلاة والسلام: «**علمني جبريل آمين عند فراغي من قراءة الفاتحة وقال: إنه كالختم على الكتاب**». وفي معناه قول علي رضي الله عنه: آمين خاتم رب العالمين، ختم به دعاء عبده. يقوله الإمام ويجهر به في الجهرية لما روي عن وائل بن حجر أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا قرأ: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: «آمين» ورفع بها صوته. وعن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لا يقوله، والمشهور عنه أنه يخفيه كما رواه عبد الله بن مغفل وأنس، والمأموم يؤمن معه ....

الدُّعاء لكن قدَّمه للضَّرورة. ورُوي: فآمين زاد الله ما بيننا بُعْداً بمدِّ آمين وتقديم الفاء عليه؛ فلا شاهد فيه للقَصْر.

[**لقوله عليه الصلاة والسلام: علَّمني جبريلُ «آمين» عند الفراغ من قراءة الفاتحة، وقال:**]؛ أي: النبي ﷺ في خبر آخر: «**إنه كالخَتْم على الكتاب**»؛ أي: في أنه يمنع الدُّعاء من فساد الخَيْبة كما أن الطابع على الكتاب يمنع فساد ظهور ما فيه على الغير. روى الخبر الأول: البَيْهقي وغيره[(١)]، والثاني: أبو داود في «سُنَنه»[(٢)] [**وفي معناه قول علي** رضي الله عنه...] إلى آخره، رواه الطَّبَراني وغيره بسند ضعيف عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: آمين خاتمُ ربِّ العالمين على عباده المؤمنين[(٣)] [**لِمَا رُوي عن وائل بن حُجْر**...] إلى آخره، رواه الدَّارَقُطني[(٤)] وابن حِبَّان[(٥)] وصحَّحاه.

[**لا يقوله**]؛ أي: لأنه الدَّاعي بقوله: اهدنا [**كما رواه عبد الله بن مُغَفَّل وأنس**] يوافقه مفهوم ما رواه الطَّبَراني في الكبير عن أبي وائل من أنه قال: كان عليّ

---

(١) قَالَ الزَّيْلَعِيّ: لم أَجِدهُ هَكَذَا، وَفِي الدُّعَاء لِابْنِ أبي شيبَة، وَالْبَيْهَقِيّ فِي الدَّلَائِل: «.. **قَالَ لَهُ: قل «آمين» قَالَ: آمين**». الفتح السماوي، المناوي [١/١٠٧].

(٢) سنن أبي داود [١/٣١٠/٩٣٨].

(٣) لم يرد عَن عَلّي، وَالْمَعْرُوف مَا رَوَاهُ الطَّبَرَانِيّ فِي الدُّعَاء وَابْن عدي فِي الْكَامِل، وَابْن مرْدَوَيْه فِي تَفْسِيره، عَن أبي هُرَيْرَة بِسَنَد ضَعِيف مَرْفُوعاً: «**آمين خَاتم رب الْعَالمين عَلَى لِسَان عباده الْمُؤمنِينَ**». الفتح السماوي، المناوي [١/١٠٩].

(٤) سنن الدارقطني [١/٣٣٤/ برقم: ٥].

(٥) صحيح ابن حبان [٥/١٠٩/ برقم: ١٨٠٥] ولكن لم يذكر فيها رفع الصوت!

لقوله عليه الصلاة والسلام: «**إذا قال الإمام: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقولوا: آمين فإن الملائكة تقول آمين؛ فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه**». وعن أبي هريرة ﵁ أن رسول الله ﷺ قال لأُبيّ: «**ألا أخبرك بسورة لم يُنَزَّل في التوراة والإنجيل والقرآن مثلها؟**». قال: قلت: بلى يا رسول الله! قال: «**فاتحة الكتاب إنها السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته**». وعن ابن عباس ﵄ قال: بينا رسول الله ﷺ جالس إذ أتاه ملك فقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ حرفاً منهما إلا أعطيته. وعن حذيفة بن اليمان

وعبد الله ـ يعني: ابن مسعود ـ لا يجهرانِ بالتأمين[١]، لكنَّ الجهر به مُقدَّم؛ لأنه الذي صحَّ عن النبي ﷺ كما مرَّ في خبر الدَّارَقُطني وابن حِبَّان، وكما في خبر البُخَاري ومُسْلم الذي ذكره المصنِّف بقوله: [**لقوله عليه الصلاة والسلام**: «**إذا قال الإمام: ولا الضَّالِّين... إلى قوله: غُفر له ما تقدَّم من ذنبه**»][٢] زاد الجُرْجاني في «أماليه»: وما تأخَّر، وأحسن ما فُسِّر به هذا الخبر ما رواه عبد الرَّزَّاق عن عِكْرمة قال: صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السَّماء فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السَّماء غُفر للعبد[٣]. قال شيخُنا الشِّهاب ابن حَجَر: مثلُ هذا لا يُقال بالرأي؛ فالمصير إليه أولى.

[**وعن أبي هريرة** ﵁: **أن رسول الله ﷺ قال لأُبَيّ**: ...] إلى آخره، رواه التِّرْمِذي وقال: حسن صحيح[٤]، والحاكم وصحَّحه على شرط مُسْلم [**وعن ابن عباس** ﵄: «**بينا**[٥] **رسول الله ﷺ جالس**...»] إلى آخره، رواه مُسْلم [**وعن حُذَيْفة بن اليَمَان**

---

(١) مجمع الزوائد، الهيثمي [٢/ ٢٨١/برقم: ٢٦٢٣] وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو سعد البقال وهو ثقة مدلس.

(٢) صحيح البخاري [١/ ٢٧٠/برقم: ٧٤٧]، صحيح مسلم [١/ ٣٠٧/برقم: ٤١٠].

(٣) مصنف عبد الرزاق [٢/ ٩٨/برقم: ٢٦٤٨].

(٤) سنن الترمذي [٥/ ٢٩٧/برقم: ٣١٢٥] ولكن بلفظ مختلف تماماً.

(٥) في نسخة [ب]: (بينما).

أن رسول الله ﷺ قال: «**إن القوم ليبعث الله عليهم العذاب حتماً مقضيّاً فيقرأ صبي من صبيانهم في الكتاب: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فيسمعه الله تعالى فيرفع عنهم بذلك العذاب أربعين سنة**».



أن النبي ﷺ قال: «إن القَوْم...»] إلى آخره، رواه الثَّعْلبي في السير وهو مَوْضوع. والكُتَّاب والمَكْتَب مكان التَّعْليم.

تنبيه: عادة المفسِّرين ذِكْر فضائل السُّوَر أولَها ترغيباً وحثّاً على حِفْظها، وخالَفَهم المفسِّر تَبَعاً للزمخشري فذكرها أواخرَها؛ لقول الزمخشري: إنها صفاتٌ لها، والصِّفة تستدعي تقديمَ الموصوف.



سُورَةُ البَقَرَة

(٢) مدنية، وآيها مائتان وست وثمانون آية

۞ ﴿الٓمٓ ①﴾.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

① ﴿الٓمٓ﴾ وسائر الألفاظ التي المتهجى بها، أسماء مسمياتها الحروف التي ركبت منها الكلم لدخولها في حد الاسم، واعتوار ما يخص به من التعريف والتنكير والجمع والتصغير ونحو ذلك عليها، وبه صرح الخليل وأبو علي. وما روي ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر**

[**وسائر الألفاظ التي يُتَهجَّى بها**]؛ أي: التي يُعدَّد بها؛ إذ التهجِّي تعديد الحروف بأسمائها، ومنه: هو يهجوه؛ أي: يُعدِّد ما فيه من المعايب [**أسماء مسمَّياتها الحروف التي يُركَّب منها الكَلِم**] فحروف ضرب مثلاً وهي: (ض ر ب) مسمياتٌ أسماؤها الضاد والراء والباء. قال الخليل يوماً لأصحابه: كيف تنطقون بكاف ذلك وباء ضرب؟ فقالوا: نقول: كاف باء. فقال: إنما نطقتم بالاسم دون الحرف المسمَّى وهو: كه، به[1] [**لدخولها في حدِّ الاسم**]؛ أي: وهو اللفظ المفرد الدالُّ على معنى مستقل بنفسه من غير دلالة على زمن معيَّن، وهو صادق على الضاد والراء والباء المسمَّى بها (ض ر ب).

[**واعتوار ما يختصُّ به**]؛ أي: تداوله [**ونحو ذلك**]؛ أي: كالوَصْف والإضافة والتَّثْنية والنِّسبة والنِّداء [**وما روى ابن مسعود أنه ﷺ قال: من قرأ حرفاً...**] إلى

---

(١) الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب [ص٣٤].

أمثالها لا أقول: الم حرف! بل ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف» فالمراد به غير المعنى الذي اصطلح عليه، فإن تخصيص الحرف به عرف مجدَّد؛ بل المعنى اللغوي، ولعله سماه باسم مدلوله. ولما كانت مسمياتها حروفاً وحداناً وهي مركبة، صدرت بها ليكون تأديتها بالمسمى أول ما يقرع السمع، واستعيرت الهمزة مكان الألف لتعذر الابتداء بها وهي ما لم تلها العوامل موقوفة خالية عن الإعراب لفقد موجبه ....

آخره، رواه التِّرْمذي وصحَّحه، وقوله: [بل حرف ألف وحرف لام وحرف ميم] كذا في نسخة، وفي أُخْرَى: «**بل ألف حرف ولام حرف وميم حرف**» وهي أولى[(١)] [**فالمراد به**]؛ أي: بما رواه ابن مسعود من قوله: «**بل ألف حرف..**» إلى آخره، [**غير المعنى الذي اصطُلح عليه؛ فإن تخصيص الحرف به**]؛ أي: بالمعنى المصطلح عليه [**عُرْف مجدَّد**]؛ أي: فلم يرده؛ [**بل المعنى**]؛ أي: بل المراد المعنى اللغوي [**ولعله سماه**]؛ أي: الاسم حرفاً [**باسم مدلوله**] ولهذا قال الإمام الرَّازي: سمَّاه حرفاً مجازاً تسميةً للاسم باسم المسمَّى لتلازمهما[(٢)].

[**وحداناً**] جمع واحد؛ كركبان جمع راكب [**وهي**]؛ أي: الأسماء [**مركَّبة**] من الحروف [**صُدِّرت**]؛ أي: الأسماء [**بها**]؛ أي: بمسمَّياتها [**لتكون تأديتها**]؛ أي: الأسماء [**واستعيرت الهمزة مكان الألف**] التي هي عبارة عن مدِّه [**لتعذُّر الابتداء بها**]؛ أي: بالألف؛ فلم يُصدَّر الاسم الذي هو ألف بها بل بالهمزة لأنها في الأصل مسمَّى الألف، كما قال ابن جنِّي[(٣)]. على أنه قيل: إن الألف يُقال للمتحركة وهي الهمزة وللليِّنة وهي الممدودة.

[**وهي**]؛ أي: أسماء الحروف [**ما لم تلها العوامل**]؛ أي: ما لم تتصل بها وإن تقدمتها [**موقوفة**] قد اختلف في أن الأسماء قبل التركيب مُعْرَبة أو مبنية، أو لا ولا بل هي قابلة للإعراب وعليه جرى المصنِّف حيث قال: [**خالية من الإعراب**]؛ أي: أسماء الحروف قبل التركيب ليست مُعْرَبة[(٤)] [**لفَقْد موجبه**] بكسر الجيم، وهو

---

(١) سنن الترمذي [٥/ ١٧٥/ برقم: ٢٩١٠].
(٢) مفاتيح الغيب، الرازي [٢/ ٣].
(٣) صناعة الإعراب، ابن جني [١/ ٤٩].
(٤) انظر: شرح الشافية، الاستراباذي [٢/ ٢٢١].

ومقتضيه، لكنها قابلة إياه ومعرضة له إذ لم تناسب مبنى الأصل ولذلك قيل: (ص) و(ق) مجموعاً فيهما بين ساكنين ولم يعامل معاملة أين وهؤلاء. ثم إن مسمياتها لما كانت عنصر الكلام وبسائطه التي يتركب منها. افتتحت السورة بطائفة منها إيقاظاً لمن تحدى بالقرآن وتنبيهاً على أن أصل المتلو عليهم كلام منظوم مما ينظمون منه كلامهم، فلو كان من عند غير الله لما عجزوا عن آخرهم مع تظاهرهم وقوة فصاحتهم عن الإتيان بما يدانيه،

العامل، وفَقْد [مقتضيه] وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة [**لكنها قابلة إيَّاه ومَعْرَضة له**] بفتح الميم وسكون العين وفتح الراء؛ محل عروضه. ويجوز ضمُّ الميم وفتح العين وتشديد الراء مفتوحة، وليست مبنية [**إذ لم تناسب مبنيَّ الأصل**] وهو الحرف، ولأن الاسم المبني إما مبني على الحركة كأينَ وهؤلاءِ وحيثُ، أو على السكون الذي لا يلزم منه التقاء الساكنين كمتى وحتى، وهذه ليست كذلك كما أشار إليه بقوله: [**ولذلك**]؛ أي: ولكونها لا تناسب مبنيَّ الأصل أو لكونها قابلة للإعراب [**قيل**: ص، وق] بالإسكان [**مجموعاً فيهما بين الساكنين**] كزَيْدْ وعَمْرْو(١)؛ لأن سكون الساكن الثاني على شَرَف الزَّوال بدخول الإعراب [**ولم تُعامَل معاملة أينَ وهؤلاءِ**] وحيثُ في أنها تُفتح أو تُكسر أو تُضمُّ في نحو: ص وق، فسكونها كما أشار إليه بقوله: موقوفة للوقف وهو قطع الكلمة عما بعدها لفظاً وهو الغالب أو نيةً كما هنا.

[**عنصر الكلام**]؛ أي: أصله [**وبسائطه**] جمع بسيطة بمعنى مبسوطة وهي المنثورة [**يتركَّب**]؛ أي: الكلام [**منها**]؛ أي: من مسمَّياتها [**افتتحت السُّور**]؛ أي: بعضها بعد البسملة [**بطائفة منها**]؛ أي: من أسمائها [**على أن المتلوَّ عليهم**] راعى في جمع الضمير معنى مَنْ وفي تُحُدِّي ببنائه للمفعول لفظَها.

[**لما عجزوا عن آخرهم**](٢)؛ أي: عجزاً(٣) صادراً عن آخرهم، فـ«عن» للمجاوزة، والمعنى: صادراً عنهم متجاوزاً عن آخرهم إلى أولهم [**مع تظاهرهم**]؛

---

(١) الخصائص، ابن جني [١/ ٦٠].
(٢) قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ۝٣٣ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾ [الطور: ٣٣ ـ ٣٤].
(٣) في نسخة [ج] زيادة: (ظاهراً).

وليكون أول ما يقرع الأسماع مستقلاً بنوع من الإعجاز، فإن النطق بأسماء الحروف مختص بمن خط ودرس، فأما من الأمي الذي لم يخالط الكتاب فمستبعد مستغرب خارق للعادة؛ كالكتابة والتلاوة سيما وقد راعى في ذلك ما يعجز عنه الأديب الأريب الفائق في فنه، وهو أنه أورد في هذه الفواتح أربعة عشر اسماً هي نصف أسامي حروف المعجم، إن لم يعد فيها الألف حرفاً برأسه

أي: تعاونهم [وليكون] عطف على إيقاظاً [والكُتَّاب] جمع كاتب كما هنا ويُطلق على مكان التعليم(١) كما مرَّ في آخر الفاتحة.

[فمستبعد مستغرب]؛ أي: وإن أمكن عقلاً أن يتعلم في زمان قصير [سيَّما] ياؤه مشدَّدة وحُكي تخفيفها وهو كمِثْل وزناً ومعنى، وعينه في الأصل واو وما زائدة للتَّأكيد، وكثيراً ما يستعمل بلا واو، واستعمله المصنِّف هنا وفيما يأتي بدونها وهو قليل؛ بل قال ابن هشام: دخول «لا» عليه ودخول الواو على «لا» واجب(٢). يعني عند الأكثر لنقله بغير واو عن قليل. ولا يُسْتثنى بـ(سيَّما) إلا فيما قُصد تعظيمه [وقد راعى] أي: الله تعالى [في ذلك] الجملة حال، وسيأتي على ذلك في آخر الكلام على لا يؤمنون زيادة [الأديب] المتلبِّس بأدب النفس [الأريب]؛ أي: العاقل [الفائق في فنِّه] يعمُّ اللذَيْنِ قبله.

[حروف المُعْجَم] قال في «الصحاح»: العَجْم النَّقْط؛ يُقال: أعجمتُ الحروف، ومنه حروف المُعْجَم التي يختصُّ أكثرُها بالنقط من بين سائر حروف الأمم، ومعناه: حروف الخطِّ المعجم؛ كمسجد الجامع؛ أي: مسجد اليوم الجامع، وناس يجعلون المُعْجَم بمعنى الإعجام مصدراً مثل المُدْخَل والمُخْرَج؛ أي: من شأن هذه الحروف أن تُعْجَم، وأعجمتُ الكتاب: خلاف قولكَ: أعرَبْتُه(٣). انتهى.

وعلى ما نقله آخراً؛ فهمزة أعجمتُ الحروف للسَّلْب؛ أي: أزلتُ عُجْمتَها بالنقط، وسُمِّيت حينئذٍ مُعْجَمة لأنها أعجمية؛ أي: لا بيان لها وإن كانت أصلاً للكلام كله [وإن لم يُعَدَّ فيها]؛ أي: في حروف المعجم [الألف حرفاً برأسها] كأنه

---

(١) في نسخة [ب]: (التعليل).
(٢) مغني اللبيب، ابن هشام [١/ ٥٣].
(٣) الصحاح، الجوهري [٧/ ٢٨٤].

في تسع وعشرين سورة بعددها إذا عد فيها الألف الأصلية مشتملة على أنصاف أنواعها، فذكر من المهموسة وهو ما يضعف الاعتماد على مخرجه ويجمعها: (ستشحثك خصفه) نصفها الحاء والهاء والصاد والسين والكاف، ومن البواقي المجهورة نصفها يجمعه: (لن يقطع أمر). ومن الشديدة الثمانية المجموعة في (أجدت طبقك) أربعة يجمعها (أقطك). ....

أراد بالألف ما يلي الواو [بعددها]؛ أي: بعدد حروف المُعْجم [مشتملة] حال من أربعة عشر [على أنصاف أنواعها]؛ أي: أنواعها الآتي ذِكْرها من كونها مهموسة أو مجهورة أو غير ذلك [سَتَشْحَثُك خَصَفَة][1]؛ أي: ستكدي عليك هذه المرأة؛ من الشَّحْث وهو الإلحاح في المسألة.

[نصفها] مفعول ذكر، وأبدل منه قوله: [الحاء والهاء...] إلى آخره [ومن البواقي]؛ أي: وذكر من بواقي حروف المعجم، وهي ثمانية عشر إن لم تُعَدَّ الألف من الحروف وإلا فتسعة عشر [المجهورة] نَعْتٌ للبواقي، وهو ما ينحصر جَرْيُ النَّفَس مع تَحَرُّكه[2]، ويجمعها (ظِلُّ قوٍّ ربضٌ إذ غَزَا جُندٌ مطيعٌ) [نصفاً]؛ أي: نصفها وهو مع نظائره الآتية مفعول ذكر المُقَدَّر [يجمعه]؛ أي: نصفها [لن يقطع أمر] وهو تسعة، وهي نصف المجهورة سواء عُدَّت ثمانية عشر أم تسعة عشر، لكنَّها على الثاني نصفُها الأقلُّ.

[ومن]؛ أي: وذكر من [الشديدة] وهو ما ينحصر جَرْيُ الصوت عند إسكانه في مخرجه فلا يجري [الثمانية] نَعْت الشديدة [أربعة] مفعول ذكر المُقَدَّر [أَقَطْك] بفتح القاف وإسكان الطاء؛ أي: أحسبك؛ قال الجوهري: قطك هذه الشيءُ: حسبك؛ أي: كافيك[3].

---

(١) حروف الهمس الصوت الذي يخرج معها نفس وليس من صوت الصدر وإنما يخرج منسلاً وليس كنفخ الزاي والظاء والذال والضاد والراء. سر صناعة الإعراب، ابن جني [١/ ٦٣].
وفي إبراز المعاني من حرز الأماني (ومعنى ستشحثك: ستردعك، وحصفة اسم امرأة). إبراز المعاني من حرز الأماني، عبد الرحمٰن بن إسماعيل [٢/ ٧٥١].

(٢) هو منع جريان النفس مع الحرف عند النطق به لقوة الاعتماد عليه في مخرجه. وحروفه هي ما تبقى من الحروف الهجائية بعد حروف الهمس. البسيط في علم التجويد، بدر حنفي محمود [ص٣٤].

(٣) الصحاح، الجوهري [٢/ ٨٤].

ومن البواقي الرخوة عشرة يجمعها (خمس) على نصره، ومن المطبقة التي هي الصاد والضاد والطاء والظاء نصفها، ومن البواقي المنفتحة نصفها، ومن القلقلة وهي: حروف تضطرب عند خروجها ويجمعها (قد طبج) نصفها الأقل لقلتها، ....

[**الرخوة**] نَعْت للبواقي؛ من الرخاوة وهي لغةً: اللِّين، واصطلاحاً: جَرْي الصوت مع التلفُّظ بالحرف لضعف الاعتماد عليه. [**عشرة**] مفعول ذكر المُقَدَّر [**يجمعها: (خُمس)**] بضمِّ المهملة، جمع أحمس وهو الشديد الصلب في الدين والقتال(١). وعَدُّه العين والميم والراء والنون واللام من الرخوة غير معروف؛ بل المعروف أنها ما بين الشديدة والرخوة يجمعها قولك: (عمر نل)، فلم يذكر من الرخوة عشرة كما زعمه بل خمسة: الحاء والسين والصاد والهاء والياء، فالرخوة على عدِّ الألف من الحروف ستة عشر أو ثلاثة عشر؛ فعلى الأول على أن حروف المَدِّ واللين من الرخوة، وللثاني على أنها مما بين الشديدة والرخوة، ونصف الرخوة على الأول ثمانية وعلى الثاني ستة أو سبعة تقريباً.

[**ومن المُطْبَقة**] هي ما ينطبق ما يحاذي اللسان من الحَنَك عليه عند خروجها(٢) [**نصفها**] وهو الصاد والطاء [**المنفتحة**] نعت للبواقي، وعِدَّتها أربعة وعشرون إن لم تُعَدَّ الألف من الحروف وإلا فخمسة وعشرون [**نصفها**] وهو اثنا عشر تحديداً على الأول وتقريباً على الثاني، وهي الألف واللام والميم والراء والكاف والهاء والعين والسين والحاء والقاف والياء والنون.

[**وهي حروف تضطرب عند خروجها**](٣)؛ أي: لأنها مجهورة شديدة فالجهر يمنع النَّفَس عن الجريان معها والشدة تمنع جريان صوتها؛ فلاجتماع الوصفين فيها اضطربت واحتاجت إلى التكلّف في بيانها [**قد طيح**] بوزن فرح؛ أي: حمق [**نصفها الأقل**] وهو القاف والطاء [**لقلَّتها**]؛ أي: لقلَّة القَلْقَلة بالنِّسبة إلى ما يتركَّب منها لا لقلَّتها في نفسها وإلا لا تنقض التعليل به بذكر نصف الخمسة عشر الأقل الآتي في

---

(١) الصحاح، الجوهري [١/١٤٦].

(٢) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري [١/٢٢٨].

(٣) انظر: الوافية نظم الشافية، النيساري [ص٣٧].

ومن اللينتين الياء لأنها أقل ثقلاً، ومن المستعلية وهي: التي يتصعد الصوت بها في الحنك الأعلى، وهي سبعة القاف والصاد والطاء والخاء والغين والضاد والظاء نصفها الأقل، ومن البواقي المنخفضة نصفها، ومن حروف البدل وهي أحد عشر على ما ذكره سيبويه، واختاره ابن جني ويجمعها (أجد طويت) منها الستة الشائعة المشهورة التي يجمعها (أهطمين) وقد زاد بعضهم سبعة أُخْرَى وهي اللام في (أصيلال) والصاد والزاي في (صراط) و(زراط) والفاء في (جدف) ....

قوله: ومما يدغم في مثله... إلى آخره، مع أن الخمسة عشر ليست أقلَّ ثَمَّ[١].

[ومن **اللَّيِّنتين**]؛ أي: الياء والواو، ولم يعتبر الألف لانقلابها عن إحداهما، وسُمِّيتا باللين لأنهما يخرجان في لين بلا كُلْفة على اللسان لاتساع مخرجهما الموجِب لانتشار الصوت وامتداده [**الياء**] مفعول ذكر المُقَدَّر [**نصفها الأقل**] هو القاف والصاد والطاء [**المنخفضة**] نعتٌ للبواقي وهي التي يتسفَّل الصوت بها في الحَنَك الأسفل، وهي اثنان وعشرون بناءً على عَدِّ الألف [**نصفها**] هو الألف واللام والميم والراء والكاف والهاء والتاء[٢] والعين والسين والحاء والنون [**أجِدْ**] أمر من أجدتُ الشيء: إذا جعلته جيِّداً [**الستة**] مفعول ذكر المُقَدَّر [**أهطمين**] من الهطم، وهو الهضم؛ أي: الكسر[٣] [**وقد زاد بعضهم**]؛ أي: في حروف البدل [**اللام في أُصَيْلال**]؛ أي: فإنها بدل من نون أُصَيْلان تصغير أصلان جمع أصيل؛ قال الجوهري: وهو من العصر إلى المغرب، وجمعه أُصُل وآصال وأصائل، ويُجمع أيضاً على أصلان، مثل بعير وبعران، ثم صغَّروا الجمع فقالوا: أُصَيْلان، ثم أبدلوا من النون لاماً[٤]. انتهى.

[**والصاد والزاي في: صراط وزراط**]؛ أي: فإنهما بدلان من السين كما مرت الإشارة إليهما [**والفاء في جدف**]؛ أي: فإنها بدل من الثاء المثلَّثة، و«الجدث»

---

(١) انظر: شرح الشاطبية، أبو شامة [٣/ ٢٥].
(٢) في نسخة [ج ـ ب]: (الباء)، وفي نسخة [ز]: (الياء).
(٣) تاج العروس، الزبيدي [٣٤/ ١١٠/مادة: هطم].
(٤) الصحاح، الجوهري [١/ ١٥].

والعين في (أعن) والثاء في (ثروغ الدلو) والباء في (باسمك) حتى صارت ثمانية عشر وقد ذكر منها تسعة الستة المذكورة واللام والصاد والعين. ومما يدغم في مثله ولا يدغم في المقارب وهي خمسة عشر: الهمزة والهاء والعين والصاد والطاء والميم والياء والخاء والغين والضاد والفاء والظاء والشين والزاي والواو نصفها الأقل. ومما يدغم فيهما وهي الثلاثة عشر الباقية نصفها الأكثر: الحاء والقاف والكاف والراء والسين واللام والنون

بالجيم القَبْر، وجمعه أجدُث وأجداث، قاله الجوهري[١] [والعين في أعن] وفي نسخة: عنَّ؛ أي: فإنها بدل من الهمزة في لغة تميم؛ فإنهم يقولون في نحو: «أعجبني أن تفعل»: «عن تفعل». وفي: «أشهد أنَّ محمداً رسول الله»: «عنَّ محمداً رسول الله». وتُسمَّى عنعنة تميم. [والثاء في ثروغ الدَّلْو]؛ أي: فإنها بدل من الفاء، و«الفروغ» جمع فرغ وهو مخرج الماء من الدَّلْو من بين العَرَاقِيِّ[٢] [والباء في با اسمك]؛ أي: فإنها بدل من الميم في لغة مازن.

[وقد ذكر]؛ أي: الله تعالى [منها]؛ أي: من الثمانية عشر [تسعة] وهي نصف الثمانية عشر [الستة المذكورة]؛ أي: في قوله: أهطمين قيل: وهما جبلان [ومما]؛ أي: وذكر مما [يُدغم في مثله] إلى آخره، [والضاد] وفي عَدِّها مما لا يُدغم في المُقارب نظر، إذ في القراءات السبع ما يخالفه، وكذا يقال في الميم والشين والفاء: [نصفها الأقل] وهو مبني على عَدِّ الضاد والميم والشين والفاء مما يُدغم في مثله ولا يُدغم في المقارب، وفيه ما مرَّ [وهي الثلاثة عشر الباقية] مبني على عَدِّ الأربعة السابقة مما يُدغم في مثله ولا يُدغم في المقارب، وفيه ما فيه أيضاً.

[نصفها الأكثر] بناءً على عَدِّ الراء مما يُدغم في المقارب، وهو وإن قُرئ به في السبع مخالف لزعمه في آخر السورة أن إدغام الراء في اللام لَحْن[٣]، وعليه

---

(١) الصحاح، الجوهري [١/ ٨٢].

(٢) ثُرُوغُ الدَّلْوِ وفُرُوغُه واحِدٌ، وهُما مَصَبُّ الماءِ بَيْنَ العَراقي والغَرْبِ. المحيط في اللغة، ابن عباد [١/ ٤٠٦].

(٣) في نسخة [ب]: (يجب).

لما في الإدغام من الخفة والفصاحة، ومن الأربعة التي لا تدغم فيما يقاربها ويدغم فيها مقاربها وهي: الميم والزاي والسين والفاء نصفها. ولما كانت الحروف الذلقية التي يعتمد عليها بذلق اللسان وهي ستة يجمعها (رب منفل) والحلقية التي هي الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة، كثيرة الوقوع في الكلام ذكر ثلثيهما. ولما كانت أبنية المزيد لا تتجاوز عن السباعية ذكر من الزوائد العشرة التي يجمعها (اليوم تنساه) سبعة أحرف منها تنبيهاً على ذلك، ولو استقريت الكلم وتراكيبها وجدت الحروف المتروكة من كل جنس مكثورة بالمذكورة ثم إنه ذكرها مفردة وثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية، إيذاناً بأن المتحدى به مركب من كلماتهم التي أصولها كلمات مفردة، ومركبة من حرفين فصاعداً إلى الخمسة، ....

فيقال: نصفها الأقل، ولا تُعَدُّ الراء مما ذُكر، ولا يناسبه قوله: [**لما في الإدغام من الخِفَّة والفصاحة**]، والراء هو الموافق لزَعْمه. وفي نسخة: والزاي، وهو وَهْمٌ على زعمه [**والشين**]؛ أي: المُعْجمة و[**الفاء**] وفيهما ما مرَّ.

[**نصفها**] وهو الميم والراء؛ على ما في نسخة [**بذَلْق اللسان**] بإسكان اللام؛ أي: طرفه، وإنما لم يذكر مع اللسان الشفة لأنه العُمْدة في خروج هذه الأحرف ومأخذ لاسمها بالذلقية، وإلا فمخرجها طرف أسلة اللسان والشَّفَتين؛ لأن ثلاثة منها ذلقية، وهي اللام والراء والنون، وثلاثة شفهية، وهي الباء والفاء والميم(١). [**ذكر**] جواب لـمَّا [**ثلثيها**]؛ أي: ثلثي الحروف الذلقية والحلقية، وثلثا ذلك ثمانية: الراء واللام والميم والنون والهمزة والهاء والعين والحاء.

[**العشرة**] بالجرِّ صفة الزوائد [**سبعة أحرف**] مفعول ذكر [**منها**]؛ أي: من الزوائد، والسبعة: الألف واللام والياء والميم والنون والسين والهاء. [**مكثورة بالمذكورة**]؛ أي: مغلوبة في الكثرة؛ من كاثرتُهُ فكَثَرْتُهُ؛ أي: غلبته في الكثرة. فقوله: بالمذكورة؛ أي: من هذه الحروف، وهي أنصاف أجناس الحروف أو ثلثاها فكانت أكثر استعمالاً في كلمات العرب مما تُرك(٢) من الأنصاف والثلث [**ثم إنه ذكرها**]؛

---

(١) انظر: شرح الشاطبية، أبو شامة [٣/ ١٠].

(٢) في نسخة [ج] زيادة: (استعمالاً).

وذكر ثلاث مفردات في ثلاث سور لأنها توجد في الأقسام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف وأربع ثنائيات لأنها تكون في الحرف بلا حذف كـ(بل)، وفي الفعل بحذف كـ(قل). وفي الاسم بغير حذف كـ(من)، وبه كـ(دم) في تسع سور لوقوعها في كل واحد من الأقسام الثلاثة على ثلاثة أوجه: ففي الأسماء (من) و(إذ) و(ذو). وفي الأفعال (قل) و(بع) و(خف). وفي الحروف (إن) و(من) و(مذ) على لغة من جربها. وثلاث ثلاثيات لمجيئها في الأقسام الثلاثة في ثلاث عشرة سورة تنبيهاً على أن أصول الأبنية المستعملة ثلاثة عشر، عشرة منها للأسماء، وثلاثة للأفعال، ورباعيتين وخماسيتين تنبيهاً على أن لكل منهما أصلاً: كـ(جعفر وسفرجل)، وملحقاً:

أي: الأربعة عشر اسماً [**وذكر ثلاث مفردات في ثلاث سُوَر**] هي: «ص»، «ق»، «ن» [**وأربع ثنائيات**] هي: «طه»، «طس»، «يس»، «حم» [**في تسع سُوَر**] هيْ: «طه»، «يس»، الحواميم بإسقاط شورى. والجار والمجرور متعلِّق بـ (ذَكَرَ) المقدَّر في قوله: وأربع ثنائيات [**لوقوعه**]؛ أي: الثنائي، تعليل لذكره في تسع سُوَر؛ أي: ذكر منها لوقوعه. وفي نسخة: لوقوعها؛ أي: الثنائيات [**في كل واحد من الأقسام الثلاثة**]؛ أي: الاسم والفعل والحرف [**على ثلاثة أوجه**]؛ أي: الفتح والكسر والضَّمِّ [**على لغة مَنْ جرَّ بها**]؛ أي: لتكون حرفاً.

[**وثلاث ثلاثيات**] وهي: «الم»، و«الر»، و«طسم» [**في الأقسام الثلاثة**] متعلِّق بمجيئها [**في ثلاث عشرة سورة**] متعلِّق بـ ذَكَرَ المقدَّر في قوله: وثلاث ثلاثيات. والثلاثة عشر: «الم» في البقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ولقمان والسَّجْدة، و«الر» في يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، و«طسم» في الشُّعَراء والقَصَص.

[**عشرة منها للأسماء**] هي فعل بفتح الفاء مع سكون العين وتثليثها، وبكسرها مع سكون العين وفتحها وكسرها، وبضَمِّها مع سكون العين وفتحها وضَمِّها [**وثلاث للأفعال**] هي فعل بفتح الفاء وتثليث العين [**ورباعيتين**]؛ أي: وذكر رباعيتين وهما: «المص»، و«المر» [**وخماسيتين**] هما: «كهيعص»، و«حم عسق» [**كجعفر**] هو النهر

كـ(قردد وجحنفل)، ولعلها فرقت على السور ولم تعد بأجمعها في أول القرآن لهذه الفائدة مع ما فيه من إعادة التحدي وتكرير التنبيه والمبالغة فيه. والمعنى: أن هذا المتحدى به مؤلف من جنس هذه الحروف. أو المؤلف منها، كذا وقيل: هي أسماء السور، وعليه إطباق الأكثر. سميت بها إشعاراً بأنها كلمات معروفة التركيب فلو لم تكن وحياً من الله تعالى لم تتساقط مقدرتهم دون معارضتها، واستدل عليه بأنها لو لم تكن مفهمة كان الخطاب

الصغير[1] [كقردد] هو المكان الغليظ المرتفع، والجمع قرداد وقراديد[2] [وجحنفل] هو بجيم فمهملة: الغليظ الشَّفَة[3] [لهذه الفائدة]؛ أي: المذكورة في كل قسم من المفردة والثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية.

فإن قلتَ: ما ذُكر من أوصاف الحروف وأقسام الأبنية والكلمات وأحوالها اصطلاحات مستحدثة، فكيف تُقصد حال نزول القرآن القديم؟ قلتُ: المستحدث هو الأسامي لا المعاني المرادة بها، وهي المقصودة هنا.

[والمعنى] مبتدأ خبره [أن هذا المتحدَّى به...] إلى آخره [أو المؤلَّف] عطف على مدخول أن [منها]؛ أي: من هذه الحروف؛ أي: من جنسها [كذا]؛ أي: متحدى به.

[وقيل:] الحروف التي في أوائل السور ليست أسماء الحروف التي تتركب منها الكلم بل [هي أسماء السور، وعليه إطباق الأكثر[4]]؛ أي: من المتكلمين واختاره الخليل وسيبويه[5]، ونُقض بأمور ذكرها المصنف بعدُ مع الجواب عنها، ونقضه الإمام الرازي[6] بأنها لو كانت أسماء لها لوجب اشتهارها بها، وقد اشتهرت بغيرها كسورة البقرة وآل عمران[7] [مقدرتهم] بتثليث الدال؛ أي: قدرتهم [دون معارضتها]؛

---

(١) الصحاح، الجوهري [١/ ٨٢]. (٢) القاموس المحيط، الفيروزآبادي [١/ ٣٩٥]

(٣) المحيط في اللغة، ابن عباد [١/ ٢٦٩].

(٤) انظر: تحرير التحبير، ابن أبي الأصبع [١/ ٩٦].

(٥) انظر: البحر المحيط، الزركشي [٢/ ٩٤].

(٦) يعني: في أحد قوليه؛ لأنه أثبت ذلك في قول له. انظر: المحصول، الرازي [١/ ٤٣١].

(٧) انظر بسط المسألة في: مفاتيح الغيب، الرازي [١/ ١٨١].

بها كالخطاب بالمهمل والتكلم بالزنجي مع العربي، ولم يكن القرآن بأسره بياناً وهدى. ولما أمكن التحدي به وإن كانت مفهمة، فإما أن يراد بها السور التي هي مستهلها على أنها ألقابها، أو غير ذلك. والثاني باطل لأنه إما أن يكون المراد ما وضعت له في لغة العرب وظاهر أنه ليس كذلك، أو غيره وهو باطل لأن القرآن نزل على لغتهم لقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] فلا يحمل على ما ليس في لغتهم. لا يقال: لم لا يجوز أن تكون مزيدة للتنبيه؟ والدلالة على انقطاع كلام واستئناف آخر؟ كما قاله قطرب، أو إشارة إلى كلمات هي منها اقتصرت عليها اقتصار الشاعر في قوله:

قلتُ لها قفي فقالتْ لي قَاف ....

أي: عندها [ولما أمكن التحدي به]؛ أي: بالقرآن بأسره، بمعنى: أنه لم يمكن كون كل جزء منه له مدخل في التحدي، وإلا فالتحدي حاصل بسورة أو بقدرها [التي هي مستهلُّها]؛ أي: أولها، بمعنى: أنها علامة [على أنها ألقابها]؛ أي: أسماؤها [والثاني باطل] إلى آخره؛ أي: فتعين الأول عند القائل به.

[لا يقال...] إلى آخره، إيراد على القول بأنها أسماء للحروف أو للسور [أو إشارة] عطف على مزيدة.

[قلتُ لها قفي فقالت قاف ....]

أي: وقفت. وتمامه:

.... لا تحسبي أنا نسينا الإيجاف[1]

أي: الإجراء؛ من الوجيف وهو سرعة سير الإبل والخيل. وفي نسخة: فقالت: ق بصورة المسمَّى ويُقرأ بصورة الاسم، كما في قوله تعالى: ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ [ق: ١] فلا منافاة. ورواه ابن جني بلفظ: قلنا لها: قفي لنا قالت: قاف[2]،

---

(١) هو أول رجز للوليد بن عقبة بن أبي معيط. شرح الشافية، الاستراباذي [٤/ ٢٧١].

(٢) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني [١/ ٣٠].

كما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: (الألف آلاء الله، واللام لفظه، والميم ملكه). وعنه: أن (الر) و(حم) و(ن) مجموعها الرحمٰن. وعنه أن (الم) معناه: أنا الله أعلم ونحو ذلك في سائر الفواتح. وعنه أن الألف من الله، واللام من جبريل، والميم من محمد؛ أي: القرآن منزل من الله بلسان جبريل على محمد عليهما الصلاة والسلام، أو إلى مدد أقوام وآجال بحساب الجمل كما قاله أبو العالية متمسّكاً بما روي: (أنه عليه الصلاة والسلام لما أتاه اليهود تلا عليهم (الم) البقرة. فحسبوه وقالوا: كيف ندخل في دين مدته إحدى وسبعون سنة، فتبسَّم رسول الله ﷺ فقالوا: فهل غيره، فقال: (المص) و(الر) و(المر)، فقالوا: خلطت علينا فلا ندري بأيها نأخذ). فإن تلاوته إياها بهذا الترتيب عليهم وتقريرهم على استنباطهم دليل على ذلك، وهذه الدلالة وإن لم تكن عربية لكنها لاشتهارها فيما بين الناس حتى العرب تلحقها بالمعربات كالمشكاة

وهو سالم من الزِّحَاف[١] **[وعنه أن الر وحم...]** إلى آخره، رواه ابن أبي حاتم[٢] **[وعنه أن الم معناه: أنا الله أعلم]** رواه ابن المنذر وغيره[٣] **[ونحو ذلك]** كما يقال: معنى الر: أنا الله أرى، ومعنى المر: أنا الله أعلم وأرى.

[أو إلى عدد أقوام] عطف على إلى كلمات، وفي نسخة: مُدَد أقوام بميم مضمومة **[مُتمسِّكاً بما رُوي أنه عليه الصلاة والسلام لما أتاه اليهود[٤]...]** إلى آخره، رواه البخاري في تاريخه بسند ضعيف **[فإن تلاوته]** تعليل لقوله: متمسكاً بما روي **[عربية]** بفتح العين المهملة والراء **[وتُلْحِقُها]**؛ أي: تلحق الدلالة الحروف المذكورة **[بالمعرَّبات]** بفتح المهملة وتشديد الراء.

---

(١) الزِّحَاف: هو التغيير في الأجزاء الثمانية من البيت إذا كان في الصدر أو في الابتداء أو في الحشو. التعريفات، الجرجاني [ص١٥٢].

(٢) تفسير ابن أبي حاتم الرازي [١/٨].

(٣) رَوَاهُ عبد بن حميد، وَابْن جرير، وَابْن أبي حَاتِم وَابْن الْمُنْذر عَنهُ. الفتح السماوي، المناوي [١/١٢٥].

(٤) في نسخة [ب]: (أتى اليهودي).

والسجيل والقسطاس، أو دلالة على الحروف المبسوطة مقسماً بها لشرفها من حيث إنها بسائط أسماء الله تعالى ومادة خطابه. هذا وإن القول بأنها أسماء السور يخرجها ما ليس في لغة العرب؛ لأن التسمية بثلاثة أسماء فصاعداً مستكره عندهم ويؤدي إلى اتحاد الاسم والمسمى، ويستدعي تأخر الجزء عن الكل من حيث أن الاسم يتأخر عن المسمى بالرتبة؛ لأنا نقول: إن هذه الألفاظ لم تعهد مزيدة للتنبيه والدلالة على الانقطاع والاستئناف يلزمها وغيرها من حيث إنها فواتح السور، ولا يقتضي ذلك أن لا يكون لها معنى في حيزها ولم تستعمل للاختصار من كلمات معينة في لغتهم، أما الشعر فشاذ، وأما قول ابن عباس، فتنبيه على أن هذه الحروف منبع الأسماء ومبادئ الخطاب وتمثيل بأمثلة حسنة، ألا ترى أنه عد كل حرف من كلمات متباينة لا تفسير، وتخصيص بهذه المعاني دون غيرها إذ لا مخصص لفظاً ومعنًى ولا لحساب الجمل فتلحق بالمعربات، والحديث لا دليل فيه، لجواز أنه تبسم تعجباً من جهلهم، وجعلها مقسماً بها وإن كان غير ممتنع لكنه يحوج إلى إضمار أشياء لا دليل عليها، والتسمية بثلاثة أسماء إنما تمتنع إذا ركبت وجعلت اسماً واحداً على طريقة (بعلبك)، فأما

[أو دلالة] عطف على مزيدة، وفي نسخة: دالة **[إلى اتحاد الاسم والمسمى]**؛ أي: لأن الاسم جزء للمسمى، وهو لا يغاير كله **[لأنا نقول]** جواب لا يقال **[والدلالة على الانقطاع]** بالجر عطفاً على التنبيه، أو بالرفع مبتدأ؛ فعلى الأول يكون قوله: والاستئناف مبتدأ وعلى الثاني: معطوفاً على الانقطاع **[تلزمها]**؛ أي[1]: الحروف أوائل السورة، وهو بالتحتية على الأول وبالفوقية على الثاني **[ولم تُستعمل للاختصار]** عطف على لم تُعهد **[لا تفسير]** عطف على تنبيه **[ولا لحساب الجمل]** عطف على للاختصار **[إلى إضمار أشياء]** هي المقسم عليه وفعل القسم

---

(١) الأسطر الثمانية السابقة فيها تقديم وتأخير غير مناسب في نسخة [الأصل] لذلك تم ترتيبها كما في تفسير البيضاوي ونسخة [ز - ج - ب].

إذا نثرت نثر أسماء العدد فلا، وناهيك بتسوية سيبويه بين التسمية بالجملة والبيت من الشعر وطائفة من أسماء حروف المعجم، والمسمى هو مجموع السورة والاسم جزؤها فلا اتحاد، وهو مقدم من حيث ذاته ومؤخر باعتبار كونه اسماً، فلا دور لاختلاف الجهتين. والوجه الأول أقرب إلى التحقيق وأوفق للطائف التنزيل وأسلم من لزوم النقل ووقوع الاشتراك في الأعلام من واضع واحد فإنه يعود بالنقض على ما هو مقصود بالعلمية، وقيل: إنها أسماء القرآن ولذلك أخبر عنها بالكتاب والقرآن. وقيل: إنها أسماء الله تعالى ويدل عليه أن علياً كرم الله وجهه كان يقول: يا كهيعص، ويا حمعسق. ....

وفاعله **[وناهيك بتسوية سيبويه]**[١] صيغة مدح مع تأكيد طلب، مثل: حسبك من رجل. قال الجوهري: يقال: رجل ناهيك من رجل، وتأويله أنه بجِدِّه وغَنَائه[٢] ينهاك عن تطلُّب غيره[٣].

فمعنى كلام المصنف: أن كلام سيبويه المذكور ينهاك عن تطلُّب غيره. والباء متعلِّقة بمحذوف وهي مع مدخولها خبر ناهيك بمعنى: نهايتك؛ أي: كفايتك حاصلة بتسوية سيبويه بين الأمور المذكورة. ويحتمل زيادتها؛ أي: كفايتك[٤] تسوية سيبويه، كما في: حسبك بدرهم.

[فلا اتحاد]؛ أي: لأن الجزء ليس عينَ الكُلِّ كما أنه ليس غيرَهُ **[والوجه الأول]**؛ أي: وهو أن الحروف في أوائل السور أسماء للحروف التي يركب منها الكلم **[أقرب إلى التحقيق]**؛ أي: لبقاء الألفاظ على أصل وضعها **[وأوفق للطائف التنزيل]**؛ أي: لأن الحمل على التحدي معنى لطيف دون التسمية؛ لدقة الأول وظهور الثاني **[من لزوم النقل]**؛ أي: إلى العَلَمية **[ووقوع الاشتراك في الأعلام]**؛ أي: ووقوع اشتراك الألفاظ المذكورة في كون بعضها عَلَماً لسور متعدِّدة **[من واضع واحد]** إذ لو تعدد لكان العذر واضحاً **[على ما هو مقصود العَلَمية]**؛ أي: من

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ٧٠].
(٢) في نسخة [ج]: (وعناه).
(٣) الصحاح، الجوهري [٨/ ٤٥٦].
(٤) في نسخة [ز ـ ج ـ ب]: (كافيك).

ولعله أراد يا منزلهما. وقيل: الألف من أقصى الحلق وهو مبدأ المخارج، واللام: من طرف اللسان وهو أوسطها، والميم: من الشفة وهو آخرها، جمع بينها إيماء إلى أن العبد ينبغي أن يكون أول كلامه وأوسطه وآخره ذكر الله تعالى. وقيل: إنه سر استأثر الله بعلمه وقد روي عن الخلفاء الأربعة وعن غيرهم من الصحابة ما يقرب منه، ولعلهم أرادوا أنها أسرار بين الله تعالى ورسوله ورموز لم يقصد بها إفهام غيره إذ يبعد الخطاب بما لا يفيد. فإن جعلتها أسماء الله تعالى، أو القرآن، أو السور كان لها حظ من الإعراب إما الرفع على الابتداء، أو الخبر، أو النصب بتقدير فعل القسم على طريقة (الله لأفعلن) بالنصب أو غيره كما ذكر، أو الجر على

التعيين، والعَلَمية نسبة إلى العَلَم بفتح العين واللام [**ولعله أراد: يا منزلهما**][١] لا ينافي قول مَنْ قال: إن معناه: يا مَنْ يجير ولا يُجار عليه؛ لاتحادهما معنى وإن اختلفا لفظاً، كما في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧][٢]. وفي توجيه ذلك جواب ما يقال: قد عُلم بالاستقراء أن أسماءه تعالى تدل على تعظيم أو تنزيه أو نحوه، ولا دلالة للفواتح على شيء منها[٣] [**استأثر الله بعلمه**]؛ أي: اختص به [**إفهام غيره**]؛ أي: غير رسوله.

[**فإن جعلتها أسماء الله تعالى أو السور أو القرآن كان لها حظ من الإعراب**]؛ أي: هو الرفع والنصب والجرُّ، وقد ذكر المصنف لكل من الأولَيْن منها وجهين وللثالث وجهاً واحداً فقال: [**إما الرفع على الابتداء أو الخبر...**] إلى آخره، وحاصله: أن رفعها بأنها مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هذه الم، وأن نصبها بنزع الخافض أو بالمفعولية لمقدَّر كـ (اذكر أو اقرأ أو اتلُ الم)، وأن جرها بتقدير حذف حرف القسم والجرِّ به[٤]؛ فقوله: [**أو غيره**]؛ أي: غير تقدير فعل القسم.

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري [١٨/ ١٤١].

(٢) في نسخة [ز ـ ج] زيادة: (عن إفهام غيره؛ أي: غير رسوله).

(٣) في نسخة [ج] زيادة: ([وقيل: الألف...] إلى آخره، ليس قولاً من الأقوال التي ذكروها للحروف أوائل السور؛ بل هي حكمة تتعلق بالحروف على كل الأفعال) مع تقديم وتأخير.

(٤) انظر: همع الهوامع، السيوطي [١/ ٤٣].

إضمار حرف القسَم، ويتأتى الإعراب لفظاً والحكاية فيما كانت مفردة أو موازنة لمفرد كـ(حم) فإنها كـ(هابيل)، والحكاية ليست إلا فيما عدا ذلك، وسيعود إليك ذكره مفصلاً إن شاء الله تعالى، وإن أبقيتها على معانيها فإن قدرت بالمؤلف من هذه الحروف كان في حيز الرفع بالابتداء أو الخبر على ما مر، وإن جعلتها مقسماً بها يكون كل كلمة منها منصوباً أو مجروراً على اللغتين في (الله لأفعلن)، وتكون جملة قسمية بالفعل المقدر له، وإن جعلتها أبعاض كلمات أو أصواتاً منزلة منزلة حروف التنبيه لم يكن لها محل من الإعراب كالجمل المبتدأة والمفردات المعدودة ويوقف عليها وقف التمام إذا قدرت بحيث لا تحتاج إلى ما بعدها، وليس شيء منها آية عند غير

[**ويتأتّى الإعراب لفظاً والحكاية**[١] **فيما كانت مفردة**] إلى آخره في غير القرآن؛ إذ القرآن لا يُغيَّر عن وضعه ولا حكاية فيه، ويُحتمل أن يكون قُرئ بذلك شاذاً، وهو في غاية البُعد، والمفردة: «ص»، و«ق»، و«ن» [**فإن قدرت بالمؤلف من هذه الحروف**[٢] **وإن جعلتها مُقْسَماً بها**] أُقسم بها لشرفها لأنها مباني كتبه المنزَّلة وأسمائه الحسنى وصفاته العليا وأصول كلام الأمم. وخرج بقوله: فإن قدرت بالمؤلف من هذه الحروف. . . إلى آخره، ما إذا أبقيتها على معانيها من غير زيادة فهي موقوفة خالية من الإعراب كما قدّمه.

[**ويوقف عليها...**] إلى آخره، الوقف قَطْع الكلمة عما بعدها، وهو على مراتب: أعلاها التامُّ ثم الحسن ثم الكافي ثم الصالح ثم المفهوم ثم الجائز ثم البيان ثم القبيح؛ فأقسامه ثمانية. وقيل: أربعة: تامٌّ مختار وكافٍ جائز وصالح مفهوم وقبيح متروك[٣]، وهذا اختاره أبو عمرو. وقيل: ثلاثة: مختار وجائز وقبيح. وقيل: اثنان: تامٌّ وقبيح. وقد أوضحت الجميع في كتابي المسمى بـ(المقصد

---

(١) في نسخة [ز ـ ج] زيادة: (برفعها عطفاً على الإعراب فالإعراب والحكاية تكونان فيما كان مفردة الى آخره والحكاية ليست إلا في ما عدا ذلك).

(٢) في نسخة [ز ـ ج ـ ب] زيادة: (كان؛ أي: المؤلف في حيز الرفع كما قرره).

(٣) البرهان، الزركشي [١/ ٣٦٧].

﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾.

الكوفيين. وأما عندهم فالم في مواقعها، و(المص) و(كهيعص) و(طسم) و(طس) و(يس) و(حم) آية، و(حم عَسَق) آيتان، والبواقي ليست بآيات وهذا توقيف لا مجال للقياس فيه.

۝٢ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى ﴿الٓمٓ﴾ إن أول بالمؤلف من هذه الحروف أو فسر بالسورة أو القرآن فإنه لما تكلم به وتقضى، أو وصل من المرسل

لتلخيص ما في المرشد)[١]. لكن ما ذكره من تقديم الحسن على الكافي اصطلاح له، واصطلاح غيره عكسه وهو المشهور[٢].

[في مواقعها]؛ أي: الستة [و «حم»] في مواقعها الستة [آية]؛ أي: كل من المذكورات آية [وحم عسق آيتان]؛ أي: (حم) آية و(عسق) آية [والبواقي]؛ أي: وهي: (المر)، و(الر) في مواقعها الخمس، و(طس)، و(ص)، و(ق)، و(ن) [ليست بآيات]. هذا ما رواه المفسِّر عن الكوفيين، والذي يُفهمه كلام المرشد أن الفواتح كلها آيات عندهم في جميع السور[٣].

[﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى ﴿الٓمٓ﴾ إن أُوِّل بالمؤلف. . .] إلى آخره، تردَّد بين كون ذلك إشارةً إلى (ألم) بشرطه المذكور أو إلى الكتاب الموعود به؛ فتكون اللام في الكتاب للعهد الذِّكْري أو الذِّهْني، والأَوْلى أنها للعهد الحضوري لقول ابن عصفور: كل لام واقعة بعد اسم الإشارة أو «أيّ» في النداء أو «إذا» الفجائية[٤] فهي للعهد الحضوري. لكن قد يقال: فيما قاله المصنف بتقدير تفسير (الم) بالسورة نظر؛ لأنه حينئذ جزء من القرآن، والجزء لا يكون الكل. ويُجاب بأن المراد بـ(ذلك الكتاب) حينئذ البعض أو الكل مبالغة، كما في أنت الرجل عِلْماً [فإنه لما تكلم به وتقضَّى أو وصل من المرسِل

---

(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتدا، وهو مختصر كتاب المرشد للحسن العماني في التجويد. معجم المطبوعات العربية، إليان سركيس [١/ ٣٧٥].

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري [١/ ٢٥٥].

(٣) في نسخة [ز ـ ج ـ ب] زيادة: ([وهذا]؛ أي: ما قاله الكوفيون [توقيف لا مجال للقياس فيه]؛ أي: فلا يُسأل عن توجيه ما قالوه).

(٤) في نسخة [ز ـ ج ـ ب] زيادة: (أو في اسم الزمن الحاضر نحو الآن).

إلى المرسل إليه صار متباعداً أشير إليه بما يشار به إلى البعيد وتذكيره، متى أريد بـ﴿الٓمٓ﴾ السورة لتذكير ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ فإنه خبره أو صفته الذي هو (هو)، أو إلى ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ فيكون صفته والمراد به الكتاب الموعود إنزاله بنحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]. أو في الكتب المتقدمة. وهو مصدر سمي به المفعول للمبالغة. وقيل: فعال بمعنى المفعول كـ(اللباس)، ثم عبر به عن المنظوم عبارة قبل أن يكتب لأنه مما يكتب. وأصل (الكتب) الجمع ومنه: الكتيبة. ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ معناه: أنه لوضوحه

إلى المرسَل إليه صار متباعداً]؛ أي: فأُشير إليه بما يُشار إلى البعيد كما لو حدثك رجل بحديث ثم يقول: ذلك مما لا شكَّ فيه، وكما تقول لصاحبك وقد أوصلتَه شيئاً: احتفظ بذلك. قال الطيبي: وأحسن ما قيل في توجيه ذلك قول صاحب المفتاح؛ قال: ذلك الكتاب ذهاباً إلى بُعده درجة[1]. وفي نسخة بدل صار متباعداً: أُشير إليه بما يُشار إلى البعيد. وبما تقرر عُلم أن قوله: فإنه لما.. إلى آخره، تعليل لمحذوف تقديره: وإنما أُشير بـ(ذلك) إلى ما ليس ببعيد.

[**فإنه**]؛ أي: الكتاب [**خبره أو صفته**]؛ أي: خبر ذلك أو صفته، [**الذي هُوَ هو**] ذكَّر الموصول مع أنه صفة لمؤنث لتذكير خبره، وإلا فالقياس أن يقال: التي هي هو [**أو إلى الكتاب**] عطف على إلى الم [**فيكون**]؛ أي: الكتاب [**صفة**]؛ أي: صفة ذلك [**أو في الكتب المتقدِّمة**] عطف على بقوله تعالى [**وهو مصدر...**] إلى آخره، حاصله: أن الكتاب إما مصدر سُمِّي به المفعول للمبالغة أو اسم جامد بُني للمفعول أو: بمعنى المفعول كما في نسخة، وأنه على التقديرين أُطلق على [**المنظوم عبارةً قبل أن يُكتب**] باعتبار ما سيُكتب، فهو من مجاز الأَوْل[2]؛ إذ الكتاب حقيقة ضم الحروف بعضها إلى بعض في الخط. نعم قيل: إنه ضم بعضها إلى بعض في اللفظ أيضاً، فعليه يكون الإطلاق حقيقة عرفية [**ومنه: الكتيبة**] وهي الجيش[3] ﴿لَا

---

(١) مفتاح العلوم، السكاكي [١/ ٨٠].

(٢) مجاز الأول قسمان: أحدهم الأوْل قطعاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠] فإنه وإياهم صائرون إلى الموت ولا بد، والآخر: الأول ظنّاً: كتسمية العصير خمراً. هميان الزاد [٢/ ٣٩٠].

(٣) تاج العروس، الزبيدي [٤/ ١٠٦/ مادة: كتب].

وسطوع برهانه بحيث لا يرتاب العاقل بعد النظر الصحيح في كونه وحياً بالغاً حد الإعجاز، لا أن أحداً لا يرتاب فيه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ الآية. فإنه ما أبعد عنهم الريب بل عرفهم الطريق المُريح له، وهو أن يجتهدوا في معارضة نجم من نجومه ويبذلوا فيها غاية جهدهم حتى إذا عجزوا عنها تحقق لهم أن ليس فيه مجال للشبهة ولا مدخل للريبة. وقيل: معناه: (لا ريب فيه للمتقين). و﴿هُدًى﴾ حال من الضمير المجرور، والعامل فيه الظرف الواقع صفة للمنفي. و(الريب) في الأصل مصدر (رابني الشيء): إذا حصل فيك الريبة، وهي: قلق النفس واضطرابها، سمي به الشك لأنه يقلق النفس ويزيل الطمأنينة. وفي الحديث: «**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك**» فإن الشك ريبة والصدق

رَيْبَ فِيهِ﴾ معناه: أنه لوضوحه إلى آخره؛ أي: نفي الريب عن الكتاب ليس لنفي المرتابين فيه لأنه خلاف الواقع بل لإرشادهم إلى أنه لوضوح دلالته وسطوع برهانه بحيث لا ينبغي لأحد أن يرتاب فيه، ولهذا استشهد بقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢](١) وقوله: ﴿هُدًى﴾ حال من الضمير المجرور من تتمة القول الثاني فلا يتكرر أوله مع قوله بعدُ: وهدى: نصب على الحال؛ لأن ذِكْره هنا عرضيٌّ وثَمَّ أصليٌّ [**الواقع صفة للمنفي**]؛ أي: وهو الريب [**سُمِّي به الشَّكُّ**] هو تساوي الطرفين، لكن الريب أخصُّ منه؛ لأنه شكٌّ مع تُهَمة(٢)، وظاهر أن المراد هنا نفي كل منهما وخص نفي الريب نظراً لما عند المرتابين [**وفي الحديث**: «دع ما يَرِيبُك...»] إلى آخره. رواه الترمذي بلفظ: «**فإن الصدق طمأنينة وإن الكذب ريبة**» وصححه، ومعناه: اترك ما فيه شك إلى ما لا شك فيه، فإذا ارتابت نفسك في شيء

---

(١) في نسخة [ز ـ ج ـ ب] زيادة: (فالكلام مع المرتابين والصادر منهم الريب ولا يصح نفيه فما في قوله ما أبعدنا فيه لا تعجبنه؛ أي: لم ينفي عنهم الريب بل أرشدهم إلى إزالته عنهم كما تقرر [نجم من نجومه]؛ أي: ضرب من ضروبه أو سورة من سوره وهدي، وقوله الآتي: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ حال من الضمير المجرور؛ أي: في نية وهو حال لازمة فسقط ما قيل: إنه مشكل لأن الحال تقيده فيكون إنتفاء الريب عنه مقيد بكونه هدى وليس مراد).

(٢) الفروق اللغوية، العسكري [ص٢٦٤].

طمأنينة، ومنه ريب الزمان لنوائبه. ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ يهديهم إلى الحق، و(الهدى) في الأصل مصدر كـ(السرى) و(التقى) ومعناه: الدلالة. وقيل: الدلالة الموصلة إلى البغية؛ لأنه جعل مقابل الضلالة في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] ولأنه لا يقال: مهدي إلا لمن اهتدى إلى المطلوب. واختصاصه بالمتقين لأنهم المهتدون به والمنتفعون بنصبه، وإن كانت دلالته عامة لكل ناظر من مسلم أو كافر وبهذا الاعتبار قال تعالى: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]. أو لأنه لا ينتفع بالتأمل فيه إلا من صقل العقل واستعمله في تدبر الآيات والنظر في

فاتركه أو اطمأنت إليه فافعله؛ فإن نفس المؤمن تطمئن إلى الصدق وترتاب من الكذب، وهذا مخصوص بذوي النفوس الشريفة القدسية الطاهرة [لنوائبه]؛ أي: حوادثه.

[ومعناه: **الدلالة، وقيل: الدلالة الموصلة إلى البغية**] هي بضم الباء وكسرها؛ المطلوب. واحتج للثاني بوجهين فقال: [**لأنه**]؛ أي: الهدى [**جُعل مقابل الضلالة...**] إلى آخره، ويُجاب عن الأول بأن المراد بالهدى في ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ﴾ [سبأ: ٢٤] الاهتداء لأنه المقابل للضلال ومقابل الهدى الإضلال لا الضلال(١) والفرق بين الهدى والاهتداء ظاهر وعن الثاني بأنه إنما قيل يهدي للمنتفع بالهدى لانتفاعه به دون غيره ولا دخل لذلك في أن الهدى للدلالة(٢) للدلالة الموصلة إلى البغية.

[**واختصاصه بالمتقين**] إلى آخره مختص بما رجحه من تفسير الهدى بمطلق الدلالة، [**المنتفعون بنصبه**]؛ أي: بقيامه وذلك بإقامة الله له [**وبهذا الاعتبار**]؛ أي: اعتبار عموم دلالة الهدى [**أو لأنه لا ينتفع بالمتأمل فيه**] عطف على قوله: لأنهم المهتدون به [**صقل العقل**]؛ أي: جرده عن شبهات الوصم(٣) [**وإليه**]؛ أي: إلى أن

---

(١) انظر: تاج العروس، الزبيدي [٢٩/ ٣٥٣/ مادة: ضلل]
(٢) كما في نسخة [ز ـ ج ـ ب]، وفي [الأصل]: (الضلالة).
(٣) انظر بسط المسألة في: اللباب، ابن عادل [١/ ٢٨].
في نسخة [ز ـ ج]: (الوهم).

المعجزات، وتعرف النبوات؛ لأنه كالغذاء الصالح لحفظ الصحة فإنه لا يجلب نفعاً ما لم تكن الصحة حاصلة وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]. ولا يقدح ما فيه من المجمل والمتشابه في كونه هدى لما لم ينفك عن بيان يعين المراد منه. و(المتقي): اسم فاعل من قولهم: وقاه فاتقى. و(الوقاية): فرط الصيانة، وهو في عرف الشرع اسم لمن يقي نفسه مما يضره في الآخرة، وله **ثلاث مراتب**:

الأولى: التوقي من العذاب المخلد بالتبري من الشرك وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦].

والثانية: التجنب عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك حتى الصغائر عند قوم وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع، وهو المعني بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾ [الأعراف: ٩٦].

والثالثة: أن يتنزه عما يشغل سره عن الحق ويتبتل إليه بشراشره وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وقد فسر قوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ هٰهنا على الأوجه الثلاثة.

واعلم أن الآية تحتمل أوجهاً من الإعراب: أن يكون (الم) مبتدأ على أنه اسم للقرآن، أو السورة، أو مقدر بالمؤلف منها، وذلك خبره وإن كان

الهدى كالغذاء الصالح **[ولا يزيد الظالمين إلا خساراً]**؛ أي: لفقد الصحة.

[وقاه فاتقى] أصل اتقى: اوتقى، والمتقى: الموتقي، أُبدلت الواو تاء كـ«تكلة» و«تخمة» وأصلهما «وكلة» و«وخمة»، ثم أُدغمت في تاء الافتعال **[وله]**؛ أي: لما ذكر من التقوى المفهومة من المتقي(١) **[ويتبتل]**؛ أي: ينقطع.

[واعلم أن الآية تحتمل أوجهاً من الإعراب] ذكر منها ثلاثة سوى ما اختاره

---

(١) المخصص، ابن سيده [٩/ ٣٤٠].

أخص من المؤلف مطلقاً، والأصل أن الأخص لا يحمل على الأعم لأن المراد به المؤلف الكامل في تأليفه البالغ أقصى درجات الفصاحة ومراتب البلاغة والكتاب صفة ذلك. وأن يكون ﴿الٓمٓ﴾ خبر مبتدأ محذوف و﴿ذَٰلِكَ﴾ خبراً ثانياً. أو بدلاً و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ صفته، و﴿لَا رَيْبَۛ﴾ في المشهورة مبني لتضمنه معنى من منصوب المحل على أنه اسم لا النافية للجنس العاملة عمل إنّ؛ لأنها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها. وفي قراءة أبي الشعثاء مرفوع بلا التي بمعنى ليس وفيه خبره، ولم يقدم كما قدم في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] لأنه لم يقصد تخصيص نفي الريب به من بين سائر الكتب كما قصد ثمة، أو صفته و﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ خبره. و﴿هُدًى﴾ نصب على الحال، أو الخبر محذوف كما في (لا ضَيْرَ)، ولذلك وقف على ﴿لَا رَيْبَۛ﴾ على أن فيه خبر ﴿هُدًى﴾ قدم عليه لتنكيره،

[**لأن المراد به...**] إلى آخره، تعليل لكون ذلك خبراً، وضمير به للأعم الذي هو المؤلف [**والكتاب صفة ذلك**]؛ أي: أو بدل منه أو عطف بيان عليه أو خبر ثانٍ [**وريب في القراءة المشهورة مبني**]؛ أي: وفي غيرها وهي قراءة أبي الشعثاء الآتية معرب بالرفع كما سيأتي؛ [**لتضمنه معنى من**] تقديره: لا من ريب [**وفي قراءة أبي الشعثاء مرفوع بـ (لا) التي بمعنى ليس**][1] الفرق بينها وبين لا التي لنفي الجنس أن تلك توجب الاستغراق وهذه تجوِّزه؛ قال الإمام الرازي: لأن نفي الجنس نفي للماهية وهو يقتضي نفي كل فرد من أفرادها[2]، فلو ثبت فرد من أفرادها ثبتت الماهية، بخلاف ما بعد التي بمعنى: ليس؛ فإنه وإن كان نكرة في سياق النفي لكنه نقيض قولنا: ريب فيه، فيحتمل أن يكون إثباتاً لفرد واحد منها ونفيه يفيد انتفاءه [**وفيه خبره**]؛ أي: على القراءتين [**أو صفته**] عطف على خبره [**ولذلك**]؛ أي: ولكون الخبر محذوفاً [**وُقف على لا ريب**][3] لكن جَعْله خبراً لـ(ريب) أولى ليكون الوقف على «فيه» فإنه الأولى؛ إذ «الكتاب» حينئذ يكون نفسه «هدى»، وعلى الأول

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان [٨/ ١١٤] ونسب هذه القراءة لزيد بن علي.
(٢) مفاتيح الغيب، الرازي [١٨/ ١٦٤]. (٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور [١/ ٢٨٠].

والتقدير: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ﴿فِيهِ هُدًى﴾ وأن يكون ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأ و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ خبره على معنى: أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتاباً، أو صفته وما بعده خبره والجملة خبر ﴿ذَٰلِكَ﴾.

والأُوْلى أن يقال: إنها أربع جمل متناسقة تقرر اللاحقة منها السابقة ولذلك لم يدخل العاطف بينها. فـ﴿الٓمٓ﴾، جملة دلَّت على أن المتحدى به هو المؤلف من جنس ما يركبون منه كلامهم، و﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ جملة ثانية مقررة لجهة التحدي، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، جملة ثالثة تشهد على كماله بأن الكتاب المنعوت بغاية الكمال ثم سجل على كماله بنفي الريب عنه لأنه لا كمال أعلى مما للحق واليقين. ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ بما يقدر له مبتدأ جملة رابعة تؤكد كونه حقّاً لا يحوم الشك حوله بأنه ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، أو تستتبع كل واحدة منها ما تليها استتباع الدليل للمدلول، وبيانه: أنه لما نبَّه أولاً على إعجاز المتحدى به من حيث أنه من جنس كلامهم وقد عجزوا عن معارضته، استنتج منه أنه الكتاب البالغ حد الكمال واستلزم ذلك أن لا يتشبث الريب بأطرافه إذ لا أنقص مما يعتريه الشك أو الشبهة، وما كان كذلك كان لا محالة ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وفي كل واحدة منها نكتة ذات جزالة

لا يكون نفسه «هدى» بل «فيه هدى» **[والتقدير: لا ريب فيه، فيه هدى]** نظر فيه إلى ظاهر اللفظ، وإلا فلو جعل (لا ريب) بمعنى: (حقاً) لم يحتج إلى تقدير (فيه)؛ إذ المعنى حينئذٍ: (الم ذلك الكتاب حقاً) **[أو صفته]** عطف على خبره **[خبره]**؛ أي: خبر ذلك.

[متناسقة]؛ أي: متناسبة **[مقررة لجهة التحدي]** بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال **[وهدى للمتقين بما يقدر له]** الباء بمعنى: «مع» **[مبتدأ]**؛ أي: أو خبر **[أو تستتبع السابقة منها اللاحقة]** عطف على قوله: تقرر اللاحقة منها السابقة **[وفي كل واحدة منها]**؛ أي: من الجمل الأربع **[ذات جزالة]** هي خلاف الركاكة(١)

---

(١) لسان العرب، ابن منظور [٤/٢١٧].

۞ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾.

ففي الأولى: الحذف والرمز إلى المقصود مع التعليل، وفي الثانية: فخامة التعريف، وفي الثالثة: تأخير الظرف حذراً عن إيهام الباطل، وفي الرابعة: الحذف والتوصيف بالمصدر للمبالغة وإيراده منكراً للتعظيم وتخصيص (الهُدى) بـ(المتقين) باعتبار الغاية وتسمية المشارف للتقوى متقياً إيجازاً وتفخيماً لشأنه.

۝٣ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ إما موصول بـ(المتقين) على أنه صفة مجرورة مقيدة له إن فسر التقوى بترك ما لا ينبغي مترتبة عليه ترتيب التحلية

[ففي الأولى الحذف]؛ أي: حذف المبتدأ أو الخبر **[والرمز إلى المقصود]**؛ أي: الإشارة إليه بألطف وجه؛ وهو أنها مشيرة إلى أن المتحدى به من جنس ما ينظمون منه كلامهم **[مع التعليل]** بعين مهملة، وفي نسخة: مع التقليل بقاف، وكلاهما ساقط من أُخْرَى.

[وفي الثانية فخامة التعريف]؛ أي: الدلالة على كونه كاملاً في ذاته **[وفي الثالثة تأخير الظرف حذراً من إيهامه الباطل]**؛ أي: إثباته في غيره من الكتب[1] **[وفي الرابعة الحذف]**؛ أي: حذف المبتدأ أو الخبر[2] **[والتوصيف بالمصدر للمبالغة]**؛ أي: لأن «هدى» مصدر وضع موضع هاد **[وإيراده منكَّراً للتعظيم]**؛ أي: هاد لا يُدْرَك كُنْهُهُ.

[وتخصيص الهدى بالمتقين باعتبار الغاية]؛ أي: غاية الهدى [و]باعتبار **[تسمية المُشارف للتقوى متقياً]** الاعتبار الأول جواب ما يقال: إن الهدى مطلق الدلالة فلا يختص بالمتقين، والثاني جواب ما يقال: إن المتقين مهتدون فتعلُّق الهدى بهم تحصيل الحاصل. فقوله: وتسمية بالجر عطفاً على الغاية كما تقرر، ويجوز رفعه عطفاً على الحذف **[إيجازاً]**؛ أي: اختصاراً **[وتفخيماً لشأنه]**؛ أي: تعظيماً له، وكل منهما تعليل للتسمية المذكورة.

[موصول بالمتقين]؛ أي: متعلق به **[صفة مجرورة مقيدة...]** إلى آخره، ذكر

---

(١) انظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير [ص٢٩٥].

(٢) انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب، المنيري [٢/ ٢٩٠].

على التخلية، والتصوير على التصقيل. أو موضحة إن فسر بما يعم فعل الحسنات وترك السيئات لاشتماله على ما هو أصل الأعمال وأساس الحسنات من الإيمان والصلاة والصدقة، فإنها أمهات الأعمال النفسانية والعبادات البدنية والمالية المستتبعة لسائر الطاعات والتجنب عن المعاصي غالباً، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]. وقوله عليه الصلاة والسلام: «**الصلاة عماد الدين، والزكاة قنطرة الإسلام**». أو مادحة بما تضمنه. وتخصيص الإيمان بالغيب وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة بالذكر إظهار لفضلها على سائر ما يدخل تحت اسم التقوى. أو على أنه مدح منصوب، أو مرفوع بتقدير (أعني) أو هم

على تقدير أن ذلك موصول بالمتقين أنه صفة مقيِّدة أو موضِّحة أو مادحة، وتقريرها معروف من كلامه. [المستتبعة] بالرفع صفة لأمهات الأعمال [**وقوله ﷺ: «الصلاة عماد الدين والزكاة قنطرة الإسلام»**] يوهم أن ذلك حديث واحد وليس كذلك بل هما حديثان:

الأول: قال فيه النووي: إنه منكر باطل(١). وهو مردود بأن البيهقي أخرجه في «شعب الإيمان» مرفوعاً(٢) بسند منقطع(٣)؛ بل رده شيخنا الشهاب ابن حجر بأنه أخرجه أبو نعيم الفضل بن دكين شيخ البخاري عن بلال بن يحيى مرفوعاً بلفظ: «**الصلاة عمود الدين**»؛ قال: وهو مرسل رجاله ثقات(٤). والثاني: رواه الطبراني في «الكبير»(٥) والبيهقي في «شعب الإيمان» مرفوعاً(٦)، وسنده ضعيف.

[**أو مسوقة**] عطف على مقيدة [**أو على أنه مدح منصوب أو مرفوع**] عطف على قوله: على أنه صفة مجرورة [**بتقدير: أعني**]؛ أي: أو أمدح [**أو**] بتقدير [**هم**]، فهما

---

(١) المقاصد الحسنة، السخاوي [ص٤٢٧].

(٢) شعب الإيمان، البيهقي [٣/ ٣٩/ برقم: ٢٨٠٧].

(٣) ولكن قال ﷺ: «**رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ**». سنن الترمذي [٥/ ١١/ برقم: ٢٦١٦] وسنده صحيح.

(٤) تلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني [١/ ١٧٣].

(٥) المعجم الكبير، الطبراني [٢٥/ ٤١٠/ برقم: ١٧٩٥].

(٦) شعب الإيمان، البيهقي [٣/ ١٩٥/ برقم: ٣٣١٠].

الذين. وإما مفصول عنه مرفوع بالابتداء وخبره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ [البقرة: ٥]، فيكون الوقف على المتقين تامّاً. والإيمان في اللغة: عبارة عن التصديق مأخوذ من الأمن، كأن المصدّق أمن المصدّق من التكذيب والمخالفة، وتعديته بالباء لتضمينه معنى الاعتراف وقد يطلق بمعنى الوثوق من حيث إن الواثق بالشيء صار ذا أمن منه، ومنه ما أمنت أن أجد صحابة وكِلا الوجهين حسن في يؤمنون بالغيب.

وأما في الشرع: فالتصديق بما علم بالضرورة أنه من دين محمد ﷺ كالتوحيد والنبوة والبعث والجزاء، أو مجموع ثلاثة أمور: اعتقاد الحق،

مع ما قبلهما لفٌّ ونشرٌ مرتب **[وإما مفصول عنه]** عطف على إما موصول بالمتقين **[فيكون الوقف على المتقين تاماً]** قال السعد التفتازاني: ينبغي ألا يكون تاماً؛ لأن ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ وإن كان مستأنفاً لفظاً متعلق بالمتقين معنى؛ أي: فلا يكون الوقف تاماً بل كاف، وإما على تقدير أن الدين موصول بالمتقين فالوقف عليه حسن **[لتضمنه معنى الاعتراف]** التضمين كما قال السعد التفتازاني: حقيقة لا مجازاً لأن حقيقته أن تقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه لا يقال في دلالته على الفعل الآخر جمعاً بين الحقيقة والمجاز لأنا لا نلم[١] ذلك لأنه مستعمل في معناه الحقيقي مع رعاية حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية كقولنا: أحمد إليك فلاناً؛ معناه: أحمده منهياً إليك حمده[٢]، ولئن سلمناه لا مانع منه؛ لأن الشافعي ﷺ جوزه **[وقد يطلق]**؛ أي: الإيمان **[ومنه ما أمنت أن أجد صحابة]**[٣] هذا يقوله ناوي السفر: ما أثق أن أظفر بمن أرافقه **[وكلا الوجهين]**؛ أي: التصديق والوثوق.

[ومجموع ثلاثة أمور] عطف على التصديق بما عُلم بالضرورة... إلى آخره؛ أي: الإيمان هو التصديق بما عُلم بالضرورة أنه من دين محمد، عند جمهور

---

(١) في نسخة [ز ـ ج]: (نسلم).
(٢) انظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي [٣/ ٤٤٧].
(٣) لسان العرب، ابن منظور [٧/ ٣٩].

والإقرار به، والعمل بمقتضاه عند جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج. فمن أخلّ بالاعتقاد وحده فهو منافق، ومن أخلَّ بالإقرار فكافر، ومن أخل بالعمل ففاسق وفاقاً، وكافر عند الخوارج، وخارج عن الإيمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة، والذي يدل على أنه التصديق وحده أنه ﷻ أضاف الإيمان إلى القلب فقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، ﴿وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، وعطف عليه العمل الصالح في مواضع لا تحصى وقرنه بالمعاصي فقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي

العلماء، ومجموع الأمور الثلاثة عند جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج **[ومَنْ أخل بالإقرار]** بأن تركه قَصْداً مع التمكـن منه **[فهو كافر]** وفي نسخة: فكافر، وهو أوفق بما بعده وما قبله؛ أي: لفقد شرط الإيمان، والمراد أنه كافر مجاهر بكفره، وإلا فالمنافق كافر بلا نزاع.

[والذي يدل على أنه التصديق وحده أنه تعالى أضاف الإيمان إلى القلب...] إلى آخره، بـيَّن به أن المعتمد في تعريف الإيمان هو التصديق بما ذكر فقط. وأما قول الشافعي[١] وغيره: إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص[٢]، فمحمول على الإيمان الكامل. ويدل للمعتمد أيضاً أن الإيمان لو لم يكن التصديقَ فقط بل هو وترك المعاصي للزم التناقض في بعض الأدلة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩] أسماهم مؤمنين قبل وصفهم بالقتال، فلو لم يكن فقط بل هو ترك المعاصي لم يكونوا مؤمنين

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] صح التمثيل بهذه الآية لشمول الظلم غير الشرك من المعاصي وإن كان المراد به الشرك[٣] كما سيأتي

---

(١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، البيهقي [ص١٨١].

(٢) انظر: صحيح البخاري، باب الإيمان [١/٧].

(٣) جاء في البخاري: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى =

﴿الْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨]، ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] مع ما فيه من قلة التغيير لأنه أقرب إلى الأصل وهو متعين الإرادة في الآية، إذ المعدى بالباء هو التصديق وفاقاً. ثم اختلف في أن مجرد التصديق بالقلب هل هو كاف لأنه المقصود أم لا بد من انضمام الإقرار به للمتمكن منه، ولعل الحق هو الثاني لأنه تعالى ذم المعاند أكثر من ذم الجاهل المقصر، وللمانع أن يجعل الذم للإنكار لا لعدم الإقرار للمتمكن منه.

و(الغيب) مصدر، وصف به للمبالغة كالشهادة في قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣] والعرب تسمي المطمئن من الأرض غيباً، والخمصة التي تلي الكلية غيباً، أو (فيعل) خفف كـ(قيل)، والمراد به

واحتجاجه بها لمقارنة المعاصي للإيمان يُعرِّفُكَ أن المراد بالمقارنة ما يقع في حيز الإيمان من صفة أو متعلق أو غيرهما [مع ما فيه من قلة التغيير]؛ أي: بالزيادة بالنسبة إلى معناه اللغوي الذي هو الأصل.

[ذمَّ المعاند...] إلى آخره، المراد بالمعاند الذي اعترف بما جاء به النبي ﷺ وامتنع من الإقرار به مع التمكن منه[1]، وبالجاهل مَنْ لم يتعرف ذلك مع التمكن من المعرفة.

[وصف به]؛ أي: وصف به الذات وأُقيم مقامها، وإليه الإشارة بقوله: [كالشهادة...] إلى آخره؛ إذ المراد بعالم الغيب والشهادة فيه: عالم الغائب والشاهد [والعرب تسمي المطمئن من الأرض] بكسر الهمزة وفتحها؛ فبالكسر الصفة وبالفتح الموضع [والخَمْصة] هي بفتح الخاء المعجمة: النقرة[2] [التي تلي الكُلْية][3] هي بضم الكاف [أو فيعل] عطف على مصدر؛ أي: و«الغيب» مصدر بوزن فعل أو اسم

= أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَيْسَ كَمَا تَظُنُّونَ إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ**: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]». صحيح البخاري [٦/٢٥٤٢/ برقم: ٦٥٣٨]

(١) الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي [٢/٤٨٨].

(٢) الخَمْصَةُ: بَطْنٌ من الأرضِ صغيرٌ لَيِّنُ المَوْطِيء. تهذيب اللغة، الأزهري [٢/٤٣٨].

(٣) المحيط في اللغة، ابن عباد [١/٤٢٢].

الخفي الذي لا يدركه الحس ولا تقتضيه بديهة العقل، وهو قسمان: قسم لا دليل عليه وهو المعني بقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] وقسم نصب عليه دليل: كالصانع وصفاته واليوم الآخر وأحواله وهو المراد به في هذه الآية، هذا إذا جعلته صلة للإيمان وأوقعته موقع المفعول به. وإن جعلته حالاً على تقدير ملتبسين بالغيب كان بمعنى الغيبة والخفاء. والمعنى أنهم يؤمنون غائبين عنكم لا كالمنافقين الذين ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]. أو عن المؤمن به لما روي أن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: (والذي لا إله غيره ما آمن أحد أفضل من إيمان بغيب)، ثم قرأ هذه الآية. وقيل: المراد بـ(الغيب): القلب لأنه مستور، والمعنى: يؤمنون بقلوبهم لا كمن ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]. فالباء على الأول: للتعدية. وعلى الثاني:

مثقل بوزن فيعل، لكنه خُفِّف إلى فعل؛ كقَيِّل بالتثقيل خُفِّف إلى «قَيْلَ» بالتخفيف من القيلولة، وهو النوم في الظهيرة؛ يقال: قال يَقِيل قيلولة وقيلاً ومقيلاً؛ قاله الجوهري[1]، [وهو المراد به في الآية]؛ أي: فالغيب فيها بمعنى الغائب؛ أي: عن الحسِّ وقد نُصب عليه دليل.

[صلة للإيمان] الصلة عند النحاة هي المفعول به بواسطة حرف الجر [والمعنى: أنهم]؛ أي: المتقين [يؤمنون] حال كونهم [غائبين عنكم] أيها المخاطبون [أو عن المؤمَن به] بفتح الميم، عطف على قوله: عنكم [لِما رُوي أن ابن مسعود...] إلى آخره، رواه الحاكم[2] وصححه [فالباء على الأول]؛ أي: وهو جَعْل الغيب واقعاً موقع المفعول الغائب [وعلى الثاني]؛ أي: وهو جَعْله

---

(١) الصحاح، الجوهري [٧/١٠٩].

(٢) قال عبد الرحمٰن بن يزيد: ذكروا أصحاب محمد وإيمانهم عند عبد الله، فقال عبد الله: «إنَّ أمر محمد كان بيِّناً لمن رآه، والذي لا إله غيره، ما آمن مؤمن أفضل من إيمان بغيب، ثم قرأ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ إلى قوله: ﴿يُنفِقُونَ﴾. مستدرك الحاكم [٢/٢٨٦/ برقم: ٣٠٣٣].

للمصاحبة. وعلى الثالث: للآلة. ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾؛ أي: يعدلون أركانها ويحفظونها من أن يقع زيغ في أفعالها، من أقام العود إذا قومه أو يواظبون عليها، من قامت السوق إذا نفقت وأقمتها إذا جعلتها نافقة قال شعر:

أَقَامتْ غزالَةُ سُوقَ الضِّرابِ لأهْلِ العِرَاقينِ حَولاً قَمِيطا

حالاً بمعنى الغيبة والخفاء [**وعلى الثالث**]؛ أي: وهو جَعْله بمعنى القلب.

[﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾؛ **أي: يعدلون أركانها**][1] إلى آخره فسر إقامة الصلاة بأربعة أوجه باعتبار معان توجد[2] في الصلاة قال السعد التفتازاني: وجه الأولين منها: أنها استعارة تبعته[3] حيث جعل تسوية الصلاة على ما ينبغي بمنزل إقامة العود؛ أي: تقويمه، أو جعل المداومة على الصلاة بمنزل إنفاق السوق، وجعلها مرغوباً فيها فإن إقامتها بمعنى جعلها نافقة غير كاسدة، وإن كانت في الأصل مجازاً فقد صارت بمنزلة الحقيقة فاستعير للمحافظة على الصلاة لاشتمال كل منهما على جعل متعلقه بحيث يتوجه إليها الرغبات، ووجه الأخيرين: أن التهيأ لأداء الصلاة بمنزلة القيام بالأمر، وأن القيام جزء من الصلاة فعبر بالإقامة؛ أي: فعل القيام عن أداء الصلاة تسميةً للكل باسم جزئه، كما يُعبَّر عنه بالقنوت والركوع والسجود. انتهى. ثم تعقَّبه بما يطول ذكره مع أن غالبه يرجع إلى ارتكاب ما فيه خفاء؛ هذا مع أن المصنف ذكر بعدُ أن أظهر الوجوه الأربعة أولها وبيَّن وجهه ثَمَّ، لكن اختار الإمام الرازي ثانيها لما فيه من حصول الثناء العظيم وهو لا يحصل إلا بحمل الإقامة على إدامة فعلها من غير خلل فيها.

[**قال: أقامت غزالة**...............][4] إلى آخره، غزالة امرأة شبيب الخارجي، لما قتله الحجَّاج خرجت عليه وحاربته حولاً تاماً[5]. والضراب: المضاربة بالسيوف

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٨١].

(٢) كما في نسخة [ز ـ ج ـ ب]، وفي نسخة (الأصل): (يوحد).

(٣) في نسخة [ج ـ ب]: (تبعية).

(٤) البيت لأيمُن بن خُريم:

أقامت غزالة سوق الجلاد لأهل العراقين حولاً قميطاً

المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده [٢/ ٤٠٩].

(٥) انظر القصة في: البداية والنهاية، ابن كثير [٢٦/ ٥٣].

فإنه إذا حوفظ عليها كانت كالنافق الذي يرغب فيه، وإذا ضيعت كانت كالكاسد المرغوب عنه، أو يتشمرون لأدائها من غير فتور ولا توان، من قولهم: (قام بالأمر) وأقامه إذا جد فيه وتجلد، وضده قعد عن الأمر، وتقاعد. أو يؤدونها. عبر عن الأداء بالإقامة لاشتمالها على القيام، كما عبر عنها بالقنوت والركوع والسجود والتسبيح. والأول أظهر لأنه أشهر وإلى الحقيقة أقرب، وأفيد لتضمنه التنبيه على أن الحقيق بالمدح من راعى حدودها الظاهرة من الفرائض والسنن، وحقوقها الباطنة من الخشوع والإقبال بقلبه على الله تعالى، لا المصلون ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]، ولذلك في سياق المدح ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وفي معرض الذم ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، و(الصلاة): فعلة من صلى إذا دعا كالزكاة من زكى، كُتِبَتا بالواو على لفظ المفخم، وإنما سمي الفعل المخصوص بها لاشتماله على الدعاء. وقيل: أصل (صلّى) حرك الصِلوين؛

ونحوها. والعراقان: البصرة والكوفة[١]. والقميط: التام؛ أي: هذه المرأة دامت على الحرب حولاً تاماً. [فإنه إذا حوفظ عليها]؛ أي: على الصلاة [ولذلك] تعليل لتضمنه التنبيه... إلى آخره.

[والصلاة فعلة]؛ أي: أصلها صَلْوة بوزن فَعْلة؛ قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [كالزكاة من زكى]؛ أي: نمى[٢].

[على لفظ المفخِّم] بكسر الخاء، من التفخيم وهو هنا إمالة الألف إلى مخرج الواو، فهو ضد الترقيق بمعنى: ترك هذه الإمالة لا ضد الإمالة المطلقة وهو تركها، ولا ضد الترقيق بمعنى: إخراج اللام من أسفل اللسان؛ فالتفخيم على ثلاثة أوجه [وإنما سُمي الفعل المخصوص بها لاشتماله على الدعاء] الذي هو معنى الصلاة[٣]؛ فأصل صلى: دعا [وقيل: أصل صلى: حرك الصلا] وفي نسخة: حرك الصلوين،

---

(١) قاله الأصمعي. المنتظم في التاريخ، ابن الجوزي [١/ ٤].

(٢) المغرب في ترتيب المعرب، ابن المطرز [٢٦/ ٥٣].

(٣) التوقيف، المناوي [ص٤٦١].

لأن المصلي يفعله في ركوعه وسجوده، واشتهار هذا اللفظ في المعنى الثاني مع عدم اشتهاره في الأول لا يقدح في نقله عنه، وإنما سمي الداعي مصلياً تشبيهاً له في تخشعه بالراكع الساجد. ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ الرزق في اللغة: الحظ، قال تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]. والعرف خصصه بتخصيص الشيء بالحيوان للانتفاع به وتمكينه منه. والمعتزلة لما استحالوا على الله تعالى ....

وهما العظمان النابتان في أعلى الفخذين؛ يقال: ضرب الفرس صلويه بذَنَبِهِ؛ أي: عن يمينه وشماله، وعلى هذا أُخذت الصلاة من الصلوين؛ لأن أول ما يُشاهد من أحوال الصلاة إنما هو تحريك الصلوين للركوع(١)، وهذا القول هو الذي اختاره الزمخشري(٢)، والمعتمد ما قاله المصنف وهو ما عليه الجمهور(٣). فالصلاة على الأول منقولة من الدعاء وعلى الثاني من الصلا **[واشتهار هذا اللفظ]**؛ أي: لفظ صلَّى **[في المعنى الثاني]** وهو الفعل المخصوص **[مع عدم اشتهاره في الأول]**؛ أي: وهو الدعاء أو تحريك الصلوين **[لا يقدح في نقله]**؛ أي: اللفظ المذكور **[عنه]**؛ أي: عن المعنى الأول. فقوله: واشتهار هذا اللفظ.. إلى آخره، جواب ما يقال: إن صلى بالمعنى الثاني أشهر منه بالمعنى الأول؛ فكيف يصح أن يقال: إن اللفظ المذكور منقول عن المعنى الأول؟ فأجاب: بأنه لا مانع منه **[وإنما سُمي الداعي مصلياً تشبيهاً له في تخشعه بالراكع والساجد]** هذا جواب ما يقال على القول الثاني: إن الداعي يُسمى مصلياً مع أنه لا يحرك صلويه.

[الرِّزْق] بالكسر **[في اللغة: الحظ]** وبالفتح مصدر بمعنى: إعطاء الحظ، كما إنه بالكسر يكون مصدراً أيضاً كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٧٥].

[بالحيوان] صلة تخصيص **[لما استحالوا]**؛ أي: زعموا أنه يستحيل

---

(١) انظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي [١/ ٦٣].
(٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ٨٢].
(٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي [٢/ ١٣٩].

أن يمكن من الحرام لأنه منع من الانتفاع به وأمر بالزجر عنه، قالوا: الحرام ليس برزق، ألا ترى أنه تعالى أسند الرزق هٰهنا إلى نفسه إيذاناً بأنهم ينفقون الحلال المطلق. فإن إنفاق الحرام لا يوجب المدح، وذم المشركين على تحريم بعض ما رزقهم الله تعالى بقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا﴾ [يونس: ٥٩]. وأصحابنا جعلوا الإسناد للتعظيم والتحريض على الإنفاق، والذم لتحريم ما لم يحرم. واختصاص ما رزقناهم بالحلال للقرينة. وتمسَّكوا لشمول الرزق له بقوله ﷺ في حديث عمرو بن قرة: «**لقد رزقك الله طيباً فاخترت ما حرم الله عليك من رزقه مكان مَا أَحَلَّ الله لَكَ من حلاله**». وبأنه لو لم يكن رزقاً لم يكن

[**من الله أن يمكن من الحرام**]؛ أي: من تناوله [**الحلال الطِّلق**] هو بكسر الطاء الصرف الطيب [**وأصحابنا**]؛ أي: الأشاعرة [**جعلوا الإسناد**]؛ أي: إسناد الرزق في قوله [**للتعظيم**]؛ أي: لتعظيم الرزق[١] [**والتحريض على الإنفاق**] من الحلال الصرف منه لتخصيص الرزق به [**واختصاص ما رزقناهم بالحلال للقرينة**] جواب ما يقال: فلم اختص ما رزقناهم بالحلال؟ والقرينة عطف ذلك على ما يُمدح به من الإيمان بالغيب وإقام الصلاة.

قال السعد التفتازاني: لا خفاء في أن المراد بما رزقناهم هو الحلال، لكن عند المعتزلة من جهة أن الحرام ليس برزق؛ فالإسناد إلى الله للإشعار بأنه لا يكون إلا حلالاً؛ إذ القبائح لا تُسند إليه تعالى[٢]. وعندنا من جهة أن المدح والاتصاف بالتقوى إنما يكون بالإنفاق من الحلال، سيما عند التصريح بالإسناد إليه تعالى فإنه ينصرف إلى الأفضل الأكمل؛ ففائدة الإسناد الإعلام بأنهم ينفقون من الحلال ما هو من أعظم المنائح. [**بقوله ﷺ في حديث عَمْرو بن قُرَّة: «لقد رزقك الله طيباً...»**] إلى آخره، رواه ابن ماجه[٣] وغيره[٤] من حديث صفوان بن أُمَيَّة؛ قال: «كنا عند

---

(١) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/٦٥٩].
(٢) انظر الرد على هذا في: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [١/١٧٧].
(٣) سنن ابن ماجه [٢/١٧١/برقم: ٢٦١٣].
(٤) المعجم الكبير، الطبراني [٨/٢٠٨/برقم: ٧١٩٠].

المتغذى به طول عمره مرزوقاً، وليس كذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]. وأنفق الشيء وأنفده أخوان، ولو استقريت الألفاظ وجدت كل ما فاؤه نون وعينه فاء دالّاً على معنى الذهاب والخروج، والظاهر من إنفاق ما رزقهم الله صرف المال في سبيل الخير من الفرض والنفل. ومن فسّره بالزكاة ذكر أفضل أنواعه والأصل فيه، أو خصَّصه بها لاقترانه بما هو شقيقها. وتقديم المفعول للاهتمام به وللمحافظة على رؤوس الآي، وإدخال ﴿مِن﴾ [هود: ٢] التبعيضية عليه لمنع المكلف عن الإسراف المنهى عنه. ....

رسول الله ﷺ فجاءه عَمْرو بن قُرَّة فقال: يا رسول الله قد كُتب عليَّ الشقاوة فلا أراني أُرزق إلا من دُفِّي بكفِّي؛ فأْذن لي في الغناء في غير فاحشة، فقال: «**لا آذن لك ولا كرامة؛ كذبتَ أي عدوَّ الله لقد رزقك الله حلالاً طيباً**...»(١) إلى آخره.

[**وأنفق الشيء وأنفذه أخوان**]؛ أي: متلاقيان في الاشتقاق الأكبر لتناسبهما في التركيب والمعنى، وهو الذهاب والخروج [**ولو استقريت الألفاظ وجدتَ ما يوافقه**]؛ أي: نفق [**في الفاء والعين**]؛ أي: فاء الفعل وعينه، وفي نسخة: وجدتَ كل ما فاؤه نون وعينه فاء [**دالاً على معنى الذهاب والخروج**] كنَفَذ ونَفِد ونفر ونفس ونفش ونفج(٢) ونفض ونفل.

[**ذكر أفضل أنواعه**]؛ أي: أنواع صرف المال [**بما هو شقيقها**]؛ أي: قسيمها وهو الصلاة من حيث إنهما بعد الإيمان أظهر سائر العبادات وإنهما يُذكران معاً في القرآن. وفي نسخة: شقيقتها بالتأنيث [**وتقديم المفعول به**]؛ أي: وهو مما رزقناهم، وسمَّى الجارَّ والمجرورَ مفعولاً به تنبيهاً على أنه بحسب المعنى مفعول به؛ أي: بعض ما رزقناهم ينفقون؛ لأن «من» للتبعيض كما أفاده بقوله: [**وإدخال «مِنْ» التبعيضية**(٣) **عليه للكَفِّ**]؛ أي: للتنبيه على الكَفِّ [**عن الإسراف المنهي عنه**] قد

---

(١) قال المناوي: وَفِي إِسْنَاده يَحْيَى بن الْعَلَاء. قَالَ الإِمَام أَحْمد: كَذَّاب، يضع الحَدِيث، رَوَاهُ عَن «بشر بن نمير» وَهُوَ أَسْوَأ حَالاً. الفتح السماوي، المناوي [١/١٣٨].

(٢) نَفَجَ الأَرنَبُ: ثارَ ونَفَجْتُه أنا فثارَ مِن جُحْرِه. تاج العروس، الزبيدي [٦/٢٤٥/مادة: نفج].

(٣) مذهب الزمخشري في من التبعيضية أنها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومعرب، خبره أو هي =

﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾.

ويحتمل أن يراد به الإنفاق من جميع المعاون التي أتاهم الله من النعم الظاهرة والباطنة، ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام: «**إن عِلماً لا يُقال به، ككنزٍ لا يُنفق منه**». وإليه ذهب من قال: ومما خصصناهم به من أنوار المعرفة يفيضون.

﴿٤﴾ ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ هم مؤمنوا أهل الكتاب كعبد الله بن سلام رضي الله تعالى عنه وأضرابه، معطوفون على

يقتضي أن التصدُّق بجميع المال إسراف منهي عنه، وليس مراداً؛ إذ النهي عنه إنما هو لمن لم يصبر على الإضاقة، وإلا فليس بإسراف فقد تصدق أبو بكر ﷺ بجميع ماله ولم ينكره عليه النبي ﷺ(١).

[**ويحتمل أن يراد به الإنفاق من جميع المعاون...**] إلى آخره؛ أي: فلا يختص بالإنفاق من النعم الظاهرة؛ إذ الإنفاق كما يكون من النعم الظاهرة يكون من النعم الباطنة كالعلم والقوة والجاه. والـمَعَاوِن جمع معونة [**التي منحهم الله**]؛ أي: بها [**ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام: «إن علماً لا يقال»**]؛ أي: يُتَحدَّث [**به ككنز لا يُنفَق منه**] رواه ابن أبي شيبة(٢)، ورواه الطبراني في «الأوسط»(٣) مرفوعاً بلفظ: «**مثل الذي يتعلم العلم ثم لا يحدث به كمثل الذي يكنز الكنز فلا ينفق منه**»(٤) [**وإليه**]؛ أي: إلى احتمال الإنفاق من جميع المعاون.

[**كعبد الله بن سَلَام**] بتخفيف اللام [**وأضرابه**]؛ أي: أمثاله؛ جمع ضرب بالفتح، وعن الزمخشري: أكثر الناس على أنه بالفتح وعندي أنه بالكسر(٥)؛ فِعْل

= جار ومجرور خبر لمعرب، والجملة على كُلٍّ خبر الاسم. حاشية الخضري، ابن عقيل [١/ ٥٦].

(١) انظر: سنن أبي داود [١/ ٥٢٦/ برقم: ١٦٧٨] وهو حديث صحيح.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة [٧/ ١٢١/ برقم: ٣٤٦٦٥].

(٣) المعجم الأوسط، الطبراني [١/ ٢١٣/ برقم: ٦٨٩].

(٤) وإن قال المناوي بضعفه إلا أن له شاهداً حسناً عن ابن عمر. انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر [٩/ ٢٢].

(٥) انظر: تاج العروس، الزبيدي [٣/ ٢٤٢/ مادة: ضرب].

﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣]، داخلون معهم في جملة المتقين دخول أَخَصّين تحت أعم، إذ المراد بأولئك الذين آمنوا عن شرك وإنكار، وبهؤلاء مقابلوهم فكانت الآيتان تفصيلاً لـ(لِّلۡمُتَّقِينَ)، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما. أو على المتقين وكأنه قال: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] عن الشرك، والذين آمنوا من أهل الملل. ويحتمل أن يراد بهم الأولون بأعيانهم، وَوُسِّط العاطف كما وسط في قوله:

إلى الملك القَرْمِ وابنِ الهمام وليْثِ الكتيبةِ في المزْدَحمْ

وقوله:

بمعنى مفعول كالطِّحْن، وهو الذي يُضرب به المثل ولا بد في المضروب به مثلاً والمضروب فيه من المماثلة [إذ المراد بأولئك]؛ أي: الذين يؤمنون بالغيب [وبهؤلاء]؛ أي: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ إلى آخره [مقابلوهم] هم مَنْ آمن مِنْ أهل الكتاب كاليهود والنصارى [أو على المتقين] عطف على قوله: على الذين يؤمنون بالغيب.

[ويحتمل أن يُراد بهم]؛ أي: بالذين يؤمنون بما أنزل إليك [الأولون بأعيانهم]؛ أي: الذين يؤمنون بالغيب، بمعنى: أنهم متحدان صَدْقاً وإلا فهما مختلفان مفهوماً. وعليه فإفراد هؤلاء بالذِّكْر اعتناء بشأنهم، وأما فائدة تكرار الموصول فستأتي في كلامه [ووُسِّط العاطف]؛ أي: في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ بتقدير الاحتمال المذكور؛ أي: وسط العاطف بين الموصوف وصفته [كما وسط] بينهما [في قوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم][(١)]

القرم بفتح القاف الفحل المكرم الذي لا يحمل عليه، والهمام بضم الهاء هو من أسماء الملوك لعِظَم هِمَّتهم أو لأنهم إذا همُّوا بأمر فعلوه، والكتيبة الجيش كما مرَّ. والمزدحم مكان الازدحام وهو وقوع القوم بعضهم على بعض. [و] كما وُسِّط بينهما في [قوله:

---

(١) أورده الفراء في معاني القرآن ولم يذكر صاحبه. معاني القرآن، الفراء [١/ ٩٥].

يا لهفَ زيَّابةَ للحارثِ الصـ ـابح فالغانمِ فالآيب

على معنى: أنهم الجامعون بين الإيمان بما يدركه العقل جملة والإتيان بما يصدقه من العبادات البدنية والمالية، وبين الإيمان بما لا طريق إليه غير السمع. وكرر الموصول تنبيهاً على تغاير القبيلين وتباين السبيلين.

يا لهف زَيَّابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب]

زَيَّابة أمُّ الشاعر، وقيل: أبوه. واسم أبيه على الأول ذهل، والشاعر على القولين ابن زَيَّابة واسمه سلمة[١]؛ قال ذلك جواباً للحارث بن هَمَّام الشيباني[٢] حين قال له:

أيا ابن زَيَّابة إن تلقَني لا تلقَني في النعم العازب

أي: البعيدة عن المرعى. و«يا لهف» كلمة يُتَحَسَّر بها على ما فات، و«الصابح» المُغِير صباحاً، و«الآيب» الراجع. ومعنى البيت: أنه حسر أمه أو أباه أن لا يلحقه الحارث في بعض غاراته فيقتله أو يأسره؛ قال ذلك حقيقة على تقدير حصول تلك الأوصاف للحارث، وتهكماً على تقدير عدم حصولها له. وبعده:

واللّه لو لاقيتُه وحده لآبَ سيفانا مع الغالب[٣]

أي: معي. ثم أشار إلى فائدة عطف الموصول الثاني على الموصول الأول مع قوله باتحادهما بقوله: [**على معنى أنهم**]؛ أي: المتقين [**الجامعون بين الإيمان بما يدركه العقل جملة...**] إلى آخره، مدخول بين الأولى الإيمان بالغيب وما عُطف عليه، ومدخول الثانية الإيمان بما أنزل إليك وما عُطف عليه [**وكُرِّر الموصول**] ولم يُكْتَفَ بصلته على القول باتحاد الموصولين [**تنبيهاً على تغاير القبيلين**]؛ أي: النوعين من الوصف [**وتباين السبيلين**]؛ أي: طريقي الموصولين، وتباينهما بتباين المؤمَن به

---

(١) جاء في حاشِيَة الجَلَالِ السُّيُوطِيّ عَلَى البَيْضَاوِيّ نقلاً عن الخَطِيبِ التِّبْرِيزِيّ في شرح الحَمَاسَة: قال: ابنُ زَيَّابَةَ، اسمه سَلَمَة بْنُ ذُهْل، وزيَّابَةُ: اسْمُ أُمِّه. قال الجَلَالُ: ووقع في حَاشِيَة الطِّيبيّ أن زَيَّابَة اسْمُ أَبِي الشَّاعِر، وَهُوَ وَهَمٌ. تاج العروس، الزبيدي [٣/ ٣٢/ مادة: زيب].

(٢) همام بن مرة بن ذهل بن شيبان، شاعر قديم جاهلي، وابنه الحارث بن همام شاعر جاهلي. سمط اللآلي، الميمني [١/ ٢١٢].

(٣) ديوان الحماسة [١/ ٣٩].

أو طائفة منهم وهم مؤمنوا أهل الكتاب، ذكرهم مخصصين عن الجملة كذكر جبريل وميكائيل بعد الملائكة تعظيماً لشأنهم وترغيباً لأمثالهم. و(الإنزال) نقل الشيء من الأعلى إلى الأسفل وهو إنما يلحق المعاني بتوسط لحوقه الذوات الحاملة لها، ولعل نزول الكتب الإلٰهية على الرسل بأن يلتقفه الملك من الله تعالى تلقفاً روحانيّاً، أو يحفظه من اللوح المحفوظ فينزل به فيبلغه إلى الرسول. والمراد ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ القرآن بأسره والشريعة عن آخرها، وإنما عبر عنه بلفظ الماضي وإن كان بعضه مترقباً تغليباً للموجود على ما لم يوجد. وتنزيلاً للمنتظر منزلة الواقع، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠]. فإن الجنَّ لم يسمعوا جميعه ولم يكن الكتاب كله مُنَزَّلاً حينئذ. ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ التوراة والإنجيل وسائر الكتب السابقة، والإيمان بها ....

مفهوماً [**أو طائفة منهم**]؛ أي: من الأولين، فهو عطف على قوله: الأولون بأعيانهم [**إشادة**] بدال مهملة [**بذكرهم**]؛ أي: رفعة من قدرهم. قال الجوهري: أشاد بذكره؛ أي: رفع من قدره(١).

[**بأن يتلقَّفه المَلَك من الله تلقُّفاً رُوحانياً**] بضم الراء أشهر من فتحها، وهذا مع ما بعده جواب ما يقال: كيف سمع جبريل كلام الله مع أنه قديم ليس بلفظ؟ أي: سمعه بأن خلق الله له سماعاً لكلامه ثم أقدره على عبارة عبَّر بها عنه، أو خلق أصواتاً مقطَّعة بهذا النظم المخصوص في جسم مخصوص فتلقَّفه جبريل أو خلق في اللوح المحفوظ كتابة بذلك فحفظه جبريل [**وإنما عبَّر عنه بلفظ المضي...**] إلى آخره، حاصله: أنه عبَّر عنه بذلك لوجهين: أحدهما: أنه مجاز باعتبار تسمية الكل باسم الجزء، والثاني: استعارة باعتبار تشبيه غير المتحقِّق بالمتحقِّق. وفي كلٍّ منهما جَمْع بين الحقيقة والمجاز وهو جائز عند الشافعي رضي الله تعالى عنه(٢).

[**وبما أنزل من قبلك**] معطوف على بما أنزل إليك [**والإيمان**] مبتدأ [**بهما**]؛

---

(١) الصحاح، الجوهري [٣/ ١٢٥].

(٢) وهو منقول عن مالك والشافعي وجماعة من العلماء نظراً لكون قرينة المجاز إنما تمنع من إرادة المعنى الحقيقي وحده. أنوار البروق، الصنهاجي القرافي [٢/ ٢٣٣].

جملةً فرض عين، وبالأول دون الثاني تفصيلاً من حيث إنا متعبدون بتفاصيله فرض، ولكن على الكفاية؛ لأن وجوبه على كل أحد يوجب الحرج وفساد المعاش. ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾؛ أي: يوقنون إيقاناً زال معه ما كانوا عليه من أن الجنة لا يدخلها إلا من كان هوداً أو نصارى، وأن النار لن تمسهم إلا أياماً معدودة، واختلافهم في نعيم الجنة: أهو من جنس نعيم الدنيا أو غيره؟ وفي دوامه وانقطاعه. وفي تقديم الصلة وبناء ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمۡ﴾ تعريض بمن عداهم من أهل الكتاب، وبأن اعتقادهم في أمر الآخرة غير مطابق ولا صادر عن إيقان. و(اليقين): إتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه بالاستدلال، ولذلك لا يوصف به علم الباري تعالى، ولا العلوم الضرورية. و﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣]: تأنيث الآخر، صفة الدار بدليل قوله تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣] فغلبت كالدنيا، وعن

أي: بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك [**جملة**] بالنصب تمييز [**فرض عين**] خبر المبتدأ. [**واختلافهم**] بالرفع عطفاً على ما أو بالجر عطفاً على مجرور «من».

[**وفي تقديم الصلة وبناء يوقنون على هم تعريض...**] إلى آخره؛ أي: مع إفادة حصرين؛ إذ تقديم بالآخرة يفيد مع التعريض بأن ما عليه مقابلوهم ليس من حقيقة الآخرة في شيء تخصيصَ إيقانهم بالآخرة؛ أي: إن إيقانهم مقصور عليها لا يتعداها إلى غيرها. وتقديم هم على يوقنون يفيد مع التعريض بأن مقابليهم الذين يزعمون أن ما هم عليه إيقان بالآخرة ليس بإيقان بل هو جهل محض تخصيصَ أن الإيقان بالآخرة مقصور على المذكورين لا يتجاوزهم إلى أهل الكتاب؛ فبان أن في الكلام تخصيصين وتعريضين.

[**واليقين إتقان العلم...**] إلى آخره، حاصله: ما عبر عنه الإمام بقوله: إن اليقين هو العلم بالشيء بعد أن كان صاحبه شاكاً فيه[١] [**ولذلك لا يوصف به العلم القديم ولا العلوم الضرورية**] فلا يقال: (تيقن الله كذا)، ولا: «تيقنتُ أن الكل أعظم من الجزء»، و(أن السماء فوقي). ويقال: «تيقنتُ منك ما تكلمتَ به».

[**فغلبت**]؛ أي: الآخرة؛ أي: صارت عَلَماً بالغَلَبة [**كالدنيا**] والتغليب إما في

---

(١) انظر: اللباب، ابن عادل [١/ ٣٠١].

نافع أنه خففها بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام، وقرئ: (يؤقنون) بقلب الواو همزة لضم ما قبلها إجراء لها مجرى المضمومة في وجوه، ووقتت ونظيره:

لحبِّ المؤقد إن[1] إليَّ مؤسَى وجعدةُ إذ أضاءَهما الوُقود

الصفات كهذين، أو في الأسماء كـ(البيت) على (الكعبة)، أو في المعاني كـ(الخوض) على (الشروع في الباطل)[2].

[إجراء لها]؛ أي: للواو [مُجْرَى] الواو [المضمومة في وجوه] حيث أُبدلت واوه همزة، فـ«في وجوه» متعلق بالمضمومة.

[لحب المؤقدان إليَّ مؤسى وجعدةُ إذ أضاءهما الوقود]

بقلب الواو في المؤقدان[3] و«مؤسى» همزة بضم ما قبلها لما مرَّ، وبضم واو الوقود والمراد به: وقود نار القِرَى. ولام «لحب» للقسم، ولم يؤت فيه بـ«قد» مع أنه ماضٍ مثبت لإجرائه مجرى المدح نحو: «والله لنعم الرجل زيد». و«حبّ» فعل ماضٍ من حَبُبَ بضم الباء؛ أي: صار محبوباً؛ أُدغمت الباء في الباء بإسكانها أو بنقل ضمتها إلى الحاء، فالحاء مفتوحة أو مضمومة. والبيت لجرير[4]، و«موسى وجعدة» ابناه، وهما عطف بيان على «المؤقدان». و«إذ أضاءهما» بدل اشتمال منهما[5]. مدحهما بالكرم وباشتهارهما به، وكنى عن الأول بإيقادهما نار القِرَى،

---

(١) الصحيح:

أحبُّ المؤقدينَ إليَّ مؤسى وجعدةُ إذ أضاءهما الوُقود

انظر: مغني اللبيب، ابن هشام [ص٨٩٧].

(٢) انظر بسط المسألة في: الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني [٩١/١].

(٣) البيت في ديوان جرير:

لحبَّ الوافدانِ إليَّ موسى وجعدةُ لوْ أضاءهما الوقود

ديوان جرير [ص١٣٦].

(٤) البيت لجرير بن عطية بن الخطفى من قصيدة له يمدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان، ومطلعها قوله:

عفا النسران بعدك والوحيد ولا يبقى لجدته جديد

شرح الشافية، الاستراباذي [٢٠٦/٣].

(٥) هو بدلُ الشَّيْءِ ممّا يَشْتَمِل عليه بوجه عامّ دون أن يكون جزءاً منه، مثل: أدْهَشَنِي مالِكُ بنُ أنس =

۞ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾.

۝٥ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ﴾ الجملة في محل الرفع إن جعل أحد الموصولين مفصولاً عن (المتقين) خبر له، فكأنه لما قيل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]! قيل: ما بالهم خصوا بذلك؟ فأجيب بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ إلى آخر الآيات. وإلا فاستئناف لا محل لها، فكأنه نتيجة الأحكام والصفات المتقدمة. أو جواب سائل قال: ما للموصوفين بهذه الصفات اختصوا بالهدى؟ ونظيره: أحسنت إلى زيد صديقك القديم حقيق بالإحسان، فإن اسم الإشارة هٰهنا كإعادة الموصوف بصفاته المذكورة، وهو أبلغ من أن يستأنف بإعادة الاسم وحده لما فيه من بيان المقتضى وتلخيصه، فإن ترتب

وعن الثاني بإضاءة الوقود لهما. والمعنى: أنَّ الله حببهما إليَّ وقتَ إضاءة الوقود لهما.

[الجملة في محل الرفع إن جُعل أحد الموصولين] السابقين [مفصولاً عن المتقين] بأن جعل الأول مبتدأ والثاني معطوفاً عليه، أو الأول موصولاً بالمتقين والثاني مبتدأ دون عكسه وإن اقتضته عبارته لعدم تأتِّيه[(١)] [خبر له]؛ أي: لأحد الموصولين، وخبر بالرفع خبر بعد خبر لقوله: الجملة. وقوله: الجملة... إلى آخره، ذَكَرَ معناه فيما مرَّ وإنما كرره ليبني عليه قوله: [وإلا]؛ أي: وإن لم يجعل أحد الموصولين مفصولاً عن المتقين؛ بل جعل الأول موصولاً بهم مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً كما مرَّ والثاني معطوفاً عليه؛ أي: أو على المتقين [فاستئناف]؛ أي: في الجملة مستأنفة [لا محل لها] من الإعراب [وكأنه]؛ أي: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ﴾ [أو جواب سائل] استئناف بياني معطوف على استئناف في قوله: «فاستئناف»؛ أي: لغوي. [ونظيره]؛ أي: نظير ما ذكر من كونه جواب سائل [وهو أبلغ من أن يُستأنف بإعادة الاسم وحده]؛ أي: بدل الوصف كأن يُقال: «أحسنتُ إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان»[(٢)].

= وَقَارُهُ وسَمْتُه. البلاغة العربية، الميداني [ص٣٦٦].

(١) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي [١/ ١١٨].

(٢) سماه ابن الأثير: حذف السؤال المقدر، وذكر نوعيه. المثل السائر، ابن الأثير [٢/ ٢٢١].

الحكم على الوصف إيذان بأنه الموجب له. ومعنى الاستعلاء في (عَلى هُدىً) تمثيل تمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه بحال من اعتلى الشيء وركبه، وقد صرحوا به في قولهم: (امتطى الجهل وغوى واقتعد غارب الهوى)، وذلك إنما يحصل باستفراغ الفكر وإدامة النظر فيما نصب من الحجج والمواظبة على محاسبة النفس في العمل. ونُكِّرَ ﴿هُدًى﴾ للتعظيم. فكأنه أريد به ضرب لا يبالغ كنهه ولا يقادر قدره، ونظيره قول الهذلي:

[ومعنى الاستعلاء في ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ تمثيل تمكنهم من الهدى] إلى آخره في كلمة على استعارة تبعية حيث شبه تمسك المتقين بالهدى باستعلاء الراكب على مركوبه في التمكن والاستقرار فاستعير له الحرف الموضوع للاستعلاء كما شبه في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] استعلاء المصلوب على الجذع باستقرار المظروف في الظرف بجامع الثبات فاستعير له الحرف الموضوع للظرفية وإنما قال: «معنى الاستعلاء» دون «معنى على» لأن الاستعارة في الحرف تقع أولاً في متعلق معناه كالاستعلاء والظرفية ثم يسري إليه بتبعيته وقوله: (تمثيل)؛ أي: تصوير فإن المقصود من الاستعارة تصوير المشبه بصورة المشبه به إبراز الوجه المشبه فيه بصورته في المشبه به(١).

[وقد صرحوا به]؛ أي: بقصدهم بما ذكر معنى الاستعلاء والركوب في قولهم: [لنمتطي الجهل]؛ أي: اتخذه مطية وركبها فهو تشبيه للجهل بالمطية وهو المراد بكونه مصرحاً به [وغوى]؛ أي: ضلَّ [واقتعد غارب الهوى] شبه الهوى بالمطية وهو استعارة بالكناية وإثبات الغارب له وهو ما بين السنام والعنق استعارة تخييلية(٢)، وذكر «اقتعد» ترشيح(٣) [وذلك]؛ أي: تمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه.

[باستفراغ الفكر]؛ أي: إتعابه [كنهه]؛ أي: حقيقته [ولا يقادر قدره]؛ أي: لا يساويه [ومثله]؛ أي: مثل «هدى» في تنكيره للتعظيم، وفي نسخة: «ونظيره» [قول الهذلي] هو أبو خراش خُوَيْلد بن مُرَّة وكان يسبق الخيل في عَدْوه على قدميه،

---

(١) انظر: التعريفات، الجرجاني [ص٣٦].
(٢) انظر: مختصر المعاني، التفتازاني [ص٢٢٣].
(٣) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي [ص١٦٤].

فلا وأبي الطيرُ المربَّةِ بالضُّحَى على خالدٍ لقدْ وقَعْتَ على لحم

وَأَكَّدَ تعظيمه بأن الله تعالى مَانِحُهُ والموفق له، وقد أدغمت النون في الراء بغنة وبغير غنة. ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ كرر فيه اسم الإشارة تنبيهاً على أن اتصافهم بتلك الصفات يقتضي كل واحدة من الأثرتين وإن كلّاً منهما

وأسلم ومات مِنْ نَهْشِ حيّة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه[١]:

[فـلا وأبي الطير الـمُرِبَّة بالضحى ....][٢]

أي: المقيمة به؛ من: «أربَّ بالمكان» إذا أقام به

[.................................. على خالد لقد وَقَعت على لَحْم]

رثى الهذلي بذلك خالد بن زهير، وقد كان خالدٌ رفيعَ الشأن عَلِيَّ القدر[٣]؛ فاستعظم لحمه حيث نَكَّره، وبسبب تعظيمه اللحم استعظم الطير الواقعة عليه حيث أقسم بأبيها وكنَّاها. ثم إن جُعلت «لا» زائدة فجواب القسم: «لقد وقعت..»، وإن جُعلتْ رداً لكلام سابق؛ أي: «ليس الأمر كما زعمتَ وحقِّ أبي الطير»؛ فجواب القسم ما دلت عليه «لا»، ثم ابتدأ بقسم آخر مقدَّر؛ أي: «والله لقد وقعت على لحم». قيل: والمراد بـ«أبي الطير» خالد لوقوعها عليه كما يقال: «أبو التراب»[٤]، أو «أبوها نفسها»؛ لأنه لمَّا استعظمها بوقوعها عليه استعظم أباها لأنه أصلها، وأقسم به أو بها، و«الأب» مُقْحَم. أو «أبو الشاعر» بتقدير: «وحق أبي وحق الطير»؛ فيكون «الطير» مجروراً بحذف حرف القسم كما في قولهم: «اللهِ لأفعلنَّ».

[وأكَّد تعظيمه]؛ أي: ﴿هُدًى﴾ [بأن الله مانحُهُ والموفق له] المفاد ذلك بقوله: «من ربهم» الواقع نعتاً لـ«هدى». [بغُنَّة وبغير غُنَّة]؛ أي: وإن كان الجمهور على الثاني.

[كرر فيه اسم الإشارة...] إلى آخره، حاصله أن تكرير «أولئك» يفيد المتقين كلاً من الأَثَرتين بفتح الهمزة والمثلَّثة؛ أي: الاختصاصين، وأنّ كلاً منهما كافٍ في

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر [٢/ ٣٦٤/ برقم: ٢٣٤٧].
(٢) البيت استشهد به الزمخشري في كتاب الفائق. الفائق في غريب الحديث، الزمخشري [٣/ ٣٦٠].
(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر [٢/ ٣٥٤/ برقم: ٢٣١٨].
(٤) انظر: الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني [٩/ ٢٩].

كاف في تمييزهم بها عن غيرهم، ووسط العاطف لاختلاف مفهوم الجملتين هاهنا بخلاف قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فإن التسجيل بالغفلة والتشبيه بالبهائم شيء واحد فكانت الجملة الثانية مقررة للأولى فلا تناسب العطف. وهم: فصل يفصل الخبر عن الصفة ويؤكد النسبة، ويفيد اختصاص المسند بالمسند إليه، أو

تمييزهم بها عن غيرهم، فلا يحتاجون فيه إلى مجموعهما(١) [لاختلاف مفهوم الجملتين هاهنا...] إلى آخره، حاصله: أنَّ الجملتين مختلفتان باختلاف المسندين فيهما؛ إذ «على هدى من ربهم» و«المفلحون» وإن تناسبا تعلُّقاً مختلفان مفهوماً ووجوداً ومقصوداً؛ لأن «الهدى» في الدنيا و«الفلاح» في العقبى وإثبات كل منهما مقصود في نفسه، بخلاف كـ«الأنعام» و«الغافلين»؛ فإنهما وإن اختلفا مفهوماً فقد اتحدى مقصوداً ووجوداً؛ إذ لا معنى للتشبيه بالأنعام إلا المبالغة في الغفلة في الدنيا، فناسب العطف في الأول دون الثاني. والتسجيل عليه بالغفلة: رميهم بها؛ قال في القاموس: «سجَّل به»؛ رمى به مِنْ فوق(٢).

[و«هُم» فصل]؛ أي: ضمير فصل، ويسميه الكوفيون عماداً؛ لأنَّ الخبر اعتمد على المبتدأ [يفصل الخبر عن الصفة]؛ أي: غالباً، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّۚ﴾ [آل عمران: ٦٢] إذ قد يفصل به مع استحالة الصفة كقوله: ﴿كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦] وقوله: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾ [المائدة: ١١٧] إذ الضمير لا يوصف(٣) وقد ذكر له ثلاث فوائد: الدلالة على أن ما بعده «خبر» لا «صفة» كما تقرر، وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط، وإفادة قصر المسند على المسند إليه بشهادة الاستعمال، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨] ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ وقد يقال: «هذا إيمانهم» في نحو: «زيد هو أفضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة؛ وإلا فتعريف الخبر كما هنا يفيد قصره على المبتدأ، ويجاب بأن ذلك لا يمنع التمام إذ يجوز تعدد أدلة على مدلول واحد.

---

(١) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري [١/ ١٤٩].

(٢) القاموس المحيط، الفيروزآبادي [ص١٣٠٩].

(٣) شرح ابن عقيل، الهمذاني [٤/ ٦٣].

مبتدأ والمفلحون خبره والجملة خبر أولئك. والمفلح بالحاء والجيم: الفائز بالمطلوب، كأنه الذي انفتحت له وجوه الظفر، وهذا التركيب وما يشاركه في الفاء والعين نحو فلق وفلذ وفلي يدل على الشق. والفتح وتعريف المفلحين للدلالة على أن المتقين هم الناس الذين بلغك أنهم المفلحون في الآخرة. أو الإشارة إلى ما يعرفه كل واحد من حقيقة المفلحين وخصوصياتهم.

تنبيه: تأمل كيف نبَّه ﷻ على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله أحد من وجوه شتى، بناء الكلام على اسم الإشارة للتعليل مع الإيجاز وتكريره وتعريف الخبر وتوسيط الفصل، لإظهار قدرهم والترغيب في اقتفاء أثرهم، وقد تشبث به الوعيدية في خلود الفساق من أهل القبلة في العذاب،

[ومبتدأ] عطف على فصل **[و«المفلح» بالحاء والجيم]** لغة(١): **[الفائز بالمطلوب]** ذكر هذا بياناً للمعنى ليرتب عليه ما بعده **[يدل على الشق والفتح]**؛ أي: يرجع إليهما معنى الأمثلة المذكورة إذ معنى «فَلَق»: «شقَّ»، و«فلذ»(٢): «قطع»، و«فَلَّ»: ضرب رأسه بالسيف، قال الجوهري: فلوته بالسيف وفليته إذ ضربت به رأسه(٣).

[وتعريف المفلحين..] إلى آخره ذُكِرَ للام التعريف معنيين: تعريف عهد خارجي أو ذهني، وتعريف جنس. ويسمى تعريف حقيقة، فعلى الأول هو قصر المسند على المسند إليه، فـ«الفلاح» لا يتعدى إلى غير «المتقين»، وعلى الثاني عكسه: فلا يتعدون من «الفلاح» إلى غيره.

[من وجوه] متعلق بـ«نبّه» **[شتى]**؛ أي: متفرقة، وهي أربعة ذكرها بقوله: **[بناء الكلام]** هو مع ما عُطف عليه بالجر بدلاً من وجوه، أو بالنصب أو الرفع على القطع. **[وتكريره]**؛ أي: اسم الإشارة **[لإظهار قدرهم]** تعليل لقوله: «نبه..» إلى آخره **[والترغيب]** عطف على «إظهار قدرهم». **[وقد تشبث]** بالمثلَّثة بعد الموحدة؛ أي: تعلقت **[به]**؛ أي: بالإخبار بنيل المتقين ما لا يناله أحد.

[الوعيدية]؛ أي: الذين يقولون بخلود العقاب على مرتكب الكبيرة ويوعِدون

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٨٦].
(٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ٨٦].
(٣) الصحاح، الجوهري [٨/ ٣٨٧].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾

ورد بأن المراد بالمفلحين الكاملون في الفلاح، ويلزمه عدم كمال الفلاح لمن ليس على صفتهم، لا عدم الفلاح له رأساً.

(٦) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ لما ذكر خاصة عباده، وخلاصة أوليائه بصفاتهم التي أهّلتهم للهدى والفلاح، عقبهم بأضدادهم العتاة المردة، الذين لا ينفع فيهم الهدى ولا تغني عنهم الآيات والنذر، ولم يعطف قصتهم على قصة المؤمنين كما عطف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الإنفطار: ١٣، ١٤] لتباينهما في الغرض، فإن الأولى سيقت لذكر الكتاب وبيان شأنه والأُخرَى مسوقة لشرح تمردهم، وانهماكهم في الضلال، و(إن) من الحروف التي شابهت الفعل في عدد الحروف والبناء على الفتح ولزوم الأسماء وإعطاء معانيه، والمتعدي خاصة

الناس به[1] [ورُدَّ بأن المراد بـ«المفلحين» الكاملون...] إلى آخره، **حاصله** أن مطلق الفلاح يصدق بالفاسق، وجاز كونه «مفلحاً» كما جاز كونه «مصطفى» في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [فاطر: ٣٢] **[لتباينهما في الغرض]** إلى آخره، لا يقال: كما سبقت الأولى لوصف الكتاب بأنه «هدى للمتقين»؛ كذلك الثانية سبقت لوصفه بأنه ليس هدى لأضدادهم فاتحد الغرض منهما[2]، وهو بيان الحال كما اتحد في آيتي (إن الأبرار) و(إن الفجار) غرض بيان المآل لأنا نقول: الحكم على الكفار بأن وجود الكتاب وعدمه سواء عليهم، لا يقتضي أن يكون كون الكتاب بهذه المثابة غرضاً مسوقاً له الكلام؛ بل الغرض من وصف الكتاب هنا تفخيم شأنه، وذلك في الانتفاع به دون عدم الانتفاع.

[وأعطى معانيه]؛ أي: الفعل؛ كأكّد في «إنَّ»، وشبَّه في «كأنَّ»، ورجّى في «لعلَّ» **[والمتعدي خاصة]** عطف على صفة الفعل المقدرة، وكأنه قال: «وإن من

---

(١) انظر: الملل والنحل، الشهرستاني [١/٢٨].

(٢) مفتاح العلوم، السكاكي [١/٢٤٧].

في دخولها على اسمين. ولذلك أعملت عمله الفرعي وهو نصب الجزء الأول ورفع الثاني إيذاناً بأنه فرع في العمل دخيل فيه. وقال الكوفيون: الخبر قبل دخولها كان مرفوعاً بالخبرية، وهي بعد باقية مقتضية للرفع قضية للاستصحاب فلا يرفعه الحرف. وأجيب: بأن اقتضاء الخبرية الرفع مشروط بالتجرد لتخلفه عنها في خبر (كان)، وقد زال بدخولها فتعين إعمال الحرف. وفائدتها تأكيد النسبة وتحقيقها، ولذلك يُتَلَقَّى بها القَسَم ويصدر بها الأجوبة، وتذكر في معرض الشك مثل قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣، ٨٤]، ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٤].

الحروف التي شابهت الفعل المتعدي والقاصر في عدد الحروف(١) . . . إلى آخره، وشابهت المتعدي خاصة [في دخولها على اسمين] هما اسمها وخبرها [ولذلك]؛ أي: ولشبه «إنَّ» بالفعل مع ما هو معلوم من أن المشبه دون المشبه به [أُعملت عمله الفرعي...] إلى آخره، خرج بالفرعيِّ «الأصليُّ» وهو تقديم المرفوع على المنصوب، وبما قاله عُلِم أنَّ خبر إنَّ مرفوع بـ«إنَّ» لا بالمبتدأ كما كان قبل؛ وهو مذهب البصريين(٢)، فقوله: [وقال الكوفيون...] إلى آخره، مقابل لذلك [قضية] بالنصب؛ تعليل لما قبله.

[وفائدتها]؛ أي: «إنَّ» [يُتَلَقَّى بها]؛ أي: يُجاب بها [ويُصَدَّر بها الأجوبة]؛ أي: أجوبة الشرط والسؤال [وتُذكر في معرض الشك]؛ أي: والإنكار المفهوم بالأَوْلى. فتَلَقِّي القَسَم بها مثل: ﴿يسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١ ـ ٣]، وتصدير الأجوبة بها [مثل ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ﴾] [الكهف: ٨٣] إلى آخره، وذكرها في معرض الشك والإنكار مثل: [﴿وَقَالَ مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٠٤]] فإنْ قويَ الإنكارُ زِيدَ في التأكيد كما في إنَّ عبد الله لقائم! إذا قويَ إنكار المخاطب(٣)

---

(١) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام [١/ ٣٩].
(٢) انظر: شرح الكافية، الاستراباذي [١/ ٢٨٨].
(٣) انظر: كتاب اللامات، الزجاجي [ص٣٨].

قال المبرد: قولك: (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، و(إن عبد الله قائم)، جواب سائل عن قيامه، و(إن عبد الله لقائم)، جواب منكر لقيامه. وتعريف الموصول: إما للعهد، والمراد به ناس بأعيانهم كأبي لهب، وأبي جهل، والوليد بن المغيرة، وأحبار اليهود. أو للجنس، متناولاً مَنْ صَمّم على الكفر، وغيرهم. فخص منهم غير المصرين بما أسند إليه. و(الكفر) لغة: ستر النعمة، وأصله (الكَفْر) بالفتح وهو الستر، ومنه قيل ـ للزارع والليل ـ: كافر، ولكمام الثمرة كافور. وفي الشرع: إنكار ما علم بالضرورة مجيء الرسول به، وإنما عُدَّ لبس الغيار وشد الزنار ونحوهما كفراً لأنها

[وتعريف الموصول] في «الذين» كتعريف «ذي اللام» [إما للعهد] الخارجي والذهني [أو «للجنس» متناولاً من صمم على الكفر]؛ أي: أصر عليه [وغيرهم]؛ أي: غير من صمم على الكفر [فخص منهم غير المصرين] راعى في ضمير «غيرهم» و«منهم» معنى «من» وفي ضمير «صمم» لفظها[1] [بما أسند إليه]؛ أي: إلى الموصول وفي نسخة: «إليهم»؛ أي: إلى «الذين» وبيَّن المسند إليهم بقوله في نسخة: «وهو سواء عليهم» مع أنه معلوم، وغير المصرين هم المذكورون نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠]، وقوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [مريم: ٦٠]، وقوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍۗ﴾ [الفرقان: ٧٠].

[وفي الشرع إنكار ما علم بالضرورة مجيء الرسول به] اعترض بأن الإنكار تخصص بالقول مع أن الكفر يحصل بالفعل وبأنَّ ما ثبت بالإجماع قد يخرج عن الضروريات، وبأن المجسِّمي قد يكفر مع أن إبطال قوله ليس من الضروريات[2]، وبأن الطاعن في براءة عائشة ﷺ يكفر[3] مع أنها ثبتت بالقرآن، ودلالته لفظية، والأدلة اللفظية لا توجب العلم فتخرج عن الضروريات.

وأُجيب عن الأول؛ بما ذكره المصنف بقوله: [وإنما عُدَّ لُبس الغيار[4] وشدُّ الزُّنَّار ...]

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٨٧]. (٢) انظر: الكليات، الكفومي [١٢٢٠].
(٣) شرح صحيح مسلم، النووي [٩/ ١٢١].
(٤) الغِيارُ بالكسر: البِدالُ وعلامةُ أهلِ الذِّمَّةِ كالزُّنَّارِ ونحوه. القاموس المحيط، الفيروزآبادي [٢/ ٢١٠].

تدل على التكذيب، فإن من صدق الرسول ﷺ لا يجترئ عليها ظاهراً لا لأنها كفر في أنفسها. واحتجت المعتزلة بما جاء في القرآن بلفظ الماضي على حدوثه لاستدعائه سابقة المخبر عنه، وأجيب بأنه مقتضى التعلق وحدوثه لا يستلزم حدوث الكلام كما في العلم. ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ

إلى آخره. وعن الثاني؛ بمنع خروج ما ثبت بالإجماع عن الضروريات؛ إذ المراد بالإجماع الذي يكفر بما ثبت به الإجماعُ القطعي[١]. وعن الثالث؛ بمنع خروج إبطال قول المجسِّمي[٢] عن ذلك أيضاً. وعن الرابع؛ بأن الأدلة اللفظية تفيد العلم بالقرائن وهي موجودة في براءة عائشة رضي الله عنها.

والغِيَار: بكسر المعجمة تغيير اللباس بأن يخيط فوق الثياب بموضع لا يُعتاد الخياطة عليه كالكتف ما يخالف لونُهُ لونَهُ ويُلبس. والزُّنَّار: بضم الزاي خيط غليظ فيه ألوان يُشدُّ في الوسط فوق الثياب[٣].

[**واحتجت المعتزلة بما جاء في القرآن بلفظ المضي**] نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦] ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١]، [**على حدوثه**]؛ أي: القرآن [**لاستدعائه**]؛ أي: ما جاء فيه بلفظ المضي [**سابقه المخبر عنه**] والقديم يستحيل أن يكون مسبوقاً بغيره [**وأجيب بأنه**]؛ أي: ما جاء فيه بلفظ المضي [**مقتضَى التعلق**] بفتح الضاد؛ أي: مقتضى تعلق الحكم بالمخبر عنه [**وحدوثه**]؛ أي: حدوث مقتضى التعلق [**لا يستلزم**] حدوث المخبر عنه فلا يستلزم [**حدوث الكلام**]؛ أي: كلام الله تعالى [**كما في العلم**]؛ أي: «**علمه تعالى**» فإنه قديم، ومقتضى تعلقه بغيره حادث[٤]، والحاصل: أنه لا يلزم من حدوث مقتضى

---

(١) قال القاضي عياض: وكذلك نُكَفِّرُ بكل فعل أجمع المسلمون أنه لا يصدر إلا من كافر، وإن كان صاحبه مصرحاً بالإسلام مع فعله ذلك الفعل؛ كالسجود للصنم، وللشمس والقمر، والصليب والنار، والسعي إلى الكنائس والبيع مع أهلها بزيهم: من شد الزنانير، وفحص الرؤوس، فقد أجمع المسلمون أن هذا الفعل لا يوجد إلا من كافر وأن هذه الأفعال علامة على الكفر وإن صرح فاعلها بالإسلام. الشفا بتعريف من حقوق المصطفى، القاضي عياض [٢/ ٢٨٧].

(٢) انظر: تاريخ الإسلام، الذهبي [٣٠/ ٨٢].

(٣) الزُّنّار: ما يلبسه الذمي يشده على وسطه. تهذيب اللغة، الأزهري [٣٠/ ٨٢].

(٤) روح المعاني، الألوسي [١/ ١٢٧].

لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ خبر (إن) وسواء اسم بمعنى الاستواء، نعت به كما نعت بالمصادر قال الله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤] رفع بأنه خبر (إن) وما بعده مرتفع به على الفاعلية كأنه قيل: إن الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارك وعدمه، أو بأنه خبر لما بعده بمعنى: إنذارك وعدمه سيان عليهم، والفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع

التعلق وهو «الكلام اللفظي» حدوث «الكلام النفسي» **[كما نعت بالمصادر]**؛ أي: أجري على ما يتصف بـ«الاستواء» كما تجري المصادر على ما يتصف بها مبالغة أعمّ من أن يكون نعتاً نحوياً كما في كلمة «سواء»، أو لا كما ذكره في هذه الآية، فإنه في موقع اسم فاعل مسند إلى «الإنذار» وعدمه إسنادَ الفعل إلى فاعله، أو الخبر إلى مبتدئه.

[رُفع]؛ أي: سواء **[بأنه خبر «إنَّ»]** أعاده مع أنه عُلم مما مرَّ له ليعطف عليه قوله: **[أو بأنه خبر لما بعده]**؛ أي: وهو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠] **[والفعل إنما يمتنع الإخبار عنه]** مع أنه فعل والفعل لا يخبر عنه فأجاب بأنه إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له؛ بأن يسند إلى معناه معبراً عنه بمجرد لفظه، أما إذا لم يرد منه ذلك فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه، وذلك بأن يراد به اللفظ وحده، كما في قولهم: «ضَرَبَ» مؤلف من ثلاثة أحرف، أو مع معناه متصلاً بفاعله كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ [البقرة: ١٣] يراد به مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً مع الإضافة ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [الأحزاب: ١١٩] ومع الإسناد إليه كما في قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»[(١)]، قال أبو عبيدة: كان الكسائي يدخل على «تسمع» أن[(٢)]، والعامة لا تدخلها. والوجه ما قال الكسائي: وقوله: «تسمع..» إلى آخره؛ مَثَلٌ يُضْرَب لمن خبَرُه خيرٌ مِنْ مرآه، و«المعيدي» تصغير «معدي» منسوب إلى «مَعَدّ» وإنما خففت الدال استثقالاً للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير؛ قاله الجوهري[(٣)]. وبما قررتُه عُلم أن في كلام

---

(١) الخصائص، ابن جني [٢/ ٣٧٠].
(٢) تهذيب اللغة، الأزهري [١/ ٢٤٠].
(٣) الصحاح، الجوهري [٣/ ١٤٨].

له، أما لو أطلق وأريد به اللفظ، أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الاتساع فهو كالاسم في الإضافة، والإسناد إليه كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾ [البقرة: ١٣] وقوله: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] وقولهم: (تَسْمَعُ بِالْمُعيديِّ خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاَه). وإنما عدل هٰهنا عن المصدر إلى الفعل لما فيه من إيهام التجدد وحسن دخول الهمزة، و(أم) عليه لتقرير معنى الاستواء وتأكيده، فإنهما جردتان عن معنى الاستفهام لمجرد الاستواء، كما جردت حروف النداء عن الطلب لمجرد التخصيص في قولهم: اللَّهُمَّ اغفر لنا أيتها العصابة. و(الإنذار): التخويف أريد به التخويف من عذاب الله

المصنف إجحافاً. [لما فيه من إيهام التجدد]؛ أي: لما في الفعل المراد به المصدر، وإلا فالتجدد في الفعل ثابت حقيقة.

[فإنهما]؛ أي: «الهمزة» و«أم» [جُرِّدتا...] إلى آخره، جواب ما يقال: إنَّ الهمزة للاستفهام وله صدر الكلام، فلا يصح جعل ما بعدها «فاعلاً» أو «مبتدأ» لما قبلها، و«أم» لأحد الأمرين، وما يتعلق به «سواء» لا يكون إلا متعدِّداً. فأجاب بأن «الهمزة» و«أم» جُرِّدتا هنا عن معنى الاستفهام المطلوب به أحد الأمرين لمجرد معنى الاستواء.

فإن قلتَ: لو تجردتا لمعنى الاستواء لكان الإخبار عنهما بالاستواء تكراراً خالياً عن الفائدة بمنزلة: المستويان مستويان. قلنا: الاستواء الذي تجردتا لمعناه هو الاستواء الذي كانتا متضمنتين له عند حقيقة الاستفهام؛ أعني: الاستواء في علم المستفهم(١)، والاستواء المستفاد من «سواء» هو الاستواء في الغرض المسوق له الكلام؛ كأنه قيل: «المستويان في علمك مستويان في عدم النفع».

ثم التحقيق كما قاله السعد التفتازاني وأفاده المصنف بقوله قبلُ: وما بعده مرتفع به... إلى آخره؛ أن الواقع موقع الفاعل أو المبتدأ هو مجموع الحرف والفعل. [كما جُرِّدت حروف النداء عن الطلب لمجرد التخصيص في قولهم: اللَّهُمَّ اغفر لنا أيتها العصابة](٢)؛ يعني: كما جُرِّدت الحروف الشبيهة بالنداء والمنادى في

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٨٧].
(٢) انظر: الكتاب، سيبويه [ص١٤٠].

تعالى، وإنما اقتصر عليه دون البشارة لأنه أوقع في القلب وأشد تأثيراً في النفس، من حيث إن دفع الضرر أهم من جلب النفع، فإذا لم ينفع فيهم كانت البشارة بعدم النفع أولى، وقرئ: (أَأَنْذَرْتَهُمْ) بتحقيق الهمزتين وتخفيف الثانية بين بين، وقلبها ألفاً وهو لحن لأن المتحركة لا تقلب، ولأنه يؤدي إلى جمع الساكنين على غير حدة، وبتوسيط ألف بينهما محققتين، وبتوسيطها والثانية بين بين وبحذف الاستفهامية، وبحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها. ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جملة مفسرة لإجمال ما قبلها فيما

باب «الاختصاص»، وإلا فباب الاختصاص لا نداء فيه حقيقة، ولا حرفاً من حروفه حتى تُجرَّد عن الطلب. ومن ثَمَّ عبَّر «الكشاف» بقوله: جرى هذا على صورة الاستفهام ولا استفهام كما أنَّ ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء[(١)]. **[وقلبها ألفاً وهو لحن...]** إلى آخره، تبع ـ في كونه لحناً ـ الزمخشريَّ[(٢)]، وليس بلحن بل هو صحيح، وقرأ به نافع في السبع من طريق ورش[(٣)]. وقوله: لأن المتحركة لا تُقلب محلُّه في غير الإشباع الزائد على مقدار الألف للفصل بين الساكنين، أما فيه كما هنا فجائز، كما أنّ المنع من الجمع بين الساكنين على غير حدِّه إنما هو مذهب البصريين كما نقله أبو حيان. فإن قلتَ: القول بأن ذلك لحنٌ كفر لكونه طعناً في القراءات السبع المتواترة فكيف ارتكبه المصنف؟ قلتُ: ليس كلُّ لحنٍ كفراً؛ بل اللحن الـمُغيِّر للمعنى، مع أن المتواتر من القراءات ما كان من غير قبيل الأداء بخلاف ما كان من قبيله كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة.

[وقرئ...] إلى آخره، تعبيره بـ«قُرئ» هنا شامل للشاذ وغيره، فهو على اصطلاحه من غير الغالب **[وبحذف الاستفهامية]**؛ أي: مع حركتها وهي قراءة شاذة قرأ بها ابن مُحَيْصن[(٤)]، **[وبحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها]** قرأ به حمزة في الوقف[(٥)] وإن قال الطِّيبي: قراءة شاذة.

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٨٧].
(٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ٨٧].
(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه [١/ ٤].
(٤) اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الدمياطي [١/ ٢٤٢].
(٥) اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الدمياطي [١/ ٢٤٢].

فيه الاستواء فلا محل لها أو حال مؤكدة. أو بدل منهما. أو خبر (إن) والجملة قبلها اعتراض بما هو علة الحكم. والآية مما احتج به مَنْ جَوَّزَ تكليف ما لا يطاق، فإنه ﷻ أخبر عنهم بأنهم لا يؤمنون وأمرهم بالإيمان، فلو آمنوا انقلب خبره كذبا. وشمل إيمانهم بأنهم لا يؤمنون فيجتمع الضدان، والحق أن التكليف بالممتنع لذاته وإن جاز عقلاً من حيث إن الأحكام لا تستدعي غرضاً سيما الامتثال، لكنه غير واقع للاستقراء

[أو حال مؤكِّدة]؛ أي: حال من ضمير «عليهم» مؤكِّدة لما قبلها فيما فيه «الاستواء»، واستبعاد أبي حيان حاليَّتها محمول على أنها حال منتقلة[١] [أو بدل عنه]؛ أي: عما قبلها مما فيه «الاستواء» [أو خبر «إنَّ» والجملة قبلها اعتراض] يجوز أيضاً كما قال أبو حيان: أن تكون خبراً بعد خبر لـ«إنَّ» أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: «هم لا يؤمنون»[٢].

والاعتراض: أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنىً بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام[٣]، وجوَّز بعضهم كونه لدفع الإيهام، وبعضهم كونه في آخر الكلام. والفرق كما قال الطيبي بين المؤكِّدة والمعترضة مع أنها مؤكِّدة أيضاً؛ أن المعترضة أحسن موقعاً وألطف مسلكاً، وفيها مع التأكيد الاهتمام بشأنها لتخللها بين أجزاء الكلام.

[بما هو علّة الحكم] إذ استواء الإنذار وعدمه علّة للحكم، وهو «عدم إيمانهم» [وشمل] عطف على «انقلب».

[والجواب أن التكليف بالممتنع لذاته...] إلى آخره، حاصله: أن التكليف بالممتنع لذاته جائز عقلاً غير واقع، بخلاف التكليف بالممتنع لغيره؛ كالذي تعلّق علم الله بعدم وقوعه؛ فإنه جائز وواقع اتفاقاً، وهو المشار إليه بقوله: «والإخبار بوقوع الشيء أو عدمه...» إلى آخره، وتكليف مَنْ عَلِمَ الله عَدَمَ إيمانه بالإيمان من هذا القبيل [سيما الامتثال] متعلق بقوله: إن الأحكام لا تستدعي غَرَضاً؛ أي: لله

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ٣٠].
(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ٣٠].
(٣) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي [ص٧٤].

۞ ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٧﴾.

والإخبار بوقوع الشيء أو عدمه لا ينفي القدرة عليه كإخباره تعالى عما يفعله هو أو العبد باختياره، وفائدة الإنذار بعد العلم بأنه لا ينجع إلزام الحجة، وحيازة الرسول فضل الإبلاغ، ولذلك قال: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ ولم يقل سواء عليك. كما قال لعبدة الأصنام: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]. وفي الآية إخبار بالغيب على ما هو به إن أريد بالموصول أشخاص بأعيانهم فهي من المعجزات.

۝٧ ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ تعليل للحكم السابق وبيان لما يقتضيه. والختم الكتم، سمي به الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه لأنه كتم له والبلوغ آخره نظراً إلى أنه آخر فعل يفعل في إحرازه. و(الغشاوة): فعالة من غشاه إذا غطاه، بنيت لما يشتمل على الشيء؛ كالعصابة والعمامة ولا ختم ولا تغشية على الحقيقة، وإنما

تعالى. وتقدم الكلام على «سيما» وما يتعلق بها. ويُزاد هنا أن الاسم بعدها يجوز جرُّه بالإضافة و«ما» زائدة، ورَفْعُه بالخبرية لمبتدأ محذوف و«ما» موصولة، أو نكرة موصوفة بالجملة بعدها؛ أي: «ولا مثل الذي هو»، أو «ولا مثل شيء هو»، ونصبُه بـ«أعني» مطلقاً، وبالحالية إن كان نكرة و«ما» كافة عن الإضافة.

[**بضرب الخاتم**][1] متعلق بـ«الاستيثاق» أو صفة له [**والبلوغ**] عطف على «الاستيثاق» [**آخره**] منصوب بالبلوغ وضميره وضمير [**إحرازه**] راجع إلى الشيء في كلامه. [**بُنيت**]؛ أي: فِعَاله الصادقة بالغشاوة وغيرها [**لما يشتمل على الشيء كالعصابة والعمامة**] والقلادة وكالصناعة لاشتمالها على كل ما فيها كالخياطة والقصارة، وكالمشتمل على الشيء المستولي عليه كالخلافة والإمارة.

[**ولا ختم ولا تغشية على الحقيقة**[2] ...] إلى آخره، حاصله: أن ذلك ليس

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/٨٨].

(٢) الكشاف، الزمخشري [١/٨٨].

المراد بهما أن يحدث في نفوسهم هيئة تمرنهم على استحباب الكفر والمعاصي، واستقباح الإيمان والطاعات بسبب غيهم، وانهماكهم في التقليد، وإعراضهم عن النظر الصحيح، فتجعل قلوبهم بحيث لا ينفذ فيها الحق، وأسماعهم تعاف استماعه فتصير كأنها مستوثق منها بالختم، وأبصارهم لا تجتلي الآيات المنصوبة لهم في الأنفس والآفاق كما تجتليها أعين المستبصرين، فتصير كأنها غُطي عليها. وحيل بينها وبين الإبصار، وسماه على الاستعارة ختماً وتغشية. أو مثل قلوبهم ومشاعرهم المؤوفة بها بأشياء ضرب حجاب بينها وبين الاستنفاع بها ختماً وتغطية، وقد عبر عن

حقيقة بل مجازاً، لا مرسلاً بل مجازاً علاقته المشابهة، وهو منحصر في نوعين: استعارة وتمثيل؛ لأن وجه الشبه إن انتزع من عدة أمور فتمثيل، وإلا فاستعارة[١]، فوجه الاستعارة: أنه شبه عدم نفوذ الحق في القلوب وتحقُّق نُبُوِّ الأسماع عن قبوله بالختم عليها؛ أي: بكونها مختوماً عليها، وشبه عدم اجتلاء الأبصار للآيات والأدلة بالتغشية عليها؛ أي: بكونها مغطّى عليها[٢]، والجامع في كل منهما انتفاء القبول لمانع ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه، واشتق من الختم خَتَمَ؛ فتكون الاستعارة فيه تصريحية تبعية، وفي غشاوة تصريحية أصلية. ووجه التمثيل: أنه شبه حال القلوب والأسماع والأبصار بحال أشياء مخلوقة للانتفاع بها مع المنع عن ذلك بطريق الختم والتغطية، ثم استعمل في المشبه اللفظ الدال على المشبه به، والجامع انتفاء الانتفاع لمانع، وهو كما ترى أمر عقلي مركب من عدة أمور. وقد أشار إلى النوع الأول بقوله: وسماه على الاستعارة ختماً وتغشية، وإلى الثاني بقوله: «أو مثَّل قلوبهم. . .» إلى آخره؛ أي: مثَّل حالها[٣].

وقوله: [يُحْدِث] بضم الياء؛ أي: «الله» [فتجعل]؛ أي: الهيئة المذكورة [وسمَّاه]؛ أي: إحداث الهيئة المذكورة، وفي نسخة: «وسماها؛ أي: الهيئة» [المؤوفة]؛ أي: التي بها آفة[٤] [بها]؛ أي: بالهيئة، وهو ساقط من نسخة [بأشياء]؛

---

(١) أسرار البلاغة، الجرجاني [ص٣٢٧].
(٢) كما في نسخة [ز ـ ج ـ ب]، وفي نسخة [الأصل] تقديم وتأخير غير مناسب للسياق.
(٣) انظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، عز الدين ابن الأثير [ص٢٤٧].
(٤) العباب الزاخر، الصاغاني [١/ ٣٧٢].

إحداث هذه الهيئة بالطبع في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨]. وبالإغفال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، وبالإقساء في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣] وهي من حيث إن الممكنات بأسرها مستندة إلى الله تعالى واقعة بقدرته أسندت إليه ومن حيث إنها مسببة مما اقترفوه بدليل قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [المنافقون: ٣] وردت الآية ناعية عليهم شناعة صفتهم ووخامة عاقبتهم. واضطربت المعتزلة فيه فذكروا **وجوهاً** من التأويل:

الأول: أن القوم لما أعرضوا عن الحق وتمكن ذلك في قلوبهم حتى صار كالطبيعة لهم، شبه بالوصف الخلقي المجبول عليه.

الثاني: أن المراد به تمثيل حال قلوبهم بقلوب البهائم التي خلقها الله تعالى خالية عن الفطن. أو قلوب مقدرة ختم الله عليها، ونظيره: سال به الوادي إذا هلك. وطارت به العنقاء إذا طالت غيبته.

أي: بحال الأشياء التي ذكرها [وهي]؛ أي: الهيئة [**من حيث**] متعلق بقوله بعدُ: «أسندت». وقوله: [**ومن حيث**] متعلق بقوله بعدُ: وردت [**ناعية**]؛ أي: مُظْهِرة؛ من قولهم: فلان نعى فلاناً ذُنوبَهُ؛ أي: أَظْهَرَها وأَشْهَرَها.

[**واضطربت المعتزلة فيه**]؛ أي: في معنى إسناد المذكورات إلى الله؛ أي: تأويل إسنادها إليه بالوجوه الآتية؛ لكونهم قائلين بأنه تعالى لا يُسند إليه فعلُ القبيح. وجوابه ما مرَّ من أن الممكنات كلها مسندة إليه تعالى(١).

[**الثاني: أن المراد به تمثيل حال قلوبهم بقلوب البهائم...**] إلى آخره، الفرق كما قال الطيبي بين هذا التمثيل وما مرَّ عن الأشاعرة أن الاستعارة ثَمَّ واقعة في «الختم» فقط على سبيل التبعية، وهنا في الجملة برأسها.

[**سال به الوادي**] مَثَلٌ يُقال لمن وقع في أمر شديد [**وطارت به العنقاء**] مَثَلٌ

---

(١) انظر: أصول الإسلام، الرازي [٨/ ٢١].

الثالث: أن ذلك في الحقيقة فعل الشيطان أو الكافر، لكن لما كان صدوره عنه بإقداره تعالى إياه أسند إليه إسناد الفعل إلى المسبب.

الرابع: أن أعراقهم لما رسخت في الكفر واستحكمت بحيث لم يبق طريق إلى تحصيل إيمانهم سوى الإلجاء والقسر، ثم لم يقسرهم إبقاء على غرض التكليف، عبر عن تركه بالختم فإنه سد لإيمانهم. وفيه إشعار على تمادي أمرهم في الغي وتناهي انهماكهم في الضلال والبغي.

الخامس: أن يكون حكاية لما كانت الكفرة يقولون مثل: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: ٥] تهكماً واستهزاءً بهم كقوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآية [البيِّنة: ١].

السادس: أن ذلك في الآخرة، وإنما أخبر عنه بالماضي لتحققه وتيقن وقوعه ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَنَحۡشُرُهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ عُمۡيٗا وَبُكۡمٗا وَصُمّٗاۖ﴾ [الإسراء: ٩٧].

السابع: أن المراد بالختم وَسْمُ قُلوبهم بسمة تعرفها الملائكة، فيبغضونهم ويتنفرون منهم، وعلى هذا المنهاج كلامنا وكلامهم فيما يضاف إلى الله تعالى من طبع وإضلال ونحوهما. ﴿وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ﴾ معطوف على

يقال لذلك أيضاً[١]، وسُمِّيت عنقاء لأنه كان في عنقها بياض كالطَّوْق أو لطول عنقها أو عينها[٢].

وما أحسن قول الصَّفي الحلِّي:

لما رأيت بني الزمان وما بهم ... خلٌّ وفيٌّ للشدائد أصطفي
أيقنتُ أن المستحيلَ ثلاثةٌ ... الغول والعنقاء والخلُّ الوفي[٣]

[**والقَسْر**] بسكون السين المهملة، الإكراه والقهر [**يقولون**]؛ أي: يقولونه [**كقوله تعالى**: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [البينة: ١]] نظَّر به ما قبله في

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٩٠].
(٢) المزهر، السيوطي [ص١٥٩].
(٣) نفح الريحانة، المحبي [١/ ٢١٤].

قلوبهم لقوله تعالى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الجاثية: ٢٣] وللوفاق على الوقف عليه، ولأنهما لما اشتركا في الإدراك من جميع الجوانب جعل ما يمنعهما من خاص فعلهما الختم الذي يمنع من جميع الجهات، وإدراك الأبصار لما اختص بجهة المقابلة جعل المانع لها عن فعلها الغشاوة المختصة بتلك الجهة، وكرر الجار ليكون أدل على شدة الختم في الموضعين واستقلال كل منهما بالحكم. ووحد السمع للأمن من اللبس واعتبار الأصل، فإنه مصدر في أصله والمصادر لا تجمع. أو على تقدير مضاف مثل وعلى حواس سمعهم. والأبصار جمع بصر وهو: إدراك العين، وقد يطلق مجازاً على القوة الباصرة، وعلى العضو وكذا السمع، ولعل المراد بهما في الآية العضو لأنه أشد مناسبة للختم والتغطية، وبالقلب ما هو محل العلم وقد يطلق ويراد به العقل والمعرفة كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]. وإنما جاز إمالتها مع الصاد لأن الراء المكسورة تغلب المستعلية لما فيها من التكرير. وغشاوة رفع بالابتداء عند سيبويه، وبالجار والمجرور عند الأخفش، ويؤيده العطف على الجملة الفعلية. ....

التهكُّم والاستهزاء؛ فإن الكفار كانوا يقولون قبل البعثة: لا ننفك مما نحن فيه من ديننا حتى يُبعث النبي الموعود به الذي هو مكتوب في التوراة والإنجيل، فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به، فحكى الله ذلك عنهم كما كانوا يقولونه تهكماً واستهزاءً بهم، ولو كان هذا ابتداءً إخبارٌ منه تعالى لكان الانفكاك متحقِّقاً موجوداً عند مجيء الرسول ﷺ.

[وكرّر الجارّ]؛ أي: في قوله: ﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ مع قوله: ﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ **[ووحَّد «السمع» للأمن من اللبس]** إذ لكل واحد «سمع»، والواو في قوله: واعتبار الأصل بمعنى «مع»؛ فالتعليل وقع بمجموع الأمرين لئلا يُعترض جمع القلوب على التعليل بأمن اللبس وَحْدَه **[أو تقدير مضاف]** عطف على الأمن من اللبس **[مثل: «وعلى حواس سمعهم»]** فالسمع على هذا مصدر، وعلى الأول «الأُذُن»، وأنه اعتبر فيه

وقرئ بالنصب على تقدير، وجعل على أبصارهم غشاوة، أو على حذف الجار وإيصال الختم بنفسه إليه والمعنى: وختم على أبصارهم بغشاوة، وقرئ بالضم والرفع، وبالفتح والنصب وهما لغتان فيها. و(غِشوةٌ) بالكسر مرفوعة، وبالفتح مرفوعة ومنصوبة و(عِشَاوة) بالعين الغير المعجمة.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وعيد وبيان لما يستحقونه. والعذاب كالنكال بناءً، ومعنى تقول: عذب عن الشيء ونكل عنه إذا أمسك، ومنه العذب لأنه يقمع العطش ويردعه ولذلك سمي نقاخاً وفراتاً، ثم اتسع فأطلق على كل ألم قادح وإن لم يكن نكالاً؛ أي: عقاباً يردع الجاني عن المعاودة فهو أعم

المصدر لتوحيده. [وقُرئ بالنصب[(١)]...] إلى آخره، هذه القراءات كلها شاذة. وقوله: [وبالضم والرفع] الضم لأول الكلمة، والرفع لآخرها[(٢)]، وكذا في البقية [و«عشاوة» بالعين غير المعجمة] يحتمل فتح أوله وكسره مع رفع آخره ونصبه[(٣)]، وهو مأخوذ من: عشي يعشى؛ إذا صار أعشى، أو من: عشا يعشو؛ إذا جعل نفسه كأنه أعشى؛ قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾ [الزخرف: ٣٦].

[لأنه يقمع العطش ويردعه]؛ أي: وكل منهما يتضمن إمساك العطش؛ أي: يواريه. [ولذلك سُمِّي]؛ أي: الماء العذب [نُقاخاً] بنون مضمومة فقاف بعدها ألف فخاء معجمة؛ لأنه ينقخ العطش[(٤)]؛ أي: يكسره.

[وفراتاً] هو الماء العذب؛ قال الجوهري: الفرات الماء العذب؛ يقال: ماء فرات، ومياه فرات، والفرات اسم نهر بالكوفة. سُمِّي فراتاً لأنه يفرت العطش؛ أي: يسكنه. وعبارة «الكشاف»: لأنه يرفت على القلب. جعله مقلوب يرفت قلباً مكانياً، وفيه تعسف[(٥)].

[فادح] بفاء ودال وحاء مهملتين؛ أي: ثقيل شاق [فهو]؛ أي: العذاب [أعمُّ

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [١/ ١٩١].
(٢) الكشف والبيان، النيسابوري [١/ ١٥١]. (٣) الشوارد، للصاغاني [ص١].
(٤) الفائق في غريب الحديث، الزمخشري [٤/ ١٨].
(٥) الأسطر الثلاثة الماضية: (وفراتاً هو الماء...) ساقطة من نسخة [الأصل] وثابتة في نسخة [ز - ج - ب] وهو الصحيح كما في تفسير البيضاوي.

۞ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾.

منهما. وقيل: اشتقاقه من التعذيب الذي هو إزالة العذب كالتقذية والتمريض. والعظيم نقيض الحقير، والكبير نقيض الصغير، فكما أن الحقير دون الصغير، فالعظيم فوق الكبير، ومعنى التوصيف به أنه إذا قيس بسائر ما يجانسه قصر عنه وحقر بالإضافة إليه، ومعنى التنكير في الآية أن على أبصارهم نوع غشاوة ليس مما يتعارفه الناس، وهو التعامي عن الآيات، ولهم من الآلام العظام نوع عظيم لا يعلم كنهه إلا الله.

۝٨ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ لما افتتح ﷻ بشرح حال الكتاب وساق لبيانه، ذكر المؤمنين الذين أخلصوا دينهم لله تعالى وواطأت فيه قلوبهم ألسنتهم، وثنى بأضدادهم الذين محضوا الكفر ظاهراً وباطناً ولم يلتفتوا لفتة رأساً، ثلَّث بالقسم الثالث المذبذب بين القسمين، وهم الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم تكميلاً للتقسيم، وهم أخبث الكفرة وأبغضهم إلى الله ....

منهما]؛ أي: من العقاب والنكال، فقوله قبلُ: إن العذاب كالنكال معنى؛ أي: في الأصل [كالتقذية] بالقاف والذال المعجمة؛ من قذيتُ العين تقذية: أخرجتُ منها القذى [فكما أن الحقير دون الصغير فالعظيم دون الكبير]؛ أي: لأن الحقير إذا كان مقابلاً للعظيم، والصغير للكبير؛ كان العظيم فوق الكبير؛ لأن العظيم لا يكون حقيراً، والكبير قد يكون حقيراً، كما أن الصغير قد يكون عظيماً.

[ومعنى التنكير في الآية...] إلى آخره، يريد أن تنكير «الغشاوة» و«العذاب» للنوعية؛ لأنهما لما قُرنا بالختم على القلوب كان المعنى: نوعاً عظيماً منهما، ولأن «العذاب» لما وُصف بالعظيم كان المعنى نوعاً عظيماً منه. وذَكَرَ التعامي دون العمى وإن طُبع على قلوبهم إشارة إلى أنَّ ذلك من سوء اختيارهم وشؤم إصرارهم.

[لِفْتة] بكسر اللام؛ أي: نظرة؛ من قولهم: لا تلتفتْ لفتَ فلان؛ أي: لا تنظر إليه؛ قاله الجوهري(١). [وهم أخبث الكفرة وأبغضهم إلى الله تعالى]؛ أي:

---

(١) الصحاح، الجوهري [٢/ ١٤٤].

لأنهم موهوا الكفر وخلطوا به خداعاً واستهزاءً، ولذلك طول في بيان خبثهم وجهلهم واستهزأ بهم، وتهكم بأفعالهم وسجل على غيبهم وطغيانهم، وضرب لهم الأمثال وأنزل فيهم: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] وقصتهم عن آخرها معطوفة على قصة المُصِّرِّينَ. والناس أصله أناس لقولهم: إنسان وأنس وأناسي فحذفت الهمزة حذفها في لوقة وعوض عنها حرف التعريف ولذلك لا يكاد يُجْمَع بينهما. وقوله: (إنَّ المنايا يَطَّلِعْنَ على الأُناس الآمِنِينَا) شاذ. وهو اسم جمع كـ(رخال)، إذ لم يثبت فعال في

لأنهم مع مشاركتهم للكفار الأصليين في أنهم جاهلون بالقلب كاذبون باللسان من حيث إنهم ينسبون له تعالى ما هو بريء منه كالولد والزوجة والشريك، زادوا عليهم بأمور منكرة؛ منها أنهم قصدوا التلبيس، ورضوا لأنفسهم بسِمَة الكذب، وضمُّوا إلى كفرهم الاستهزاء، كما بيَّن ذلك مبسوطاً بقوله: [**لأنهم مَوَّهوا الكفر...**] إلى آخره؛ أي: لبَّسوه على المسلمين [**وقصتهم عن آخرها**]؛ أي: جملتها [**معطوفة على قصة المُصرِّين**] المراد: أن ذلك من عطف مجموع الكلام المسوق لغرض على مجموع قبله مسوق لغرض آخر، لا يُشترط فيه إلا تناسب الغرضين كالتوافق في الكفر هنا، فلا يضر اشتمال أحد المجموعين على ما لا يشتمل عليه الآخر.

[**والناس أصله: أُناس**][1]؛ أي: بالهمز فوزنه «عال» ووزن أصله «فُعال» [**فحُذفت الهمزة حَذْفَها في لُوقة**] قال الجوهري: اللُّوقة بالضم الزبدة، وفيها لغتان: لُوقة وألوقة[2]. [**وقوله:**

إن المنايا يَطَّلِعْـنَ على الأُناس الآمنينا][3]

بعده: فتذرهم شتى وقد كانوا جميعاً وافرينا [**وهو اسم جمع**]؛ أي: لإنسان وإنسانة [**كرخال**] هو بضم الراء وكسرها، اسم جمع لرَخِل بكسر الخاء وهو الأنثى من أولاد الضأن والذَّكر حَمَل، وجرى على كونه اسم جمع الزمخشري في

---

(١) تهذيب اللغة، الأزهري [٤/ ٣٢٨]. (٢) الصحاح، الجوهري [٢/ ١٥٤].

(٣) البيت لذي جَدَنٍ وهو آخر ملوك حِمْيَر، وكان مدة ملكهم على ما قيل ألفين وعشرين سنة. المختصر في أخبار البشر، إسماعيل أبو الفداء [١/ ٤٢]، العباب، الصاغاني [١/ ٢١٤].

أبنية الجمع. مأخوذ من أنس لأنهم يستأنسون بأمثالهم. أو آنس لأنهم ظاهرون مبصرون، ولذلك سموا بشراً كما سمي الجن جنّاً لاجتنابهم. واللام فيه للجنس، ومن موصوفة إذ لا عهد فكأنه، قال: (ومن الناس ناسٌ يقولون). أو للعهد والمعهود: (هم الذين كفروا)، و(من) موصولة مراد بها: ابن أُبي وأصحابه ونظراؤه؛ فإنهم من حيث إنهم صمموا على النفاق دخلوا في عداد الكفار المختوم على قلوبهم، واختصاصهم بزيادات زادوها على الكفر لا يأبى دخولهم تحت هذا الجنس، فإن الأجناس إنما تتنوع بزيادات يختلف فيها أبعاضها فعلى هذا تكون الآية تقسيماً للقسم الثاني.

واختصاص الإيمان بالله وباليوم الآخر بالذكر، تخصيص لما هو المقصود الأعظم من الإيمان وادعاء بأنهم احتازوا الإيمان من جانبيه وأحاطوا بقطريه، وإيذان بأنهم منافقون فيما يظنون أنهم مخلصون فيه، فكيف بما يقصدون به النفاق؛ لأن القوم كانوا يهوداً وكانوا يؤمنون بالله

كشّافه[1]، لكنه قال في أبيات له كالجوهري: إنه جمع. **[مأخوذ من أنس...]** إلى آخره، اقتصر على «أنس» و«آنس» بناء على ما قاله من أن أصل «ناس»: «أناس»، لكن ذكر غيره مع ذلك أنه مأخوذ من النسيان أو من ناس ينوس إذا تحرك؛ فلا حذف ولا همزة[2]، وعلى القول بأنه من النسيان أصله: «نسي»؛ قُلبت اللام قبل العين فصار «نَيَس»؛ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً فصار: ناساً **[ولذلك]**؛ أي: ولظهورهم **[سُمُّوا بشراً]** قيل: لأن بشرتهم ظاهرة، وبشرة غيرهم مستترة بصوف أو ريش أو غيره.

[واللام فيه للجنس و«مَنْ» موصوفة] خُصَّت «مَنْ» بالموصوفة على تقدير الجنس، وبالموصولة على تقدير العهد؛ لأن الجنس لأبهامه يناسب الموصوفة لتنكيرها، والعهد لتعيُّنه يناسب الموصولة لتعرُّفها.

[للقسم الثاني]؛ أي: المعبَّر عنهم بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الآية **[من جانبيه]** هما: المبدأ والمعاد **[فكيف بما يقصدون به النفاق]** هو عدم التصديق

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٩٣]. (٢) الصحاح، الجوهري [٥/ ١٣٢].

وباليوم الآخر إيماناً كلا إيمان؛ لاعتقادهم التشبيه واتخاذ الولد، وإن الجنة لا يدخلها غيرهم، وأن النار لا تمسهم إلا أياماً معدودة وغيرها، ويرون المؤمنين أنهم آمنوا مثل إيمانهم. وبيان لتضاعف خبثهم وإفراطهم في كفرهم؛ لأن ما قالوه لو صدر عنهم لا على وجه الخداع والنفاق وعقيدتهم عقيدتهم لم يكن إيماناً، كيف وقد قالوه تمويهاً على المسلمين وتهكماً بهم. وفي تكرار الباء ادعاء الإيمان بكل واحد على الأصالة والاستحكام. والقول هو التلفظ بما يفيد، ويقال بمعنى المقول، وللمعنى المتصور في النفس المعبر عنه باللفظ وللرأي والمذهب مجازاً. والمراد باليوم الآخر من وقت الحشر إلى ما لا ينتهي. أو إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار لأنه آخر الأوقات المحدودة.

﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ إنكار ما ادعوه ونفى ما انتحلوا إثباته، وكان أصله (وما آمنوا) ليطابق قولهم في التصريح بشأن الفعل دون الفاعل لكنه عكس تأكيداً. أو مبالغة في التكذيب؛ لأن إخراج ذواتهم من عداد المؤمنين أبلغ

بالقلب[(١)] [ويُرُون] بضم الياء والراء؛ من الإراءة. [ويقال: بمعنى المقول]؛ أي: فيكون من باب إطلاق المصدر وإرادة المفعول [انتحلوا إثباته] يقال: «انتحل الشيء» إذا ادعاه لنفسه [لكنه عكس]؛ أي: صرح بشأن الفاعل دون الفعل [تأكيداً ومبالغة في التكذيب...] إلى آخره؛ أي: عدل إلى ذلك لرد كلامهم بأبلغ وجه وآكده لما قاله سالكاً في ذلك طريق الكناية في ردِّ دعواهم الكاذبة؛ فإن انخراطهم في سلك المؤمنين من لوازم ثبوت الإيمان الحقيقي لهم، وانتفاء اللازم أعدل شاهد على انتفاء ملزومه؛ ففيه من المبالغة ما ليس في نفي الملزوم ابتداءً.

قال السعد التفتازاني: لا يقال: الجملة الإسمية تدل على الثبات فنفيها يفيد نفي الثبات لا إثبات النفي وتأكيده. لأنا نقول ذلك إذا اعتبر الثبات بطريق التأكيد والدوام ونحوهما ثم نُفي، وههنا اعتبر النفي أولاً ثم أُكِّد وجُعل بحيث يفيد الثبات

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير [١/١٧٦].

﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ⑨﴾.

من نفي الإيمان عنهم في ماضي الزمان، ولذلك أكد النفي بالباء وأطلق الإيمان على معنى أنهم ليسوا من الإيمان في شيء، ويحتمل أن يقيد بما قيدوا به لأنه جوابه. والآية تدل على أن من ادعى الإيمان وخالف قلبه لسانه بالاعتقاد لم يكن مؤمناً؛ لأن من تفوه بالشهادتين فارغ القلب عما يوافقه أو ينافيه لم يكن مؤمناً. والخلاف مع الكرامية في الثاني فلا ينهض حجة عليهم.

⑨ ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ (الخدع): أن توهم غيرك خلاف ما تخفيه من المكروه لتنزله عما هو فيه، وعما هو بصدده، من قولهم: (خدع الضب) إذ توارى في جحره، و(ضب خادع وخدع) إذا أوهم الحارش إقباله عليه، ثم خرج من باب آخر، وأصله الإخفاء ....

أو الدوام، وذلك كما أن: «ما أنا سعيت في حاجتك» لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص. وبالجملة ففرق بين تقييد النفي ونفي التقييد(١).

[**ويحتمل أن يقيد بما قيدوا به**]؛ أي: وهو قوله: ﴿بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ﴾ [**والخلاف مع «الكَرَّامية» في الثاني**]؛ أي: وهو قوله: من تفوَّه بالشهادتين فارغ القلب عما يوافقه أو ينافيه؛ لأنهم قائلون بإيمان من اتصف بذلك(٢)، ونحن نقول بكفره؛ فالآية على ما أفادته لا تنتهض حجة عليهم.

[**والخدع**] بفتح الخاء وكسرها كما في «الصحاح»(٣) [**خلاف ما تخفيه من المكروه**] قال الطيبي: قد يكون الخِداع حسناً إذا كان الغرض استنزال الغير من ضلال إلى رشد، ومن ذلك استدراجات التنزيل على لسان الرسل في دعوة الأمم [**لتنزله**]؛ أي: لتوقعه في غير غرضه [**الحارش**] بحاء مهملة وشين معجمة؛ أي: الصائد.

---

(١) انظر: الكليات، الكفومي [ص١٦١٨].

(٢) قال بعض الكرامية: المنافقون مؤمنون من أهل الجنة، وقد أطلق ذلك بالمرِّيَّة محمد بن عيسى الصوفي الألبيري. الملل والنحل، الشهرستاني [٢/ ٣٥].

(٣) الصحاح، الجوهري [١/ ١٦٤].

ومنه المخدع للخزانة، والأخدعان: لعرقين خفيين في العنق، والمخادعة تكون من اثنين. وخداعهم مع الله ليس على ظاهره لأنه لا تخفى عليه خافية؛ ولأنهم لم يقصدوا خديعته. بل المراد إما مخادعة رسوله على حذف المضاف، أو على أن معاملة الرسول معاملة الله من حيث إنه خليفته كما قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠].

وإما أن صورة صنيعهم مع الله تعالى من إظهار الإيمان واستبطان

[ومنه المخدع] هو بضم الميم وكسرها؛ بيتٌ في بيت؛ كأن بانيَهُ جعله خادعاً لمن رام تناول ما فيه [للخزانة]؛ أي: بكسر الخاء[١].

[وخداعهم مع الله ليس على ظاهره]؛ أي: «خدعهم لله»: بأن يوقعوا في علمه خلاف ما يريدونه به من المكروه محال وغير واقع، وكذا «خدع الله لهم»: بأن يوقع في قلوبهم خلاف ما يريد ليغتروا ثم يصيبهم بالمكروه[٢]؛ لما فيه من الإشعار بالعجز عن المكافحة وهو ظاهر، وأما الأول فعَلَّل كونَهُ محالاً بقوله: [لأنه لا تَخْفَى عليه خافية] وكونَهُ غير واقع بقوله: [ولأنهم لم يقصدوا خديعته]؛ أي: لأنهم لم يعتقدوا أن الله بعث الرسول إليهم؛ فلم يكن قصدهم في نفاقهم مخادعة الله، فعُلم أن خداعهم مع الله ليس المراد ظاهره [بل المراد إما مخادعة رسوله] أو أوليائه [على حذف المضاف] كما في قوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ أي: أهلها، [أو على أن معاملةَ الرسول معاملةُ الله من حيث إنه خليفته] حاصله كما قال السعد التفتازاني: أنَّ المراد بخدع الله خدعُ رسوله[٣]؛ فالمجاز حقيقية في الهيئة التركيبية والنسبة الإيقاعية لا في لفظِ الله وإطلاقِهِ على الرسول؛ للإطباق على أن لفظ الله لا يُطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازاً.

[وإما أن صورة صنيعهم مع الله...] إلى آخره، حاصله كما قال السعد

---

(١) انظر: الصحاح، الجوهري [١/ ١٦٤].

(٢) انظر: أحكام القرآن، الجصاص [١/ ٣٠]، تهذيب اللغة، الأزهري [١/ ٣٦]، الصحاح، الجوهري [١/ ١٦٤]، الكشف والبيان، النيسابوري [١/ ١٥٢].

(٣) غريب القرآن، الراغب الأصفهاني [ص١٤٢].

الكفر، وصنع الله معهم من إجراء أحكام المسلمين عليهم، وهم عنده أخبث الكفار وأهل الدرك الأسفل من النار، استدراجاً لهم وامتثال الرسول ﷺ والمؤمنين أمر الله في إخفاء حالهم، وإجراء حكم الإسلام عليهم مجاراة لهم بمثل صنيعهم صورة صنيع المتخادعين. ويحتمل أن يراد بـ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ يخدعون لأنه بيان ليقول، أو استئناف بذكر ما هو الغرض منه، إلا أنه أخرج فِي زنة فاعلت للمغالبة، فإن الزنة لما كانت للمغالبة والفعل متى غولب فيه، كان أبلغ منه إذا جاء بلا مقابلة معارض ومبار استصحبت ذلك، ويعضده قراءة من قرأ: (يَخْدَعُونَ). وكان غرضهم في ذلك أن يدفعوا عن أنفسهم ما يطرق به من سواهم من الكفرة، وأن يفعل بهم ما يفعل بالمؤمنين من الإكرام والإعطاء، وأن يختلطوا بالمسلمين

التفتازاني: أن المراد بالخدع المعاملة الشبيهة به؛ فيكون استعارة تبعية تمثيلية [وصُنع الله] بالجر عطفاً على صنيعهم [بإجراء أحكام المسلمين عليهم]؛ أي: من جريان التوارث وإعطاء السهم من المغنم وغيرهما [وهم عنده...] إلى آخره، جملة حالية أو معترضة [استدراجاً لهم] تعليل لإجراء أحكام المسلمين عليهم [وامتثال الرسول] عطف على صورة صنيعهم [وإجراء حكم الإسلام] عطف على إخفاء حالهم.

[لأنه بيان ل «يقول» أو استئناف] زاد الزمخشري: كأنه قيل: «ولِمَ يَدَّعون الإيمان كاذبين وما رَفَقُهم ـ أي: منفعتهم ـ في ذلك؟» فقيل: يخادعون[(١)]. [والفعل متى غولب فيه]؛ أي: عورض وجرى بين المتباحثين مباراة ومقابلة [كان أبلغ منه إذا جاء بلا مقابلة معارض ومُبارٍ][(٢)]؛ أي: لزيادة قوة الداعي إليه[(٣)]، وقوله: «والفعل...» إلى آخره، جملة حالية أو معترضة. [استصحبت]؛ أي: الزِّنة؛ فهو جواب لـمَّا [ذلك]؛ أي: ما ذكر من المبالغة [ما يطرق به] من طَرَقَهُ؛ أي: أتاه ليلاً، والباء للتعدية، والمعنى: ما يصاب به [مَنْ سواهم]؛ أي: من النوائب

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٩٧].
(٢) في نسخة [ب]: (معادي ومبادي).
(٣) انظر: الكليات، الكفومي [ص١٦٥٧].

فيطلعوا على أسرارهم ويذيعوها إلى منابذيهم إلى غير ذلك من الأغراض والمقاصد.

﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. والمعنى: أن دائرة الخداع راجعة إليهم وضررها يحيق بهم. أو أنهم في ذلك خدعوا أنفسهم لما غروها بذلك. وخدعتهم أنفسهم حيث حدثتهم بالأماني الفارغة وحملتهم على مخادعة من لا يخفى عليه خافية. وقرأ الباقون: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾؛ لأن المخادعة لا تتصور إلا بين اثنين، وقرئ: و(يُخُدِّعُونَ) من خدّع و(يَخَدَّعُونَ) بمعنى: يختدعون و(يُخْدَعُونَ) و(يُخَادِعُون) على البناء للمفعول، ونصب أنفسهم بنزع الخافض، والنفس ذات الشيء وحقيقته، ثم قيل للروح لأن نفس الحي به، وللقلب لأنه محل الروح أو متعلقه، وللدم لأن قوامها به، وللماء لفرط حاجتها إليه، وللرأي في قولهم فلان يؤامر نفسه لأنه ينبعث عنها أو يشبه ذاتاً ما تأمره وتشير عليه. والمراد بالأنفس هاهنا ذواتهم ويحتمل حملها على أرواحهم وآرائهم. ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ لا يحسون بذلك لتمادي غفلتهم. جعل لحوق وبال

[إلى منابذيهم]؛ أي: مجاهريهم بالعداوة[1] [الفارغة]؛ أي: عن الفائدة. [ونصب أنفسهم]؛ أي: على قراءة الفعل ببنائه للمفعول [بنزع الخافض]؛ أي: في أو عن أنفسهم. [ثم قيل للروح...] إلى آخره، ظاهره كما قال السعد التفتازاني وغيره: أن لفظ النفس حقيقة في الذات مجاز فيما عداها[2]؛ لأن الذات تكون بالروح وبالقلب وبالدم وبالماء. [أو يشبه] بإسكان الشين وكسر الباء [ذاتاً تأمره وتشير عليه] إطلاق «النفس» على «الرأي» على هذا من قبيل الاستعارة التحقيقية[3] وعلى الأول من قبيل تسمية المسبَّب باسم السبب.

[لا يحسبون...] إلى آخره، نبَّه به على أن قوله: «لا يشعرون» أبلغ وأنسب من

---

(١) العين، الفراهيدي [١٥/ ٣٥٠].

(٢) انظر: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [١/ ٧٣].

(٣) انظر: مختصر المعاني، التفتازاني [ص١٧٨].

۞ ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾.

الخداع ورجوع ضرره إليهم في الظهور كالمحسوس الذي لا يخفى إلا على مؤوف الحواس. والشعور: الإحساس، ومشاعر الإنسان حواسه، وأصله الشعر ومنه الشعار.

﴿١٠﴾ ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ﴾ المرض حقيقة فيما يعرض للبدن فيخرجه عن الاعتدال الخاص به ويوجب الخلل في أفعاله. ومجاز في الأعراض النفسانية التي تخل بكمالها كالجهل وسوء العقيدة والحسد والضغينة وحب المعاصي؛ لأنها مانعة من نيل الفضائل، أو مؤدية إلى زوال الحياة الحقيقية الأبدية. والآية الكريمة تحتملهما فإن قلوبهم كانت متألمة تحرقاً على ما فات عنهم من الرياسة، وحسداً على ما يرون من ثبات أمر الرسول ﷺ واستعلاء شأنه يوماً فيوماً، وزاد الله غمهم بما زاد في إعلاء أمره وإشادة ذكره، ونفوسهم كانت موصوفة بالكفر وسوء الاعتقاد ومعاداة النبي ﷺ ونحوها، فزاد الله ﷻ ذلك بالطبع. أو بازدياد التكاليف وتكرير الوحي وتضاعف النصر، وكان إسناد الزيادة إلى الله تعالى من حيث إنه مسبب من فعله وإسنادها

«لا يعلمون» [**وأصله الشعر**] بكسر الشين وإسكان العين؛ أي: الفَهْم [**ومنه الشعار**]؛ أي: العلامة، وشعار القوم في الحرب علامتهم؛ ليُعرف بعضهم من بعض[1].

[**بكمالها**]؛ أي: النفس، يعني بكمال أفعالها بقرينة تمثيله بالجهل وما عطف عليه [**لأنها مانعة من نَيْل الفضائل...**] إلى آخره، بيان لعلاقة المجاز [**والآية تحتملهما**]؛ أي: الحقيقة والمجاز، وعلى المجاز اقتصر أكثر المفسرين؛ لأنه أبلغ من الحقيقة [**وإشادة**] بدال مهملة؛ أي: رفعة [**ونفوسهم**] بالنصب عطفاً على قلوبهم، وهو راجع إلى المعنى المجازي وذاك إلى المعنى الحقيقي [**بالطبع**]؛ أي: بطبع الله على قلوبهم.

[**وكان إسناد الزيادة إلى الله تعالى من حيث إنه مسبَّب من فعله**] الأولى: من

---

(١) انظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي [٢/ ١١٥].

إلى السورة في قوله تعالى: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥] لكونها سبباً. ويحتمل أن يراد بالمرض ما تداخل قلوبهم من الجبن والخور حين شاهدوا شوكة المسلمين وإمداد الله تعالى لهم بالملائكة، وقذف الرعب في قلوبهم وبزيادته تضعيفه بما زاد لرسوله الله ﷺ نصرة على الأعداء وتبسطاً في البلاد. ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ أي: مؤلم يقال: (ألم فهو أليم) كوجع فهو وجيع، وصف به العذاب للمبالغة كقوله: (تحيةُ بينِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ) على طريقة قولهم: جد جده. ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ قرأها عاصم وحمزة والكسائي، والمعنى بسبب كذبهم، أو ببدله جزاء لهم ....

حيث إنها مسبَّبة؛ أي: الزيادة، ثم ما قاله تبع فيه الزمخشري وهو جارٍ على مذهبه(١)، وإلا فحقه أن يقول: وإسناد الزيادة إلى الله تعالى من حيث أنه خلقها وأوجدها. [من **الجُبْن**] بضم الجيم مع ضم الباء وإسكانها؛ صفة الجبان [**والخَوَر**] بفتح الواو؛ الضعف؛ [**أي: مُؤْلَم**] بفتح اللام [**يقال: «أَلِم» فهو «أليم»؛ كـ«وَجِع» فهو «وجيع»**]؛ أي: مؤلَم وموجَع، بالفتح فيهما [**وُصف به العذاب للمبالغة**] إذ الألم إنما هو للمعذَّب حقيقة لا للعذاب، كما أن الجدَّ؛ أي: الاجتهاد في الأمر في قولهم: «جدَّ جدُّهُ» إنما هو فعل الجادِّ لا فعل الجدِّ. [**كقوله:**

.... **تحية بينهم ضرب وجيع**]

قاله عَمْرو بن مَعْدي كرب(٢)، وصدره:

وخيلٍ قد دَلفتُ لهم بخيل ....

والمراد بالخيل: الفرسان، ودلفتُ؛ أي: تقدمت، وباء «بخَيل» للتعدية، و«التحية» مصدر حييتُهُ تحية. والمعنى: رب جيش قد تقدمت إليهم بجيش، والتحية بينهم الضرب بالسيف لا القول باللسان، كما هو المعهود. والوجيع في الحقيقة المضروب لا الضرب. وبالجملة فنسبة الألم إلى العذاب مجاز، ويجوز كسر لام «مؤلم» كـ«سميع» بمعنى «مُسْمِع»، وعليه فنسبة الألم إلى العذاب حقيقة.

[**والمعنى: بسبب كذبهم أو ببدله**] أشار بالأول إلى أن الباء سببية، وبالثاني

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/٩٩].

(٢) الكتاب، سيبويه [ص١٨٧].

وهو قولهم: آمنا. وقرأ الباقون: (يَكْذِبُونَ)، من كذبه لأنهم كانوا يكذبون الرسول عليه الصلاة والسلام بقلوبهم، ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤]. أو من كذَّب الذي هو للمبالغة أو للتكثير مثل بين الشيء وموتت البهائم. أو من كذب الوحشي إذا جرى شوطاً ووقف لينظر ما وراءه فإن المنافق متحير متردد. والكذب: هو الخبر عن الشيء على خلاف ما هو به. وهو حرام كله لأنه علل به استحقاق العذاب حيث رتب عليه. ....

إلى أنها بدلية، و«ما» على التقديرين مصدرية [**وهو**]؛ أي: كذبهم [**بقلوبهم**]؛ أي: مطلقاً، وبألسنتهم [**إذا خلوا إلى شطار دينهم**] جمع شاطر، وهو الذي أعيا أهله خبثاً؛ قاله الجوهري[1] [**أو من «كذَّب» الذي هو للمبالغة أو للتكثير**] المبالغة الزيادة في الكيفية؛ أي: يكذبون كذباً عظيماً. والتكثير الزيادة في الكمية من جهة كثرة الفاعلين [**مثل: بـيَّنَ الشيء**]؛ أي: اتضح، بمعنى بانَ، غير أنَّ بيَّن أبلغ من «بان» لزيادة بيانه [**وموَّتت البهائم**]؛ أي: ماتت، إلا أنه يفيد الكثرة؛ ففي كلامه لَفٌّ ونَشْرٌ مرتب؛ إذ بيَّن الشيء راجع إلى المبالغة، وموَّتت البهائم راجع إلى التكثير [**أو من كذَّب الوحشي...**] إلى آخره، هو مجاز عن كذَّب الذي هو للتعدية؛ كأنه يكذِّب رأيه وظنَّه فيتردد.

[**والكذب هو الخبر عن الشيء على خلاف ما هو به، حرام كله...**] إلى آخره، تبع فيه الزمخشري[2] وهو مردود؛ لأن من الكذب ما هو مباح وما هو مندوب وما هو واجب كما هو مقرَّر في كتب الفقه، وسأذكر ضابط ذلك هنا. وفي حديث الطبراني في «الكبير»: «كل الكذب يُكتب على ابن آدم إلا ثلاثاً: الرجل يكذب في الحرب فإن الحرب خدعة، والرجل يكذب على المرأة فيرضيها، والرجل يكذب بين الرجلين فيُصْلِح بينهما»[3]، وفي حديثه في «الأوسط»: «الكذب كله إثم إلا ما نُفِعَ به مسلمٌ أو دُفِعَ به عن دين»[4].

---

(١) الصحاح، الجوهري [١/ ٣٥٧]. (٢) الزمخشري، الكشاف [١/ ٩٩].

(٣) هذا لفظ ليس لفظ الطبراني في الكبير؛ بل لفظ الهيثمي في الزوائد. انظر: مجمع الزوائد، الهيثمي [٨/ ١٥٤/ برقم: ١٣٠٩] وقال بعده: رواه الطبراني وفيه: محمد بن جامع العطار وهو ضعيف.

(٤) بل لفظ الطبراني في الأوسط مغاير لهذا اللفظ، وهذا اللفظ للروياني. انظر: الجامع الصغير، السيوطي [٢/ ١٧١/ برقم: ٦٤٥٥].

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١١﴾.

وما روي أن إبراهيم عليه السلام كذب ثلاث كذبات، فالمراد التعريض. ولكن لما شابه الكذب في صورته سمي به.

۝١١ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ عطف على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] أو (يَقُولُ). وما روي عن سلمان أن أهل هذه الآية ....

وضابط ما يُباح منه وما لا يُباح: أن الكلام وسيلةٌ إلى المقصود؛ فكل مقصود محمود إن أمكن التوصل إليه بالصدق فالكذب فيه حرام، وإن لم يمكن إلا بالكذب فهو مباح إن كان المقصود مباحاً وواجب إن كان المقصود واجباً. وقوله: حرام كله خبر ثانٍ للكذب. [وما رُوي أنَّ إبراهيم عليه الصلاة والسلام كذب ثلاث كذبات] لما روى البخاري[١] ومسلم[٢] في حديث الشفاعة: فيقول إبراهيم: **«إني كذبت ثلاث كذبات...»** وذكر قوله في الكوكب: **«هذا ربي»**، وقوله: **«بل فعله كبيرهم هذا»**، وقوله: **«إني سقيم»**.

[فالمراد التعريض] هو اللفظ المشار به إلى جانب والغرض جانب آخر، وقيل: هو خلاف التصريح وهو تضمين الكلام دلالة ليس لها ذكر، وسُمِّي تعريضاً لما فيه التعرج عن المطلوب [عطف على يكذبون]؛ أي: فمحله نصب لكونه معطوفاً على خبر «كان»؛ فيكون جزءاً من السبب الذي استحقوا به العذاب الأليم [أو] على [يقول]؛ أي: فلا محل له من الإعراب لكونه معطوفاً على صِلَة «منْ»؛ فلا يكون جزءاً من السبب. قال الزمخشري: والأول أوجه[٣]؛ أي: لأنه أقرب وليفيد سببيته للعذاب، وأن ما يوجب الفساد يُحترز عنه لقبحه كما يُحترز من الكذب، ولئلا يلزم تخلل البيان أو الاستئناف فيما بين أجزاء الصِّلَة أو الصفة. قال السعد التفتازاني: وقد يُقال: بل الثاني أوجه لتكون الآيات على سنن تعديد قبائحهم وتفيد اتصافهم بالأوصاف المذكورة قَصْداً أو استقلالاً، وتدل على أن العذاب لاحق بهم من أجل كذبهم الذي هو أدنى حالهم في الكفر والنفاق، فكيف بسائر الأحوال؟!

---

(١) صحيح البخاري [٣/ ١٢٢٥/ برقم: ٣١٧٩]. (٢) صحيح مسلم [٤/ ١٨٤٠/ برقم: ٢٣٧١].

(٣) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٠٠].

لم يأتوا بعد فلعله أراد به أن أهله ليس الذين كانوا فقط؛ بل وسيكون من بعد من حاله حالهم لأن الآية متصلة بما قبلها بالضمير الذي فيها. و(الفساد): خروج الشيء عن الاعتدال. والصلاح ضده، وكلاهما يعمان كل ضار ونافع. وكان من فسادهم في الأرض هَيْجُ الحُروب والفتن بمخادعة المسلمين، وممالأة الكفار عليهم بإفشاء الأسرار إليهم، فإن ذلك يؤدي إلى فساد ما في الأرض من الناس والدواب والحرث. ومنه إظهار المعاصي والإهانة بالدين فإن الإخلال بالشرائع والإعراض عنها مما يوجب الهرج والمرج ويخل بنظام العالم. والقائل هو الله تعالى، أو الرسول، أو بعض المؤمنين. وقرأ الكسائي وهشام (قُيْل) بإشمام الضم.

[لم يأتوا بعدُ] المراد أنهم لم يكونوا كلهم موجودين إذ ذاك لا أنهم لم يُوجَدوا أصلاً؛ ليوافق قوله: [فلعله أراد به أنَّ أهله ليس الذين كانوا فقط...] إلى آخره، وقوله: «أهله» الأُوْلى: «أهلها»؛ أي: الآية. [وكلاهما]؛ أي: الفساد والصلاح [يَعُمَّان كلَّ ضارٍّ ونافع] يعني: يعمُّ الفساد كلَّ ضار، والصلاح كلَّ نافع؛ ففيه لفٌّ ونشرٌ مرتَّب [وكان من فسادهم]؛ أي: إفسادهم [في الأرض هَيْج الحروب]؛ أي: إثارتها[1] [ومُمَالأة الكفار عليهم]؛ أي: معاونتهم الكفار المتمحِّض كفرُهم على المسلمين [بحيث صاروا من مَلَئهم] يقال: «مالأتُه»: عاونتُهُ وصرتُ من مَلَئه؛ أي: جمعه؛ كشايعتُهُ؛ أي: صرتُ من شيعته[2].

[فإن ذلك]؛ أي: هَيْج الحروب والفتن [يؤدي إلى فساد ما في الأرض] أشار بذلك إلى أن هَيْج الحروب والفتن يؤدي إلى الفساد لا أنه إفساد؛ لأن الإفساد جَعْلُ الشيء فاسداً، وصنيعهم لم يكن كذلك؛ فقوله: ﴿لَا تُفْسِدُواْ﴾ مجاز باعتبار المآل؛ أي: «لا تفعلوا ما يؤدي إلى الفساد»، وليس معنى الإفساد هنا الإتيان بالفساد ليصح حَمْلُ الكلام على الحقيقة؛ نبَّه على ذلك السعد التفتازاني. [الهَرْج] الفتنة والاختلاط [والمَرْج] بإسكان الراء مخفَّفاً من فتحها ليناسب الهرج، وهو بمعناه فصار مثله وَزْناً ومعنى[3].

[والقائل هو الله تعالى أو الرسول أو بعض المؤمنين] قال الإمام الرازي: كل

---

(١) انظر: تهذيب اللغة، الأزهري [٢/٣٤٨]. (٢) انظر: الصحاح، الجوهري [٢/١٧٨].
(٣) القاموس المحيط، الفيروزآبادي [٢/٢٦٨].

﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ١٢﴾.

﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ جواب لـ(إذا) رد للناصح على سبيل المبالغة، والمعنى: أنه لا يصح مخاطبتنا بذلك، فإن شأننا ليس إلا الإصلاح، وإن حالنا متمحضة عن شوائب الفساد؛ لأن (إنما) تفيد قصر ما دخلت عليه على ما بعده. مثل: إنما زيد منطلق، وإنما ينطلق زيد، وإنما قالوا ذلك؛ لأنهم تصوروا الفساد بصورة الصلاح لما في قلوبهم من المرض كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨].

١٢ ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ ردٌّ لما ادعوه أبلغَ ردٍّ للاستئناف به وتصديره بحرفي التأكيد: ﴿أَلَآ﴾ المنبهة على تحقيق ما

منهما محتمل، والأقرب أنه مَنْ شافههم إما الرسول أو بعض الصحابة[١].

[والمعنى: **أنه لا يصح مخاطبتنا بذلك...**] إلى آخره، أشار به إلى أن ذلك قصر أفراد؛ لأن نهيهم عن الإفساد يُشْعِر بأن فيهم إفساداً فنَفَوْا ذلك بادعاء أنهم مقصورون على الإصلاح وأن ذلك ظاهر بيِّن، فردَّ الله عليهم ذلك بقوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] قصر قلب[٢]؛ أي: هم مقصورون على الإفساد، وقد قرَّره المصنف بقوله: [**رَدٌّ لما ادعوه أبلغ ردٍّ للاستئناف به...**] إلى آخره، وحاصله: أنه استدل على أبلغية الرد بالاستئناف وما عُطف عليه من التصدير بحرفي التأكيد وتوسط الفصل والاستدراك، ووجهه في الاستئناف أن العدول إليه عن العطف يُقصد به تمكُّن الحكم في ذهن السامع فضل تمكُّن لحصوله بعد السؤال والطلب، وفي التصدير بحرفي التأكيد وهما «ألا» و«إنَّ» ظاهر من كلامه، وفي تعريف الخبر وتوسط الفصل دلالتهما على ردِّ ما ادعوه وردِّ التعريض للمؤمنين المفاد من الآية، وفي الاستدراك أنه يدل على أن كونهم مفسدين مما ظهر ظهورَ المحسوس لكن لا إحساس لهم ليُدْرِكوه.

---

(١) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٢/ ٦١].
(٢) انظر أنواع القصر وأقسامها في: الكليات، الكفومي [ص١١٣٦].

بعدها، فإن همزة الاستفهام التي للإنكار إذا دخلت على النفي أفادت تحقيقاً، ونظيره: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ [القيامة: ٤٠]، ولذلك لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بما يتلقى بها القسم، وأختها أما التي هي من طلائع القسم: وإن المقررة للنسبة، وتعريف الخبر وتوسيط الفصل لرد ما في قولهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] من التعريض للمؤمنين، والاستدراك بـ﴿لَّا يَشْعُرُونَ﴾.

وقوله: [ولذلك]؛ أي: ولكون «أَلَا» منبِّهة على تحقيق ما بعدها[١] **[لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بما يُتَلَقَّى به القسم]** قال السعد التفتازاني: يعني «إنَّ» و«النفي» لمشاركتهما القسم في كونهما للتأكيد. وقوله: **[وأختها]**؛ أي: وأخت «أَلَا»: «أَمَا»، جملة معترضة بين المتعاطفين؛ أعني: «أَلَا» و«إنَّ»[٢]. وقوله: **[من طلائع القسم]**؛ أي: مقدِّماته.

وبما قَرَّرْتُهُ قبيل التوجيه في الاستدراك عُلم أن قوله: **[لردِّ ما في قولهم...]** إلى آخره، معطوف بتقدير عاطف على لما ادعوه فكان حقُّه أن يقول: ولردِّ ما ادعوه وأن يؤخره عن قوله: والاستدراك بلا يشعرون الذي هو آخر تعاليل أبلغية الرد.

قال السعد التفتازاني بعد ذِكْر ما يتعلق بالقصر: بقي هنا بحث، وهو أن ضمير الفصل وتعريف الخبر إنما يفيد كلٌّ منهما قصرَ المسند على المسند إليه، نحو: «إن الله هو الرزاق»؛ أي: «لا رازق سواه»[٣]؛ فكيف يدل: «ألا إنهم هم المفسدون» على أنهم مقصورون على صفة الإفساد؟ وجوابه: أنه إذا كان في الكلام ما يفيد القصرَ فضمير الفصل إنما يفيد تأكيده سواء كان قصر المسند على المسند إليه أو بالعكس، وقد ذكر في «الفائق» أن تعريف المسند يفيد قصر المسند إليه على المسند. فيكون المعنى هنا: «أنهم المفسدون لا المصلحون»؛ فالوجه أن يقال:

---

(١) انظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس [ص٣١]، القاموس المحيط، الفيروزآبادي [ص١٧٣٨].

(٢) انظر: شرح الكافية، الاستراباذي [٤/ ٤٢١].

(٣) انظر: ضياء السالك، عبد العزيز النجار [٤/ ٤٥١].

۞ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾﴾.

﴿١٣﴾ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟﴾ من تمام النصح والإرشاد فإن كمال الإيمان بمجموع الأمرين: الإعراض عما لا ينبغي وهو المقصود بقوله: ﴿لَا تُفْسِدُوا۟﴾ [البقرة: ١١]، والإتيان بما ينبغي وهو المطلوب بقوله: ﴿ءَامِنُوا۟﴾. ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ في حيز النصب على المصدر، و(ما) مصدرية أو كافة مثلها في (ربما)، و(اللام) في (الناس) للجنس، والمراد به الكاملون في الإنسانية العاملون بقضية العقل، فإن اسم الجنس كما يستعمل لمسماه مطلقاً يستعمل لما يستجمع المعاني المخصوصة به والمقصودة منه، ....

تعريف الخبر قد يكون لقصر المسند إليه، وقد يكون لقصر المسند بحسب المقام(١). انتهى.

[من تمام النُّصْح والإرشاد] خبر مضمون الجملة قبله [و«ما» مصدرية] فالتشبيه بين مفردين؛ أي: «آمنوا كإيمان الناس»(٢) [أو كافة]؛ أي: عن العمل؛ فالتشبيه بين مضموني الجملتين؛ أي: حقِّقوا إيمانكم كما تحقَّق إيمانهم. ومنع بعضهم كونها كافة هنا لحصول الغرض بالمصدرية [مثلها]؛ أي: مثل «ما» في كما يأتي في «ما» [في ربَّما]؛ أي: في كونها مصدرية أو كافة. [واللام في «الناس» للجنس، والمراد به] هنا [الكاملون في الإنسانية...] إلى آخره(٣).

[فإن اسم الجنس كما يُستعمل لمسمَّاه مطلقاً] كما في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [يُستعمل لما يستجمع المعاني المخصوصة به] كما في قوله: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾، ويستعمل أيضاً في بعض أفراد الجنس من غير اعتبار وصف فيه كما في قوله:

---

(١) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي [ص٨٥].
(٢) الجامع لأحكام لقرآن، القرطبي [١/ ٢٠٥].
(٣) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٠٢].

ولذلك يسلب عن غيره فيقال: زيد ليس بإنسان، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ [البقرة: ١٨] ونحوه وقد جمعهما الشاعر في قوله: (إذ الناسُ ناسٌ والزمانُ زمان) أو للعهد، والمراد به: الرسول ﷺ ومن معه. أو من آمن من أهل جلدتهم كابن سلام وأصحابه، والمعنى: آمنوا إيماناً مقروناً بالإخلاص متمحضاً عن شوائب النفاق مماثلاً لإيمانهم، واستدل به على قبول توبة الزنديق ....

ولقد أمرُّ على اللئيم ....

وسياتي بَسْطُ ذلك [ولذلك]؛ أي: ولكون «الناس» يُطلق على الكاملين [يُسلب]؛ أي: يُنفى [عن غيره] الأَوْلى: «عن غيرهم»؛ أي: غير الكاملين [فيُقال] في «زيد» إذا لم يكن كاملاً: [زيد ليس بإنسان] وكذا كل شيء لم يكن كاملاً فيما خُلق له لم يستحقَّ اسمه بل يُنفى عنه [ومن هذا الباب]؛ أي: باب استعمال اسم الجنس لما يستجمع المعاني المخصوصة به[1].

[وقد جمعهما الشاعر]؛ أي: استعمال اسم الجنس بمعناه وللكامل فيه [في قوله] في مقام المدح:

[.......... إذا الناس ناسٌ والزمان زمانُ]

إذ المراد بكلٍّ من «الناس والزمان» الأولين معناه الأول، وبكلٍّ من الثانيين الثاني. وصدر البيت:

بلاد بها كنا وكنا نحبها[2] ....

[أو للعهد] عطف على للجنس. [من أهل جِلْدتهم] أهل مُقْحَم، و«الجِلْدة»: بكسر الجيم وفتحها: «النفس»؛ قال ابن الأثير: وفي الحديث **«قوم من جلدتنا»**؛ أي: من أنفسنا وعشيرتنا[3]. [استدلَّ به]؛ أي: بقوله: ﴿ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [على قبول توبة الزنديق] إذ لو لم تُقبل منه لَما كان للتقييد بقوله: ﴿ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ

---

(١) الكليات، الكفومي [ص١٦٥٦].

(٢) البيت لأخي عاد وهو عَبيل أخو عاد، وهو عاد بن إرَم. انظر: يتيمة الدهر، الثعالبي [٢/ ٧١]، جمهرة العرب، ابن دريد [٥/ ٣٩٦].

(٣) النهاية في غريب الأثر، ابن الأثير [١/ ٢٦٠].

وأن الإقرار باللسان إيمان وإلا لم يفد التقييد.

﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ﴾ الهمزة فيه للإنكار، و(اللام) مشار بها إلى (الناس)، أو الجنس بأسره وهم مندرجون فيه على زعمهم، وإنما سَفَّهُوهُم لاعتقادهم فساد رأيهم، أو لتحقير شأنهم، فإن أكثر المؤمنين كانوا فقراء ومنهم موالي: كصهيب وبلال، أو للتجلد وعدم المبالاة بمن آمن

ٱلنَّاسُ﴾ فائدة؛ إذ المقصود به طلب الإخلاص [و] على **[أن الإقرار باللسان إيمان]**؛ أي: في الظاهر **[وإلا]**؛ أي: وإن لم يكن إيماناً فيه **[لم يُفِد التقييد]** بقوله: ﴿ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ للاغتناء عنه بقوله: ﴿ءَامِنُواْ﴾، وهذا أورده الإمام الرازي سؤالاً وأجاب عنه: بأن الإيمان الحقيقي عند الله إنما هو المصاحب للإخلاص(١)، وأما في الظاهر فيحصل بالإقرار فلا جرم افتقر فيه إلى تقييده بقوله: ﴿ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ **[الهمزة فيه للإنكار]**؛ أي: لا يوجد إيمانان.

[واللام]؛ أي: في السفهاء **[مشار بها إلى الناس]**؛ أي: المعهودين أو الكاملين؛ فهي للعهد **[أو إلى الجنس]**؛ أي: جنس السفهاء **[بأسره]**؛ أي: بجميعه. قال التفتازاني: المعرّف بلام الجنس قد يُقصد به بعض الأفراد من غير اعتبار وصف فيه، كما في: ولقد أمر على اللئيم، وقد يُقصد به البعض باعتبار وصف الكمال، كما في: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، وقد يُقصد به الجنس بأسره، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ [العصر: ٢]؛ أي: ومنه السفهاء. قال: والأول قليل الجدوى جداً لا يُصار إليه إلا عند تعذُّر الأخيرين(٢).

[وإنما سفَّهوهم لاعتقادهم فسادَ رأيهم...] إلى آخره، ذكر لتسفيههم ثلاثة أسباب؛ الأولان منها: على تقديري العهد والجنس في السفهاء، والثالث: مختص بالعهد. والحاصل: أنهم أرادوا بالسفهاء جميع المؤمنين وسمَّوْهم بذلك لأحد الأمرين الأولين، أو أرادوا به بعضهم وسمَّوْه بذلك تجلُّداً وتوقِّياً من الشماتة بهم مع

---

(١) الأصول، الفخر الرازي [٦/ ١٣٣].

(٢) انظر: مختصر المعاني، التفتازاني [ص٩٢].

منهم إن فسر الناس بعبد الله بن سلام وأشياعه. والسفه: خفة وسخافة رأي يقتضيهما نقصان العقل، والحلم يقابله.

﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ رد ومبالغة في تجهيلهم، فإن الجاهل بجهله الجازم على خلاف ما هو الواقع أعظم ضلالة وأتم جهالة من المتوقف المعترف بجهله، فإنه ربما يعذر وتنفعه الآيات والنذر، وإنما فصلت الآية بـ﴿لَّا يَعْلَمُونَ﴾ والتي قبلها بـ﴿لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] لأنه أكثر طباقاً لذكر السفه، ولأن الوقوف على أمر الدين والتمييز بين الحق والباطل مما يفتقر إلى نظر وتفكر. وأما النفاق وما فيه من الفتن والفساد فإنما يدرك بأدنى تفطن وتأمل فيما يُشَاهد من أقوالهم وأفعالهم.

علمهم بأنهم عن السَّفَه بمعزل[1] [**وسخافة رأي**]؛ أي: رِقَّته؛ يقال: ثوب سخيف؛ أي: رقيق [**والحِلْم**]؛ أي: الأناة.

[**وإنما فُصِلت الآية بـ«لا يعلمون»**]؛ أي: جُعلت فاصلتها ذلك [**لأنه**]؛ أي: «لا يعلمون» [**أكثر طباقاً**]؛ أي: مطابقة [**لذكر السفه**]؛ أي: لأن السَّفَه جهل فطباقه العلم [**ولأن الوقوف على أمر الدين...**] إلى آخره، أراد بالدين الإيمان بشروطه[2]، وحاصل ذلك: أن أمر الإيمان أخروي يحتاج إلى دقة نظر ففُصِلت الآية التي اشتملت عليه بـ(لا يعلمون)، وأمر البغي والفساد دنيوي فهو كالمحسوس لا يحتاج إلى دقة نظر ففُصِلت الآية التي اشتملت عليهما بـ«لا يشعرون». ويشعر مضارع شعر؛ يقال: شعرتُ كذا؛ أي: أحسستُ به أو أدركتُهُ؛ أي: فطنتُ له. وقد استعمل بالمعنى الأول في قوله: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾، وبالثاني في قوله: ﴿لَّا يَشْعُرُونَ﴾.

[**فإنما يُدرك**] لا وجه للحصر؛

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/١٠٢].

(٢) الحاوي الكبير، الماوردي [١٥/٧٢٩].

۞ ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾.

﴿١٤﴾ ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ بيان لمعاملتهم مع المؤمنين والكفار، وما صدرت به القصة فمساقه لبيان مذهبهم وتمهيد نفاقهم فليس بتكرير. روي: (أن ابن أُبيّ وأصحابه استقبلهم نفر من الصحابة، فقال لقومه: انظروا كيف أرد هؤلاء السفهاء عنكم؟! فأخذ بيد أبي بكر رضي الله عنه وقال: مرحباً بالصديق سيِّد بني تيم، وشيخ الإسلام وثاني رسول الله في الغار الباذل نفسه وماله لرسول الله ﷺ، ثم أخذ بيد عمر رضي الله عنه فقال: مرحباً بسيد بني عدي الفاروق القوي في دينه، الباذل نفسه وماله لرسول الله ﷺ، ثم أخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: مرحبا يا ابن عم رسول الله ﷺ وختنه سيد بني هاشم، ما خلا رسول الله ﷺ، فنزلت). واللقاء المصادفة يقال: (لقيته ولاقيته) إذا صادفته واستقبلته، ومنه: (ألقيته) إذا طرحته فإنك بطرحه جعلته بحيث يُلقى.

فالأولى: فيُدرك [وما صُدِّرت به القصة]؛ أي: وهو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾.

[فمساقه] بفتح ميمه وبالضمير، أو بضمها وبهاء التأنيث، وفي كل منهما تجوز. وحقيقة الكلام أن يقال: فمسوق. [رُوي أن ابن أُبَيٍّ وأصحابه استقبلهم نفرٌ من الصحابة...] إلى آخره، رواه الواحدي[١] وغيره بسند ضعيف[٢]، وقوله: [وختنه] ختن الرجل عند العرب: كل من كان من قِبَل المرأة، وعند العامة زوج ابنته، وكلٌّ منهما صحيح[٣].

---

(١) أسباب نزول الآيات، الواحدي [ص١٨].

(٢) قال الشوكاني: إسناده مسلسل بالكذابين. الفوائد المجموعة، الشوكاني [ص٣١٨].

(٣) القاموس المحيط، الفيروزآبادي [٦/ ٤٣٣].

﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ من: (خلوت بفلان وإليه) إذا انفردت معه. أو من: (خلاك ذمٌّ)؛ أي: عداك ومضى عنك، ومنه القرون الخالية. أو من: (خلوت به) إذا سخرت منه، وعدي بـ(إلى) لتضمن معنى الإنهاء، والمراد بشياطينهم الذين ماثلوا الشيطان في تمردهم، وهم المظهرون كفرهم، وإضافتهم إليهم للمشاركة في الكفر. أو كبار المنافقين والقائلون صغارهم. وجعل سيبويه نونه تارة أصلية على أنه من شطن إذا بعد؛ فإنه بعيد عن الصلاح، ويشهد له قولهم: تشيطن. وأُخْرَى زائدة على أنه من: (شاط) إذا بطل، ومن أسمائه: الباطل.

﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ أي: في الدين والاعتقاد، خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية، والشياطين بالجملة الإسمية المؤكدة بـ(إن) لأنهم قصدوا بالأولى دعوى إحداث الإيمان، وبالثانية تحقيق ثباتهم على ما كانوا عليه،

[ذم] هو بمعجمة وميم مشددة، نقيض المدح [وعُدِّي بـإلى]؛ أي: على هذا المعنى وإن كان الأصل تعديته فيه بالباء، والمعنى: وإذا أنهوا السُّخْرية بالمؤمنين إلى شياطينهم؛ كما تقول: «أحمد إليك فلاناً أو ذَمَّهُ إليك»؛ أي: أنهي حمده وذمه إليك. وهذا كما قال التفتازاني وغيره: بيان لحاصل المعنى، وأما تقدير الكلام فهو: وإذا خلوا؛ أي: سخروا مُنْهِيين إلى شياطينهم [**الذين ماثلوا الشياطين في تمردهم**] ففيه استعارة تصريحية وقرينتها إضافة الشياطين إليهم. وفي نسخة بدل الشياطين: «الشيطان» [**أو كبار المنافقين**] مدخول أو خبر لمحذوف، والجملة معطوفة على مدخول لام الجر، والتقدير: وإضافتهم إليهم لمشاركتهم لهم في الكفر، أو لأنهم كبار المنافقين [**ومن أسمائه: الباطل**][1] تقوية لأخذ الشيطان من شاط.

[**خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية**]؛ أي: في قوله: ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ [و] خاطبوا [**الشياطين بالجملة الإسمية المؤكَّدة بـ«إن»**] في قوله: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ﴾

---

(١) تاج العروس، الزبيدي [١٩/ ٤٢١/ مادة: شيط].

۞ ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ١٥﴾.

ولأنه لم يكن لهم باعث من عقيدة وصدق رغبة فيما خاطبوا به المؤمنين، ولا توقع رواج ادعاء الكمال في الإيمان على المؤمنين من المهاجرين والأنصار بخلاف ما قالوه مع الكفار.

﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ تأكيد لما قبله؛ لأن المستهزئ بالشيء المستخف به مُصِرٌّ على خلافه. أو بدل منه لأن من حقر الإسلام فقد عظم الكفر. أو استئناف فكأن الشياطين قالوا لهم لما ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ إن صح ذلك فما بالكم توافقون المؤمنين وتدعون الإيمان فأجابوا بذلك. والاستهزاء السخرية والاستخفاف يقال: (هزئت واستهزأت) بمعنى كـ(أجبت واستجبت)، وأصله الخفة من الهزء وهو القتل السريع يقال: (هزأ فلان) إذا مات على مكانه، وناقته تهزأ به؛ أي: تسرع وتخف.

١٥ ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ يجازيهم على استهزائهم، سمي جزاء الاستهزاء باسمه كما سمي جزاء السيئة سيئة، إما لمقابلة اللفظ باللفظ، أو لكونه مماثلاً له في القدر، أو يرجع وبال الاستهزاء عليهم فيكون

[مُصِرّ على خلافه]؛ أي: على خلاف ما استهزأ به [أو بدل منه] قيل: ليس المراد به البدل الذي هو أحد التوابع الخمسة؛ فإن ذاك لا يكون في الجملة؛ بل المراد به أن الجملة الثانية تحل محلَّ الأولى وتسدُّ مسدَّها في المعنى. انتهى.

والحق جواز ذلك من الجمل التي لها محل من الإعراب كما هنا؛ إذ محلُّ «إنا معكم» النصب.

[سُمِّي جزاء الاستهزاء باسمه...] إلى آخره، مثل هذا يُسمَّى مشاكلة[1] [أو يرجع] مدخول «أو» هنا وفيما يأتي عطف على «يجازيهم»، و«يُرجِع» متعدٍّ إلى «وبال»؛ من رَجَعَه رَجْعاً لا من رجع رجوعاً. وفي قوله: أو يُنزِل بهم الحقارة

---

(١) الكليات، الكفومي [ص٣٩٧].

كالمستهزئ بهم، أو ينزل بهم الحقارة والهوان الذي هو لازم الاستهزاء، أو الغرض منه، أو يعاملهم معاملة المستهزئ: أما في الدنيا فبإجراء أحكام المسلمين عليهم، واستدراجهم بالإمهال والزيادة في النعمة على التمادي في الطغيان، وأما في الآخرة: فبأن يفتح لهم وهم في النار باباً إلى الجنة فيسرعون نحوه، فإذا صاروا إليه سد عليهم الباب، وذلك قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: ٣٤] وإنما استؤنف به ولم يعطف ليدل على إن الله تعالى تولى مجازاتهم، ولم يحوج المؤمنين إلى أن يعارضوهم، وأنَّ استهزاءهم لا يؤبه به في مقابلة ما يفعل الله بهم ولعله لم يقل: الله مستهزئ بهم ليطابق قولهم، إيماء بأن الاستهزاء يحدث حالاً فحالاً، ويتجدد حيناً بعد حين، وهكذا كانت ....

والهوان مجاز عما هو كالغاية للاستهزاء؛ فيكون من إطلاق المسبَّب على السَّبب نظراً إلى التصور، وبالعكس نظراً إلى الوجود. وفي قوله: «أو يعاملهم معاملة المستهزئ»[1] . . . إلى آخره، استعارة تبعية حيث شبه صورة صنع الله من إجراء أحكام المسلمين عليهم ظاهراً، ومن ادِّخار العذاب لهم بصورة صنع الهازئ مع المهزوء به باطناً، فاستعير لها لفظ الاستهزاء ثم اشتق منه يستهزئ. وقوله: «على التمادي» حال من الضمير المذكور في عليهم واستدراجهم والمقدر في الزيادة في النعمة. و«على» بمعنى «مع». والمعنى: فعل ذلك بهم في الدنيا مع تماديهم في طغيانهم. وقوله: «وأما في الآخرة فبأن يفتح لهم وهم في النار باباً إلى الجنة». . . إلى آخره، مأخوذ من حديث مرسل، رواه ابن أبي الدنيا في كتاب «الصمت» عن الحسن[2].

[**لا يُؤبَه به**] لا يُبالى به لحقارته [**ليطابق**] متعلق بالمنفي؛ أي: لم يقل: «مستهزئ» ليطابق «مستهزئون»؛ بل عدل إلى «يستهزئ» [**إيماءً بأن الاستهزاء يحدث حالاً فحالاً...**] إلى آخره؛ أي: على لاستمرار بمعونة المقام؛ لأنك إذا قلتَ في مقام المدح: «فلان يُقري الضيف ويحمي الحريم» عنيتَ أنه اعتاده واستمر عليه لا

---

(١) اللباب، ابن عادل [١/ ٦٤].

(٢) وفي أمالي السيد المرتضى [ص٥٨].

نكايات الله فيهم كما قال تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٢٦].

﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ من مد الجيش وأمده إذا زاده وقواه، ومنه مددت السراج والأرض إذا استصلحتهما بالزيت والسماد، لا من المد في العمر فإنه يعدى بـ(اللام) كـ(أملى له). ويدل عليه قراءة ابن كثير: ﴿وَيَمُدُّهُمْ﴾. والمعتزلة لما تعذر عليهم إجراء الكلام على ظاهره قالوا: لما منعهم الله تعالى ألطافه التي يمنحها المؤمنين وخذلهم بسبب كفرهم وإصرارهم، وسدهم طريق التوفيق على أنفسهم فتزايدت بسببه قلوبهم ريناً وظلمة، تزايد قلوب المؤمنين انشراحاً ونوراً، وأمكن الشيطان من إغوائهم فزادهم طغياناً، أُسْنِدَ ذلك إلى الله تعالى إسناد الفعل إلى المسبب مجازاً،

أنك تخبر بأنه سيفعل. [**نكايات الله فيهم**] يقال: «نكيتُ في العدوِّ نكاية»؛ إذا أكثرتُ فيه الجراح والقتل[١].

[**من مَدَّ الجيش وأمدَّه**]؛ أي: هما بمعنى واحد. وقيل: «مدَّ» للشرّ نحو: ﴿وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩]، و«أمدَّ» للخير نحو: ﴿وَأَمْدَدْنَاهُم بِفَاكِهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢]. وقيل: «مدَّ» لما كان مدُّه من نفسه، و«أمدَّ» لما كان مدُّه من غيره [**بالزيت**] راجع إلى السِّراج [**والسماد**] راجع إلى الأرض، وهو بكسر السين: سرجين ورماد[٢] [**ويدل عليه**]؛ أي: على كون «مدَّ» بمعنى «أمدَّ»: [**قراءة ابن كثير: ويُمِدُّهم**]؛ أي: ببنائه من الرباعي، وهذه القراءة شاذة[٣].

[**والمعتزلة لما تعذر عليهم إجراء الكلام على ظاهره**]؛ أي: في زعمهم أن الله لا يخلق القبيح [**قالوا: لما...**] إلى آخره، جواب لما تعذر. وضمير منعهم للمنافقين [**ألطافه**] جمع لُطف، وهو خَلْق قدرة الطاعة في العبد [**رَيْناً**]؛ أي: صدأ [**تزايُد**] بضم الياء التحتية؛ أي: كتزايد [**أو أمكن**] عطف على منعهم الله [**أسند ذلك**]؛ أي: المدّ [**إلى المسبِّب**] بكسر الموحدة، والجملة جواب لما الثانية

---

(١) اصلاح المنطق، ابن السكيت [ص٩٣]. (٢) الصحاح، الجوهري [٣/ ١١٥].
(٣) انظر: اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي [ص٢٤٥].

وأضاف الطغيان إليهم لئلا يتوهم أن إسناد الفعل إليه على الحقيقة، ومصداق ذلك أنه لما أسند المد إلى الشياطين أطلق الغي قال: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]. وقيل: أصله: (يمد لهم) بمعنى: (يملي لهم) ويمد في أعمارهم كي يتنبهوا ويطيعوا، فما زادوا إلا طغياناً وعمهاً، فحذفت اللام وعدى الفعل بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]. أو التقدير يمدهم استصلاحاً، وهم مع ذلك يعمهون في طغيانهم. و(الطغيان): بالضم والكسر كـ(لقيان) و(لقيان): تجاوز الحد في العتو، والغلو في الكفر، وأصله تجاوز الشيء عن مكانه قال تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ﴾ [الحاقة: ١١]. والعمه في البصيرة كالعمى في البصر، وهو: التحير في الأمر، يقال: رجل عامه وعمه، وأرض عمهاء لا منار بها، قال: (أَعْمَى الهُدَى بالجاهِلين العمهْ).

[ومصداق ذلك]؛ أي: أن الإسناد في يمدُّ إسناد إلى المسبِّب لا إلى الفاعل حقيقة [أنه لما أسند المدّ إلى الشياطين][1]؛ أي: في قوله: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

[أو أصله] عطف على قوله أولاً: «من مدَّ الجيش» فأفاد الأول أن «مدَّ» متعدٍّ، والثاني أنه قاصر [أو التقدير] عطف على: «من مدَّ» وهما متقاربان. [والعمه في البصيرة كالعمى في البصر] ظاهره اختصاص العمه بالبصيرة والعمى بالبصر، وهو ما ذكره ابن عطية[2]؛ فبينهما تباين. وقال الإمام[3] وغيره: العمه في البصيرة والعمى عامٌّ فيها وفي البصر؛ فبينهما عموم مطلق.

[.................................. أعمى الهدى بالجاهلين العمه]

قاله رؤبة[4] يصف به مَنْ ضلَّ بين المهامه؛ أي: المفازات. وصدره:

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/١٠٦].

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية [٤/٨٥].

(٣) انظر: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٢/٦٥].

(٤) رؤبة بن العجاج بن شدقم الباهلي. انظر: النكت والعيون، الماوردي [١/٧٨]، المؤتلف والمختلف، الآمدي [ص٥٢].

۞ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ١٦﴾.

---

١٦ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ اختاروها عليه واستبدلوها به، وأصله بذل الثمن لتحصيل ما يطلب من الأعيان، فإن كان أحد العوضين ناضّاً تعين من حيث إنه لا يطلب لعينه أن يكون ثمناً وبذله اشتراء، وإلا فأي العوضين تصورته بصورة الثمن فباذله مشترٍ وآخذه بائع، ولذلك عدت الكلمتان من الأضداد، ثم استعير للإعراض عما في يده محصلاً به غيره، سواء كان من المعاني أو الأعيان، ومنه قول الشاعر:

أخذْتُ بالجُمْلةِ رأساً أزْعَرا وبالثَّنايَا الواضحات الدّردرا
وبالطّويل العمر عمرا جيدرا كما اشْتَرَى المُسْلم إذ تَنَصَّرا

ومَهْمَهٌ أطرافُهُ في مَهْمَهٍ وأعمى ....

قيل: فعل ماضٍ؛ أي: أخفى طُرُق الهداية، وقيل: صفة من عَمِيَ عليه الأمر: التبس. والعُمْه جمع عَمِه وعامِه؛ أي: المِهْمَه طريقة مشتبهة على العين؛ إذ ليس فيه منار يُهتدى به.

[**وإلا فأيّ العوضين...**] إلى آخره، الأولى قول غيره: وإلا فالثمن ما دخلت عليه الباء [**ولذلك عدت الكلمات**] وهي هنا الاشتراء والبيع والمشتري والبائع والعوض. وفي نسخة بدل «الكلمات»: «الكلمتان»؛ أي: وهما الاشتراء والبيع [**ثم استعير**]؛ أي: الاشتراء. [**ومنه**]؛ أي: ومن استعمال الاشتراء في الإعراض عما في يده محصّلاً به غيره.

[**أخذت بالجمة**] بالضم، مجتمع شعر الرأس، والباء للبدل [**رأساً أزعرا**]؛ أي: أصلع [**الدُّردُرا**] بضم الدالين المهملتين، مغارز أسنان الصبي؛ قاله الجوهري[1] وغيره[2] [**العمر**] هو عطف بيان للطويل أو بدل منه [**جبذرا**] هو بالجيم والموحدة والذال المعجمة، القصير [**كما اشترى**] «ما» مصدرية [**المسلم**] هو جَبَلَة بن الأيهم من ملوك غسّان [**إذ تنصّرا**] ظرف لـ«اشترى»؛ أي: كاشتراء جَبَلَة بعد إسلامه

---

(١) الصحاح، الجوهري [٤/ ١٨].
(٢) القاموس المحيط، الفيروزآبادي [٢/ ٥٤].

ثم اتسع فيه فاستعمل للرغبة عن الشيء طمعاً في غيره، والمعنى: أنهم أخلوا بالهدى الذي جعله الله لهم بالفطرة التي فَطَرَ الناس عَلَيْهَا محصلين الضلالة التي ذهبوا إليها. أو اختاروا الضلالة واستحبوها على الهدى.

﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾. ترشيح للمجاز، لَمَّا استعمل الاشتراء في معاملتهم أتبعه ما يشاكله تمثيلاً لخسارتهم، ونحوه:

وَلـمَّـا رأيـتُ الـنـسـرَ عـزَّ ابـن دأيـة وعَشَّشَ في وَكْرَيْهِ جَاشَ لَهُ صَدْري

الكفر حين تنصَّر[1].

[الذي جُعل لهم] بالبناء للمفعول. وفي نسخة: «جعل الله لهم»؛ أي: جعله الله [محصِّلين] حال من ضمير «لهم» [الضلالة] مفعول محصِّلين.

[ترشيح للمجاز] قال الجوهري: الترشيح أن ترشح المرأة ولدها باللبن القليل تجعله في فيه شيئاً بعد شيء إلى أن يَقْوَى على المصِّ، وتقول: فلان يُرشَّح للوزارة؛ أي: يُربَّى ويُؤهَّل لها. وترشح الفصيل إذا قَوِيَ على المشي[2]. قال التفتازاني: ومعناه عندهم أن يُقرن بالمجاز صفة أو تفريع كلام يلائم المعنى الحقيقي. وأكثر ما يكون في الاستعارة؛ كقولك: «جاورتُ بحراً تتلاطم أمواجه». وقد يكون في المجاز المرسل؛ كقولهم: «له اليد الطولى»[3]؛ أي: القدرة الكاملة. [ولما رأيتُ النَّسْر] بفتح النون أشهر من ضمها أو كسرها، طائر استعير للشيب [عز]؛ أي: غلب.

[ابن دَأْيَة]؛ أي: الغراب، استعير للشعر الأسود [وعَشَّش]؛ أي: حلَّ [في وكريه]؛ أي: عشيه؛ استعير للحية والرأس. وللغراب وكران: وكر في الشتاء ووكر في الصيف [جاش]؛ أي: اضطرب. والتعشيش أخذ العشّ، وعشُّ الطير موضعه الذي يأخذه من دقاق العيدان وغيرها للتفريخ وهو في أفنان الشجر، فإذا كان في جدار أو جبل أو نحوهما فهو وكر.

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد [١/ ٢٦٥].

(٢) الصحاح، الجوهري [١/ ٢٥٤].

(٣) انظر: أنواع المجاز المرسل بقسميه. البلاغة العربية وأسسها، الميداني [ص٦٣٢].

۞ ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾.

والتجارة: طلب الربح بالبيع والشراء. والربح: الفضل على رأس المال، ولذلك سمي شفا، وإسناده إلى التجارة وهو لأربابها على الاتساع لتلبسها بالفاعل، أو لمشابهتها إياه من حيث إنها سبب الربح والخسران.

﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ لطرق التجارة، فإن المقصود منها سلامة رأس المال والربح، وهؤلاء قد أضاعوا الطلبتين لأن رأس مَالِهم كان الفطرة السليمة، والعقل الصرف، فلما اعتقدوا هذه الضلالات بطل استعدادهم، واختل عقلهم ولم يبقَ لهم رأس مال يتوسلون به إلى درك الحق، ونيل الكمال، فبقوا خاسرين آيسين من الربح فاقدين للأصل.

﴿١٧﴾ ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ لما جاء بحقيقة حالهم عقبها بضرب المثل زيادة في التوضيح والتقرير، فإنه أوقع في القلب وأقمع

[والتجارة طلب الربح بالبيع والشراء] فيه تجوز؛ إذ التجارة حقيقة إنما هي التصرف بالبيع والشراء للربح [شِفّاً] هو بكسر المعجمة وتشديد الفاء، الفضل والربح، ويقال للنقصان أيضاً؛ فهو من الأضداد؛ قاله الجوهري[1] [وهو لأربابها] جملة معترضة بين المبتدأ والخبر [لتلبسها بالفاعل أو لمشابهتها إياه...] إلى آخره، الأول مجاز مرسل والثاني استعارة. و«إياه» راجع إلى الفاعل.

[لأن رأس مالهم...] إلى آخره، أفاد به أن رأس مالهم الفطرة السليمة والعقل الصِّرْف وأن الربح دَرْكُ الحق ونَيْل الكمال، وقد أضاعوا الأمرين معاً. [استوقد ناراً] التنوين فيه للتعظيم [لما جاء بحقيقة حالهم]؛ أي: جاء بها في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ إلى هنا [عقَّبها بضرب المثل]؛ أي: ببيان تصوير تلك الحقيقة وإبرازها في معرض المُشاهَد المحسوس زيادة في التوضيح[2]

---

(١) الصحاح، الجوهري [٦/ ٧٢].
(٢) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٠٩].

للخصم الألد؛ لأنه يريك المتخيل محققاً والمعقول محسوساً، ولأمر ما أكثر الله في كتبه الأمثال، وفشت في كلام الأنبياء والحكماء. والمثل في الأصل بمعنى النظير يقال: (مَثَل ومِثْل ومَثِيل) كـ(شبه وشبه وشبيه)، ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده، ولا يضرب إلا ما فيه غرابة، ولذلك حوفظ عليه من التغيير، ثم استعير لكل حال أو قصة أو صفة لها شأن وفيها

[**للخصم الألدِّ**] بمهملة؛ أي: شديد الخصومة [**لأنه**]؛ أي: ضرب المثل [**يريك المتخيَّل متحققاً والمعقول محسوساً**] وذلك لأن المعاني ربما تكون معقولة صرفة فالوهم ينازع العقل في إدراكها حتى يحجبها عن العقل؛ فتُضرب لها الأمثال فتبرزها في معرض المحسوسات ليساعد الوهمُ العقلَ في إدراكها[١]؛ لأن شأن الوهم إدراك المحسوس، ولهذا يُبكت الخصم الألدّ؛ أي: يُغلب ويُلزم بضرب المثل؛ لأن خصومته بسبب انقياده للوهم ونُبُوِّ الوهم عن طاعة العقل، فإذا توافقا زالت الخصومة لا محالة [**ولأمر ما**] بزيادة «ما» للتعميم [**ثم للقول السائر**]؛ أي: ثم نُقل ضرب المثل من معناه اللغوي وهو النظير إلى معنى عُرْفي وهو القول الفاشي بين الناس الذي يتفرع عليه معنى ثالث مجازي يأتي في قوله: ثم استعير لكل حال... إلى آخره.

[**الممثَّل مضربه بمورده**] إنما سُمِّي مثلاً لأنه جَعْل مَضْرَبه وهو ما يضرب فيه ثانياً مثلاً لمورده وهو ما ورد فيه أولاً[٢]. وضربُ المثل بجامع الاستعارة التمثيلية لكنه يُعتبر فيه الشهرة دونها؛ فهو أخصُّ منها مطلقاً [**ولا يُضرب إلا ما**] الأولى: بـ«ما»[٣] [**ولذلك**]؛ أي: ولكون المثل لا يُضرب إلا بما فيه غرابة [**حوفظ عليه من التغيير**] ظاهره أن عدم تغيير المثل لاشتماله على الغرابة، والأظهر كما في «المفتاح» أن ذلك إنما هو لكونه استعارة فيجب لذلك أن يكون هو بعينه لفظ المشبه به، فإن وقع تغيير لم يكن مثلاً بل مأخوذ منه وإشارة إليه[٤]، كما في قولك: «بالصيف ضيعتَ اللبن» بالتذكير.

---

(١) انظر: الأمثال من الكتاب والسُّنَّة، الحكيم الترمذي [ص١٤].
(٢) انظر: الكليات، الكفومي [ص٩٠٥]. (٣) في نسخة [ج]: (إلا كما).
(٤) مفتاح العلوم، السكاكي [ص١٦٥].

غرابة مثل قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥] وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]. والمعنى: حالهم العجيبة الشأن كحال من استوقد ناراً، و(الذي): بمعنى: (الذين) كما في قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩] إن جعل مرجع الضمير في (بنورهم)، وإنما جاز ذلك ولم يجز وضع القائم موضع القائمين لأنه غير مقصود بالوصف؛ بل الجملة التي هي صلته وهو وصلة إلى وصف المعرفة بها، ولأنه ليس باسم تام بل هو كالجزء منه، فحقه أنه لا يجمع كما لا تجمع أخواتها، ويستوي فيه الواحد والجمع وليس (الذين) جمعه المصحح؛ بل ذو زيادة زيدت لزيادة المعنى؛ ولذلك جاء بالياء أبداً على اللغة الفصيحة

[والذي بمعنى الذين...] إلى آخره، جواب ما يقال: كيف مُثِّلت الجماعة بالواحد؟ وحاصل ما أجاب به ثلاثة أوجه: استعمال «الذي» بمعنى «الذين»، وقَصْدُ الجنس به، وجَعْلُ موصوفه لفظاً مفرداً دالاً على الجماعة كالفَوْج. وبقي رابع ذكره الرازي وقال: إنه أقوى الأجوبة، وهو أن المنافقين لم يُشَبَّهوا بذات المستوقد حتى يلزم منه تشبيه الجماعة بالواحد، وإنما شُبِّهت قصتهم بقصة المستوقد كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ الآية [الجمعة: ٥][١]. وهذا ذكره المصنف أولاً بقوله: والمعنى: حالهم العجيبة الشأن كحال من استوقد ناراً، وعليه قال السعد التفتازاني: لا خفاء في أنه لا يتوجه هذا السؤال بعدما ذكر أن المثل مستعار للحال العجيبة الشأن[٢].

[إن جُعل]؛ أي: «الذي» [وما جاز ذلك]؛ أي: وَضْعُ «الذي» موضع «الذين» [ولم يجز وَضْعُ القائم موضع القائمين]؛ أي: سواء جُعلت «الـ» فيه موصولة أو حرف تعريف [لأنه]؛ أي: «الذي» [غير مقصود بالوصف]؛ أي: بخلاف القائم [وهو]؛ أي: «الذي» [ولأنه ليس باسم تامٍّ]؛ أي: بخلاف القائم [أخواتها] الأَوْلى: أخواته؛ أي: أخوات «الذي» كـ«مَنْ» و«ما» [ويستوي فيه الواحد والجمع]؛ أي: بخلاف القائم فإنه مختص بالواحد.

---

(١) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٢/٦٨].
(٢) انظر: الكشاف، الزمخشري [ص١٠٩].

التي عليها التنزيل، ولكونه مستطالاً بصلته استحق التخفيف، ولذلك بولغ فيه فحذف ياؤه ثم كسرته ثم اقتصر على اللام في أسماء الفاعلين والمفعولين، أو قصد به جنس المستوقدين، أو الفوج الذي استوقد. و(الاستيقاد): طلب الوقود والسعي في تحصيله، وهو سطوع النار وارتفاع لهبها. واشتقاق النار من: (نار ينور نوراً) إذا نفر لأن فيها حركة واضطراباً.

﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾؛ أي: النار، ما حول المستوقد إن جعلتها متعدية، وإلا أمكن أن تكون مسندة إلى ﴿مَا﴾، والتأنيث لأن ما حوله أشياء وأماكن أو إلى ضمير (النار)، و﴿مَا﴾: موصولة في معنى الأمكنة نصب على الظرف، أو مزيدة، و﴿حَوْلَهُۥ﴾ ظرف ....

[ثم اقتُصِرَ على اللام في أسماء الفاعلين والمفعولين] رُدَّ بأن «اللام» لو كانت بقية «الذي» لكان لها موضع من الإعراب ولما تخطَّاها العامل إلى الصِّلة ولجاز وَصْلها بالجملة كـ«الذي».

قال السَّفَاقُسي: ويمكن أن يُجاب بأنها أشبهت «لام التعريف» فلهذا لم يكن لها موضع من الإعراب وتخطَّاها العامل ولم تدخل على الجمل كلامِ التعريف[١]. [أو قُصد به جنس المستوقدين] هو مع ما بعده عطف على قوله: بمعنى: الذين كما أشرتُ إليه فيما مرَّ [أو الفَوْج] هو بالجيم الجماعة كما مرَّ. [والاستيقاد طلب الوقود] والأكثر على أن استوقَدَ بمعنى أَوْقَدَ لا بمعنى طلب الوقود.

[واشتقاق النار]؛ أي: أخذها [من: نارَ ينورُ] والنار كما في «الكشاف»: جوهر لطيف مضيء حار مُحْرِق[٢]. وقال غيره: النار تُقال لِلَّهَبِ الذي يبدو للحاسة وللحرارة المجرَّدة وقد يُرد إلى الأول بتأويل[٣] [إن جعلتها]؛ أي: الإضاءة، والمراد: إن جعلت أضاءت [متعدية وإلا أمكن أن تكون مستندة إلى ما...] إلى آخره، حاصله: أن «أضاء» إما متعدٍّ و«ما»؛ أي: النار فاعله و«حوله» مفعول به؛

---

(١) المجيد في إعراب القرآن المجيد، السفاقسي [ص٩٥].

(٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ١١٠].

(٣) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني [٣/ ٤٩٣].

وتأليف الحول للدوران. وقيل للعام: حول لأنه يدور.

﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جواب (لما)، والضمير للذي، وجمعه للحمل على المعنى، وعلى هذا إنما قال: ﴿بِنُورِهِمْ﴾ ولم يقل: (بنارهم) لأنه

أي: جعلته النار مضيئاً. أو قاصر مسنداً إما إلى «ما حوله» و«ما» موصولة؛ أي: أضاءت الأماكن التي حول المستوقد[1]. أو إلى ضمير النار، وحوله إما ظرف لـ «أضاءت» و«ما» زائدة، أو صلة لـ «ما» و«ما» موصولة عبارة عن الأماكن، والموصول مع الصلة مفعول فيه. فقوله: والتأنيث لأن ما حوله أشياء وأماكن جواب ما يقال: إذا أُسند أضاء إلى «ما» فكيف أُنِّث؟ وقوله: مستندة: الأولى مسندة كما في نسخة.

[وتأليف الحول]؛ أي: تركيب حروفه كيف كان موضوع [للدوران] الشامل مجازاً لنحو التغير والانقلاب والظهور؛ يُقال: حال الشيء واستحال: تَغَيَّرَ، وحال عن العهد: انقلب، وحال وتحول إلى مكان آخر: تحرك، ولاحَهُ السفرُ: غَيَّرَهُ، ولاحَ النجمُ: بدا، ووَلَح البعيرَ: حمَّلَهُ ما لا يطيق، ووَحِلَ الرجلُ بالكسر: وقع في الوَحل بالفتح؛ أي: الطين[2] وهذا كما أن تركيب حروف كمل كيف كان موضوع للقوة[3]، كـ«كمل» و«كلم» و«ملك» و«مكل» و«لكم» [لأنه يدور]؛ أي: على الناس وغيرهم.

[﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جواب لما] هو ظاهر، لكن لما كان فيه مانع لفظي وهو توحيدُ الضمير في استوقد وحوله وجَمْعُه في بنورهم[4]، ومعنوي وهو أن المستوقد لم يفعل ما يستحقُّ به إذهاب النور بخلاف المنافق، وكانا محتاجين إلى جواب أجاب عن الأول بقوله: [وجمعه للحمل على المعنى] وعن الثاني بقوله بعدُ: «وإسناد الإذهاب إلى الله...» إلى آخره [وعلى هذا]؛ أي: وعلى كون ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جواب لما المقتضي لجعل الضمير لـ«الذي» قيد به؛ لأنه لو جعل ذلك

---

(١) ويعضده قراءة ابن أبي عبلة: «ضاءت»، انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١١٠].

(٢) الثلاثة أسطر السابقة من النسخة [ز - ج - ب] ساقطة من نسخة [الأصل].

(٣) انظر: تاج العروس، الزبيدي [٢٨/ ٣٦٥/ مادة: حول].

(٤) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ١١٨].

المراد من إيقادها. واستئناف أجيب به اعتراض سائل يقول: ما بالهم شبهت حالهم بحال مستوقد اطفأت ناره؟ أو بدل من جملة التمثيل على سبيل البيان. والضمير على الوجهين للمنافقين، والجواب محذوف كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥] للإيجاز وأمن الالتباس. وإسناد الذهاب إلى الله تعالى إما لأن الكل بفعله، أو لأن الإطفاء حصل بسبب خفي، أو أمر سماوي كريح أو مطر، أو للمبالغة؛ ولذلك عدى الفعل بالباء دون الهمزة لما فيها من معنى الاستصحاب والاستمساك، يقال: (ذهب السلطان بماله) إذا أخذه، وما أخذه الله وأمسكه فلا مرسل له، ولذلك عدل عن الضوء الذي هو مقتضى اللفظ إلى النور، فإنه لو قيل: (ذهب الله بضوئهم) احتمل ذهابه بما في الضوء من الزيادة وبقاء ما يسمى نوراً،

استئنافاً أو بدلاً كما يأتي لم يرد السؤال المشار إليه في كلامه بعدم المقتضي لذكر النار [أو استئناف] هو مع ما بعده عطف على جواب «لما» [بدل من جملة التمثيل] التي هي قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ إلى آخره، وليس المراد بالبدل هنا البدل النحوي التابع للأول في إعرابه؛ لأن الجملة الأولى هنا لا محل لها من الإعراب؛ بل المراد به أن تكون الجملة الثانية مفسِّرةً للأولى قائمة مقامها في المعنى موضِّحةً لها كما يُفْهِمُه كلامُهُ.

[**والضمير على الوجهين**]؛ أي: الاستئناف والبدل [**والجواب**]؛ أي: جواب «لما» [**محذوف**]؛ أي: خمد نورهم وانطفأ [**للإيجاز وأمن الالتباس**] تعليل لحذف الجواب [**ولذلك**]؛ أي: وللمبالغة [**عُدِّي الفعل بالباء دون الهمزة...**] إلى آخره؛ أي: لأن مَنْ ذهب بشيء أذهبه مصحوباً معه، وليس كل مَنْ أذهب شيئاً كذلك. ولا يقدح فيه ترادف الهمزة والباء في معنى التعدية[1]؛ لأن ذلك لا يمنع أن تفيد الباء مع التعدية معنى سواها.

[**ولذلك عدل عن الضوء...**] إلى آخره، حاصله: أن الضوء أبلغ من النور كما يدل له قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥] ولا يقدح فيه ترادفهما

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام [١/ ٣٩].

والغرض إزالة النور عنهم رأساً، ألا ترى كيف قرر ذلك وأكده بقوله: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ فذكر الظلمة التي هي عدم النور، وانطماسه بالكلية، وجمعها ونكرها ووصفها بأنها ظلمة خالصة لا يتراءى فيها شبحان. و(ترك) في الأصل بمعنى: طرح وخلى، وله مفعول واحد فضمن معنى (صير)، فجرى مجرى أفعال القلوب كقوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾. وقول الشاعر: (فتركْتُه جَزْرَ السِّباع يَنُشْنَهُ) ....

لغةً؛ لأن الترادف بحسب الوضع لا الاستعمال[1]، والأبلغية بحسب الاستعمال.

[فذكر الظلمة التي هي عدم النور]؛ أي: عما من شأنه أن يستنير؛ فبينها وبين النور تقابل العدم والـمَلَكَة. وقيل: هي عَرَضٌ ينافي النور؛ فبينهما تضادٌّ ويدل لـه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] [لا يُتراءى] بضم الياء [شَبحانُ] بفتح الباء وإسكانها وضم النون؛ أي: طويل. وفي نسخة: «بفتح الباء»، و«شبحانِ» بكسر النون تثنية «شبح»؛ أي: شخص[2].

[فجرى مجرى أفعال القلوب كقوله: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾]؛ أي: فالمفعول الأول على القول بالتضمين هم والثاني في ظلمات، وعلى القول بعدم التضمين هم مفعول ترك، وفي ظلمات حال. [وقول الشاعر:

فتركتُهُ جَزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَهُ ....]

تمامه:

.... ما بين قُلَّةِ رأسه والمعصمِ[3]

وجزر بفتحتين، جمع جزيرة بمعنى مجزورة وهي الشاة التي أُعِدَّت للذبح؛ أي: قتلتُهُ فجعلتُهُ عرضةً للسباع يتناولنَهُ. قال التفتازاني: والبيت نصٌّ في كون ترك بمعنى صَيَّرَ؛ لأن جزر السباع معرفة لا تحتمل الحال بخلاف الآية، لجواز أن يكون ترك بمعنى طَرَحَ، و﴿فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ حالين مترادفين أو متداخلين.

---

(١) انظر: المزهر، السيوطي [١٢٦ ـ ١٢٧].

(٢) انظر: تاج العروس، الزبيدي [٦/ ٤٩٥/ مادة: شبح].

(٣) البيت لعنترة بن شداد. رجال المعلقات العشر، مصطفى الغلاييني [ص٤٨].

والظلمة مأخوذة من قولهم: (ما ظلمك أن تفعل كذا)؛ أي: ما منعك؛ لأنها تسد البصر وتمنع الرؤية. وظلماتهم: ظلمة الكفر، وظلمة النفاق، وظلمة يوم القيامة: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢]. أو ظلمة الضلال، وظلمة سخط الله، وظلمة العقاب السرمد، أو ظلمة شديدة كأنها ظلمة متراكمة، ومفعول ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ من قبيل المطروح المتروك فكأن الفعل غير متعد. والآية مَثَلٌ ضربه الله لمن آتاه ضرباً من الهدى فأضاعه، ولم يتوصل به إلى نعيم الأبد فبقي متحيراً متحسراً، تقريراً وتوضيحاً لما تضمنته الآية الأولى، ويدخل تحت عمومه هؤلاء المنافقون فإنهم أضاعوا ما نطقت به ألسنتهم من الحق باستبطان الكفر، وإظهاره حين خلوا إلى شياطينهم، ومن آثر الضلالة على الهدى المجعول له بالفطرة، أو ارتد عن دينه بعد ما آمن، ومن صح له أحوال الإرادة فادعى أحوال المحبة فأذهب الله عنه ما أشرق عليه من أنوار الإرادة، أو مَثَّل لإيمانهم من حيث إنه يعود عليهم بحقن الدماء، وسلامة الأموال والأولاد، ومشاركة المسلمين في المغانم. والأحكام بالنار الموقدة

[والظلمة مأخوذة من قولهم: ما ظلمك أن تفعل كذا[1]؛ أي: ما منعك] استبعده التفتازاني، ولعل وجهه أن الظلم لغةً ليس المنع بل النقصان[2]؛ قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ [الكهف: ٣٣]؛ أي: لم تنقص. **[والآية]** هي قوله: ﴿مَثَلُهُمْ...﴾ إلى آخره **[تقريراً]** تعليل لقوله: ضربه **[لما تضمنته الآية الأولى]** هي قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ﴾ إلى آخره **[ويدخل تحت عمومه]**؛ أي: ما تضمنته الآية.

[ومن آثر] عطف على هؤلاء المنافقين وكذا قوله: **[ومن صحّ...]** إلى آخره. **[أو مثل لإيمانهم]** عطف على مثل ضربه الله **[بالنار الموقدة]** متعلق بمثل

---

(١) انظر: أساس البلاغة، الزمخشري [٢/٨٦].

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي [ص٤١٩].

﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ١٨﴾.

للاستضاءة، ولذهاب أثره وانطماس نوره بإهلاكهم وإفشاء حالهم بإطفاء الله تعالى إياها وإذهاب نورها.

١٨ ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾ لما سدوا مسامعهم عن الإصاخة إلى الحق، وأبوا أن ينطقوا به ألسنتهم، ويبصروا الآيات بأبصارهم، جُعِلُوا كأنما أيفت مشاعرهم وانتفت قواهم كقوله:

صُمٌّ إذا سَمِعُوا خَيْراً ذُكِرْتُ بهِ ... وإنْ ذُكِرْتُ بسوءٍ عندَهُمْ أذنوا

وكقوله:

أَصَمُّ عن الشيء الَّذي لا أُريدُهُ ... وأسمَعُ خَلْقِ اللَّه حينَ أُريدُ

وإطلاقها عليهم على طريقة التمثيل، لا ....

[ولذهاب أثره] عطف على لإيمانهم [بإهلاكهم] متعلق بمثل المقدر قبل لذهاب أثره. [عن الإصاخة]؛ أي: الاستماع(١) [إِيْفَتْ]؛ أي: بالبناء للمفعول؛ أي: صارت مَؤُوفة [مشاعرهم] هي حواسهم الخمس [كقوله:

صمٌّ إذا سمعوا خيراً ذُكرتُ به ... وإن ذُكرتُ بسوء عندهم أذِنوا](٢)

من أذنتُ للشيء إذا أصغيتُ إليه. وقبله:

ما بالُ قوم صديق ثم ليس لهم ... عهد وليس لهم دين إذا ائتمنوا

[أَصَمُّ عن الشيء لا أريده ... وأسمَعُ خَلْقِ اللَّه حين أريدُ]

عُدِّيَ أصمُّ بـ«عن» لتضمنه معنى الذهول والغفلة، وهو أفعل صفة، و«أسمع» أفعل تفضيل(٣). [وإطلاقها]؛ أي: صُمٌّ بُكْمٌ عُمي [على طريقة التمثيل]؛ أي:

---

(١) الكامل في اللغة والأدب، المبرد [ص٢٩].

(٢) البيت لقعنب بن ضمرة، من بني عبد الله بن غطفان: من شعراء العصر الأموي. يقال له: «ابن أم صاحب». انظر: الأعلام، الزركلي [٥/ ٢٠٢]، ربيع الأبرار، الزمخشري [١/ ٢٧٩].

(٣) الكشاف، الزمخشري [١/ ١١٢].

الاستعارة إذ من شرطها أن يطوي ذكر المستعار له، بحيث يمكن حمل الكلام على المستعار منه لولا القرينة كقول زهير:

لَدَى أسدٍ شاكي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ لَـهُ لِـبَـدٌ أَظـفَـارُه لـم تُـقَـلَّـمِ

التشبيه البليغ(١) [لا الاستعارة]؛ أي: الخالية عن التمثيل؛ لما ذكره بقوله: [إذ من شرطها...] إلى آخره، نحو: «رأيت أسداً يرمي»، ولأن من شرطها إمكان حَمْلِ الكلام على الحقيقة في الظاهر وتناسي التشبيه، وهذا مفقود هنا كما في «زيد أسد»؛ إذ لا يمكن كونه أسداً حقيقة فلا يكون استعارة. ومَنَعَ البهاء السبكي كون الإمكان المذكور شرطاً في الاستعارة، ثم قال: والذي أختارُهُ في نحو: «زيد أسد» أنه تارة يُقصد به «التشبيه» فتكون أداة التشبيه مقدرة، وتارة يُقصد به «الاستعارة» فلا تكون مقدرة ويكون «الأسد» مستعملاً في حقيقته، وذِكْر زيد والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقةً قرينةٌ صارفة إلى الاستعارة دالة عليها. انتهى مُلَخَّصاً. [كقول زهير:

لـدى أسـد شـاكـي الـسـلاح(٢) ....]

أي: شديد البأس في الحرب، والأصل: «شائك» ثم قد تُحذف العين فيقال: «شاكُ السلاح» بضم الكاف، وقد تُقلب إلى موضع اللام وتُعَلُّ فيقال: «شاكِ السلاح» بكسرها [مُقَذَّف]؛ أي: كثير اللحم؛ كأنه قُذف باللحم، وقيل: مَرْمِيٌّ به في الوقائع والحروب كثيراً [له لُبُدٌ] بكسر اللام وفتح الموحدة؛ جمع لبدة، وهي شعره المتلبِّد على رقبته(٣) [أظفاره لم تُقَلَّمِ]؛ أي: لم تُقطع؛ يعني: لا يعتريه ضعف؛ من قولهم: فلان مقلوم الظُّفْر؛ أي: ضعيف.

وقد اجتمع في البيت تجريد الاستعارة وترشيحها؛ فالأول في شاكي السلاح مقذَّف لأن الأسد لا سلاح له ولا يرمي في الحروب، والثاني في باقي البيت. والاستشهاد في

---

(١) البلاغة أساسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمٰن الميداني [ص٥٩٦].

(٢) البيت:

لـدى أسـدٍ شـاكـي الـسـلاح مـقـذَّفٍ لـهُ لـبَـدٌ أظـفـارُه لـم تُـقَـلَّـمِ

الزهرة، ابن داود الأصبهاني [ص٢٣٢].

(٣) انظر: المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري [٤٧/١].

ومن ثم ترى المفلقين السحرة يضربون عن توهم التشبيه صفحاً كما قال أبو تمام الطائي:

وَيصعَدُ حتى يَظُنَّ الجَهولُ   بأنَّ لَهُ حَاجَةً في السَّماء

وهٰهنا وإن طوى ذكره لحذف المبتدأ لكنه في حكم المنطوق به، ونظيره:

أَسَدٌ عليَّ وفي الحُرُوبِ نَعَامة   فَتْخاءُ تنفر منْ صَفِير الصَّافرِ

البيت لقيام دلالة الحال على الاستعارة. [ومن ثَمَّ]؛ أي: ومن أجل أن الاستعارة مبنية على طَيِّ ذكر المستعار له [ترى المُفْلِقين] جمع مُفْلِق، وهو الآتي بالفلق بكسر الفاء؛ أي: الأمر العجيب [يُضْرِبون]؛ أي: يُعْرِضون [عن توهُّم التشبيه صَفْحاً] بأن يتناسوه؛ لأن المذكِّر له ذِكْرُ الطرفين فإذا طُوي أحدهما تأتَّى لهم تناسيه، [كما قال أبو تَمَّام:

ويصعد حتى يظن الجهول   بأن له حاجة في السماء][1]

هو من قصيدة رثى بها الشاعرُ خالدَ بن يزيد الشيباني[2].

[وها هنا]؛ أي: في الآية **[وإن طُوي ذكره]**؛ أي: ذكر المستعار له **[بحذف المبتدأ، لكنه في حُكم المنطوق به]** والصعود في البيت مستعار للعلو الرُّتَبي، وقد يُبنى عليه ما يُبنى على العلوِّ المكاني[3] من حديث الحاجة في السماء. وقد يُتناسى التشبيه مع التصريح بالطرفين كما في قوله:

هي الشمس مسكنها في السما   ء فعزِّ الفؤاد عزاءً جميلا
فلن تستطيع إليها الصعودَ   ولن تستطيع إليك النزولا[4]

[ونظيره]؛ أي: نظير البيت في كون المستعار له المحذوف في حكم المنطوق المذكور:

[أسدٌ عليَّ وفي الحروب نعامةٌ   فتخاء.............................]

أي: مسترخية الجناح **[تنفر من صفير الصافر]**؛ أي: صوته؛ قاله عِمْران بن

---

(١) أسرار البلاغة، الجرجاني [ص٢٢٦].
(٢) انظر: أخبار أبي تمام، الصولي [ص٤٣].
(٣) مفتاح العلوم، السكاكي [ص١٦٩].
(٤) هذان البيتان للعباس بن الأحنف. انظر: الإيضاح في علوم اللغة، القزويني [ص٢٨٣].

هذا إذا جَعَلْتَ الضمير للمنافقين على أن الآية فذلكة التمثيل ونتيجته، وإن جعلته للمستوقدين فهي على حقيقتها. والمعنى: أنهم لما أوقدوا ناراً فذهب الله بنورهم وتركهم في ظلماتٍ هائلة أدهشتهم بحيث اختلت حواسهم وانتقصت قواهم. وثلاثتها قرئت بالنصب على الحال من مفعول تركهم. و(الصمم): أصله صلابة من اكتناز الأجزاء، ومنه قيل: حجر أصم وقناة صماء، وصمام القارورة سمي به فقدان حاسة السمع لأن سببه أن يكون باطن الصماخ مكتنزاً لا تجويف فيه، فيشتمل على هواء يسمع الصوت

حِطَّان رأس الخوارج مخاطباً للحَجَّاج وكان قد لَحَّ في طلبه[١]، والتقدير: أنتَ أسد، فهو في حكم المنطوق، وجاز تعلق عليَّ بـ«أسد» لاستلزامه الجرأة، وكذا الحال في تعلق في الحروب بـ«نعامة» لاستلزامها الجُبْن والفرار، والنَّعام يُضرب به المثل لذلك.

[هذا]؛ أي: التقدير المذكور لآية مثلهم [إذا جعلت الضمير]؛ أي: في بنورهم [للمنافقين، على أن الآية] حينئذ [فذلكة التمثيل] بقوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] [ونتيجته] عطف على فذلكة التمثيل. والفذلكة كما قال التفتازاني: ذِكْرُ الشيء جملةً بعد ذِكْره مفصَّلاً بأن يقال: فذَلِكَ كذا وكذا[٢]. قال في القاموس: فذْلَكَ حسابَهُ: أنهاه وفرغ منه، مخترعة من قوله إذا أجمل حسابه: فذَلِكَ كذا وكذا[٣].

[وإن جعلته للمستوقدين فهي]؛ أي: الآية [على حقيقتها] وقد بيَّنها على هذا التقدير بقوله: [والمعنى...] إلى آخره [على الحال]؛ أي: أو على الذم. [أن يكون الصماخ] وهو خَرْق الأذن [مكتنزاً]؛ أي: مجتمعاً..............................

---

(١) بعده بيت آخر:

هلا برزت إلى غزالة في الوغى ... بل كان قلبك في جوانح طائر

انظر: المتوارين، عبد الغني الأزدي [ص٧٣].

(٢) الكليات، الكفومي [ص١١٠٥].

(٣) القاموس المحيط، الفيروزآبادي [٥/ ١٢٧].

۞ ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾﴾.

بتموجه. والبَكَمُ الخَرَسُ. و(العمى): عدم البصر عما من شأنه أن يبصر وقد يقال لعدم البصيرة.

﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ لا يعودون إلى الهدى الذي باعوه وضيعوه. أو عن الضلالة التي اشتروها، أو فهم متحيرون لا يدرون أيتقدمون أم يتأخرون، وإلى حيث ابتدءوا منه كيف يرجعون. والفاء للدلالة على أن اتصافهم بالأحكام السابقة سبب لتحيرهم واحتباسهم.

﴿١٩﴾ ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ عطف على (الذي استوقد)؛ أي: كمثل ذوي صيب لقوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ و﴿أَوْ﴾ في الأصل للتساوي في الشك، ثم اتسع فيها فأطلقت للتساوي من غير شك؛ مثل:

[لا يعودون...] إلى آخره، بيَّن به أن متعلق يرجعون محذوف وأنه يجوز أن يُقدَّر بـ«إلى» إذا فُسِّر يرجعون بـ«يعودون»، وبـ«عن» إذا بقي على حاله، وبأن لا يُقدَّر شيء إذا فُسِّر لا يرجعون بـ«يتحيرون» [وإلى حيث[1] ابتدؤوا منه كيف يرجعون] عبارة «الكشاف»: وكيف يرجعون إلى حيث ابتدؤوا منه[2]؛ أي: إلى المكان الذي ابتدؤوا منه؛ فـ «إلى» متعلق بـ«يرجعون»، وكيف عطف على يتقدمون.

[لقوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ﴾] استشهد به من حيث إسناد الجَعْل لأصحاب الصيب على إضمار ذوي في أو كصيب لأنهم المشبهون به لا الصيب نفسه. [وأو في الأصل للتساوي في الشك...] إلى آخره، تبع فيه «الكشاف»[3]، وقال جمع: الأوجَهُ أنها لتعليق الحكم بأحد أمرين فأكثر، والتفاوت في المؤدَّى إنما يقع بحسب التركيب الواقعة فيه؛ فهي للقدر المشترك بين الشك والتخيير والإباحة وغيرها[4]،

---

(١) في النسخ [ز - ج - ب]، هذه الزيادة: (حيث) ساقطة من نسخة [الأصل]

(٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ١١٣]. (٣) الكليات، الكفومي [ص١٨٠].

(٤) اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل [١/ ٣٨٥].

جالس الحسن أو ابن سيرين، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]. فإنها تفيد التساوي في حسن المجالسة ووجوب العصيان ومن ذلك قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ ومعناه: أن قصة المنافقين مشبهة بهاتين القصتين، وأنهما سواء في صحة التشبيه بهما، وأنت مخير في التمثيل بهما أو بأيهما شئت. والصيب: فيعل من الصوب، وهو النزول، يقال للمطر وللسحاب. قال الشماخ: (وأسْحَمَ دانٍ صادقِ الرعْدِ صَيِّبِ) ....

وإضافة أو إلى أحدها مجاز. وحاصله: أن استعمال أو في أحدها من حيث وجود القدر المشترك فيه حقيقة[١]، ومن حيث خصوصه مجاز. وهذا أقعد والأول أوفق باللغة [فإنها تفيد التساوي]؛ أي: من غير شك [في حُسْن المجالسة]؛ أي: في المثال

الأول [ووجوب العصيان]؛ أي: في الثاني؛ ففي كلامه لَفٌّ ونَشْرٌ مرتَّب [ومن ذلك]؛ أي: ومن التساوي من غير شكٍّ [ومعناه]؛ أي: بقرينة السياق [وأنهما سواء في صحة التشبيه بهما]؛ أي: وإن كان الثاني أبلغ كما قال الزمخشري؛ قال: لأنه أدلُّ على فَرْط الحيرة وشدة الأمر وفظاعته، ولذلك أُخِّر، وهم يتدرجون في مثل هذا من الأهون إلى الأغلظ[٢].

[قال الشَّمَّاخ: وأسحم...............][٣] هو السحاب الأسود [دانٍ]؛ أي: قريب من الأرض [صادق الرَّعْد]؛ أي: غير خُلَّب؛ أي: غير منقطع [صيب]؛ أي: هطَّال؛ أي: كثير المطر المتتابع. صدره:

محا آية نسج الجنوب مع الصَّبا ....

والمعنى: محا آثار الجنوب وغيَّر رسومه اختلافُ ريحي الجنوب والصَّبا، ومثَّل اختلافهما بنسج الصانعِ الثوبَ؛ فإن إحداهما كالسَّدَى والأُخْرَى كاللَّحْمة[٤]، وريح الجنوب تهبُّ من يمين المتوجِّه للمشرق وريح الصَّبا تهبُّ من جانب

---

(١) انظر: مختصر المعاني، التفتازاني [ص٥٦]. (٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ١١٥].

(٣) انظر: اللباب، ابن عادل [١/ ٣٨٧].

(٤) لُحْمَةُ الثَّوْبِ: الأعْلَى، والسَّدَى: الأَسْفَلُ من الثَّوْبِ. تاج العروس، الزبيدي [٣٣/ ٤٠٣/ مادة: لحم].

وفي الآية يحتملهما، وتنكيره لأنه أريد به نوع من المطر شديد. وتعريف السماء للدلالة على أن الغمام مطبق آخذ بآفاق السماء كلها فإن كل أفق منها يسمى سماء كما أن كل طبقة منها سماء، وقال: (وَمِنْ بُعْدِ أرضٍ بينَنَا وسماءِ) أمد به ما في الصيب من المبالغة من جهة الأصل والبناء والتنكير،

المشرق[١]. والأوصاف المذكورة إنما تَحْسُن كما قال التفتازاني في السحاب دون المطر؛ فالبيت شاهد لإطلاق الصَّيب على السحاب دون المطر، وإن تُجُوِّز فيها كأن يقال: أُطلقت أوصاف السحاب على المطر مجازاً لتقارنهما غالباً كان شاهداً لإطلاقه على المطر[٢]. [وفي الآية يحتملهما]؛ أي: المطر والسحاب، وإن كان أكثر المفسرين على أن المراد به في الآية المطر[٣]. [قال:

.... **ومن بُعْدِ أرضٍ بيننا وسماءِ]**

صدره:

فَأَوْهِ لذكراها إذا ما ذكرتُها[٤] ....

فَأَوْهِ لغة في أَوَّهَ؛ اسم فعل بمعنى أتألَّم. والشاهد في تنكير السماء والأرض، حيث أُطلقا على بعضهما؛ إذ ليس بين المحب ومحبوبته بُعد جميع الأرض وجميع السماء؛ بل ما يقابل منهما؛ يعني: أتوجع من ذكراها ومن حيلولة قطعة من الأرض وناحية من السماء بيننا.

[أمدَّ به]؛ أي: زاد بذكر السماء **[ما في الصيب من المبالغة من جهة الأصل]** وهو أن الصاد من المستعلية والياء المشددة والباء من الشديدة وأن الصَّوْب فَرْط الانسكاب والوقوع[٥] [و] من جهة **[البناء]** وهو أن فيعلاً صفة مشبهة دالة على الثبوت [و] من جهة **[التنكير]** لأنه للتعظيم والتهويل. ووجه الإمداد: أن في ذكر

---

(١) انظر: شرح الشافية، الاستراباذي [١/ ٩٠]، إسفار الفصيح، الهروي [١/ ٣٦٥].

(٢) انظر: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٢/ ٧٢].

(٣) قاله ابن مسعود وابن عباس وناس من الصحابة، وأبو العالية ومجاهد وسعيد بن جبير وعطاء والحسن البصري وعطاء الخراساني والربيع بن أنس. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير [١/ ١٨٩].

(٤) انظر: معاني القرآن، الفراء [١/ ٣٧٧].

(٥) انظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي [١/ ٢٨٤].

وقيل: المراد بالسماء السحاب؛ فاللام لتعريف الماهية.

﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ إن أريد بالصيب المطر، فظلماته ظلمة تكاثفه بتتابع القطر، وظلمة غمامه مع ظلمة الليل وجعله مكاناً للرعد والبرق لأنهما في أعلاه ومنحدره ملتبسين به. وإن أريد به السحاب، فظلماته سحمته وتطبيقه مع ظلمة الليل. وارتفاعها بالظرف وفاقاً لأنه معتمد على موصوف.

السماء دلالة على أن الصيب غمام مُطْبِق آخذ بجميع الآفاق على ما يفيده تعريف الجنس الاستغراقي، ولو لم تُذكر لم تحصل هذه الفائدة لجواز أن يكون الصيب من بعض الآفاق؛ إذ كل أفق وناحية من السماء سماء.

[**وقيل: المراد بالسماء: السحاب**] لا هي نفسها [**فاللام لتعريف الماهية**]؛ أي: ماهية السماء المراد بها السحاب. ويحتمل أن يراد بها هما معاً بحملها على ما يعمُّ الحقيقة والمجاز؛ لاجتماع السماء والسحاب في العلوّ ونزول الصيب منهما. وعلى القول الأول التعريف لاستغراق آفاق السماء[1].

[**مع ظلمة الليل**] ظلمته مستفادة من آية: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ [**وجَعْله**]؛ أي: الصيب بمعنى: المطر [**مكاناً للرعد والبرق...**] إلى آخره، جواب ما يقال: كيف جعل الصيب بمعنى المطر ظرفاً لهما مع أن ظرفيهما إنما هو الصيب بمعنى السحاب؟ وبيَّن ذلك بقوله: [**لأنهما في أعلاه ومنحدره ملتبسين به**]؛ أي: فكأنهما جُعلا فيه بطريق استعارة كلمة في التلبس المخصوص الشبيه بتلبس الظرفية الحقيقية؛ كقولنا: فلان في البلد، تشبيهاً لكونه في بعض أجزائه بكونه فيه نفسه لا باعتبار كون المراد من البلد جزأه الذي فيه فلان.

[**سُحمته**] بمهملتين أولاهما مضمومة؛ أي: سواده[2] [**وتطبيقه**]؛ أي: تكاثفه. [**لأنه معتمد على موصوف**] تعليل للاتفاق على جواز ما ذكره؛ فإنه إذا لم يعتمد وإن جاز ذلك ففيه خلاف؛ فإن سيبويه لا يجعل ما بعده مرفوعاً به بل بالابتداء[3]. كما يجوز رفعه بالابتداء أيضاً مع الاعتماد[4].

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/١١٦]. (٢) تهذيب اللغة، الأزهري [٢/٤٧].

(٣) الكتاب، سيبويه [ص١٠٨].

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي [٢/ ٨٥٠].

والرعد: صوت يسمع من السحاب. والمشهور أن سببه اضطراب أجرام السحاب واصطكاكها إذا حدتها الريح من الارتعاد. والبرق ما يلمع من السحاب، من برق الشيء بريقاً، وكلاهما مصدر في الأصل ولذلك لم يجمعا.

﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ الضمير لأصحاب الصيب وهو وإن حذف لفظه وأقيم الصيب مقامه لكن معناه باق، فيجوز أن يعول عليه كما عول حسان في قوله:

[والرعد صوت يُسمع من السحاب...] إلى آخره، جرى عليه كالجوهري[١] وغيره، وهو المناسب هنا، وإن أُطلق الرعد على الـمَلَك أيضاً فهو مشترك بين الصوت المذكور والملك الثابت في الأحاديث: ففي بعضها أنه مَلَك موكل بالسحاب بيديه مخراق من نار يزجر به السحاب يسوقه إلى حيث يشاء الله تعالى وصوته ما يُسمع[٢]، وفي بعضها أنه ملك يَنْعِق بالغيث كما يَنْعِق الراعي بغنمه[٣]، وفي بعضها أنه ملك يسوق السحاب بالتسبيح كما يسوق الحادي الإبل بحدائه[٤]، وفي بعضها أنه ملك مسمى به وهو الذي تسمعون صوته[٥].

[إذا حدتها الريح]؛ أي: ساقتها؛ من الـحَدْو وهو سوق الإبل والغناء لها [من الارتعاد] تنازع فيه الاضطراب والاصطكاك، أو بيان لاشتقاق الرعد، وعليه جرى التفتازاني حيث قال: يعني: أن الرعد من «الارتعاد» كما أن البرق من البريق[٦]. ولو قال: من «الرعدة»[٧]، لكان أنسبَ، إلا أنه لا يبالي بجعل المجرد من المزيد كالوجه من المواجهة قَصْداً إلى إلحاق الأخفى بالأعرف في ذلك المعنى الذي يتناسب اللفظان فيه.

---

(١) الصحاح، الجوهري [٣/ ٨٤].

(٢) انظر: مسند أحمد [١/ ٢٧٤/برقم: ٢٤٨٣]، سنن الترمذي [٥/ ٢٩٤/برقم: ٣١١٧] وسند الترمذي صحيح.

(٣) انظر: الأدب المفرد، البخاري [ص٢٥٢/ برقم: ٧٢٢] وسنده حسن.

(٤) الدعاء، الطبراني [ص٣٠٦/ برقم: ٩٩٣]، العَظَمَة، أبو الشيخ الأصبهاني [٢/ ٣٧٦/ برقم: ٧٥١].

(٥) انظر: غريب الحديث، إبراهيم الحربي [٣/ ٣٨/ برقم: ٧٧٢].

(٦) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١١٦].

(٧) ديوان الأدب، الفارابي [ص٢٣٠].

يَسْقُون مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَليهم بَرَدَى يصفِّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

حيث ذكر الضمير لأن المعنى: ماء بردى، والجملة استئناف فكأنه لما ذكر ما يؤذن بالشدة والهول، قيل: فكيف حالهم مع مثل ذلك؟ فأجيب بها، وإنما أطلق الأصابع موضع الأنامل للمبالغة.

﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ متعلق بـ﴿يَجْعَلُونَ﴾؛ أي: من أجلها يجعلون، كقولهم: سقاه من الغيمة. و(الصاعقة): قصفة رعد هائل معها نار لا تمر بشيء

[يَسْقُون مَنْ وَرَدَ البَريصَ عليهمُ بردى يُصَفِّقُ بالرحيق السلسلِ][(١)]

«البريص» بصاد مهملة، نهر يتشعب من بَرَدَى. و«بَرَدَى» نهر بدمشق. وتصفيق الشراب تحويله من إناء إلى إناء للتصفية. وبالرحيق حال من فاعل يصفق. والرحيق الخمر، والسلسل السهل الدخول في الحلق. قال التفتازاني: وتعدية وَرَدَ بـ«على» مع ذكر المفعول على تضمين معنى النزول؛ كأنه قال: ورد البريص نازلاً عليهم ضيفاً لهم. وإلا فالاستعمال: «ورد الماء وروداً»، وورد البلد: حضر، وورد عليه الكتاب: وصل إليه. والباء في بالرحيق للمصاحبة. وألف بردى للتأنيث؛ فتذكير الضمير في «يصفق» لعَوْده إلى المضاف المحذوف؛ أي: ماء بردى[(٢)]؛ كجمع الضمير في ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، ولو رُوعي حال اللفظ القائم مقام المضاف لأنَّثَ هنا وأَفْرَدَ ثَمَّةَ. انتهى. فقول المصنف: حيث ذكَّر الضمير؛ أي: في «يصفق». [وإنما أطلق الأصابع موضع الأنامل للمبالغة]؛ أي: لما في ذلك من الإشعار بدخول أصابعهم فوق المعتاد فراراً من شدة الصوت. [سقاهم من الغيمة]؛ أي: لأجل الغيمة وهي بفتح الغين: شهوة اللبن [والصاعقة قصفة الرعد]؛ أي: صوته أو شدة صوته، وعليه اقتصر التفتازاني، وأصل القصف الكسر[(٣)]. وإطلاقه كالزمخشري الصاعقة على القصفة المصحوبة بالنار كما ذكره عقبه مجاز[(٤)]؛ إذ حقيقتها كما قال الجوهري وغيره: نار تسقط من السماء في رعد شديد[(٥)]. وعن

---

(١) البيت لحسان بن ثابت. الشعر والشعراء، الدينوري [ص٦٠].

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية، الجياني [٢/ ٩٦٦].

(٣) الفائق في غريب الحديث، الزمخشري [٣/ ٢٠١].

(٤) الكشاف، الزمخشري [١/ ١١٨]. (٥) الصحاح، الجوهري [٦/ ١٩٩].

إلا أتت عليه، من: (الصعق) وهو شدة الصوت، وقد تطلق على كل هائل مسموع أو مشاهد، ويقال: صعقته الصاعقة إذا أهلكته بالإحراق أو شدة الصوت، وقرئ: ﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ وهو ليس بقلب من الصواعق لاستواء كلا البناءين في التصرف يقال: (صقع الديك)، وخطيب مصقع، وصقعته الصاعقة، وهي في الأصل إما صفة لقصفة الرعد، أو للرعد. والتاء للمبالغة كما في الرواية أو مصدر كالعافية والكاذبة.

بعضهم أن الصاعقة ثلاثة: الموت كقوله: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الزمر: ٦٨]، والعذاب كقوله: ﴿أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣]، والنار كقوله: ﴿وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ﴾ [الرعد: ١٣][١]. قال الطيبي: هذه الأشياء متولِّدة من الصاعقة؛ فإنها الصوت الشديد من الجو، ثم يكون فيه نار أو عذاب أو موت، وهي في ذاتها شيء واحد[٢]. وما قاله بناه على أن الصاعقة الصوت المذكور، وقد عرفتَ ما فيه.

[إلا أتت عليه]؛ أي: أهلكته **[من الصَّعْق]** بيان لاشتقاق الصاعقة **[وقد يُطلق]**؛ أي: الصَّعْق **[وهو ليس بقلب من الصواعق لاستواء كلا البناءين في التصرف]**؛ أي: فيما يلزم الفعل من التشعب والاشتقاق **[فيقال: صعق الديك، وخطيب مِصْقَع، وصعقته الصاعقة]** قال الطيبي: ولو كان مقلوباً لم يتجاوز عن صورة واحدة.

ثم قال: قال الراغب: اللفظان متقاربان، وهما الهدَّة الكبيرة إلا أن الصَّقْع يقال في الأجسام الأرضية والصَّعْق في الأجسام العلوية[٣]. وصَقْع الديك: صياحه.

[في الأصل] قيد به كون الصاعقة صفة أو مصدراً إشارة إلى أنها صارت اسماً **[إما صفة لقصفة الرعد]** فصاعقة صفة لمؤنث، وفاعلة صفة المؤنث تُجمع على فواعل قياساً كضارب وضوارب **[أو للرعد والتاء للمبالغة]** فصاعقة صفة لمذكر، وفاعلة صفة المذكر تُجمع على فواعل شذوذاً؛ كفارس وفوارس. **[كما في الراوية]** وهو كثير الرواية **[أو مصدر]** عطف على صفة. قال بعضهم: وقد جاء المصدر على

---

(١) غريب القرآن، الراغب الأصفهاني [ص٢٨١].
(٢) التوقيف، المناوي [ص٤٥٥].
(٣) غريب القرآن، الراغب الأصفهاني [ص٢٨١].

﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِۚ﴾ نصب على العلة كقوله: (وأغْفرُ عَوراءَ الكَريم ادِّخَارَه) والموت: زوال الحياة، وقيل عرض يضادها لقوله: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢]، وَرُدَّ بأن الخلق بمعنى التقدير، والأعدام مقدرة.

وزن «فاعلة» في القرآن كثيراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ﴾ [المائدة: ١٣]؛ أي: خيانة: وقوله: ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١]؛ أي: لغو، وقوله: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]؛ أي: العقبى، وقوله: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢]؛ أي: كذب، وقوله: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨]؛ أي: كشف.

[وأغـفـرُ عَـوْراءَ الـكـريـم ادِّخـارَهُ ....]

قاله حاتم الطائي[١] وتمامه:

.... وَأُعْرِضُ عن شَتْم اللئيم تكرماً

وأغفر؛ أي: أستر. والعوراء الكلمة القبيحة. وادخاره مفعول له معرَّف بالإضافة كـ«حذر الموت». واستشهد به لكون المفعول له مضافاً إلى المعرفة، وهو نادر. [**والموت زوال الحياة**] زاد في الطوالع: عما من شأنه الحياة. وفيه تساهل؛ إذ يلزم منه أن يكون الجنين قبل حلول الحياة فيه ميتاً، والأظهر كما في شرح المواقف أن يقال: عدم الحياة عما تصف بها بالفعل. فبينهما تقابل العدم والمَلَكة على التفسيرين[٢] [**وقيل: عرض يضادها**] فبينهما تقابل التَّضادِّ [**لقوله**: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢]] فجعل الموت مخلوقاً والعدم لا يُخلق [**ورُدَّ بأن الخَلْق بمعنى التقدير**]؛ أي: لا بمعنى الإيجاد [**والأعدام مقدَّرة**] ولو سُلِّم أنه بمعنى الإيجاد فالمعنى: خَلَق أسباب الموت والحياة، وبذلك عُلم أن القول الأول هو المعتمَد وكلام أئمة اللغة طافح به. وحاصله: أن الموت مفارقة الروح الجسد. وما ورد في الأحاديث من أنه جسم حيث قيل في بعضها: إنه كبش أملح[٣]، وفي بعضها: إنه

---

(١) حاتم بن عبد الله الطائي. انظر: الكتاب، سيبويه [ص٧٤].

(٢) التوقيف، المناوي [ص٦٨٣].

(٣) صحيح البخاري [٤/ ١٧٦٠/برقم: ٤٤٥٣]، مسلم [٤/ ٢١٨٨/برقم: ٢٨٤٩].

۞ ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾.

﴿وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ لا يفوتونه كما لا يفوت المحاط به المحيط، لا يخلصهم الخداع والحيل، والجملة اعتراضية لا محل لها.

﴿٢٠﴾ ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ﴾ استئناف ثان كأنه جواب لمن يقول:

على صورة كبش لا يمرُّ على أحد إلا مات مؤوَّل[١] بأنه لم يُقصد بالموت فيها حقيقته بل يُقصد به أنه يُصوَّر بصورة كبش كما في خبر الشيخين وغيرهما[٢] «**أنه يُجاء بالموت يوم القيامة كأنه كبش أملح فيُوقف بين الجنة والنار...**» إلى آخره.

[**لا يفوتونه كما لا يفوت المحاطُ به المحيطَ**] قال التفتازاني: شبه حال قدرته الكاملة التي لا يفوتها المقدور البتة بإحاطة المحيط بالمحاط بحيث لا يفوته؛ فتكون الاستعارة تبعية جارية في الإحاطة. وهذا لا ينافي كونها تمثيلية لما في الطرفين من اعتبار التركيب. انتهى. ونازعه غيره في عدم المنافاة بين الاستعارتين.

[**والجملة اعتراضية**] آخرَ الكلام وإن كان ما اكتنفاها من قصة واحدة بناء على ما في «الكشاف» من أن الاعتراض يكون آخرَ الكلام؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَـٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١][٣]، وذلك لأن كلاً من الجمل الثلاث؛ أعني: يجعلون ويكاد وكلما أضاءت استئناف مستقل كما ذكره المصنف؛ منشأ الأول: ورعد، والأخيرين: وبرق، فيكون: والله محيط بالكافرين في آخر الكلام. والنكتة في الاعتراض التنبيه على أن الحذر من الموت لا يفيد.

[**استئناف ثانٍ...**] إلى آخره، إن قلتَ: الجواب لبيان حالهم مع البرق لا يطابق السؤال عن حالهم مع الصواعق؟ قلتُ: وقت الصواعق لا يخلو عن البرق غالباً وهو أدنى مضرة منها، فإذا عُلم شدة الأمر عليهم مع الأدنى عُلم أن حالهم مع الأعلى

---

(١) التذكرة، القرطبي [ص٥١٠].
(٢) سنن الترمذي [٥/٣١٥/برقم: ٣١٥٦]، مسند أحمد [٢/٤٢٣/برقم: ٩٤٦٣].
(٣) الكشاف، الزمخشري [١/١٩٢].

ما حالهم مع تلك الصواعق؟ و(كاد) من أفعال المقاربة، وضعت لمقاربة الخبر من الوجود لعروض سببه لكنه لم يوجد، إما لعروض مانع أو لفقد شرط و(عسى) موضوعة لرجائه، فهي خبر محض ولذلك جاءت متصرفة بخلاف (عسى)، وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً تنبيهاً على أنه المقصود بالقرب من غير (أن)، ليؤكد القرب بالدلالة على الحال، وقد تدخل عليه حملاً لها على (عسى)، كما يحمل عليها بالحذف من خبرها لمشاركتهما في أصل معنى المقاربة. و(الخطف): الأخذ بسرعة، وقرئ: (يَخْطِفُ) بكسر الطاء ويخطف على أنه يختطف، فنقلت فتحة التاء إلى الخاء ثم ادغمت في الطاء، ويخطف بكسر الخاء لالتقاء الساكنين وإتباع الياء لها، ويخطف ويتخطف.

﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْۚ﴾ استئناف ثالث كأنه قيل: ما يفعلون في تارتي خفوق البرق، وخفيته؟ فأجيب بذلك. و﴿أَضَآءَ﴾ إما متعد والمفعول محذوف بمعنى: كلما نور لهم ممشى أخذوه، أو لازم بمعنى: كلما لمع لهم مشوا في مطرح نوره، وكذلك (أظلم) فإنه جاء متعدياً منقولاً من ظلم الليل، ....

الأشد. [وكاد من أفعال المقاربة] فمعنى كدتُ: قاربتُ الفعل ولم أفعل، ومعنى ما كدتُ أفعل: فعلتُ بعد بُطْء [فهي]؛ أي: كاد[1].

[ويخطف] بكسر الطاء المشددة وبفتحها مع فتح الخاء فيهما [لالتقاء الساكنين]؛ أي: الخاء والطاء المشددة كما في لغة رديئة[2]. [وأضاء إما مُتعدٍّ] فاعله ضمير الله أو البرق [وكذلك أظلم فإنه جاء متعدِّياً]؛ أي: ولازماً، وعلى الأول فاعله ضمير الله أو البرق؛ أي: أظلم الله عليهم ممشاهم أو أظلمه عليهم البرق بسبب خفائه [منقولاً من ظلم الليل]؛ أي: بكسر اللام، وإن كان ظلم لازماً. ولا

---

(١) انظر: أسرار العربية، الأنباري [ص١٢٨].

(٢) وهذا قول البصريين. انظر: تهذيب اللغة، الأزهري [٢/٤٥٩].

ويشهد له قراءة: (أُظْلِمَ) على البناء للمفعول، وقول أبي تمام:

هُمَا أظلَما حالي ثَمَّةَ أجْلَيا ظلامَيْهِما عن وَجْهِ أَمْرَدَ أشيبِ

فإنه وإن كان من المحدَثين لكنه من علماء العربية، فلا يبعد أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. ....

ينافي ذلك قول الجوهري: «ظلم الليل» بالكسر و«أظلم» بمعنى[(١)]؛ لأن التعدي زائد على المعنى [ويشهد له]؛ أي: لتعدي «أظلم» [قراءة: «أُظلم» على البناء للمفعول]؛ أي: بجعل نائب الفاعل ضمير ممشاهم، و«عليهم» ظرف مستقر. وبهذا سقط ما قيل: إن في الاستشهاد بذلك نظراً؛ لأن عليهم نائب فاعل، بجعل عليهم ظرفاً لـ«أظلم». [وقول أبي تمام[(٢)]: هما............]؛ أي: العَقْل والدهر [أظلما حاليَّ]؛ أي: الديني والدنيوي [ثمة أَجْلَيَا]؛ أي: كشفا [ظلاميهما عن وجهِ أمردَ أشيب] فيه تجريد؛ أي: عن وجهي وأنا شابٌّ في السنِّ وشيخ أشيب في تجربة الأمور وعرفانها، أو أشيب في غير أوانه لمقاساة الشدائد. وإنما أسند «الإظلام» إلى العقل والدهر؛ لأن العاقل لا يستطيب له عيش والدهر يعادي كلَّ فاضل.

[من الـمُحْدَثين] بفتح الدال، وهم الشعراء الذين نشؤوا بعد الصَّدْر الأول من الإسلام. والشعراء طبقات: الجاهليون كامرئ القيس وزهير، والمخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسَّان ولَبِيد، والمتقدِّمون من أهل الإسلام كالفَرَزْدق وجَرِير ويُستشهد بأشعارهم، ثم الـمُحْدَثون كالبُحْتُري وأبي تمام[(٣)] ولا يُستشهد بأشعارهم لوجودهم بعد فساد الألسنة إلا بالوجه الذي ذكره المصنف، وهو كون الـمُحْدَث من علماء العربية [فلا يَبْعُد أن يُجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه]؛ أي: لأنه موثوق به في الرواية، فلو لم يَسْمَع ذلك من العرب

لم يقله. وفيه وقفة؛ إذ لو صح ذلك لصح الاستشهاد بقول غير أبي تمام ممن

---

(١) الصحاح، الجوهري [٧/ ٢٨١].

(٢) هو: حبيب بن أوس الطائي من قرية جاسم من أعمال دمشق، وكان أبوه نصرانياً، اسمه تدوس فجعلوه أوس. معاهد التنصيص، العباسي [ص١٣].

(٣) انظر: المفصل في تاريخ العرب، جواد علي [١/ ٤٢٦].

وإنما قال مع الإضاءة: ﴿كُلَّمَآ﴾ ومع الإظلام إذا لأنهم حراص على المشي، فكلما صادفوا منه فرصة انتهزوها ولا كذلك التوقف. ومعنى (قاموا) وقفوا، ومنه: (قامت السوق) إذا ركدت، و(قام الماء) إذا جمد.

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾؛ أي: لو شاء الله أن يذهب بسمعهم بقصيف الرعد وأبصارهم بوميض البرق لذهب بهما؛ فحذف المفعول لدلالة الجواب عليه، ولقد تكاثر حذفه في ﴿شَآءَ﴾ و(أراد) حتى لا يكاد يذكر إلا في الشيء المستغرب كقوله: (ولَوْ شِئتُ أن أَبكي دَماً لَبَكَيْتُه) (ولو) من حروف الشرط، ....

جمع الأدب والعدالة[1]، وليس كذلك، ومن ثَمَّ قال التفتازاني: قد يُفرَّق بأن مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والإحاطة بالأوضاع والقوانين، والإتقان في الأول لا يستلزم الإتقان في الثاني. والقول بأن قوله بمنزلة نَقْل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو بعمل الراوي أشبه وهو لا يوجب السماع.

[وإنما قال مع الإضاءة: كلما، ومع الإظلام: إذا؛ لأنهم حراص على المشي...] إلى آخره، ذهب بعضهم إلى أن التكرار مراد في الإظلام أيضاً، وإنما تركه استغناءً بذكره في الأول أو لاستفادة التكرار منه؛ فإن تكرر الإضاءة لا يتحقق إلا بتكرر الإظلام، أو لأن إذا تدل على التكرار كـ«كلما» كما قال بعض النحاة[2]. والفرصة النوبة، والانتهاز الاغتنام؛ يقال: انتهزتُ الفرصة إذا اغتنمتُها.

[ومنه: «قامت السوق» إذا ركدت]؛ أي: سكنت، وتقدم: قامت السوق؛ بمعنى: نفقت؛ فهو من الأضداد [بقصف الرعد]؛ أي: شدة صوته [بوميض البرق]؛ أي: لَمَعانه [ولقد تكاثر حذفه في شاء وأراد]؛ أي: إذا وقعا في حَيِّز الشرط كما هنا لدلالة الجواب على ذلك المحذوف[3].

[فلو شئتُ أن أبكي دماً لبكيتُه ....]

تمامه:

---

(١) انظر: شرح الكافية، الاستراباذي [٢/١٩]. (٢) انظر: همع العوامع، السيوطي [٢/ ١٠٤].
(٣) انظر: الكليات، الكفومي [ص٨٣٠].

وظاهرها الدلالة على انتفاء الأول لانتفاء الثاني، ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه، وقرئ: لأذهب بأسماعهم، بزيادة الباء كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. وفائدة هذه الشرطية إبداء المانع لذهاب سمعهم وأبصارهم مع قيام ما يقتضيه، والتنبيه على أن تأثير الأسباب في

.... عليك ولكنْ ساحة الصبر أوسعُ

أتى فيه بالمفعول لأن بكاء الدم مستغرب. ونصب «دماً» لتضمنه معنى «الصَّبِّ»، والبيت من قصيدة لأبي يعقوب الـخُرَيْمي رثى بها خُرَيْم بن عامر(١) الـمُرِّي.

[وظاهرها الدلالة على انتفاء الأول لانتفاء الثاني ضرورةَ انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه] هذا مذهب ابن الحاجب، ومذهب الجمهور وهو الأصح أنها في الأصل انتفاء الثاني لانتفاء الأول؛ فمعنى لو جئتَني لأكرمتُك: أن انتفاء الإكرام لانتفاء المجيء(٢). وقيل: إنها لمجرد الربط كـ«إنْ». ومن ثَمَّ قال التفتازاني: الظاهر أن «لو» هنا لمجرد الشرط بمنزلة «إنْ» لا بمعناه الأصلي من انتفاء الشيء لانتفاء غيره. ووافقه الشريف، ثم قال: وقد يقال: إن «لو» باقية على أصلها وقُصد بها التنبيه على أن مشقتهم بسبب الرعد والبرق وصلت غايتها وقاربت إزالة الحواس بحيث لو تعلقت به المشيئة لأزالته بلا حاجة إلى زيادة تقصيف الرعد وضوء البرق.

ولها استعمال آخر وهو أن يقصد بها بيان استمرار الشيء فيربط بأبعد النقيضين عنه كقوله: «لو أهانني لأكرمته»، وكقول عمر رضي الله عنه: «لو لم يخَفِ اللهَ لم يَعْصِهِ»(٣). وقد بسطتُ الكلام على ذلك في شرح «اللب».

[بزيادة الباء]؛ أي: بناء على أنه لا يُجمع بين أداتي تَعْدية وهو الأكثر، وخُصَّت الزيادة بالباء؛ لأن التعدية بها أقلُّ منها بالهمزة **[وفائدة هذه الشرطية إبداء المانع...]** إلى آخره؛ أي: وهو أنه تعالى أمهل المنافقين فيما هم فيه ليتمادوا في الغي والفساد ليكون عذابُهم أشدَّ **[والتنبيه]** عطف تفسير على إبداء المانع

---

(١) انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر [٨/ ٢٠١].
في نسخة [ز]: (الخزيمي).
(٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، السبكي [١/ ٣٣٨].
(٣) كنز العمال، الهندي [١٣/ ٤٠٧/ برقم: ٣٧١٤٧].

مسبباتها مشروط بمشيئة الله تعالى، وأن وجودها مرتبط بأسبابها واقع بقدرته وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ كالتصريح به والتقرير له. والشيء يختص بالموجود؛ لأنه في الأصل مصدر شاء أطلق بمعنى شاء تارة، وحينئذ يتناول البارئ تعالى كما قال: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌ﴾ [الأنعام: ١٩] وبمعنى (مشيء) أُخْرَى؛ أي: مشيء وجوده وما شاء الله وجوده فهو موجود في الجملة، وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦، الزمر: ٦٢] فهما على عمومهما بلا مثنوية. والمعتزلة لما قالوا الشيء ما يصح أن يوجد وهو يعم الواجب والممكن، أو ما يصح أن يعلم ويخبر عنه فيعم الممتنع أيضاً، لزمهم التخصيص بالممكن في الموضعين بدليل العقل. والقدرة: هو التمكن من إيجاد الشيء. وقيل: صفة تقتضي التمكن، وقيل: قدرة الإنسان، هيئة بها يتمكن من الفعل وقدرة الله تعالى: عبارة عن نفي العجز، والقادر هو الذي

[مشروطة] الأَوْلى: مشروط [مرتبطاً] حال.

[وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]] مبتدأ خبره [كالتصريح به]؛ أي: بما ذكر من أن تأثير الأسباب... إلى آخره [والتقدير] عطف على التصريح [يختص بالموجود]؛ أي: فلا يطلق على المعدوم. فإن قلتَ: لو اختص الشيء بالموجود لما تعلقت به القدرة لأنها الصفة المؤثرة على وفق الإرادة وتأثيرها الإيجاد(١)، وإيجاد الموجود محال؟ قلنا: المحال إيجاد الموجود بوجود سابق وهو غير لازم، واللازم إيجاد موجود هو أثر ذلك الإيجاد وليس بمحال [أُطلق بمعنى: شاءٍ]؛ أي: مريد؛ فهو بمعنى اسم الفاعل [وبمعنى مَشِيء أُخْرَى] بفتح الميم؛ أي: مراد؛ فهو بمعنى اسم المفعول [فهما]؛ أي: الآيتان المذكورتان [بلا مثنوية] بفتح الميم؛ أي: استثناء للواجب والمستحيل كما قيل: لأن كلاً منهما لم يدخل تحت الشيء المفسَّر بالمشيء وجوده؛ لأنه خاصٌّ بالممكن(٢).

---

(١) حاشية العطار [٦/ ٣٣٣].

(٢) انظر: غريب القرآن، الأصفهاني [ص٢٧١].

إن شاء فعل وإن لم يشاء لم يفعل، والقدير الفعال لما يشاء على ما يشاء، ولذلك قلما يوصف به غير الباري تعالى، واشتقاق القدرة من (القدر)؛ لأن القادر يوقع الفعل على مقدار قوته، أو على مقدار ما تقتضيه مشيئته. وفيه دليل على أن الحادث حال حدوثه والممكن حال بقائه مقدوران، وأن مقدور العبد مقدور لله تعالى؛ لأنه شيء وكل شيء مقدور لله تعالى. والظاهر أن التمثيلين من جملة التمثيلات المؤلفة، وهو أن يشبه كيفية منتزعة من مجموع تضامت أجزاؤه وتلاصقت حتى صارت شيئاً واحداً بأُخْرَى مثلها، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ الآية [الجمعة: ٥]، فإنه تشبيه حال اليهود في جهلهم بما معهم من التوراة، بحال الحمار في جهله بما يحمل من أسفار الحكمة. والغرض منهما تمثيل حال المنافقين من الحيرة والشدة، بما يكابده من انطفأت ناره بعد إيقادها في ظلمة، أو

[واشتقاق القدرة من القدر] الأوجَهُ: اشتقاق القدير كما عبَّر به في «الكشاف»، لكن تعبيره بقوله: «من القدر» أولى من تعبير «الكشاف» بقوله: «من التقدير»[1]؛ لأن القاعدة: «اشتقاق المزيد من المجرد» لا عكسه، وإن كان «الكشاف» يرتكبه كثيراً إذا كان المزيد أشهر في المعنى المشترك [وفيه]؛ أي: في قوله: «لأن القادر...» إلى آخره [دليل على أن الحادث...] إلى آخره [و] على [أن مقدور العبد مقدور الله تعالى لأنه]؛ أي: المقدور [شيء، وكل شيء مقدور] فلزم أن كُلّاً من الحادث والممكن مقدور، وأن مقدور العبد مقدور الله، وإن اختلفت قدرتاهما[2]. والمقدور كما قال التفتازاني: إن أُريد به ما تعلقت به القدرة فهو لا يكون إلا موجوداً، أو ما يصلح أن تتعلق به القدرة يكون معدوماً، وهو المعنيُّ بقولهم: «إن الله تعالى قادر على جميع الممكنات وإن مقدوراته غير متناهية»[3].

[والظاهر أن التمثيلين] هما: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] [مَنْ طُفِيت ناره] بالبناء للمفعول؛ من «طفأ» بالهمز.

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٢٠]. (٢) السراج المنير، الشربيني [١/ ٣٢].
(٣) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [١٩/ ١٣٨].

بحال من أخذته السماء في ليلة مظلمة مع رعد قاصف وبرق خاطف وخوف من الصواعق. ويمكن جعلها من قبيل التمثيل المفرد، وهو أن تأخذ أشياء فرادى تشبهها بأمثالها كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾ [فاطر: ١٩ ـ ٢١] وقول امرئ القيس:

كأنَّ قلوبَ الطير رَطْباً ويابِسا لَدَى وكرِها العنَّابُ والحَشَفُ البالي

بأن يشبه في الأول: ذوات المنافقين بالمستوقدين، وإظهارهم الإيمان باستيقاد النار وما انتفعوا به من حقن الدماء وسلامة الأموال والأولاد وغير ذلك بإضاءة النار ما حول المستوقدين، وزوال ذلك عنهم على القرب بإهلاكهم وبإفشاء حالهم وإبقائهم في الخسار الدائم، والعذاب السرمد بإطفاء نارهم والذهاب بنورهم.

وفي الثاني: أنفسهم بأصحاب الصيب وإيمانهم المخالط بالكفر والخداع بصيب فيه ظلمات ورعد وبرق، من حيث إنه وإن كان نافعاً في نفسه لكنه لما وجد في هذه الصورة عاد نفعه ضرّاً ونفاقهم حذراً عن نكايات المؤمنين، وما يطرقون به من سواهم من الكفرة بجعل الأصابع في

وفي نسخة: «طَفَيت» بالبناء للفاعل؛ من طفا بلا همز، والأول أنسب بالمقام.

[وقول امرئ القيس:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالي][١]

وصف به العقاب، وهو مخصوص بأنه لا يأكل قلب الطير. و«رطباً» و«يابساً» حالان؛ أي: رطباً بعضها ويابساً بعضها، وكذا «لدى وكرها». شبه «الرطب» بـ«العناب»، و«اليابس» بـ«الحشف البالي»، وهو أردأ التمر اليابس[٢]. **[بأن يشبه في الأول...]** إلى آخره، ذكر للتمثيل الأول خمسة تشبيهات وللثاني أربعة، وكلها معلومة

---

(١) هذا أحد بيتين لامرئ القيس يصف بهما فرساً. انظر: المعاني الكبير، الدينوري [ص٦٧].

(٢) انظر: المنصف، ابن جني [١/ ٣٨٠].

الآذان من الصواعق حذر الموت، من حيث إنه لا يرد من قدر الله تعالى شيئاً، ولا يخلص مما يريد بهم من المضار وتحيرهم لشدة الأمر وجهلهم بما يأتون، ويذرون بأنهم كلما صادفوا من البرق خفقة انتهزوها فرصة مع خوف أن يخطف أبصارهم فخطوا خطىً يسيرة، ثم إذا خفي وفتر لَمَعانُهُ بقوا متقيدين لا حراك بهم. وقيل: شبه الإيمان والقرآن وسائر ما أوتي الإنسان من المعارف التي هي سبب الحياة الأبدية بالصَيِّب الذي به حياة الأرض. وما ارتبكت بها من شبه الطائفة المبطلة، واعترضت دونها من الاعتراضات المشككة بالظلمات. وشبه ما فيها من الوعد والوعيد بالرعد، وما فيها من الآيات الباهرة بالبرق، وتصامهم عما يسمعون من الوعيد بحال من يهوله الرعد فيخاف صواعقه فيسد أذنيه عنها مع أنه لا خلاص لهم منها، وهو معنى قوله: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]. واهتزازهم لما يلمع لهم من رشد يدركونه، أو رفد تطمح إليه أبصارهم بمشيهم في مطرح ضوء البرق كلما أضاء لهم، وتحيرهم وتوقفهم في الأمر حين تعرض لهم شبهة، أو تعن لهم مصيبة بتوقفهم إذا أظلم عليهم.

ونبّه سبحانه بقوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ﴾ على أنه تعالى جعل لهم السمع والأبصار ليتوسلوا بها إلى الهدى والفلاح، ثم إنهم صرفوها إلى الحظوظ العاجلة، وسدوها عن الفوائد الآجلة، ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمۡ﴾ [الشورى: ٨] بالحالة التي يجعلونها لأنفسهم، فإنه على ما يشاء قدير.

من كلامه [**خفقة**]؛ أي: لمعة من: «خفق البرق»؛ إذا لَمَعَ [**انتهزوها فرصة**] بنصبها حالاً أو مفعولاً ثانياً بتضمين «انتهز»: «اتخذ»؛ أي: اتخذوا الخفقة فرصة [**وقيل: شبه الإيمان والقرآن...**] إلى آخره، مقابل للتشبيه في قوله: «وفي الثاني أنفسهم...» إلى آخره، وفيه سبعة[1] تشبيهات معلومة من كلامه [**ارتبكت**]؛ أي: اختلطت [**واهتزازهم**]؛ أي: تحركهم [**تَطْمَح**]؛ أي: ترتفع [**تَعْرِض**] بكسر الراء؛ أي: تظهر.

---

(١) في نسخة [ج]: (تسعة).

۞ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١﴾.

---

(٢١) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ لما عدد فرق المكلفين وذكر خواصهم ومصارف أمورهم، أقبل عليهم بالخطاب على سبيل الالتفات هَزّاً للسامع وتنشيطاً له واهتماماً بأمر العبادة، وتفخيماً لشأنها، وجبراً لكلفة العبادة بلذة المخاطبة. و(يا) حرف وضع لنداء البعيد، وقد ينادي به القريب تنزيلاً له منزلة البعيد. إما لعظمته كقول الداعي: يا رب، ويا الله، هو أقرب إليه من حبل الوريد. أو لغفلته وسوء فهمه. أو للاعتناء بالمدعو له وزيادة الحث عليه. وهو مع المنادى جملة مفيدة؛ لأنه نائب مناب فعل. وأي: جعل وصلة إلى نداء المعرف باللام، فإن إدخال (يا) عليه متعذر لتعذر الجمع بين حرفي التعريف فإنهما كمثلين وأعطي حكم المنادى وأجري عليه المقصود بالنداء وصفاً موضحاً له، والتزام رفعه إشعاراً بأنه المقصود، وأقحمت بينهما (ها) التنبيه تأكيداً وتعويضاً عما يستحقه؛ أي: من المضاف إليه، وإنما كثر النداء على هذه الطريقة في القرآن لاستقلاله بأوجه من التأكيد، وكل ما نادى الله له عباده من حيث إنها أمور عظام، من حقها أن يتفطنوا لها، ويقبلوا بقلوبهم عليها وأكثرهم عنها غافلون، حقيق

بخلاف: يعرض العود على الإناء والسيف على فخذه؛ أي: يجعله عليهما؛ فإنه بالكسر والضمِّ؛ قاله الجوهري[١] وغيره[٢]. [ومصارف أمورهم]؛ أي: ما صرفوا إليه أمورهم؛ كصرف المؤمنين الحواس إلى الفوائد الآجلة والكافرين إلى الحظوظ العاجلة [بلذَّة المخاطبة] متعلق بقوله: وجبراً [أو للاعتناء بالمدعو له]؛ أي: لأن البعيد يُعتنى بأمره أكثر من القريب [بأوجه من التأكيد] إذ في «يا» تأكيد، وفي التدرج من إبهام «أيّ» إلى التوضيح تأكيد، وفي «ها» تأكيد.

---

(١) الصحاح، الجوهري [٥/ ٢٣١].
(٢) الفائق في غريب الحديث، الزمخشري [٢/ ٤١٨].

بأن ينادي له بالآكد الأبلغ والجموع وأسماؤها المحلاة باللام للعموم حيث لا عهد، ويدل عليه صحة الاستثناء منها. والتأكيد بما يفيد العموم كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] واستدلال الصحابة بعمومها شائعاً وذائعاً، فالناس يعم الموجودين وقت النزول لفظاً ومن سيوجد، لما تواتر من دينه عليه الصلاة والسلام أن مقتضى خطابه وأحكامه شامل للقبيلين، ثابت إلى قيام الساعة إلا ما خصه الدليل، وما روي عن علقمة والحسن أن كل شيء نزل فيه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فمكي ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [البقرة: ١٠٤] فمدني، إن صح رفعه فلا يوجب تخصيصه بالكفار،

[والمجموع] مبتدأ [للعموم] خبره [كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]] الأولى أن يزيد: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣١] ليكون استدلالاً على صحة الاستثناء والتوكيد معاً[1] [واستدلال الصحابة] عطف على صحة الاستثناء [فالناس يعمُّ الموجودين وقتَ النزول لفظاً ومَنْ سيُوجَد] تناوله لمن سيوجد صحيح تنزيلاً للمعدوم منزلة الموجود وإن قال الإمام الرازي: الأقرب أنه لا يتناوله لأن ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ خطاب مشافهة، وخطاب المشافهة مع المعدوم لا يجوز، وتناوله له لدليل منفصل وهو ما تواتر من دينه ﷺ أن أحكامه ثابتة في حق من سيوجد إلى قيام الساعة[2].

[ما رُوي عن عَلْقَمة والحسن أن كل شيء نزل فيه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فمكِّي، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ فمدني...][3] إلى آخره، جواب ما يقال: مقتضى ما روياه أن يكون الخطاب بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ مختصاً بكفار مكة لأنه مكّي، ولا يمكن طلب العبادة من المؤمنين لأنه تحصيل الحاصل؛ فتعيَّن الكفار، والآية نزلت بالمدينة فكيف تكون مكية؟ وقوله: «إن صحَّ رفعُهُ» توقُّفٌ منه في صحة رفعه، والظاهر عدم رفعه فضلاً عن صحته، وهو وإن اشتهر عمن ذكر وعن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما

---

(١) انظر: تهذيب اللغة، الأزهري [٣/٣٠٦].
(٢) انظر: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٢/٧٧].
(٣) الكشاف، الزمخشري [١/١٢١].

ولا أمرهم بالعبادة، فإن المأمور به هو القدر المشترك بين بدء العبادة، والزيادة فيها، والمواظبة عليها، فالمطلوب من الكفار هو الشروع فيها بعد الإتيان بما يجب تقديمه من المعرفة والإقرار بالصانع، فإن من لوازم وجوب الشيء وجوب ما لا يتم إلا به، وكما أن الحدث لا يمنع وجوب الصلاة، فالكفر لا يمنع وجوب العبادة؛ بل يجب رفعه والاشتغال بها عقيبه. ومن المؤمنين ازديادهم وثباتهم عليها وإنما قال: ﴿رَبَّكُمُ﴾ تنبيهاً على أن الموجب للعبادة هي الربوبية. ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ صفة جَرَتْ عليه تعالى للتعظيم والتعليل، ويحتمل التقييد والتوضيح إن اختص الخطاب بالمشركين، وأريد بالرَّب أعم من الربِّ الحقيقي، والآلهة التي يسمونها أرباباً. والخلق إيجاد الشيء على تقدير واستواء، وأصله التقدير يقال: خلق النعل إذا قدرها وسواها بالمقياس.

﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ متناول كل ما يتقدم الإنسان بالذات أو بالزمان. منصوب معطوف على الضمير المنصوب في﴿خَلَقَكُمْ﴾. والجملة أُخْرِجَتْ

مُشكل[1]؛ لأن سورة البقرة والنساء والحجرات مدنيات بالاتفاق، وقد قال في كل منها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، وسورة الحج مكية سوى ما استثني وفيها من غيره: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ﴾ [الحج: ٧٧]، إلا أن يُقال: المراد بقولهم السورة مكية أو مدنية أن غالبها ذلك. ثم إن مفهوم كلامه أنه إن لم يصح رفعه فلا دلالة فيه على شيء مما نحن فيه، ولا يخفى ما فيه[2]. [ولا أمرهم]؛ أي: ولا تخصيص أمرهم [ومن المؤمنين] عطف على من الكفار [الرِّبِّيَّة] بتشديد الأحرف الثلاثة، بمعنى: التربية كما في نسخة، وفي أُخرَى: الربوبية [ويحتمل التقييد]؛ أي: التخصيص [وأريد] عطف على خص [يتقدم الإنسان بالذات] كتقدم الجزء على الكل والواحد على الاثنين، وقد بيَّنتُ ضابط ذلك في «شرح الطوالع».

---

(١) انظر: تخريج أحاديث الكشاف، الزيلعي [١/ ٤٩].

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي [١/ ٣٤].

مَخْرَجَ المقرر عندهم، إما لاعترافهم به كما قال الله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] أو لتمكنهم من العلم به بأدنى نظر! وقرئ: ﴿مَن قَبْلِكُمْ﴾ على إقحام الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً، كما أقحم جرير في قوله: (يا تيم تيمَ عُدَيٍّ لا أبا لَكُمُو تيماً)، الثاني بين الأول وما أضيف إليه. ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ حال من الضمير في ﴿ٱعْبُدُواْ﴾ كأنه قال: اعبدوا ربكم راجين أن تنخرطوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى والفلاح، المستوجبين لجوار الله تعالى. نبَّه به على أن التقوى منتهى درجات السالكين وهو التبري من كل شيء سوى الله تعالى إلى الله، وأن العابد ينبغي أن لا يغتر بعبادته، ويكون ذا خوف ورجاء قال تعالى:

[مَنْ قبلكم]؛ أي: بفتح الميم(١) [على إقحام الموصول الثاني] وهو مَنْ [بين الأول] وهو الذين [وصلته] وهي قبلكم [توكيداً] ظاهره أن مثل ذلك لا يحتاج في الموصول الثاني منه إلى صلة، وهو غلط. والوجه توجيه هذه القراءة بما قاله بعضهم: إن قبلكم صلة «مَنْ»، و«مَنْ» خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ وخبره صلة «للذين»، والتقدير: والذين هم مَنْ قبلكم. لكن التأكيد اللفظي إنما يكون بإعادة اللفظ بعينه وهو منتفٍ هنا، إلا أن يقال: إعادة اللفظ بمرادفه كإعادته بعينه [كما أقحم جَرِير في قوله:

يا تيم تيم عَدِيٍّ لا أبا لكمُ(٢) ....

تيماً الثاني بين الأول وما أُضيف إليه] تمامه:

.... لا يُوقِعَنَّكم في سَوْءةٍ عُمر

والبيت من قصيدة هجا بها جريرٌ عمرَ بن لَجَأ التَّيْمي(٣)، وما ذكر من أن «تيماً» الأول مضاف إلى ما بعد الثاني هو مذهب سيبويه(٤)، وذهب المبرِّد إلى أن

---

(١) وهي قراءة شاذة لزيد بن علي. مغني اللبيب، ابن هشام [١/ ١٠٠].
(٢) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج النحوي البغدادي [١/ ٣٤٣].
(٣) انظر: الأغاني، أبو الفَرَج الأصفهاني [٥/ ٤٨٤].
(٤) الكتاب، سيبويه عمرو بن عثمان [٢/ ٢٠٥].

﴿يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧]. أو من مفعول ﴿خَلَقَكُمْ﴾ والمعطوف عليه على معنى أنه خلقكم ومن قبلكم في صورة من يرجى منه التقوى لترجح أمره باجتماع أسبابه، وكثرة الدواعي إليه. وغلب المخاطبين على الغائبين في اللفظ، والمعنى على إرادتهم جميعاً. وقيل: تعليل للخلق؛ أي: خلقكم لكي تتقوا كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. وهو ضعيف إذ لم يثبت في اللغة مثله. والآية تدل على أن الطريق إلى معرفة الله تعالى والعلم بوحدانيته واستحقاقه للعبادة، النظر في صنعه والاستدلال بأفعاله، وأن العبد لا يستحق بعبادته عليه ثواباً، فإنها لما وجبت عليه شكراً لما عدده عليه من النعم السابقة فهو كأجير أخذ الأجر قبل العمل.

الثاني هو المضاف إلى ما بعده وأن الأول حُذف منه المضاف إليه لدلالة الثاني عليه[1]. والإقحام إدخال شيء على شيء بشدة وعنف، وفي البيت إقحامان: إقحام «تيم» الثاني بين المتضايفين تأكيداً للأول، وإقحام «لام» لكم بين المتضايفين تأكيداً للام الإضافة المقدرة. وجاز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف لإعادة الأول بلفظه، فكأن الثاني هو الأول كما في قولك: «إنَّ إنَّ زيداً قائم» مع امتناع الفصل بين «إنَّ» واسمها بغير الظرف.

[أو من] عطف على عن الضمير، ولو عبَّر ثَمَّ بـ«من» بدل «عن» لكان أنسب من تعبيره بـ«من» هنا [وغلَّب المخاطبين]؛ أي: في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] [والمعنى] مبتدأ خبره ما بعده. [وقيل: تعليل] مقابل لقوله: «حال» [وهو ضعيف؛ إذ لم يثبت في اللغة مثله] ردَّ به كالزمخشري[2] قولَ مَنْ قال: إن «لعلَّ» للتعليل، كما في قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤] بأن أهل اللغة أو جمهورهم لم يُثبِتوا ذلك وحملوا الآية على الرجاءِ وصَرْفِهِ للمخاطَبَيْنِ؛ أي: اذهبا على رجائكما.

---

(١) انظر: المقتضب في اللغة، المُبرِّد [٢/٣٣٦].
(٢) الكشاف، الزمخشري [١/١٢٣].

﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾.

﴿٢٢﴾ ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ صفة ثانية، أو مدح منصوب، أو مرفوع، أو مبتدأ خبره فلا تجعلوا وجعل من الأفعال العامة يجيء على ثلاثة أوجه: بمعنى (صار)، وطفق فلا يتعدى كقوله:

فَقَدْ جعلتُ قلوصَ بني سُهَيل مِنْ الأكْوارِ مرتعُها قَريبُ

وبمعنى (أوجد) فيتعدّى إلى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] وبمعنى (صير)، ويتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ والتصيير يكون بالفعل تارة، وبالقول أو العقد أُخْرَى. ومعنى جعلها فراشاً: أن جعل بعض جوانبها بارزاً ظاهراً عن

[منصوب] بتقدير «أمدح» [أو مرفوع] خبر مبتدأ محذوف [أو مبتدأ خبره: **فلا تجعلوا**] بجعل «الله» رابطاً، والتقدير: «فلا تجعلوا له»، وسوَّغَ جَعْلَ مدخول الفاء خبراً عن «الذي» مع أنه مستقبل وصلةُ الموصول ماضٍ وُجُوْدُ أثرِ الصلة حالة الإخبار؛ فسقط ما قيل: إن جَعْلَهُ خبراً عن «الذي» ضعيف لتغاير زمن الخبر وصلة المبتدأ، على أن الخبر في الحقيقة مقدَّر تقديره: مقول فيه: «فلا تجعلوا»، كما يأتي في كلامه.

[بمعنى: **صار وطفق؛ فلا يتعدى**] على التقديرين وإن كان له على الأول خبر منصوب، ثم استشهد له عليهما بقوله: [**كقوله**:

فقد جعلتْ قَلُوصُ بني سُهَيْلٍ من الأكوار مَرْتَعها قريبُ][1]

فـ«جعلت» بمعنى: «صارت» أو «طفقت»، فلذلك لم يتعدَّ، و«مرتعها قريب» خبر لـ«جعلت»؛ أي: أقبلت قلوص هؤلاء الرجال قريبة المرتع من رحالهم لما بها من الإعياء. [**والتصيير يكون بالفعل تارةً**] كما في الآية [**وبالقول أو العَقْد**]؛ أي: الاعتقاد [**أُخْرَى**] كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]

---

(١) ديوان الحماسة، أبو تمام [١/ ١١٢].

الماء، مع ما في طبعه من الإحاطة بها، وصيرها متوسطة بين الصلاة واللطافة حتى صارت مهيأة لأن يقعدوا ويناموا عليها كالفراش المبسوط، وذلك لا يستدعي كونها مسطحة؛ لأن كرية شكلها مع عظم حجمها. واتساع جرمها لا تأبى الافتراش عليها. ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ قبة مضروبة عليكم. و(السماء) اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد كالدينار والدرهم، وقيل: جمع (سماءة). والبناء مصدر، سمي به المبنى بيتاً كان أو قبة أو خباء، ومنه بنى على امرأته؛ لأنهم كانوا إذا تزوجوا ضربوا عليها خباءً جديداً.

﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ عطف على ﴿جَعَلَ﴾، وخروج الثمار بقدرة الله تعالى ومشيئته، ولكن جعل الماء الممزوج بالتراب سبباً في إخراجها ومادة لها كالنطفة للحيوان، بأن أجرى عادته بإفاضات صورها وكيفياتها على المادة الممزوجة منهما، أو أبدع في الماء قوة فاعلة، وفي الأرض قوة قابلة يتولد من اجتماعهما أنواع الثمار، وهو قادر على أن يوجد الأشياء كلها بلا أسباب ومواد كما أبدع نفوس الأسباب والمواد، ولكن له في إنشائها مدرجاً من حال إلى حال، صنعاً وحكماً يجدد فيها لأُولي الأبصار عبراً، وسكوناً إلى عظيم قدرته ليس في إيجادها دفعة، و﴿مِنَ﴾ الأولى للابتداء سواء أريد بالسماء السحاب فإن ما علاك سماء، أو الفلك فإن المطر يبتدئ من السماء إلى السحاب ومنه إلى الأرض على ما دلت عليه

[بيتاً كان] كالبيت المبني بطين ولَبِن [أو قبّة] كالخيمة [أو خباء] كالبيت المتَّخَذ من وَبَرٍ أو صوف[1] [في إنشائها]؛ أي: الأشياء [مدرجاً] حال من فاعل إنشائها المقدر أو من ضمير له.

[يجدد] بتحتية؛ أي: «الله»، أو بفوقية؛ أي: الصنائع والحِكَم [فيها]؛ أي: في الصنائع والحِكَم على الأول وفي الأشياء على الثاني [على ما دلت عليه

---

(١) الصحاح، الجوهري [٨/ ٢٢٤].

الظواهر. أو من أسباب سماوية تثير الأجزاء الرطبة من أعماق الأرض إلى جو الهواء فتنعقد سحاباً ماطراً. و﴿مِنَ﴾ الثانية للتبعيض بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٢٧] واكتناف المنكرين له أعني ماء ورزقاً كأنه قال: وأنزلنا من السماء بعض الماء فأخرجنا به بعض الثمرات ليكون بعض رزقكم، وهكذا الواقع؛ إذ لم ينزل من السماء الماء كله، ولا أخرج بالمطر كل الثمرات! ولا جعل كل المرزوق ثماراً!. أو للتبيين، و(رزقاً) مفعول بمعنى: (المرزوق) كقولك: (أنفقت من الدراهم ألفاً). وإنما ساغ الثمرات والموضع موضع الكثرة؛ لأنه أراد بالثمرات جماعة الثمرة التي في قولك:

الظواهر]؛ أي: كقوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ﴾ [المؤمنون: ١٨] ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١]. وعن خالد بن مَعْدان[(١)]؛ قال: المطر ماء يخرج من تحت العرش فينزل من سماء إلى سماء حتى يجتمع في السماء الدنيا فيجتمع في موضع فيجيء السحاب الأسود فيدخله فيشربُهُ مثلَ شُرْب الإسفنجة فيسوقها الله حيث يشاء[(٢)] [**أو من أسباب**] عطف على من السماء. [**بدليل قوله تعالى**: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٢١]]؛ أي: لأن «ثمرات» جَمْعُ قِلَّة مُنَكَّر [**واكتناف المنكَّرين له**] بالجر عطفاً على مجرور «دليل»، وضمير «له» للثمر المفهوم من «الثمرات» [**وهكذا الواقع**]؛ يعني: والتبعيض هو الموافق للواقع [**ولا جعل**]؛ أي: بالمطر [**أو للتبيين**] عطف على للتبعيض، والمبين قوله عقبه: «رزقاً» بمعنى «المرزوق» مفعولاً به لـ«أَخْرَجَ» كما نبَّه عليه بقوله: [**و رزقاً مفعول بمعنى المرزوق**]؛ أي: فأخرج مرزوقاً لكم هو الثمرات، واستشهد له بقوله: [**كقولك: أنفقتُ من الدراهم ألفاً**][(٣)] فإن من الدراهم بيان لقوله عقبه: «ألفاً».

[**وإنما ساغ الثمرات والموضع موضع الكثرة...**] إلى آخره، جواب ما يقال: المحلّ محل جَمْعِ الكثرة، فكيف أتى بجمع القلة؟ وقد أجاب بثلاثة أجوبة وهي

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم الرازي [١/ ٦١/ برقم: ٢٢٥].

(٢) فيه أم عبد الله ابنة خالد بن معدان أحاديثها منكرة جدّاً. وفيه بشر بن بكر، منكر الحديث ولا يعرف. انظر: أحوال الرجال، الجوزجاني [ص١٩]، لسان الميزان، ابن حجر [٣/ ٢٧/ برقم: ٦٩].

(٣) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٢٥].

أدركت ثمرة بستانه، ويؤيده قراءة من قرأ: (من الثمرة) على التوحيد. أو لأن الجموع يتعاور بعضها موقع بعض كقوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان: ٢٥] وقوله: ﴿ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. أو لأنها لما كانت محلاة باللام خرجت عن حد القلة. و﴿لَّكُمْ﴾ صفة رزقاً إن أريد به المرزوق ومفعوله إن أريد به المصدر كأنه قال: رزقاً إياكم.

﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ متعلق بـ(اعبدوا) على أنه نهي معطوف عليه. أو نفي منصوب بإضمار أن جواب له. أو بـ(لعل) على أن نصب (تجعلوا) نصب فاطلع في قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ۝٣٦ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٨، ٣٨] إلحاقاً لها بالأشياء الستة لاشتراكها في أنها غير موجبة، والمعنى: إن تتقوا فلا تجعلوا لله أنداداً، ....

ظاهرة من كلامه إلا الأول، وتقريره أنه أُريد بمفرد «الثمرات» الثمرة التي يُراد بها الثمار لا الواحدة؛ لأن الثمار إذا تلاحقت واجتمعت يُطلق عليها «الثمرة»، فالكثرة المستفادة من «الثمرات» أكثر من الكثرة المستفادة من «الثمار»، وإلى ذلك أشار بقوله: «ويؤيده قراءة مَنْ قرأ: «من الثمرة» على التوحيد[1]؛ أي: لأن المراد بها جماعة الثمرة لا الواحدة؛ لأن الخارج جماعة [كم تركوا من جنات] مثال لوقوع جَمْع القلة موضعَ جَمْع الكثرة بدليل ذكر «كم» [وقوله: ثلاثة قروء] مثال لوقوع جَمْع الكثرة موضعَ جَمْع القلة؛ لأن مميَّز الثلاثة لا يكون إلا جَمْعَ قلة[2].

[متعلق بـ اعبدوا]؛ أي: على القول بأنه ليس خبراً عن «الذي» وكذا القول في قوله بعدُ: «أو بـ لعلَّ» بقرينة ما يأتي في كلامه [إلحاقاً لها]؛ أي: لـ«لعل» [بالأشياء الستة] وهي: الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعَرْض [لاشتراكها في أنها غير موجَبة] بفتح الجيم؛ أي: غير موجودة بمعنى: أن المطلوب بها غير موجود عند ذِكْرها [والمعنى: إن تتقوا...] إلى آخره، جعل «لعل» مؤوَّلة بالشرط، وهو مخالف لما في «الكشاف»؛ فإنه جعلها مؤوَّلة بمعنى كي على تشبيه الحالة بالحالة[3] في

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/١٢٦].
(٢) انظر: الكليات، الكفومي [ص٥١١].
(٣) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/١٢٣].

أو بالذي جعل لكم، إن استأنفت به على أنه نهى وقع خبراً على تأويل مقول فيه: (لا تجعلوا)، والفاء للسببية أدخلت عليه لتضمن المبتدأ معنى الشرط، والمعنى: أن من خصكم بهذه النعم الجسام والآيات العظام ينبغي أن لا يُشْرَكَ به. و(الند): المثل المناوئ، قال جرير:

أَتيماً تَجعلونَ إليَّ ندًّا ... وما تيمٌ لِذي حَسَبٍ نَدِيدُ

من: (ند ندوداً): إذا نفر، وناددت الرَجُلَ خالفته، خص بالمخالف المماثل في الذات كما خص المساوي بالمماثل في القدر، وتسمية ما يعبده المشركون من دون الله (أنداداً)، وما زعموا أنها تساويه في ذاته وصفاته وَلَا أنها تخالفه في أفعاله لأنهم لما تركوا عبادته إلى عبادتها، وسموها آلهة شابهت حالهم حال من يعتقد أنها ذوات واجبة بالذات، قادرة على أن تدفع

قوله: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦] [أو بالذي جعل...] إلى آخره، المراد بالتعلق فيه وفي الذين قبله التعلق المعنوي لا التعلق النحوي.

[والنِّدُّ المِثْل] نِدُّ الشيءِ مشارُكه في الجوهر، و«المِثْل»: يقال في أي مشاركة كانت؛ فكلُّ نِدٍّ مِثْلٌ، ولا عكس كما يؤخذ من كلامه [المناوئ]؛ أي: المعادي. [قال جَرِير:

أَتَيْماً تجعلون إليَّ نداً ... وما تَيْمٌ لذي حسبٍ نديد][(١)]

ضمَّن «تجعلون» معنى «تضمُّون» فعدَّاه بـ«إلى»؛ أي: أتضمُّون إليَّ تَيْماً وتجعلونه لي ندّاً وهو لا يصلح ندّاً لمن هو دونه. قال التفتازاني: «إليَّ» حال من «ندّاً» بمعنى: مضموماً إليَّ. وقال غيره: حال من «تَيْماً». وقيل: من نداً. والنديد: النِّدُّ[(٢)]. والجَعْل هنا بمعنى: التصيير القولي والاعتقادي كما في قوله: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ﴾ [الزخرف: ١٩]. [وما زعموا...] إلى آخره، «ما» نافية، والجملتان المنفيتان في محل الحال [شابهت حالهم حال مَنْ يعتقد...] إلى

---

(١) هذا البيت قاله جرير في هجاء الفرزدق، والتيم تيم الرباب. منتهى الطلب من أشعار العرب، ابن ميمون [ص٢٠١].

(٢) الصحاح، الجوهري [٣/ ٢٣٨].

عنهم بأس الله، وتمنحهم ما لم يرد الله بهم من خير، فتهكم بهم وشنع عليهم بأن جعلوا أنداداً لمن يمتنع أن يكون له ند. ولهذا قال موحد الجاهلية زيد بن عمرو بن نفيل:

أَرَبّاً واحِداً أَمْ أَلْفُ ربٍّ أَدِينُ إذا تُقُسِّمَتِ الأمورُ
تركْت اللاتَ والعزَّى جميعاً كذلكَ يَفْعَلُ الرجُلُ البصِيرُ

﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ حال من ضمير ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾، ومفعول ﴿تَعْلَمُونَ﴾ مطروح؛ أي: وحالكم أنكم من أهل العلم والنظر وإصابة الرأي، فلو تأملتم أدنى تأمل اضطر عقلكم إلى إثبات موجد للممكنات منفرد بوجوب الذات، متعال عن مشابهة المخلوقات. أو منوى وهو أنها لا تماثله

آخره، حاصله: أنها استعارة تمثيلية تهكمية بمعنى أن المقصود منها التهكم، وإلا فليست تهكمية اصطلاحية؛ إذ ليس فيها استعارة أحد الضدين للآخر[1]؛ بل أحد المتشابهين للآخر [بأن جعلوا] متعلق بـ«شنع» [ولهذا]؛ أي: وللتهكُّم بهم والتشنيع عليهم [قال موحِّد الجاهلية زيد بن عمرو بن نُفَيْل] حين فارق دين قومه:

[أربّاً واحداً أم ألف ربٍّ أَدِيْنُ..............................][2]

أي: أطيع؛ من «دان»؛ أي: انقاد [إذا تُقُسِّمت] بضمِّ التاء؛ أي: تفرقت [الأمور].

[تركتُ اللات والعُزَّى جميعاً كذلك يفعل الرجل البصيرُ]

أراد بذلك الاستدلال على وحدانية الله تعالى، وبعد البيتين:

ألم تعلم بأن اللّه أفنى رجالاً كان شأنهم الفجورُ
وأبقى آخرين ببِرِّ قومٍ فيربو منهم الطفل الصغيرُ[3]

[ومفعول «تعلمون» مُطَّرَح]؛ أي: متروك [أو مَنْوِي]؛ أي: مقدَّر، كما ذكره بقوله: [وهو أنها]؛ أي: الأنداد؛ أي: وأنتم تعلمون أنها [لا تماثله...] إلى آخره

---

(١) الكليات، الكفومي [ص١٣٩].
(٢) تاريخ الإسلام، الذهبي [١/ ٨٣].
(٣) مختصر تاريخ دمشق، ابن منظور [٣/ ٢٤٧].

ولا تقدر على مثل ما يفعله كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ﴾ [الروم: ٤٠] وعلى هذا فالمقصود منه التوبيخ والتثريب، لا تقييد الحكم وقصره عليه، فإن العالم والجاهل المتمكن من العلم سواء في التكليف. واعلم أن مضمون الآيتين هو الأمر بعبادة الله، والنهي عن الإشراك به تعالى، والإشارة إلى ما هو العلة والمقتضى. وبيانه أنه رتب الأمر بالعبادة على صفة الربوبية إشعاراً بأنها العلة لوجوبها، ثم بيَّن ربوبيته بأنه تعالى خالقهم وخالق أصولهم وما يحتاجون إليه في معاشهم من المقلة والمظلة والمطاعم والملابس، فإن الثمرة أعم من المطعوم، والرزق أعم من المأكول والمشروب. ثم لما كانت هذه الأمور التي لا يقدر عليها غيره شاهدة على وحدانيته تعالى؛ رتب تعالى عليها النهي عن الإشراك به، ولعله سبحانه أراد من الآية الأخيرة مع ما دل عليه الظاهر وسيق فيه الكلام؛ الإشارة إلى تفصيل خلق الإنسان وما أفاض تعالى عليه من المعاني والصفات على طريقة التمثيل، فمثل البدن بالأرض، والنفس بالسماء، والعقل بالماء، وما أفاض تعالى عليه من الفضائل العملية والنظرية المحصلة بوساطة استعمال العقل للحواس، وازدواج القوى النفسانية والبدنية، بالثمرات المتولدة من ازدواج القوى السماوية الفاعلة والأرضية المنفعلة

[وعلى هذا]؛ أي: على كون «وأنتم تعلمون» حالاً [فالمقصود منه التوبيخ] سواء جعل مفعول تعلمون مُطَّرَحاً أم مَنْوِياً وإن كان التوبيخُ في الأول آكدَ كما صرح به «الكشاف»[(١)] [لا تقييد الحكم] وهو النهي عن جَعْلهم لله أنداداً بحال علمهم.

[واعلم أن مضمون الآيتين]؛ أي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ و﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ﴾.. إلى آخرهما [هو الأمر...] إلى آخره، بيان لمضمونهما [من الـمُقِلَّة والـمُظِلَّة]؛ أي: الأرض والسماء [فإن الثمرة أعمُّ من المطعوم]؛ أي: فتعمُّ الثمراتُ الملابسَ

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٢٦].

۞ ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾.

بقدرة الفاعل المختار، فإن لكل آية ظهراً وبطناً ولكل حد مطلعاً.

﴿٢٣﴾ ﴿كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ﴾ لما قرر وحدانيته تعالى وبيَّن الطريق الموصل إلى العلم بها، ذكر عقيبه ما هو الحجة على نبوة محمد ﷺ، وهو القرآن المعجز بفصاحته التي بذت فصاحة كل منطيق وإفحامه، من طولب بمعارضته من مصاقع الخطباء من العرب العرباء مع كثرتهم وإفراطهم في المضادة والمضارة، وتهالكهم على المعازة والمعارة، وعرف ما يتعرف به إعجازه ويتيقن أنه من عند الله كما يدعيه. وإنما قال:

كالمطاعم [**بقدرة الفاعل**] تنازعه الفاعلة والمنفعلة [**فإن لكل آية ظهراً وبطناً ولكل حدٍّ مطلعاً**] هذا رُوي عن الحسن مرفوعاً مرسلاً[1]. وظَهْر الآية ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر، وباطنها ما تضمنته من الأسرار التي أطلع اللهُ عليها أربابَ الحقائق[2]. وقيل: ظاهراً تلاوتها وباطناً فَهْمُها. والحدُّ أحكام الحلال والحرام، والمطلع: الإشراف على معرفتها[3].

[**عقيبه**] لغة قليلة[4]، والكثير: «عقبه» بلا ياء [**بذَّت**] بذال معجمة مشددة؛ أي: غلبت [**مِنْطيق**]؛ أي: بليغ [**وإفحامه**] بالجر عطفاً على «فصاحته» [**وتهالكهم**]؛ أي: تساقطهم [**على المُعازَّة**] بتشديد الزاي؛ أي: المغالبة [**والمعارَّة**] بتشديد الراء؛ أي: المعاتبة [**وعرَّف**] بالتشديد والبناء للفاعل عطف على «ذكر» [**ما يُتَعرَّف به**] وهو التحدي بسورة. ويُتَعرَّف بالبناء للمفعول [**إعجازه**]؛ أي: القرآن [**كما يدعيه**]؛ أي: النبي ﷺ كما في نسخة.

---

(١) الكشف والبيان، النيسابوري [٢/ ٢٥٧] ولكن عن أبي الحسن الأقطع، وفيه: «ولكل حرف حدّ ومطلع».

(٢) في نسخة [ب]: (الخلائق).

(٣) هذا قول لسهل بن عبد الله التستري. انظر: تفسير التستري [١/ ١٦].

(٤) انظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات الأنباري [ص٤].

﴿مِمَّا نَزَّلْنَا﴾ لأن نزوله نجماً منجماً بحسب الوقائع على ما ترى عليه أهل الشعر والخطابة مما يريبهم، كما حكى الله عنهم فقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]. فكان الواجب تحديهم على هذا الوجه إزاحة للشبهة وإلزاماً للحجة، وأضاف العبد إلى نفسه تعالى تنويهاً بذكره، وتنبيهاً على أنه مختص به منقاد لحكمه تعالى، وقرئ: (عبادنا) يريد محمداً ﷺ وأمته. و(السورة): الطائفة من القرآن المترجمة التي أقلها ثلاث آيات، وهي إن جعلت واوها أصلية منقولة من سور المدينة لأنها محيطة بطائفة من القرآن مفرزة محوزة على حيالها، أو محتوية على أنواع من العلم احتواء سور المدينة على ما فيها، أو من السورة التي هي الرتبة، قال:

[على ما يُرى عليه أهل الشعر والخطابة]؛ أي: فإنهم يأتون بأشعارهم وخُطَبهم على قدر الحاجة شيئاً فشيئاً، ولما كان القرآن منزَّلاً كذلك طعنوا فيه بأنه مثل كلامهم، فقيل لهم: إن ارتبتم في نزوله منجَّماً فأتوا بنجم منه[1] [مما يَرِيبهم] بفتح الياء أكثر من ضمها، وهو متعلق بـ«نزوله» [كما حكى الله عنهم]؛ أي: كما يريبهم ما حكاه الله عنهم بقوله: [﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الفرقان: ٣٢]] إلى آخره، وهو مفعول «حكى» [على هذا الوجه]؛ أي: على نزوله منجَّماً لا على نزوله جملةً؛ لأنهم إذا عجزوا عن نجم منه فعجزهم عن كُلِّه أولى[2] [تنويهاً]؛ أي: رفعاً [والسورة: الطائفة من القرآن المترجمة التي أقلُّها ثلاث آيات] مراده تفسير سورة القرآن، وإلا فالسورة أعمُّ بدليل أن سائر كتب الله مُسوَّرة، ومعنى المترجمة المسماة باسم خاصٍّ كسورة الفاتحة وسورة البقرة[3] [على حيالها]؛ أي: انفرادها [أو محتوية] عطف على محيطة.

---

(١) انظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي [٥/ ٣١٥].
(٢) انظر: مختصر المعاني، التفتازاني [ص٣٠١].
(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي [١/ ١٣١].

وَلِـرَهْـطِ حَـرَّابٍ وَقَـدٍّ سُـورةٌ   في المجْدِ ليسَ غرابُها بمُطَارِ

لأن السُّورَ كالمنازل والمراتب يترقى فيها القارئ، أولها مراتب في الطول والقصر والفضل والشرف وثواب القراءة. وإن جعلت مبدلة من الهمزة فمن السورة التي هي البقية والقطعة من الشيء. والحكمة في تقطيع القرآن سوراً: إفراد الأنواع، وتلاحق الأشكال، وتجاوب النظم، وتنشيط القارئ، وتسهيل الحفظ، والترغيب فيه. فإنه إذا ختم سورة نَفَّسَ ذلك عنه، كالمسافر إذا علم أنه قطع ميلاً أو طوى بريداً، والحافظ متى حذفها اعتقد أنه أخذ من القرآن حظاً تاماً، وفاز بطائفة محدودة مستقلة بنفسها، فعظم ذلك عنده وابتهج به؛ إلى غيرها من الفوائد.

[ولِرَهْطِ حَرَّاب............][1] بحاء مهملة وراء مشددة [وقَدٍّ] بفتح القاف وتشديد الدال المهملة وقيل: بالمعجمة، وهما رجلان من بني أسد [سورة]؛ أي: رتبة [في المجد ليس غرابها بِمُطَارِ]؛ أي: بطائر؛ قاله النابغة[2]. وقوله: ليس غرابها بمطار؛ أي: هي مجد كامل ثابت لا يزول؛ يقال: أرض لا يطير غرابها؛ أي: مخصبة كثيرة الثمار، وهو قريب من قول مَنْ قال: إنه كناية عن كَثْرة الرَّهْطين ودوام المجد لهما؛ فإن النبات إذا كَثُر في موضع لا يطير غرابه؛ لأن الغراب إذا وقع في الموضع الخصب أصاب فيه ما لا يحتاج معه إلى أن ينتقل منه إلى مكان آخر. [فمن السؤرة]؛ أي: هي منقولة من السؤرة[3] [نفَّس ذلك عنه] بتشديد الفاء؛ أي: فرَّج عنه بعض كربه [متى حذقها] بذال معجمة؛ أي: حفظها.

---

(١) البيت للنابغة الذبياني:

ولِـرَهـطِ حـرَّابٍ وقَـدٍّ سـورةٌ   في المجد ليس غرابُها بمُطار

انظر: معجم الشعراء، المرزباني [ص٧٠].

(٢) النابِغَةُ: الرجُلُ العَظيمُ الشأنِ. والنَّوابِغُ: الشُّعَراءُ: زيادُ بنُ مُعاويَةَ الذُّبْيانِيُّ، وقَيْسُ بنُ عبدِ اللهِ الجَعْدِيُّ، وعَبْدُ الله بنُ المُخارِقِ الشَّيْبانِيُّ، ويَزيدُ بنُ أبانَ الحارِثِيُّ وهو نابِغَةُ بَني الدَّيَّانِ، والنابِغَةُ بنُ لأْيِ الغَنَوِيُّ، والحَارِثُ بنُ بَكْرٍ اليَرْبُوعِيُّ، والحَارِثُ بنُ عَدْوانَ التَغْلَبِيُّ، والنابِغَةُ العَدْوانِيُّ ولَمْ يُسَمَّ. القاموس المحيط، الفيروزآبادي [٤/ ٢٢٤].

(٣) المحيط في اللغة، ابن عباد [٥/ ٢٧٤].

﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ صفة سورة أي: بسورة كائنة من مثله، والضمير لـ(ما نزلنا)، و(من) للتبعيض أو للتبيين. وزائدة عند الأخفش؛ أي: بسورةٍ مماثلة للقرآن العظيم في البلاغة وحسن النظم. أو لـ(عبدنا)، و(من) للابتداء؛ أي: بسورة كائنة ممن هو على حاله عليه الصلاة والسلام من كونه بشراً أُمِّيّاً لم يقرأ الكتب ولم يتعلم العلوم. أو صلة ﴿فَأْتُوا۟﴾، والضمير للعبد ﷺ، والرد إلى المنزل أوجه لأنه المطابق لقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ ولسائر آيات التحدي، ....

[والضمير لما نزَّلنا] هو الراجح على جَعْله لـ«عبدنا» كما ذكره بعدُ [أو لعبدنا] عطف على لـ«ما نزَّلنا» [ومِنْ]؛ أي: بتقدير أن الضمير لـ«عبدنا» [للابتداء] أُورد عليه أنه لِمَ لا يجوز أن يكون الضمير حينئذٍ لـ«ما نزلنا» أيضاً كما جاز بتقدير كون «من مثله» صفة للسورة؟ وأُجيب بأن «فأتوا» أمرٌ قُصد به تعجيزهم باعتبار المأتيِّ، فلو تعلق به قوله: ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ وكان الضمير للمنزَّل تبادر منه أن له مِثْلاً محقَّقاً، وأن عجزهم إنما هو عن الإتيان بشيء منه وهو فاسد، بخلاف ما إذا رجع الضمير إلى العبد فإن لـه مِثْلاً في البشرية والعربية والأُمِّيَّة فلا محذور، وبأن كلمة «مِنْ» بهذا التقدير ليست بيانية؛ إذ لا مبهم ثَمَّ، و«لا» تبعيضية، وإلا كان الفعل واقعاً عليه حقيقة كما في قولك: «أخذتُ من الدراهم»[1]، ولا معنى لإتيان البعض بل المقصود الإتيان بالبعض.

ولا مجال لتقدير «الباء» مع وجود «من»؛ كيف وقد صرح بالمأتيِّ به؛ أعني: «بسورة» فتعين أن تكون ابتدائية. وحينئذٍ يجب كون الضمير «للعبد»؛ لأن جَعْلَ المتكلم مبدأً للإتيان بالكلام منه معنى حسنٌ مقبول بخلاف جعل الكل مبدأً للإتيان بما هو بعض منه، ألا ترى أنك إذا قلتَ: أتيتُ من زيد بشعر كان القصدُ إلى معنى الابتداء، بخلاف ما إذا قلتَ: «أتيتُ من الدراهم بدرهم» فإنه لا يحسن فيه قَصْدُ الابتداء[2] [لأنه المطابق لقوله] في سورة يونس: [﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨]] وليست «السورة» مثل «النبي ﷺ».

---

(١) انظر: المفصل في الإعراب، الزمخشري [ص٩٤].

(٢) انظر: روح المعاني، الألوسي [١/ ١٩٤].

ولأن الكلام فيه لا في المُنَزَّل عليه فَحَقه أن لا ينفكَ عنه ليتسق الترتيب والنظم، ولأن مخاطبة الجم الغفير بأن يأتوا بمثل ما أتى به واحد من أبناء جلدتهم أبلغ في التحدي من أن يقال لهم: ليأت بنحو ما أتى به هذا آخر مثله، ولأنه معجز في نفسه لا بالنسبة إليه لقوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]. ولأن رده إلى عبدنا يوهم إمكان صدوره ممن لم يكن على صفته، ولا يلائمه قوله تعالى.

﴿وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ فإنه أمر بأن يستعينوا بكل من ينصرهم ويعينهم. والشهداء جمع شهيد بمعنى: الحاضر، أو القائم بالشهادة، أو الناصر، أو الإمام. وكأنه سمي به لأنه يحضر النوادي وتبرم بمحضره

[ولأن الكلام فيه]؛ أي: في المنزَّل [لا في المنزَّل عليه] لقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣] [فحقُّه أن لا ينفكَّ عنه ليتسق الترتيب والنَّظْم[١]] إذ المعنى: وإن ارتبتم في أنّ القرآن منزَّل من عند الله فأتوا بشيء مما يماثله، ولو كان الضمير للمنزَّل عليه لكان حقه أن يقال: وإن ارتبتم في أن محمداً منزَّل عليه فأتوا بقرآن من مثله [الجم الغفير] «الجمُّ» مأخوذ من الجموم، وهو الاجتماع والكثرة. و«الغفير» من الغفر وهو السَّتْر. والكلمتان كناية عن الشمول والإحاطة[٢] [من أبناء جلدتهم]؛ أي: أنفسهم وعشيرتهم [ليأتِ بنحو ما أتى به هذا]؛ أي: عبدنا [آخر مثله] فاعل «يأتِ» [لا بالنسبة إليه]؛ أي: إلى «عبدنا».

[ولا يلائمه]؛ أي: إمكان ما ذكر [قوله: ﴿وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم﴾ [البقرة: ٢٣]]؛ أي: لأنه لا معنى للاستظهار بهم على أن يأتوا بسورة واحدة من مثل محمد ﷺ، وإليه أشار بقوله: [فإنه أمر بأن يستعينوا بكل من ينصرهم ويعينهم]؛ أي: سواء كانوا مثله أم لا [وكأنه]؛ أي: الإمام [سُمِّي به]؛ أي: بالشهيد[٣] [النوادي] جمع

---

(١) في نسخة [ج]: (التكلم).

(٢) انظر: الفائق في غريب الحديث، الزمخشري [١/ ٢٣٣].

(٣) انظر: لسان العرب، ابن منظور [٣/ ٢٣٨].

الأمور، إذ التركيب للحضور، إما بالذات أو بالتصور، ومنه قيل للمقتول في سبيل الله: شهيد؛ لأنه حضر ما كان يرجوه، أو الملائكة حضروه. ومعنى (دُونِ) أدنى مكان من الشيء؛ ومنه: (تدوين الكتب) لأنه إدناء البعض من البعض، و(دونك هذا)؛ أي: خذه من أدنى مكان منك، ثم استعير للرُّتَب فقيل: زيد دون عمرو؛ أي: في الشرف، ومنه: (الشيء الدون) ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد، وتخطى أمر إلى آخر، قال تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ أي: لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين. قال أمية: (يا نفسُ مَا لَكِ دونَ اللهِ منْ واق)؛ أي: إذا تجاوزت وقاية الله فلا يقيك غيره. و(مِنْ) متعلقة بـ(ادْعُوا). والمعنى: وَادْعُوا إلى المعارضة من حضركم، أو رجوتم معونته من إنسكم وجنكم وآلهتكم غير الله ﷻ؛ فإنه لا يقدر على أن يأتي بمثله إلا الله. أو: وَادْعُوا من دون الله شهداء يشهدون لكم بأن ما أتيتم به مثله، ولا تستشهدوا بالله فإنه من ديدن المبهوت العاجز عن إقامة الحجة. أو بشُهَدائكُمْ والمعنى: ادعوا الذين اتخذتموهم مِن دُونِه

نادٍ، وهو مجلس القوم ومُتَحدَّثهم [إذ التركيب]؛ أي: تركيب حروف الشهادة [للحضور إما بالذات أو التصور]؛ أي: بحضور الشيء بذاته أو بعلمه.

[ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حدٍّ إلى حدٍّ]؛ أي: وإن خلا عن الرتبة. [وقال أُمَيَّة:

يا نفس ما لكِ دونَ اللَّه من واقٍ[1] ....]

تمامه:

.... ولا لِلَسْعِ نياب الدهر من راقِ

أي: نوائبه. [ومن متعلِّقة بـ«ادعوا»]؛ أي: فهي لابتداء الغاية [فإنه]؛ أي: الاستشهاد بالله [من ديدن المبهوت]؛ أي: من عادته [أو شهداءكم] عطف على

---

(١) انظر: كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري [ص١٣١].

أَوْلِيَاءَ أو آلهة، وزعمتم أنها تشهد لكم يوم القيامة. أو الذين يشهدون لكم بين يدي الله على زعمكم من قول الأعشى: (تُرِيكَ القَذَى مِنْ دونِها وهي دُونَهُ) ليعينوكم وفي أمرهم أن يستظهروا بالجماد في معارضة القرآن العزيز غاية التبكيت والتهكم بهم. وقيل: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: من دون أوليائه؛ يعني: فصحاء العرب ووجوه المشاهد ليشهدوا لكم أن ما أتيتم به مثله، فإن العاقل لا يرضى لنفسه أن يشهد بصحة ما اتضح فساده وبان اختلاله.

﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ أنه من كلام البشر، وجوابه محذوف دل عليه ما قبله. والصدق: الإخبار المطابق، وقيل: مع اعتقاد المخبر أنه كذلك ....

«شهداء» لكن فيه حزازة[١] من حيث إنه قدَّم من دون الله في الأول وأخَّره في الثاني [أو الذين يشهدون لكم] عطف على الذين اتخذتموهم. [من قول الأعشى...] إلى آخره، بـيَّنَ به أن معنى «من دون الله»: «بين يدي الله»؛ أي: المأخوذ ذلك من قول الأعشى:

[تريك القذى من دونها وهي دونه ....

تمامه:

.... إذا ذاقها مَنْ ذاقها يتمطَّقُ[٢]

يصف زجاجة فيها خمرة؛ أي: تريك الزجاجةُ القذى من قُدَّامها وهي قُدَّام القذى، مَنْ ذاقها يتمطَّقُ؛ أي: يمصُّ شفتيه من لذاذتها. [ليعينوكم] تعليل لـ«ادعوا» المقدَّر في «أو الذين يشهدون لكم». والحاصل: أن «دون» تارة تكون أداة استثناء بمعنى غير المعبر عنه بمجاوزة الحدِّ إلى حدٍّ، وتارة تكون بمعنى قُدَّام الشيء وبين يديه؛ مستعار[٣] من معنى: أدنى مكان من الشيء[٤]. فذكر في تفسير الآية ستة أوجه؛ ثلاثة منها على تعلق «من دون الله» بـ«شهداءكم»، وثلاثة على تعلقه بـ«ادعوا».

---

(١) الحَزَازَةُ: وَجَعٌ في القَلْبِ من غَيْظٍ أو أذىً يُصِيبُه وقد يُشَدَّدُ بلا هاءٍ. المحيط في اللغة، ابن عباد [١/١٥٥].

(٢) ديوان الأعشى، ميمون بن قيس الأعشى [٢/٣٣].

(٣) في نسخة [ج]: (مستفاد).

(٤) تهذيب اللغة، الأزهري [٤/٤٧٩].

۞ ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾.

عن دلالة أو أمارة؛ لأنه تعالى كذب المنافقين في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]، لما لم يعتقدوا مطابقته، ورد بصرف التكذيب إلى قولهم: (نَشْهَدُ) لأن الشهادة إخبار عما علمه؛ وهم ما كانوا عالمين به.

﴿٢٤﴾ ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ لمَّا بيَّن لهم ما يتعرفون به أمر الرسول ﷺ وما جاء به، وميّز لهم الحق من

أما الثلاثة الأُوَل فالأولان منها: ادعوا للاستظهار في معارضة القرآن أصنامكم الذين تزعمون أنهم يشهدون يوم القيامة لا الله، أو بين يدي الله أنكم على الحق، وثالثها: «ادعوا شهداءكم»؛ أي: أشرافكم ورؤساءكم ليشهدوا أنكم أتيتم بمثل القرآن متجاوزين أولياء الله المؤمنين فإنهم لا شهادة لهم في ذلك، يعني: أن أشرافكم أيضاً لا يشهدون بذلك لظهور بطلانه(١).

وأما الثلاثة الأخيرة فأحدها: تجاوزوا المؤمنين وادعوا رؤساءكم ليشهدوا أنكم أتيتم بمثله، يعني: أنهم أيضاً لا يشهدون بذلك، وثانيها: ادعوا شهداءكم من الناس أيضاً، وصحِّحوا دعواكم ولا تقتصروا على قولكم: «الله يشهد أن ما نَدَّعيه حقّ» كما هو شأن العاجز عن البيِّنة، وثالثها: ادعوا للاستظهار في معارضة القرآن كلَّ مَنْ يحضركم سوى الله تعالى؛ يعني: لا تدعوا الله فإنه القادر وحده على الإتيان بمثل القرآن. فالأمر على الأولين للتهكُّم، وعلى الثالث والرابع للاستدراج، وعلى الأخيرين للتبكيت والتعجيز. والظرف على الثاني لغو معمول لشهدائكم؛ لأنه مما يكفيه رائحة الفعل ولا يشترط الاعتماد، أو لمحذوف؛ أي: يشهدوا، وعلى البواقي مستقر في موقع الحال(٢). كذا ذكره السعد التفتازاني نص ذكر فيه أبحاثاً يطول ذكرها.

[عن دلالة] صفة لاعتقاد المخبر؛ أي: مع اعتقاده الناشئ عن ذلك.

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٣٠]. (٢) انظر: روح المعاني، الألوسي [١/ ١٩٦].

الباطل، رتب عليه ما هو كالفذلكة له؛ وهو أنكم إذا اجتهدتم في معارضته وعجزتم جميعاً عن الإتيان بما يساويه أو يدانيه، ظهر أنه معجز والتصديق به واجب، فآمنوا به واتقوا العذاب المعدَّ لمن كذّب، فعبر عن الإتيان المكيف بالفعل الذي يعم الإتيان وغيره إيجازاً، ونزل لازم الجزاء منزلته على سبيل الكناية تقريراً للمكنى عنه، وتهويلاً لشأن العناد، وتصريحاً بالوعيد مع الإيجاز، وصدر الشرطية بـ(إن) التي للشك والحال يقتضي إذا الذي للوجوب، فإن القائل ﷺ لم يكن شاكّاً في عجزهم، ولذلك نفى إتيانهم معترضاً بين الشرط والجزاء تهكماً بهم أو خطاباً معهم على حسب ظنهم، فإن العجز قبل التأمل لم يكن محققاً عندهم. و﴿تَفۡعَلُواْ﴾ جزم

[الكيف]؛ أي: بما يساوي القرآن أو يدانيه [**بالفعل الذي يعمُّ الإتيان وغيره إيجازاً**]؛ أي: لأن التعبير بالفعل أوجز من التعبير بالإتيان بما ذكر [**ونزل لازم الجزاء منزلته...**] إلى آخره، جواب ما يقال: حق الشرط أن يكون سبباً للجزاء وملزوماً له، وليس عدم الإتيان بالسورة سبباً لاتقاء النار ولا ملزوماً، فكيف وقع جزاءً له؟ وحاصله: أنه نُزِّل لازمُ الجزاء وهو «اتقاء النار» منزلة الجزاء وهو «تَرْك العناد» على سبيل الكناية، وهو مشروط بعدم القدرة على الإتيان بالسورة ومُسبَّب عنه، وهذه الكناية مع أنها في نفسها من شعب البلاغة وأبلغ من التصريح تفيد كما قال المصنف تقريراً للمكنى عنه وهو ترك العناد وتهويلاً لشأن العناد بإقامة النار مقامه بناءً على إنابة «اتقاء النار» مناب «ترك العناد»[1] وتصريحاً بالوعيد وإيجازاً حيث طوى ذكر الوسائط، أعني قولنا: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾ فقد صحَّ عندكم صدقه وإذا صحَّ كان لزومكم العناد وترككم الإيمان سبباً لاستحقاقكم العقاب بالنار فاتركوا ذلك واتقوا النار.

[على حسب ظنهم]؛ أي: أنهم يأتون بمثله، ولهذا قالوا: «لو نشاء لقلنا مثل هذا»، لكن المصنف علّل بما يعمُّ ظنَّهم وشكَّهم المفادان بقوله: [**فإن العجز قبل التأمل لم يكن محقَّقاً عندهم**] إذ عدم التحققِ صادق بالظَّنِّ والشكِّ. [**وتفعلوا جزم**

---

(١) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي [ص١٦٢].

بـ﴿لَمْ﴾ لأنها واجبة الإعمال مختصة بالمضارع متصلة بالمعمول، ولأنها لما صيرته ماضياً صارت كالجزء منه، وحرف الشرط كالداخل على المجموع وكأنه قال تعالى: فإن تركتم الفعل؛ ولذلك ساغ اجتماعهما. ﴿وَلَن﴾ كـ(لا) في نفي المستقبل غير أنه أبلغ، وهو حرف مقتضب عند سيبويه والخليل في إحدى الروايتين عنه، وفي الرواية الأُخْرَى أصله (لا أن)، وعند الفراء (لا) فأبدلت ألفها نوناً. و(الوَقود) بالفتح ما توقد به النار، وبالضم المصدر، وقد جاء المصدر بالفتح قال سيبويه: وسمعنا من يقول: (وقدت النار وَقوداً عالياً)، والاسم بالضم ولعله مصدر سمي به كما قيل: (فلان فخر قومه وزين بلده)، وقد قرئ به والظاهر أن المراد به الاسم، وإن أريد به المصدر فعلى حذف مضاف؛ أي: وقودها احتراق الناس والحجارة؛ وهي جمع حجر. كـ(جمالة جمع جمل) وهو قليل غير منقاس، والمراد بها الأصنام التي نحتوها وقرنوا بها أنفسهم وعبدوها طمعاً في شفاعتها والانتفاع بها

بـ«لم»] لا بـ«إن» [لأنها واجبة الإعمال...] إلى آخره، والحاصل: أنَّ «إنْ» تقتضي الاستقبالَ[1] و«لم» المضيَّ، ورجَّح «لم» لما ذكره، فيكون المعنى على المضي دون الاستقبال. وقيل: إنْ بمعنى «إذْ» فلا إشكال. وقيل: كل منهما على حقيقته، والمعنى: إن تبيَّن في المستقبل عدمُ فعلكم في الماضي ولن تفعلوا في المستقبل فاتقوا النار.

[وهو]؛ أي: «لن» [حرف مقتضب]؛ أي: مرتجل بسيط ثنائي الوضع [وفي الرواية الأُخْرَى] للخليل [أصله لا أن][2] حُذفت الهمزة منها لكثرتها في الكلام ثم الألف لالتقاء الساكنين. [فلان فَخْرُ قومه]؛ أي: مفتخرهم؛ كقولك: «هذا ضَرْب الأمير»؛ أي: مضروبه [وقد قُرئ به]؛ أي: بالضَّمِّ[3].

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام [ص٣٧٥].

(٢) انظر: شرح الكافية، الاستراباذي [٤/٤٦].

(٣) وهي قراءة الحسن ومجاهد وطلحة بن مصرف، وقرئ عبيد بن عمير: «وقيدها»، قال الكسائي والأخفش: الوَقود بفتح الواو الحطب، وبضمها الفعل. انظر: جامع الأحكام، القرطبي [١/ ٢٣٥].

واستدفاع المضار بمكانتهم، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]. عذبوا بما هو منشأ جرمهم كما عذب الكافرون بما كنزوه. أو بنقيض ما كانوا يتوقعون زيادة في تحسرهم. وقيل: الذهب والفضة التي كانوا يكنزونها ويغترون بها، وعلى هذا لم يكن لتخصيص إعداد هذا النوع من العذاب بالكفار وجه، وقيل: حجارة الكبريت وهو تخصيص بغير دليل وإبطال للمقصود، إذ الغرض تهويل شأنها وتفاقم لهبها بحيث تتقد بما لا يتقد به غيرها، والكبريت تتقد به كل نار وإن ضعفت، فإن صح هذا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فلعله أراد به أن الأحجار كلها لتلك النار كحجارة الكبريت لسائر النيران. ولما كانت الآية مدنية نزلت بعد ما نزل بمكة قوله تعالى في سورة التحريم:

[وقيل: الذهب والفضة] مقابل قوله: والمراد بها الأصنام [**وهو تخصيص بغير دليل وإبطال للمقصود...**] إلى آخره، تبع فيهما الزمخشري(١)، وهما مردودان؛ الأول: بأنه إنما خُصَّ بدليل وهو الأحاديث المصرِّحة بذلك في تفسير الآية عن ابن مسعود كما رواه عنه الطبراني(٢) والحاكم(٣) والبيهقي(٤) وغيرهم(٥)، وعن ابن عباس كما رواه ابن جرير(٦) وغيره. ومثل هذا التفسير الوارد عن الصحابي فيما يتعلق بأمر الآخرة له حكم المرفوع، وما أَوَّلَ به المصنف ذلك بعد خلاف الظاهر بلا داعٍ(٧). والثاني: بأن حجارة الكبريت أشدُّ حراً وأكثر التهاباً وتزيد على غيرها من الأحجار بسرعة الاتقاد(٨) ونَتَنِ الريح وكثرة الدخان وشدة الالتصاق بالأبدان.

وقوله: [**بحيث تتقد**]؛ أي: نار الآخرة [**بما يتقد به غيرها**] صوابه: «بما لا يتقد به غيرها» كما يؤخذ من كلام «الكشاف» المشتمل هنا على زيادة حسنة(٩) [**لتلك**]؛ أي: للنار المذكورة [**بعدما نزل بمكة قوله تعالى في سورة التحريم:**

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٣١].
(٢) المعجم الكبير، الطبراني [٩/ ٢١٠/برقم: ٩٠٢٦].
(٣) مستدرك الحاكم [٢/ ٢٨٧/ برقم: ٣٠٣٤].
(٤) انظر: الدر المنثور، السيوطي [١/ ٨٢].
(٥) تفسير ابن أبي حاتم [١/ ٦٤/ برقم: ٢٤٤].
(٦) جامع البيان، الطبري [١/ ٣٨٢].
(٧) انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٢٣٩].
(٨) في نسخة [ز ـ ج]: (الايقاد).
(٩) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٣٢].

﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾. وسمعوه؛ صح تعريف النار. ووقوع الجملة صلة فإنها يجب أن تكون قصة معلومة.

﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ هيّئت لهم وجعلت عدة لعذابهم. وقرئ: (أُعْتِدت) من: (العتاد) بمعنى: العدة، والجملة استئناف، أو حال بإضمار (قد) من النار لا الضمير الذي في (وقودها)، وإن جعلته مصدراً للفصل بينهما بالخبر. ....

﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]. ما ذكره من أنّ الآية نزلت بمكة تبع فيه الزمخشري[١]، وقد تُعُقِّب بأنه ينافي ما ذكره ثَمَّ كغيره أن سورة التحريم مدنية. وأُجيب بأنه يجوز أن تكون تلك الآية مكية وتصريحه هنا بأنها مكية يدل على أنها مستثناة عنده من كون السورة مدنية. [فإنها]؛ أي: الصِّلة [يجب أن تكون قصة معلومة]؛ أي: وهي معلومة هنا من سورة التحريم حيث وقعت صفة ثَمَّ. واعتُرض بأن الصفة أيضاً يجب أن تكون معلومة الانتساب إلى الموصوف كالصِّلة وإلا لكان خبراً، ولهذا قالوا: إن الصفات قبل العلم بها أخبار كما أن الأخبار بعد العلم بها أوصاف؛ فيأتي في الصفة في آية التحريم ما ذكر في الصِّلة. وأُجيب بأن الصفة والصِّلة يجب كونهما معلومين للمخاطَب لا لكل سامع، وما في التحريم خطاب للمؤمنين وقد علموا ذلك بسماعهم من النبي ﷺ، ولما سمع الكفار ذلك الخطاب أدركوا منه ناراً موصوفة بتلك الجملة فجعلت فيما خوطبوا به[٢].

[والجملة استئناف أو حال بإضمار «قد» من النار]؛ أي: والعامل في الحال «اتقوا»، واعترض كونها حالاً من «النار» بأن «النار أُعدت للكافرين اتقوها أو لا»؛ بل قال التفتازاني: لا يحسن الاستئناف والحال، وعندي أنها صلة بعد صلة كما في الخبر والصفة[٣]. وقد يقال: إنها حال لازمة[٤]. [لا الضمير]؛ أي: لا حال من ضمير وقودها [وإن جعلته]؛ أي: وقودها. وعلل عدم صحة مجيء الحال من الضمير بقوله: [للفصل بينهما]؛ أي: بين الحال وصاحبها [بالخبر] وهو أجنبي عنه،

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٣٢]. (٢) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٢/ ١١٢].
(٣) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ١٥٦].
(٤) المقتضب، المبرد [٢/ ١٢٣].

۞ ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٥﴾.

وفي الآيتين ما يدل على النبوة من **وجوه**:

الأول: ما فيهما من التحدي والتحريض على الجد وبذل الوسع في المعارضة بالتقريع والتهديد، وتعليق الوعيد على عدم الإتيان بما يعارض أقصر سورة من سور القرآن العزيز، ثم إنهم مع كثرتهم واشتهارهم بالفصاحة وتهالكهم على المضادة لم يتصدوا للمعارضة، والتجأوا إلى جلاء الوطن وبذل المهج.

الثاني: أنهما يتضمنان الإخبار عن الغيب على ما هو به، فإنهم لو عارضوه بشيء لامتنع خفاؤه عادة سيما والطاعنون فيه أكثر من الذابين عنه في كل عصر.

والثالث: أنه ﷺ لو شك في أمره لما دعاهم إلى المعارضة بهذه المبالغة، مخافة أن يعارض فتدحض حجته.

وقوله تعالى: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ دل على أن النار مخلوقة معدة الآن لهم.

٢٥ ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ﴾ **عطف على الجملة السابقة**، ....

بخلاف الفاصل بينهما على الأول لأنه صفة لصاحب الحال [وفي الآيتين]؛ أي: آية ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ﴾ [البقرة: ٢٣] وآية ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] [الأول ما فيهما]؛ أي: في مجموعهما [من التحدي] راجع إلى الأولى [والتعريض...] إلى آخره، راجع إلى الثانية؛ ففي ذلك لفٌّ ونشرٌ مرتب.

[عطف على الجملة السابقة]؛ أي: مضمون آية ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [البقرة: ٢٥]

والمقصود عطف حال من آمن بالقرآن العظيم ووصف ثوابه، على حال من كفر به، وكيفية عقابه على ما جرت به العادة الإلٰهية من أن يشفع الترغيب بالترهيب، تنشيطاً لاكتساب ما ينجي، وتثبيطاً عن اقتراف ما يردي، لا عطف الفعل نفسه حتى يجب أن يطلب له ما يشاكله من أمر أو نهي فيعطف عليه أو على (فاتقوا)؛ لأنهم إذا لم يأتوا بما يعارضه بعد التحدي ظهر إعجازه، وإذا ظهر ذلك فمن كفر به استوجب العقاب، ومن آمن به استحق الثواب، وذلك يستدعي أن يخوف هؤلاء ويبشر هؤلاء، وإنما أمر الرسول ﷺ، أو عالم كل عصر، أو كل أحد يقدر على البشارة بأن يبشرهم. ولم يخاطبهم بالبشارة كما خاطب الكفرة، تفخيماً لشأنهم وإيذاناً بأنهم أحقاء بأن يبشروا ويهنأوا بما أعد لهم. وقرئ: ﴿وَبُشِّرَ﴾ على البناء للمفعول عطفاً على (أعدت) فيكون استئنافاً. والبشارة: الخبر السار فإنه يظهر أثر السرور في البَشْرة، ولذلك قال الفقهاء: البشارة: هي الخبر

عطف على مضمون جملة آية ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾ للكافرين[(١)]، وهذا العطف لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى كما نبَّهَ عليه بقوله: [**والمقصود عطف حال مَنْ آمن بالقرآن...**] إلى آخره [**أو على: فاتقوا**] فالمشاكلةُ بين المتعاطفين المتضَادين الإنذار والتبشير كما نبَّهَ عليه بقوله: [**لأنهم إذا لم يأتوا بما يعارضه...**] إلى آخره [**عطفاً على «أُعدت»**]؛ أي: على معنى أن «النار أُعدت للكافرين والجنات للمؤمنين» وهذا ظاهر على أن جملة «أُعدت» استئناف لا على أنها حال أو صلة بعد صلة لـ«التي»، لخلوِّ المعطوفة عن الرابط، وقد نبَّهَ على ذلك بقوله: [**فيكون استئنافاً**]؛ أي: لأن المعطوف على الاستئناف استئناف[(٢)].

[**والبشارة الخبر السارُّ**]؛ أي: بقيد كونه أَوَّلاً كما يُؤخذ من كلامه بعدُ، وكونه صدقاً على ما قاله البغوي[(٣)] [**فإنه يظهر أثر السرور في البشرة**]؛ أي: لأن النفس إذا

---

(١) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام [١/ ١٨١].
(٢) انظر: روح المعاني، الألوسي [١/ ٢٠٠].
(٣) انظر: معالم التنزيل، البغوي [١/ ٧٣].

الأول، حتى لو قال الرجل لعبيده: (من بشرني بقدوم ولدي فهو حر)، فأخبروه فرادى عتق أَوَلُهُم، ولو قال: من أخبرني! عتقوا جميعاً. وأما قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١، التوبة: ٣٤، الانشقاق: ٢٤] فعلى التهكم أو على طريقة قوله: (تَحِيَّةٌ بينهم ضرب وجيع). والصَّالِحاتِ: جمع صالحة وهي من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الأسماء كالحسنة، قال الحطيئة:

كَيْفَ الهِجَاءُ وما تَنْفَكُّ صالحة ... من آل لامٍ بظَهْرِ الغَيْبِ تَأْتِيني

وهي من الأعمال ما سوغه الشرع وحسنه، وتأنيثها على تأويل الخصلة، أو الخلة، ....

سُرَّت انتشر الدم انتشار الماء في الشجرة [**وأما قوله تعالى:** ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] **فعلى التهكم**]؛ أي: على الاستعارة التهكمية التبعية؛ حيث استعار البشارة للنذارة لاشتراكهما في التضادِّ بينهما؛ لأن كلاً منهما متصف بمضادة الآخر، فنُزِّلت البشارة منزلة النذارة ثم قيل على التبعية: فبشرهم بدل فأنذرهم[١] [**أو على طريقة قوله: تحية بينهم ضرب وجيع**]؛ أي: من حيث إنه خبر غير سارٍّ وإن لم يكن فيه تهكم ولهذا عطف بـ«أو».

[**التي تجري مجرى الأسماء**]؛ أي: في أنها تُذكر من غير موصوف [**قال الحُطَيْئة**[٢]:

كيف الهجاء وما تنفكُّ صالحة ... من آل لأمٍ بظهر الغيب تأتيني]

سببه: أن النعمان دعا بحُلَّة من حُلَلِ الملوك وقال للوفود ـ وفيهم أوس بن حارثة ابن لأم الطائي ـ: احضروا غداً فإني مُلْبِسٌ هذه الحُلَّة أكرمَكم. فلما كان الغد حضروا إلا أوساً فقيل له في ذلك فقال: إن كان المراد غيري فأجملُ الأشياء بي أن لا أحضر، وإن كنتُ المرادَ فسأُطلب. فلما جلس النعمان ولم يرَ أوساً طُلب

---

(١) الصحاح، الجوهري [١/ ٤٤].

(٢) أبو مليكة، جرول بن أوس بن مالك من بني عبس، شاعر مخضرم، لقب بالحطيئة لقربه من الأرض فإنه كان قصيراً. الوافي بالوفيات، الصفدي [٤/ ٨].

واللام فيها للجنس، وعطف العمل على الإيمان مرتباً للحكم عليهما إشعاراً بأن السبب في استحقاق هذه البشارة مجموع الأمرين والجمع بين الوصفين، فإن الإيمان الذي هو عبارة عن التحقيق والتصديق أُسٌّ، والعمل الصالح كالبناء عليه، ولا غناءَ بأُسٍ لا بناء عليه، ولذلك قلما ذكرا منفردين. وفيه دليل على أنها خارجة عن مسمى الإيمان؛ إذ الأصل أن الشيء لا يعطفُ على نفسه ولا على ما هو داخل فيه. ﴿أَنَّ لَهُمْ﴾ منصوب بنزع الخافض وإفضاء الفعل إليه، أو مجرور بإضماره مثل: الله لأفعلن. و(الجنة): المرة من الجن وهو مصدر جنة إذا ستره، ومدار التركيب على الستر، سمي بها الشجر المظلل لالتفاف أغصانه للمبالغة كأنه يستر ما تحته سترة واحدة قال زهير:

كأنَّ عَينَيَّ في غَرْبَيْ مُقَتَّلَةٍ ... منَ النواضِحِ تَسْقي جَنَّةً سُحُقا

وقيل: احضر آمناً مما خفتَ. فحضر وأُلبس الحُلَّة، فحسده قوم من أهله وقالوا للحُطَيْئة: اهجُه ولك ثلاث مئة بعير. ورُوي: مئة بعير. فقال: كيف الهجاء... البيت[1]. و«تنفك» تزال، و«بظهر الغيب» حال؛ أي: ملتبساً بالغيب؛ أي: غائبين. و«الظهر» مقحم لتأكيد معنى الغيب. و«تأتيني» خبر «تنفكّ». والشاهد في «صالحة» حيث ذُكرت من غير موصوف.

[واللام فيها]؛ يعني: في الصالحات [للجنس]؛ أي: لا للاستغراق؛ إذ لا يكاد المؤمن أن يعمل جميع الصالحات [ولا غَنَاء] بالفتح والمدِّ؛ أي: لا نَفْعَ [وما هو]؛ أي: ولا ما هو [سُمِّي بها]؛ أي: بالجنة [كأنه]؛ أي: الشجر.

[كأن عيني في غَرْبَي مُقَتَّلة ... من النواضح تسقي جنة سُحُقاً]

وهو لزهير بن أبي سُلْمى[2]، و«الغربان»: تثنية غرب وهي الدَّلْو العظيمة الممتلئة ماءً، و«المقتلة»: الناقة المرتاضة المذلَّلة، و«النواضح»: جمع ناضح وهو البعير الذي يُسقى عليه. وتخصيص «المقتلة» لأنها تُخْرِج الدَّلْوَ ملآناً بخلاف الصعبة

---

(١) انظر القصة بأكملها في: ربيع الأبرار، الزمخشري [١/ ٣٨٤].

(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى [ص٨].

أي: نخلاً طوالاً، ثم البستان لما فيه من الأشجار المتكاثفة المظللة، ثم دار الثواب لما فيها من الجنان، وقيل: سميت بذلك لأنه ستر في الدنيا ما أعد فيها للبشر من أفنان النعم كما قال ﷻ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] وجمعها وتنكيرها لأن الجنان على ما ذكره ابن عباس سبع: جنة الفردوس، وجنة عدن، وجنة النعيم، ودار الخلد، وجنة المأوى، ودار السلام، وعِلِّيُون، وفي كل واحدة منها مراتب ودرجات متفاوتة على حسب تفاوت الأعمال والعمّال. و(اللام) في ﴿لَهُمْ﴾ تدل على استحقاقهم إياها لأجل ما ترتب عليه من الإيمان والعمل الصالح، لا لذاته فإنه لا يكافئ النعم السابقة، فضلاً عن أن يقتضي ثواباً وجزاء فيما يستقبل بل بجعل الشارع، ومقتضى وعده تعالى لا على الإطلاق؛ بل بشرط أن يستمر عليه حتى يموت وهو مؤمن لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله تعالى لنبيِّه ﷺ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] وأشباه ذلك، ولعله ﷻ لم يقيد ههنا استغناء بها.

فإنها تنفر فيسيل الماء من نواحي الغرب فلا يبقى منه إلا صُبابة. و«السُّحُق»: جمع سحوق وهي النخلة الطويلة[1]، وأراد بـ«الجنة»: النخل لأنها أحوج إلى الماء، والطوال منها أكثر حاجة من القصار. قال التفتازاني: جَعْلُ «عينيه في الغَرْبَيْنِ» دون أن يجعلهما «غربين» كنايةٌ لطيفة؛ كأن ما يَنْصَبُّ من الغربين ينصبّ من العينين.

[وقيل: سُمِّيت]؛ أي: دار الثواب [بذلك]؛ أي: بما ذكر من الجنة [لأنه]؛ أي: الشأن [من أفنان النعم]؛ أي: أنواعها، والأفنان جمع فنن جمع فنٌّ[2] [لأجل ما ترتب عليه من الإيمان والعمل الصالح] فاعل «ترتب» ضمير الاستحقاق، وضمير «عليه» لـ «ما»، و«من». . . إلى آخره، بيان لـ «ما»؛ أي: لأجل ما ترتب عليه الاستحقاق من الإيمان والعمل الصالح [لا لذاته فإنه] الضمير فيهما لـ«ما» [ولا على الإطلاق] عطف «على» لذاته [بها]؛ أي: بالآيات المذكورة.

---

(١) انظر: إسفار الفصيح، الهروي [١/ ٦٨٤]. (٢) القاموس المحيط، الفيروزآبادي [١/ ٢٣].

﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾؛ أي: من تحت أشجارها، كما تراها جارية تحت الأشجار النابتة على شواطئها. وعن مسروق: أنهار الجنة تجري في غير أخدود: و(اللام) في ﴿ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ للجنس، كما في قولك لفلان: بستان في الماء الجاري، أو للعهد، والمعهود: هي الأنهار المذكورة في قوله تعالى: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ الآية [محمد: ١٥]. و(النهر) بالفتح والسكون: المجرى الواسع فوق الجدول ودون البحر، كالنيل والفرات؛ والتركيب للسعة، والمراد بها ماؤها على الإضمار، أو المجاز، أو المجاري أنفسها. وإسناد الجري إليها مجاز كما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢].

[في غير أخدود] قال الجوهري: الأخدود؛ شق مستطيل في الأرض[١] [و«اللام» في «الأنهار» للجنس]؛ أي: مع الإشارة إلى ما هو حاضر في ذهن المخاطب اللازم له عادة عِظَم خَطَره؛ أي: الأنهار التي عُرفت أنها النعمة العظمى واللذة الكبرى [أو للعهد...] إلى آخره؛ أي: للعهد الخارجي كما يُعلم من كلامه[٢]. قال التفتازاني: إنما يصح هذا لو ثبت سَبْقُ قوله تعالى: ﴿أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ [محمد: ١٥] في الذِّكْر [والنَّهَر بالفتح والسكون] زاد الزمخشري: أن الفتح اللغة الغالبة[٣]؛ أي: الفصيحة [والتركيب]؛ أي: بالحروف المذكورة [للسَّعة] إذ «النهار»: اسم لضوء واسع ممتدٍّ من أوله إلى آخره، و«الإنهار» بالكسر الإسالة سعة وكثرة، وأنهر الطعن: وسع، واستنهر الشيء: اتسع، والمنهرة: فضاء يكون بين أفنية القوم يلقون فيها كناساتهم[٤] [عن الإضمار]؛ أي: حذف مضاف [أو المجاز] تسمية للماء باسم مجراه [أو المجاري أنفسها...] إلى آخره، المجاز في هذا عقلي وفي الذي قبله مجاز لغوي.

---

(١) الصحاح، الجوهري [٢/ ٦٩].
(٢) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ١٦١].
(٣) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٢٦].
(٤) انظر: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيده [٢/ ٢٢٧].

﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا﴾ صفة ثانية لـ﴿جَنَّٰتٍ﴾، أو خبر مبتدأ محذوف، أو جملة مستأنفة. كأنه لما قيل: إن لهم جنات، وقع في خَلَد السامع أثمارها مثل ثمار الدنيا، أو أجناس أخر فأزيح بذلك، و﴿كُلَّمَا﴾ نصب على الظرف، و﴿رِّزْقًا﴾ مفعول به، ومن الأولى والثانية للابتداء واقعتان موقع الحال، وتقدير الكلام ومعناه: كل حين رزقوا مرزوقاً مبتدأ من الجنات مبتدأ من ثمرة، قيد الرزق بكونه مبتدأ من الجنات، وابتداؤه منها بابتدائه من ثمرة فصاحب الحال الأولى رزقاً

[﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟﴾] إلى آخره، في جَعْله خبرَ مبتدأ محذوف؛ أي: «هم» أو «هي» إشكال؛ لأن «كلّما» ظرفية زمانية؛ أي: «كل زمن رزق يتجدد لهم»، وظرف الزمان لا يكون خبراً عن جُثَّة[1]، وفي تقدير المحذوف مصدراً عُسْرٌ. قال التفتازاني: وهنا بحث، وهو أن الجملة المحذوفة المبتدأ إن جُعلت صفة أو استئنافاً فاعتبار الضمير لغو، وإن جُعلت كلاماً مبتدأ فلتكن بدون اعتبار الحذف كذلك؛ أي: كلاماً مبتدأ من غير احتياج إلى اعتبار حذفٍ آخر. [وقع في خَلَد السامع] هو بفتح الخاء المعجمة واللام؛ أي: في قلبه ورُوعه. والرُّوع بضم الراء القلب، وبفتحها الخوف[2] [فأُزيح بذلك]؛ أي: بقوله: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥] إلى آخره، الشَّكُّ الذي وقع في الخَلَد ببيان أنه من ثمار الدنيا[3]؛ أي: من جنسها.

[و﴿رِّزْقًا﴾ مفعول به]؛ أي: مفعول ثانٍ لـ«رُزِق» [وتقدير الكلام ومعناه...] إلى آخره، حاول به جواب ما يقال: كيف تعلق حرفا جرٍّ متحدَيِ المعنى بعامل واحد بغير عطف وإبدال مع أنه لا يجوز؟ وبيانه مَنْعُ أنهما متحدا المعنى؛ لأن العامل هنا اعتُبر مطلقاً أولاً ثم مقيَّداً[4] بقوله: ﴿مِنْهَا﴾، ثم اعتُبر ذلك المقيد مقيَّداً بقوله: ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ فالابتداء في الأول مطلق، وفي الثاني مقيد، فصار المعنى: أن الرزق ابتُدئ من الجنات، والرزق من الجنات ابتُدئ من ثمرة. وفي نسخة بدل «وتقدير الكلام»: «وأصل الكلام».

---

(١) انظر: شرح الكافية، الاستراباذي [١/ ٢٤٨].

(٢) الصحاح، الجوهري [١/ ٢٧٧].

(٣) في نسخة [ج]: (الجنة).

(٤) شرح ابن عقيل، الهمذاني [٣/ ٢٠٢].

وصاحب الحال الثانية ضميره المستكن في الحال، ويحتمل أن يكون من ثمره، بياناً تقدم كما في قولك: رأيت منك أسداً، وهذا إشارة إلى نوع ما رزقوا كقولك مشيراً إلى نهر جار: هذا الماء لا ينقطع، فإنك لا تعني به العين المشاهدة منه؛ بل النوع المعلوم المستمر بتعاقب جريانه وإن كانت الإشارة إلى عينه، والمعنى: (هذا مثل الذي) ولكن لما استحكم الشبه بينهما جعل ذاته ذاته كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة. ﴿مِن قَبۡلُ﴾؛ أي: من قبل هذا في الدنيا، جعل ثمر الجنة من جنس ثمر الدنيا لتميل النفس إليه

[وصاحب الحال الثانية ضميره]؛ أي: ضمير رزقاً [المستكنُّ في الحال]؛ أي: الأولى، والتقدير: كلما رزقوا رزقاً حال كونه مبتدأ من الجنات حال كونه منها مبتدأ من ثمرة. ثم وَجَّهَ مَنْعَ الاتحاد بوجه آخر، وهو ما ذكره بقوله: [ويحتمل أن يكون ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ بياناً تقدم كما في قولك: «رأيت منكَ أسداً»] وهو ظاهر(١)، وفي ذلك كما قال الطِّيبي تجريد، وهو أن يُنتزع من ذي صفة آخر مثله فيها إيهاماً لكمالها فيه؛ كأنكَ جرَّدتَ من المخاطَب شيئاً يشبه الأسد، وهو «نفسه». كذا هنا جرَّد له من «ثمرة» «رزقاً»، وهي هو، فيكون «رزقاً» أخصَّ من «ثمرة»؛ لأن الثمرة ذات أوصاف فانتُزع منها وصفُ المرزوقية؛ أي: التي يقع الأكل عليها(٢)، لكمال هذا المعنى فيه.

[وهذا]؛ أي: لفظ هذا في قوله: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُ﴾ [إشارة إلى نوع ما رُزقوا]؛ أي: سواء جُعلت «من» الثانية ابتدائية أو بيانية [وإن كانت الإشارة إلى عينه فالمعنى: «هذا مثل الذي»] إنما احتيج إلى تقدير «مثل» لأن «هذا» إذا لم يُذكر معه الوصف كان إشارة إلى المحسوس الحاضر وهو الذات الجزئية لا الماهية الكُلِّية، وأما إذا قيل: «هذا النوع كذا» فلا يلزم ذلك.

[ولكن لما استحكم الشبه بينهما جُعل ذاتُهُ ذاتَهُ]؛ أي: هو تشبيه بليغ [كقولك: «أبو يوسف أبو حنيفة»] وقولك: «زيد أسد» [من جنس ثمر الدنيا]؛ أي:

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/١٢٦].

(٢) انظر: التعريفات، الجرجاني [ص٧٣]. وهذا التجريد غير المذكور في باب الاستعارة.

أول ما رأت، فإن الطباع مائلة إلى المألوف متنفرة عن غيره، ويتبين لها مزيته وكنه النعمة فيه، إذ لو كان جنساً لم يعهد ظن أنه لا يكون إلا كذلك، أو في الجنة لأن طعامها متشابه في الصورة، كما حكى ابن كثير عن الحسن رضي الله تعالى عنه: (أن أحدهم يؤتى بالصحفة فيأكل منها، ثم يؤتى بأُخْرَى فيراها مثل الأولى فيقول ذلك، فيقول الملك: كل فاللون واحد والطعم مختلف). أو كما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**والذي نفس محمد بيده، إن الرجل من أهل الجنة ليتناول الثمرة ليأكلها فما هي بواصلة إلى فيه، حتى يبدل الله تعالى مكانها مثلها**». فلعلهم إذا رأوها على الهيئة الأولى قالوا ذلك، والأول أظهر لمحافظته على عموم ﴿كُلَّمَا﴾ فإنه يدل على ترديدهم هذا القول كل مرة رزقوا، والداعي لهم إلى ذلك فرط استغرابهم وتبجحهم بما وجدوا من التفاوت العظيم في اللذة والتشابه البليغ في الصورة.

﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ اعتراض يقرر ذلك، ....

وإن تفاوت إلى غاية لا يعلمها إلا الله تعالى [مزيته]؛ أي: فضيلته؛ يقال: أمزيتُهُ عليه؛ أي: فضَّلتُهُ عليه[1] [إذ لو كان جنساً لم يُعهد ظُنَّ أنه لا يكون إلا كذلك]؛ أي: فلا يتبين للظانِّ موضع النعمة حق التبيين [أو في الجنة] عطف على في الدنيا [أو لما رُوي] عطف على «لأن طعامها»[2] [والأول] وهو أن القَبْلية كانت في الدنيا [أظهر]؛ أي: من أنها كانت في الجنة [لمحافظته على عموم كلما]؛ أي: ولفوات الأغراض المذكورة فيه على الثاني، ولأنه يستلزم الثاني من غير عكس [فإنه يدل على ترديدهم هذا القول كل مرة رُزقوا]؛ أي: بخلاف على الثاني، فلا يتأتَّى إذا أُتوا ذلك أول مرة [﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ اعتراض]؛ أي: بناءً على جواز وقوع الاعتراض آخرَ الكلام، وهو ما عليه الزمخشري[3]، والأكثرون يسمونه «تذييلاً»:

---

(١) تاج العروس، الزبيدي [٣٩/ ٥٢٩/مادة: مزي].

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير [١/ ٢٠٤].

(٣) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٣٨].

والضمير على الأول: راجع إلى ما رزقوا في الدارين فإنه مدلول عليه بقوله عز من قائل: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ ونظيره قوله ﷻ: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]؛ أي: بجنسي الغني والفقير،

وهو أن يعقب الكلام بما يشتمل على معناه توكيداً لا محل له من الإعراب(١).

[والضمير]؛ أي: في به [على الأول] وهو أن القَبْلية في الدنيا [راجع إلى ما رُزقوا في الدارين]؛ أي: داري الدنيا والآخرة [فإنه]؛ أي: الضمير [مدلول عليه بقوله: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾]؛ أي: وهو مجموع المشبه والمشبه به. قال الطِّيبي: يعني: من أراد أن يعبر عن قوله: «هذا الذي رزقنا في الآخرة مثل الذي رزقنا في الدنيا» بلفظ جامع له يقول: «المرزوق في الدنيا والآخرة»، وهذا الطريق في البيان يسمى بـ«الكناية الإيمائية»؛ فالضمير المفرد راجع إلى المفهوم الواحد الذي تضمنه اللفظان، فلو رجع إلى الملفوظ وهو المشبه والمشبه به لقيل: «وأوتوا بهما» وما ذكره المصنف من أن الضمير راجع إلى مجموع المشبه والمشبه به(٢) تبع فيه الزمخشري(٣).

قال أبو حيان: وهو غير ظاهر الآية؛ إذ ظاهرها أنه راجع إلى مرزوقهم في الآخرة فقط لأنه المحدَّث عنه والمشبَّه بالذي رُزقوا من قبل، ولأن الجملة إنما جاءت محدَّثاً بها عن الجنة وأحوالها. وأطال في بيان ذلك(٤)، لكن ما قاله الزمخشري أدقُّ نظراً. والجملة لا محل لها من الإعراب، وقيل: هي عطف على «قالوا»، وقيل: محلها النصب على الحال من فاعل «قالوا».

[ونظيره]؛ أي: في كون الضمير راجعاً إلى المعنى لا إلى اللفظ، وإن كان فيما هنا إفراد الضمير مع أن ظاهر المرجع اثنان، وفي النظير تثنية الضمير مع أن ظاهر المرجع واحد [قوله: ﴿يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥]]؛ أي: المشهود عليه [﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]] إذ لو اعتبر اللفظ لقيل: «الله أولى به»؛

---

(١) مختصر المعاني، التفتازاني [ص١٦٨].
(٢) السطر السابق من النسخة [ز ـ ج ـ ب] ساقطة من نسخة [الأصل].
(٣) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٣٧].
(٤) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ٢٥٨].

وعلى الثاني: إلى الرزق. فإن قيل: التشابه هو التماثل في الصفة، وهو مفقود بين ثمرات الدنيا والآخرة كما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: ليس في الجنة من أطعمة الدنيا إلا الأسماء. قلت: التشابه بينهما حاصل في الصورة التي هي مناط الاسم دون المقدار والطعم، وهو كاف في إطلاق التشابه. هذا: وإن للآية الكريمة محملاً آخر، وهو أن مستلذات أهل الجنة في مقابلة ما رزقوا في الدنيا من المعارف والطاعات، متفاوتة في اللذة بحسب تفاوتها، فيحتمل أن يكون المراد من ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقۡنَا﴾ أنه ثوابه، ومن تشابههما تماثلهما في الشرف والمزية وعلو الطبقة، فيكون هذا في الوعد نظير قوله: ﴿ذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٥] في الوعيد.

﴿وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ﴾ مما يستقذر من النساء ويذم من أحوالهن، كالحيض والدرن ودنس الطبع وسوء الخلق، فإن التطهير يستعمل في الأجسام والأخلاق والأفعال. وقرئ: (مطهرات) وهما لغتان

أي: المشهود عليه. قال الطِّيبي: لكن لما كان المانع من الشهادة على الأقرباء غالباً خوف الفقر عليهم إذا كانوا أغنياء وتضررهم بها إذا كانوا فقراء عمَّ الصفتين بتثنية الضمير؛ أي: «الله أعلم بالمتصف بصفة الغنى وبالمتصف بصفة الفقر مشهوداً عليه كان أو لا وأعلم بمصالحه»، فيدخل في هذا العامِّ المشهودُ عليه دخولاً أولياً. وهذا أيضاً كناية إيمائية(١). ويدل على العموم قوله: «بجنسَيِ الغنى والفقر».

[وعلى الثاني] وهو أن القَبْلية في الجنة. **[هذا]**؛ أي: خذ هذا **[وإن للآية محملاً آخر]** مستأنف **[في مقابلة «ما رزقوا»]** صفة لـ«مستلذات» أو حال منها **[متفاوتة]** خبر «إن».

[مطهرة مما يُستقذر من النساء ويُذمُّ من أحوالهنَّ كالحيض والدَّرَن...] إلى آخره؛ يعني: تطهيرهن مما ذُكر كما قال التفتازاني: أنها منزَّهة عن ذلك، مبرَّأة عنه بحيث لا يعرض لهن إلا التطهير الشرعي بمعنى: إزالة النجس الحِسِّي أو الحكمي كما في الغسل عن الحيض(٢). والدَّرَن الوسخ **[وهما]**؛ أي: مطهرة ومطهرات.

---

(١) انظر: روح المعاني، الألوسي [١/٣٢١]. (٢) انظر: التذكرة، القرطبي [٤٧٨].

فصيحتان يقال: (النساء فعلت) و(فعلن)، و(هن فاعلة) و(فواعل)، قال:

وإذَا العَذَارى بالدّخانِ تَقَنَّعَت واسْتَعَجلتْ نَصْبَ القُدورِ فملَّت

فالجمع على اللفظ، والإفراد على تأويل الجماعة، و(مطهّرة) بتشديد الطاء وكسر الهاء بمعنى: متطهرة، و(مطهرة) أبلغ من (طاهرة ومتطهرة) للإشعار بأن مطهراً طهرهن وليس هو إلا الله ﷻ. والزوجُ يقال للذكر والأنثى؛ وهو في الأصل لما له قرين من جنسه كـ(زوجِ الخف)، فإن قيل:

[وإذا العذارى بالدخان تقنعت واستعجلت نصب القدور فملَّتِ][١]

قاله سُلْمِيُّ بن ربيعة من بني ضَبَّة. و«العذارى»: جمع عذراء؛ يقول: إذا أبكار النساء صبرت على دخان النار حتى صار كالقناع لها ولم تصبر على إدراكما في القدور بعد نصبها لشدة الحاجة. «فَمَلَّتِ»؛ أي: فشوت في المَلَّة بفتح الميم وهي الرماد الحارُّ، ويقال: الحفرة نفسها قدر ما تعلل به؛ أي: تلهي به نفسها من اللحم لدفع ضرر الجوع المفرط من اشتداد السَّنَة[٢]. وخصت العذارى بالذكر لفرط حيائهنَّ ولتصونهنَّ عن كثير مما يتبذل فيه غيرهنَّ. و«نصب القدور» مفعول «استعجلت» توسعاً. والبيت شاهد للإفراد في الجمع، وسكت عن الجمع فيه لأنه الأصل. وجواب «إذا» قوله بعده:

دارت بأرزاق العفاة مغالق بيديَّ من قمع العشار الجِلةِ[٣]

«العفاة»: طلاب المعروف. و«المغالق»: بمعجمة، القداح في الميسر. و«القمع»: جمع قمعة، وهي رأس السَّنام. و«العشار»: النوق الحوامل التي أتى لحملهنَّ تمام عشرة أشهر. و«الجلة»: بكسر الجيم، السِّمان من الإبل. يقول: إذا اشتدَّ القَحْطُ دارت القداح في الميسر بيدي الإقامة أرزاق الطلاب من أسنمة النوق السمان الكبار الحوامل التي قَرُبَ وضع حملها.

[فالجمع]؛ أي: في مطهرات [والإفراد]؛ أي: في مطهرة [ومُطَّهِرة]؛ أي: وقُرئ «مطَّهِرة» [بتشديد الطاء وكسر الهاء]؛ أي: المخففة [ومُطَّهَرة]؛ أي: بتشديد

---

(١) انظر: الأصمعيات، الأصمعي [٨].
(٢) انظر: الصحاح، الجوهري [٧/ ١٢٢].
(٣) انظر: الأصمعيات، الأصمعي [٨].

فائدة المطعوم: هو التغذي ودفع ضرر الجوع، وفائدة المنكوح: التوالد وحفظ النوع، وهي مستغنى عنها في الجنة. قلت: مطاعم الجنة ومناكحها وسائر أحوالها إنما تشارك نظائرها الدنيوية في بعض الصفات والاعتبارات، وتسمى بأسمائها على سبيل الاستعارة والتمثيل، ولا تشاركها في تمام حقيقتها حتى تستلزم جميع ما يلزمها وتفيد عين فائدتها.

﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ دائمون. و(الخلد والخلود) في الأصل الثبات المديد دام أم لم يدم، ولذلك قيل للأثافي والأحجار: خوالد، وللجزء الذي يبقى من الإنسان على حاله ما دام حيّاً:

خلد، ولو كان وضعه للدوام كان التقييد بالتأبيد في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧] لغواً واستعماله حيث لا دوام، كقولهم: (وقف مخلد)، يوجب اشتراكاً، أو مجازاً. والأصل ينفيهما بخلاف ما لو وضع للأعم منه فاستعمل فيه بذلك الاعتبار، كإطلاق الجسم على الإنسان

الطاء والهاء المفتوحة. والفعل «اطَّهر» أصله «تطهر» أُدغم «التاء» في «الطاء» وجيء بهمزة الوصل. [التغذي] بذال معجمة، تناول ما يُؤكل أو يُشرب.

[ولذلك قيل للأثافي والأحجار: خوالد] لبقائها بعد دروس الأطلال، كما قاله الجوهري(١). و«الأثافي» بمثلثة: الأحجار التي تُنصب وتُجعل القدر عليها؛ جمع أُثفية بضمِّ الهمزة وقد تُكسر؛ قاله في القاموس(٢). وذلك شاهد للخلود غير الدائم.

[والأصل]؛ أي: وهو وضع الخلود للثبات [ينفيهما]؛ أي: الاشتراك والمجاز، لكونه موضوعاً للقدر المشترك بين الأمرين فهو مشترك معنوي كما أشار إليه بقوله: [بخلاف ما لو وُضع للأعمِّ منه...] إلى آخره، وضمير منه وفيه راجع إلى ما لا دوام له المفهوم من قوله: حيث لا دوام له، ويجوز رجوعه إلى ما له دوام [بذلك الاعتبار]؛ أي: باعتبار كونه ثابتاً مديداً.

---

(١) الصحاح، الجوهري [٣/ ٧٢].
(٢) القاموس المحيط، الفيروزآبادي [٤/ ٢٢٩].

مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] لكن المراد منه الدوام هٰهنا عند الجمهور لما يشهد له من الآيات والسنن. فإن قيل: الأبدان مركبة من أجزاء متضادة الكيفية، معرضة للاستحالات المؤدية إلى الانفكاك والانحلال فكيف يعقل خلودها في الجنان. قلت: إنه تعالى يعيدها بحيث لا تعتورها الاستحالة بأن يجعل أجزاءها مثلاً متقاومة في الكيفية، متساوية في القوة؛ لا يقوى شيء منها على إحالة الآخر، متعانقة متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض كما يشاهد في بعض المعادن. هذا؛ وإن قياس ذلك العالم وأحواله على ما نجده ونشاهده من نقص العقل وضعف البصيرة. واعلم أنه لما كان معظم اللذات الحسية مقصوراً على: المساكن والمطاعم، والمناكح؛ على ما دل عليه الاستقراء وكان ملاك ذلك كله الدوام والثبات، فإن كل نعمة جليلة إذا قارنها خوف الزوال كانت منغصة غير صافية من شوائب الألم، بشر المؤمنين بها ومثل ما أعد لهم في الآخرة بأبهى ما يستلذ به منها، وأزال عنهم خوف الفوات بوعد الخلود ليدل على كمالهم في التنعم والسرور.

[لكن المراد به الدوام هنا]؛ أي: في الآية [من نقص العقل وضعف البصيرة] خبر «إن» [وكان ملاك ذلك] ملاك الأمر ما يقوم به[(١)].

[بشر المؤمنين بها]؛ أي: بالمساكن والمطاعم والمناكح، فبشر بالأول بقوله: ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾، وبالثاني بقوله: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾... الآية، وبالثالث بقوله: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾. [بأبهى]؛ أي: بأحسن، وهو المراد بقوله: ﴿أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ بحمل «الأزواج» على الأقران الجنسية ليشمل المساكن والمطاعم والمناكح[(٢)].

---

(١) تهذيب اللغة، الأزهري [٣/ ٣٨٤].

(٢) قال ثعلب: الزوج في اللغة: المرأة والرجل، والجمع والفرد، والنوع واللون، وجميعها أزواج. الكشف والبيان، النيسابوري [١/ ١٧١].

۞ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾.

﴿٢٦﴾ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ لما كانت الآيات السابقة متضمنة لأنواع من التمثيل، عقب ذلك ببيان حسنه، وما هو الحق له والشرط فيه، وهو أن يكون على وفق الممثل له من الجهة التي تعلق بها التمثيل في العِظَم والصِّغَر والخِسَّة والشرف دون الممثل، فإن التمثيل إنما يصار إليه لكشف المعنى الممثل له ورفع الحجاب عنه وإبرازه في صورة المشاهد المحسوس، ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه؛ فإن المعنى الصرف إنما يدركه العقل مع منازعة من الوهم؛ لأن من طبعه الميل إلى الحس وحب المحاكاة، ولذلك شاعت الأمثال في الكتب الإلٰهية وفشت في عبارات البلغاء، وإشارات الحكماء، فيمثل الحقير بالحقير كما يمثل العظيم بالعظيم، وإن كان المثل أعظم من كل عظيم، كما مثل في الإنجيل غل الصدور بالنخالة، والقلوب القاسية بالحصاة. ومخاطبة السفهاء بإثارة الزنابير. ....

[لأنواع من التمثيل] المراد بالتمثيل التشبيه مطلقاً سواء كان في المفرد أم في المركب على وجه الاستعارة أو غيرها.

[وما هو الحق له]؛ أي: الثابت له من الاعتبار والقبول [وهو]؛ أي: «ما هو... إلى آخره» [فإن المعنى الصِّرْف]؛ أي: كالأمور النِّسْبية العدمية [كما مُثِّل في الإنجيل غلُّ الصدر بالنُّخالة...] إلى آخره، نصُّهُ على ما حكاه الإمام الرازي في الأول: لا تكونوا كمنخل يخرج منه الدقيق الطيب ويُمْسِكُ النُّخالة؛ كذلك أنتم تخرج الحكمة من أفواهكم وتُبْقون الغلَّ في صدوركم، وفي الثاني: قلوبكم كالحصاة التي لا تطبخها النار ولا يُلَيِّنُها الماء ولا تنسفها الرياح، وفي الثالث: لا

وجاء في كلام العرب: أسمع من قراد وأطيش من فراشه، وأعز من مخ البعوض. لا ما قالت الجهلة من الكفار: ـ لِمَا مثل الله حال المنافقين بحال المستوقدين؟ وأصحاب الصيب وعبادة الأصنام في الوهن والضعف ببيت العنكبوت؟ وجعلها أقل من الذباب وأخس قدراً منه؟ الله أعلى وأجلّ من أن يضرب الأمثال ويذكر الذباب والعنكبوت!. وأيضاً، لمّا أرشدهم إلى ما يدل على أن المتحدي به وحي منزل؟ ورتب عليه وعيد من كفر به ووعد من آمن به بعد ظهور أمره؟ شَرَعَ في جواب ما طعنوا به فيه فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾؛ أي: لا يترك ضرب المثل بالبعوضة ترك من يستحيي أن يمثل بها لحقارتها. و(الحياء): انقباض النفس عن القبيح مخافة الذم، وهو الوسط بين الوقاحة: التي هي الجراءة على القبائح وعدم المبالاة بها، والخجل: الذي هو انحصار النفس عن الفعل مطلقاً.

تثيروا الزنابير فتلدَغَكم، فكذلك لا تخاطبوا السفهاءَ فيشتموكم[١].

[وجاء في كلام العرب] عطف على «شاعت» [أسمعُ من قُرَاد][٢] تزعم العرب أنه يسمع صوت أخفاف الإبل من مسيرة يوم فيتحرك لها، وقيل: من مسيرة سبع ليال[٣] [وأعزُّ من مُخِّ البعوض] يُضرب لمن تكلف الأمور الشاقة[٤] [لا ما قالت الجهلة]؛ أي: من إنكار التمثيل، وهو عطف على «شاعت» [وعبادة الأصنام] بالنصب عطفاً على حال المنافقين [الله أعلى وأجلُّ...] إلى آخره، مقول قول الجهلة [وأيضاً لما أرشدهم إلى ما يدل على أن المتحدَّى به وحي...] إلى آخره، عطف على: «لما كانت الآيات السابقة متضمنة لأنواع من التمثيل...» إلى آخره.

---

(١) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٢/ ١٢٤].

(٢) القراد: دويبة تعض الإبل. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده [١/ ٢٢٦].

(٣) انظر: حياة الحيوان الكبرى، الدميري [٢/ ١٠٠].

(٤) انظر: كتاب جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري [٢/ ٣٢]، حياة الحيوان الكبرى، الدميري [١/ ١٢٨].

واشتقاقه من الحياة فإنه انكسار يعتري القوة الحيوانية فيردها عن أفعالها فقيل: (حيي الرجل) كما يقال: (نسي) و(حشي) إذا اعتلت نساه وحشاه. وإذا وصف به الباري تعالى كما جاء في الحديث: «**إن الله يستحيي من ذي الشيبة المسلم أن يعذبه**». «**إن الله حَيِيٌّ كريم يستحيي إذا رفع العبد يديه أن**

[واشتقاقه من الحياة] مراده بالاشتقاق الأخذ [فإنه انكسار يعتري القوة الحيوانية فيردها عن أفعالها](١) هو تفسير للفظ «الحياء» ونوع تنبيه على معناه الوجداني المغني عن التعريف، وإنما عرَّفه وإن كان وجدانياً ليبني عليه كيفية جواز إطلاقه على الله تعالى.

[إذا اعتلَّت نَساه وحَشَاه] «النَّسَا»: بالفتح والقصر عِرْقٌ يخرج من الورك فيستبطن الفَخِذَيْنِ ثم يمرُّ بالعرقوب حتى يبلغ الحافر، والحشا الرَّبْو وهو النَّفَس العالي؛ قاله الطِّيبي وغيره(٢)، وقال التفتازاني وغيره: الحَشَا ما انضمت عليه الضلوع [وإذا وُصف به الباري تعالى، كما جاء في الحديث: «إن الله يستحيي...»] إلى آخره، روى الحديث الأول البيهقي وغيره(٣)، والثاني(٤) أبو داود(٥) والترمذي وحسَّنه(٦). و«الصِّفْر»: الخالي. واحترز بقوله: «وإذا وُصف به الباري تعالى كما جاء في الحديث...» عما إذا وُصف بعدمه كما جاء في الآية فإنه لا يحتاج إلى تأويل على ما قاله جماعة؛ لأنه سَلْب، فهو كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقولك: إنه تعالى ليس بجوهر ولا عَرَض. والأَوْجَهُ ما قاله آخرون: إنه يحتاج إلى تأويل أيضاً؛ لأن نفي الحياء في الآية ليس سَلْباً محضاً كما في

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٤٠].

(٢) قاله الأصمعي، انظر: الأمالي، السيد المرتضى [ص٢٢٤].

(٣) الحديث: «**إن الله يستحيي من ذي الشيبة المسلم أن يعذبه**». أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٢٥٥]. وهو غير موجود بهذا اللفظ. ولكن جاء: عن أنس: قال رسول الله ﷺ: «**يقول الله تبارك وتعالى: إني لأستحيي من عبدي وأمتي يشيبان في الإسلام فتشيب لحية عبدي ورأس أمتي في الإسلام أعذبهما في النار بعد ذلك**». مسند أبي يعلى [٥/ ١٥٣/ برقم: ٢٧٦٤].

(٤) الحديث هو: «**إن الله حيي كريم يستحيي إذا رفع العبد يديه أن يردهما صفراً حتى يضع فيهما خيراً**» [١/ ٢٥٥].

(٥) سنن أبي داود [١/ ٤٦٨/ برقم: ١٤٨٨]. (٦) سنن الترمذي [٥/ ٥٥٦/ برقم: ٣٥٥٦].

يردهما صفراً حتى يضع فيهما خيراً» فالمراد به الترك اللازم للانقباض، كما أن المراد من رحمته وغضبه إصابة المعروف والمكروه اللازمين لمعنييهما، ونظيره قول من يصف إبلا:

إذا ما اسْتَحينَ الماءَ يعْرِضُ نَفْسَه كَرَعْنَ بِسِبْتٍ في إناءٍ من الوَرْدِ

وإنما عدل به عن الترك، لما فيه من التمثيل والمبالغة، وتحتمل الآية خاصة أن يكون مجيئه على المقابلة لما وقع في كلام الكفرة. ....

الأمثلة المذكورة بل مُقَيَّد؛ فيرجع السَّلْب إلى القَيْد ويفيد ثبوت أصل الفعل أو إمكانه، ويحتاج إلى تأويل، كما إذا قيل: لم يلد ذَكَراً ولا يأخذه نوم في هذه الليلة وليس بعَرَض قارٍّ الذات.

[**ونظيره**]؛ أي: في أن المراد بالحياء لازِمُهُ [**قول مَنْ يصف إبلاً**:

إذا ما استحينَ الماء يعرضُ نفسه كَرَعْنَ بسِبْتٍ في إناء من الورد]

قاله المتنبي من قصيدة مدح بها أبا الفضل محمد بن الحسين ابن العميد[١].

و«استحين»؛ أي: النوق؛ أي: تركنَ ردَّ الماء. و«الكرع»: تناول الماء بالفم من محله. و«السِّبْت»: بكسر السين جلود البقر المدبوغة بالقرظ؛ شبه به مشافر الإبل. وعنى بالإناء النقرة التي فيها الماء، وبالورد الأزهار. يصف الإبل وكثرة مياه الأمطار المحفوفة بالأزهار، فكأن الماء يعرض نفسه عليها وهي تستحيي من ردِّ الماء؛ إذ أكثرَ عَرْضَ نفسه عليها، فتكرع فيه بمشافرَ كأنها السِّبْتُ[٢]. ويعرض جملة حالية.

[**وإنما عدل به**]؛ أي: بالحياء [**لما فيه من التمثيل**] قال التفتازاني: أي: الاستعارة التمثيلية، وبَيَّنَ التشبيه في المصدر تنبيهاً على أنها استعارة تبعية، وبه ظهر أن المستعار في الاستعارة التمثيلية قد يكون لفظاً مفرداً دالاً على معنى مركَّب.

[**وتحتمل الآية خاصة أن يكون مجيؤه**]؛ أي: الحياء [**على المقابلة لما وقع في كلام الكفرة**]؛ أي: من قولهم: «أَمَا يستحيي ربُّ محمد أن يضرب مثلاً بالذباب

---

(١) شرح ديوان المتنبي، الواحدي [ص٣٧٤].

(٢) انظر: شرح المشكل من شعر المتنبي، ابن سيده [ص١٠٠].

وضرب المثل اعتماله من ضرب الخاتم، وأصله: وقع شيء على آخر، و﴿أَن﴾ بصلتها مخفوض المحل عند الخليل بإضمار من منصوب بإفضاء الفعل إليه بعد حذفها عند سيبويه. و﴿مَا﴾ إبهامية تزيد النكرة إبهاماً وشياعاً وتسد عنها طرق التقييد، كقولك: (أعطني كتاباً ما)؛ أي: أي كتاب كان. أو مزيدة للتأكيد كالتي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ولا نعني بالمزيد اللغو الضائع، فإن القرآن كله هدى وبيان؛ ....

والعنكبوت». لم يرد بالمقابلة المعنى المصطلح عليه في البديع: وهو أن يُجمع بين شيئين متوافقين وبين ضديهما؛ بل أراد المشاكلة: وهو أن يُذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صُحبته ولو تقديراً كما هنا(١).

[وضَرْب المثل: اعتماله]؛ أي: صُنْعه(٢) [وأصله وقع الشيء على آخر] أشار به إلى أن هذا حقيقته وأن استعماله في الاعتمال والصُّنْع مجاز كما في الآية وكما في قوله: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] وقوله: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِي ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١].

[منصوب بإفضاء الفعل إليه بعد حذفها]؛ أي: بعد حذف مِنْ، ويجوز كما في «الكشاف» نصبه بإفضاء الفعل إليه بنفسه؛ فإن استحيا يتعدَّى بنفسه أيضاً؛ يقال: استحييتُ منه واستحييتُهُ.

[و«ما» إبهامية(٣) تزيد النكرة إبهاماً...] إلى آخره، حاصله مع الإيضاح: أن «ما» إما إبهامية تزيد النكرة قبلها إبهاماً، ويتفرع على الإبهام الحقارة كما هنا وكـ«اعطه شيئاً ما»، والفخامة نحو: «لأمر ما يسود مَنْ يسود»، والنوعية نحو: «اضربه ضرباً ما»؛ فهي تؤكد ما أفاده تنكير الاسم الذي قبلها. وإما مزيدة لتأكيد معنى مضمون الجملة قبلها، وهو إما ضرب المثل فمعناه: إن الله يضرب المثل حقاً، أو نفي الاستحياء، فمعناه: إن الله لا يستحيي البتة أن يضرب مثلاً(٤).

---

(١) انظر: الكليات، الكفومي [ص١٣٥٨].
(٢) شرح الكافية، الاستراباذي [١٧٣/٤].
(٣) انظر: شرح الشافية، الاستراباذي [١٨٨/٤].
(٤) انظر بسط المسألة في: الدر المصون، السمين الحلبي [١٦٦/١].

بل ما لم يوضع لمعنى يراد منه، وإنما وضعت لأن تذكر مع غيرها فتفيد له وثاقةً وقوةً وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه. و﴿بَعُوضَةً﴾ عطف بيان لـ﴿مَثَلًا﴾. أو مفعول لـ﴿يَضْرِبَ﴾، و﴿مَثَلًا﴾ حال تقدمت عليه لأنه نكرة. أو هما مفعولاه لتضمنه معنى الجعل. وقرئت بالرفع على أنه خبر مبتدأ، وعلى هذا يحتمل (مَا) وجوهاً أخر: أن تكون موصولة حذف صدر صلتها، كما حذف في قوله: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] وموصوفة بصفة كذلك، ومحلها النصب بالبدلية على الوجهين. واستفهامية هي المبتدأ، كأنه

[بل «ما»]؛ أي: بل المراد بالمزيد «ما» [لم يوضع لمعنى يراد منه، وإنما وُضعت لأن تُذكر مع غيره فتفيد له وثاقة وقوة] خرج به بعض الحروف المفيدة للتأكيد كـ«إن» و«لام الابتداء» فلا يُعدُّ مزيداً لأنه وُضع لمعنى يراد منه. ثم الزيادة كما تكون للتأكيد قد تكون لتزيين(١) اللفظ وزيادة فصاحته(٢). ولو قال: «مع غيرها» كان أنسب بـ«وُضعت».

[غير قادح فيه]؛ أي: في كون القرآن هدى [وبعوضة عطف بيان...] إلى آخره، زاد أبو حيان: أو بدل من «مثلاً» أو صفة لـ «ما» إذا جعل «ما» بدلاً من «مثلاً» أو بتقدير إسقاط الجارِّ والمعنى: «أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة فما فوقها»(٣). وما قاله آخراً مؤوَّل لعدم العطف فيه بالواو بعد «بين» [تقدمت عليه]؛ أي: على لفظ «بعوضة»، ولو أَنَّثَ الضمير كما أنَّثه عقبه في قوله لأنها كان أنسب.

[وعلى هذا تحتمل «ما» وجوهاً أُخَرَ: أن تكون موصولة] ظاهره أنها لا تحتمل الموصولية على قراءة النصب، وليس كذلك؛ فقد ذكر بعضهم أنها تحتمله أيضاً [حُذف صدر صلتها]؛ أي: على مذهب الكوفيين من جواز حذفه بدون طول الصِّلة(٤) [وموصوفة بصفة كذلك] يعني: حذف صدر صلة الجملة التي هي صفة

---

(١) في نسخة [ب]: (للتنوين).
(٢) انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل، محمد بن مصطفى الخضري الشافعي [١/١٩٧].
(٣) انظر: البحر المحيط، أبو حيان [١/٢٦٦].
(٤) انظر: حاشية الخضري، الخضري الشافعي [١/١٩١].

لما رد استبعادهم ضرب الله الأمثال، قال بعده: ما البعوضة فما فوقها حتى لا يضرب به المثل؛ بل له أن يمثل بما هو أحقر من ذلك. ونظيره: فلان لا يبالي مما يهب ما دينار وديناران. و(البعوض): فعول من البعض، وهو القطع كالبضع والعضب، غلب على هذا النوع كالخموش.

﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ عطف على ﴿بَعُوضَةً﴾، أو ﴿مَا﴾ إن جعل اسماً ومعناه: وما زاد عليها في الجثة كالذباب والعنكبوت؛ كأنه قصد به رد ما استنكروه. والمعنى: أنه لا يستحيي ضرب المثل بالبعوض فضلاً عما هو أكبر منه، أو في المعنى الذي جعلت فيه مثلاً، وهو الصغر والحقارة كجناحها فإنه عليه الصلاة والسلام ضربه مثلاً للدنيا، ....

[ونظيره]؛ أي: ونظير ما عُلم من أنه إذا ذكرت قاعدة كلية يندرج تحتها جزئيات فسأل سائل عن بعض جزئياتها أُنكر عليه، كما لو قال: «يحرم الربا في كل مطعوم»، فقال قائل: «فما تقول في السفرجل والتفاح واللوز؟» فإنك تقول له: قد قلتُ: «إنه يحرم الربا في كل مطعوم فما سؤالك عن التفاح وغيره؟!» كذلك هنا قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ وهو نكرة في سياق النفي يعمُّ البعوض والذباب وغيرهما[1] [والبعوض «فَعول»]؛ أي: هو في الأصل صفة على «فعول» [غلب على هذا النوع]؛ أي: الحيوان المعروف [كالخَموش] هو بفتح الخاء البعوض في لغة هذيل؛ سُمِّي به لكثرة خمشه؛ أي: خدشه[2]، فهو أيضاً في الأصل صفة فغلب على هذا الحيوان.

[قصد بذلك ردَّ ما استنكروه]؛ أي: من ضرب المثل بالذباب والعنكبوت؛ لأنهما أكبرُ من البعوضة [أو في المعنى] عطف على «في الجُثَّة»[3]، وهذا الوجه هو الذي مال إليه المحققون لمطابقته البلاغة ولما سيق له الكلام، وفيه ترقية معنوية: وهي الترقي من الأدنى إلى الأعلى في الحقارة [فإنه عليه الصلاة والسلام ضربه مثلاً للدنيا]؛ أي: بقوله في خبر الترمذي: **«لو كانت الدنيا تعدل عند الله**

---

(١) شرح الكافية، الاستراباذي [٣/٤٦٧]. (٢) الصحاح، الجوهري [٥/١٥٠].
(٣) كما في نسخة [ز ـ ج] وفي نسخة [الأصل ـ ب]: (الجنة)، والصحيح ما أثبتناه.

ونظيره في الاحتمالين ما روي أن رجلاً بمنىً خَرَّ على طنب فسطاط فقالت عائشة رضي الله عنها: سمعت رسول الله ﷺ قال: «**ما من مسلم يشاك شوكة فما فوقها، إلا كتبت له بها درجة، ومحيت عنه بها خطيئة**». فإنه يحتمل ما تجاوز الشوكة في الألم كالخرور وما زاد عليها في القلة كنخبة النملة، لقوله عليه الصلاة والسلام: «**ما أصاب المؤمن من مكروه فهو كفارة لخطاياه حتى نخبة النملة**».

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ (أما) حرف تفصيل يفصل ما أجمل ويؤكد ما به صدر ويتضمن معنى الشرط؛ ولذلك يجاب بالفاء. قال سيبويه: (أما زيد فذاهب) معناه: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب؛ أي: هو ذاهب لا محالة وأنه منه عزيمة، وكان الأصل دخول الفاء على الجملة لأنها

جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شَرْبة ماء»[1] [ونظيره في الاحتمالين]؛ أي: احتمالي الفوقية للجثة وللمعنى [ما رُوي: «أن رجلاً بمنى خرَّ على طُنُبِ فُسْطاط...»] إلى آخره، رواه البخاري[2] وغيره[3]، والمراد تشوكة المرة من الصدر لا واحد الشَّوْك الذي هو العين. و«الطُّنُب»: حبل الخباء. و«الفسطاط»: بيت من شعر [كالخُرور] بضمِّ الخاء؛ أي: كالسقوط عن الطنب [كنُخْبَة النملة] هي بالخاء المعجمة، العَضَّة والقَرْصة [لقوله ﷺ: «ما أصاب المسلم...»] إلى آخره[4]، قال شيخنا شيخ الإسلام الشهاب ابن حجر: لم أجده[5].

[«أما» حرف...] إلى آخره، حاصله: أن «أما» حرف متضمن معنى الشرط؛ فليست باسم وإن أوهم تفسيرها بـ«مهما» أنها اسم، وليست بحرف شرط [**ولذلك يجاب بالفاء**] نبَّه به على ما يُعلم به تضمُّن «أما» معنى الشرط [**وكان الأصل دخول الفاء على الجملة...**]

---

(١) سنن الترمذي [٤/ ٥٦٠/برقم: ٢٣٢٠] وهو حديث صحيح.

(٢) البخاري ذكر بقية الحديث دون قصة الرجل. انظر: صحيح البخاري [٥/ ٢١٣٩/برقم: ٥٣٢٤].

(٣) صحيح مسلم [٤/ ١٩٩١/برقم: ٢٥٧٢].

(٤) الحديث: «**ما أصاب المؤمن من مكروه فهو كفارة لخطاياه حتى نخبة النملة**» أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٢٥٩].

(٥) انظر: كشف الخفاء، العجلوني [٢/ ١١٦٨/برقم: ٢١٧١].

الجزاء، لكن كرهوا إيلاءها حرف الشرط فأدخلوا على الخبر، وعوضوا المبتدأ عن الشرط لفظاً، وفي تصدير الجملتين به إحماد لأمر المؤمنين واعتداد بعلمهم، وذم بليغ للكافرين على قولهم، والضمير في ﴿أَنَّهُ﴾ للمثل، أو لـ﴿أَن يَضْرِبَ﴾. و﴿ٱلْحَقُّ﴾: الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، يعم الأعيان الثابتة والأفعال الصائبة والأقوال الصادقة، من قولهم: (حق الأمر)، إذا ثبت، ومنه: ثوب محقق؛ أي: محكم النسج.

﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ﴾ كان من حقه: و(أما الذين كفروا فلا يعلمون)، ليطابق قرينه ويقابل قسيمه، لكن لما كان قولهم هذا دليلاً واضحاً على كمال جهلهم عدل إليه على سبيل الكناية ليكون كالبرهان عليه.

﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ يحتمل وجهين: أن يكون (مَا) استفهامية و(ذا) بمعنى (الذي) وما بعده صلته، والمجموع خبر (ما). وأن يكون (ما) مع (ذا) اسماً واحداً بمعنى: أي شيء، منصوب المحل على المفعولية مثل ما أراد الله، والأحسن في جوابه الرفع على الأول، والنصب على الثاني،

إلى آخره، حاصله مع الإيضاح: أنهم لما كرهوا إيلاء الفاء لـ «أما» وحاولوا الدلالة على أن الواقع بعدها مما يتعلق به شيء من الجملة جعلوه في موضع الملزوم، أعني: الشرط وما يتعلق به في موضع اللازم، أعني: الجزاء، فدلَّ على لزوم الحكم وأنه كائن البتة. وقوله: فأدخلوها على الخبر؛ أي: أدخلوا الفاء على الخبر[1].

[وفي تصدير الجملتين]؛ أي: جملتي «أما» هذه و«أما» الآتية[2] [إحماد] بحاء مهملة؛ من أحمدتُ صنيعه [ليطابق قرينه ويقابل قسيمه] قرينه «الذين آمنوا» وقسيمه «يعلمون أنه الحق». [على سبيل الكناية]؛ أي: عن عدم علمهم [على المفعولية]؛ أي: لـ«أراد»، فـ«ما» و«ذا» كما قال «الكشاف» في حكم «ما» وحده لو قلتَ: «ما أراد الله»[3]، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: «مثل ما أراد الله»؛ أي: في أن «ما»

---

(١) المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري [ص٤٧].
وفي نسخة [ج]: (الجنس).
(٢) في نسخة [ب]: (الآنفه).
(٣) الكشاف، الزمخشري [١/١٤٦].

ليطَابق الجواب السؤال. و(الإرادة): نزوع النفس وميلها إلى الفعل بحيث يحملها عليه، ويقال للقوة التي هي مبدأ النزوع، والأول مع الفعل والثاني قبله، وكلا المعنيين غير متصور اتصاف الباري تعالى به؛ ولذلك اختلف في معنى إرادته فقيل: إرادته لأفعاله؛ أنه غير ساه ولا مكره، ولأفعال غيره؛ أمره بها. فعلى هذا لم تكن المعاصي بإرادته، وقيل: علمه باشتمال الأمر على النظام الأكمل، والوجه الأصلح فإنه يدعو القادر إلى تحصيله، والحق: أنه ترجيح أحد مقدوريه على الآخر وتخصيصه بوجه دون وجه، أو معنى يوجب هذا الترجيح، وهي أعم من الاختيار فإنه ميل مع تفضيل وفي هذا استحقار واسترذال. و(مَثَلاً) نصب على التمييز، ....

مفعول «أراد» [ليطابق الجوابُ السؤالَ]؛ أي: في كونه جملة إسمية على الأول وفعلية على الثاني.

[فقيل: إرادته لأفعاله أنه غير ساهٍ...] إلى آخره، هو قول النَّجَّار من المعتزلة؛ فالإرادة عنده لأفعاله من الصفات السَّلْبية ولأفعال غيره من الصفات الثبوتية(١) [وقيل: علمه باشتمال الأمر...] إلى آخره، هو قول الجاحظ والكعبي وأبي الحسن البصري منهم؛ فالإرادة عندهم من الصفات الثبوتية(٢)، [فإنه]؛ أي: علمه [والحق أنه]؛ أي: معنى الإرادة [ترجيح أحد مقدوريه على الآخر...] إلى آخره، هو قول الأشاعرة؛ فهي صفة ذاتية دائمة(٣) زائدة على العلم ترجح أحد مقدوريه على الآخر(٤). واحترز بقوله: «بوجه دون وجه» عن القدرة؛ فإنها لا تخصص الفعل ببعض الوجوه بل هي مُوجِدة للفعل مطلقاً [أو معنى] عطف على ترجيح؛ أي: أو الإرادة معنى يوجب هذا الترجيح وهذا التخصيص.

[وفي «هذا»]؛ أي: في لفظ «هذا» من قولهم: «ماذا أراد الله بهذا مثلاً» [و «مثلاً» نصب على التمييز] قال السعد التفتازاني: قد كَثُرَ في الكلام التمييز عن

---

(١) انظر قول النجارية في: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٢/١٢٦].
(٢) انظر: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٢/١٢٦].
(٣) في نسخة [ز]: (فهي صفة ذاتية قديمة)، وفي نسخة [ج]: (قديمة ذاتية).
(٤) انظر: كتاب المواقف، الإيجي [١/٣٥١].

أو الحال كقوله: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣].

﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيرًا﴾ جواب (ماذا)؛ أي: إضلال كثير وإهداء كثير، وضع الفعل موضع المصدر للإشعار بالحدوث والتجدد، أو بيان للجملتين المصدرتين بـ(إما)، ....

الضمير وقد يكون عن اسم الإشارة وتمامهما بنفسيهما من جهة أنه يمتنع إضافتهما، وذلك إذا كانا مبهمين مثل: «يا له رجلاً»، و«يا لها قصةً»[(١)]، و«يا لك من ليل»، و«نعم رجلاً»، والعامل هو الضمير واسم الإشارة فقد جوَّزوا إعمالهما كما في سائر الأسماء الجامدة المبهمة التامة بالتنوين ونحوه[(٢)]. وأما إذا كان المرجع والمشار إليه معلومين كما في قولنا: «جاءني رجل فللّه درُّه رجلاً»، «و يا لك رجلاً» في الخطاب المعين، و«لقيتُ زيداً قاتله الله شاعراً»، و«انتفع بهذا سلاحاً»؛ فالتمييز فيها عن النسبة، وهو نفس المنسوب إليه كما في قولك: «كفى بزيد رجلاً». ومعلوم أن هذا في الآية إشارة إلى المثل، فالتمييز عن النسبة وهي نسبة التعجب والإنكار إلى المشار إليه[(٣)].

[أو الحال]؛ أي: من اسم الإشارة والعامل فيه اسم الإشارة كما مرَّ نظيره في النصب على التمييز وكما في قوله: [كقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣]] وهو ما قاله أبو حيان[(٤)]، أو الفعل كما في قولك: «لقيت هذا فارساً»، وهو ما قاله التفتازاني؛ قال: ولا حاجة إلى جَعْل العامل اسم الإشارة[(٥)] وذي الحال الضمير المجرور الذي في أشير إليه مثلاً. وعلى هذا فالتمثيل بقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ في مجرد أن الحال اسم جامد، وإلا ففي الآية العامل في الحال اسم الإشارة مثل: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]. انتهى.

[جواب «ماذا»]؛ أي: فيكون استئنافاً [للإشعار والحدوث] صوابه: للإشعار بالحدوث[(٦)] [أو بيان للجملتين المصدرتين بـ«أما»...] إلى آخره؛ أي: وهما

---

(١) في نسخة [ج] زيادة: (ويا لها قضية).
(٢) شرح الكافية، الاستراباذي [٢/ ٥٩].
(٣) أوضح المسالك، ابن هشام [٢/ ٣٦٧].
(٤) البحر المحيط، أبو حيان [١/ ٢٦٨].
(٥) في نسخة [ب] زيادة: (لا الفعل).
(٦) لكن في المطبوع: «للإشعار بالحدوث». انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٢٦٢].

وتسجيل بأن العلم بكونه حقاً هدى وبيان، وأن الجهل بوجه إيراده والإنكار لحسن مورده ضلال وفسوق، وكثرة كل واحد من القبيلتين بالنظر إلى أنفسهم لا بالقياس إلى مقابليهم، فإن المهديين قليلون بالإضافة إلى أهل الضلال كما قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣] ويحتمل أن يكون كثرة الضالين من حيث العدد، وكثرة المهديين باعتبار الفضل والشرف كما قال: (قَليلُ إذا عُدُّوا كَثيرٌ إذا شَدُّوا) وقال:

إنَّ الكِرامَ كثيرٌ في البلادِ وإن ... قَلُّوا كما غيرُهُم قُلٌّ وإنْ كَثُرُوا

﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾؛ أي: الخارجين عن حد الإيمان، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧] من قولهم: (فسقت الرُّطَبة عن قشرها) إذا خرجت. وأصل الفسق: الخروج عن القصد؛ قال رؤبة: .....

﴿فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ ويقولون: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا﴾ لاشتمالهما على الكثرة وعلى معنى الضلالة والهدى [و«تسجيل»] عطف على بيان عطفَ تفسير [بأن العلم بكونه]؛ أي: المثل أو أن يضرب [بوجه إيراده]؛ أي: المثَل [كما قال]؛ أي: المتنبي في مدح علي بن يسار:

[................................ ... قليلٍ إذا عُدُّوا كثيرٍ إذا شدُّوا]

قبله:

سأطلب حقي بالقنا ومشائخ ... كأنهم من طول ما التثموا مُرْدُ

ثقالٍ إذا لاقوا خفافٍ إذا دُعوا ... .(١)

[وقال: إن الكرام كثير] كرماً [في البلاد وإن قَلُّوا] عدداً [كما غيرهم قُلٌّ] بضم القاف وكسرها؛ أي: قليل كرماً [وإن كثروا] عدداً(٢).

[عن القصد] هو الطريق المستقيم [قال رؤبة] في وصفه نوقاً يمشين في المفاوز ويذهبن عن استقامة الطريق:

---

(١) يتيمة الدهر، الثعالبي [١/ ٣٥].

(٢) انظر: شرح ديوان المتنبي، الواحدي [ص١٥٠].

(فواسِقاً عَنْ قَصْدِهَا جَوائراً) والفاسق في الشرع: الخارج عن أمر الله بارتكاب الكبيرة، وله **درجات ثلاث**:

الأولى: التغابي وهو أن يرتكبها أحياناً مستقبحاً إياها.

والثانية: الانهماك وهو أن يعتاد ارتكابها غير مبال بها.

والثالثة: الجحود وهو أن يرتكبها مستصوباً إياها، فإذا شارف هذا المقام وتخطى خططه خلع ربقة الإيمان من عنقه ولابس الكفر. وما دام هو في درجة التغابي أو الانهماك فلا يسلب عنه اسم المؤمن لاتصافه بالتصديق الذي هو مسمى الإيمان، ولقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجر: ٩] والمعتزلة لما قالوا: الإيمان: عبارة عن مجموع التصديق والإقرار والعمل، والكفر تكذيب الحق وجحوده. ....

[.................................. فواسقاً عن قصدها جوائراً]

أوله:

يذهبن في نجد وغَوْراً غائراً(١) ....

«غوراً» عطف على محل الجار والمجرور. «فواسقاً»: خوارجاً. «جوائراً»: من جار عن القصد؛ أي: مال عنه. [**بارتكاب الكبيرة**]؛ أي: ولو بالإصرار على الصغيرة بمعنى الإكثار منها، وأما استحلال المعصية بمعنى اعتقاد حلها فكفر صغيرة كانت أو كبيرة(٢) [**التغابي**] بالغين المعجمة وبالموحدة التغافل؛ من تغابى؛ أي: تغافل [**وتخطَّى خِطَطَهُ**] بكسر الخاء؛ أي: تجاوز بقاعه.

[**ربقة الإيمان**] بكسر الراء وفتحها؛ أي: عروته [**والمعتزلة...**] إلى آخره، هو كلام قدمائهم، وفي كلام متأخريهم ما يرفع النزاع بيننا وبينهم؛ لأنهم لا ينكرون وصف الفاسق بالإيمان بمعنى التصديق أو بمعنى إجراء الأحكام؛ بل بمعنى استحقاق غاية المدح والتعظيم، وهو الذي نسميه الإيمان الكامل، وتعتبر فيه الأعمال وتنفيه عن الفُسَّاق فتكون لهم منزلة بين منزلة هذا النوع من الإيمان وبين

---

(١) انظر: الفائق في غريب الحديث، الزمخشري [٣/ ١١٦].

(٢) معجم السفر، أبو طاهر السِّلَفي [ص١٦٤].

۞ ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ٢٧﴾.

جعلوه قسماً ثالثاً نازلاً بين منزلتي المؤمن والكافر لمشاركته كل واحد منهما في بعض الأحكام، وتخصيص الإضلال بهم مرتباً على صفة الفسق يدل على أنه الذي أعدهم للإضلال، وأدى بهم إلى الضلال. وذلك لأن كفرهم وعدولهم عن الحق وإصرارهم بالباطل صرفت وجوه أفكارهم عن حكمة المثل إلى حقارة الممثل به، حتى رسخت به جهالتهم وازدادت ضلالتهم فأنكروه واستهزؤا به. وقرئ: (يُضَلّ) بالبناء للمفعول و(الفاسقون) بالرفع.

(٢٧) ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ﴾ صفة للفاسقين للذم وتقرير الفسق. و(النقض): فسخ التركيب، وأصله في طاقات الحبل، واستعماله في إبطال العهد من حيث أن العهد يستعار له الحبل لما فيه من ربط أحد المتعاهدين بالآخر، فإن أطلق مع لفظ الحبل ....

منزلة الكفر[١]، نظير ما قالوه في نفي الصفات: إنا نريد ما هو من قبيل الأعراض [جعلوه]؛ أي: الفاسق [إلى الضلال به]؛ أي: بالمثل أو بأن يضرب [وذلك]؛ أي: سبب ضلالهم به.

[واستعماله]؛ أي: النقض [في إبطال العهد من حيث إن العهد يُستعار له الحبل]؛ أي: كما في قولهم: «إن بيننا وبين القوم حبلاً»؛ أي: عهداً. ففي ذلك كما قال التفتازاني: استعارة بالكناية حيث سكت عن «الحبل» المستعار ونبَّهَ عليه بذكر «النقض»، و«النقض» استعارة تحقيقية تصريحية؛ حيث شبه «إبطال العهد» بـ«إبطال تأليف الجسم» وأطلق اسم المشبه به على المشبه، لكنها إنما جازت وحَسُنت بعد اعتبار تشبيه «العهد» بـ«الحبل»، فبهذا الاعتبار صارت قرينة على استعارة الحبل للعهد[٢]. قال: وبهذا ظهر أن الاستعارة بالكناية قد توجد بدون التخييلية وأن قرينتها قد تكون استعارة تحقيقية [فإن أُطلق]؛ أي: النقض [مع لفظ «الحبل»] المستعار كأن

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٣/٧]. (٢) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/١٤٨].

كان ترشيحاً للمجاز، وإن ذكر مع العهد كان رمزاً إلى ما هو من روادفه وهو أن العهد حبل في ثبات الوصلة بين المتعاهدين؛ كقولك: (شجاع يفترس أقرانه وعالم يفترق منه الناس) فإن فيه تنبيهاً على أنه أسد في شجاعته بحر بالنظر إلى إفادته. والعهد: الموثق ووضعه لما من شأنه أن يراعي ويتعهد كالوصية واليمين، ويقال للدار من حيث أنها تراعي بالرجوع إليها. والتاريخ لأنه يحفظ، وهذا العهد: إما العهد المأخوذ بالعقل، وهو الحجة القائمة على عباده الدالة على توحيده ووجوب وجوده وصدق رسوله، وعليه أُوِّلَ قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. أو: المأخوذ بالرسل على الأمم، بأنهم إذا بعث إليهم رسول مصدق بالمعجزات صدقوه واتبعوه، ولم يكتموا أمره ولم يخالفوا حكمه، وإليه أشار بقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ١٨٧] ونظائره. وقيل: عهود الله تعالى ثلاثة: عهد أخذه على جميع ذرية آدم بأن يقروا بربوبيته، وعهد أخذه على النبيين بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه، وعهد أخذه على العلماء بأن يبينوا الحق ولا يكتموه.

﴿مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ الضمير للعهد و(الميثاق): اسم لما يقع به الوثاقة

يُقال: «ينقضون حبل الله»؛ أي: عهده [كان ترشيحاً للمجاز] لملاءمته للمستعار المصرح به [وإن ذُكر]؛ أي: النقض [مع «العهد» كان رمزاً إلى ما]؛ أي: شيء [هو]؛ أي: النقض [من روادفه]؛ أي: الشيء وهو «الحبل» المستعار المكنى عنه برديفه [كقولك: شجاع يفترس أقرانه...] إلى آخره؛ أي: ما نحن فيه كهذا القول في أن عادة البلغاء أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه[١].

[والعهد: الموثق] بفتح الميم، مصدر بمعنى الوثوق أو اسم موضع الوثوق [الضمير للعهد]؛ أي: فهو من إضافة المصدر إلى المفعول، وقيل: الضمير «لله»،

---

(١) مختصر المعاني، التفتازاني [ص٢٢٧].

وهي الأحكام، والمراد به ما وَثَقَ الله به عهده من الآيات والكتب، أو ما وثقوه به من الالتزام والقبول، ويحتمل أن يكون بمعنى المصدر. و(مِنْ) للابتداء فإن ابتداء النقض بعد الميثاق.

﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ يحتمل كل قطيعة لا يرضاها الله تعالى؛ كقطع الرحم، والإعراض عن موالاة المؤمنين، والتفرقة بين الأنبياء عليهم السلام، والكتب في التصديق، وترك الجماعات المفروضة، وسائر ما فيه رفض خير أو تعاطي شر؛ فإنه يقطع الوصلة بين الله وبين العبد المقصودة بالذات من كل وصل وفصل، والأمر هو للقول الطالب للفعل، وقيل: مع العلو، وقيل: مع الاستعلاء، وبه سمي الأمر الذي هو واحد الأمور تسمية للمفعول به بالمصدر، فإنه مما يؤمر به كما قيل: له شأن وهو الطلب. والقصد يقال: (شأنت شأنه) إذا قصدت قصده. و﴿أَن يُوصَلَ﴾ يحتمل النصب والخفض على أنه بدل من (ما) أو ضميره. والثاني أحسن لفظاً ومعنى. ﴿وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ بالمنع عن الإيمان والاستهزاء بالحق، وقطع الوصل التي بها نظام العالم وصلاحه. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ الذين

فهو من إضافة المصدر للفاعل [ويحتمل أن يكون بمعنى المصدر] تبع فيه الزمخشري(١) وغيره، ورُدَّ بأن النحويين لم يذكروا مِفْعالاً في صيغ المصادر، وأصله أن يكون وصفاً كمطعام ومسقام. وأُجيب بحمل ذلك على أنه اسم واقع موقع المصدر كـ«عطاء». قلتُ: وإليه يشير قوله: بمعنى المصدر.

[من كل وصل وفصل] متعلق بـ«المقصودة» **[وبه سُمي الأمر الذي هو واحد الأمور]**؛ أي: وهو الشأن؛ إذ الأمر المصطلح عليه جمعه أوامر لا أمور(٢) **[فإنه]**؛ أي: الأمر الذي هو واحد الأمور **[مما يؤمر به]** شبه الداعي إليه بآمر يأمر به **[وأن يوصل يحتمل النصب والخفض]**؛ أي: والرفع بتقدير مبتدأ **[بدل من ما]**؛ أي: على النصب، **[أو ضميره]**؛ أي: على الخفض **[والثاني أحسنُ لفظاً ومعنى]** أما لفظاً فلأنه أقرب، وأما معنى فلأنه صريح في المراد. **[وقطع الوُصَل]** هو بضم الواو

---

(١) انظر الكشاف، الزمخشري [١/ ١٥٠]. (٢) انظر: تاج العروس، الزبيدي [١٠/ ٦٩].

۞ ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾.

خسروا بإهمال العقل عن النظر واقتباس ما يفيدهم الحياة الأبدية، واستبدال الإنكار والطعن في الآيات بالإيمان بها، والنظر في حقائقها والاقتباس من أنوارها، واشتراء النقض بالوفاء، والفساد بالصلاح، والعقاب بالثواب.

﴿٢٨﴾ ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ استخبار فيه إنكار، وتَعجب لكفرهم بإنكار الحال التي يقع عليها على الطريق البرهاني؛ لأن صدوره لا ينفك عن حال وصفة؛ فإذا أنكر أن يكون لكفرهم حال يوجد عليها استلزم ذلك إنكار وجوده، فهو أبلغ وأقوى في إنكار الكفر، من (أتكفرون) وأوفق لما بعده من الحال، والخطاب مع الذين كفروا؛ لما وصفهم بالكفر وسوء المقال وخبث الفعال خاطبهم على طريقة الالتفات، ووبخهم على كفرهم مع علمهم بحالهم المقتضية خلاف ذلك، والمعنى: أخبروني على أي حال

وفتح الصاد[(١)] [واقتناص] عطف على «العقل» [واستبدال] عطف على «إهمال».

[بإنكار الحال...] إلى آخره، جواب ما يقال: أن «كيف» سؤال عن الحال فيكون إنكاراً لحال الكفر، والمطلوب إنما هو إنكار الكفر؟ وحاصله: أن إنكار حال الكفر إنكار الكفر بطريق برهاني؛ لأن كل شيء يوجد لا ينفك عن حال، فالحال من لوازم الشيء، وإذا نُفي اللازم انتفى الملزوم قطعاً، فهو كقولك: «ليس بكثير الرماد»، كنايةً عن: ليس بمضياف [فهو]؛ أي: كيف تكفرون [أبلغُ وأقوى في إنكار الكفر من: «أتكفرون»]؛ أي: لأن «كيف» سؤال عن حال الشيء المرتب عليها ما ذُكر، والهمزة سؤال عن نفس الشيء[(٢)].

[لما بعده من الحال]؛ أي: وهو ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾... إلى آخره

---

(١) الصحاح، الجوهري [٢/ ٣٨٢].

(٢) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٥٠].
في نسخة [ج]: (تفسير الشيء).

تكفرون؟! و﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾؛ أي: أجساماً لا حياة لها، عناصر وأغذية، وأخلاطاً ونُطَفاً ومُضَغاً مُخَلَّقَة وغير مُخَلَّقة ﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾ بخلق الأرواح ونفخها فيكم، وإنما عطفه بالفاء؛ لأنه متصل بما عطف عليه غير متراخ عنه بخلاف البواقي. ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ عند ما تقضى آجالكم. ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ بالنشور ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣] أو للسؤال في القبور ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ بعد الحشر فيجازيكم بأعمالكم. أو تنشرون إليه من قبوركم للحساب، فما أعجب كفركم مع علمكم بحالتكم هذه. فإن قيل: إن علموا أنهم كانوا أمواتاً فأحياهم ثم يميتهم، لم يعلموا أنه يحييهم ثم إليه يرجعون. قلت: تمكنهم من العلم بهما لما نصب لهم من الدلائل منزل منزلة علمهم في إزاحة العذر، سيما وفي الآية تنبيه على ما يدل على صحتهما وهو: أنه تعالى لما قدر على إحيائهم أولاً قدر على أن يحييهم ثانياً؛ فإن بدء الخلق ليس بأهون عليه من إعادته. أو الخطاب مع القبيلين فإنه ﷺ لما بيَّن دلائل التوحيد والنبوة، ووعدهم على الإيمان، وأوعدهم على الكفر أكد ذلك بأن عدد عليهم النعم العامة ....

[أو للسؤال في القبور] عطف على «بالنشور». قال التفتازاني: لقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يُراد مطلق الإحياء بعد الإماتة على ما يعمُّ الإحياء في القبر والنشور، ولا بُعد فيه لشدة ارتباط الإحياءين واتصالهما في الانقطاع عن أمر الدنيا[1]، وحينئذٍ لا يرد السؤال بأنه لِمَ ترك ذكر أحد الإحياءين والإحياءات ثلاث، فلِمَ قال: ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]. انتهى.

[أو تنشرون] عطف على «بعد الحشر» مع ما فيه من القلاقة، والمراد من الأول بقاء «ترجعون» على معناه ومن الثاني تفسيره بـ«تنشرون»... إلى آخره [أو مع القبيلين]؛ أي: مع الذين آمنوا والذين كفروا، فهو عطف على «مع الذين كفروا»، وكذا قوله بعدُ: أو «مع المؤمنين» خاصة [النعم العامة] هي خَلْق ما في الأرض لهم

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان [١/٢٧٧].

والخاصة، واستقبح صدور الكفر منهم واستبعده عنهم مع تلك النعم الجليلة؛ فإن عظم النعم يوجب عظم معصية المنعم، فإن قيل: كيف تعد الإماتة من النعم المقتضية للشكر؟! قلت: لما كانت وصلة إلى الحياة الثانية التي هي الحياة الحقيقية كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] كانت من النعم العظيمة مع أن المعدود عليهم نعمة هو المعنى المنتزع من القصة بأسرها؛ كما أن الواقع حالاً هو العلم بها لا كل واحدة من الجمل، فإن بعضها ماض وبعضها مستقبل؛ وكلاهما لا يصح أن يقع حالاً. أو مع المؤمنين خاصة لتقرير المنة عليهم، وتبعيد الكفر عنهم على معنى؛ كيف يتصور منكم الكفر وكنتم أمواتاً؛ أي: جهالاً فأحياكم بما أفادكم من العلم والإيمان، ثم يميتكم الموت المعروف، ثم يحييكم الحياة الحقيقية، ثم إليه ترجعون فيثيبكم بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. والحياة حقيقة في القوة الحساسة أو ما يقتضيها؛ وبها سمي الحيوان حيواناً مجاز في القوة النامية؛ لأنها من طلائعها ومقدماتها وفيما يخص الإنسان من الفضائل، كالعقل والعلم والإيمان من حيث إنها كمالها وغايتها، والموت بإزائها يقال على ما يقابلها في كل مرتبة قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [الجاثية: ٢٦].

[والخاصة] هي إحياؤهم بعد الموت **[وإن الدار الآخرة لهي الحيوان]**؛ يعني: الحياة(١) **[وفيما يخص]** عطف على «في القوة».

[والموت بإزائها يقال على ما يقابلها في كل مرتبة] جواب ما يقال: كيف قيل لهم أموات، حالَ كونهم جماداً مع أنه إنما يقال ميت فيما تصح منه الحياة من البِنْية؟ وحاصله: أنه يقال ذلك لعادم الحياة؛ كقوله تعالى: ﴿بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان: ٤٩] ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [يس: ٣٣]، وذلك يقال على ما يقابل الحياة في كل مرتبة من الحقيقة والمجاز كما بسطه المصنف **[قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]]**

---

(١) انظر: الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري [ص٢٠٨].

۞ ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾.

وقال: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الحديد: ١٧] وقال: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢] وإذا وصف به الباري تعالى أريد بها صحة اتصافه بالعلم والقدرة اللازمة لهذه القوة فينا، أو معنى قائم بذاته يقتضي ذلك على الاستعارة. وقرأ يعقوب: (تَرْجِعُونَ) بفتح التاء في جميع القرآن.

﴿٢٩﴾ ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ بيان نعمة أُخْرَى مرتبة على الأولى؛ فإنها خلقهم أحياء قادرين مرة بعد أُخْرَى، وهذه خلق ما يتوقف عليه بقاؤهم ويتم به معاشهم. ومعنى ﴿لَكُم﴾ لأجلكم وانتفاعكم في دنياكم باستنفاعكم بها في مصالح أبدانكم بوسط أو بغير وسط، ودينكم بالاستدلال والاعتبار والتعرف لما يلائمها من لذات الآخرة وآلامها لا على وجه الغرض، فإن الفاعل لغرض مستكمل به؛ بل على أنه كالغرض من حيث أنه عاقبة الفعل ومؤداه وهو يقتضي إباحة الأشياء النافعة، ولا يمنع اختصاص بعضها ببعض لأسباب عارضة؛ فإنه يدل على أن الكل للكل لا

مثال الحقيقة. [وقال: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الحديد: ١٧]] مثال المجاز الأول [وقال: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]] إلى آخره، مثال المجاز الثاني [أو معنى] عطف على صحة اتصافه.

[فإنها]؛ أي: الأولى [مرة] راجع إلى خلقهم. [بوسط]؛ أي: كالأدوية المركبة [أو غير وسط]؛ أي: كالثمرة والأدوية المفردة [أو دينكم] عطف على «دنياكم»[1] [بالاستدلال]؛ أي: على الصانع [لما يلائمها]؛ أي: النعمة الأُخْرَى [ولا يمنع اختصاص بعضها]؛ أي: الأشياء النافعة [ببعض]؛ أي: من المخلوقين.

---

(١) انظر: السراج المنير، الشربيني [١/ ٤٢].

أن كل واحد لكل واحد. وما يعم كل ما في الأرض لا الأرض، إلا إذا أريد بها جهة السفل كما يراد بالسماء جهة العلو. و﴿جَمِيعًا﴾: حال من الموصول الثاني.

﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ قصد إليها بإرادته، من قولهم: (استوى إليه كالسهم المرسل) إذا قصده قصداً مستوياً من غير أن يلوي على شيء. وأصل (الاستواء) طلب السواء، وإطلاقه على الاعتدال لما فيه من تسوية وضع الأجزاء، ولا يمكن حمله عليه لأنه من خواص الأجسام وقيل: (استوى)؛ أي: استولى ومَلَكَ، قال:

قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ على العِرَاق   مِنْ غَيرِ سَيْفٍ ودَمٍ مُهْرَاقِ

والأول أوفق للأصل والصلة المعدى بها والتسوية المترتبة عليه بالفاء، والمراد بالسماء: هذه الأجرام العلوية، أو جهات العلو. ....

[و«جميعاً» حال من الموصول الثاني]؛ أي: وهو «ما»، وهي حال مؤكِّدة لـ«ما»؛ لاتحادهما في العموم، وهذا أقرب من جعله حالاً من ضمير «لكم»؛ لأن سياق الآيات إنما هو في تعداد النعم لا في تعداد المنعم عليهم، ولأن المنَّة بتعداد النعم أظهر من المنَّة بتعداد المنعم عليهم؛ لأن تعداد النعم يصل إلى كل واحد.

[أن يلوي على شيء]؛ أي: يميل إليه [ولا يمكن حمله عليه]؛ أي: على الله تعالى [والأول]؛ أي: وهو قوله: قصد إليها [أوفق للأصل]؛ أي: وهو طلب السواء [والصلة المعدَّى بها]؛ أي: وهي إلى بخلاف الثاني فإنه إنما يُعدَّى بـ«على»، وعليه حُمل قوله: «ثم استوى على العرش» [والتسوية المرتبة عليه]؛ أي: على الأول [والمراد بالسماء هذه الأجرام العلوية أو جهات العُلُوِّ][1] قيل: إنما عدل إلى هذا التأويل لفقد المطابقة بين ذكر السماء وضمير فسوَّاهنَّ إفراداً وجمعاً؛ فالمعنى: «ثم استوى إلى فوق سبع سماوات». فجعل «السماء» بمعنى الجنس أو الجمع لتحصل المطابقة[2]. وذكر التفتازاني ما فيه ردُّ ذلك حيث قال: إثبات الجهات العلوية

---

(١) انظر: روح المعاني، الألوسي [٨/٢٩]. (٢) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [١٤٣/٢].

و﴿ثُمَّ﴾ لعله لتفاوت ما بين الخلقين وفضل خلق السماء على خلق الأرض كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧] لا للتراخي في الوقت، فإنه يخالف ظاهر قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠] فإنه يدل على تأخر دحو الأرض المتقدم على خلق ما فيها عن خلق السماء وتسويتها، ....

والسفلية والأيام الستة والأربعة قبل خَلْق السماء والأرض مبني على التقدير والتمثيل.

ولا أرى باعثاً على تفسير السماء بالجهات العلوية بعدما فُسِّر الاستواء بالقصد إليها بمشيئته وإرادته، وهذا لا يقتضي سابقة الوجود فلم يجعل ضمير فسواهن عائداً إليها باعتبار كونها عبارة عن الجهات؛ بل جعله مبهماً مفسَّراً بسبع سماوات مثل رُبَّهُ رجلاً ونعم رجلاً[(١)]، وفيه من التفخيم والتشويق والإبهام والتفسير والتمكن في النفس ونحو ذلك ما لا يخفى دون أن يُجعل الضمير للسماء لكونها في معنى الجنس أو لكونها جمع سماءة؛ فإن الجمعية لم تثبت والجنسية لم تكن كافية في عَوْد ضمير الجمع المؤنَّث إليه مع فوات ما في الإبهام ثم التفسير. انتهى.

[وثم لعله لتفاوت ما بين الخَلْقَيْن]؛ أي: في القدر والعِظَم **[فإنه يدل على تأخر دَحْوِ الأرض المتقدِّم على خَلْق ما فيها عن خَلْق السماء]** أُجيب بأنه لا يدل على ذلك؛ لأن تقدُّم خَلْق جرم الأرض على خَلْق السماء[(٢)] لا ينافي تأخر دَحْوِها عنه، وهو بَسْطها، وردَّه التفتازاني بأنه ليس على ما ينبغي؛ لأن ثم تدل على تأخر خَلْق السماء عن خَلْق ما في الأرض من عجائب الصُّنع حتى أسباب اللذات والآلام وأنواع الحيوانات حتى الهوامِّ، لا عن مجرَّد خَلْق جرم الأرض[(٣)].

قال: وسيذكر في «حم السجدة» ما يدل على تأخر إيجاد السماء عن خَلْق الأرض ودَحْوها جميعاً، حتى قيل: إنه خلق الأرض وما فيها في أربعة أيام ثم خلق السماء وما فيها في يومين، وكَثُرَ ذلك في الروايات، فلا يفيد حَمْلُ ثم على تراخي

---

(١) انظر: التعريفات، الجرجاني [ص٤٦].
(٢) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ١١٠].
(٣) انظر: الكشاف، الزمخشري [٤/ ١٩٤].

إلا أن تستأنف بـ(دحاها) مقدراً لنصب (الأرض) فعلاً آخر دل عليه ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [النازعات: ٢٧] مثل تعرف الأرض وتدبر أمرها بعد ذلك لكنه خلاف الظاهر.

﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ عدلهن وخلقهن مصونة من العوج والفطور. و(هن) ضمير (السماء) إن فسرت بالأجرام؛ لأنه جمع. أو هو في معنى الجمع، وإلا فمبهمٌ يفسره ما بعده؛ كقولهم: (ربه رجلاً).

﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ بدل أو تمييز أو تفسير. فإن قيل: أليس إن أصحاب

الرتبة إلا أن يُعَوَّل على رواية كون إيجاد السماء مُقَدَّماً على إيجاد الأرض فضلاً عن دَحْوها على ما رُوي عن مقاتل(١). والأَوْجَهُ أن يُحام حول تأويل قوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]. انتهى.

وقد تأوله المصنف بقوله: [إلا أن تستأنف]؛ أي: أنتَ [بدحاها] بأن تجعله مستأنفاً [مُقدِّراً] بكسر الدال، حال من فاعل «تستأنف» [تعرف الأرض] بتشديد الراء وفتحها [وتدبر] هو و«تعرف» فِعْلا أمر [لكنه]؛ أي: الاستئناف [خلاف الظاهر] هو كما قال، والأَوْجَهُ الموافق لظاهر ما هنا ولما سيأتي في فصلت تأويله مع الإيضاح بأن يُقال: إن خَلْق جُرْم الأرض مُقَدَّم على خَلْق جُرْم السماء، وخَلْق وَصْفِها أعني: دَحْوها مُقَدَّم على خَلْق وَصْف السماء أعني: تسويتها سبعاً، فمرجع الإشارة في قوله: بعد ذلك جُرْمُ السماء لا وصفها. وبذلك عُلم أن جعل ثم للتراخي في الوقت لا يخالف ما ذُكر خلافاً لما زعمه المصنف(٢).

[من العَوَج والفُطُور] «العَوَج»: بالفتح في الأجرام كما هنا وبالكسر في الأعراض، و«الفطور»: بالضم الشقوق [لأنه جمع] واحده سماءة، وقيل: سماوة(٣) [أو في معنى الجمع]؛ أي: اسم جنس، وهو يصدق على المفرد والجمع، وهو المراد هنا.

[«سبع سماوات» بدل]؛ أي: من الضمير إن جُعل راجعاً إلى السماء [أو تفسير]؛

---

(١) تفسير مقاتل، مقاتل بن سليمان الأزدي [٤/ ١٨٢].

(٢) انظر: روح المعاني، الألوسي [١/ ٢١٦]. (٣) أنظر: معاني القراء، الأخفش [١/ ٩٢].

الأرصاد أثبتوا تسعة أفلاك؟! قلت: فيما ذكروه شكوك، وإن صح فليس في الآية نفي الزائد مع أنه إن ضم إليها العرش والكرسي لم يبق خلاف.

﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فيه تعليل كأنه قال: ولكونه عالماً بكنه الأشياء كلها خلق ما خلق على هذا النمط الأكمل والوجه الأنفع، واستدلال بأن من كان فعله على هذا النسق العجيب والترتيب الأنيق كان عليماً؛ فإن إتقان الأفعال وإحكامها وتخصيصها بالوجه الأحسن الأنفع لا يتصور إلا من عالم حكيم رحيم، وإزاحة لما يختلج في صدورهم من أن الأبدان بعد ما تبددت وتفتتت أجزاؤها واتصلت بما يشاكلها؛ كيف تجمع أجزاء كل بدن مرة ثانية بحيث لا يشذ شيء منها، ولا ينضم إليها ما لم يكن معها فيعاد منها كما كان؟! ونظيره قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]. واعلم أن صحة الحشر مبنية على ثلاث مقدمات، وقد برهن عليها في **هاتين الآيتين**:

أما **الأولى** فهو: أن مواد الأبدان قابلة للجمع والحياة وأشار إلى

أي: له إن جُعل مُبْهَماً. [**أثبتوا تسعة أفلاك**] هي: كُرَة القمر، فكُرَة عطارد، فكرة الزهرة، فكرة الشمس، فكرة المريخ، فكرة المشتري، فكرة زحل؛ فالفَلَك الذي فيه الكواكب الثابتة فالفَلَك الأعظم وهو يتحرك كلَّ يوم وليلة على التقريب دَوْرةً واحدة[١] [**قلتُ: فيما ذكروه شكوك**]؛ أي: من حيث إنه إخبار صَدَرَ عن الفلاسفة في أحوال الملكوت الأولى بغير علم مستند إلى دليل شرعي؛ فلا ينبغي اعتباره.

[**فيه تعليل...**] إلى آخره؛ أي: وهو الاستدلال بالعلة على المعلول [**والاستدلال...**] إلى آخره، وهو الاستدلال بالمعلول على العلة [**الأنيق**]؛ أي: العجيب[٢] [**فيعاد**] بالنصب جواب «كيف» [**ونظيره**]؛ أي: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [**قوله تعالى**: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]]؛ أي: فيما ذكر من التعليل والاستدلال والإزاحة [**في هاتين الآيتين**]؛ أي: وهما آية ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ وآية ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم﴾.

[**أما الأولى**]؛ أي: من المقدمات[٣] وهي كون مواد الأبدان قابلة للجمع

---

(١) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٤/١٦٣]. (٢) المحيط في اللغة، ابن عباد [٢/٢].
(٣) أنوار التنزيل، البيضاوي [١/٢٧٦].

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ٣٠﴾.

البرهان عليها بقوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] فإن تعاقب الافتراق والاجتماع والموت والحياة عليها يدل على أنها قابلة لها بذاتها، وما بالذات يأبى أن يزول ويتغير.

وأما **الثانية والثالثة**: فإنه عالم بها وبمواقعها، قادر على جمعها وإحيائها. وأشار إلى وجه إثباتهما بأنه تعالى قادر على إبدائهم وإبداء ما هو أعظم خلقاً وأعجب صنعاً فكان أقدر على إعادتهم وإحيائهم، وأنه تعالى خلق ما خلق خلقاً مستوياً محكماً من غير تفاوت واختلال مراعي فيه مصالحهم وسد حاجاتهم. وذلك دليل على تناهي علمه وكمال حكمته جلت قدرته ودقت حكمته. وقد سَكَّنَ نافع وأبو عمرو والكسائي: الهاء من نحو (فهو) (وهو) تشبيهاً له بعضد.

٣٠ ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ﴾ تعداد لنعمة ثالثة تعم الناس كلهم، فإن خلق آدم وإكرامه وتفضيله على ملائكته ....

وغيره، وقد أشار إليها بقوله: فهي أن مواد الأبدان قابلة... إلى آخره [**وأما الثانية**]؛ أي: وهي كونه تعالى قادراً على جمعها وإحيائها [**والثالثة**] وهي كونه تعالى عالماً بها وبمواقعها وقد أشار إليها بقوله: عالم بها وبمواقعها، وإلى الثانية بقوله: قادر على جمعها وإحيائها؛ ففي كلامه هنا لفٌّ ونشرٌ غير مرتب. [**بأنه تعالى قادر على إبدائهم**] مأخوذ من الآية الأولى[١] [**وإبداء ما هو أعظم خَلْقاً وأعجب صُنْعاً**] مأخوذ من الثانية[٢] [**وأنه خلق ما خلق خلقاً...**] إلى آخره، مأخوذ من قوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [**وذلك دليل على تناهي علمه**]؛ أي: بلوغه النهاية.

[**وقد سكَّن نافع**]؛ أي: من طريق قالون[٣]. [**على ملكوته**] المراد به ملائكته

---

(١) قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ﴾ [البقرة: ٢٨].
(٢) قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].
(٣) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي [ص٢٤٨].

بأن أمرهم بالسجود إنعام يعم ذريته. و(إذ): ظرف وضع لزمان نسبة ماضية وقع فيه أُخْرَى، كما وضع (إذا) لزمان نسبة مستقبلة يقع فيه أُخْرَى، ولذلك يجب إضافتهما إلى الجمل كـ(حيث) في المكان، وبنيتا تشبيهاً لهما بالموصولات، واستعملتا للتعليل والمجازاة، ومحلهما النصب أبداً بالظرفية فإنهما من الظروف الغير المتصرفة لما ذكرناه، وأما قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ إِذۡ أَنذَرَ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأحقاف: ٢١] ونحوه، فعلى تأويل: (اذكر الحادث إذ كان كذا)، فحذف (الحادث) وأقيم الظرف مقامه، وعامله في الآية (قالوا) أو (اذكر) على التأويل المذكور لأنه جاء معمولاً له صريحاً في القرآن كثيراً،

بقرينة قوله: [بأنْ أمرهم بالسجود]؛ أي: لآدم.

[وبُنيتا]؛ أي: «إذ» و«إذا» [تشبيهاً بالموصولات] الأوجَهُ: تشبيهاً بالحروف في الافتقار إلى جملة؛ لأن علة بناء غير الحروف شبهه بها، وتزيد «إذ» بشبهها بالحروف في الوضع، مع أن بعض الموصولات لا تفتقر إلى جملة. [ومحلهما النصب أبداً بالظرفية] اعتُرِض بأن «إذا» قد تقع اسماً نحو: «إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو»، والمصنف أجاب بعد عما يشمله بأنه مؤوَّل.

[الغير المتصرفة] خرج به المتصرفة بأن تُجعل فاعلاً أو مفعولاً به [لما ذكرنا]؛ أي: من أنهما مبنيان.

[وأما قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ أَخَا عَادٍ﴾ [الأحقاف: ٢١]] إلى آخره، جواب ما يقال: إن «إذ» هنا ليست بظرف بل بدل من المفعول به. وحاصله: أن ذلك مؤوَّل بأن المعنى: «واذكر الحادث إذ كان كذا»؛ فـ«إذ» باقية على ظرفيتها، وشمل قوله: «ونحوه» ما اعترض به قبل وما جاء من نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا فَكَثَّرَكُمۡۖ﴾ [الأعراف: ٨٦] فكل ذلك مؤوَّل [وعامله]؛ أي: عامل «إذ» [في الآية]؛ أي: آية ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ﴾ [قالوا]؛ أي: المذكور بعدُ [أو اذكر على التأويل المذكور]؛ أي: وهو أن المعنى: «واذكر الحادث...» إلى آخره [لأنه جاء معمولاً صريحاً في القرآن كثيراً] نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾ [الأعراف: ٦٩] ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ عَادٖ﴾ [الأعراف: ٧٤] ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ

أو مضمر دل عليه مضمون الآية المتقدمة، مثل: وبدأ خلقكم إذ قال؛ وعلى هذا فالجملة معطوفة على (خلق لكم) داخلة في حكم الصلة، وعن معمر: أنه مزيد. و(الملائكة): جمع ملأك ـ على الأصل ـ كـ(الشمائل جمع شمأل)، والتاء لتأنيث الجمع، وهو مقلوب مألك من: (الألوكة) وهي: الرسالة؛ لأنهم وسائط بين الله وبين الناس فهم رسل الله، أو كالرسل إليهم. واختلف العقلاء في حقيقتهم بعد اتفاقهم على أنها ذوات موجودة قائمة بأنفسها. فذهب أكثر المسلمين إلى: أنها أجسام لطيفة قادرة على التشكل بأشكال مختلفة، مستدلين بأن الرسل كانوا يرونهم كذلك. وقالت طائفة من النصارى: هي النفوس الفاضلة البشرية المفارقة للأبدان. وزعم الحكماء: أنها جواهر مجردة مخالفة للنفوس الناطقة في الحقيقة، منقسمة إلى قسمين: قسم شأنهم الاستغراق في معرفة الحق والتنزه عن

كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦] ﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] [أو مضمر] عطف على «قالوا» [وعن مَعْمَر] هو: أبو عُبَيْدة مَعْمَر بن المثنى الإمام المشهور [أنه]؛ أي: «إذ»[١]. [جمع ملأك] بتأخير الهمزة، كما أشار إليه بقوله: [على الأصل]؛ أي: على الأصل الثاني وهو تأخير الهمز عن اللام لما يأتي من أنه مقلوب «مألك»؛ إذ لو جمع على الأصل الأول وهو تقديم الهمزة لقيل فيه: «مآلك» كـ«مأخذ» و«مآخذ»[٢] [كالشمائل]؛ أي: في أنه جمع «شمأل» بالهمز [لتأنيث الجمع] قال التفتازاني: معناه لتأكيد تأنيث الجماعة [وهو]؛ أي: ملأك [مقلوب مألك]؛ أي: قلباً مكانياً، ثم خُفِّف بعد قلبه ونُقلت حركة الهمزة إلى اللام فصار مَلَكاً [من الألوكة] فيه تنبيه على زيادة ميمه وهو قول الجمهور، وقيل بأصالتها؛ وأنه مأخوذ من «المَلْك» بالفتح وهو القوة، أو من «المِلْك» بالكسر لقوتهم [أو كالرُّسُل إليهم]؛ أي: لتوسُّط الأنبياء بينهم وبين الناس[٣].

---

(١) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي [ص٣١].
(٢) انظر: الكليات، الكفومي [ص١٣٧٧].
(٣) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٢/ ١٤٦].

الاشتغال بغيره، كما وصفهم في محكم تنزيله فقال: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠] وهم العليون والملائكة المقربون. وقسم يُدَبِّرُ الأمر مِنَ السماء إلى الأرض على ما سبق به القضاء وجرى به القلم الإلٰهي ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦] وهم المدبرات أمراً، فمنهم سماوية، ومنهم أرضية، على تفصيل أثبته في كتاب «الطوالع». والمقول لهم: (الملائكة) كلهم لعموم اللفظ وعدم المخصص، وقيل: ملائكة الأرض، وقيل: إبليس ومن كان معه في محاربة الجن؛ فإنه تعالى أسكنهم في الأرض أولاً فأفسدوا فيها فبعث إليهم إبليس في جند من الملائكة فدمرهم وفرقهم في الجزائر والجبال. و(جاعل): من (جعل) الذي له مفعولان وهما ﴿فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ أعمل فيهما؛ لأنه بمعنى المستقبل ومعتمد على مسند إليه. ويجوز أن يكون بمعنى (خالق). و(الخليفة): من يخلف غيره وينوب منابه. والهاء فيه للمبالغة والمراد به آدم عليه الصلاة والسلام؛ لأنه كان خليفة الله في أرضه، وكذلك كل نبي استخلفهم الله في عمارة الأرض وسياسة الناس وتكميل نفوسهم وتنفيذ أمره فيهم؛ لا لحاجة له تعالى إلى من ينوبه بل لقصور المستخلف عليه عن قبول فيضه وتلقي أمره بغير وسط؛ ولذلك لم يستنبئ ملكاً كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩] ألا ترى أن الأنبياء لما فاقت قوتهم، واشتعلت قريحتهم بحيث ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥] أرسل إليهم الملائكة ومن كان منهم أعلى رتبة كلمه بلا واسطة، كما كلم موسى عليه السلام في الميقات، ومحمداً ﷺ ليلة المعراج، ونظير ذلك في الطبيعة أن العظم لما عجز عن قبول الغذاء من اللحم لما بينهما من التباعد جعل

[وجاعل من «جعل» الذي له مفعولان] فمعناه كما في «الكشاف»: مُصَيِّرٌ[1] [ويجوز أن يكون بمعنى «خالق»]؛ أي: فيتعدَّى إلى مفعول واحد وهو «خليفة»

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٥٣].

الباري تعالى بحكمته بينهما الغضروف المناسب لهما ليأخذ من هذا ويعطي ذلك. أو خليفة من سكن الأرض قبله، أو هو وذريته لأنهم يخلفون من قبلهم، أو يخلف بعضهم بعضاً. وإفراد اللفظ: إما للاستغناء بذكره عن ذكر بنيه كما استغنى بذكر أبي القبيلة في قولهم: (مضر وهاشم). أو على تأويل: (من يخلفكم) أو (خلفاً يخلفكم). وفائدة قوله هذا للملائكة؛ تعليم المشاورة، وتعظيم شأن المجعول؛ بأن بشّر بوجود سكان ملكوته ولقبه بالخليفة قبل خلقه، وإظهار فضله الراجح على ما فيه من المفاسد بسؤالهم، وجوابه، وبيان أن الحكمة تقتضي إيجاد ما يغلب خيره؛ فإن ترك الخير الكثير لأجل الشر القليل شر كثير إلى غير ذلك.

﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ تَعَجُبٌ من أن يستخلف لعمارة الأرض وإصلاحها من يفسد فيها، أو يستخلف مكان أهل الطاعة أهل المعصية، واستكشاف عما خفي عليهم من الحكمة التي بهرت تلك المفاسد وألغتها، واستخبار عما يرشدهم ويزيح شبهتهم كسؤال المتعلم معلمه عما يختلج في صدره؛ وليس باعتراض على الله تعالى، ولا طعن في بني آدم على وجه الغيبة؛ فإنهم أعلى من أن يظن بهم ذلك لقوله تعالى: ﴿بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ۝٢٦ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦، ٢٧] ...

[الغُضْرُوف] هو بضمِّ الغين المعجمة، ما لانَ من العظم، ويقال له: «الغُرْضُوف» بتقديم الراء **[أو «خليفة» مَنْ سكن الأرض قبله]** هو وما بعده عطف على «خليفة الله» **[وإظهار فضله]** عطف على «تعليم المشاورة»، وكذا قوله بعدُ: «وبيان...» إلى آخره **[بسؤالهم]** متعلق بـ«إظهار».

[تعجب من أن يستخلف] التعجب من الهمزة؛ إذ لا يجوز أن تكون للإنكار لأنه لا يُتَصَوَّر من الملائكة(١) **[أو يستخلف]** عطف على «يستخلف» **[واستكشاف]** عطف على «تعجب» **[بهرت]**؛ أي: غلبت.

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس [ص٤٥].

وإنما عرفوا ذلك بإخبار من الله تعالى، أو تلق من اللوح، أو استنباط مما ركز في عقولهم أن العصمة من خواصهم، أو قياس لأحد الثقلين على الآخر. و(السَفْكُ) و(السَّبْكُ) و(السَّفْحُ) و(الشَّنُّ) أنواع من الصب، فالسفك يقال في: الدم والدمع، والسبك في: الجواهر المذابة، والسفح في: الصب من أعلى، والشن في: الصب من فم القربة ونحوها، وكذلك (السَّن)، وقرئ: (يُسْفِكُ) على البناء للمفعول، فيكون الراجع إلى (مَنْ) سواء جعل موصولاً أو موصوفاً محذوفاً؛ أي: (يسفك الدماء فيهم).

﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ حال مقررة لجهة الإشكال كقولك: أتحسن إلى أعدائك وأنا الصديق المحتاج! والمعنى: أتستخلف عصاة ونحن معصومون أحقاء بذلك! والمقصود منه، الاستفسار عما رجحهم مع ما هو متوقع منهم. على الملائكة المعصومين في الاستخلاف لا العجب والتفاخر. وكأنهم علموا أن المجعول خليفة ذو ثلاث قوى عليها مدار أمره: شهوية وغضبية تؤديان به إلى الفساد وسفك الدماء، وعقلية تدعوه إلى المعرفة والطاعة. ونظروا إليها مفردة وقالوا: ما الحكمة في استخلافه، وهو

[وإنما عرفوا ذلك]؛ أي: أن من يكون خليفة في الأرض يُفْسِد فيها [أو قياس لأحد الثقلين على الآخر]؛ أي: قياس الإنس على الجِنِّ [وكذلك السن]؛ أي: بالسين المهملة؛ يقال: سننتُ التراب: صببتُهُ على وجه الأرض صباً، وسننتُ الماء على وجهي؛ أي: أرسلتُهُ إرسالاً بلا تفريق، فإن فرَّقتَهُ في الصَّبِّ قُلْتَهُ بالشين المعجمة؛ قاله الجوهري[1] [فيكون الراجع]؛ أي: الضمير المحذوف الذي ذكره بعدُ في «فيهم» راجعاً [إلى «مَنْ»] باعتبار معناها [محذوفاً] خبر يكون [لجهة الإشكال] هو شبهة الملائكة المشار إليها في كلامه.

[والمقصود منه]؛ أي: من قوله: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠] [عما رجحهم]؛ أي: عن الذي رجحهم [ونظروا] عطف على «علموا»

---

(١) الصحاح، الجوهري [١/ ٣٣٥].

باعتبار تينك القوتين لا تقتضي الحكمة إيجاده فضلاً عن استخلافه، وأما باعتبار القوة العقلية فنحن نقيم ما يتوقع منها سليماً عن معارضة تلك المفاسد. وغفلوا عن فضيلة كل واحدة من القوتين إذا صارت مهذبة مطواعة للعقل، متمرنة على الخير كالعفة والشجاعة ومجاهدة الهوى والإنصاف. ولم يعلموا أن التركيب يفيد ما يقصر عنه الآحاد؛ كالإحاطة بالجزئيات واستنباط الصناعات واستخراج منافع الكائنات من القوة إلى الفعل الذي هو المقصود من الاستخلاف، وإليه أشار تعالى إجمالاً بقوله: ﴿قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ والتسبيح تبعيد الله تعالى عن السوء والنقصان كذلك التقديس، من سَبَح في الأرض والماء، وقدس في الأرض إذا ذهب فيها وأبعد، ويقال: قَدُسَ إذا طهر لأن مطهر الشيء مبعد له عن الأقذار.

و﴿بِحَمْدِكَ﴾ في موضع الحال؛ أي: متلبسين بحمدك على ما ألهمتنا معرفتك ووفقتنا لتسبيحك؛ تداركوا به ما أوهم إسناد التسبيح إلى أنفسهم، ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ نطهر نفوسنا عن الذنوب لأجلك؛ كأنهم قابلوا الفساد المفسر بالشرك عند قوم بالتسبيح، وسفك الدماء الذي هو أعظم الأفعال الذميمة بتطهير النفس عن الآثام وقيل: (نقدسك) و(اللام) مزيدة.

[**فنحن نقيم**]؛ أي: نُدِيم؛ من أقام الشيء؛ أي: أدامه [**ما يتوقع منها**]؛ أي: من القوة العقلية [**سليماً**] حال من «ما يتوقع» [**من سبح في الأرض والماء**] يشير إلى أن التسبيح أصله من السبح وهو سرعة الذهاب في الماء(١)، ثم استعير لجري النجوم في الفلك ولجري الفرس ثم لسرعة التسبيح والطاعة. [**وبحمدك في موضع الحال**] فهي حال متداخلة لأنها حال في حال، وقيل: هو متعلق بالتسبيح؛ أي: نسبح بالثناء عليك [**أي: ملتبسين بحمدك...**] إلى آخره، توجيه لتقييد التسبيح بالحمد؛ أي: تسبيحاً مقيَّداً بحمدك وملتبساً به.

[**ونقدس لك...**] إلى آخره، يشير إلى أن «اللام» للعِلَّة. قال أبو حيان:

---

(١) انظر: تاج العروس، الزبيدي [٦/٤٤٦/مادة: سبح].

۞ ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾.

﴿٣١﴾ ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ إما بخلق علم ضروري بها فيه، أو إلقاء في روعه، ولا يفتقر إلى سابقة اصطلاح ليتسلسل. و(التعليم): فعل يترتب عليه العلم غالباً؛ ولذلك يقال: علمته فلم يتعلم. و(آدَم) اسم أعجمي كـ(آزر) و(شالح)، واشتقاقه من (الأُدْمة) أو (الأَدْمة) بالفتح بمعنى: الأسوة، أو من أديم الأرض لما روي عنه عليه الصلاة والسلام: «**أنه تعالى قبض قبضة من جميع الأرض سهلها وحزنها فخلق منها آدم**» فلذلك يأتي

والأحسن أن تكون مُعَدِّية للفعل كهي في قوله: «يسبح لله» و«سبح لله» و«سجدتُ لله»(١). [**إما بخَلْق علم ضروري بها فيه أو إلقاء في رُوعه**]؛ أي: في قلبه، وزاد غيره: أو بإرسال مَلَك إليه أو بخطاب الله له أو بخَلْق الأصوات في الأجسام المسمَّيات(٢)، و«الرُّوع»: كما مرَّ بالضم القلب أو موضع الفزع منه، وبالفتح الفزع.

[**وآدم اسم أعجمي**]؛ أي: كسائر الأنبياء إلا صالحاً وشُعَيْباً ومحمداً. بل قيل: إن آدم أيضاً عربي [**واشتقاقه**] مبتدأ خبره «تعسُّف»؛ أي: اشتقاقه مما ذُكر تعسُّفٌ؛ لأن ذلك إنما يتأتَّى في الأسماء العربية والأعجمي لا اشتقاق له [**من الأُدْمة**] بضم الهمزة وسكون الدال بمعنى: السُّمْرة أو الوسيلة إلى الشيء [**أو الأَدَمة بالفتح**]؛ أي: بفتح الهمزة والدال(٣) [**بمعنى: الأسوة**]؛ أي: القدوة، وقد يقال: بمعنى باطن الجلد الذي يلي اللحم [**أو من أديم الأرض**]؛ أي: ظاهر وجهها [**لما رُوي عنه عليه الصلاة والسلام: «أنه تعالى قبض قَبْضةً...»**] إلى آخره، رواه الحاكم وصححه والبيهقي(٤) [**وحَزَنها**] هو بفتح الحاء المهملة، ما غَلُظَ من الأرض وصَلُبَ

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/١١٨].
(٢) انظر: الكليات، الكفومي [ص١٥٠٦].
(٣) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/١١٤].
(٤) السنن الكبرى، البيهقي [٩/٣/برقم: ١٧٤٨٦].

بنوه أخيافاً، أو من (الأدم أو الأدمة) بمعنى: (الألفة) تعسف كاشتقاق (إدريس) من (الدرس)، و(يعقوب) من (العقب)، و(إبليس) من (الإبلاس). و(الاسم ـ باعتبار الاشتقاق ـ): ما يكون علامة للشيء ودليلاً يرفعه إلى الذهن من الألفاظ والصفات والأفعال. واستعماله عرفاً: في اللفظ الموضوع لمعنى سواء كان مركباً أو مفرداً مخبراً عنه أو خبراً أو رابطة بينهما. واصطلاحاً: في المفرد الدال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. والمراد في الآية إما الأول أو الثاني وهو يستلزم الأول؛ لأن العلم بألفاظ من حيث الدلالة متوقف على العلم بالمعاني، والمعنى: أنه تعالى خلقه من أجزاء مختلفة وقوى متباينة، مستعداً لإدراك أنواع المدركات من المعقولات والمحسوسات والمتخيلات والموهومات. وألهمه معرفة ذوات الأشياء وخواصها وأسمائها وأصول العلوم وقوانين الصناعات وكيفية آلاتها. ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ الضمير فيه للمسميات ....

[أخيافاً] بخاء معجمة ومثناة تحتية وفاء؛ أي: مختلفين في الألوان والأخلاق والهيئات[1] [كاشتقاق إدريس من الدرس ويعقوب من العقب وإبليس من الإبلاس][2]؛ أي: فإنه تعسُّفٌ أيضاً لما مرَّ [والاسم باعتبار الاشتقاق]؛ أي: لغة دون اصطلاح النحاة [يرفعه إلى الذهن] بذال معجمة؛ أي: يوصله إلى الفطنة [من الألفاظ] مهملة كانت أو مستعملة، ومن بيانية [والصفات] كالحرارة [والأفعال] كالحركة [الموضوع لمعنى] خرج به المهمل [والمراد في الآية إما الأول أو الثاني] الأول ما يكون علامةً ودليلاً على الشيء، والثاني اللفظ الموضوع لمعنى، وخرج بهما الثالث وهو المفرد الدال. . . إلى آخره، فليس مراداً، ويأتي عقب ذلك مزيد إيضاح له.

[وألهمه معرفة ذوات الأشياء وخواصِّها وأسمائها...] إلى آخره، قد اختلف الناس فيما عُلِّمَهُ آدمُ على ثلاثة أوجه: أحدها: وهو قول ابن عباس أنه عُلِّمَ الألفاظ

---

(١) الأمالي، أبو علي القالي [١/ ١٠١]. (٢) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٥٤].

المدلول عليها ضمناً إذ التقدير أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لدلالة المضاف عليه وعوض عنه اللام كقوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] لأن العرض للسؤال عن أسماء المعروضات فلا يكون المعروض نفس الأسماء؛ سيما إن أريد به الألفاظ، والمراد به ذوات الأشياء أو مدلولات الألفاظ، وتذكيره ....

الموضوعة بإزاء الأعيان والمعاني[١] لظاهر الآية. ثانيها: أنه عُلِّم منافعها؛ فإن المزية في العلم إنما تحصل بمعرفة مقاصد المخلوقات ومنافعها لا بمعرفة أن أسماءها كذا وكذا. ثالثها: وهو الذي سلكه المصنف كالزمخشري أنه عُلِّم الأمرين معاً[٢]؛ جمعاً بين مقتضى اللفظ والمعنى.

وإذا قلنا بالأول ففيه وجهان: أحدهما: أنه علمها موضوعةً بكل لغة وعَلَّمها أولادَهُ، فلما افترقوا في البلاد وكَثُروا اقتصر كل قوم على لغة، وهذا يُقَوِّي القول بأن اللغات توقيفية. وثانيهما: أنه علم لغة واحدة؛ لأن الحاجة لم تدعُ إلا إليها، وأما بقية اللغات فبالوضع[٣].

[المدلول عليها ضمناً]؛ أي: في قوله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾ **[إذ التقدير]** فيه **[أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لدلالة المضاف عليه]** إنما احتيج إلى اعتبار هذا الحذف كما قال التفتازاني: ليتحقق مرجع ضمير عرضهم وينتظم أنبؤوني بأسماء هؤلاء، ولم يجعل المحذوف مضافاً أي مسميات الأسماء لينتظم تعليق الإنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم[٤] **[وعوض عنه اللام]**؛ أي: في الأسماء **[لأن العرض للسؤال عن أسماء المعروضات فلا يكون المعروض نفس الأسماء]** إذ العرض لا يصح فيها لأنها من المسموعات والعرض يختص بالمحسوسات بالعين؛ يُقال: عرضتُ الجند عَرْضَ العين، إذا أمررتُهم عليكَ ونظرتَ ما حالهم؛ قاله الجوهري[٥] **[وتذكيره]**؛ أي: وتذكير المعروض وجمعه جمعَ مَنْ يعقل؛ لأن الجواب بقوله:

---

(١) انظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس [ص١].
(٢) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٥٥].
(٣) انظر: المزهر في اللغة وأنواعها، السيوطي [١/ ١٤].
(٤) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٥٥]. (٥) الصحاح، الجوهري [٥/ ٢٣١].

ليغلب ما اشتمل عليه من العقلاء، وقرئ: (عرضهن) و(عرضها) على معنى عرض مسمياتهن أو مسمياتها.

﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ تبكيت لهم وتنبيه على عجزهم عن أمر الخلافة؛ فإن التصرف والتدبير وإقامة المعدلة قبل تحقق المعرفة، والوقوف على مراتب الاستعدادات وقدر الحقوق محال؛ وليس بتكليف ليكون من باب التكليف بالمحال، و(الإنباء): إخبار فيه إعلام، ولذلك يجري مجرى كل واحد منهما.

﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ في زعمكم أنكم أحقاء بالخلافة لعصمتكم، أو أن خلقهم واستخلافهم وهذه صفتهم لا يليق بالحكيم، وهو وإن لم يصرحوا به

[لتغليب ما اشتمل عليه من العقلاء] يشتمل الأمرين [وقُرئ: عرضهنَّ وعرضها على معنى عرض مسمياتهنَّ أو مسمياتها] اعتبر حذف المضاف لما مرَّ أن العرض لا يصح في الأسماء.

[تبكيت] يُقال: بكَّتُّهُ بكذا وبكَّتُّهُ عليه؛ أي: قرعته عليه وألزمته حتى عجز عن الجواب [وإقامة المعدلة]؛ أي: العدل [كل واحد منهما]؛ أي: من الإخبار والإعلام.

[وهذه صفتهم] حال [وهو]؛ أي: زعمهم أن ذلك لا يليق بالحكيم، وهذا المزعوم إنما يصلح مانعاً من الاستخلاف إذا لم يكن معه سبب ومنافع راجحة على هذه المضرة ومصالح زائدة على هذه المفسدة(١). قال التفتازاني: فإن قلتَ: هذا ينافي ما سبق من أنهم عرفوا ذلك بإخبار من الله أو نحوه؛ فإنه صريح في كونهم صادقين؟! قلتُ: المراد بذلك يعني بقولهم: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا...﴾ إلى آخره، مجرد كون بني آدم ممن يصدر عنهم الفساد والقتل. فإن قلتَ: فما وجه ارتباط الأمر بالإنباء بهذا الشرط؟ وما معنى: إن كنتم صادقين فيما زعمتم فأنبئوني بأسماء هؤلاء؟ قلتُ: معناه: إن كنتم صادقين فيما زعمتم من خُلُوِّهم عن المنافع والأسباب

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٢/ ٥].

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (٣٢)﴾.

لكنه لازم مقالتهم. والتصديق كما يتطرق إلى الكلام باعتبار منطوقه قد يتطرق إليه بفرض ما يلزم مدلوله من الأخبار، وبهذا الاعتبار يعتري الإنشاءات.

(٣٢) ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ اعتراف بالعجز والقصور، وإشعار بأن سؤالهم كان استفساراً ولم يكن اعتراضاً، وأنه قد بان لهم ما خفي عليهم من فضل الإنسان والحكمة في خلقه، وإظهار لشكر نعمته بما عرفهم وكشف لهم ما اعتقل عليهم، ومراعاة للأدب بتفويض العلم كله إليه. و(سبحان): مصدر كـ(غفران) ولا يكاد يستعمل إلا مضافاً منصوباً بإضمار فعله كـ(معاذ الله). وقد أُجْرِيَ علماً على التسبيح بمعنى التنزيه على الشذوذ في قوله: (سُبْحانَ مِنْ علقمةَ الفاخر). ....

الصالحة للاستخلاف فقد ادعيتم العلم بكثير من خفيات الأمور فأنبئوني بهذه الأسماء فإنها ليست في ذلك الخفاء[1]. انتهى.

[والتصديق كما يتطرق إلى الكلام...] إلى آخره، جواب ما يقال: قولهم: «أتجعل» إنشاء، فكيف يتعلق به الصدق؟! [بعرض ما يلزم مدلوله] الإضافة فيه بيانية. [وإظهار لشكر نعمته] عطف على «اعتراف» [مصدر] لأنه سُمع له فعل ثلاثي، والجمهور على أنه اسم مصدر بمعنى التسبيح[2]، كما سلكه في سورة الإسراء [وقد أُجري عَلَماً للتسبيح بمعنى التنزيه على الشذوذ] قال في سورة الإسراء: فيُقطع عن الإضافة ويُمنع الصرف [في قوله:

.... سبحان من علقمة الفاخر][3]

صدره كما ذكره ثَمَّ:

---

(١) انظر: الأمالي، السيد المرتضى [ص١٥٦]، دلائل الإعجاز، الجرجاني [ص٣٩٢].

(٢) انظر: اللباب، ابن عادل [١/ ٥٢٠].

(٣) هذا البيت للأعشى. انظر: الكتاب، سيبويه [ص٣٢٤].

۞ ﴿قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ٣٣﴾.

وتصدير الكلام به اعتذار عن الاستفسار والجهل بحقيقة الحال، ولذلك جعل مفتاح التوبة فقال موسى عليه السلام: ﴿سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وقال يونس: ﴿سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ﴾ الذي لا يخفى عليه خافية. ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ المحكم لمبدعاته الذي لا يفعل إلا ما فيه حكمة بالغة. وأنت فصل، وقيل: تأكيد للكاف كما في قولك: (مررت بك أنت)، وإن لم يجز: (مررت بأنت) إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع، ولذلك جاز: (يا هذا الرجل)، ولم يجز: (يا الرجل)، وقيل: مبتدأ خبره ما بعده والجملة خبر (إن).

٣٣ ﴿قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾؛ أي: أعلمهم، وقرئ بقلب الهمزة ياء وحذفها بكسر الهاء فيهما. ﴿فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ استحضار لقوله تعالى: ﴿أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] لكنه جاء به على وجه أبسط ليكون كالحجة عليه، فإنه تعالى لما علم ما خفي عليهم من أمور السماوات والأرض، وما ظهر لهم من أحوالهم الظاهرة والباطنة علم ما لا يعلمون، وفيه تعريض بمعاتبتهم على ترك الأولى، وهو أن يتوقفوا مترصدين

قد قلتُ لما جاءني فخره ....

وسيأتي الكلام عليه ثَمَّ. [**وتصدير الكلام به**]؛ أي: بسبحان [**اعتذار عن الاستفسار والجهل بحقيقة الحال**]؛ أي: بأنه منزَّه عن أن يفعل ما يخرج عن الحكمة [**على وجه أبسط**]؛ أي: لأنه قال: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾، ثم قال: ﴿غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا﴾. وإنما قال: «أبسط» ولم يقل: «بيان له» لأن معلومات الله تعالى لا نهاية لها؛ فلا تنحصر في «غيب السموات والأرض وما يبدونه وما يكتمونه» [**كالحجة عليه**]؛ أي: على ﴿أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾

لأن يبين لهم، وقيل: ﴿مَا تُبْدُونَ﴾ قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]. وما ﴿تَكْتُمُونَ﴾ استبطانهم أنهم أحقاء بالخلافة، وأنه تعالى لا يخلق خلقاً أفضل منهم. وقيل: ما أظهروا من الطاعة، وأسر إبليس منهم من المعصية، والهمزة للإنكار دخلت حرف الجحد فأفادت الإثبات والتقرير. واعلم أن هذه الآيات تدل على شرف الإنسان، ومزية العلم وفضله على العبادة، وأنه شرط في الخلافة بل العمدة فيها، وأن التعليم يصح إسناده إلى الله تعالى، وإن لم يصح إطلاق المعلم عليه لاختصاصه بمن يحترف به، وأن اللغات توقيفية، فإن الأسماء تدل على الألفاظ بخصوص أو عموم، وتعليمها ظاهر في إلقائها على المتعلم مبيِّناً له معانيها، وذلك يستدعي سابقة وضع، والأصل ينفي أن يكون ذلك الوضع ممن كان قبل آدم فيكون من الله ﷻ، وأن مفهوم الحكمة زائد على مفهوم ....

[وقيل: ما تبدون...] إلى آخره، مقابل قوله: ما أظهر لهم من أحوالهم الظاهرة والباطنة [وقيل: ما أظهروا]؛ أي: وقيل: «ما يبدونه» هو ما أظهروه [من الطاعة] وما يكتمونه هو ما [أسرَّه] منهم [إبليس من المعصية] الشاملة للكفر وغيره(١). والحاصل: أنه فسر ﴿وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ بالأقوال الثلاثة المذكورة.

[والهمزة للإنكار]؛ أي: في قوله: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ﴾. [واعلم أن هذه الآيات]؛ أي: آية ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ﴾، وآية ﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ﴾، وآية ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم﴾ [وفضله على العباد]؛ أي: وإلا لأظهر فضل آدم على الملائكة بها [بمن يحترف به]؛ أي: بالتعليم. [وذلك يستدعي سابقة وضع] حاصله: أنه تعالى علَّم آدم أن هذا الشيء اسمه كذا مثلاً، فلا بد أن يكون اسمه موضوعاً له قبل هذا التعليم وإن لم يتوقف نفس التعليم على وضع آخر يفيده(٢) [وأن مفهوم الحكمة زائد على مفهوم

---

(١) الكشف والبيان، أبو إسحاق النيسابوري [١/١٧٩].

(٢) زيادة في نسخة [ز ـ ج]: ([والأصل نفي...] إلى آخره، هو عدم الوضع [ممن كان قبل آدم] أي: من الملائكة والجن). وفي نسخة [ب] جاءت هذه الزيادة بعد قوله: (وإذ قلنا لا تقتضي الترتيب...).

۞ ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾.

العلم وإلا لتكرر قوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢] وأن علوم الملائكة وكمالاتهم تقبل الزيادة، والحكماء منعوا ذلك في الطبقة العليا منهم، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤] وأن آدم أفضل من هؤلاء الملائكة لأنه أعلم منهم، والأعلم أفضل لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] وأنه تعالى يعلم الأشياء قبل حدوثها.

﴿٣٤﴾ ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ لما أنبأهم بأسمائهم وعلمهم ما لم يعلموا أمرهم بالسجود له، اعترافاً بفضله، وأداء لحقه واعتذاراً عما قالوا فيه، وقيل: أمرهم به قبل أن يسوي خلقه لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩] امتحاناً لهم وإظهاراً

العلم[(١)]؛ أي: لتغاير المتعاطفين.

[في الطبقة الأعلى منهم] هي طبقة العقول **[وأنه تعالى يعلم الأشياء قبل حدوثها]**؛ أي: لأنه أخبر عن علمه تعالى بأسماء المسميات جميعها ولم تكن موجودة وقت الإخبار.

[لما أنبأهم وأَعْلَمَهم ما لم يعلموا أَمَرَهم بالسجود له] قضيته تأخير الأمر به عن تسوية خَلْقه بدليل تأخيره عن إنبائهم وتعليمهم المستلزمَيْنِ لتسوية خَلْقه[(٢)] **[وقيل: أَمَرَهم به قبل أن يسوي خَلْقه...]** إلى آخره، وعليه اقتصر بعض المفسرين وهو ظاهر[(٣)]. ويُجاب عن دليل الأول بأن الواو في قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ لا تقتضي الترتيب.

---

(١) التوقيف، المناوي [ص٢٩١].
(٢) انظر: الفصول في الأصول، الجصاص [١/ ٩٢].
(٣) البحر المحيط، أبو حيان ألأندلسي [١/ ١٢٧].

لفضله. والعاطف عطف الظرف على الظرف السابق إن نصبته بمضمر، وإلا عطفه بما يقدر عاملاً فيه على الجملة المتقدمة؛ بل القصة بأسرها على القصة الأُخْرَى، وهي نعمة رابعة عدها عليهم. والسجود في الأصل تذلل مع تطامن قال الشاعر: (تَرَى الأُكْمَ فيها سُجَّداً للحَوافِرِ) وقال آخر: (وَقُلْنَ لَه اسْجُدْ لِلَيلى فَاسْجَدَا)؛ يعني: البعير إذا طأطأ رأسه. وفي الشرع: وضع الجبهة على قصد العبادة، والمأمور به إما المعنى الشرعي فالمسجود له بالحقيقة هو الله تعالى، وجعل آدم قبلة لسجودهم تفخيماً لشأنه، أو سبباً لوجوبه فكأنه تعالى لما خلقه بحيث يكون نموذجاً للمبدعات كلها بل الموجودات بأسرها، ....

[**والعاطف عَطَفَ الظرف**]؛ أي: وهو «إذ» هنا [**على الظرف السابق**]؛ أي: وهو «إذ» في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ [**إن نصبته بمضمر**] لم يدل عليه اللفظ [**وإلا**]؛ أي: وإن نصبته بمضمر دل عليه اللفظ [**عطف بما**]؛ أي: مع ما [**يُقدر عاملاً فيه**][1] نحو أطاعوا [**على الجملة المتقدمة**]؛ أي: وهي: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾... إلى آخره [**بل القصة بأسرها**]؛ أي: وهي ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ [**على القصة الأخرى**]؛ أي: وهي: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾. [**قال الشاعر**] هو زيد الخيل:

[.. **ترى الأكم فيه سجداً للحوافر**]

صدره: «بجمع» وفي رواية:

بجيش تضل البُلْق في حجراته[2] ....

ومعناه: أن خيلنا تستعلي على الأماكن المرتفعة ولا تستعصي عليها، فكأنها مطيعة لها تبعاً للحوافر. [**وقال**]؛ أي: أعرابي من بني أسد:

[.. **وقلن له أَسْجِدْ لليلى فأَسْجَدا**]

صدره:

---

(١) في نسخة [ج] زيادة: (يجوز).

(٢) التذكرة الحمدونية، ابن حمدون [٢/ ٣٩٣].

ونسخة لما في العالم الروحاني والجسماني وذريعة للملائكة إلى استيفاء ما قدر لهم من الكمالات، ووصلة إلى ظهور ما تباينوا فيه من المراتب والدرجات، أمرهم بالسجود تذللاً لما رأوا فيه من عظيم قدرته وباهر آياته، وشكراً لما أنعم عليهم بواسطته، فاللام فيه كاللام في قول حسان رضي الله تعالى عنه:

أَلَيْسَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى لقبلتِكُمْ وأَعْرَفَ الناسِ بالقرآنِ والسُّنَنِ

أو في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]. وأما المعنى اللغوي: وهو التواضع لآدم تحية وتعظيماً له، كسجود إخوة يوسف له، أو التذلل والانقياد بالسعي في تحصيل ما ينوط به معاشهم ويتم به

فقدن لها دهماً أَبِيّاً خطامه[1] ....

ضمير «قدن» و«قلن» للنوق، وضمير «لها» لليلى؛ أي: لأجلها. و«الدهم»: الجمل الضخم. وضمير «له» للجمل. و«الأبيُّ»: الممتنع. و«أَسْجد» أمر بوزن «أَكْرِمْ». وقوله: «فأسجدا»؛ أي: الجمل؛ يقال: «أسجد البعير»؛ أي: طأطأ رأسه ليُركب[2]. [ونسخة]؛ أي: مجمعاً [فاللام فيه]؛ أي: في «لآدم» [كاللام في قول حسَّان] الآتي، فاللام فيه بمعنى «إلى».

[أليس أولَ من صلى لقبلتكم وأعرفَ الناس بالقرآن والسُّنَنِ]

قبله:

ما كنتُ أحسب هذا الأمر منصرفاً عن هاشم ثم منها عن أبي حسنِ[3]

ولقبلتكم متعلق بمقدر؛ أي: مستقبلاً. [﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]]؛ أي: من وقت زوالها؛ فاللام بمعنى «من»؛ فالمعنى في «اسجدوا لآدم»: اسجدوا من أجله لله. [ينوط به]؛ أي: يتعلق به؛ استعمله قاصراً مع أنه متعدٍّ؛

---

(١) تهذيب اللغة، الأزهري [٣/ ٤٥٦].

(٢) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، الأزهري [ص٩٧].

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين النيسابوري [١/ ٢٤٠].

كمالهم. والكلام في أن المأمورين بالسجود الملائكة كلهم، أو طائفة منهم ما سبق.

﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ﴾ امتنع عما أمر به؛ استكباراً من أن يتخذه وصلة في عبادة ربه، أو يعظمه ويتلقاه بالتحية، أو يخدمه ويسعى فيما فيه خيره وصلاحه. و(الإباء): امتناع باختيار. و(التكبر): أن يرى الرجل نفسه أكبر من غيره. و(الاستكبار): طلب ذلك بالتشبع.

﴿وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾؛ أي: في علم الله أو صار منهم باستقباحه أمر الله تعالى إياه بالسجود لآدم اعتقاداً بأنه أفضل منه، والأفضل لا يحسن أن يؤمر بالتخضع للمفضول والتوسل به كما أشعر به قوله: (أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ جواباً) لقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ [صٓ: ٧٣]. لا بترك الواجب وحده. والآية تدل على أن آدم أفضل من الملائكة المأمورين بالسجود له ولو من وجه، وأن إبليس كان من الملائكة وإلا لم يتناوله أمرهم ولا يصح استثناؤه منهم، ولا يرد على ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ﴾ [الكهف: ٥٠] لجواز أن يقال: إنه كان من الجن فعلاً ومن الملائكة نوعاً، ولأن ابن عباس روى: إن من الملائكة

يقال: ناط الشيءَ ينوطه نوطاً؛ أي: علَّقه؛ قاله الجوهري(١) [ما سبق]؛ أي: في تفسير قوله: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾. [بالتَّشبُّع] هو التزين بأكثر مما عنده يتكبر بذلك ويتزين بالباطل؛ قاله الجوهري(٢). [لا بترك الواجب وحده]؛ أي: وهو أمره بالسجود لآدم، فهو عطف على قوله: «باستقباحه أمر الله» [ولو من وجه]؛ أي: كالعلم.

[ولا يرد على ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ﴾ [الكهف: ٥٠]] إلى آخره، ما ذكره فيه من التأويل يمكن مجيئه فيما ورد أن إبليس أبو الجن كما أن آدم أبو الإنس(٣).

---

(١) الصحاح، الجوهري [٢/ ٢٣٨].
(٢) الصحاح، الجوهري [١/ ٣٤٥].
(٣) انظر: ربيع الأبرار، الزمخشري [١/ ٥٧].

ضرباً يتوالدون يقال لهم: الجن ومنهم إبليس. ولمن زعم أنه لم يكن من الملائكة أن يقول: إنه كان جنيّاً نشأ بين أظهر الملائكة، وكان مغموراً بالألوف منهم فغلبوا عليه، أو الجن أيضاً كانوا مأمورين مع الملائكة لكنه استغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم، فإنه إذا علم أن الأكابر مأمورون بالتذلل لأحد والتوسل به، علم أن الأصاغر أيضاً مأمورون به. والضمير في ﴿فَسَجَدُوٓا۟﴾ راجع إلى القبيلين فكأنه قال: فسجد المأمورون بالسجود إلا إبليس، وأن من الملائكة من ليس بمعصوم وإن كان الغالب فيهم العصمة، كما أن من الإنس معصومين والغالب فيهم عدم العصمة، ولعل ضرباً من الملائكة لا يخالف الشياطين بالذات، وإنما يخالفهم بالعوارض والصفات كالبررة والفسقة من الإنس والجن يشملهما. وكان إبليس من هذا الصنف كما قاله ابن عباس ولذلك صح عليه التغير عن حاله والهبوط من محله، كما أشار إليه بقوله عزَّ وعلا: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠] لا يقال: كيف يصح ذلك والملائكة خلقت من نور والجن من نار؟ لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها أنه ﷺ قال: «**خلقت الملائكة من النور، وخلق الجن مِن مَّارِجٍ من نار**» لأنه ....

[وأن من الملائكة من ليس بمعصوم](١) هو بفتح «أنَّ» عطفاً على قوله: «أنَّ آدم أفضل» فكان الأنسب تقديمه ثَمَّ ليسلم من إيهام عطفه على إنه كان جنياً فتُكسر «إن». [**ولعل ضرباً من الملائكة لا يخالف الشياطين بالذات**...] إلى آخره، هذا وما قبله مجادلة على جعل الاستثناء متصلاً وهو الأصل، وقيل: إنه منقطع فلا حاجة إلى التأويل، لكنه خلاف الأصل.

[**ليشملهما**]؛ أي: البررة والفسقة [**لما روت عائشة أنه عليه الصلاة والسلام قال**: «**خلقت الملائكة من نور، وخلق الجن من مارج من نار**»] رواه مسلم(٢)، وتمامه: «**وخلق آدم مما وُصف لكم**»، و«المارج من النار»: هو لهبها الخالص من الدخان. وجواب: «لا يقال» قوله: [**لأنه**]؛ أي: ذِكْر خَلْق الملائكة من نور وخَلْق

---

(١) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ٢٣٠].
(٢) صحيح مسلم [٤/ ٢٢٩٤/ برقم: ٢٩٩٦].

كالتمثيل لما ذكرت، فإن المراد بالنور الجوهر المضيء والنار كذلك، غير أن ضوءها مكدر مغمور بالدخان محذور عنه بسبب ما يصحبه من فرط الحرارة والإحراق، فإذا صارت مهذبة مصفاة كانت محض نور، ومتى نكصت عادت الحالة الأولى جذعة ولا تزال تتزايد حتى ينطفئ نورها ويبقى الدخان الصرف، وهذا أشبه بالصواب وأوفق للجمع بين النصوص، والعلم عند الله تعالى.

ومن فوائد الآية استقباح الاستكبار وأنه قد يفضي بصاحبه إلى الكفر، والحث على الائتمار لأمره وترك الخوض في سره، وأن الأمر للوجوب وأن الذي علم الله من حاله أنه يتوفى على الكفر هو الكافر على الحقيقة، إذ العبرة بالخواتيم وإن كان بحكم الحال مؤمناً وهو الموافاة المنسوبة إلى شيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله.

الجن من نار [**كالتمثيل لما ذكرت**]؛ أي: من خلق ذلك، وجَعْل ذلك تمثيلاً لا حقيقة إنما يأتي على طريقة المعتزلة من حمل النصوص على غير ظاهرها[1]، حتى أنكروا سؤال منكر ونكير، وعذاب القبر، والميزان، والصراط، وغيرها. مع أن حمل ما ذكر في خلق الملائكة والجن على التمثيل يقتضي حمل خلق آدم من تراب عليه أيضاً، وهو خلاف ظاهر الآية والحديث.

[**مغمور بالدخان**]؛ أي: معلو به؛ من غمره الماء؛ أي: علاه. [**مخدور**]؛ أي: مستور، من الخدر بالدال المهملة، وهو السِّتْر [**عنه**]؛ أي: عن الدخان [**ومتى نكصت**]؛ أي: رجعت [**جدعة**] بدال مهملة أو معجمة؛ أي: بقية؛ يقال: جدعتُهُ فهو أجدع بَيِّن الجدع، والجدعة ما بقي منه بعد القطع؛ قاله الجوهري[2] [**وهذا**]؛ أي: جعل ما ذُكر تمثيلاً [**أشبه بالصواب...**] إلى آخره، وفيه ما مرَّ [**وترك الخوض**]؛ أي: فيما لا ينبغي [**في سره**]؛ أي: في سرِّ نفسه [**وهو**]؛ أي: ما علمه الله من وقوعه للعبد آخراً هو [**الموافاة**] لأنها التي يُوافى بها العبد آخراً.

---

(١) الكليات، الكفومي [ص١٥٢٨].

(٢) الصحاح، الجوهري [١/ ٨٣].

۞ ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾.

﴿٣٥﴾ ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ السكنى من: (السكون) لأنها استقرار ولبث، و﴿أَنتَ﴾ تأكيد أكد به المستكن ليصح العطف عليه، وإنما لم يخاطبهما أولاً تنبيهاً على أنه المقصود بالحكم والمعطوف عليه تبع له. والجنة دار الثواب؛ لأن (اللام) للعهد ولا معهود غيرها. ومن زعم أنها لم تخلق بعد قال: إنه بستان كان بأرض فلسطين، أو بين فارس وكرمان خلقه الله تعالى امتحاناً لآدم، وحمل الإهباط على الانتقال منه إلى أرض الهند كما في قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١].

﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ واسعاً رافهاً، صفة مصدر محذوف. ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾؛ أي: مكان من الجنة شئتما، وسع الأمر عليهما إزاحة للعلة، والعذر في التناول من الشجرة المنهي عنها من بين أشجارها الفائتة للحصر.

[**وقلنا**] عطف على «قلنا»، وقيل: على «إذ قلنا» لاختلاف زمنيهما [**السكنى من السكون**]؛ أي: أن «اسكن» معناه: اتخذ الجنة مسكناً لتستقر فيها ولا تتحرك، ولهذا ذكر متعلقه بدون «في» [**ليصح العطف عليه**]؛ أي: على «المستكن»، وإنما صحَّ العطف عليه مع أن المعطوف لا يباشر فعل الأمر لأنه وقع تابعاً، ويُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المتبوع [**على أنه**]؛ أي: آدم [**المقصود بالحكم**] وهو السكنى التي هي الأصل بالنسبة إلى ما عُطف عليها من الأكل وغيره [**والمعطوف عليه**]؛ أي: على آدم [**تبع له**] حتى في الوجود؛ إذ لم يكن له مَنْ يؤنسه في الجنة فخُلقت حوَّى من ضلعه الأقصر من جانبه الأيسر وهو نائم، فلما استقيظ ورآها عنده قال: مَنْ أنتِ؟ قالت: زوجتك أسكنُ إليك وتسكن إليَّ(١).

[**صفة مصدر محذوف**]؛ أي: أكلاً رغداً، وقيل: مصدر في موضع الحال [**إزاحة**]؛ أي: إزالة [**من بين أشجارها**]؛ أي: أشجار الجنة [**الفائتة للحَصْر**]؛ أي:

---

(١) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير [٦/ ٣٠٩].

﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فيه مبالغات، تعليق النهي بالقرب الذي هو من مقدمات التناول مبالغة في تحريمه، ووجوب الاجتناب عنه، وتنبيهاً على أن القرب من الشيء يورث داعية، وميلاً يأخذ بمجامع القلب ويلهيه عما هو مقتضى العقل والشرع، كما روي حبك الشيء يعمي ويصم؛ فينبغي أن لا يحوما حول ما حرم الله عليهما مخافة أن يقعا فيه، وجعله سبباً لأن يكونا من الظالمين؛ الذين ظلموا أنفسهم بارتكاب المعاصي، أو بنقص حظهما بالإتيان بما يخل بالكرامة والنعيم، فإن الفاء تفيد السببية سواء جعلت للعطف على النهي أو الجواب له. والشجرة هي الحنطة، أو الكرمة، أو التينة، أو شجرة من أكل منها أحدث، والأولى أن لا تعين من غير قاطع كما لم تعين في الآية لعدم توقف ما هو المقصود عليه. وقرئ بكسر الشين، و(تِقْرَبا) بكسر التاء و(هذي) بالياء.

التي لا تنحصر، فالحصر فيها فائت. [فيه مبالغات] جرى فيه على أن أقلَّ الجمع اثنان[1]؛ إذ لم يذكر إلا مبالغتين؛ أي: تعليق النهي بالقرب وجعله سبباً لأن يكونا من الظالمين. [كما رُوي: حبُّك للشيء يُعمي ويُصِمُّ] رواه أبو داود[2]؛ أي: يُخفي عليك معائبه، ويُصِمُّ أذنيك عن سماع مساوئه. [وجعله]؛ أي: قربانهما إلى الشجرة، عطف على تعليق النهي بالقرب.

[سواء جُعلت]؛ أي: «الفاء». [أو الكرمة]؛ أي: العنب [من غير قاطع]؛ أي: من غير دليل قاطع؛ بل أو ظاهر، أو من غير قطع بشيء. وعليه فهو تأكيد لما قبله [وقُرئ بكسر الشين]؛ أي: «شين» الشجرة[3].

---

(١) انظر: المزهر، السيوطي [١/ ٣٩]. (٢) سنن أبي داود [٢/ ٧٥٥/ برقم: ٥١٣٠].

(٣) حكاها هارون الأعور عن بعض القراء. وقرىء أيضاً: الشيرة، بكسر الشين والياء المفتوحة بعدها، وكره أبو عمرو هذه القراءة وقال: يقرأ بها برابر مكة وسودانها، وينبغي أن لا يكرهها؛ لأنها لغة منقولة. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ١٣٢].

۞ ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾.

﴿٣٦﴾ ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ أصدر زلتهما عن الشجرة وحملهما على الزلة بسببها، ونظير (عن) هذه في قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]. أو أزلهما عن الجنة بمعنى: أذهبهما، ويعضده قراءة حمزة (فأزالهما) وهما متقاربان في المعنى، غير أن (زل) يقتضي عثرة مع الزوال، وإزلاله قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠] وقوله: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠] ومقاسمته إياها بقوله: ﴿إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١]. واختلف في أنه تمثل لهما فقاولهما بذلك، أو ألقاه إليهما على طريق الوسوسة، وأنه كيف توصل إلى إزلالهما بعد ما قيل له: ﴿فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر: ٣٤]. فقيل: إنه منع من الدخول على جهة التكرمة كما كان يدخل مع الملائكة، ولم يمنع أن يدخل للوسوسة ابتلاء لآدم وحواء. وقيل: قام عند

[أصدر زلتهما عن الشجرة...] إلى آخره، إشارة إلى أن أزلهما لأجل كون ضمير «عنها» للشجرة مُضَمَّن معنى «أصدر»، و«عن» حينئذ سببية؛ أي: إن الشيطان إنما قدر على إصدار الزلة عن الشجرة بسبب وسوسته في الأكل منها بأن يقول: هذه شجرة الخلد فكلا منها لتخلدا أو لتكونا ملكين [ونظيرة «عن» هذه]؛ أي: في كونها سببية [**في قوله تعالى**: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]]؛ أي: ما أصدرته بسبب أمري؛ أي: اختياري بل بأمر إلهام من الله [أو أزلهما عن الجنة] عطف على أصدر زلتهما(١) [وإزلاله]؛ أي: إبليس.

[وكيف توصل إلى إزلالهما بعد ما قيل له: اخرج]؛ أي: فخرج، فالمراد بعد خروجه [فقيل: إنه مُنع من الدخول]؛ أي: بعد خروجه الأول

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام [١/ ٥٥].

الباب فناداهما. وقيل: تمثل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخَزَنة. وقيل: دخل في فم الحية حتى دخلت به. وقيل: أرسل بعض أتباعه فأزلهما، والعلم عند الله تعالى.

﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾؛ أي: من الكرامة والنعيم. ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟﴾ خطاب لآدم وحواء لقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [طه: ١٢٣]. وجمع الضمير لأنهما أصلا الإنس فكأنهما الإنس كلهم. أو هما وإبليس أخرج منها ثانياً بعد ما كان يدخلها للوسوسة، أو دخلها مسارقة أو من السماء.

﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ حال استغني فيها عن الواو بالضمير، والمعنى: متعادين يبغي بعضكم على بعض بتضليله. ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ موضع استقرار، أو استقرارٍ. ﴿وَمَتَـٰعٌ﴾؛ أي: تمتع. ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ يريد به وقت الموت أو القيامة.

[أو هما وإبليس أخرج منها...] إلى آخره؛ أي: أو هما وإبليس والحية، كما رُوي عن ابن عباس[١]. والعداوة بين آدم وحواء وإبليس والحية ظاهرة [أو دخلها] عطف على كان [أو من السماء]؛ أي: لا من الباب.

[﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] حال] وقيل: مستأنف إخباراً من الله بأن بعضهم لبعض عدو [بتضليله]؛ أي: البعض. [موضع استقرار أو استقرار]؛ أي: إن مُسْتَقَراً اسم مكان أو مصدر. قيل: ويحتمل أنه اسم مفعول، وهو ما استقر ملكهم عليه وجاز تصرفهم فيه [ومتاع: تمتع] اقتصر على بعض معاني المتاع؛ لأنه المناسب، وإلا فهو يقال للمنفعة والسلعة والأداة وما يُتمتع به والعيش والقليل[٢]؛ قال تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا مَتَـٰعٌ﴾ [الرعد: ٢٦]؛ أي: قليل [إلى حين] ينازعه مستقر ومتاع [يريد به وقت الموت أو القيامة]؛ أي: لأن «إلى حين» متعلق بالظرف الواقع خبراً عن «مستقر» و«متاع»، والاستقرار ثابت إلى وقت الموت بناء على انقطاع الاستقرار في الأرض والتمتع بالموت أو إلى القيامة؛ أي: البعث، بناء على بقاء ذلك في القبر؛ لأن سكنى القبر استقرار وتمتع.

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم [١/٦٨].

(٢) الصحاح، الجوهري [٢/١٥٨].

۞ ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾﴾.

﴿٣٧﴾ ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها حين علمها. وقرأ ابن كثير بنصب (آدَمَ) ورفع الكلمات على أنها استقبلته وتلقته وهي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ الآية [الأعراف: ٢٣]، وقيل: سبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك لَّا إله إِلَّا أَنتَ ظلمت نفسي فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: يا رب ألم تخلقني بيدك! قال: بلى، قال: يا رب ألم تنفخ في الروح من روحك! قال: بلى، قال: يا رب ألم تسبق رحمتك غضبك! قال: بلى، قال: ألم تسكني جنتك! قال: بلى، قال: يا رب إن تبت وأصلحت أراجعي أنت إلى الجنة! قال: نعم. وأصل (الكلمة): الكلم، وهو التأثير المدرك بإحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة والحركة.

﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ رجع عليه بالرحمة وقبول التوبة، وإنما رتبه بالفاء على تلقي الكلمات لتضمنه معنى التوبة: وهو ....

[﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] استقبلها بالأخذ...] إلى آخره، حقيقة التلقي استقبال مَنْ جاء من بُعْد فاستعماله في الكلمات مجاز فيه، كما أن استعماله في آدم على قراءة ابن كثير المذكورة عقبه كذلك[1]. [وعن ابن عباس رضي الله عنهما]؛ أي: عن كل منهما [قال: «يا رب ألم تخلقني بيدك...»] إلى آخره، رواه الحاكم وصححه[2] [وأراجِعِي] بتخفيف الياء، اسم فاعل أُضيف إلى المفعول، وأنت فاعله لاعتماده على الاستفهام، أو مبتدأ خبره ما قبله.

[وإنما رَتَّبه]؛ أي: تاب عليه [لتضمنه]؛ أي: تلقي الكلمات [وهو]؛ أي:

---

(١) انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، ابن شامة [١/ ٤٣٣].
(٢) مستدرك الحاكم [٢/ ٥٩٤/ برقم: ٤٠٠٢].

﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾.

الاعتراف بالذنب والندم عليه والعزم على أن لا يعود إليه. واكتفى بذكر آدم لأن حواء كانت تبعاً له في الحكم، ولذلك طوي ذكر النساء في أكثر القرآن والسنن. ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ﴾ الرجاع على عباده بالمغفرة، أو الذي يكثر إعانتهم على التوبة، وأصل (التوبة): الرجوع، فإذا وصف بها العبد كان رجوعاً عن المعصية، وإذا وصف بها الباري تعالى أريد بها الرجوع عن العقوبة إلى المغفرة. ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ المبالغ في الرحمة، وفي الجمع بين الوصفين، وعد للتائب بالإحسان مع العفو.

﴿٣٨﴾ ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا﴾ كرر للتأكيد، أو لاختلاف المقصود فإن الأول: دل على أن هبوطهم إلى دار بلية يتعادون فيها ولا يخلدون، والثاني: أشعر بأنهم أهبطوا للتكليف، فمن اهتدى الهدى نجا ومن ضلّه هلك. والتنبيه على أن مخافة الإهباط المقترن بأحد هذين الأمرين وحدها كافية للحازم أن تعوقه عن مخالفة حكم الله تعالى، فكيف بالمقترن بهما! ولكنه (نسي وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً) وأن كل واحد منهما كفى به نكالاً لِمَنْ أَرَادَ

معنى التوبة [الاعتراف بالذنب...] إلى آخره[١]؛ أي: مع ردِّ المظالم إن كانت [وفي الجمع بين الوصفين]؛ أي: التواب والرحيم [وَعْدٌ للتائب بالإحسان مع العفو] أشار بالإحسان إلى الرحمة وبالعفو إلى الغفران. [للتأكيد] وإنما قدم عليه تلقي الكلمات وقبول التوبة لموافقة الواقع وللاهتمام بصلاح حال آدم والإخبار بقبول توبته [والتنبيه] بالجر عطفاً على التأكيد[٢]، ولو قال: للتنبيه كان أنسبَ [بأحد هذين الأمرين]؛ أي: العداوة والتكليف [للحازم]؛ أي: الضابط لأمره. [ولكنه]؛ أي: آدم [نسي]؛ أي: مخافة الإهباط [وأن كل واحد] عطف على «أن مخافة الإهباط».

---

(١) انظر: التعريفات، الجرجاني [ص٩٥].
(٢) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/١٥٨].

أن يَذَّكَّرَ. وقيل: الأول: من الجنة إلى سماء الدنيا، والثاني: منها إلى الأرض وهو كما ترى. و﴿جَمِيعًا﴾ حال في اللفظ تأكيد في المعنى كأنه قيل: اهبطوا أنتم أجمعون، ولذلك لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط في زمان واحد كقولك: جاءوا جميعاً.

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ الشرط الثاني مع جوابه جواب الشرط الأول، و(ما) مزيدة أكدت به (إن) ولذلك حسن تأكيد الفعل بالنون وإن لم يكن فيه معنى الطلب، والمعنى: إن يأتينكم مني هدى بإنزال أو إرسال، فمن تبعه منكم نجا وفاز. وإنما جيء بحرف الشك، وإتيان الهدى كائن لا محالة؛ لأنه محتمل في نفسه غير واجب عقلاً. وكرر لفظ (الهدى) ولم يضمر لأنه أراد بالثاني أعم من الأول، وهو ما أتى به الرسل واقتضاه العقل؛ أي: فمن تبع ما أتاه مراعياً فيه ما يشهد به العقل فلا خوف عليهم فضلاً عن أن يحل بهم مكروه، ولا

[وهو كما ترى]؛ أي: أنه محكي بـ«قيل» الدال على الضعف[1]، ووجه ضعفه عدم استقامة المعنى مع جعلهم الاستقرار في الأرض والتمتع حالاً من الهبوط الأول.

[ولذلك]؛ أي: ولكون «جميعاً» حالاً في اللفظ دون المعنى [الشرط الثاني مع جوابه الشرط الأول] قال أبو حيان: لا يتعين أن تكون «مَنْ» شرطية؛ بل يجوز أن تكون موصولة بل يترجح ذلك لقوله في قسمه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا﴾ [البقرة: ٣٩] فأتى به موصولاً، فتكون «مَنْ» مبتدأ خبره «فلا خوف عليهم»[2].

[أكدت به «إن»] التي هي دالة على الشك في الوقوع كما أكد الفعل بعدها بالنون إيماء إلى رجحان جهة جانب الوقوع. وقال بعضهم: «ما» لتأكيد الفعل أَوَّلَهُ كما أنّ «النون» تأكيد له آخرَهُ؛ كنظيره في «لام القسم» و«النون» في نحو: «والله لأقومنَّ»؛ [لأنه أراد بالثاني أعم من الأول وهو ما أتى به الرسل واقتضاه العقل] أو كرره لإظهار شأنه وفخامته خصوصاً مع إضافته إليه.

---

(١) انظر: تدريب الراوي، السيوطي [١/ ٢٩٧].

(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ١٤١].

۞ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٣٩﴾.

هم يفوت عنهم محبوب فيحزنوا عليه، فالخوف على المتوقع والحزن على الواقع نفى عنهم العقاب وأثبت لهم الثواب على آكد وجه وأبلغه. وقرئ: (هدى) على لغة هذيل و(لا خوفَ) بالفتح.

٣٩ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ عطف على ﴿فَمَن تَبِعَ...﴾ إلى آخره، قسيم له كأنه قال: ومن لم يتبع بل كفروا بالله، وكذبوا بآياته، أو كفروا بالآيات جَناناً، وكذبوا بها لساناً فيكون الفعلان متوجهين إلى الجار والمجرور. والآية في الأصل العلامة الظاهرة، ويقال للمصنوعات من حيث إنها تدل على وجود الصانع وعلمه وقدرته، ولكل طائفة من كلمات القرآن المتميزة عن غيرها بفصل، واشتقاقها من (آي) لأنها تبين آياً من (أي) أو من (أوى إليه)، وأصلها (أية) أو (أوية) كـ(تمرة) فأبدلت عينها ألفاً على غير قياس. أو (أيية) أو (أوية) كـ(رمكة) فأعلت. أو (آئية) كـ(قائلة) فحذفت الهمزة تخفيفاً. والمراد ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾:

[وقُرئ: «هُدَيَّ» على لغة هُذَيْل] من أنهم يقلبون ألف المقصور إذا أُضيف إلى ياء المتكلم ياءً لمناسبتها كسرة المضاف إلى ياء المتكلم ويدغمونها فيها[1] [جناناً]؛ أي: قلباً.

[واشتقاقها من «أيّ»]؛ أي: بالتشديد نسبةً إلى «أيْ» بالإسكان [لأنها تبين «أيّاً» من «أيٍّ»]؛ أي: بعضاً من بعض [أو من «أوى إليه»] الاشتقاق منه بمعنى الأخذ على مذهب البصريين [وأصلها أيّة]؛ أي: بالتشديد [أو أَوْيـة] بسكون الواو كـ«تمرة»؛ أي: بالتاء المثناة وسكون الميم [فأُبدلت عينها]؛ أي: وهي الواو [ألفاً] تخفيفاً [أو من أَيِيَة أو أَوَية] بفتح العين فيهما [كرَمَكة]؛ أي: بفتح الميم وهي الأنثى من البراذين [أو] أصلها [«آئِيَة» كـ«قائلة»] ذكر لأصلها ثلاثة أقوال وإن كان كل من

---

(١) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ٢٢٤].

الآيات المنزلة، أو ما يعمها والمعقولة. وقد تمسكت الحشوية بهذه القصة على عدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من **وجوه**:

الأول: أن آدم صلوات الله عليه كان نبيّاً، وارتكب المنهى عنه والمرتكب له عاص.

والثاني: أنه جعل بارتكابه من الظالمين والظالم ملعون لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

والثالث: أنه تعالى أسند إليه العصيان والغي، فقال: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١].

والرابع: أنه تعالى لقنه التوبة، وهي الرجوع عن الذنب والندم عليه.

والخامس: اعترافه بأنه خاسر لولا مغفرة الله تعالى إياه بقوله: ﴿وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] والخاسر من يكون ذا كبيرة.

والسادس: أنه لو لم يذنب لم يجر عليه ما جرى.

والجواب من **وجوه**:

الأول: أنه لم يكن نبيّاً حينئذ، والمدعي مطالب بالبيان.

والثاني: أن النهي للتنزيه، وإنما سمي ظالماً وخاسراً لأنه ظلم نفسه

الأولينِ منها متردداً بين شيئين، وأول الثلاثة: قول الفراء، وثانيها: قول الخليل وسيبويه، وثالثها: قول الكسائي[١].

[**أو ما يَعُمُّها والمعقولة**]؛ أي: وما يشهد به العقل مذهب المعتزلة [**وقد تمسكت الحشوية**][٢] هو قوم جوَّزوا الخطاب بما لا يُفهم [**بهذه القصة**]؛ أي: التي ذكر بعضها هنا وبعضها في محل آخر[٣].

---

(١) انظر بسط المسألة في: تاج العروس، الزبيدي [٣٧/ ١٢٣/ مادة: أبي].

(٢) انظر: الكليات، الكفومي [ص١٢٢٣].

(٣) انظر: روح المعاني، الألوسي [١٤٨/٩].

وخسر حظه بترك الأولى له. وأما إسناد الغي والعصيان إليه، فسيأتي الجواب عنه في موضعه إن شاء الله تعالى. وإنما أمر بالتوبة تلافياً لما فات عنه، وجرى عليه ما جرى معاتبة له على ترك الأولى، ووفاء بما قاله للملائكة قبل خلقه.

والثالث: أنه فعله ناسياً لقوله تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥] ولكنه عوتب بترك التحفظ عن أسباب النسيان، ولعله وإن حط عن الأمة لم يحط عن الأنبياء لعظم قدرهم كما قال عليه الصلاة والسلام: «**أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأولياء، ثم الأمثل فالأمثل**». أو أدى فعله إلى ما جرى عليه على طريق السببية المقدرة دون المؤاخذة، كتناول السم على الجهل بشأنه. ....

[وإنما أُمر بالتوبة تلافياً لما فات عنه...] إلى آخره، ضمَّن «فات» معنى «ذهب» فعدَّاه بـ«عن» وإلا فهو متعدٍّ بنفسه. و«تلافياً» تعليل لـ«أمر»، و«جرى» عطف على «قائماً» و«معاتبة» حال من فاعل «فاته وجرى عليه»، و«وفاء» تعليل له، وما قاله للملائكة هو قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾.

[ولعله وإن حُطَّ عن الأمة لم يُحَطَّ عن الأنبياء] قلتُ: ولا عن الأمم السابقة؛ إذ رَفْعُ الإثم بالنسيان من خصائص هذه الأمة كما ثبت في الأخبار الصحيحة؛ كخبر الشيخين: «**رُفع عن أمتي الخطأ والنسيان**». [قال ﷺ: «أشدُّ الناس بلاءً الأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل»[(١)]] رواه بدون قوله: «**ثم الأولياء**» الترمذي وصححه[(٢)]. ورواه الحاكم بلفظ: «**أشدُّ الناس بلاءً الأنبياء ثم العلماء ثم الصالحون**»[(٣)].

[أو أدى فعله] عطف على «عوتب» [على طريقة السببية المقدرة]؛ أي: المقدرة في الأزل؛ إذ المقدر فيه أنَّ خروجه من الجنة يكون بعد تناوله [دون المؤاخذة]؛ أي: على تناوله [كتناول السُّمِّ على الجهل بشأنه] إذ قُدِّر في الأزل أن

---

(١) انظر: تخريج الإحياء، العراقي [٤/ ١١].

(٢) انظر: سنن الترمذي [٤/ ٦٠١/ برقم: ٢٣٩٨] لكن بلفظ أطول من هذا، وهو حديث صحيح.

(٣) مستدرك الحاكم [٣/ ٣٨٦/ برقم: ٥٤٦٣] بدون لفظة «ثم الصالحون» فإنها جاءت في المعجم الكبير، الطبراني [٢٤/ ٢٤٥/ برقم: ٦٢٩] بدون لفظة: «ثم العلماء».

لا يقال: إنه باطل لقوله تعالى: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا﴾، ﴿وَقَاسَمَهُمَآ﴾ الآيتين [الأعراف: ٢٠، ٢١]؛ لأنه ليس فيهما ما يدل على أن تناوله حين ما قال له إبليس، فلعل مقاله أورث فيه ميلاً طبيعيّاً، ثم إنه كف نفسه عنه مراعاة لحكم الله تعالى إلى أن نسي ذلك، وزال المانع فحمله الطبع عليه.

والرابع: أنه عليه السلام أقدم عليه بسبب اجتهاد أخطأ فيه، فإنه ظن أن النهي للتنزيه، أو الإشارة إلى عين تلك الشجرة فتناول من غيرها من نوعها وكان المراد بها الإشارة إلى النوع، كما روي أنه عليه الصلاة والسلام: «**أخذ حريراً وذهباً بيده**» وقال: «**هذان حرام على ذكور أمتي حل لإناثها**». وإنما جرى عليه ما جرى تعظيماً لشأن الخطيئة ليجتنبها أولاده. وفيها دلالة على أن الجنة مخلوقة وأنها في جهة عالية، وأن التوبة مقبولة، وأن متبع الهدى مأمون العاقبة، وأن عذاب النار دائم، وأن الكافر فيه مخلد، وأن غيره لا يخلد فيه بمفهوم قوله تعالى: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

تأثير السُّمِّ يكون بعد تناوله مع أن متناوله ليس مؤاخذاً بتناوله حالَ الجهل.

[**لا يقال: إنه**]؛ أي: حمل التناول على النسيان [**باطل**] وعلل البطلان بقوله: [**لقوله تعالى**: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]] إلى آخره [**لأنه ليس فيهما ما يدل...**] إلى آخره، جواب لقوله: «لا يقال إنه باطل».

[**أو الإشارة**] عطف على «النهي» [**وكان المراد بها**]؛ أي: «بالإشارة»؛ أي: «بلفظها» [**الإشارة إلى النوع**]؛ أي: لا إلى شجرة معينة [**رُوي أنه عليه الصلاة والسلام**: «**أخذ حريراً وذهباً...**»] إلى آخره، رواه أبو داود(١) وغيره(٢) بلفظ: «**هذان حرام...**» إلى آخره.

[**وإنما جرى عليه ما جرى**] جواب ما يقال: لا يؤاخذ المجتهد إذا أخطأ في اجتهاده [**تفظيعاً لشأن الخطيئة**]؛ أي: إظهاراً لشدة بشاعتها طلباً لاجتنابها. [**وفيها**]؛ أي: في الآية [**وأنها في جهة عالية**]؛ أي: بقوله: اهبطوا.

---

(١) سنن أبي داود [٢/٤٤٨/ برقم: ٤٠٥٧]. (٢) مسند أحمد [١/٩٦/ برقم: ٧٥٠].

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾.

واعلم أنه تعالى لما ذكر دلائل التوحيد والنبوة والمعاد، وعقبها تعداد النعم العامة تقريراً لها وتأكيداً؛ فإنها من حيث إنها حوادث محكمة تدل على محدث حكيم له الخلق والأمر وحده لا شريك له، ومن حيث إن الإخبار بها على ما هو مثبت في الكتب السابقة ممن لم يتعلمها، ولم يمارس شيئاً منها إخبار بالغيب معجز يدل على نبوة المخبر عنها، ومن حيث اشتمالها على خلق الإنسان وأصوله وما هو أعظم من ذلك تدل على أنه قادر على الإعادة كما كان قادراً على الإبداء، خاطب أهل العلم والكتاب منهم وأمرهم أن يذكروا نعم الله تعالى عليهم، ويوفوا بعهده في اتباع الحق واقتفاء الحجج ليكونوا أول من آمن بمحمد ﷺ وما أنزل عليه فقال:

﴿٤٠﴾ ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾؛ أي: أولاد يعقوب، و(الابن) من: (البناء) لأنه مبني أبيه، ولذلك ينسب المصنوع إلى صانعه فيقال: أبو الحرب، وبنت الفكر. وإسرائيل لقب يعقوب عليه السلام ....

[وعَقَّبها تعدادَ النعم] استعمل عقَّب متعدياً إلى مفعول ثانٍ بنفسه، والمشهور تعديته إليه بالباء [خاطب أهل العلم] جواب لما [واقتفاء الحجة]؛ أي: اتباعها [ولذلك[1] يُنسب المصنوع إلى صانعه]؛ أي: لكونه مبناه وإن لم يكن المبني عليه صانعاً حقيقةً كما في قوله: [فيُقال: أبو الحرب[2]، **وبنت فكر**[3]] إذ الحرب والفكر ليسا بصانعين حقيقة.

[وإسرائيل لقب يعقوب]؛ أي: لكونه عَلَماً يُشعر بمدح بملاحظة الأصل؛

---

(١) في نسخة [ج ـ ب]: (وكذلك).
(٢) غريب القرآن، الأصفهاني [ص٤٥٤].
(٣) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، الثعالبي [ص٢٧٤].

ومعناه بالعبرية: صفوة الله، وقيل: عبد الله، وقرئ: (إسرائل) بحذف الياء و(إسرال) بحذفهما و(إسراييل) بقلب الهمزة ياء.

﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾؛ أي: بالتفكر فيها والقيام بشكرها، وتقييد النعمة بهم لأن الإنسان غيور حسود بالطبع، فإذا نظر إلى ما أنعم الله على غيره حمله الغيرة والحسد على الكفران والسخط، وإن نظر إلى ما أنعم الله به عليه حمله حب النعمة على الرضى والشكر. وقيل: أراد بها ما أنعم الله به على آبائهم من الإنجاء من فرعون والغرق، ومن العفو عن اتخاذ العجل، وعليهم من إدراك زمن محمد ﷺ، وقرئ ﴿ٱذَّكِرُواْ﴾ والأصل افتعلوا. و﴿نِعۡمَتِيَ﴾ بإسكان الياء وقفاً وإسقاطها درجاً هو مذهب من لا يحرك الياء المكسور ما قبلها. ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾ بالإيمان والطاعة. ﴿أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾ بحسن الإثابة والعهد يضاف إلى المعاهِد والمعاهَد، ولعل الأول: مضاف إلى الفاعل والثاني: إلى المفعول؛ فإنه تعالى عهد إليهم بالإيمان والعمل الصالح بنصب الدلائل وإنزال الكتب، ووعد لهم بالثواب على حسناتهم، وللوفاء بهما عرض عريض فأول مراتب الوفاء منا هو الإتيان

أي: «صفوة الله» أو «عبد الله»[(١)]، كما أشار إلى ذلك بقوله: **[ومعناه بالعبرية...]** إلى آخره، فنحو «عبد الله» إذا جُعل عَلَماً، يكون لقباً إذا قُصد به الإشعار بأنه أُضيف إلى الله تشريفاً. **[وعليهم]** عطف على «على آبائهم»، وفيه كما قال التفتازاني: جمع بين الحقيقة والمجاز؛ حيث جعل قوله تعالى: ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ مراداً به «هم وآباؤهم»، فينبغي أن يُحمل على حذف؛ أي: «وعليهم» أو اعتبار معنى جامع بأن يُجعل الخطاب لجميع بني إسرائيل الحاضرين والغائبين. **[وقُرئ: ادَّكروا]**؛ أي: بفتح الدال وكسر الكاف[(٢)] **[والأصل: افتكروا]** الأَوْلى: «اذتكروا»[(٣)]، أو إبدال الأصل بـ«المعنى» [و«نعمتي»] عطف على «اذكروا».

[ووعد لهم] الأنسب بما قبله وما بعده وباللام: و«عهد لهم» **[عرض عريض]**؛

---

(١) انظر: الكليات، الكفومي [ص١٦٠]. (٢) معاني القرآن، الفراء [١/ ٢٤].
(٣) الدر المصون، السمين الحلبي [٩/ ١٦٢].

بكلمتي الشهادة، ومن الله تعالى حقن الدم والمال، وآخرها منا الاستغراق في بحر التوحيد بحيث يغفل عن نفسه فضلاً عن غيره، ومن الله تعالى الفوز باللقاء الدائم. وما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أوفوا بعهدي في اتباع محمد ﷺ، أوف بعهدكم في رفع الآصار والأغلال. وعن غيره: أوفوا بأداء الفرائض وترك الكبائر أوف بالمغفرة والثواب. أو أوفوا بالاستقامة على الطريق المستقيم، أوف بالكرامة والنعيم المقيم. فبالنظر إلى الوسائط. وقيل: كلاهما مضاف إلى المفعول، والمعنى: أوفوا بما عاهدتموني من الإيمان والتزام الطاعة، أوف بما عاهدتكم من حسن الإثابة، وتفصيل العهدين في سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [المائدة: ١٢]. وقرئ: (أوفّ) بالتشديد للمبالغة. ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ فيما تأتون وتذرون وخصوصاً في نقض العهد، وهو آكد في إفادة التخصيص من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] ....

أي: درجات كثيرة [وعن غيره]؛ أي: عن غير ابن عباس [أوفوا بأداء الفرائض...] إلى آخره، رواه ابن عباس أيضاً، فقد رواه ابن جرير عنه(١) بسند ضعيف، كما روى ما قبله عنه أيضاً لكنه بسند صحيح(٢) [فبالنظر إلى الوسائط] خبر «ما» وشرط زيادة الفاء في الخبر موجود هنا.

[وقيل: كلاهما]؛ أي: العهدين [وتفصيل العهدين] مبتدأ [في سورة المائدة]؛ أي: يأتي فيها، وهو خبر المبتدأ، أو حال قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ﴾.. إلى آخره [المائدة: ١٢] خبر ثان أو أول أو خبر لمبتدأ محذوف(٣).

[وهو]؛ أي: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [آكد في إفادة التخصيص من «إياك»]؛ أي: لأن «إيا» ثَمَّ منصوب بـ«نعبد» فمجموعهما جملة واحدة، وهنا منصوب بـ«ارهبون»

---

(١) انظر: جامع البيان، الطبري [١/٥٥٩].
(٢) جامع البيان، الطبري [١/٥٥٨].
(٣) السطر السابق من نسخة [ز ـ ج ـ ب] ساقطة من نسخة [الأصل].

۞ ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾﴾.

لما فيه مع التقديم من تكرير المفعول، والفاء الجزائية الدالة على تضمن الكلام معنى الشرط كأنه قيل: إن كنتم راهبين شيئاً فارهبون. و(الرهبة): خوف مع تحرز. والآية متضمنة للوعد والوعيد دالة على وجوب الشكر والوفاء بالعهد، وأن المؤمن ينبغي أن لا يخاف أحداً إلا الله تعالى.

﴿٤١﴾ ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ إفراد للإيمان بالأمر به والحث عليه لأنه المقصود والعمدة للوفاء بالعهود، وتقييد المنزل بأنه مصدق لما معهم من الكتب الإلٰهية من حيث إنه نازل حسبما نعت فيها، أو مطابق لها في القصص والمواعيد والدعاء إلى التوحيد والأمر بالعبادة والعدل بين الناس والنهي عن المعاصي والفواحش، وفيما يخالفها من جزئيات الأحكام بسبب تفاوت الأعصار في المصالح من حيث إن كل واحدة منها حق بالإضافة إلى زمانها، مراعى فيها صلاح من خوطب بها،

مقدراً لاستيفاء «فارهبونِ» مفعوله فهما جملتان، والتقدير: «إياي ارهبوا فارهبونِ»، فيكون الأمر بالرهبة متكرراً والمقدر مؤخراً، ويقوي تكررها عطف الثانية بالفاء الدالة على التعقيب، فكأنه قال: ارهبوني رهبة بعد رهبة[1]. وهذا المعنى مفقود في إياك نعبد. وإلى ذلك أشار بقوله: [لما فيه مع التقديم من تكرير المفعول...] إلى آخره، [مع تحرز]؛ أي: تحرز وقوع ما يخاف منه.

[بما أنزلت]؛ أي: من القرآن [مصدقاً] حال مؤكدة من ما أنزلت أو من ضميره المحذوف [لما معكم]؛ أي: من التوراة، وقيل: منها ومن الإنجيل [وتقييد المنزَّل] مبتدأ خبره قوله بعدُ: تنبيه [وفيما يخالفها] عطف على «في القصص والمواعيد»؛ أي: مطابق لها فيما يخالفها من حيث اشتراك الكل في الحقية الإضافية

---

(١) روح المعاني، الألوسي [١٤/ ١٦٣].

حتى لو نزل المتقدم في أيام المتأخر لنزل على وفقه، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «**لو كان موسى حيّاً لما وسعه إلا اتباعي**»، تنبيه على أن اتباعها لا ينافي الإيمان به؛ بل يوجبه ولذلك عرض بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ بأن الواجب أن يكونوا أول من آمن به، ولأنهم كانوا أهل النظر في معجزاته والعلم بشأنه والمستفتحين به والمبشرين بزمانه. و﴿أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ وقع خبراً عن ضمير الجمع بتقدير: أول فريق أو فوج، أو بتأويل لا يكن كل واحد منكم أول كافر به، كقولك: كسانا حلة فإن قيل: كيف نهوا عن التقدم في الكفر وقد سبقهم مشركوا العرب؟ قلت: المراد به التعريض لا الدلالة على ما نطق به الظاهر كقولك: أما أنا فلست بجاهل. أو: ولا تكونوا أول كافر من أهل الكتاب، أو ممن كفر بما معه؛ فإن من كفر بالقرآن فقد كفر بما يصدقه، أو مثل من كفر من مشركي مكة. ....

[**ولذلك قال** عليه السلام: «**لو كان موسى حياً لما وسعه إلا اتباعي**»] رواه الإمام أحمد(١) وغيره(٢) [**على أن اتباعها**]؛ أي: اتباعهم الكتب الإلٰهية [**لا ينافي الإيمان به**]؛ أي: بالقرآن [**بأن الواجب أن يكونوا أول من آمن به**] تفسير لقوله: بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾(٣) [**و«أول كافر» وقع خبراً عن ضمير الجمع**]؛ أي: مع أنه لا مطابقة بينهما، وجوابه قوله: بتقدير: أول فريق... إلى آخره، وحاصله: تأويل «الكافر» بالجنس الصادق بالجمع، أو تأويل «لا تكونوا» بأن لا يكن كل منكم كقولك: «كسانا حُلَّة»؛ أي: «كل واحد منا» قلتُ: المراد به التعريض؛ أي: بما يجب عليهم بمقتضى حالهم، فالتعريض هنا: ما يشار به لمقتضى الحال كقولك لمن أساء إليك: «أما أنا فلستُ بجاهل».

---

(١) مسند أحمد [٣/٣٣٨/ برقم: ١٤٦٧٢].
(٢) شعب الإيمان، البيهقي [١/١٩٩/ برقم: ١٧٦].
(٣) السطر السابق من نسخة [ز - ج - ب] ساقطة من نسخة [الأصل].

و﴿أَوَّلَ﴾: أفعل لا فعل له، وقيل: أصله (أوأل) من (وأل)، فأبدلت همزته واواً تخفيفاً غير قياسي أو (أأول) من (آل) فقُلِبت همزته واواً وأدغمت.

﴿وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ ولا تستبدلوا بالإيمان بها والاتباع لها حظوظ الدنيا، فإنها وإن جلّت قليلة مسترذلة بالإضافة إلى ما يفوت عنكم من حظوظ الآخرة بترك الإيمان. قيل: كان لهم رئاسة في قومهم ورسوم وهدايا منهم، فخافوا عليها لو اتبعوا رسول الله ﷺ فاختاروها عليه. وقيل: كانوا يأخذون الرِّشَى فيحرفون الحق ويكتمونه. ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾ بالإيمان واتباع الحق والإعراض عن الدنيا. ولما كانت الآية السابقة مشتملة على ما هو كالمبادي لما في الآية الثانية، فصلت بالرهبة التي هي مقدمة التقوى، ولأن الخطاب بها عم العالِم والمقلد. أمرهم بالرهبة التي هي مبدأ السلوك، والخطاب بالثانية لما خص أهل العلم أمرهم بالتقوى التي هي منتهاه.

[و«أول» **أفعل لا فعل له**][(١)]؛ أي: لاستثقال اجتماع واوين في أصلي [**وقيل: أصل «أوأل»**] بوزن «أفعل» أيضاً، لكن أصل العين على هذا همزة وعلى الأول واو [**من «وأل»**]؛ أي: لجأ، يقال: وأل إليه يئل وألاً ووُؤولاً على «فُعُول»؛ أي: لجأ؛ قاله الجوهري[(٢)]. [**ولا تستبدلوا**] جواب ما يقال: «الباء» إنما تدخل على الثمن، وهنا دخلت على المبيع. وحاصل الجواب: أن الاشتراء بمعنى: الاستبدال[(٣)]، والباء تدخل فيه على العوضين، والاشتراء كما قال التفتازاني: استعارة تحقيقية مبنية على تشبيه استبدال الرياسة التي كانت لهم بآيات الله بالاشتراء، وجرت في الفعل بالتبعية إلا أنه وقع التعبير عن المشترى بلفظ الثمن خلاف ما في الاشتراء الحقيقي، فلهذا جعل قرينة الاستعارة، ولو لم يكن الاشتراء استعارة للاستبدال لم يستقم[(٤)]؛ لأن الثمن لا يصلح مُشترى وإنما هو مشترى به في الاشتراء الحقيقي.

---

(١) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية [١/ ١١٧].
(٢) الصحاح، الجوهري [٧/ ١٣٩].
(٣) روح المعاني، الألوسي [١/ ٢٤٥].
(٤) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٦٠].

۞ ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾.

﴿٤٢﴾ ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ عطف على ما قبله. واللبس الخلط وقد يلزمه جعل الشيء مشتبهاً بغيره، والمعنى: لا تخلطوا الحق المنزل عليكم بالباطل الذي تخترعونه وتكتمونه حتى لا يميز بينهما، أو: ولا تجعلوا الحق ملتبساً بسبب خلط الباطل الذي تكتبونه في خلاله، أو تذكرونه في تأويله.

﴿وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ جزم داخل تحت حكم النهي كأنهم أمروا بالإيمان وترك الضلال، ونهوا عن الإضلال بالتلبيس على من سمع الحق والإخفاء على من لم يسمعه، أو نصب بإضمار أن على أن الواو للجمع؛ أي: لا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمانه، ويعضده أنه في مصحف ابن مسعود

[واللَّبْس]؛ أي: بالفتح مصدر لبس بفتح الباء؛ أي: خلط. وأما بالضم فمصدر «لبِس» بكسرها، من لبس الثوب، وبالكسر اللباس؛ قاله الجوهري[(١)] [**والمعنى: لا تخلطوا الحق...**] إلى آخره، ذكر أنّ «الباء» تحتمل أن تكون صلة لـ«تلبسوا» وأن تكون سببية. قال التفتازاني: وقد يُرجَّح الأول بأنه أظهر وأكثر. قلتُ: وعليه فهي للإلصاق؛ كقولك: «خلطت الماء باللبن»[(٢)]. [**أو نصب بإضمار أنْ على أن الواو للجمع...**] إلى آخره، لا يقال: يلزم عليه جواز تلبيسهم بدون الكتمان وعكسه، كما في: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»؛ لأنا نمنع ذلك، إذ نهي الجمع لا يدل على جواز البعض ولا على عدمه، وإنما يدل عليه دليل آخر؛ أما في مسألة «السمك» فللطِّبِّ، وأما في «الآية» فلقبح كل منهما[(٣)]. وفائدة الجمع المبالغة في النَّعي عليهم، وإظهار قُبْح أفعالهم من كونهم جامعين بين الفعلين اللذين إذا انفرد كل منهما كان قبيحاً.

---

(١) الصحاح، الجوهري [٢/ ١٣١].
(٢) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ٢٣٩].
(٣) المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري [ص٨٠].

۞ ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾.

(وتكتمون)؛ أي: وأنتم تكتمون بمعنى: كاتمين، وفيه إشعار بأن استقباح اللبس لما يصحبه من كتمان الحق. ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ عالمين بأنكم لابسون كاتمون فإنه أقبح إذ الجاهل قد يعذر.

﴿٤٣﴾ ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾؛ يعني: صلاة المسلمين وزكاتهم فإن غيرهما كلا صلاة ولا زكاة. أمرهم بفروع الإسلام بعد ما أمرهم بأصوله، وفيه دليل على أن الكفار مخاطبون بها. و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾: من: (زكا الزرع) إذا نما؛ فإن إخراجها يستجلب بركة في المال ويثمر للنفس فضيلة الكرم. أو من: ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ بمعنى: الطهارة، فإنها تطهر المال من الخبث والنفس من البخل. ﴿وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾؛ أي: في جماعتهم، فإن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة لما فيها من تظاهر النفوس، وعبر عن الصلاة بالركوع احترازاً عن صلاة اليهود. وقيل

وقراءة الجزم[١] وإن دلت على المبالغة لكن تفوت فائدة النَّعي عليهم [أي: «وأنتم تكتمون» بمعنى كاتمين][٢] زاد على «الكشاف»: أنتم لتصير الجملة إسمية فيسلم من الاعتراض بأن الجملة الفعلية المثبتة المضارعة إذا وقعت حالاً لا تدخل عليها الواو بخلاف الإسمية. هذا وقد انتقد كونها حالاً؛ لأن الحال قيد في الجملة السابقة، وهم نُهُوا عن لَبْس الحق بالباطل بكل حال. وأُجيب بأن الحال هنا لازمة؛ لأن لَبْس الحق بالباطل لا يقع إلا والحق مكتوم[٣]. [يعني صلاة المسلمين وزكاتهم] أشار بهما وبركوعهم المعلوم مما يأتي إلى أن «اللام» في «الصلاة» و«الزكاة» و«الراكعين» للعهد، ويجوز أن تكون للجنس؛ إذ صلاة وزكاة وركوع غير المسلمين ليس بصلاة ولا زكاة ولا ركوع.

---

(١) في نسخة [ز ـ ب]: (الجمهور). (٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٦١].
(٣) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ١٥١].

﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾.

الركوع: الخضوع والانقياد لما يلزمهم الشارع، قال الأضبط السعدي:

لا تُذِلَّ الضَّعِيفَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يَوْماً والدهْرُ قَدْ رفعه

﴿٤٤﴾ ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ تقرير مع توبيخ وتعجيب. والبر: التوسع في الخير، من البر وهو الفضاء الواسع يتناول كل خير، ولذلك قيل: البر ثلاثة: بر في عبادة الله تعالى، وبر في مراعاة الأقارب، وبر في معاملة الأجانب. ﴿وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ وتتركونها من البر كالمنسيات، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أنها نزلت ....

[قال الأضبط السَّعْدي] هو: ابن قريع؛ من شعراء الدولة الأموية[1]:

[لا تُذِلَّ الضعيف عَلَّكَ ....]

أي: لعلك:

[.. أن تركع يوماً والدهر يرفعه][2]

تركع من الركوع وهو الانحناء والميل، وأراد به الانحطاط من الرتبة. ورُوي بدل تذل الضعيف: «تُهِينَ الفقير».

[تقرير] التقرير يقال للحمل على الإقرار، والإلجاء إليه، وللتحقيق والتثبيت، وكلاهما مناسب هنا [**يتناول كل خير**]؛ أي: يُطلق عليه، ولم يرد هنا أنهم يأمرون بكل خير؛ نبَّهَ عليه وعلى ما قبله التفتازاني. [**وتتركونها من البر كالمنسيات**] أشار به كما قال الطيبي وغيره إلى أن المراد بـ«تنسون» تتركون[3]، على الاستعارة التبعية المثبتة[4] على تشبيه «تركهم أنفسهم من الخير» بـ«النسيان» في الغفلة والإهمال

---

(١) الأضبط بن قريع بن عوف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، آذته عشيرته من بني سعد، فخرج عنهم، فجعل لا يجاور قوماً إلا آذوه فقال: «أينما أذهب ألق سعداً». الكامل في اللغة، المبرد [ص١٤١].

(٢) انظر: ديوان الحماسة، أبو الحسن البصري [ص١١٤].

(٣) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [١/٦٣٨]. (٤) في نسخة [ز - ج]: (المبنية).

في أحبار المدينة، كانوا يأمرون سرّاً من نصحوه باتباع محمد ﷺ ولا يتبعونه. وقيل: كانوا يأمرون بالصدقة ولا يتصدقون.

﴿وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ تبكيت كقوله: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]؛ أي: تتلون التوراة، وفيها الوعيد على العناد وترك البر ومخالفة القول العمل. ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ قبح صنيعكم فيصدكم عنه، أو: أفلا عقل لكم يمنعكم عما تعلمون وخامة عاقبته. والعقل في الأصل: (الحبس) سمي به الإدراك الإنساني لأنه يحبسه عما يقبح ويعقله على ما يحسن، ثم القوة التي بها النفس تدرك هذا الإدراك. والآية ناعية على من يعظ غيره ولا يتعظ بنفسه سوء صنيعه وخبث نفسه، وأن فعله فعل الجاهل بالشرع أو الأحمق الخالي

مبالغة؛ لأن أحداً لا ينسى نفسه بل يخرجها(١) من الخير ويتركها كما يترك الشيء المنسي لعدم المبالاة والغفلة فيما ينبغي له أن يفعله.

[**في أحبار المدينة**](٢) وفي نسخ: أحبار اليهود [﴿وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾: تبكيت كقوله: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾] يعني: كما وقع «وأنتم تعلمون» حالاً من فاعل «أتأمرون الناس بالبر» للتبكيت والإلزام «لا تلبسوا» على سبيل التبكيت(٣) وإلزام الخصم، كذلك «وأنتم تتلون الكتاب» حال من فاعل «أتأمرون الناس بالبر» للتبكيت والإلزام(٤).

[**أفلا تعقلون قبح صنيعكم...**] إلى آخره، بيَّن به أنه يجوز في «تعقلون» اعتبار مفعوله وعدم اعتباره؛ حيث نُفي بالأول تعقل قبح صنيعهم، وبالثاني(٥) تعقلهم أصلاً بنفي عقلهم، والأول أوفق والثاني أبلغ [**وخامة عاقبته**]؛ أي: عدم موافقة عاقبته لكم [**لأنه يحبسه عما يقبح ويعقله على ما يحسن**](٦) قد يوهم أن قبح هذه الأشياء عقلي، وجوابه أنه ليس كذلك بل هو شرعي؛ لأنه رتَّب التوبيخ على ما صدر عنهم بعد

---

(١) كما في نسخة [ز ـ ج ـ ب]، وفي نسخة [الأصل]: (يحرمها).
(٢) انظر: جامع البيان، الطبري [١/ ٥٧٢]. (٣) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٦٢].
(٤) السطر السابق من نسخة [ز ـ ج ـ ب] ساقطة من نسخة [الأصل].
(٥) في نسخة [ج] زيادة: (عدم).
(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [١/ ٣٦٩].

۞ ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ٤٥﴾.

عن العقل؛ فإن الجامع بينهما تأبى عنه شكيمته، والمراد بها حث الواعظ على تزكية النفس والإقبال عليها بالتكميل ليقوم فيقيم غيره، لا منع الفاسق عن الوعظ فإن الإخلال بأحد الأمرين المأمور بهما لا يوجب الإخلال بالآخر.

٤٥ ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ﴾ متصل بما قبله، كأنهم لما أمروا بما شق عليهم لما فيه من الكلفة وترك الرياسة والإعراض عن المال عولجوا بذلك، والمعنى: استعينوا على حوائجكم بانتظار النجح والفرج توكلاً على الله، أو: بالصوم الذي هو صبر عن المفطرات لما فيه من كسر الشهوة، وتصفية النفس. والتوسل بالصلاة والالتجاء إليها؛ فإنها جامعة لأنواع العبادات النفسانية والبدنية؛ من الطهارة، وستر العورة، وصرف المال فيهما، والتوجه إلى الكعبة، والعكوف للعبادة، وإظهار الخشوع بالجوارح، وإخلاص النية بالقلب، ومجاهدة الشيطان، ومناجاة الحق، وقراءة القرآن، والتكلم بالشهادتين، وكف النفس عن الأطيبين حتى تجابوا

تلاوة الكتاب [فإن الجامع بينهما]؛ أي: بين العلم والعقل [تأبى عنه]؛ أي: عن كونه واعظاً غير مُتَّعِظ [شكيمته]؛ أي: نفسه بحيث لا تنقاد، قال الجوهري: فلان شديد الشكيمة إذا كان شديد النفس أَنِفاً أَبِيّاً، وفلان ذو شكيمة لا ينقاد(١).

[والمراد بها]؛ أي: بآية ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ﴾ [حثُّ الواعظ على تزكية النفس]؛ أي: نفسه [والإقبال عليها بالتكميل] لها [لتقوم]؛ أي: نفسه [فيقيم]؛ أي: الواعظ [غيره]. [بالصبر والصلاة] قدَّمه عليها؛ لأنه لا يمكن حصولها كاملة إلا به [أو بالصوم] عطف على «بانتظار النجح» [والتوسل] عطف على «انتظار النجح» [فيهما]؛ أي: في الطهارة وستر العورة [عن الأطيبين]؛ أي: شهوتي الفرج والبطن.

---

(١) السطر السابق من نسخة [ز ـ ج ـ ب] ساقطة من نسخة [الأصل]

۞ ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾.

إلى تحصيل المآرب وجبر المصائب، روي: (أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا حَزبه أمر فزع إلى الصلاة). ويجوز أن يراد بها الدعاء: ﴿وَإِنَّهَا﴾؛ أي: وإن الاستعانة بهما أو الصلاة وتخصيصها برد الضمير إليها لعظم شأنها واستجماعها ضروباً من الصبر. أو جملة ما أمروا بها ونهوا عنها. ﴿لَكَبِيرَةٌ﴾ لثقيلة شاقة كقوله تعالى: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣]. ﴿إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾؛ أي: المخبتين، و(الخشوع): الإخبات، ومنه الخشعة للرملة المتطامنة، والخضوع اللين والانقياد، ولذلك يقال: الخشوع بالجوارح والخضوع بالقلب.

﴿٤٦﴾ ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾؛ أي: يتوقعون لقاء الله تعالى ونيل ما عنده، أو يتيقنون أنهم يحشرون إلى الله فيجازيهم،

[رُوي أنه ﷺ: «كان إذا حَزَبَهُ أمره فزع إلى الصلاة»]؛ أي: لجأ إليها، والحديث رواه الإمام أحمد[1] وغيره[2]. و«حزبه»: بحاء مهملة وزاي وباء موحدة: أهمَّه ونزل به. [ضروباً من الصبر]؛ أي: على مشاقها وما يجب فيها من نحو إخلاص القلب وحفظ النيات ودفع الوساوس ومراعاة الآداب. [أو جملة «ما أمروا بها»] عطف على «الاستعانة»[3]، وضمير «بها».

لـ«ما» باعتبار معناها. [ومنه الخشعة للرملة المتطامنة] قال في «القاموس»: «الخُشعة»: بالضم القطعة من الأرض الغليظة والأكمة اللاطئة بالأرض[4].

[أي: يتوقعون لقاء الله] لا خفاء أن ملاقاة الله على الحقيقة ممتنع، لكنِ المجوِّزون لرؤيته تعالى يفسرونها بالرؤية مجازاً، والمانعون لها يفسرونها بما يناسب

---

(١) ولكن بلفظ: «كان النبي ﷺ إذا حزبه أمر صلّى» [٥/ ٣٨٨/ برقم: ٢٣٣٤٧].
(٢) سنن أبي داود [١/ ٤٢٠/ برقم: ١٣١٩] وسنده حسن.
(٣) عبارة: (عطف على الاستعانة) من نسخة [ز ـ ج ـ ب] ساقطة من نسخة [الأصل].
(٤) القاموس المحيط، الفيروزآبادي [٤/ ٣٣].

۞ ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾﴾.

ويؤيده أن في مصحف ابن مسعود: (يعلمون) وكأن الظنَّ لما شابه العلم في الرجحان أطلق عليه لتضمن معنى التوقع، قال أوس بن حجر شعر:

فـأرْسَـلْـتُـهُ مُـسـتَـيْـقِـنَ الـظـنِّ أنَّـه   مُخالِطُ ما بينَ الشَّراسِيفِ جائِفُ

وإنما لم تثقل عليهم ثقلها على غيرهم فإن نفوسهم مرتاضة بأمثالها، متوقعة في مقابلتها ما يستحقر لأجله مشاقها وتستلذ بسببه متاعبها، ومن ثمة قال عليه الصلاة والسلام: «**وجعلت قُرَّةُ عيني في الصلاة**».

﴿٤٧﴾ ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ كرره للتأكيد وتذكير التفضيل الذي هو أَجَلُّ النعم خصوصاً، وربطه بالوعيد الشديد تخويفاً لمن غفل عنها وأخل بحقوقها. ﴿وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ﴾ عطف على ﴿نِعۡمَتِيَ﴾. ﴿عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾؛ أي: عالمي زمانهم، ....

المقام كلقاء الثواب خاصة أو الجزاء مطلقاً أو العلم المحقق الشبيه بالمشاهدة والمعاينة. وعليه يحمل ظن الملاقاة على العلم بها الموافق لقراءة ابن مسعود: «يعلمون» بدل «يظنون». [**قال أوس بن حُجْر**][١]: بضمِّ المهملة وسكون الجيم.

[**فـأرسـلـتـه مـسـتـيـقـن الـظَّـنِّ أنـه   خالط ما بـين الشراسيف جائف**][٢]

وصف به رمية السهم إلى الحمار الوحشي. و«مستيقن الظن» معناه: ظنَّ ظناً يقينياً؛ أي: مصيباً. و«الشراسيف»: جمع شرسوف، وهو رأس عظم[٣] الجنب من جانب البطن. و«جائف»: بالجيم مصيب الجوف، فتصير الرمية جائفة.

[**قال ﷺ: «وجُعلت قُرَّة عيني في الصلاة»**] هو بعض حديث رواه النَّسائي[٤] وغيره[٥]. [**أي: عالمي زمانهم**] يعني: لا جميع ما سوى الله؛ لئلا يلزم تفضيلهم

---

(١) عبارة: (بضمِّ المهملة وسكون الجيم) من نسخة [ز ـ ج ـ ب] ساقطة من نسخة [الأصل].

(٢) انظر: منتهى الطلب من أشعار العرب، ابن ميمون [٦٤].

(٣) عبارة (عظم) زيادة من نسخة [ز ـ ج ـ ب] ساقطة من نسخة [الأصل].

(٤) سنن النسائي [٧/ ٦١/ برقم: ٣٩٣٩] وهو حديث صحيح.

(٥) مسند أحمد [٣/ ١٢٨/ برقم: ١٢٣١٥].

۞ ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ۝٤٨﴾.

يريد به تفضيل آبائهم الذين كانوا في عصر موسى عليه الصلاة والسلام وبعده، قبل أن يغيروا بما منحهم الله تعالى من العلم والإيمان والعمل الصالح، وجعلهم أنبياء وملوكاً مقسطين. واستدل به على تفضيل البشر على المَلَك وهو ضعيف.

(٤٨) ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا﴾؛ أي: ما فيه من الحساب والعذاب. ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ لا تقضى عنها شيئاً من الحقوق، ....

على الملائكة، ولا جميع الناس لئلا يلزم تفضيلهم على نبيِّنا وأُمَّته. على أنه لو سُلِّم العموم فلا دلالة على التفضيل من كل وجه، وأيضاً فمعنى تفضيلهم على جميع العوالم: أن الله تعالى بعث منهم رسلاً كثيرة لم يبعثهم من أُمَّة غيرهم ففُضِّلوا بهذا النوع من التفضيل على سائر الأمم [**يريد به**]؛ أي: بتفضيلهم [**بما منحهم الله**] متعلق بـ«تفضيل آبائهم».

[**واستدل به على تفضيل البشر على الملك**]؛ أي: وعلى أن الأصلح لا يجب على الله تعالى؛ لأن تفضيلهم لو وجب عليه لم يجز جَعْلُه مِنَّةً عليهم؛ لأن مَنْ أتى بما وجب عليه لا مِنَّةَ له به على أحد [**وهو**]؛ أي: الاستدلال على ما ذكره [**ضعيف**] لأن قوله: ﴿وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] وإن كان عامّاً في العالمين، لكنه مطلق في التفضيل[١]، والمطلق يكفي في صدقه صورة واحدة. وهذا ساقط من نسخة.

[**أي: ما فيه من الحساب والعذاب**] أشار به إلى أن مفعول «اتقوا» محذوف، وأن «يوماً» ظرف له لا لـ«اتقوا»؛ أي: «اتقوا العذاب في يوم».

[**شيئاً من الحقوق**] زاد في «الكشاف»: فـ«شيئاً» مفعول به[٢]. وقضية قول

---

(١) اللباب، ابن عادل [١/ ٥٢٩].
(٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٦٤].

أو شيئاً من الجزاء؛ فيكون نصبه على المصدر، وقرئ: (لا تجزئ) من: (أجزأ عنه) إذا أغنى، وعلى هذا تعين أن يكون مصدراً، وإيراده منكراً مع تنكير النفسين للتعميم والإقناط الكلي والجملة صفة ليوماً، والعائد فيها محذوف تقديره: لا تجزي فيه، ومن لم يجوز حذف العائد المجرور قال: اتسع فيه فحذف عنه الجار وأجري مجرى المفعول به ثم حذف كما حذف من قوله: (أَمْ مالٌ أصابوا).

المصنف: [أو شيئاً من الجزاء فيكون نصبه على المصدر] أن «شيئاً» مصدر على التقديرين وهو صحيح وإن كان كونه على الأول مفعولاً به صحيحاً أيضاً [وعلى هذا تعين أن يكون مصدراً]؛ أي: بخلافه على الأول لا يتعين فيه ذلك؛ بل يجوز أن يكون مفعولاً به؛ لأن «جزى» لما كان متعدِّياً احتمل أن يكون مفعولاً به وأن يكون مصدراً، بخلاف «أجزأ» فإنه لازم فلا يكون شيئاً إلا مصدراً [وإيراده منكَّراً مع تنكير النفس للتعميم والإقناط الكُلِّي] تبع فيه «الكشاف»[(١)]، وهو جارٍ على مذهب المعتزلة من أنهم ينكرون الشفاعة للعصاة ويحتجون بهذه الآية[(٢)]، وأهل السُّنَّة يقدرون: «لا تجزي نفس عن نفس كافرة شيئاً»، أو «لا تجزي نفس عن نفس شيئاً إلا بإذن الله». [اتسع فيه]؛ أي: في المجرور [وأُجري مجرى المفعول به]؛ أي: لـ «تجزى» [من قوله]؛ أي: الحارث بن كلدة الثقفي في معاتبته لبني عمِّه:

[.................................... أو مـــال أصـــابـــوا]

أوله:

فـمـا أدري أغـيَّـرهـم تَـنـاءٍ وطـولُ الـعـهـدِ أو مـالٌ أصابـوا[(٣)]

أي: أصابوه. و«تناءٍ»: بمثناة ممدوداً منقوصاً؛ أي: تباعد. وإنما قال: «أو مال أصابوا» لأن الغنى في أكثر الناس يغير الإخوان على إخوانهم. قال التفتازاني: فمن ذلك ما قاله أبو الهول في صديق له أيسر فلم يجده كما يحبُّ:

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [٥٠٨/٤].
(٢) انظر: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٧٩/٣١].
(٣) انظر: الكتاب، سيبويه [ص٨٨].

﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾؛ أي: من النفس الثانية العاصية، أو من الأولى، وكأنه أريد بالآية نفى أن يدفع العذاب أحد عن أحد من كل وجه محتمل؛ فإنه إما أن يكون قهراً أو غيره، والأول: النصرة، والثاني: إما أن يكون مجاناً أو غيره. والأول: أن يشفع له، والثاني: إما بأداء ما كان عليه وهو أن يجزي عنه، أو بغيره وهو أن يعطى عنه عدلاً. والشفاعة من: (الشفع) كأن المشفوع له كان فرداً فجعله الشفيع شفعاً بضم نفسه إليه، والعدل: الفدية. وقيل: البدل، وأصله التسوية سمي به الفدية لأنها سويت بالمفدى، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ولا تقبل بالتاء.

﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ يمنعون من عقاب الله، والضمير لما دلت عليه النفس الثانية المنكرة الواقعة في سياق النفس ....

لئن كانت الدنيا أنالتك ثروةً فأصبحتَ فيها بعد عُسْرٍ أخا يُسْرِ
لقد كشف الإثراءُ منكَ خلائقاً من اللُّؤْم كانت تحت ثوب من الفقرِ[1]

[أي: من النفس الثانية العاصية أو من الأولى] رُجِّح الأول بأنه الملائم لقوله: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]؛ إذ الضمير في الجملتين للنفوس العاصية. والثاني بأن النفس الأولى هي المحدَّث عنها في قوله: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨] والثانية مذكورة على سبيل الفضلة لا العمدة[2]. [فإنه إما أن يكون قهراً أو غيره...] إلى آخره، هذا على التقسيم العقلي، وأما البياني فالآية من أسلوب الترقِّي من سعي إلى سعي، ولهذا اختار تفسير «تجزي» بـ«تقضي» على «تغني» كأنه قيل: النفس الأولى غير قادرة على استخلاص الثانية من قضاء الواجبات وتدارك التبعات؛ لأنها مشتغلة عنها بشأنها، ثم إن قدرت على شفاعة لم تُقبل منها، وإن انضمَّ إليها الفداء لم يؤخذ منها وإن سعت بالقهر لم تتمكن منه[3] [والضمير]؛ أي: في قوله: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [لِمَا دلت عليه النفس الثانية...] إلى آخره، كما في

---

(١) المستطرف في كل فَنٍّ مستظرف، الأبشيهي [١/ ٤٢٤].
(٢) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين النيسابوري [١/ ٢٨٠].
(٣) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ١٦٠].

۞ ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٤٩﴾﴾.

من النفوس الكثيرة، وتذكيره بمعنى العباد. أو الأناسي والنصرة أخص من المعونة لاختصاصه بدفع الضر. وقد تمسكت المعتزلة بهذه الآية على نفي الشفاعة لأهل الكبائر، وأجيب بأنها مخصوصة بالكفار للآيات والأحاديث الواردة في الشفاعة، ويؤيده أن الخطاب معهم، والآية نزلت ردّاً لما كانت اليهود تزعم أن آباءهم تشفع لهم.

﴿٤٩﴾ ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ تفصيل لما أجمله في قوله: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧] وعطف على ﴿نِعْمَتِىَ﴾ [البقرة: ٤٧]، عطف جبريل وميكائيل على الملائكة، وقرئ: (أنجيتكم) و(نجيتكم). وأصل (آلِ) أهل؛ لأن تصغيره (أهيل)، ....

قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] فإن الضمير عائد لما دلَّ عليه أحد من الجمع، فقوله: [**من النفوس الكثيرة**] بيان لـ«ما»، ثم استشعر أنه لما أعاد الضمير إلى «النفوس» كان المناسب «هنَّ» بالتأنيث لا «هم» بالتذكير فأجاب بقوله: [**وتذكيره بمعنى العباد والأناسي**]؛ أي: بتأويل النفوس بالعباد أو الأناسي كما تقول: «ثلاثة أنفس» بالتاء مع تأنيث النفس؛ لتأويل النفوس بالأشخاص أو الرجال[1].

[**وأصل آل: أهل؛ لأن تصغيره: أُهَيْل**] هو المشهور، وقال الكسائي وغيره: أصله «أول» من «آلَ يؤول»؛ أي: رجع؛ قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتصغيره: «أُوَيْل»[2]. ورُدَّ الأول باختلاف «أهل» و«آل» معنى؛ إذ الأهل القرابة، والآل مَنْ يؤول إليك بقرابة أو رأي أو مذهب، وبأن الألف لم يثبت إبدالها من الهاء. ويُجاب بأن القائل بالأول جرى على القول بأن اللفظين بمعنى، أو أراد

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٦٥].
(٢) أوضح المسالك، ابن هشام [١/ ٢٩].

وخص بالإضافة إلى أولي الخطر كالأنبياء والملوك. و﴿فِرۡعَوۡنَ﴾ لقب لمن ملك العمالقة ككسرى وقيصر لملكي الفرس والروم. ولعتوهم اشتق منه تفرعن الرجل إذا عتا وتجبر، وكان فرعون موسى ـ مصعب بن ريان ـ وقيل: ابنه وليداً من بقايا عاد. وفرعون يوسف عليه السلام: ريان، وكان بينهما أكثر من أربعمائة سنة. ﴿يَسُومُونَكُمۡ﴾ يبغونكم، من سامه خسفاً إذا أولاه ظلماً، وأصل السوم الذهاب في طلب الشيء. ﴿سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ﴾ أفظعه فإنه قبيح بالإضافة إلى سائره، والسوء مصدر (ساء يسوء) ونصبه على المفعول

بالأهل أحد معاني «آل»، وأبدل الواو من الهاء لتقاربهما مخرجاً[(١)] [**وخُصَّ بالإضافة إلى أولي الخطر**]؛ أي: القدر والمنزلة، بمعنى: الشرف، وإنما قيل: «آل فرعون» لتصوره بصورة الأشراف أو لشرفه في قومه عندهم[(٢)].

[**وفرعون لقب لمن مَلَكَ العمالقة**[(٣)]...] إلى آخره. قال التفتازاني: يشبه أن يكون مثل «فرعون» و«قيصر» و«كسرى» من علم الجنس ولذا مُنع الصَّرْف. ولكن جمعه باعتبار الأفراد مثل الفراعنة والقياصرة والأكاسرة يدلُّ على أنه عَلَم شخص يُسمَّى به كل من يملك ذلك وضعاً ابتدائياً. قال: والعمالقة: أولاد عمليق بن لاود بن إرم بن سام بن نوح[(٤)] [**ولعتوهم**]؛ أي: العمالقة [**اشتق منه**]؛ أي: من فرعون ملكهم[(٥)] [**تَفَرْعَنَ الرجل؛ إذا عتى**] أشار به إلى أن أصل الاشتقاق أن يكون من المصادر لا من الأسماء كما هنا [**وقيل: اسمه وليد**] هو الأشهر كما عليه أكثر المفسرين[(٦)].

[**يبغونكم**] تفسير لـ«يسومونكم»، وفسَّره غيره بـ«يولونكم ويذيقونكم»، وكلٌّ صحيح وإن كان تفسيره بهذين أقرب [**أفظعه**]؛ أي: أشنعه [**ونصبه على المفعول**]؛

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [١/ ٣٨٣].
(٢) انظر: لسان العرب، ابن منظور [١١/ ٣٢/مادة: أول].
(٣) انظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي [٧/ ٨].
(٤) انظر: أخبار الزمان، المسعودي [٨٧].
(٥) انظر: المختصر في أخبار البشر، أبو الفداء [١/ ٦٢].
(٦) انظر: تاريخ الأمم والملوك، الطبري [١/ ٢٣١].

لـ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾، والجملة حال من الضمير في ﴿نَجَّيْنَاكُم﴾، أو من ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾، أو منهما جميعاً لأن فيها ضمير كل واحد منهما.

﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ بيان لـ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ ولذلك لم يعطف، وقرئ: (يَذْبَحُونَ) بالتخفيف. وإنما فعلوا بهم ذلك؛ لأن فرعون رأى في المنام، أو قال له الكهنة: سيولد منهم من يذهب بملكه، فلم يردّ اجتهادُهم من قدر الله شيئاً. ﴿وَفِي ذَالِكُم بَلَآءٌ﴾ محنة، إن أشير بذلكم إلى صنيعهم، ونعمة إن أشير به إلى الإنجاء، وأصله الاختبار لكن لما كان اختبار الله تعالى عباده تارة بالمحنة وتارة بالمنحة أطلق عليهما، ويجوز أن يشار بذلكم إلى الجملة ويراد به الامتحان الشائع بينهما. ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾

أي: الثاني [بيان ليسومونكم] أو بيان معنوي؛ أي: تفسير، لا بيان نحوي؛ لأن عطف البيان لا يكون في الأفعال ولا في الجمل على ما أطلقه ابن هشام كغيره[١]. وجُوِّز في ذلك أن يكون حالاً أو استئنافاً أو بدلاً. واستشكل كونه بياناً وتفسيراً لـ«يسومونكم» بعطفه عليه في سورة إبراهيم، والعطف يقتضي التغاير. وأُجيب بأن ما هنا من كلام الله تعالى فوقع تفسيراً لما قبله، وما هناك من كلام موسى وكان مأموراً بتعداد المحن في قوله: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥] فعدَّد المحن عليهم فناسب ذكر العاطف، وبأن ما هنا تفسير لصفات العذاب، وما هناك مبين أنه قد مسَّهم عذاب غير الذبح.

[لأن فرعون رأى في المنام..] رُوي: أنه رأى في منامه أن ناراً أقبلت من بيت المقدس حتى اشتملت على بيوت مصر فأحرقت القبط وتركت بني إسرائيل، وأخربت بيوت مصر. فدعا السَّحَرة والكَهَنة فسألهم عن رؤياه؟ فقالوا: يخرج من هذا البلد الذي جاء بنو إسرائيل منه رجل يكون على وجهه هلاك مصر، فأمر بقتل الغلمان سنة وتركهم سنة، فوُلد هارون في سنة لا قتل فيها، وموسى في سنة فيها قتل[٢]. [إلى الجملة]؛ أي: مجموع صنيعهم والإنجاء.

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام [٢١٦].

(٢) انظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير [١/ ٥٥].

۞ ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ۝٥٠﴾.

بتسليطهم عليكم، أو ببعث موسى عليه السلام وتوفيقه لتخليصكم، أو بهما. ﴿عَظِيمٌ﴾ صفة (بلاء). وفي الآية تنبيه على أن ما يصيب العبد من خير أو شر اختبار من الله تعالى، فعليه أن يشكر على مسارّه ويصبر على مضارّه ليكون من خير المختبرين.

۝٥٠ ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ فلَقْنَاه وفصلنا بين بعضه وبعض حتى حصلت فيه مسالك بسلوككم فيه. أو بسبب إنجائكم، أو ملتبساً بكم كقوله: (تَدُوسُ بِنَا الجَمَاجِمَ والتّريبا) ....

[بسلوككم فيه أو بسبب إنجائكم أو ملتبساً بكم] بيَّن أن «الباء» في «بكم» إما للاستعانة والتشبيه بالآلة فتكون استعارة تبعية، أو للسببية الباعثة كاللام، أو للمصاحبة[1]؛ فالظرف.

أعني: «بكم» مستقر على الأخير، ولغو على الأولين. وضُعف الأول بأن آلة التفريق للبحر هي العصا بدليل قوله تعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، ويجاب بأن العصا ليست آلة مستقلة بل هي معهم. [كقوله]؛ أي: المتنبي:

[.......................... تدوس بنا الجماجم والتريبا]

صدره مع ما قبله:

كأن خيولنا كانت قديماً تُسَقَّى في قحوفهم الحليبا
فمرت غيرَ نافرةٍ عليهم ....[2]

و«التريب»: جمع تريبة، وهي عظام الصدر. والعرب تسقي كرام خيولهم اللبن. يقول: كأن خيولنا كانت تُسقى اللبن في قحوف رؤوس الأعداء فأَلِفَتها، فهي تطأ رؤوسهم وصدورهم وتجري عليها فلا تنفر[3]. و«تُسَقَّى» في البيت بفتح السين

---

(١) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام [ص٢٦٦].
(٢) الحماسة المغربية، أبو العباس الجراوي [ص٧٠].
(٣) انظر: شرح ديوان المتنبي، الواحدي [١٤٧].

وقرئ: (فَرَّقْنَا) على بناء التكثير لأن المسالك كانت اثني عشر بعدد الأسباط. ﴿فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ أراد به فرعون وقومه، واقتصر على ذكرهم للعلم بأنه كان أولى به، وقيل: شخصه كما روي أن الحسن رضي الله تعالى عنه كان يقول: اللَّهُمَّ صَلِّ على آل محمد؛ أي: شخصه واستغنى بذكره عن ذكر أتباعه. ﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ ذلك؛ أي: غرقهم وإطباق البحر عليهم، أو انفلاق البحر عن طرق يابسة مذللة، أو جثثهم التي قذفها البحر إلى الساحل، أو ينظر بعضكم بعضاً. روي: أنه تعالى أمر موسى عليه السلام أن يسري ببني إسرائيل، فخرج بهم فصبحهم فرعون وجنوده، وصادفوهم على شاطئ البحر، فأوحى الله تعالى إليه ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، فضربه فظهر فيه اثنا عشر طريقاً يابساً فسلكوها فقالوا: يا موسى! نخاف أن يغرق بعضنا ولا نعلم، ففتح الله فيها كوى فتراأوا وتسامعوا حتى عبروا البحر، ثم لما وصل إليه فرعون ورآه منفلقاً اقتحم فيه هو وجنوده فالتطم عليهم وأغرقهم أجمعين. واعلم أن هذه الواقعة من أعظم ما أنعم الله به على بني إسرائيل، ومن الآيات الملجئة إلى العلم بوجود الصانع الحكيم وتصديق موسى عليه الصلاة والسلام، ثم إنهم بعد ذلك اتخذوا العجل

وتشديد القاف مفتوحة. والبيت شاهد على أن الباء للملابسة. وفرق بينها وبين باء الاستعانة والسببية بأن باء الاستعانة كالآلة، وأن البحر فُرق بواسطتهم، والسببية آذنت بأنه تعالى فرقه بسببهم ولأجل إنجائهم لكن ليس فيه أنه فرقه بواسطتهم أو بشيء آخر، والملابسة ليس فيها نصوصية على شيء من الأمرين.

[وقُرئ: فرَّقنا على بناء التكثير]؛ أي: بواسطة التشديد[(١)]. **[أراد به فرعون وقومه]**؛ أي: بحذف المعطوف عليه والعاطف أو باعتبار المضاف والمضاف إليه كما في: «راكب الناقة طليحان»؛ أي: مُعْنَيَان من التعب[(٢)]. **[أولى به]**؛ أي: بالإغراق **[وأنتم تنظرون ذلك]** ذكر لتقدير مفعول تنظرون خمسة أوجه: أولها ذلك؛

---

(١) قرأ بها الزهري. انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [١/ ٣٨٧].

(٢) انظر: الخصائص، ابن جني [١/ ٢٨٩].

۞ ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ٥١﴾.

وقالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ونحو ذلك، فهم بمعزل في الفطنة والذكاء وسلامة النفس وحسن الاتباع عن أمة محمد ﷺ، مع أن ما تواتر من معجزاته أمور نظرية دقيقة يدركها الأذكياء، وإخباره عليه الصلاة والسلام عنها من جملة معجزاته على ما مرَّ تقريره.

٥١ ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ لما عادوا إلى مصر بعد هلاك فرعون وعد الله موسى أن يعطيه التورية، وضرب له ميقاتاً ذا القعدة وعشر ذي الحجة وعبر عنها بالليالي لأنها غرر الشهور. وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (واعَدْنا) لأنه تعالى وعده الوحي. ووعده موسى عليه السلام المجيء للميقات إلى الطور. ....

أي: ما ذكر من إنجائكم وإغراق فرعون وآله، والبقية ظاهرة من كلامه [دقيقة] صفة ثانية لـ«أمور».

[لما عادوا إلى مصر بعد هلاك فرعون] تبع فيما ذكره من عَوْدهم إلى مصر «الكشاف» ولم يُعرف ذلك لغيرهما[١]، وإنما كانوا بالشام؛ لأن إتيان موسى للميعاد كان بطور سيناء وهو بالشام لا بمصر[٢]، وقد قال البهاء ابن عقيل في «تفسيره»: لم يصرح أحد من المفسرين والمؤرخين بأنهم دخلوا مصر بعد خروجهم منها.

فإن قلتَ: قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ﴾ [الشعراء: ٥٧] إلى قوله: ﴿وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ٥٩] يقتضي أنهم عادوا إليها. قلنا: لا نسلم؛ إذ المعنى: أن الله أورثهم وملَّكهم إياها ولم يردَّهم إليها وجعل مساكنهم الشام[٣].

[وقرأ ابن كثير ونافع...] إلى آخره، اقتصر على القرَّاء من السبعة وإلا فقد وافقهم من العشرة خلف [«واعدنا»؛ لأنه تعالى وعده الوحي ووعد موسى المجيء]

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٦٧].
(٢) انظر: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٣/ ٧٠].
(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [١٣/ ١٠٤].

۞ ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٥٢ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝٥٣﴾.

﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ إلٰهاً أو معبوداً ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ من بعد موسى عليه السلام، أو مُضيِّهِ ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ بإشراككم.

۝٥٢ - ۝٥٣ ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم﴾ حين تبتم، والعفو محو الجريمة، من

بيَّن بذلك معنى المفاعلة، ويحتاج إلى تقدير معنى يشمل تعلق الفعل من الجانبين ليشمل الوحي والمجيء؛ إذ لا جائز أن تكون «أربعين» ظرفاً للفعل؛ أعني: «واعدنا» لأن المواعدة لم تقع في كل منها، ولا مفعولاً به لأن المواعدة إنما تتعلق بالأحداث والمعاني لا بالجثث والأزمنة، فيُقدَّر لذلك نحو الملاقاة ليشمل ما ذكرناه(١). والمعنى: وعدناه الملاقاة عقب أربعين ليلة، واللقاء(٢) الموعود من الله لأجل الوحي ومن موسى لأجل المجيء لاستماعه. فنصب «الأربعين» كما قال التفتازاني: في موضع المفعول به باعتبار المقدر.

[ثم اتخذتم العجل إلٰهاً] أصل اتخذتم: «أئتخذتم»، ثم أُبدلت الهمزة تاءً كما قالوا في «ائتمن»: اتَّمن، وكان القياس إبدالها ياءً(٣). وقيل: أُبدلت الهمزة واواً ثم الواو تاءً، وهو إبدال قياسي. وقيل: أصله «أوتخذتم» أُبدلت الواو تاءً على اللغة الفصحى؛ لأن فيه لغة قليلة أنه يقال: «وخذ»، فجاء هذا على القياس في البدل وإن بُني على لغة قليلة. وخرَّجه «الفارسي» على أن التاء الأولى فيه أصلية؛ لأن العرب قالوا: «اتَخِذ» بكسر الخاء، بمعنى أخذ؛ قال تعالى: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]. وهو متعدٍّ إلى مفعولين أحدهما محذوف وهو ما جرى عليه المصنف(٤).

[من بعد موسى؛ أي: مُضيِّه]؛ أي: إلى الطور، وقدَّر مضافاً لموسى يليق بالبعدية لأنها لا تليق بالذات، وقدّره بمضيه لا بمواعدته المتقدمة ليزول به التعارض

---

(١) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ٢٦٣].
(٢) في نسخة [ج]: (الميقات).
(٣) تهذيب اللغة، الأزهري [٣/ ١٥].
(٤) الصحاح، الجوهري [٣/ ٢٨٠].

۞ ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾﴾.

عفا إذا درس. ﴿مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: الاتخاذ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ لكي تشكروا عفوه. ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾؛ يعني: التورية الجامع بين كونه كتاباً منزلاً وحجة تفرق بين الحق والباطل. وقيل: أراد بالفرقان معجزاته الفارقة بين المحق والمبطل في الدعوى، أو بين الكفر والإيمان. وقيل: الشرع الفارق بين الحلال والحرام، أو النصر الذي فرق بينه وبين عدوه كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١] يريد به يوم بدر ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ لكي تهتدوا بتدبر الكتاب والتفكر في الآيات.

﴿٥٤﴾ ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ فاعزموا على التوبة

بين مدلول «ثُمَّ» من التراخي عن المواعدة ومدلول «من» الابتدائية من وقوع البعدية عقب المواعدة؛ إذ المهلة واقعة بين المواعدة والاتخاذ، وبيان الغاية واقع عقب المضي إلى الطور فلم يتواردا على محل واحد. [أي: لكي تشكروا عفوه] فسَّر «لعل» بـ«لكي» أخذاً مما قيل: إن «لعل» في القرآن بمعنى «كي»[1] غير قوله في الشعراء: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩] فإنها بمعنى «كأن»؛ أي: «كأنكم تخلدون».

[يعني التوراة...] إلى آخره، ذكر لتفسير «الكتاب» و«الفرقان» ثلاثة أوجه: الأول: أن المراد بهما التوراة الجامعة بين اتصافها بالكتاب والحجة وأُدخلت الواو بين الصفتين للإعلام باستقلال كل منهما. والثاني: المراد بالكتاب التوراة وبالفرقان معجزاته المذكورة. والثالث: المراد بالكتاب التوراة أيضاً وبالفرقان الشرع أو النصر المذكور[2]. [إلى بارئكم] قُرئ في السبع بإسكان الهمزة[3] وبإبدالها ياءً وبإشباع

---

(١) تاج العروس، الزبيدي [٣٠/ ٣٧٣].
(٢) جامع البيان، الطبري [٢/ ٧٠].
(٣) انظر: أبرز المعاني من حرز الأماني، ابن شامة [١/ ٤٣٦].

والرجوع إلى من خلقكم بريئاً من التفاوت، ومميزاً بعضكم عن بعض بصور وهيئات مختلفة، وأصل التركيب لخلوص الشيء عن غيره، إما على سبيل التقصي كقولهم: برئ المريض من مرضه والمديون من دينه، أو الإنشاء كقولهم: برأ الله آدم من الطين، أو فتوبوا. ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ إتماماً لتوبتكم بالبخع، أو قطع الشهوات؛ كما قيل: من لم يعذب نفسه لم ينعمها ومن لم يقتلها لم يحيها. وقيل: أمروا أن يقتل بعضهم بعضاً. وقيل: أمر من لم يعبد العجل أن يقتل العبدة. روي: أن الرجل كان يرى بعضه وقريبه فلم يقدر المضي لأمر الله، فأرسل الله ضبابة وسحابة سوداء لا يتباصرون، فأخذوا يقتتلون من الغداة إلى العشي حتى دعا موسى وهارون فكشفت السحابة ونزلت التوبة، وكانت القتلى سبعين ألفاً. ....

حركتها وباختلاسها [وأصل التركيب]؛ أي: تركيب «بارئكم» من الحروف المذكورة.

[أو «فتوبوا»] عطف على «فاعزموا»، والمراد: أنه لا يُقدَّر في الآية شيء [بالبَخْع] بموحدة فمعجمة فمهملة، قال الجوهري: يقال: «بخع نفسه بخعاً»؛ أي: قتلها غماً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦][(١)]. [أو قطع الشهوات] استبعده جماعة بإجماع المفسرين على أن المراد هنا القتل الحقيقي بأن يُسلِّم مَنْ عبد العجل نفسه للبريء ليقتلها؛ فلا يرد عليه قول بعضهم: إن المفسرين أجمعوا على أنهم ما قتلوا أنفسهم بأيديهم[(٢)]؛ إذ لو كانوا مأمورين بذلك لصاروا عصاة بتركه [وقيل: أمر من لم يعبد العجل أن يقتل العبدة]؛ أي: وإن لم يُسلِّموا أنفسهم للقتل [رُوي أن الرجل...] إلى آخره؛ أي: رُوي عن ابن عباس[(٣)] وغيره[(٤)] [فأرسل ضبابة] هي بضاد معجمة شِبْهُ سحابة تغشى الأرض كالدخان.

---

(١) الصحاح، الجوهري [١/ ٣٣].
(٢) انظر: روح المعاني، الألوسي [١/ ٢٦٠].
(٣) جامع البيان، الطبري [٢/ ٧٣].
(٤) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [١/ ٤٠١].

و(الفاء) الأولى للتسبب، والثانية للتعقيب.

﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ من حيث إنه طهرة من الشرك، ووصلة إلى الحياة الأبدية والبهجة السرمدية. ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ متعلق بمحذوف إن جعلته من كلام موسى عليه السلام لهم تقديره: إن فعلتم ما أمرتم به فقد تاب عليكم، أو عطف على محذوف إن جعلته خطاباً من الله تعالى لهم على طريقة الالتفات، كأنه قال: ففعلتم ما أمرتم به فتاب عليكم بارئكم. وذكر البارئ وترتيب الأمر عليه إشعار بأنهم بلغوا غاية الجهالة والغباوة، حتى تركوا عبادة خالقهم الحكيم إلى عبادة البقر التي هي مثل في الغباوة، وأن

[والفاء الأولى للتسبب] زاد «الكشاف»: لا غيره[1]، وحذفه المصنف لِمَا قيل: إنها للعطف أيضاً حيث عطفت ما بعدها على «إنكم ظلمتم» لأن كلاً منهما مقول قول موسى [والثانية للتعقيب]؛ أي: بتقدير محذوف، وهو «فاعزموا على التوبة» إن جُعل القتل غير التوبة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه، أو بلا تقدير إن جُعل القتل تماماً للتوبة لاشتمالها على القول المتعارف والفعل المخصوص، وهذا أقرب إلى كلام المصنف وإن كان فيه عطف الجزء على الكل. ويحتمل كما قال بعضهم أن هذه الفاء ليست للتعقيب بل للتفسير لما قبلها، كما في قوله: ﴿فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾ [الأعراف: ١٣٦].

[﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ متعلق بمحذوف...] إلى آخره، ذكر للفاء معنيين: أحدهما: أنها للسببية ووقعت جزاء لشرط محذوف. وثانيهما: أنها عاطفة على محذوف؛ أي: «ففعلتم فتاب عليكم»، ويكون خطاباً من الله لهم على طريقة الالتفات[2]؛ قال التفتازاني: من الغيبة إلى الخطاب حيث عبَّر عنهم بطريق الغيبة بلفظ قومه. قال: وهذا مع وضوحه فقد خفي على كثيرين حتى توهموا أن المراد الالتفات من التكلم إلى الغيبة في «فتاب»؛ حيث لم يقل «فتبنا». انتهى. وعلى الوجهين تُسمَّى الفاء الفصيحة، وهي الفاء التي تدل على أن ما بعدها متعلق بمحذوف هو سبب لما بعدها[3].

[وذكر البارئ]؛ أي: في قوله: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [وترتيب الأمر عليه]؛

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/١٦٨].
(٢) انظر: فقه اللغة، الثعالبي [ص١٢٨٤].
(٣) انظر: الكليات، الكفومي [ص١٦٥٠].

۞ ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾﴾.

من لم يعرف حق منعمه حقيق بأن لا يسترد منه، ولذلك أمروا بالقتل وفك التركيب. ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ للذي يكثر توفيق التوبة، أو قبولها من المذنبين، ويبالغ في الإنعام عليهم.

﴿٥٥﴾ ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ لأجل قولك، أو لن نقرّ لَكَ. ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ عياناً وهي في الأصل مصدر قولك: (جهرت بالقراءة)، استعيرت للمعاينة، ونصبها على المصدر؛ لأنها نوع من الرؤية، أو الحال من الفاعل، أو المفعول. وقرئ: (جَهَرَةً) بالفتح على أنها مصدر كالغلبة، أو جمع جاهر كـ(الكَتَبَة) فيكون حالاً، والقائلون هم السبعون الذين اختارهم موسى عليه السلام للميقات. وقيل: عشرة آلاف من قومه، والمؤمن به: إن الله الذي أعطاك التوراة وكلمك، أو إنك نبي. ﴿فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ لفرط العناد والعنت وطلب المستحيل، فإنهم ظنوا أنه تعالى يشبه الأجسام فطلبوا رؤيته رؤية الأجسام في الجهات والأحياز المقابلة للرائي، وهي محال؛ بل الممكن أن يرى رؤية منزهة عن الكيفية، وذلك للمؤمنين في الآخرة ولأفراد من الأنبياء في بعض الأحوال في الدنيا. قيل: جاءت نار من السماء فأحرقتهم. وقيل: صيحة. وقيل: جنود سمعوا بحسيسها فخروا

أي: الأمر بالقتل [حقيق بأن يُسترد منه]؛ أي: ما أنعم به عليك [فك التركيب]؛ أي: تركيب ذواتهم بالقتل. [استعيرت للمعاينة]؛ أي: حقيقتها القول المسموع للغير، ثم استعيرت للمعاينة، وفائدتها كمال الرؤية. [أو حال من الفاعل]؛ أي: على معنى: جاهرين بالرؤية [أو المفعول]؛ أي: على معنى: مجهوراً بالرؤية [سمعوا بحسيسها]؛ أي: صوتها الضعيف[1].

---

(١) انظر: المحيط في اللغة، ابن عباد [٢/ ٣٣٤].

۞ ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٥٦ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ۝٥٧﴾.

صعقين ميتين يوماً وليلة. ﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ ما أصابكم بنفسه أو أثره.

۝٥٦ - ۝٥٧ ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ بسبب الصاعقة، وقيد البعث؛ لأنه قد يكون عن إغماء، أو نوم كقوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: ١٢]. ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نعمة البعث، أو ما كفرتموه لما رأيتم بأس الله بالصاعقة. ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾ سخر الله لهم السحاب يظلهم من الشمس حين كانوا في التيه. ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ الترنجبين والسماني. قيل: كان ينزل عليهم المن مثل الثلج من الفجر إلى الطلوع، وتبعث الجنوب عليهم السماني، وينزل بالليل عمود نار يسيرون في ضوئه، وكانت ثيابهم لا تتسخ ولا تبلى. ﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ على إرادة القول. ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ فيه اختصار، وأصله فظلموا بأن كفروا هذه النعم

[وقيّد البعث]؛ أي: ببعدية الموت [كقوله: ثم بعثناهم]؛ أي: فإن البعث فيه عن نوم لقوله قبله: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١] [أو ما كفرتموه]؛ أي: من النعم التابعة [بأس الله]؛ أي: عذابه.

[والسُّمَانى] بتخفيف الميم والقصر وألفه للإلحاق، جمع سماناة وهو الطائر المعروف(١)، و«السلوى»: جمع سلواة(٢)، وقدم عليه «المنّ» مع أنه غذاء والمنُّ حلوى، والعادة تقديم الغذاء على الحلوى؛ لأن نزول المنِّ من السماء أمر مخالف للعادة فقُدِّم لاستعظامه بخلاف الطيور المأكولة.

[وتبعث الجنوب]؛ أي: الريح الجنوب [على إرادة القول]؛ أي: «وقلنا لهم: كلوا». [وأصله فظلموا بأن كفروا هذه النعم] يريد أن الواو في «وما ظلمناهم»

---

(١) المخصص، ابن سيده [٢/ ٣٤٣].
(٢) تهذيب اللغة، الجوهري [٤/ ٣٢١].

۞ ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾.

وما ظلمونا ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بالكفران لأنه لا يتخطاهم ضرره.

﴿٥٨﴾ ﴿وَإِذْ﴾ يعني: بيتَ المقدس، وقيل: أريحا أمروا به بعد التيه. ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ واسعاً، ونصبه على المصدر، أو الحال من الواو. ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ﴾؛ أي: باب القرية، أو القبة التي كانوا يصلون إليها، فإنهم لم يدخلوا بيت المقدس في حياة موسى عليه الصلاة والسلام. امروا بالسجود عند الانتهاء إلى الباب شكراً إلى الله تعالى: ﴿سُجَّدًا﴾ متطامنين مخبتين، أو ساجدين لله شكراً على إخراجهم من التيه. ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾؛ أي: مسألتنا، أو أمرك حطة، وهي فعلة من: (الحط) كـ(الجلسة)، وقرئ بالنصب على الأصل بمعنى: حط عنا ذنوبنا حطة، أو على أنه مفعول (قُولُوا)؛ أي: قولوا هذه الكلمة. وقيل: معناه أمرنا حطة؛ أي: أن نحط في هذه القرية ونقيم بها.

تستدعي معطوفاً عليه وأن ما بعدها يدل على هذا المحذوف؛ لأنه نُفي ولعله[١] تعلق «الظلم» بمفعول وأثبت بآخره تعلقه بمفعول آخر فاقتضى ذلك سابقةَ إثبات أصل الظلم. [**وقيل: أريحا**] بفتح الهمزة وكسر الراء وبالحاء المهملة، قرية بالغور قريبة من بيت المقدس؛ قاله ابن الأثير[٢] [**مخبتين**]؛ أي: خاشعين [**أو أمرك حطة**]؛ أي: شأنك حط الذنوب [**على الأصل**]؛ أي: في كون حطة مصدراً [**وقيل معناه: أمرنا حطة...**] إلى آخره؛ أي: شأننا أنا نحط ونقيم في هذه القرية حتى ندخل الباب

---

(١) في نسخة [ز ـ ج ـ ب]: (بأوله).
(٢) انظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير [١/ ٦٤].

۞ ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ۝٥٩﴾.

﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ بسجودكم ودعائكم. وقرأ نافع بالياء وابن عامر بالتاء على البناء للمفعول. وخطايا أصله (خطايىء) كـ(خضائع)، فعند سيبويه أنه أبدلت الياء الزائدة همزة لوقوعها بعد الألف، واجتمعت همزتان فأبدلت الثانية ياء ثم قلبت ألفاً، وكانت الهمزة بين الألفين فأبدلت ياء. وعند الخليل قدمت الهمزة على الياء ثم فعل بهما ما ذكر. ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ثواباً، جعل الامتثال توبة للمسيء وسبب زيادة الثواب للمحسن، وأخرجه عن صورة الجواب إلى الوعد إيهاماً بأن المحسن بصدد ذلك وإن لم يفعله، فكيف إذا فعله، وأنه يفعله لا محالة.

۝٥٩ ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ بدلوا بما أمروا به من التوبة والاستغفار بطلب ما يشتهون من أغراض الدنيا. ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ

سُجَّداً مع التواضع [وابن عامر بهاء] صوابه: بتاء فوقية[(١)] [ثم جعل بها ما ذكر]؛ أي: من قلب الياء ألفاً والهمزة ياء.

[جعل الامتثال]؛ أي: امتثال قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ **[وأخرجه عن صورة الجواب إلى الوعد]** جواب ما يقال: كيف عطف «وسنزيد» مع أنه مرفوع على «نغفر» مع أنه مجزوم جواباً للأمر **[إيهاماً بأن المحسن بصدد ذلك]**؛ أي: كون الامتثال توبة للمسيء وسبب زيادة الثواب للمحسنين **[وإن لم يفعله]**؛ أي: الامتثال، وسبب إخراج ما ذكر عن صورة الجواب إلى الوعد أن الزيادة إذا كانت من وعد الله كانت أعظمَ مما إذا كانت مُسبَّبة عن فعلهم **[طلب ما يشتهون]** مفعول «بدّلوا»، ذكر معنى بدل ما أمروا به لا لفظه؛ إذ لفظه كما في الصحيحين: **«حبة في شَعَرة»**[(٢)] وفي

---

(١) التيسير في القراءات، أبو عمرو الداني [ص٨٣].

(٢) صحيح البخاري [٣/١٢٤٨/برقم: ٣٢٢٢]، صحيح مسلم [٤/٢٣١٢/برقم: ٣٠١٥].

۞ ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾﴾.

ظَلَمُوا۟﴾ كرره مبالغة في تقبيح أمرهم وإشعاراً بأن الإنزال عليهم لظلمهم بوضع غير المأمور به موضعه، أو على أنفسهم بأن تركوا ما يوجب نجاتها إلى ما يوجب هلاكها. ﴿رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ عذاباً مقدراً من السماء بسبب فسقهم، والرجز في الأصل: ما يعاف عنه، وكذلك الرجس. وقرئ بالضم وهو لغة فيه، والمراد به الطاعون. روي أنه مات في ساعة أربعة وعشرون ألفا.

﴿٦٠﴾ ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ لما عطشوا في التيه. ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ اللام فيه للعهد على ما روي أنه كان حجراً طوريّاً مكعباً، حمله معه، وكان ينبع من كل وجه ثلاث أعين، تسيل كل عين في جدول إلى سبط، وكانوا ستمائة ألف وسعة المعسكر اثنا عشر ميلاً. أو حجراً أهبطه آدم من الجنة، ووقع إلى شعيب عليه السلام فأعطاه لموسى مع العصا، أو الحجر الذي فر بثوبه لما وضعه عليه ليغتسل وبرأه الله به مما رموه به من الأدرة، فأشار إليه جبريل عليه السلام بحمله. أو للجنس وهذا أظهر في الحجة.

رواية: **«في شَعِيرة»**[١]، وروى الحاكم: **«حنطة»**[٢]. والحاصل: أنهم عدلوا إلى لفظ: (حبة في شَعَرة) أو لفظ (حنطة) عن (حطة) استهزاءً بها **[الرجز في الأصل ما يُعاف منه]** وقيل: أصله الاضطراب، ومنه: رجز البعير إذا تقارب خَطْوُهُ. والرجز هنا الزلزلة.

مُكَعَّباً؛ أي: مربعاً أربعة أوجه **[وكانت]**؛ يعني: الأربعة أوجه، وفي نسخة: «وكان»؛ أي: الحجر، وهي أحسن **[من الأدرة]** هي بالضمِّ انتفاخ الخصية؛ يقال:

---

(١) انظر: صحيح البخاري [٤/١٦٢٧/برقم: ٤٢٠٩].
(٢) مستدرك الحاكم [٢/٢٨٨/برقم: ٣٠٤٠].

قيل: لم يأمره بأن يضرب حجراً بعينه، ولكن لما قالوا: كيف بنا لو أفضينا إلى أرض لا حجارة بها؟ حمل حجراً في مخلاته، وكان يضربه بعصاه إذا نزل فينفجر، ويضربه بها إذا ارتحل فييبس، فقالوا: إن فقد موسى عصاه متنا عطشاً، فأوحى الله إليه لا تقرع الحجارة وكلمها تطعك لعلهم يعتبرون. وقيل: كان الحجر من رخام وكان ذراعاً في ذراع، والعصا عشرة أذرع على طول موسى عليه السلام من آس الجنة ولها شعبتان تتقدان في الظلمة.

﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ متعلق بمحذوف تقديره: فإن ضربت فقد انفجرت، أو فضرب فانفجرت، كما مر في قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]. وقرئ: (عَشِرة) بكسر الشين وفتحها وهما لغتان فيه. ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ﴾ كل سبط. ﴿مَّشْرَبَهُمْ﴾ عينهم التي يشربون منها ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ على تقدير القول: ﴿مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ﴾ يريد به ما رزقهم الله من المن والسلوى وماء العيون. وقيل: الماء وحده لأنه يشرب ويؤكل مما ينبت به.

«رجل آدر»: إذا انتفخت خصيته [لو أفضينا]؛ أي: وصلنا [من آس الجنة][1] بالمدِّ؛ أي: من شجره وهو «المرسين»، ورُوي عن ابن عباس أنها كانت من عوسج[2] [وله] الأَوْلى: ولها؛ أي: للعصا. [كما في قوله: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: في كون «فانفجرت» متعلقاً بمحذوف شرط أو معطوف عليه، ويأتي في فائه ما قدَّمتُهُ في فاء «فتاب عليكم».

[يريد ما رزقهم الله من المنِّ والسلوى وماء العيون] فسَّر الرزق بالمرزوق وفصَّله إلى المأكول نظراً إلى «كلوا» وإلى الماء نظراً إلى «اشربوا» [وقيل: الماء وحده...] إلى آخره، فسَّره قائله بالماء وجعله مأكولاً نظراً إلى ما ينبتُ منه ومشروباً نظراً إلى نفسه[3]. وضُعِّف بأن مأكولهم في التيه لم يكن من زروع ذلك الماء

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد [١/ ٣٥].
(٢) تفسير ابن أبي حاتم [٨/ ٢٧٥٨/ برقم: ١٥٥٨٦].
(٣) انظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير [١/ ٦٥].

۞ ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّۦنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾﴾.

﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ لا تعتدوا حال إفسادكم، وإنما قيده لأنه وإن غلب في الفساد لأنه قد يكون منه ما ليس بفساد، كمقابلة الظالم المعتدي بفعله، ومنه ما يتضمن صلاحاً راجحاً كقتل الخضر عليه السلام الغلام وخرقه السفينة، ويقرب منه العيث غير أنه يغلب فيما يدرك حسّاً، ومن أنكر أمثال هذه المعجزات فلغاية جهله بالله وقلة تدبره في عجائب صنعه، فإنه لما أمكن أن يكون من الأحجار ما يحلق الشعر وينفر عن الخل ويجذب الحديد، لم يمتنع أن يخلق الله حجراً يسخره لجذب الماء من تحت الأرض، أو لجذب الهواء من الجوانب ويصيره ماء بقوة التبريد ونحو ذلك.

﴿٦١﴾ ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ يريد به: ما رزقوا في التيه من المن والسلوى. وبوحدته أنه لا يختلف ولا يتبدل؛ كقولهم: طعام مائدة الأمير واحد يريدون أنه لا تتغير ألوانه ولذلك أجمعوا أو ضرب

وثماره. [وإنما قيَّده]؛ أي: العتو بالإفساد [ويقرب منه]؛ أي: من العتو [أمثال هذه المعجزات] التي من جملتها ما عدَّ عليهم من فلق البحر، وإظلال الغمام، وإنزال المنِّ والسلوى، وخروج الماء من حجر، وخروجه كثيراً مع صغره وخروجه منه بضربه بالعصا، وانقطاعه بضربه عند الاغتناء عنه.

[أَجِموا] بفتح الهمزة وكسر الجيم؛ أي: سئموا؛ يقال: «أجمتُ الطعام»: إذا كرهتُه وسئمتُه من المداومة عليه[1] [أو ضرب] عطف على «لا يختلف»

---

(١) تاج العروس، الزبيدي [٣١/ ١٨٨/ مادة: أجم].

واحد؛ لأنهما طعام أهل التلذذ وهم كانوا فلاحة فنزعوا إلى عكرهم واشتهوا ما ألفوه. ﴿فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ سله لنا بدعائك إياه ﴿يُخۡرِجۡ لَنَا﴾ يظهر لنا ويوجد، وجزمه بأنه جواب فادع فإن دعوته سبب الإجابة. ﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ﴾ من الإسناد المجازي، وإقامة القابل مقام الفاعل، و(من) للتبعيض. ﴿مِنۢ بَقۡلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَاۖ﴾ تفسير وبيان وقع موقع الحال، وقيل: بدل بإعادة الجار. و(البقل) ما أنبتته الأرض من الخضر، والمراد به أطايبه التي تؤكل، والفوم الحنطة. ويقال للخبز، ومنه فوموا لنا، وقيل: الثوم، وقرئ: (قُثَّائها) بالضم، وهو لغة فيه.

﴿قَالَ﴾: أي: الله، أو موسى عليه السلام. ﴿أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ﴾ أقرب منزلة وأدون قدراً. وأصل الدنو القرب في المكان فاستعير للخسة؛ كما استعير البعد للشرف والرفعة، فقيل: بعيد المحل بعيد الهمم، وقرئ: (أدنأ) من: (الدناءة). ﴿بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌۚ﴾ يريد به المن والسلوى فإنه خير في اللذة والنفع وعدم الحاجة إلى السعي. ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرًا﴾ انحدروا إليه من التيه، يقال: هبط الوادي إذا نزل به، وهبط منه إذا خرج منه، وقرئ بالضم و(المصر) البلد العظيم، وأصله: (الحد بين الشيئين)، وقيل: أراد به العلم، وإنما صرفه

[كانوا فلاحة]؛ أي: أهل زراعات [فنزعوا إلى عِكْرهم] هو بكسر العين وسكون الكاف، الأصل. وقيل: العادة؛ أي: اشتاقوا إلى أصلهم الردي وعادتهم الخبيثة[1] [والمراد به أطايبه التي تُؤكل]؛ أي: كالنعناع والكرفس والكرّاث [ومنه فوموا]؛ أي: اخبزوا [في الشرف] الأنسب: «للشرف» [يُقال: هبط الوادي...] إلى آخره، أشار به إلى أن هبط يُستعمل متعدِّياً بنفسه كما هنا فيكون بمعنى: النزول، ويُستعمل متعدِّياً بـ«من» فيكون بمعنى: الخروج من مكان إلى آخر مساوٍ له أو أعلى منه [وقُرئ بالضمِّ]؛ أي: بضمِّ الباء[2] [والمصر البلد]؛ أي: لا العَلَم. [وقيل: أراد به العَلَم]؛ أي: بفتح اللام، والمراد به البلد الذي صار مصر عَلَماً عليه [وإنما صرفه]

---

(١) انظر: لسان العرب، ابن منظور [٤/٥٩٩]. (٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٧٤].

لسكون وسطه أو على تأويل البلد، ويؤيده أنه غير منون في مصحف ابن مسعود. وقيل: أصله (مصرائيم) فعرب. ﴿فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾ أحيطت بهم إحاطة القبة بمن ضربت عليه، أو ألصقت بهم، من ضرب الطين على الحائط، مجازاة لهم على كفران النعمة. واليهود في غالب الأمر أذلاء مساكين، إما على الحقيقة أو على التكلف مخافة أن تضاعف جزيتهم. ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ رجعوا به، أو صاروا أحقاء بغضبه، من باء فلان بفلان إذا كان حقيقاً بأن يقتل به، وأصل البوء المساواة.

مع أن فيه العَلَمية والتأنيث [لسكون وسطه]؛ أي: كما في «هِنْد» و«دَعْد»، لمعادلة أحد سببي منع الصرف بخفة الاسم لسكون وسطه [أو على تأويل البلد]؛ أي: مصر بالمكان، فذكَّره، فبقي فيه سبب واحد فانصرف [ويؤيده]؛ أي: القول بأن المراد بمصر العَلَم [وقيل: أصله مصرابيم]؛ أي: بيائين، وفي نسخة بياء واحدة [فعُرِّب][1] وعليه إنما صُرف كما قال التفتازاني: لعدم الاعتداد بالعجمة لوجود التعريف والتصرف. [أو أُلصقت] عطف على «أُحيطت» بمعنى: أن في الذلة استعارة بالكناية؛ حيث شُبهت بالقُبَّة أو بالطين، وضُربت استعارة تبعية تحقيقية بمعنى: الإحاطة والشمول بهم أو اللزوم واللصوق بهم لا تخييلية[2]. وعلى الوجهين فالكلام كناية عن كونهم أذلاء متصاغرين. ووجه الشبه في الأول: الإحاطة وفي الثاني: الالتصاق.

[رجعوا به أو صاروا أحقاء بغضبه] فـ«بغضب» على الأول: للحال، وعلى الثاني: صلة لمحذوف. وفي نسخة بدل «أو صاروا»: «فصاروا» [وأصل البوء] هو بفتح الباء وضمِّها مصدر باء[3]. [ويقتلون النبيين] اعترضت الملاحدة بأن الله أخبر بقتل الأنبياء ونصر الرسل وذلك تناقض. ورُدَّ بأن المحل مختلف؛ إذ الرسول غير النبي، وبأن المراد بالنصر الغلبة بإظهار الحجج لا العصمة من القتل[4].

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ٢٩٤].
(٢) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي [ص١٦٨].
(٣) انظر: المصباح المنير، الفيومي [١/ ٦٦].
(٤) انظر بسط المسألة في: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٢٧/ ٦٦].

﴿بِأَنَّهُمْ﴾ إشارة إلى ما سبق من ضرب الذلة والمسكنة والبوء بالغضب. ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ بسبب كفرهم بالمعجزات، التي من جملتها ما عد عليهم من فلق البحر، وإظلال الغمام، وإنزال المن والسلوى، وانفجار العيون من الحجر. أو بالكتب المنزلة: كالإنجيل، والفرقان، وآية الرجم والتي فيها نعت محمد ﷺ من التوراة، وقتلهم الأنبياء فإنهم قتلوا شعياء وزكريا ويحيى وغيرهم بغير الحق عندهم، إذ لم يروا منهم ما يعتقدون به جواز قتلهم، وإنما حملهم على ذلك اتباع الهوى وحب الدنيا كما أشار إليه بقوله: ﴿بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾؛ أي: جرهم العصيان والتمادي والاعتداء فيه إلى الكفر بالآيات، وقتل النبيين. فإن صغار الذنوب سبب يؤدي إلى ارتكاب كبارها، كما أن صغار الطاعات أسباب مؤدية إلى تحري كبارها. وقيل: كرر الإشارة للدلالة على أن ما لحقهم كما هو بسبب الكفر، والقتل فهو بسبب ارتكابهم المعاصي واعتدائهم حدود الله تعالى. وقيل: الإشارة إلى الكفر والقتل، والباء بمعنى مع وإنما جوزت الإشارة بالمفرد إلى شيئين فصاعداً على تأويل ما ذكر، أو تقدم للاختصار، ونظيره في الضمير قول رؤبة يصف بقرة شعر:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوادٍ وَبَلَق　　كأنهُ في الْجِلِد تَوْلِيعُ البَهقْ

[والباء بمعنى «مع»]؛ أي: على القول الأخير [للاقتصار] تعليل للإشارة بالمفرد إلى متعدِّد [ونظيره في الضمير قول رؤبة] في صفة «بقرة»:

[فيها خطوط من سواد وبلق　　كأنه في الجلد توليع البهق](١)

الشاهد في «كأنه» إذ كان القياس أن يقول: «كأنها» إن أشار إلى الخطوط، أو «كأنهما» إن أشار إلى السواد والبلق. و«التوليع»: اختلاف الألوان، و«البهق»: بياض وسواد يظهر في الجلد.

---

(١) انظر: لسان العرب، ابن منظور [٨/ ٤١٠].
(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس [٦/ ١٨].

۞ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾.

والذي حسن ذلك أن تثنية المضمرات والمبهمات وجمعها وتأنيثها ليست على الحقيقة، ولذلك جاء الذي بمعنى الجمع.

﴿٦٢﴾ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ بألسنتهم، يريد به المتدينين بدين محمد ﷺ المخلصين منهم والمنافقين، وقيل: المنافقين لانخراطهم في سلك الكفرة ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ تهودوا، يقال: هاد وتهود إذا دخل في اليهودية، ويهود: إما عربي من هاد إذا تاب، سموا بذلك لما تابوا من عبادة العجل، وإما معرب يهوذا وكأنهم سموا باسم أكبر أولاد يعقوب عليه السلام ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ جمع نصران كالندامى، والياء في نصراني للمبالغة كما في أحمري، سموا بذلك لأنهم نصروا المسيح عليه السلام، أو لأنهم كانوا معه في قرية يقال لها نصران أو ناصرة فسموا باسمها، أو من اسمها. ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ قوم بين النصارى والمجوس. وقيل: أصل دينهم دين نوح عليه السلام. وقيل: هم عبدة الملائكة.

[سُمُّوا بذلك لما تابوا من عبادة العجل][١] وعن ابن مسعود: «سُمُّوا بذلك لقول موسى: «إنا هدنا إليك»[٢] [والياء في نصراني للمبالغة كما في «أحمري»]؛ أي: للدلالة على أنه منسوب إلى «نصران» عريق فيه، كما في «أحمري». قال الجوهري: نصران قرية بالشام يُنسب إليها النصارى[٣] [سُمُّوا بذلك لأنهم نصروا المسيح][٤] اعتُرض بأن هذا ليس جارياً على قواعد الاشتقاق؛ فإنه يُقال لواحدهم: «ناصر»، و«فاعل» لا يُجمع على «فَعَالى». ويُجاب بأن ذلك كافٍ في الاشتقاق، وإن لم يُجمع المفرد على «فَعَالى» [أو لأنهم كانوا معه في قرية

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم [٦/ ١٨٣].
(٢) نقله عنه ابن منظور. انظر: لسان العرب، ابن منظور [١٧/ ٤٢٠].
(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر ابن الأنباري [٢/ ١٧٥].
(٤) المعارف، ابن قتيبة [ص١٤٠].

وقيل: عبدة الكواكب، وهو إن كان عربيّاً فمن: (صبأ) إذا خرج. وقرأ نافع وحده بالياء؛ إما لأنه خفف الهمزة وأبدلها ياء، أو لأنه من (صبأ) إذا مال لأنهم مالوا عن سائر الأديان إلى دينهم، أو من الحق إلى الباطل. ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ من كان منهم في دينه قبل أن ينسخ. مصدقاً بقلبه بالمبدأ والمعاد، عاملاً بمقتضى شرعه. وقيل: من آمن من هؤلاء الكفرة إيماناً خالصاً، ودخل في الإسلام دخولاً صادقاً: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ الذي وعد لهم على إيمانهم وعملهم. ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ حين يخاف الكفار من العقاب، ويحزن المقصرون على تضييع العمر وتفويت الثواب. ومَنْ مبتدأ خبره ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ والجملة خبر (إن)، أو بدل من اسم (إن) وخبرها ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ والفاء لتضمن المسند إليه معنى

يقال لها: «نصران» أو «ناصرة» فسُمُّوا باسمها][١]؛ أي: على الأول **[أو من اسمها]**؛ أي: على الثاني.

[وقرأ نافع وحده]؛ أي: من السبع، وإلا فقد وافقه من العشرة أبو جعفر **[إما لأنه خفف الهمزة]**؛ يعني: خفف الكلمة بحذف الهمزة **[أو لأنه من «صبا»]**؛ أي: بغير همزة[٢]. **[و«مَنْ» مبتدأ...]** إلى آخره، ذكر له وجهين معروفين من كلامه، والرابط في الأول محذوف تقديره «من آمن منهم»؛ أي: من المعطوفين على «الذين آمنوا» أو من الجميع، لكن المراد بالإيمان الثاني في حق «مَنْ آمن» المداومة عليه وفي حق غيره الابتداء، غايته أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز وهو جائز عند الشافعي رضي الله عنه[٣]. قال التفتازاني: وما ذكره من كون «مَنْ» مبتدأ خبره فلهم يشعر بأنه جعلها موصولة؛ إذ الشرطية خبرها الشرط مع الجزاء لا الجزاء وحده. وأغرب غيره فقال: خبرها الفعل بعدها. ووحَّد في الآية «آمن» و«عمل» نظراً إلى لفظ «مَنْ»، وجمع فيها فلهم نظراً إلى معناها. **[دخولها]**؛ أي: «الفاء» في **[خبر «إن»**

---

(١) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [١٧/ ١٩٢].
(٢) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني [١/ ٧٩].
(٣) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ٣١٤].

۞ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾.

الشرط، وقد منع سيبويه دخولها في خبر إن من حيث إنها لا تدخل الشرطية، ورد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠].

﴿٦٣﴾ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾ باتباع موسى والعمل بالتوراة. ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ حتى أعطيتم الميثاق، روي أن موسى عليه الصلاة والسلام لما جاءهم بالتوراة فرأوا ما فيها من التكاليف الشاقة كبرت عليهم وأبوا قبولها، فأمر جبريل عليه السلام فقلع الطور فظلله فوقهم حتى قبلوا. ﴿خُذُوا۟﴾ على إرادة القول: ﴿مَآ ءَاتَيْنَٰكُم﴾ من الكتاب ﴿بِقُوَّةٍ﴾ بِجِدٍ وعزيمة. ﴿وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ﴾ ادرسوه ولا تنسوه، أو تفكروا فيه فإنه ذكر بالقلب، أو اعملوا به. ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ لكي تتقوا المعاصي، أو رجاء منكم أن تكونوا متقين. ويجوز عند المعتزلة أن يتعلق بالقول المحذوف؛ أي: قلنا خذوا واذكروا إرادة أن تتقوا.

من حيث إنها]؛ أي: «إن» [لا تدخل على الشرطية]؛ أي: فلا ينبغي دخول الفاء في خبرها لإفادتها معنى الشرط [ورُدَّ]؛ أي: مَنْعُ دخول الفاء في خبر «إن»[١].

[﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾]؛ أي: عهدكم، وقدم المصنف في الكلام على قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧] ما يقتضي أنه لازم للعهد، والحامل له على ذلك عَوْد الضمير على «العهد» [رُوي أن موسى لما جاءهم بالتوراة...] إلى آخره، رُوي عن ابن عباس[٢] [فإنه]؛ أي: التفكر [ذكر بالقلب] كما أن الدرس ذكر باللسان. [ويجوز[٣] عند المعتزلة أن يتعلق]؛ أي: «لعلكم» [بالقول المحذوف...] إلى آخره، حاصل ذلك كما قال الطيبي: إن «لعلكم» إذا كان تعليلاً لـ «خذوا»

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٧٥].

(٢) كما في نسخة [ز ـ ج ـ ب]، وفي نسخة [الأصل]: (وتحقير).

(٣) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١٧/ ٢٩].

۞ ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾.

﴿٦٤﴾ ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ أعرضتم عن الوفاء بالميثاق بعد أخذه. ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ بتوفيقكم للتوبة، أو بمحمد ﷺ يدعوكم إلى الحق ويهديكم إليه. ﴿لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ المغبونين بالانهماك في المعاصي، أو بالخبط والضلال في فترة من الرسل. و(لو) في الأصل لامتناع الشيء لامتناع غيره؛ فإذا دخل على (لا) أفاد إثباتاً وهو امتناع الشيء لثبوت غيره، والاسم الواقع بعده عند سيبويه مبتدأ خبره واجب الحذف لدلالة الكلام عليه وسد الجواب مسده، وعند الكوفيين فاعل فعل محذوف.

﴿٦٥﴾ ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ (اللام) موطئة للقسم، و﴿ٱلسَّبْتِ﴾ مصدر قولك: سبتت اليهود؛ إذا عظمت يوم السبت، ....

و«اذكروا» كان على حقيقته؛ لأنه راجع إليهم، وإذا عُلِّق بـ«قلنا» المقدر يكون تعليلاً لفعل الله؛ فيجب تأويله بالإرادة على مذهب المعتزلة لأنها عندهم تابعة للأمر فلا تستلزم وقوع المراد، وعندنا تابعة للعلم؛ فتستلزمها فلا يجوز أن يتعلق ما ذكر بالقول المحذوف(١).

[أعرضتم عن الوفاء] فسَّر به التولي، وهو تفسير مراد، وإلا فحقيقة التولي: الإعراض بالجسد عن الشيء بعد الإقبال عليه. [اللام موطئة للقسم] قال غيره: أو هي «لام الابتداء» نحو: «لزيد قائم» [والسبت مصدر سبتت اليهود] فسَّره كـ«الكشاف» بالمصدر(٢)؛ لأن المنهي عنه الاعتداء فيه لا في شيء في يوم السبت. فمعناه: أنهم اعتدوا في التعظيم الذي أمروا به في ذلك اليوم بأن جاوزوا حدَّه

---

(١) الكشاف، الزمخشري [٢/ ١٦١].

(٢) قال الزمخشري: خبران: أي: كونوا جامعين بين القردية والخسؤ وهو الصغار والطرد. الكشاف، الزمخشري [١/ ١٧٥].

وأصله: (القطع) أمروا بأن يجردوه للعبادة فاعتدى فيه ناس منهم في زمن داود ﷺ واشتغلوا بالصيد، وذلك أنهم كانوا يسكنون قرية على الساحل يقال لها: أيلة، وإذا كان يوم السبت لم يبق حوت في البحر إلا حضر هناك وأخرج خرطومه، فإذا مضى تفرقت فحفروا حياضاً وشرعوا إليها الجداول، وكانت الحيتان تدخلها يوم السبت فيصطادونها يوم الأحد. ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ جامعين بين صورة القردة والخسوء: وهو الصغار والطرد، وقال مجاهد: ما مسخت صورهم ولكن قلوبهم، فمثلوا بالقردة كما مثلوا بالحمار في قوله: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] وقوله: ﴿كُونُوا﴾ ليس بأمرٍ إذ لا قدرة لهم عليه، وإنما المراد به سرعة التكوين، وأنهم صاروا كذلك كما أراد بهم، وقرئ: (قَرِدة) بفتح القاف وكسر الراء، و(خاسين) بغير همزة.

واعتدى بعضهم بالصيد فيه كما ذكره بعد [وأصله القطع] يقال: سبت رأسه إذا حلقه وقطع شعره [فاعتدى فيه]؛ أي: في تعظيمه [فإذا مضى]؛ أي: يوم السبت [فكانت الحيتان تدخلها يوم السبت]؛ أي: الذي بعد السبت الذي مضى؛ إذ حفر الحياض ودخول الحيتان فيها كان بعد مضيه. [جامعين بين صورة القردة والخسؤ] قدَّر خبري «كان» كـ«الكشاف» بناء على أن خبر المبتدأ لا يجوز تعدده بلا عطف، فقدره بذلك كنظيره في قولهم: «الرمان حلوٌ حامضٌ»(١)؛ أي: «مزٌّ». والأصح عند ابن مالك وغيره جواز ذلك(٢).

[وقال مجاهد: ما مُسخت صورهم] رواه عنه ابن جرير، وقال: إنه مخالف لظاهر القرآن والأحاديث والآثار وإجماع المفسرين(٣).

---

(١) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام [١/ ٢٣٠].
(٢) جامع البيان، الطبري [٢/ ١٧٣].
(٣) انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٣٣٨].

۞ ﴿فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٦٦﴾ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾﴾.

﴿٦٦﴾ ﴿فَجَعَلْنَٰهَا﴾؛ أي: المسخة، أو العقوبة. ﴿نَكَٰلًا﴾ عبرة تنكل المعتبر بها؛ أي: تمنعه. ومنه: (النكل) للقيد. ﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا﴾ لما قبلها وما بعدها من الأمم إذ ذكرت حالهم في زبر الأولين، واشتهرت قصتهم في الآخرين، أو لمعاصريهم ومن بعدهم، أو لما بحضرتها من القرى وما تباعد عنها، أو لأهل تلك القرية وما حواليها، أو لأجل ما تقدم عليها من ذنوبهم وما تأخر منها. ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ من قومهم، أو لكل متق سمعها.

﴿٦٧﴾ ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ﴾ أول هذه القصة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٰٔتُمْ فِيهَا ۖ﴾ [البقرة: ٧٢] وإنما فكت عنه وقدمت عليه لاستقلالها بنوع آخر من مساويهم، وهو الاستهزاء بالأمر والاستقصاء في السؤال وترك المسارعة إلى الامتثال. ....

[أي: المسخة أو العقوبة]؛ أي: أو الكينونة، وهو أنسب بـ«كونوا». [من الأمم] بيان لـ«ما قبلها وما بعدها» على استعارتهما للزمان، وإقامة «ما» موقع «مَنْ» تحقيراً لشأنهم في مقام العظمة والكبرياء، ويُعنى بـ«ما قبلها» السابقون الذين مضوا، وكان في كتبهم أنه تكون تلك المسخة فاعتبروا بها، وصحَّ دخول «الفاء» على «جعلناها» لأن جَعْلها نكالاً للفريقين جميعاً إنما تحقق بعد القول والمسخ؛ نبَّهَ على ذلك التفتازاني [أو لمعاصريهم ومن بعدهم] عطف على «لما قبلها وما بعدها». والحاصل: أنه ذكر لما بين يديها وما خلفها خمسة تفاسير معلومة من كلامه[1].

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ١٧١].

وقصته: أنه كان فيهم شيخ موسر فقتل ابنه بنو أخيه طمعاً في ميراثه، وطرحوه على باب المدينة، ثم جاءوا يطالبون بدمه، فأمرهم الله أن يذبحوا بقرة ويضربوه ببعضها ليحيى فيخبر بقاتله. ﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾؛ أي: مكان هزؤ، أو أهله هزؤاً، ومهزوءاً بنا، أو الهزؤ نفسه؛ لفرط الاستهزاء استبعاداً لما قاله واستخفافاً به، وقرأ حمزة وإسماعيل عن نافع بالسكون، وحفص عن عاصم بالضم وقلب الهمزة واواً. ﴿قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ لأن الهزؤ في مثل ذلك جهل وسفه، نفى عن نفسه ما رمي به على طريقة البرهان، وأخرج ذلك في صورة الاستعاذه استفظاعاً له.

[وقصته أنه كان فيهم شيخ موسر فقَتَلَ ابنَهَ بنو أخيه طمعاً في ميراثه]؛ أي: ميراث الشيخ. وقوله كـ«الكشاف»: بنو أخيه(١) لا ينافيه قول غيرهما: بنو عمه(٢)؛ لأن ضمير «أخيه» عائد إلى «الأب» لا إلى «الابن»، فسقط ما قيل: إن صوابه: «بنو عمه». ثم ما ذكراه وُهّمَ بأن المقتول الأب لا الابن؛ قال الطيبي وغيره: ويدل له ما في آخر القصة من قول حاكيها: «ولم يورث قاتل بعد ذلك»(٣)؛ لأنهم لم يقتلوا الموروث بل ابنه، ولأن قاتل الابن لا يُمنع الإرث من الأب بلا خلاف. [مكان هزواً...] إلى آخره، أشار إلى أن «اتخذ» يتعدَّى إلى مفعولين ثانيهما هنا مصدر، فاحتاج لكونه خبراً في الأصل عن جُثَّة إلى تأويله بحذف مضاف «مكان» أو «أهل»، أو بجعل المصدر بمعنى المفعول به كالصيد بمعنى المصيد، أو بجعل الذات نفس المعنى مبالغةً نحو: «رجل عَدْل»(٤) [لأن الهزء في مثل ذلك]؛ أي: من الأمور العظام.

[نفى عن نفسه ما رُمي به على طريق البرهان...] إلى آخره، عنى كما قال الطيبي: بطريق البرهان الكناية؛ حيث نفى عن نفسه أن يكون داخلاً في زمرة الجاهلين، ففيه مبالغة. وتممها بالاستعاذة؛ أي: إن الهزء في مقام الإرشاد كاد أن يكون كفراً، فصحت الاستعاذة منه.

---

(١) انظر: جامع البيان، الطبري [٢/ ١٨٨]. (٢) انظر: جامع البيان، الطبري [٢/ ١٨٤].
(٣) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام [٣/ ٣١٢].
(٤) انظر: لسان العرب، ابن منظور [١٥/ ٣٦٤] تاج العروس، الزبيدي [٤٠/ ٤٩٢/ مادة: ما].

۞ ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٨﴾﴾.

﴿٦٨﴾ ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ﴾؛ أي: ما حالها وصفتها، وكان حقهم أن يقولوا: أي بقرة هي؟ أو كيف هي؟ لأن مَا يسأل به عن الجنس غالباً، لكنهم لما رأوا ما أمروا به على حال لم يوجد بها شيء من جنسه، أجروه مجرى ما لم يعرفوا حقيقته ولم يروا مثله. ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ لا مُسِنَّةٍ ولا فَتِيَّة، يقال: فرضت البقرة فروضاً؛ من: (الفرض) وهو القطع، كأنها فرضت سنها، وتركيب البكر للأولية ومن البكرة والباكورة. ﴿عَوَانٌ﴾ نصف. قال شعر: (نواعِمُ بينَ أبْكارٍ وَعُونُ). ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: بين ما ذكر من الفارض والبكر ولذلك أضيف إليه ﴿بَيْنَ﴾، فإنه لا يضاف إلا إلى متعدد، وعود هذه الكنايات وإجراء تلك

[ما هي؛ أي: ما حالها وصفتها]؛ أي: فـ«ما» سؤال عن حالها وصفتها [أن يقال: «أيُّ بقرة هي» أو «كيف هي»؛ لأن «ما» يُسأل به عن الجنس][1] والحقيقة [غالباً] و«أيّ» و«كيف» يُسأل بهما عن الصفات والأحوال، والمراد هنا السؤال عن صفات البقرة لا عن حقيقتها فلا يُسأل عنها؛ لأن البقرة فذَّة مبهمة فامتنع السؤال بـ«ما» عن حقيقتها فرجع إلى صفاتها ثم إلى أقربها وما به تمتاز [على حال]؛ أي: وهو حياة الميت بضربه ببعضها [نَصَف] بفتح النون والصاد؛ أي: بين الحديثة والمُسِنَّة[2]. [قال]؛ أي: الطِّرِمَّاح بن حكيم[3]:

[.......... نـواعـم بـيـن أبـكـار وعـون][4]

صدره:

---

(١) تهذيب اللغة، الأزهري [٤/ ٢١٢].

(٢) الطرماح بن حكيم بن الحكم بن نقر بن قيس بن جحدر الطائي، ولد ونشأ في الشام، توفي سنة (١٢٥هـ). معجم المؤلفين، عمر كحالة [١٢/ ٣٩].

(٣) انظر: دواوين الشعر العربي [٩٥/ ١٢٨].

(٤) العين، الفراهيدي [٣/ ٤٤٥].

الصفات على بقرة يدل على أن المراد بها معينة، ويلزمه تأخير البيان عن وقت الخطاب، ومن أنكر ذلك زعم أن المراد بها بقرة من شق البقر غير مخصوصة ثم انقلبت مخصوصة بسؤالهم، ويلزمه النسخ قبل الفعل، فإن التخصيص إبطال للتخيير الثابت بالنص والحق جوازهما، ويؤيد الرأي الثاني ظاهر اللفظ والمروي عنه عليه الصلاة والسلام: «**لو ذبحوا أيّ بقرة أرادوا لأجزأتهم، ولكن شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم**». وتقريعهم بالتمادي وزجرهم عن المراجعة بقوله: ﴿فَٱفۡعَلُواْ مَا تُؤۡمَرُونَ﴾؛ أي: ما تؤمرونه، بمعنى: تؤمرون به من قولهم: أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أمرت به، أو أمركم بمعنى مأموركم.

طول مثل أعناق الهوادي ....

والمراد بالطول: طول العنق، وأراد «بالمشل»: بفتح الميم: ما ستر العنق؛ من شللت الثوب؛ أي: خطته. و«الهوادي»: جمع هادي، وهو العنق؛ فإضافة الأعناق إليه إضافة بيانية. و«الناعمة»: اللينة. و«عون»: جمع عوان، وهي المرأة بين الحديثة والمُسِنَّة[1] [ومن أنكر ذلك]؛ أي: كونها مُعيَّنة [من شق البقر] بكسر الشين؛ أي: ناحيتها، والمراد بعضها.

[ويلزمه النَّسْخ قبل الفعل]؛ أي: فالدال على أن البقرة معينة ناسخ لا مخصِّص [**فإن التخصيص إبطال للتخيير**] بين ذبح أيِّ بقرة شاؤوا [**والحق جوازهما**]؛ أي: تأخير البيان عن وقت الخطاب والنَّسْخ قبل الفعل. [**ويؤيد الرأي الثاني**]؛ أي: وهو كونها بقرة مبهمة [والمروي][2] عطف على ظاهر اللفظ [أي: ما تُؤْمَرونه...] إلى آخره، حاصله: أن «ما» في «ما تؤمرون» إما موصولة أو مصدرية، فبيَّن في الأول: أن أمر يتعدَّى بنفسه نحو: «أمرتك الخير» وأن الأصل: «ما تؤمرونه» فحذف الضمير. وفي الثاني: أن المراد بالمصدر المفعول وهو معنى قوله: «أو أمركم» بمعنى «مأموركم»، فقوله: «أمركم» مصدر معطوف على «ما تؤمرونه».

---

(١) انظر: مجمع الزوائد، الهيثمي [٧/٢٦/برقم: ١٠٨٣٤].
(٢) انظر: الصحاح، الجوهري [٢/٤٩].

۞ ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾﴾.

﴿٦٩﴾ ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾ الفقوع: نصوع الصفرة ولذلك تؤكد به، فيقال: أصفر فاقع كما يقال: أسود حالك، وفي إسناده إلى اللون وهو صفة صفراء لملابسته بها فضل تأكيد كأنه قيل: صفراء شديدة الصفرة صفرتها، وعن الحسن سوداء شديدة السواد، وبه فسر قوله تعالى: ﴿جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣]. قال الأعشى:

تِلْكَ خَيلي مِنْهُ وتلكَ رِكَابي هُنْ صُفُرٌ أَولادُها كالزَّبيبِ

[نصوع الصفرة][1]؛ أي: خلوصها.

[وفي إسناده إلى اللون...] إلى آخره، وجه فضل التأكيد فيه أن صفة الشيء كأنها صارت من الكمال بحيث سَرَتْ إلى صفاته، فصار معنى فاقع لونها ما ذكره بقوله: [كأنه قيل: صفراء شديدة الصُّفْرة صُفْرتُها] فـ«صفرتها» فاعل «شديدة»، والحاصل كما قال التفتازاني: إن «صفراء فاقعة» و«صفراء فاقع لونها» سواء في كونهما من باب الوصف للتأكيد، وإن كان الثاني أوكد من جهة جَعْل الفقوع الذي هو من صفات الأصفر صفة للون الذي هو الصفرة، بناءً على أن لون الصفراء في الواقع هو الصفرة وإن لم يرد باللفظ إلا مدلوله؛ أي: مطلق اللون. وبهذا الاعتبار صار من قبيل: «جدَّ جدُّه»[2].

[قال الأعشى] في مدحه قيس بن معدي كرب:

[تلك خيلي منه وتلك ركابي هنَّ صفر أولادها كالزبيبِ][3]

«تلك» مبتدأ خبره «خيلي»، و«منه» حال منها؛ أي: حاصلة من الممدوح. و«الركاب»: الإبل التي يُسار عليها، واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها.

---

(١) انظر: قطر الندى، ابن هشام [ص٢٢٥]. (٢) ديوان الأعشى [١/ ٤٥].
(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس [٣/ ٢٩٤].

۞ ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾﴾.

ولعله عبر بالصفرة عن السواد لأنها من مقدماته، أو لأن سواد الإبل تعلوه صفرة، وفيه نظر؛ لأن الصفرة بهذا المعنى لا تؤكد بالفقوع ﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾؛ أي: تعجبهم، والسرور أصله لذة في القلب عند حصول نفع، أو توقعه من السر.

﴿٧٠﴾ ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ﴾ تكرير للسؤال الأول واستكشاف زائد. وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ اعتذار عنه؛ أي: إن البقر الموصوف بالتعوين والصفرة كثير فاشتبه علينا، وقرئ: (إن الباقر) وهو اسم لجماعة البقر والأباقر والبواقر، ويتشابه بالياء والتاء، وتشابه بطرح التاء وإدغامها في الشين على التذكير والتأنيث، وتشابهت مخففاً ومشدداً، وتشبه بمعنى: تتشبه وتشبه بالتذكير ومتشابه ومتشابهة ومتشبه ومتشبهة. ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ إلى المراد ذبحها، أو إلى القاتل، ....

وأولادها فاعل «صفر»؛ أي: سود. قيل: ويحتمل أن تكون «هنَّ صفر» جملة «وأولادها كالزبيب» جملة أُخرى؛ أي: «خيلي وإبلي صفر وأولادها سود كالزبيب الأسود». قلتُ: وعليه فلا شاهد فيه.

[وفيه نظر؛ لأن الصفرة بهذا المعنى]؛ أي: السواد[1] [لا تُؤكَّد بالفقوع] قد يُردُّ بأن الفقوع هو الخلوص فلا يمتنع أن تُؤكَّد به الصفرة بمعنى السواد [واستكشاف زائد]؛ أي: بقولهم [إن البقر تشابه علينا] كما أنه كما قال: [اعتذار عنه]؛ أي: عن سؤالهم ثانياً. [والأباقر] إلى قوله: ومتشبه عطف على «الباقر»[2]؛ فجملة الشاذ المشار إليه بقوله: «وقُرئ...» إلى آخره في اسم إنَّ وخبرها خمس عشرة قراءة: ثلاث في اسمها، واثنتا عشرة في خبرها[3] [إلى المراد ذبحها]؛ أي: التي

---

(١) انظر: الشوارد، الصاغاني [ص١].
(٢) الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ٣٢١].
(٣) انظر: جامع البيان، الطبري [٢/ ٢٠٦].

۞ ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾.

وفي الحديث: «**لو لم يستثنوا لما بُيِّنَت لهم آخر الأبد**». واحتج به أصحابنا على أن الحوادث بإرادة الله ﷻ، وأن الأمر قد ينفك عن الإرادة وإلا لم يكن للشرط بعد الأمر معنى. والمعتزلة والكرامية على حدوث الإرادة، وأجيب بأن التعليق باعتبار التعلق.

﴿٧١﴾ ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾؛ أي: لم تذلل للكراب وسقي الحرث، ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ صفة لبقرة بمعنى غير ذلول، ولا الثانية مزيدة لتأكيد الأولى ....

يراد ذبحها. [**وفي الحديث**: «لو لم يستثنوا..»][1]؛ أي: بقولهم: إن شاء الله.

[ما بُيِّنت]؛ أي: البقرة [لهم آخرَ الأبد] سَمَّى «إن شاء الله» استثناءً بصرفه الكلام عن الجزم وعن الثبوت في الحال من حيث التعليق بما لا يعلمه إلا الله. و«آخر الأبد» بالنصب كناية عن المبالغة في التأبيد، والمعنى: إلى الأبد الذي هو آخر الأزمنة، وإلا فالأبد لا آخر له.

[**على حدوث الإرادة**]؛ أي: لأنها وقعت شرطاً، والشرط أمر يحدث في المستقبل. [**لم تذلل للكراب**]؛ أي: لقلب الأرض للحرث، قال الجوهري: كربت الأرض؛ أي: قلبتها للحرث[2] [ولا ذلول...] إلى آخره، بيَّن فيه أن لا بمعنى غير فكأنها اسم لكن لكونها في صورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها [**ولا الثانية مزيدة لتأكيد الأولى**]؛ أي: لتأكيد النفي في الأولى مع إفادة التصريح بعموم النفي؛ إذ بدون زيادتها ربما يُحمل اللفظ على نفي الاجتماع.

---

(١) الصحاح، الجوهري [٢/ ١١].

(٢) الثلاثة أسطر السابقة من نسخة [ز - ج - ب] ساقطة من نسخة [الأصل].

والفعلان صفتا ﴿ذَلُولٌ﴾ كأنه قيل: لا ذلول مثيرة وساقية، وقرئ: (لا ذلولَ) بالفتح؛ أي: حيث هي؛ كقولك: (مررت برجل لا بخيل ولا جبان)؛ أي: حيث هو، وتسقي من أسقى. ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾ سلمها الله تعالى من العيوب، أو أهلها من العمل، أو أخلص لونها، من سلم له كذا إذا خلص له ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ﴾ لا لون فيها يخالف لون جلدها، وهي في الأصل مصدر، وشاه وشيا وشية إذا خلط بلونه لوناً آخر. ﴿قَالُواْ ٱلۡـَٔـٰنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾؛ أي: بحقيقة وصف البقرة وحققتها لنا، وقرئ: (الآن) بالمد على الاستفهام، و(لان) بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام. ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ فيه اختصار، والتقدير: فحصلوا البقرة المنعوتة فذبحوها. ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ لتطويلهم وكثرة مراجعاتهم، أو لخوف الفضيحة في ظهور القاتل، أو لغلاء ثمنها. إذ روي: أن شيخاً صالحاً منهم كان له عِجلة، فأتى بها الغيضة وقال: اللَّهُمَّ إني استودعتكها لابني حتى يكبر، فشبت وكانت وحيدة بتلك الصفات، فساوموها اليتيم وأمه حتى اشتروها بملء مسكها ذهباً، وكانت البقرة إذ ذاك بثلاثة دنانير. و(كاد) من أفعال المقاربة وضع لدنو الخبر حصولاً، فإذا دخل عليه النفي قيل معناه: الإثبات مطلقاً. وقيل: ماضياً، والصحيح: أنه

[والفعلان]؛ أي: تثير وتسقي [وتسقي من أسقى] عطف على «لا ذلول» [أو أهلها] بالرفع؛ أي: أو سلَّمها أهلها [أو أُخلص لونها] بالرفع [من سلم له كذا: إذا أخلص له] الأَوْلى الموافق لعبارة «الكشاف»: إذا خلص له، وعبارته فيما تقرر مسلمة سلمها الله من العيوب، أو معفاة من العمل سلمها أهلها منه، أو مخلصة اللون من سلم له كذا إذا خلص له لَم يَشُبْ لونها شيء من الألوان[1] [أي: بحقيقة وصف البقرة]؛ أي: لم يريدوا بقولهم: «الآن جئت بالحق» أنه قبل ذلك جاء بالباطل، وإنما أرادوا: الآن جئتَ بما يحقق لنا المراد من البقرة.

[الغيضة] قال الجوهري: هي الأجمة، وهي مغيض ماء يجتمع فينبتُ فيه الشجر[2] [بملئ جلدها] وفي نسخة: بملئ مسكها؛ أي: جلدها [مطلقاً]؛ أي:

---

(١) الصحاح، الجوهري [٢/ ٣٠].
(٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٨١].

۞ ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ۝٧٢ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِ اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٧٣﴾.

كسائر الأفعال ولا ينافي قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لاختلاف وقتيهما، إذ المعنى: أنهم ما قاربوا أن يفعلوا حتى انتهت سؤالاتهم، وانقطعت تعللاتهم، ففعلوا كالمضطر الملجأ إلى الفعل.

۝٧٢ - ۝٧٣ ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ خطاباً للجميع لوجود القتل فيهم ﴿فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ اختصمتم في شأنها، إذ المتخاصمان يدفع بعضهما بعضاً، أو تدافعتم بأن طرح قتلها كل عن نفسه إلى صاحبه، وأصله (تدارأتم) فأدغمت التاء في الدال واجتلبت لها همزة الوصل ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ مظهره لا محالة، وأعمل مخرج لأنه حكاية مستقبل كما أعمل ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]؛ لأنه حكاية حال ماضية. ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ﴾ عطف على (ادارأتم) وما بينها اعتراض، والضمير للنفس والتذكير على تأويل الشخص أو القتيل ﴿بِبَعْضِهَا﴾: أيَّ بعضٍ كان، وقيل: بأصغريها، وقيل: بلسانها، وقيل: بفخذها اليمنى، وقيل: بالأذن، وقيل: بالعجب ﴿كَذَلِكَ يُحْيِ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ يدل على ما حذف وهو فضربوه فحيي، والخطاب مع من حضر حياة القتيل، أو نزول الآية ﴿وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ﴾ دلائله على كمال

ماضياً أو مضارعاً. [فأُدغمت التاء]؛ أي: بعد إبدالها دالاً [واجتُلبت لها همزة الوصل]؛ أي: لتعذر الابتداء بالساكن [مُظْهِره] فسَّر الإخراج بالإظهار لأنه في مقابلة الكتم [وأعمل مخرج...] إلى آخره، إيضاحه قول «الكشاف»: فإن قلتَ: كيف أعمل مخرج وهو في معنى المضي[(١)]؟ قلتُ: قد حكى ما كان مستقبلاً في وقت التدارؤ كما حكى الحاضر في قوله: ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] [بأصغريها]؛ أي: القلب واللسان [بالعجب] هو بإسكان الجيم، العظم بين الإليتين وأصل الذنب[(٢)]

---

(١) العين، الفراهيدي [١/ ١١٤].

(٢) روي عن عمر: «أنه ضحى بنجيبة اشتراها بثلاثمائة دينار». أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٣٤٥].

﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾.

قدرته. ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ لكي يكمل عقلكم وتعلموا أن من قدر على إحياء نفس قدر على إحياء الأنفس كلها، أو تعملوا على قضيته. ولعله تعالى إنما لم يحيه ابتداء وشرط فيه ما شرط لما فيه من التقرب وأداء الواجب، ونفع اليتيم، والتنبيه على بركة التوكل، والشفقة على الأولاد، وأن من حق الطالب أن يقدم قربة، والمتقرب أن يتحرى الأحسن ويغالي بثمنه، كما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه: (أنه ضحى بنجيبة اشتراها بثلاثمائة دينار). وأن المؤثر في الحقيقة هو الله تعالى، والأسباب أمارات لا أثر لها، وأن من أراد أن يعرف أعدى عدوه الساعي في إماتته الموت الحقيقي، فطريقُه أن يذبح بقرة نفسه التي هي القوة الشهوية حين زال عنها شره الصبا، ولم يلحقها ضعف الكبر، وكانت معجبة رائعة المنظر غير مذللة في طلب الدنيا، مسلمة عن دنسها لا سمة بها من مقابحها؛ بحيث يصل أثره إلى نفسه، فتحيى حياة طيبة، وتعرب عما به ينكشف الحال، ويرتفع ما بين العقل والوهم من التدارىء والنزاع.

﴿٧٤﴾ ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم﴾ القساوة عبارة عن الغلظ مع الصلابة، كما في الحجر. وقساوة القلب مثلٌ في نبوّه عن الاعتبار، ....

[على قضيته]؛ أي: قضية عقلهم [على بركة التوكل]؛ أي: توكُّل أبي اليتيم.

[رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه ضحى...][1] إلى آخره، رواه أبو داود[2]، وقوله: بنجيبة؛ أي: من الإبل. [وأن المؤثر في الحقيقة هو الله تعالى] إذ لا يُتصوَّر حصول حياة بين ميتين من غيره [بحيث يصل أثره]؛ أي: أثر الذبح.

[وقساوة القلب مَثَلٌ في نُبُوِّه عن الاعتبار] أشار به إلى أن في «قست» استعارة

---

(١) سنن أبي داود [١/٥٤٦/ برقم: ١٧٥٦] وقال: «نجيبا» ولم يقل: «نجيبة»

(٢) قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠].

و(ثم) لاستبعاد القسوة ﴿مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ﴾ يعني: إحياء القتيل، أو جميع ما عدد من الآيات فإنها مما توجب لين القلب. ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ﴾ في قسوتها ﴿أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾ منها، والمعنى: أنها في القساوة مثل الحجارة أو أزيد عليها، أو أنها مثلها، أو مثل ما هو أشد منها قسوة كالحديد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ويعضده قراءة الأعمش بالفتح عطفاً على (الحجارة)، وإنما لم يقل: أقسى لما في أشد من المبالغة، والدلالة على اشتداد القسوتين واشتمال المفضل على زيادة وأَوْ للتخيير، أو للترديد

تبعية تمثيلية تشبيهاً لحال «القلوب» في عدم الاعتبار والاتعاظ بـ«القسوة»، ولاعتبار هذه الاستعارة جنس التفريع والتعقيب بقوله: ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ﴾ [و«ثم» لاستبعاد القسوة] أشار إلى أن «ثم» هنا ليست للتراخي في الزمان؛ إذ لا تراخي فيه بل للاستبعاد مجازاً بقرينة ما قبلها، بمعنى: أنه يَبْعُدُ من العاقل قسوة القلب بعد ظهور تلك الآية العظيمة.

[أو جميع ما عدد من الآيات]؛ أي: التي منها إحياء القتيل [فهي كالحجارة] قيل: لم يشبهها بالحديد لأنه يقبل التليين، وقد وقع لداود عليه السلام[1]، وهو منافٍ لقول المصنف: «أو مثل ما هو أشدُّ منها قسوة كالحديد». وفي نسخة: «أو مثل أشد منها». فقوله: فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه إنما يناسب النسخة الثانية.

[وإنما لم يقل: أقسى...] إلى آخره؛ أي: لأمور ثلاثة ذكرها بقوله: [لما في أشد من المبالغة...] إلى آخره، وزيد عليه رابع وهو: أن «أقسى» أفعل تفضيل من القسوة، وهي من الأمور الخَلْقية أو من العيوب، وأفعل التفضيل لا ينبني منهما. وقوله: [واشتمال المفضل على زيادة]؛ أي: على زيادة اشتداد القلوب على اشتداد الحجارة، وإلا فأقسى بتقدير صحته مشتمل على زيادة هي زيادة القسوة على

---

(١) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [١/٣٣١].

بمعنى: أن من عرف حالها شبهها بالحجارة أو بما هو أقسى منها. ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ تعليل للتفضيل، والمعنى: أن الحجارة تتأثر وتنفعل فإن منها ما يتشقق فينبع منه الماء، وتنفجر منه الأنهار، ومنها ما يتردى من أعلى الجبال انقياداً لما أراد الله تعالى به. وقلوب هؤلاء لا تتأثر ولا تنفعل عن أمره تعالى. و(التفجر): التفتح بسعة وكثرة، والخشية مجاز عن الانقياد، وقرئ: (إنْ) على أنها المخففة من الثقيلة وتلزمها اللام الفارقة بينها وبين (إن) النافية، و(يُهبط) بالضم. ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وعيد على ذلك، وقرأ ابن كثير ونافع ويعقوب وخلف وأبو بكر بالياء ....

القسوة[١]. [بمعنى: أن من عرف حالها...] إلى آخره، راجع إلى التردد؛ أي: الشَّك، وهو محال على الله تعالى[٢]، فدفعه بأن الشَّكَّ ليس راجعاً إليه تعالى بل إلى من يعرف حالهم. واختار أبو حيان أن «أو» للتنويع، بمعنى: أن قلوبهم على قسمين: قلوب كالحجارة قسوة، وقلوب أشد قسوة منها[٣].

[تعليل للتفضيل]؛ أي: بقوله: ﴿أَشَدُّ قَسْوَةً﴾، وهو أعني: إن من الحجارة... إلى آخره من حيث اللفظ معطوف على جملة ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ﴾. [و«الخشية» مجاز عن الانقياد] هو أحد القولين، والقول الآخر أنها حقيقية، بمعنى: أنه تعالى خلق للحجارة حياة وتمييزاً؛ ذكره النسفي[٤] وغيره[٥] واختاره ابن عطية[٦]. قال النسفي: عليه قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ﴾ الآية [الحشر: ٢١]. [وقُرئ: إنْ]؛ أي: في المواضع الثلاثة [وقرأ ابن كثير ونافع...] إلى آخره، صوابه: وقرأ ابن كثير بالغيب، وبقية القراء بالخطاب.

---

(١) انظر: فقه اللغة، الصاحبي [ص٣٠].
(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ٢٢٣].
(٣) انظر: مدارك الترتيل وحقائق التأويل، أبو البركات النسفي [١/ ٧٢].
(٤) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي [١/ ٧٩].
(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية [١/ ١٤٧].

۞ ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾.

ضما إلى ما بعده، والباقون بالتاء.

﴿٧٥﴾ ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ الخطاب لرسول الله ﷺ والمؤمنين ﴿أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ أن يصدقوكم، أو يؤمنوا لأجل دعوتكم؛ يعني: اليهود. ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ طائفة من أسلافهم ﴿يَسْمَعُونَ كَلَامَ ٱللَّهِ﴾؛ يعني: التورية. ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾ كنعت محمد ﷺ، وآية الرجم. أو تأويله فيفسرونه بما يشتهون. وقيل: هؤلاء من السبعين المختارين سمعوا كلام الله تعالى حين كلم موسى عليه السلام بالطور، ثم قالوا: سمعنا الله تعالى يقول في آخره: إن استطعتم

[ضماً إلى ما بعده] وهو قوله: ﴿أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾. [الخطاب لرسول الله ﷺ والمؤمنين] هو المشهور، وقيل: هو لرسول الله ﷺ خاصة، وخوطب بلفظ الجمع تعظيماً [يعني: اليهود] تفسير لضمير يؤمنوا [كنعت محمد ﷺ]؛ أي: كتغييرهم نعته حيث وجدوه في التوراة: «أكحل عين، ربعة، جَعْد الشعر، حَسَن الوجه، فكتبوه: طويلاً أزرق سبط الشعر»(١) [وآية الرجم]؛ أي: حيث أبدلوه بالجَلْد والتحميم؛ أي: تسويد الوجه [أو تأويله] بالنصب عطفاً على ضمير يحرفونه، أو بالجر عطفاً على نعت بالتقدير السابق [فيفسرونه بما يشتهون] تفسير للتأويل، فالتحريف على هذا القول خاصٌّ بالمعنى، وعلى الأول باللفظ والمعنى [وقيل: هؤلاء من السبعين...] إلى آخره(٢)، مقابل لقوله: «طائفة من أسلافهم»، وضُعف بأن سماع الكلام إنما خُصَّ به موسى، وإلا فأي مزية له عليهم؟! حتى قيل: إنه من الأحاديث التي رواها الكلبي وكان كذاباً(٣).

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم [١/ ١٣٣].

(٢) انظر: أسباب نزول الآيات، الواحدي [ص٢٢].

(٣) هو: محمد بن السائب بن بشر، أبو النضر، صاحب التفسير. انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم [٧/ ٢٧٠].

۞ ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٧٦﴾﴾.

أن تفعلوا هذه الأشياء فافعلوا وإن شئتم فلا تفعلوا. ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾؛ أي: فهموه بعقولهم ولم يبق لهم فيه ريبة. ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أنهم مفترون مبطلون، ومعنى الآية: أن أحبار هؤلاء ومقدميهم كانوا على هذه الحالة، فما ظنك بسفلتهم وجهالهم، وأنهم إن كفروا وحرفوا فلهم سابقة في ذلك.

﴿٧٦﴾ ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾؛ يعني: منافقيهم. ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ بأنكم على الحق، وإن رسولكم هو المبشر به في التورية ﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟﴾؛ أي: الذين لم ينافقوا منهم عاتبين على من نافق. ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ بما بيَّن لكم في التورية من نعت محمد ﷺ، أو الذين نافقوا لأعقابهم إظهار للتصلب في اليهودية، ومنعاً لهم عن إبداء ما وجدوا في كتابهم، فينافقون الفريقين. فالاستفهام على الأول: تقريع، وعلى الثاني: إنكار ونهي ﴿لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ ليحتجوا عليكم بما أنزل ربكم في كتابه، جعلوا محاجتهم بكتاب الله وحكمه محاجة عنده كما يقال: عند الله كذا، ويراد به: أنه في كتابه وحكمه، وقيل: عند ذكر ربكم، أو بما عند ربكم، أو بين يدي رسول ربكم. وقيل: عند ربكم في القيامة؛ وفيه نظر إذ الإخفاء لا يدفعها. ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ إما من تمام كلام اللائمين، وتقديره: أفلا تعقلون أنهم يحاجونكم به فيحجونكم، أو خطاب من الله تعالى

[يعني: منافقيهم] تفسير لضمير «لقوا» [وإذا خلا بعضهم]؛ أي: الذين لم ينافقوا بأن أخلصوا اليهودية [إلى بعض]؛ أي: إلى الذين نافقوا، وضمير تحدثونهم للمؤمنين [أو الذين نافقوا] عطف على «الذين لم ينافقوا»، ثم فرَّع عليه قوله: [فينافقون]؛ أي: المنافقون [الفريقين]؛ أي: المؤمنين واليهود [وفيه نظر إذ الإخفاء]؛ أي: إخفاء ما بُيِّن لهم في التوراة [لا يدفعها]؛ أي: لا يدفع المحاجَّة يوم القيامة؛ أي: في نفس الأمر وإن كان يدفعها في زعمهم.

۞ ﴿أَوَلَا يَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ ٧٧ وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ ٧٨﴾.

للمؤمنين متصل بقوله: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، والمعنى: أفلا تعقلون حالهم وأن لا مطمع لكم في إيمانهم.

٧٧ ﴿أَوَلَا يَعۡلَمُونَ﴾ يعني: هؤلاء المنافقين، أو اللائمين، أو كليهما، أو إياهم والمحرفين. ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾ ومن جملتهما إسرارهم الكفر وإعلانهم الإيمان، وإخفاء ما فتح الله عليهم، وإظهار غيره، وتحريف الكلم عن مواضعه ومعانيه.

٧٨ ﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ جهلة لا يعرفون الكتابة فيطالعوا التوراة، ويتحققوا ما فيها. أو التوراة ﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ استثناء منقطع. والأماني: جمع أمنية وهي في الأصل: ما يقدره الإنسان في نفسه من مُنَى إذا قدر، ولذلك يطلق على الكذب وعلى ما يتمنى، وما يقرأ والمعنى: لكن يعتقدون أكاذيب أخذوها تقليداً من المحرفين أو مواعيد فارغة. سمعوها منهم من أن الجنة لا يدخلها إلا من كان هوداً، وأن النار لن تمسهم إلا أياماً معدودة. وقيل: إلا ما يقرءون قراءة عارية عن معرفة المعنى وتدبره من قوله:

تَمَنَّى كِتَابَ اللَّه أَوَّلَ لَيْلِه ... تَمني دَاودَ الزبُورَ على رِسْلِ

وهو لا يناسب وصفهم بأنهم أميون. ﴿وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ ما هم إلا

[أو التوراة] عطف على «الكتابة»، وهذا ساقط من نسخ [من قوله]؛ أي: المأخوذ من قول الشاعر في مرثية عثمان بن عفان ﷺ:

[تمنى كتاب اللَّه أول ليلة ... تمنِّي داود الزبور على رِسْلِ][1]

أي: على تؤدة وهنية. [وهو]؛ أي: القول الثاني.

---

(١) البيت لحسان بن ثابت ﷺ. انظر: روح المعاني، الألوسي [١٧/ ١٧٣].

۞ ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾.

قوم يظنون لا علم لهم، وقد يطلق الظن بإزاء العلم على كل رأي واعتقاد من غير قاطع، وإن جزم به صاحبه: كاعتقاد المقلد والزائغ عن الحق لشبهة.

﴿٧٩﴾ ﴿فَوَيْلٌ﴾؛ أي: تحسر وهلك. ومن قال: إنه واد أو جبل في جهنم فمعناه: أن فيها موضعاً يتبوأ فيه من جعل له الويل، ولعله سماه بذلك مجازاً. وهو في الأصل مصدر لا فعل له، وإنما ساغ الابتداء به نكرة؛ لأنه دعاء. ﴿لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ يعني: المحرف، ولعله أراد به ما كتبوه من التأويلات الزائغة. ﴿بِأَيْدِيهِمْ﴾ تأكيد كقولك: كتبته بيميني ﴿ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ كي يحصلوا به غرضاً من أغراض الدنيا؛ فإنه وإن جعل قليل بالنسبة إلى ما استوجبوه من العقاب الدائم. ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾؛ يعني: المحرف. ﴿وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ يريد به الرشى.

[والزائغ]؛ أي: وكالزائغ [عن الحق بشبهة]؛ أي: بسبب شبهة قامت عنده. [ومن قال: إنه وادٍ أو جبل في جهنم] رواه بلفظ: «واد في جهنم» الترمذي[1] وغيره مرفوعاً[2] وابن المنذر موقوفاً على ابن مسعود [لا فعل له] هو المعروف، وما قيل من أن فعله «وال» فمصنوع كما قال أبو حيان[3] [وإنما ساغ الابتداء به نكرةً لأنه دعاء] قيد بكونه نكرة ليخرج ما لو جُعل اسماً لوادٍ في جهنم؛ فإن الابتداء به لا يحتاج إلى مُسَوِّغ [تأكيد]؛ أي: لغوي لا اصطلاحي.

[يريد الرشا] بضم الراء وكسرها جمع رشوة بتثليثها وهي: ما يدفع إلى الحاكم

---

(١) سنن الترمذي [٥/ ٣٢٠/ برقم: ٣١٦٤]. (٢) مسند أحمد [٣/ ٧٥/ برقم: ١١٧٣٠].
(٣) انظر: تاج العروس، الزبيدي [٣١/ ١٠٤/ مادة: ويل].

۞ ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾﴾.

﴿٨٠﴾ ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ﴾ المس: اتصال الشيء بالبشرة بحيث تتأثر الحاسة به، واللمس كالطلب له ولذلك يقال: ألمسه فلا أجده. ﴿إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ محصورة قليلة، روي: أن بعضهم قالوا: نعذب بعدد أيام عبادة العجل أربعين يوماً، وبعضهم قالوا: مدة الدنيا سبعة آلاف سنة وإنما نعذب مكان كل ألف سنة يوماً ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا﴾ خبراً ووعداً بما تزعمون. وقرأ ابن كثير وحفص: بإظهار الذال. والباقون بإدغامه ﴿فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾ جواب شرط مقدر؛ أي: إن اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده. وفيه دليل على أن الخلف في خبره محال. ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (أم) معادلة لهمزة الاستفهام بمعنى: أي الأمرين كائن، على سبيل التقرير للعلم بوقوع أحدهما، أو منقطعة بمعنى: بل أتقولون، على التقرير والتقريع.

ليحكم بحق وليمتنع من ظلم [إلا أياماً معدودة] وصف الأيام مع أنها جمع بالمفرد لأنها في معنى الجماعة فيكون مفرداً تقديراً ولأن جمع القلة كما قال الرضي في حكم المفرد، فيوصف بالمفرد كما هنا، ويوصف المفرد به كما في قوله تعالى: ﴿نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ٢] وقيل: الأمشاج مفرد[١] فلا إشكال. [أتخذتم عند الله عهدا] الهمزة للإنكار [جواب شرط مقدر] هو المشهور وقيل: لا يقدر مثل ذلك بل ضمن الاستفهام معنى الشرط فأجيب بالفاء، وقيل: إنه اعتراض بين «اتخذتم» و«أم يقولون» فلا محل له من الإعراب[٢].

---

(١) الكشف والبيان، أبو إسحاق النيسابوري [١٠/ ٩٤].
(٢) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ٣٤٩].

۞ ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨٢﴾﴾.

﴿٨١﴾ - ﴿٨٢﴾ ﴿بَلَىٰ﴾ إثبات لما نفوه من مساس النار لهم زماناً مديداً ودهراً طويلاً على وجه أعم، ليكون كالبرهان على بطلان قولهم، ويختص بجواب النفي ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ قبيحة، والفرق بينها وبين الخطيئة أنها قد تقال فيما يقصد بالذات، والخطيئة تغلب فيما يقصد بالعرض لأنه من الخطأ، والكسب: استجلاب النفع. وتعليقه بالسيئة على طريقة قوله: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١، التوبة: ٣٤، الانشقاق: ٢٤]. ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾؛ أي: استولت عليه، وشملت جملة أحواله حتى صار كالمحاط بها لا يخلو عنها شيء من جوانبه، وهذا إنما يصح في شأن الكافر لأن غيره وإن لم يكن له سوى تصديق قلبه وإقرار لسانه فلم تحط الخطيئة به، ولذلك فسرها السلف بالكفر. وتحقيق ذلك: أن من أذنب ذنباً ولم يقلع عنه استجره إلى معاودة مثله والانهماك فيه وارتكاب ما هو أكبر منه، حتى تستولي عليه الذنوب وتأخذ بمجامع قلبه فيصير بطبعه مائلاً إلى المعاصي، مستحسناً إياها معتقداً أن لا لذة سواها، مبغضاً لمن يمنعه عنها مكذباً لمن ينصحه فيها، كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟

[زماناً] ظرف لإثبات [على وجه أعم]؛ أي: من كونه دائماً أو لا؛ لأن المقصود منه نفي قولهم، وهو حاصل بذلك [ويختص] أن يلي [على طريقة قوله: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الانشقاق: ٢٤]]؛ أي: على طريقة التهكُّم بمن يفعل السيئة [والانهماك فيه] يقال: انهمك في الأمر؛ أي: جدَّ ولجَّ؛ قاله الجوهري[1].

---

(١) الصحاح، الجوهري [٢/٢٥٦].

۝ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ۝٨٣﴾.

ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ١٠]. وقرأ نافع (خطيئاته). وقرئ: (خطيته) و(خطياته) على القلب والإدغام فيهما. ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ ملازموها في الآخرة كما أنهم ملازمون أسبابها في الدنيا ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ دائمون، أو لابثون لبثاً طويلاً. والآية كما ترى لا حجة فيها على خلود صاحب الكبيرة وكذا التي قبلها. ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٨٢﴾ جرت عادته ﷻ على أن يشفع وعده بوعيده، ليرجى رحمته ويخشى عذابه، وعطف العمل على الإيمان يدل على خروجه عن مسماه.

۝٨٣ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ إخبار في معنى النهي كقوله: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وهو أبلغ من صريح النهي لما فيه من إيهام أن المنهى سارع إلى الانتهاء فهو يخبر عنه ويعضده قراءة: (لا تعبدوا). وعطف (قُولُوا) عليه ....

[قرأ نافع]؛ أي: وأبو جعفر[1] [على القلب]؛ أي: قلب الهمزة ياءً [والآية كما ترى لا حجة فيها...] إلى آخره؛ أي: لأنها في الكافر أو لأن المراد اللبث الطويل [أن يشفع]؛ أي: بالضم. [كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]]؛ أي: برفع الراء [لما فيه من إيهام أن المنهي مسارع إلى الانتهاء] بناه على أن حال بني إسرائيل المسارعة إلى الانتهاء، ومعلوم أنه ليس كذلك؛ فالمناسب أن يقال: لما فيه من الاعتناء بشأن المنهي عنه وتأكيد طلب امتثاله حتى كأنه امتثل وأخبر عنه

---

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري [٢/٢٤٨].

فيكون على إرادة القول. وقيل: تقديره أن لا تعبدوا، فلما حذف (أن) رفع كقوله:

ألا أيّهذا الزَّاجِرِي أحضُرُ الوَغَى وأنْ أشهَدَ اللذاتِ هَلْ أنتَ مُخلِدي

ويدل عليه قراءة: أن (ألا تعبدوا)، فيكون بدلاً من الميثاق، أو معمولاً له بحذف الجار. وقيل: إنه جواب قسم دل عليه المعنى كأنه قال: حلفناهم لا تعبدون. وقرأ نافع وابن عامر وأبو عمرو وعاصم ويعقوب بالتاء حكاية لما خوطبوا به، والباقون بالياء لأنهم غيب ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ متعلق بمضمر تقديره: وتحسنون، أو أحسنوا ﴿وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ عطف على (الوالدين). وَ(الْيَتامى) جمع (يتيم) كـ(ندامى) جمع (نديم) وهو قليل. و(مسكين) مفعيل من السكون، كأن الفقر أسكنه ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾؛ أي: قولاً حسناً، وسماه (حُسْناً) للمبالغة. وقرأ حمزة والكسائي

[فيكون]؛ أي: «لا تعتدون»[1] [على إرادة القول]؛ أي: «وقلنا لهم لا تعتدون»[2]، ليحصل الارتباط بما قبله. [كقوله]؛ أي: طرفة بن العبد:

[ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوغى ....][3]

أي: الحرب، وأصله الصوت، وتمامه:

.... وأن أشهدَ اللذات هل أنت مُخْلدي

والشاهد في «أحضر» حيث رفع بعد نصبه بـ«أنْ» ثم حذفها، والمعنى: يا أيها اللائمي على حضور الحرب وشهود اللذات هل تخلدني إن كففت عنهما؟[4]

[**بحذف الجارِّ**] تقديره: بأن لا تعبدون [**وقيل: إنه جواب قسم**]؛ أي: بإجراء أخذنا مجرى أقسمنا. [تقديره: **وتحسنون أو أحْسِنوا**] يلزمه أن إحساناً في الآية منصوب على المصدر المؤكِّد لعامله المحذوف مع أن حذفَ عاملِ المؤكِّدِ ممنوع أو نادر.

[وذي القربى] وحَّدَهُ ولم يجمعه كإخوانه إرادة للجنس موافقة للقربى

---

(١) في نسخة [ز ـ ج]: (لا تعبدون).
(٢) في نسخة [ز ـ ج]: (لا تعبدون).
(٣) الكتاب، سيبويه [ص١٩٧].
(٤) انظر: المقتضب، المبرد [١/ ١٣٥].

۞ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾﴾.

ويعقوب (حَسَناً) بفتحتين. الحاء والسين والباقون (حُسْنًا) بضم الحاء وسكون السين وقرئ: (حُسُناً) بضمتين وهو لغة أهل الحجاز و(حسنا) و(حُسْنى) على المصدر كبشرى والمراد به ما فيه تخلق وإرشاد. ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ يريد بهما ما فرض عليهم في ملتهم ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ على طريقة الالتفات، ولعل الخطاب مع الموجودين منهم في عهد رسول الله ﷺ ومن قبلهم على التغليب؛ أي: أعرضتم عن الميثاق ورفضتموه ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ﴾ يريد به من أقام اليهودية على وجهها قبل النسخ، ومن أسلم منهم ﴿وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ قوم عادتكم الإعراض عن الوفاء والطاعة. وأصل الإعراض الذهاب عن المواجهة إلى جهة العرض.

﴿٨٤﴾ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ﴾ على نحو ما سبق والمراد به أن لا يتعرض بعضهم بعضاً بالقتل والإجلاء عن الوطن. وإنما جعل قتل الرجل غيره قتل نفسه، لاتصاله به نسباً. أو ديناً، أو لأنه يوجبه قصاصاً. وقيل معناه: لا ترتكبوا ما يبيح

[وحُسُناً وحُسْنى على المصدر] يوهم أن حُسْناً وحَسَناً على القراءتين الأوليين ليسا بمصدرين، وليس مراداً فإنهما مصدران كالرُّشْد والرَّشَد[١] [والمراد به ما فيه تخلق]؛ أي: مكارم الأخلاق [وإرشاد]؛ أي: إلى الطريق المستقيم [ثم توليتم على طريق الالتفات]؛ أي: من الغيبة إلى الحضور؛ لأن ذِكْرَ بني إسرائيل إنما وقع بطريق الغيبة، وهذا يجري في قوله: «لا تعبدون» على قراءة الخطاب[٢]. [على نحو ما سبق]؛ أي: في قوله: «لا تعبدون» [وقيل: معناه...] إلى آخره، مقابل لقوله: لا

---

(١) انظر: أبرز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة [١/ ٤٤٨].

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ٣٦٤].

﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ (٨٥)﴾.

سفك دمائكم وإخراجكم من دياركم، أو لا تفعلوا ما يرديكم ويصرفكم عن الحياة الأبدية فإنه القتل في الحقيقة، ولا تقترفوا ما تمنعون به عن الجنة التي هي داركم، فإنه الجلاء الحقيقي ﴿ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ﴾ بالميثاق واعترفتم بلزومه ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ توكيد كقولك: أقر فلان شاهداً على نفسه. وقيل: وأنتم أيها الموجودون تشهدون على إقرار أسلافكم، فيكون إسناد الإقرار إليهم مجازاً.

(٨٥) ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ استبعاد لما ارتكبوه بعد الميثاق والإقرار به والشهادة عليه. وأنتم مبتدأ وهؤلاء خبره على معنى: أنتم بعد ذلك هؤلاء الناقصون؛ كقولك أنت ذاك الرجل الذي فعل كذا، نزل تغير الصفة منزلة تغير الذات، وعدهم باعتبار ما أسند إليهم حضوراً وباعتبار ما سيحكي عنهم غيباً. وقوله تعالى: ﴿تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن

يتعرض بعضكم بعضاً [وأنتم تشهدون توكيد] لأن الإخبار بإقرارهم يحتمل أنهم تكلموا بما يستلزم الإقرار؛ فأُزيل الاحتمال بأنهم يشهدون؛ أي: أقررتم إقراراً يُشْبِهُ شهادة من يشهد على غيره [نزّل تغيُّر الصفة منزلة تغيُّر الذات]؛ أي: فلا يلزم حمل الشيء على نفسه(١).

[وعدهم باعتبار ما أُسند إليهم]؛ أي: من الأفعال القبيحة فقال: «أنتم» [وباعتبار ما سيُحكى عنهم غيباً]؛ أي: في قوله: يُرَدُّون وما بعده فقال: «هؤلاء»

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/٢٤٨].

دِيَـٰرِهِمْ﴾ إما حال والعامل فيها معنى الإشارة، أو بيان لهذه الجملة. وقيل: هؤلاء تأكيد، والخبر هو الجملة. وقيل: بمعنى الذين والجملة صلته والمجموع هو الخبر، وقرئ: (تَقَتُّلُونَ) على التكثير. ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَانِ﴾ حال من فاعل تخرجون، أو من مفعوله، أو كليهما. والتظاهر التعاون من الظهر. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بحذف إحدى التاءين. وقرئ بإظهارها، وتظهرون بمعنى: تتظهرون ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَـٰرَىٰ تُفَـٰدُوهُمْ﴾ روي أن قريظة كانوا حلفاء الأوس، والنضير حلفاء الخزرج، فإذا اقتتلا عاون كل فريق حلفاءه في القتل وتخريب الديار وإجلاء أهلها، وإذا أسر أحد من الفريقين جمعوا له حتى يفدوه. وقيل معناه إن يأتوكم أسارى في أيدي الشياطين تتصدوا لإنقاذهم بالإرشاد والوعظ مع تضييعكم أنفسكم كقوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]. وقرأ حمزة: أسرى وهو جمع أسير؛ كجريح وجرحى، وأسارى جمعه؛ كسكرى وسكارى. وقيل: هو أيضاً جمع أسير، وكأنه شبه بالكسلان وجمع جمعه. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وابن عامر (تفدوهم) ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ متعلق بقوله: ﴿وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَـٰرِهِمْ﴾، وما بينهما اعتراض، والضمير للشأن، أو مبهم ويفسره إخراجهم، ....

المستعمل هنا بمعنى «الذين» [لهذه الجملة]؛ أي: وهي «أنتم هؤلاء» [أو كليهما]؛ أي: لاشتمال ما ذكر على ضميرهما [في أيدي الشياطين]؛ أي: الذين يشبهون الشياطين في ارتكاب المعاصي.

[وأُسارى جمعه]؛ أي: جمع أسرى؛ فهو جمع الجمع[1] [وكأنه شُبِّه بالكسلان]؛ أي: بجامع أن كلاً منهما محبوس عن كثير من تصرفه [والضمير للشأن] فتفسيره الجملة بعده [أو مُبْهَم] فتفسيره مفرد بعده، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]؛ أي: إن الحياة [وتفسيره: إخراجهم]؛ أي: المذكور بعده

---

(١) انظر: روح المعاني، الألوسي [١/ ٣١٣].

۞ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْأٓخِرَةِۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾﴾.

أو راجع إلى ما دل عليه وتخرجون من المصدر. وإخراجهم تأكيداً أو بيان ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يعني: الفداء. ﴿وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍۚ﴾؛ يعني: حرمة المقاتلة والإجلاء. ﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ﴾ كقتل قريظة وسبيهم، وإجلاء بني النضير، وضرب الجزية على غيرهم. وأصل (الخزي): ذل يستحيى منه، ولذلك يستعمل في كل منهما. ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِۗ﴾ لأن عصيانهم أشد. ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ تأكيد للوعيد؛ أي: الله ﷻ بالمرصاد لا يغفل عن أفعالهم. وقرأ عاصم في رواية المفضل (تُرَدُّون) على الخطاب لقوله ﴿مِنكُمْ﴾. وابن كثير ونافع وشعبة عن عاصم ويعقوب: (يعملون) على أن الضمير لـ(من).

﴿٨٦﴾ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْأٓخِرَةِۖ﴾ آثروا الحياة الدنيا عَلَى الآخرة. ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ بنقض الجزية في الدنيا، والتعذيب في الآخرة. ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ بدفعهما عنهم.

[أو راجع إلى ما دل عليه «تُخْرِجون» من المصدر] فهو ليس بضمير شأن ولا مُبْهَم؛ بل هو كالضمير في قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ﴾ [المائدة: ٨] [وإخراجهم بدل أو بيان]؛ أي: على القول بأن الضمير(١) راجع إلى ما دلَّ عليه «تُخْرِجون».

[وضرب الجزية على غيرهم] عطف على «قتل قُرَيْظة» [في كل منهما]؛ أي: من قتل قُرَيْظة وضرب الجزية على غيرهم [وقرأ عاصم في رواية المُفَضَّل]؛ أي:

---

(١) في نسخة [ز] زيادة: (المبهم).

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ (٨٧)﴾.

---

(٨٧) ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ أي: التوراة ﴿وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ﴾؛ أي: أرسلنا على أثره الرسل؛ كقوله تعالى: ﴿رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]. يقال: (قفاه) إذا اتبعه، وقفاه به إذا أتبعه من القفا، نحو ذنبه من الذنب ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ المعجزات الواضحات كإحياء الموتى وإبراء الأكمة والأبرص، والإخبار بالمغيبات، أو الإنجيل، وعيسى بالعبرية (أيسوع). ومريم بمعنى: الخادم، وهو بالعربية من النساء كالزير من الرجال، قال رؤبة: (قُلْتُ لِزِيْرٍ لَمْ تَصِلْهُ مَرْيِمه). ....

شاذاً[(١)]. [ذَنَّبه من الذَّنَب] بفتح النون؛ أي: جعله ذَنَباً [ومريم]؛ أي: في اللغة [**بمعنى: الخادم**]؛ إذ هو في الآية عَلَم لأُمِّ عيسى[(٢)]. [**قال رؤبة**] في مدحه السَّفَّاح أو المنصور:

[**قلتُ لزئر لم تصله مريمُه** ....][(٣)]

تمامه:

.... **ضِلِّيْلُ أهواءِ الصِّبا يُنَدِّمُهُ.**

و«الزئر»: بكسر الزاي وبالهمز من الرجال مَنْ يحب محادثة النساء ومجالستهنَّ، و«المريم»: من النساء مَنْ تكثر زيارة الرجال ومجالستهم، وهو المراد في البيت[(٤)]. وهو لفظ عربي مأخوذ من: «رام يريم»؛ إذا فارق وبرح. و«الضليل»: مبالغة الضال؛ صفة زئر. و«التندم»: الندم، فاعل ضليل على المجاز الإسنادي نحو: «نهاره صائم».

---

(١) وهي قراءة أبي عبد الرحمٰن السلمي وأبي رجاء والحسن. انظر: الكشف والبيان، النيسابوري [٢٣١/١].

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي [٣٨٥/١]. (٣) العين، الفراهيدي [١٦/٢].

(٤) تهذيب اللغة، الأزهري [١٦١/٥].

ووزنه مفعل إذ لم يثبت فعيل ﴿وَأَيَّدْنَٰهُ﴾ قويناه، وقرئ: (آيدناه) بالمد ﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ بالروح المقدسة كقولك: حاتم الجود، ورجل صدق. أراد به جبريل. أو: روح عيسى ﷺ، ووصفها به لطهارته عن مس الشيطان، أو لكرامته على الله تعالى ولذلك أضافها الى نفسه تعالى، أو لأنه لم تضمه الأصلاب والأرحام الطوامث، أو الإنجيل، أو اسم الله الأعظم الذي كان يحيي به الموتى، وقرأ ابن كثير (الْقُدْسِ) بالإسكان في جميع القرآن ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ﴾ بما لا تحبه. يقال: (هَوِيَ) بالكسر (هوى) إذا أحبّ، و(هوى) بالفتح (هويا) بالضم إذا سقط. ....

[ووزنه مَفْعَل]؛ أي: من رامه يريمه ريماً؛ أي: برحه؛ يقال: لا ترمه؛ أي: لا تبرحه؛ قاله الجوهري[(١)] [إذ لم يثبت فيعل] صوابه: فعيل. [كقولك: حاتمُ الجودِ ورجلُ صدقٍ] الإضافة فيهما من إضافة الموصوف إلى مصدر صفته [ولذلك أضافه] المناسب لقوله ووضعها: أضافها؛ أي: الروح، لكن الروح تُذَكَّر وتُؤَنَّث، فاستعمل اللغتين[(٢)].

[ولا أرحام الطوامث]؛ أي: الحُيَّض، و«مريم» ممن لم تحض. وهذا زدته نظراً لكلامه هنا وإلا فقد حكى في تفسير سورة مريم كغيره أنها تحيض، وعبَّر «الكشاف» هنا عما ذكر بصيغة قيل فقال: وقيل: لأنه لم تضمَّه الأصلاب ولا أرحام الطوامث[(٣)]. وهو أولى مع أن الأصلاب ضمَّته أولاً أيضاً؛ ففي الوسيط واللباب[(٤)] وغيرهما[(٥)] أن الله لما أخذ من ظهر آدم ذريته وأخرجهم من ظهره مثلَ الذَّرِّ وقال: ألستُ بربِّكم؟ قالوا: بلى. فلما أقروا رُدُّوا إلى ظهر آدم إلا روح عيسى لم يردَّها بل حفظها إلى أن قدر أن تحمل مريم فأرسل جبريل بروح عيسى فنفخ فحملته [أو الإنجيل] عطف على «جبريل»، والأولى التعبير فيه وفيما بعده بـ«قيل» ليناسب التعبير به فيما قبلهما أو تأخير ما قبلهما عنهما.

---

(١) الصحاح، الجوهري [٧/ ٢٤٢].

(٢) انظر: المزهر في علوم اللغة، السيوطي [٢/ ١٩٨].

(٣) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٨٩].

(٤) اللباب، ابن عادل [٢/ ٢٦٦].

(٥) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [٦/ ٢٢].

۞ ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ۝٨٨﴾.

ووسطت الهمزة بين الفاء وما تعلقت به توبيخاً لهم على تعقيبهم ذاك بهذا وتعجيباً من شأنهم، ويحتمل أن يكون استئنافاً والفاء للعطف على مقدر، ﴿اسْتَكْبَرْتُمْ﴾ عن الإيمان واتباع الرسل. ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ كموسى وعيسى عليهما السلام، والفاء للسببية أو للتفصيل ﴿وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ كزكريا ويحيى، وإنما ذكر بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية استحضاراً لها في النفوس، فإن الأمر فظيع. ومراعاة للفواصل، أو للدلالة على أنكم بعد فيه فإنكم تحومون حول قتل محمد ﷺ، لولا أني أعصمه منكم، ولذلك سحرتموه وسممتم له الشاة.

۝٨٨ ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ مغشاة بأغطية خلقية لا يصل إليها ما جئت به ولا تفقهه، مستعار من الأغلف الذي لم يُختن، وقيل: أصله (غلف) جمع غلاف فخفف، والمعنى: أنها أوعية العلم لا تسمع علماً إلا وعته،

[ووُسِّطت الهمزة بين الفاء وما تعلقت به] الفاء من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا﴾ إلى آخره، والمعنى: ولقد آتينا يا بني إسرائيل أنبياءكم ما آتيناهم فكلما جاءكم رسول منهم استكبرتم عن الإيمان به [توبيخاً]؛ أي: وُسِّطت الهمزة للتوبيخ[1] [أو تعجيباً]؛ أي: أو للتعجيب، فتفيد التأكيد وتخرج عن أصلها من استحقاق الصدارة. والتوبيخ بالنظر للفاعلين، والتعجيب بالنظر للسامعين، وعلى ذلك فالفاء عاطفة لجملة على جملة ﴿مُوسَى الْكِتَٰبَ﴾ إلى آخره [ويحتمل أن يكون استئنافاً] فتكون الهمزة على أصلها [والفاء للعطف على مقدر] تقديره: أكفرتم فكلما جاءكم رسول؟ والهمزة على هذا أيضاً للتوبيخ والتعجيب [والفاء للسببية]؛ أي: لسببية الاستكبار للتكذيب[2] [أو للدلالة] عطف على قوله: «على حكاية الحال» [على أنكم بعدُ فيه]؛ أي: في رَوْم القتل.

---

(١) انظر: شرح الكافية، الاستراباذي [٤/ ٣٩٢].

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي [٣/ ٣٤٥].

۞ ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾.

ولا تعي ما تقول. أو نحن مستغنون بما فيها عن غيره. ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ رد لما قالوا، والمعنى: أنها خلقت على الفطرة والتمكن من قبول الحق، ولكن الله خذلهم بكفرهم فأبطل استعدادهم، أو أنها لم تأب قبول ما تقوله لخلل فيه؛ بل لأن الله تعالى خذلهم بكفرهم كما قال تعالى: ﴿فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [محمد: ٢٣]، أو هم كفرة ملعونون، فمن أين لهم دعوى العلم والاستغناء عنك؟ ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ فإيماناً قليلاً يؤمنون، وما مزيده للمبالغة في التقليل، وهو إيمانهم ببعض الكتاب. وقيل: أراد بالقلة العدم.

﴿٨٩﴾ ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يعني: القرآن ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ من كتابهم، وقرئ بالنصب على الحال من كتاب لتخصصه بالوصف، وجواب (لما)، محذوف دل عليه جواب (لما) الثانية. ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾؛ أي: يستنصرون على المشركين ويقولون: اللَّهُمَّ انصرنا بنبي آخر الزمان المنعوت في التورية. أو يفتحون عليهم ويعرفونهم أن نبيّاً يبعث منهم وقد قرب زمانه. والسين للمبالغة والإشعار

[و«ما» مزيدة للمبالغة]؛ أي: لا نافية؛ لأن «ما» في خبرها لا يعمل فيما قبلها، ولأنه وإن كان بمعنى: «لا يؤمنون قليلاً فضلاً عن الكثير» لكن ربما يوهم أنهم لا يؤمنون قليلاً بل كثيراً، وأما المصدرية فلا مجال لها. **[وجواب لما محذوف...]** إلى آخره، تقديره: «كفروا». وقيل: جوابها: «كفروا» المذكور في الآية، ولما الثانية تكرار وتوكيد. وقيل: جوابها «فلما...» إلى آخره **[والسين للمبالغة...]** إلى آخره؛ أي: لأنها للطلب، وقد طلبوا في أنفسهم الفتح والشيء بعد طلبه أبلغ. وفيه تجريد لأنهم جردوا من أنفسهم أشخاصاً وسألوهم الفتح[1].

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٩٠].

۞ ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾﴾.

بأن الفاعل يسأل ذلك عن نفسه ﴿فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا﴾ من الحق. ﴿كَفَرُوا بِهِ﴾ حسداً وخوفاً على الرياسة. ﴿فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾؛ أي: عليهم، وأتى بالمظهر للدلالة على أنهم لعنوا لكفرهم، فتكون اللام للعهد، ويجوز أن تكون للجنس ويدخلون فيه دخولاً أوّليّاً لأن الكلام فيهم.

﴿٩٠﴾ ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾ (ما) نكرة بمعنى: شيء مميزة لفاعل (بئس) المستكن، و(اشتروا) صفته ومعناه: (باعوا)، أو اشتروا بحسب ظنهم فإنهم ظنوا أنهم خلصوا أنفسهم من العقاب بما فعلوا. ﴿أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ هو المخصوص بالذم ﴿بَغْيًا﴾ طلباً لما ليس لهم وحسداً، وهو علة ﴿أَن يَكْفُرُوا﴾ دون ﴿اشْتَرَوْا﴾ للفصل. ....

[ويجوز أن تكون للجنس]؛ يعني: للعموم بقرينة قوله: **[ويدخلون فيه دخولاً أولياً]**؛ أي: قصدياً؛ لأنهم المقصودون بالذات وتناول الكلام لغيرهم على سبيل التبع، فهو كما إذا ظلمك إنسان فقلتَ: «ألا لعنة الله على الظالمين» كان ذلك الظالم أولياً؛ أي: مقصوداً في الدعاء والباقون تبعاً[(١)]. **[«ما» نكرة...]** إلى آخره، التقدير: بئس الشيء شيئاً اشتروا به أنفسهم[(٢)] **[أو اشتروا بحسب ظنهم...]** إلى آخره؛ فالاشتراء على حقيقته؛ لأن المكلف إذا خاف على نفسه من العقاب أتى بأعمال يظن أنها تخلصه فكأنه اشترى نفسه بها، وهؤلاء لما اعتقدوا فيما أتوا به أنه يخلصهم ظنوا أنهم اشتروا أنفسهم فذمَّهم الله عليه، ورُدَّ هذا الوجه بقوله: ﴿بَغْيًا﴾ إلى آخره، لدلالته على أنهم لم يظنوا الخلاص بذلك بل على أن ذلك كان بغياً وحسداً[(٣)].

وقوله: **[وهو عِلَّة يكفروا دون اشتروا للفصل]** فسَّره التفتازاني بعد قوله تبعاً

---

(١) مفتاح العلوم، السكاكي [ص١٦٤].
(٢) مدارك الترتيل وحقائق التأويل، النسفي [١/١٠٩].
(٣) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية [١/١٦١].

۞ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾﴾.

﴿أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ﴾ لأن ينزل؛ أي: حسدوه على أن ينزل الله. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وسهل ويعقوب بالتخفيف. ﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾؛ يعني: الوحي ﴿عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ على من اختاره للرسالة ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ للكفر والحسد على من هو أفضل الخلق. وقيل: لكفرهم بمحمد ﷺ بعد عيسى عليه السلام، أو بعد قولهم: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ يراد به إذلالهم، بخلاف عذاب العاصي فإنه طهرة لذنوبه.

﴿٩١﴾ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ يعم الكتب المنزلة بأسرها. ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾؛ أي: بالتورية ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾ حال من الضمير في قالوا، ووراء في الأصل مصدر جعل ظرفاً، ويضاف إلى الفاعل فيراد به ما يتوارى به وهو خلفه، وإلى المفعول فيراد به ما يواريه وهو قدامه،

«للكشاف» وهو عِلَّة اشتروا بقوله: يعني: أن المخصوص بالذمِّ وإن لم يكن أجنبياً بالنسبة إلى فعل الذَّمِّ وفاعله لكنه أجنبي بالنسبة إلى الفعل الذي وُصف به تمييز الفاعل [على أن ينزل الله] زاد في نسخة: وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتخفيف(١). وأن ينزل الله محله إما نصبٌ بأنه مفعول له لـ «بغياً»، أو بنزع الخافض؛ أي: تعدياً لأجل إنزال الله فضله على محمد ﷺ أو حسداً على إنزال الله ذلك عليه، وإما جرٌّ بأنه بدل اشتمال من «ما» في قوله: ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾. والمصنف اقتصر على النصب بوجهيه(٢).

[فيراد به ما يواريه وهو قدامه] هو المراد هنا على ما زاده على «الكشاف»

---

(١) انظر: الحجة في القراءات، ابن خالويه [١/ ٣٢١].
(٢) الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ٤٠١].

۞ ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٩٢﴾﴾.

ولذلك عد من الأضداد. ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾ الضمير لما وراءه، والمراد به القرآن ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ حال مؤكدة تتضمن رد مقالتهم، فإنهم لما كفروا بما يوافق التورية فقد كفروا بها ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ اعتراض عليهم بقتل الأنبياء مع ادعاء الإيمان بالتورية والتورية لا تسوغه، وإنما أسنده إليهم لأنه فعل آبائهم، وأنهم راضون به عازمون عليه. وقرأ نافع وحده (أنْبِياءَ اللهِ) مهموزاً في جميع القرآن.

﴿٩٢﴾ ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾؛ يعني: الآيات التسع المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١] ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾؛ أي: إلٰهاً ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ من بعد مجيء موسى، أو بعد ذهابه إلى الطور ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ حال، بمعنى اتخذتم العجل ظالمين بعبادته، أو بالإخلال بآيات الله تعالى، أو اعتراض بمعنى: وأنتم قوم عادتكم الظلم. ومساق الآية أيضاً لإبطال قولهم: ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٩١] والتنبيه على أن طريقتهم مع الرسول طريقة أسلافهم مع موسى عليه السلام، لا لتكرير القصة وكذا ما بعدها.

بقوله: [والمراد به القرآن] لكن الأوجه أن المراد به ما عدا التوراة على استعمال لفظ وراء في معنييه [وهو الحق] حال والعامل يكفرون [ومساق الآية أيضاً]؛ يعني: ثانياً لأنها ذكرت قبل [لا لتكرير القصة] عطف على «لإبطال قولهم»، وقصد بذلك أن لذكر الآية ثانياً وهي الآية الآتية فائدة غير التكرار المفيد للتأكيد [وكذا ما بعدها]؛ أي: وهي الآية الآتية فإنها للإبطال لا للتأكيد.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾.

﴿٩٣﴾ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا﴾؛ أي: قلنا لهم: خذوا ما أمرتم به في التوراة بجد واسمعوا سماع طاعة. ﴿قَالُوا سَمِعْنَا﴾ قولك. ﴿وَعَصَيْنَا﴾ أمرك ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ تداخلهم حبه ورسخ في قلوبهم صورته، لفرط شغفهم به، كما يتداخل الصبغ الثوب، والشراب أعماق البدن. وفي قلوبهم: بيان لمكان الإشراب كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠] ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾ بسبب كفرهم، وذلك لأنهم كانوا مجسمة، أو حلولية ولم يروا جسماً أعجب منه، فتمكن في قلوبهم ما سول لهم السامري ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾؛ أي: بالتوراة، والمخصوص بالذم محذوف نحو هذا الأمر، أو ما يعمه وغيره من قبائحهم المعدودة ....

[﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾] كرر رفع الطور لما نيط به من زيادة ليست مع الأولى، مع ما فيه من التوكيد [**سمعنا قولك**]؛ أي: بآذاننا [**وعصينا أمرك**][1]؛ أي: بقلوبنا وغيرها [**أعجب منه**]؛ أي: من العجل [﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾] إسناد الأمر إلى إيمانهم تهكُّم، وكذلك إضافة الإيمان إليهم؛ أما الثاني فظاهر كما في قولهم: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧] تحقيراً، ودلالة على أن مثل هذا لا يليق أن يُسمَّى إيماناً إلا بالإضافة إليكم. وأما الأول فلأن الإيمان إنما يأمر ويدعو إلى عبادة مَنْ هو غاية في العلم والحكمة، فالإخبار بأن إيمانهم يأمر بعبادة ما هو غاية في البلادة غايةٌ في التهكم والاستهزاء سواء جُعل ما يأمر به بمعنى يدعو إليه أم لا.

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٩٢].

﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٩٥﴾﴾.

في الآيات الثلاث إلزاماً عليهم ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ تقرير للقدح في دعواهم الإيمان بالتورية، وتقديره: إن كنتم مؤمنين بها ما أمركم بهذه القبائح ولا يرخص لكم في إيمانكم بها، أو إن كنتم مؤمنين بها فبئسما أمركم به إيمانكم بها؛ لأن المؤمن ينبغي أن لا يتعاطى إلا ما يقتضيه إيمانه، لكن الإيمان بها لا يأمر به، فإذاً لستم بمؤمنين.

﴿٩٤﴾ - ﴿٩٥﴾ ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً﴾ خاصة بكم كما قلتم: ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا﴾ [البقرة: ١١١] ونصبها على الحال من (الدار). ﴿مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾ سائرهم، أو (المسلمين) واللام للعهد ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ لأن من أيقن أنه من أهل الجنة اشتاقها، وأحب التخلص إليها من الدار ذات الشوائب، كما قال علي رضي الله تعالى عنه: (لا أبالي سقطت على الموت، أو سقط الموت علي). وقال عمار بصفين: (الآن ألاقي الأحبة محمداً ثم حزبه). وقال حذيفة حين احتضر: (وجاء حبيب على فاقة فلا أفلح اليوم من قد ندم)؛

[**في الآيات الثلاث**]؛ أي: هذه واللتين قبلها؛ كذا قيَّد بالثلاث، ولو حذفها ليشمل ما قبلها لكان أَوْلى [**لأن المؤمن ينبغي أن لا يتعاطى إلا ما يقتضيه إيمانه**]؛ أي: فلما تعاطوا هذا الأمر كان إيمانهم مقتضياً له. [**ونصبها على الحال من الدار**]؛ أي: أو من الضمير المستتر في خبر كان العائد إلى الدار [**وقال حُذَيْفة حين احتُضر: جاء حبيب**] أراد به الموت [**على فاقة**]؛ أي: وقت حاجتي إليه. وقيل: بل أراد بالحبيب: لقاء الله [**لا أفلح مَنْ قد ندم**][1] أراد به: أنه كان يتمنى الموت وما ندم على التمني حين جاءه الموت.

---

(١) مستدرك الحاكم [٤/٥٤٧/برقم: ٨٥٣٣].

۞ ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾.

أي: على التمني، سيما إذا علم أنها سالمة له لا يشاركه فيها غيره. ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ من موجبات النار؛ كالكفر بمحمد ﷺ، والقرآن، وتحريف التوراة. ولما كانت اليد العاملة مختصة بالإنسان، آلة لقدرته بها عامة صنائعه ومنها أكثر منافعه، عبر بها عن النفس تارة وعن القدرة أُخْرَى، وهذه الجملة إخبار بالغيب وكان كما أخبر؛ لأنهم لو تمنوا لنقل واشتهر، فإن التمني ليس من عمل القلب ليخفى؛ بل هو أن يقول: ليت لي كذا، ولو كان بالقلب لقالوا: تمنينا. وعن النبي ﷺ: **«لو تمنوا الموت لغص كل إنسان بريقه فمات مكانه، وما بقي على وجه الأرض يهودي»** ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ تهديد لهم وتنبيه على أنهم ظالمون في دعوى ما ليس لهم، ونفيه عمن هو لهم.

﴿٩٦﴾ ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ من وجد بعقله الجاري مجرى علم، ومفعولاه (هم) و﴿أَحْرَصَ النَّاسِ﴾، وتنكير ﴿حَيَوٰةٍ﴾ لأنه أريد بها فرد من أفرادها وهي: الحياة المتطاولة، وقرئ باللام. ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ محمول على المعنى فكأنه قال: أحرص من الناس على الحياة ومن

[عن النفس تارة]؛ أي: كما هنا [والقدرة أُخْرَى]؛ أي: كما في قوله: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] [وعن النبي ﷺ: «لو تمنوا الموت...»] إلى آخره[١]، رواه البيهقي في الدلائل[٢] [محمول على المعنى]؛ أي: معنى ما قبله؛ إذ معناه: أحرص من الناس كما بيَّنه بقوله: [وكأنه قال...] إلى آخره.

---

(١) الحديث: **«لو تمنوا الموت لغص كل إنسان بريقه فمات مكانه، وما بقي على وجه الأرض يهودي»** أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٣٦٥].

(٢) دلائل النبوة، البيهقي [٧/ ٢٤/ برقم: ٢٥٣٥] ولكن ليس بهذا اللفظ الذي عند البيضاوي.

الذين أشركوا. وإفرادهم بالذكر للمبالغة، فإن حرصهم شديد إذ لم يعرفوا إلا الحياة العاجلة، والزيادة في التوبيخ والتقريع، فإنهم لما زاد حرصهم. وهم مقرون بالجزاء على حرص المنكرين. دل ذلك على علمهم بأنهم صائرون إلى النار، ويجوز أن يراد وأحرص من الذين أشركوا، فحذف لدلالة الأول عليه، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف صفته ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ على أنه أريد بالذين أشركوا اليهود لأنهم قالوا: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]؛ أي: ومنهم ناس يود أحدهم، وهو على الأول بيان لزيادة حرصهم على طريق الاستئناف. ﴿لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ حكاية لودادتهم، و﴿لَوْ﴾ بمعنى (ليت) وكان أصله: لو أعمر، فأجرى على الغيبة لقوله: ﴿يَوَدُّ﴾، كقولك: حلف بالله ليفعلن. ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ الضمير لأحدهم،

[والزيادة] عطف على «المبالغة» [فإنه لما زاد حرصهم]؛ أي: حرص الذين لهم كتاب [وهم يقرون بالجزاء]؛ أي: بالبعث [على حرص المنكرين له] وهم المشركون. وعلى متعلق بـ«زاد» [دلَّ ذلك...] إلى آخره، يوضحه قول «الكشاف»: فإن قلتَ: لِمَ زاد حرصهم على حرص المشركين؟[1] قلتُ: لأنهم علموا لعلمهم بحالهم أنهم صائرون إلى النار، والمشركون لا يعلمون ذلك [ويجوز أن يراد وأحرص من الذين أشركوا] يفارق الوجه الأول من حيث المعنى بأنه أبلغ لقصد تكرير «أحرص»، ومن حيث اللفظ بأن العطف فيه على «الناس» وفي الأول على «أحرص».

قيل: وإنما دخلت «من» في المعطوف دون المعطوف عليه؛ لأن «الأحرص» فيه وهم اليهود بعض الناس وإضافة «أفعل» لا تكون إلا لذلك؛ تقول: الياقوت أفضل الحجارة، ولا تقول: أفضل الزجاج بل: أفضل من الزجاج[2]. وفي المعطوف ليسوا بعض المشركين؛ أي: الذين لا كتاب لهم، وقيل: المجوس فلذلك دخلت فيه «من». [وأن يكون خبر مبتدأ محذوف] تقديره: «ومن الذين أشركوا أناس»، كما بيَّنه بقوله: [صفته: يود أحدهم...] إلى آخره [وهو]؛ أي: يود أحدهم [الضمير]؛ أي: وهو «هو» على كل الأوجه الثلاثة التي ذكرها [لأحدهم]؛ أي: أو

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ١٩٤].

(٢) المصباح المنير، الفيومي [٢/ ٧١١].

۞ ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾﴾.

و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ فاعل (مزحزحه)؛ أي: وما أحدهم بمن يزحزحه من النار تعميره، أو لما دل عليه ﴿يُعَمَّرُ﴾. و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ بدل منه. أو مبهم و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ موضحه. وأصل (سنة) سنوة، لقولهم: سنوات. وقيل: (سنهة) كـ(جبهة) لقولهم: سانهته، وتسنهت النخلة إذا أتت عليها السنون، والزحزحة التبعيد ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ فيجازيهم.

﴿٩٧﴾ ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ نزل في عبد الله بن صوريا، سأل رسول الله ﷺ عمن ينزل عليه؟ فقال: جبريل، فقال: ذاك عدونا عادانا مراراً، وأشدَّها أنه أنزل على نبيِّنا أن بيت المقدس سيخربه بختنصر، فبعثنا من يقتله فرآه ببابل فدفع عنه جبريل. وقال: إن كان ربكم أمره بهلاككم فلا يسلطكم عليه وإلا فيم تقتلونه؟ وقيل: دخل عمر رضي الله عنه مدراس اليهود يوماً، فسألهم عن جبريل فقالوا: ذاك عدونا يطلع محمداً على أسرارنا وإنه صاحب كل خسف وعذاب، وميكائيل صاحب الخصب والسلام، فقال: وما منزلتهما من الله؟ قالوا: جبريل عن يمينه وميكائيل عن يساره وبينهما عداوة، فقال: لئن كانا كما تقولون فليسا بعدوين ولأنتم أكفر من الحمير، ومن كان عدو أحدهما فهو عدو الله. ثم رجع عمر فوجد جبريل قد سبقه بالوحي فقال عليه الصلاة والسلام: «**لقد وافقك ربك يا عمر**». وفي جبريل

لما ذكره بعدُ. وأما ضمير مزحزحه فلأحدهم فقط [شابهته]؛ أي: شاركتُهُ في الشبه[1].

[لئن كانا كما تقولون فليسا بعدوين]؛ أي: لقرب منزلتهما عند الله. **[وفي جبريل**

---

(١) انظر: العين، الفراهيدي [٧/ ١٠].
في نسخة [ز]: ([سانهته]؛ أي: شاركته في السنة).

ثماني لغات وقرئ بهن أربع في المشهورة: جبرئيل كـ(سلسبيل) قرأه حمزة والكسائي، و(جبريل) بكسر الراء وحذف الهمزة قرأه ابن كثير، و(جبرئل) كـ(جحمرش) قرأه عاصم برواية أبي بكر، و(جبريل) كـ(قنديل) قراءة الباقين. وأربع في الشواذ: (جبرئل) و(جبرائيل) كـ(جبراعيل)، و(جبرائل) و(جبرين) ومنع صرفه للعجمة، والتعريف، ومعناه عبد الله.

﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ﴾ البارز الأول: لـ(جبريل)، والثاني: للقرآن، وإضماره غير مذكور يدل على فخامة شأنه كأنه لتعيينه وفرط شهرته لم يحتج إلى سبق ذكره. ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ فإنه القابل الأول للوحي، ومحل الفهم والحفظ، وكان حقه على قلبي لكنه جاء على حكاية كلام الله تعالى كأنه قال: قل ما تكلمت به. ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ بأمره، وتيسيره حال من فاعل نزله. ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ أحوال من مفعوله، والظاهر: أن جواب الشرط ﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ﴾، والمعنى: من عادى منهم جبريل فقد خلع ربقة

ثمان لغات...] إلى آخره، زاد عليها غيره خمسة قُرئ بها شذوذاً وهي: «جبرال»، «وجبرايل» بالياء، و«جبريلّ» بتشديد اللام، و«جبراييل» بألف ويائين، و«جبرايين» بالنون[١] **[ومعناه: عبد الله]** على أن «جبر» هو «الله» و«إيل» هو «العبد». وقيل: عكسه، ورُدَّ بأن المعهود في الكلام الأعجمي تقديم المضاف إليه على المضاف فيقولون في «غلام زيد»: «زيد غلام».

[كأنه قال: قل ما تكلمت به]؛ أي: من قولي: من كان عدواً لجبريل... إلى آخره **[أحوال من مفعوله]** في ذكر الأخيرين تنبيه على أن القرآن مشتمل على بيان ما وقع به التكليف من أفعال القلوب والجوارح؛ فمن الأول «هدى» ومن الثاني «بشرى» والأول مقدم على الثاني وجوداً فقُدِّم عليه لفظاً **[والظاهر أن جواب الشرط: فإنه نزله[٢]]**؛ أي: جوابه دلالة أو حقيقة كما يُعلم من كلامه.

---

(١) انظر: تاج العروس، الزبيدي. [١٠/٣٥٩/مادة: جبر].

(٢) كما في نسخة [ز ـ ج ـ ب]، وفي نسخة [الأصل]: (تركه).

﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾.

الإنصاف، أو كفر بما معه من الكتاب بمعاداته إياه لنزوله عليك بالوحي؛ لأنه نزل كتاباً مصدقاً للكتب المتقدمة، فحذف الجواب وأقيم علته مقامه، أو من عاداه فالسبب في عداوته أنه نزل عليك. وقيل: محذوف مثل: فليمت غيظاً، أو فهو عدو لي وأنا عدو له. كما قال:

﴿٩٨﴾ ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ أراد بعداوة الله: مخالفته عناداً، أو معاداة المقربين من عباده، وصدر الكلام بذكره تفخيماً لشأنهم كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]. وأفرد الملكان بالذكر لفضلهما كأنهما من جنس آخر، والتنبيه على أن معاداة الواحد والكل سواء في الكفر واستجلاب العداوة من الله تعالى، وأن من عادى أحدهم فكأنه عادى الجميع، إذ الموجب لعداوتهم ومحبتهم على الحقيقة واحد، ولأن المحاجة كانت فيهما. ووضع الظاهر موضع المضمر للدلالة على أنه تعالى عاداهم لكفرهم، وأن عداوة الملائكة والرسل كفر. وقرأ نافع (مِيكَائِلَ) كـ(ميكاعل)، وأبو عمرو ويعقوب وعاصم برواية حفص (مِيكَالَ) كـ(ميعاد)،

[وأفرد الملكان بالذكر لفضلهما...] إلى آخره، ظاهر من كلامه، وقدم جبريل لشرفه، وقدم الملائكة على الرسل كما قدم الله على الجميع لأن عداوة الرسل بسبب نزول الكتب ونزولها بتنزيل الملائكة وتنزيلهم لها بأمر الله فذِكرُ الله ومن بعده على هذا الترتيب [ووضع الظاهر موضع المضمر]؛ أي: في قوله: ﴿لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [وقرأ نافع...] إلى آخره[1]؛ أي: وقرأ الباقون «ميكائيل» بياء بعد الهمزة[2].

---

(١) السبعة في القراءات، ابن مجاهد [ص١٦٧].

(٢) انظر: الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه [١/ ٣٢٢].

۞ ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾
أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٠﴾ وَلَمَّا
جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ
كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾﴾.

والباقون (مِيكائيلَ) بالهمزة والياء بعدها. وقرئ: (ميكئل) كـ(ميكعل)، و(ميكئيل)، و(ميكيئل).

﴿٩٩﴾ ـ ﴿١٠٠﴾ ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ﴾؛ أي: المتمردون من الكفرة، والفسق إذا استعمل في نوع من المعاصي دل على عظمه كأنه متجاوز عن حده. نزل في ابن صوريا حين قال لرسول الله ﷺ: ما جئتنا بشيء نعرفه، وما أنزل عليك من آية فنتبعك. ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا﴾ الهمزة للإنكار، والواو للعطف على محذوف تقديره أكفروا بالآيات وكلما عاهدوا، وقرئ بسكون الواو على أن التقدير إلا الذين فسقوا، ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟﴾، وقرئ: (عوهدوا) و(عهدوا). ﴿نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ نقضه، وأصل النبذ الطرح، لكنه يغلب فيما ينسى، وإنما قال: (فريق) لأن بعضهم لم ينقض ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ رد لما يتوهم من أن الفريق هم الأقلون، أو أن من لم ينبذ جهاراً فهم مؤمنون به خفاء.

﴿١٠١﴾ ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ كعيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام. ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾؛ يعني: التوراة؛ لأن كفرهم بالرسول المصدق لها كفر بها فيما

[وقُرئ بسكون الواو[1]...] إلى آخره، الأولى كما قال التفتازاني وغيره أن «أو» بمعنى: «بل» للانتقال من غرض إلى آخر بقرينة قوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾

---

(١) وهي قراءة أبو السمال العدوي وغيره، وهي قراءة شاذة. انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ٢٧٨]. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، العكبري [ص٩٤].

﴿١٠٢﴾ ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾.

يصدقه، ونبذ لما فيها من وجوب الإيمان بالرسل المؤيدين بالآيات. وقيل: ما مع الرسول ﷺ هو القرآن. ﴿وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ مثل لإعراضهم عنه رأساً، بالإعراض عما يرمي به وراء الظهر لعدم الالتفات إليه. ﴿كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنه كتاب الله؛ يعني: أن علمهم به رصين يقين ولكن يتجاهلون عناداً. واعلم أنه تعالى دل بالآيتين على أن جيل اليهود أربع فرق: فرقة آمنوا بالتوراة وقاموا بحقوقها كمؤمني أهل الكتاب وهم الأقلون المدلول عليهم بقوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ١٠٠]. وفرقة جاهروا بنبذ عهودها وتخطي حدودها تمرداً وفسوقاً، وهم المعنيون بقوله: ﴿نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٠]. وفرقة لم يجاهروا بنبذها ولكن نبذوا لجهلهم بها وهم الأكثرون. وفرقة تمسكوا بها ظاهراً ونبذوها خفية عالمين بالحال، بغياً وعناداً وهم المتجاهلون.

﴿١٠٢﴾ ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ عطف على نبذ؛ أي: نبذوا كتاب الله واتبعوا كتب السحر التي تقرأوها، أو تتبعها الشياطين من الجن، أو الإنس، أو منهما. ﴿عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾؛ أي: عهده، وتتلو حكاية حال ماضية، قيل: كانوا

[البقرة: ١٠٠] **[وقيل: ما مع الرسول]** مقابل لقوله: يعني: التوراة **[يعني: أن علمهم به رصين]**؛ أي: رزين، وعلم رصانة علمهم من وضع الذين أوتوا الكتاب موضع الضمير **[بالآيتين]**؛ أي: آية ﴿أَوَكُلَّمَا﴾ وآية ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ﴾ **[المدلول عليهم]**؛ أي: بالمفهوم. **[تتلو حكاية حال ماضية]**؛ أي: وإلا فحقه: تلت[1]. **[قيل: كانوا**

---

(١) في نسخة [ب]: (ثلاث).

يسترقون السمع ويضمون إلى ما سمعوا أكاذيب، ويلقونها إلى الكهنة وهم يدونونها ويعلمون الناس، وفشا ذلك في عهد سليمان عليه السلام حتى قيل: إن الجن يعلمون الغيب، وأن مُلْكَ سليمان تَمَّ بهذا العلم، وأنه تُسَخَّرُ به الجن والإنس والريح له. ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾ تكذيب لمن زعم ذلك، وعبر عن السحر بالكفر ليدل على أنه كفر، وأن من كان نبيّاً كان معصوماً منه. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾ باستعماله، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي و(لَكِنِ) بالتخفيف، ورفع (الشَّياطِينُ). ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ إغواءً وإضلالاً، والجملة حال من الضمير، والمراد بالسحر ما يستعان في تحصيله بالتقرب إلى الشيطان مما لا يستقل به الإنسان، وذلك لا يستتب إلا لمن يناسبه في الشرارة وخبث النفس. فإن التناسب شرط في التضام والتعاون، وبهذا تميز الساحر عن النبي والولي، وأما ما يتعجب منه كما يفعله أصحاب الحيل بمعونة الآلات والأدوية أو يريه صاحب خفة اليد فغير مذموم، وتسميته سحراً على التجوز، أو لما فيه من الدقة لأنه في الأصل لما خفي سببه.

يسترقون السمع...] إلى آخره[(١)]، رواه الحاكم عن ابن عباس[(٢)] **[ليدل على أنه كفر]** محل كونه كفراً إذا اعتقد فاعلُهُ حلَّ استعماله. أما تعلُّمه فقيل: حرام، وقيل: مكروه، وقيل: مباح، والأَوْجَهُ أنه إن تعلمه ليعمل به فحرام أو ليتوقَّاه فمباح، أو لا ولا فمكروه. وعلى هذا يُحمل قوله بعدُ: «فيه دليل على أن تعلُّم السِّحْر...» إلى آخره.

[والجملة حال من الضمير]؛ أي: في كفروا **[والمراد بالسِّحْر ما يُستعان في تحصيله...]** إلى آخره، حقيقة السِّحْر علمٌ بكيفية استعدادات تَقْتَدِرُ بها النفوسُ البشريةُ على ظهور التأثير في عالم العناصر[(٣)] **[لا يستتب]** بالباء في آخره؛ أي: لا يتهيأ ولا يستقيم **[فغير مذموم]** مردود؛ بل هو مذموم؛ أي: حرام كما صرح به النووي في

---

(١) انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٣٧١]. (٢) مستدرك الحاكم [٢/ ٢٩١/ برقم: ٣٠٥٠].
(٣) انظر: التوقيف، المناوي [ص٣٩٩].

﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ عطف على السحر والمراد بهما واحد، والعطف لتغاير الاعتبار، أو المراد به نوع أقوى منه، أو على ما تتلو. وهما ملكان أنزلا لتعليم السحر ابتلاء من الله للناس، وتمييزاً بينه وبين المعجزة. وما روي أنهما مثلاً بشرين، وركّب فيهما الشهوة فتعرضا لامرأة يقال لها: زهرة، فحملتهما على المعاصي والشرك، ثم صعدت إلى السماء بما تعلمت منهما فمحكي عن اليهود ولعله من رموز الأوائل وحله لا يخفى على ذوي البصائر. وقيل: رجلان سميا ملكين باعتبار صلاحهما، ويؤيده قراءة: (الملكين) بالكسر. وقيل: (ما أنزل) نفي معطوف على (ما كفر

الروضة وغيرها[1] [لتغاير الاعتبار]؛ أي: تغاير المتعاطفين بالاعتبار؛ أي: باللفظ [أو به]؛ أي: أو المراد بما أنزل على الملكين [نوع أقوى منه]؛ أي: من السحر؛ فالتغاير بالحقيقة لا بالاعتبار. ومعنى أنزل عليهما على كل قول: أُلهما من علم التفرقة ما يفرق بين المرء وزوجه.

[وما رُوي من أنهما مُثّلا بشرين ورُكب فيهما الشهوة[2]...] إلى آخره، ظاهره أن هذه القصة غير صحيحة وبه صرح الإمام الرازي[3]. والحق كما أفاده شيخنا حافظ عصره الشهاب ابن حجر أن لها طرقاً تفيد العلم بصحتها[4]؛ فقد رواها مرفوعة الإمام أحمد وابن حبان والبيهقي وغيرهم، وموقوفة على علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم آخرون بأسانيد صحيحة. والمصنف لما استبعد ما رُوي ولم يطّلع على ما قلناه قال: [ولعله...] إلى آخره [وحَلُّه] بفتح الحاء وضم اللام؛ أي: حل الرمز أو ما رُوي [لا يخفى على ذوي البصائر] بأن يقال: عبَّر عن العقل[5] والنفس المطمئنة بالملكين، وعن النفس الأمَّارة بالسوء بالزهرة، وعن مفارقتها بالموت بالصعود إلى السماء [ويؤيده قراءة «الملِكين» بالكسر]؛ أي: وإن كانت شاذة[6].

---

(١) انظر: روضة الطالبين، النووي [٧/١٩٨].
(٢) انظر: مدارك الترتيل وحقائق التأويل، النسفي [١/١١٢].
(٣) انظر: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٣/١٩٩].
(٤) انظر: فتح الباري، ابن حجر [١٠/٢٢٥] لتعلم أن الشيخ الأنصاري قد يكون وَهِمَ.
(٥) في السليمانية: (القتل).
(٦) معرفة القراء الكبار، الذهبي [ص١٠٤].

سليمان) تكذيب لليهود في هذه القصة. ﴿بِبَابِلَ﴾ ظرف، أو حال من ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾، أو الضمير في ﴿أُنزِلَ﴾ والمشهور أنه بلد من سواد الكوفة. ﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ﴾ عطف بيان للملكين، ومنع صرفهما للعلمية والعجمة، ولو كانا من (الهرت والمرت) بمعنى الكسر لانصرفا. ومن جعل (ما) نافية أبدلهما من ﴿ٱلشَّيَٰطِينَ﴾ بدل البعض، وما بينهما اعتراض. وقرئ بالرفع على هما ﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ﴾.

﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ فمعناه على الأول: ما يعلمان أحداً حتى ينصحاه ويقولا له: إنما نحن ابتلاء من الله، فمن تعلم منا وعمل به كفر، ومن تعلم وتوقى عمله ثبت على الإيمان، فلا تكفر باعتقاد جوازه والعمل به. وفيه دليل على أن تعلم السحر وما لا يجوز اتباعه غير محظور، وإنما المنع من اتباعه والعمل به. وعلى الثاني ما يعلمانه حتى يقولا: إنما نحن مفتونان فلا تكن مثلنا. ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ الضمير لما دل عليه من أحد. ﴿يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾؛ أي: من السحر ما يكون سبب تفريقهما. ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ﴾ لأنه وغيره من الأسباب غير مؤثرة بالذات؛ بل بأمره تعالى وبجعله. قرئ: (بضارّي) على الإضافة إلى (أحد)، وجعل الجار جزء منه

[أبدلهما من الشياطين]؛ أي: في قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ١٠٢] على قراءة غير ابن عامر وحمزة والكسائي، أما على قراءتهم فنصبهما على الذمِّ [فمعناه على الأول]؛ أي: وهو أنهما ملكان [وعلى الثاني]؛ أي: وهو أنهما رجلان [الضمير]؛ أي: ضمير الفاعل [لما دلَّ عليه من أحد]؛ أي: لأن «أحد» عامٌّ فيدل على الجمع [مؤثرة] أنَّثه باعتبار الأسباب، وإلا فالأنسب مؤثر.

[على الإضافة على أحد و(١)] على [جَعْل الجارِّ] وهو من [جزءاً]؛ أي: كجزء [منه]؛

---

(١) عبارة: (على أحد) زيادة من نسخة [ب] وفي [ز ـ ج]: (إلى أحد) وهي ساقطة من نسخة [الأصل].

والفصل بالظرف. ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ﴾ لأنهم يقصدون به العمل، أو لأن العلم يجر إلى العمل غالباً ﴿وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ إذ مجرد العلم به غير مقصود ولا نافع في الدارين. وفيه أن التحرز عنه أولى.

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾؛ أي: اليهود. ﴿لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾؛ أي: استبدل ﴿مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ بـ(كتاب الله)، والأظهر أن اللام لام الابتداء علقت علموا عن العمل ﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ نصيب ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾ يحتمل المعنيين على ما مرَّ. ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ يتفكرون فيه، أو يعلمون قبحه على التعيين، أو حقية ما يتبعه من العذاب، والمثبت لهم أولاً على التوكيد القسمي العقل الغريزي أو العلم الإجمالي يقبح الفعل، أو ترتب العقاب من غير تحقيق، وقيل معناه: لو كانوا يعملون بعلمهم، فإن من لم يعمل بما علم فهو كمن لم يعلم.

أي: من أحد [و] على [الفصل]؛ أي: بين المتضايفين [بالظرف]؛ أي: وهو به، وهو جائز كما في قول الشاعر:

هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا له إذا خاف يوماً نَبْوَةً فدعاهما[(١)]

وقد فُصل بينهما بالمفعول في قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ببناء زُيِّن للمفعول ونصب «الأولاد» وجرِّ «الشركاء»؛ فبالظرف أولى[(٢)].

[والأظهر أن اللام]؛ أي: لام «لمن اشتراه» [لام الابتداء] أما لام «ولقد علموا» فلام القسم [يحتمل]؛ يعني: تقدير المخصوص بالذَّمِّ [المعنيين على ما مرَّ]؛ أي: في تقديره في قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠] [والمثبت لهم أولاً]؛ أي: من أنهم عالمون [العقلي الغريزي]؛ أي: لا المكتسب وهو التفكر؛ فقوله: العقلي الغريزي صفتان لمحذوف؛ أي: «العلم» [أو العلم الإجمالي...] إلى آخره؛ أي: لا العلم التفصيلي، فإثبات العلم لهم ثم نفيه عنهم

---

(١) البيت لدرنا بنت عبعبة، من بني قيس بن ثعلبة. الكتاب، سيبويه [ص٣٧].

(٢) انظر: حرز الأماني من حرز المعاني، أبو شامة [٢/ ١١٤].

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُوا۟ ۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾﴾.

﴿١٠٣﴾ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾ بالرسول والكتاب. ﴿وَٱتَّقَوْا۟﴾ بترك المعاصي؛ كنبذ كتاب الله واتباع السحر ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ جواب ﴿لَوْ﴾، وأصله: لأثيبوا مثوبة من عند الله خيراً مما شروا به أنفسهم، فحذف الفعل وركب الباقي جملة اسمية لتدل على ثبات المثوبة والجزم بخيريتها، وحذف المفضل عليه إجلالاً للمفضل من أن ينسب إليه، وتنكير المثوبة لأن المعنى لشيء من الثواب خير، وقيل: ﴿لَوْ﴾ للتمني، و﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ كلام مبتدأ. وقرئ: (لَمَثْوَبَةٌ) كـ(مَشْوَرَة)، وإنما سمي الجزاء ثواباً ومثوبة لأن المحسن يثوب إليه ﴿لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ أن ثواب الله خير مما هم فيه، وقد علموا لكنه جَهَّلَهُم لترك التدبر، أو العمل بالعلم.

﴿١٠٤﴾ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا﴾ الرعي حفظ الغير لمصلحته، وكان المسلمون يقولون للرسول ﷺ: (راعنا)؛ أي: راقبنا وتأنَّ بنا فيما تلقننا حتى نفهمه. وسمع اليهود فافترصوه وخاطبوه به

باعتبارين فلا منافاة. [جواب لو...] إلى آخره، الأَوْلى كما قال ابن هشام: جَعْلُ الجواب محذوفاً أو جَعْلُ لو للتمني[١]؛ إذ لم يُعهد وقوع الجملة الإسمية جواباً لـ«لو»، وقد حكى المصنف بعدُ أنها للتمني بصيغة «قيل» [وحذف المفضل عليه]؛ أي: بالنظر إلى أن أصل «خير» أفعل تفضيل يفيد الأفضلية، وإلا فهو هنا بمعنى الفضلية لا بمعنى الأفضلية؛ إذ لا خير فيما اشتروا به أنفسهم [وقيل: لو للتمني] وهو راجع إلى العباد، بمعنى: أن مَنْ عرف حالهم قال ذلك متمنِّياً. [فافترضوه]؛ أي: اغتنوه[٢].

---

(١) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام [ص٧٣٤].

(٢) السطر السابق من النسخة [ز ـ ج ـ ب] ساقطة من نسخة [الأصل]

﴿مَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْۗ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٠٥﴾﴾.

مريدين نسبته إلى الرعن، أو سبّه بالكلمة العبرانية التي كانوا يتسابون بها وهي: (راعينا)، فنهى المؤمنون عنها وأمروا بما يفيد تلك الفائدة ولا يقبل التلبيس، وهو (انظرنا) بمعنى: (انظر إلينا). أو انتظرنا من نظره إذا انتظره. وقرئ: (أنظرنا) من: (الإنظار)؛ أي: أمهلنا لنحفظ. وقرئ: (راعونا) على لفظ الجمع للتوقير، و(راعناً) بالتنوين؛ أي: قولاً ذا رعن نسبة إلى الرعن وهو الهوج، لما شابه قولهم راعينا وتسبب للسب. ﴿وَٱسْمَعُواْۗ﴾ وأحسنوا الاستماع حتى لا تفتقروا إلى طلب المراعاة، أو: واسمعوا سماع قبول لا كسماع اليهود، أو: واسمعوا ما أمرتم به بجد حتى لا تعودوا إلى ما نهيتم عنه. ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ يعني: الذين تهاونوا بالرسول ﷺ وسبوه.

﴿١٠٥﴾ ﴿مَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ نزلت تكذيباً لجمع من اليهود يظهرون مودة المؤمنين، ويزعمون أنهم يودون لهم الخير. و(الود): محبة الشيء مع تمنيه، ولذلك يستعمل في كل منهما، و(من) للتبيين كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ

[وهو الهَوَج] بفتح الواو؛ أي: الحماقة[١] [لما شابه]؛ أي: قول الصحابة: راعنا [قولهم]؛ أي: اليهود [راعينا وتسبب]؛ أي: قول الصحابة؛ أي: وكان سبباً [للسَّبِّ] من اليهود. وعبَّر «الكشاف» عن ذلك بقوله؛ أي: «لا تقولوا قولاً راعنا» منسوباً إلى الرعن، بمعنى رعيناً؛ كـ«دارع» و«لابن»؛ لأنه لما أشبه قولهم: «راعينا» وكان سبباً في السَّبِّ اتصف بالرعن[٢] [وأحسنوا الاستماع[٣]...] إلى آخره، لما كان

---

(١) الصحاح، الجوهري [٢/٢٥٩].
(٢) السطر السابق من النسخة [ز - ج - ب] ساقطة من نسخة [الأصل].
(٣) الكشاف، الزمخشري [١/٢٠٠].

۞ ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾.

﴿وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١] ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ مفعول ﴿يَوَدُّ﴾، و﴿مِنْ﴾ الأولى مزيدة للاستغراق، والثانية للابتداء، وفسر الخير بـ(الوحي). والمعنى: أنهم يحسدونكم به وما يحبون أن ينزل عليكم شيء منه وبالعلم وبالنصرة، ولعل المراد به ما يعم ذلك ﴿وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ﴾ يستنبئه ويعلمه الحكمة وينصره لا يجب عليه شيء، وليس لأحد عليه حق ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ إشعار بأن النبوة من الفضل، وأن حرمان بعض عباده ليس لضيق فضله؛ بل لمشيئته وما عرف فيه من حكمته.

﴿١٠٦﴾ ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ نزلت لما قال المشركون أو اليهود: ألا ترون إلى محمد يأمر أصحابه بأمر ثم ينهاهم عنه ويأمر بخلافه. و(النسخ) في اللغة: إزالة الصورة عن الشيء وإثباتها في غيره؛ كنسخ الظل للشمس والنقل، ومنه: (التناسخ). ثم استعمل لكل واحد منهما كقولك:

حصول السماع للسميع ضرورياً لا يؤمر به حَمَلَه على أحد ثلاثة معان. [يحسدونكم به]؛ أي: بالوحي؛ أي: بسببه. أو الباء بمعنى: على لأنه يقال: حسده على كذا لا بكذا [وبالعلم والنصرة] عطف على «بالوحي».

[يستنبئه]؛ أي: يختاره نبياً. [ما ننسخ]؛ أي: أيَّ شيء ننسخ، كما يُعلم مما يأتي [من آية] محله نصب على أنه تمييز لـ«ما» [والنَّسْخ في اللغة إزالة الصورة عن الشيء...] إلى آخره؛ أي: وأما في الاصطلاح: فرَفْعُ حُكْم شرعي بدليل شرعي، ويفارق التخصيص بأن التخصيص لا يرد إلا على متعدِّد وبأنه غير مشروط بالنَّصِّ بخلاف النَّسْخ فيهما، وبأنه يفيد عدم إرادة المخرج في الأصل والنَّسْخ يفيد إرادة المنسوخ في الأصل لكن غير مستمر[1] [ومنه التناسخ]؛ أي: في الإرث [لكل واحد منهما]؛ أي: من

(١) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي [٣/ ٣٢٧].

نسخت الريح الأثر، ونسخت الكتاب. ونسخ الآية بيان انتهاء التعبد بقراءتها، أو الحكم المستفاد منها، أو بهما جميعاً. و(إنساؤها) إذهابها عن القلوب، و(ما) شرطية جازمة لـ﴿نَنسَخۡ﴾ منتصبة به على المفعولية. وقرأ ابن عامر: ﴿مَا نَنسَخۡ﴾ من: (أنسخ)؛ أي: نأمرك أو جبريل بنسخها، أو نجدها منسوخة. وابن كثير وأبو عمرو (ننسأها)؛ أي: نؤخرها من: (النسء). وقرئ: (نُنَسِّها)؛ أي: ننس أحداً إياها، و(تنسها)؛ أي: أنت، و(تُنْسَها) على البناء للمفعول وقرأ عبد الله: (ما ننسك من آية أو ننسخها) وقرأ حذيفة: (ما ننسخ من آية)، و(ننسكها) بإضمار المفعولين ﴿نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾؛ أي: بما هو خير للعباد في النفع والثواب، أو مثلها في الثواب. وقرأ أبو عمرو بقلب الهمزة ألفاً. ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ فيقدر على النسخ والإتيان بمثل المنسوخ، أو بما هو خير منه. والآية دلت على

الإزالة والإثبات، ومثَّل لهما بقوله: [نسختِ الريحُ الأثرَ ونسختُ الكتاب]؛ أي: نقلتُ ما فيه إلى آخر [وإنساؤها إذهابها]؛ أي: لا إلى بدل، كما صرح به «الكشاف»(١). قال التفتازاني: وقد يُتَوَهَّم أن هنا إشكالاً وهو أن الآية صريحة في أن الإتيان بالخير أو المثل للنسخ والنسو جميعاً؛ فكيف يكون النسو إذهاباً لا إلى بدل؟! والجواب: أن الخير أو المثل المأتيَّ به لا يلزم أن يكون بدلاً؛ لأن معنى الإذهاب إلى بدل أن يشتمل على تبديل الحُكْم المنسوخ وبيان لانتهائه. وبالجملة يكون له؛ أي: للبدل تعلق بالآية المنسوخة، والمأتيُّ به لا يلزم أن يكون كذلك؛ أي: بدلاً كما لو أذهب آية الرجم وأتى بآية إيجاب الزكاة.

[و«ما» **شرطية جازمة لـ**﴿نَنسَخۡ﴾ منتصبة على المفعولية]؛ أي: لـ «ننسخ»، وحاصله: أن كلاً من «ما» و«ننسخ» عامل في الآخر؛ إذ اسم الشرط عامل في فعله باعتبار تضمنه حرف الشرط، وفعل الشرط عامل في اسمه باعتبار تعلقه [أي: **نأمرك أو جبريل بنسخها**]؛ أي: بأن تجعلها منسوخة بالإعلام بنسخها [**أو نجدها منسوخة**]؛ أي: من أنسخت الآية؛ أي: وجدتها منسوخة؛ كـ«أحمدت الرجل

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/٢٠١].

جواز النسخ وتأخير الإنزال إذ الأصل اختصاص أن وما يتضمنها بالأمور المحتملة، وذلك لأن الأحكام شرعت، والآيات نزلت لمصالح العباد وتكميل نفوسهم فضلاً من الله ورحمة، وذلك يختلف باختلاف الأعصار والأشخاص؛ كأسباب المعاش فإن النافع في عصر قد يضر في عصر غيره. واحتج بها من منع النسخ بلا بدل، أو ببدل أثقل. ونسخ الكتاب بالسُّنَّة، فإن الناسخ هو المأتي به بدلاً والسُّنَّة ليست كذلك والكل ضعيف، إذ قد يكون عدم الحكم، أو الأثقل أصلح. ....

وأحببته»؛ أي: وجدته محموداً ومحبوباً. وإنما نجدها كذلك لنسخنا إياها. وحينئذ فقراءة ابن عامر تتفق مع قراءة مَنْ قرأ بفتح النون معنى وإن اختلفتا لفظاً.

[وما يتضمنها]؛ أي: من كلمات الشرط **[وذلك]**؛ أي: جواز النسخ **[وذلك]**؛ أي: ما ذُكر من شرع الأحكام ونزول الآيات لمصالح العباد وتكميل نفوسهم.

[واحتج بها مَنْ منع النسخ...] إلى آخره، ما ذكره من تضعيف مَنْع نسخ الكتاب بالسُّنَّة هو ما عليه الجمهور، وذهبت طائفة ومنهم الشافعي ﵁ إلى مَنْع ذلك[١] واحتج لهم بخبر البيهقي: «كلامي لا ينسخ كلام الله وكلام الله ينسخ بعضه بعضاً»[٢]، وبأن الناسخ يجب أن يكون خيراً من المنسوخ أو مثله لقوله تعالى: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦] والسُّنَّة ليست كذلك، وضمير «نأت» لله فالآتي بالناسخ هو الله. وأُجيب جمعاً بين الدليلين عن الأول بأن المراد نسخ الحكم لا اللفظ، ويجوز أن يكون حكم السُّنَّة خيراً من حكم القرآن أو مثلاً له باعتبار كونه أصلح للمكلف، وعن الثاني بأنه يصح إطلاق قوله: نأت على ما أتى به الرسول لأنه أيضاً من عند الله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤][٣]. ومثل هذين الجوابين يستعمله الفقهاء كثيراً في الفقه وغيره جمعاً بين الأدلة؛ فَرَدُّ الأصفهاني لهما بما يطول ذكره مردود. وأُجيب أيضاً بأن معنى كلام

---

(١) انظر: أصول السرخسي، أبو بكر السرخسي [٢/ ٦٧].

(٢) بل هو في سنن الدارقطني [٤/ ١٤٥/ برقم: ٩] قال ابن عدي: حديث منكر. الكامل، ابن عدي [٣/ ١٧٧].

(٣) انظر بسط المسألة في: البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي [٣/ ١٩٤].

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ (١٠٧)﴾.

والنسخ قد يعرف بغيره، والسُّنَّة مما أتى به الله تعالى، وليس المراد بالخير والمثل ما يكون كذلك في اللفظ. والمعتزلة على حدوث القرآن فإن التغير والتفاوت من لوازمه. وأجيب: بأنهما من عوارض الأمور المتعلقة بالمعنى القائم بالذات القديم.

(١٠٧) ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ الخطاب للنبي ﷺ والمراد هو وأمته، لقوله: ﴿وَمَا لَكُم﴾ وإنما أفرده لأنه أعلمهم، ومبدأ علمهم. ﴿أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وهو كالدليل على قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦] وعلى جواز النسخ ولذلك ترك العاطف. ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ وإنما هو الذي يملك أموركم ويجريها على ما يصلحكم، والفرق بين الولي والنصير؛ أن الولي قد يضعف

الشافعي ﷺ: أنه لا يُنسخ الكتاب بالسُّنَّة إلا ومعها كتاب عاضد لها ولا السُّنَّة بالكتاب إلا ومعه سُنَّة عاضدة له.

[والنَّسْخ قد يُعرف بغيره]؛ أي: بغير الكتاب [والمعتزلة على حدوث القرآن] بناء على نفيهم قدمه، وعلَّل حدوثه(١) بقوله: [فإن التغير والتفاوت من لوازمه]؛ أي: الحدوث [وأُجيب بأنهما]؛ أي: التغير والتفاوت [من عوارض الأمور]؛ أي: الألفاظ [المتعلق بها المعنى القائم بالذات القديمة]؛ أي: لا من عوارض هذا المعنى. [﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾: خطاب للنبي] أشار به إلى أن الهمزة للتقرير، وأشار ابن هشام إلى أن الخطاب لـمُنْكِر النَّسْخ فقال: والأَوْلى حَمْلها على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي؛ أي: ألم تعلم يا أيها المنكِر للنسخ(٢).

[والفرق بين الولي والنصير...] إلى آخره، حاصله: أن بينهما عموماً

---

(١) مفاتيح الغيب، الفخر الزازي [٤٩/١٩]. (٢) مغني اللبيب، ابن هشام [ص٥].

۞ ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾﴾.

عن النصرة، والنصير قد يكون أجنبيّاً عن المنصور فيكون بينهما عموم من وجه.

﴿١٠٨﴾ ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ﴾ أم معادلة للهمزة في ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ [البقرة: ١٠٧]؛ أي: ألم تعلموا أنه مالك الأمور قادر على الأشياء كلها يأمر وينهى كما أراد، أم تعلمون وتقترحون بالسؤال كما اقترحت اليهود على موسى عليه السلام. أو منقطعة والمراد: أن يوصيهم بالثقة به وترك الاقتراح عليه. قيل: نزلت في أهل الكتاب حين سألوا أن ينزل الله عليهم كتاباً من السماء. وقيل: في المشركين لما قالوا: ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَـٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ۗ﴾ [الإسراء: ٩٣] ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ ومن ترك الثقة بالآيات البينات وشك فيها واقترح غيرها، فقد ضل الطريق المستقيم حتى وقع في الكفر بعد الإيمان. ومعنى الآية: لا تقترحوا فتضلوا وسط السبيل، ويؤدي بكم الضلال إلى البعد عن المقصد وتبديل الكفر بالإيمان. وقرئ: (يبدل) من أبدل.

وخصوصاً من وجه[1]. [وتقترحون بالسؤال] الاقتراح السؤال بلا رَوِيَّة، وضُمِّن معنى الافتخار فعُدِّي بالباء [وقيل: نزلت في أهل الكتاب...] إلى آخره؛ أي: وإن كان الخطاب فيها للمسلمين، كما قال الجمهور. وعن ابن عباس أنه لكفار مكة[2].

---

(١) معجم الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري [ص٣٩٧].

(٢) جامع البيان، الطبري [٢/ ٤٩٠].

۞ ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾﴾.

﴿١٠٩﴾ ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ يعني: أحبارهم. ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم﴾ أن يردوكم، فإن (لو) تنوب عن (إن) في المعنى دون اللفظ: ﴿مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ مرتدين، وهو حال من ضمير المخاطبين ﴿حَسَدًا﴾ علة ود. ﴿مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ يجوز أن يتعلق بود؛ أي: تمنوا ذلك من عند أنفسهم وتشهيهم، لا من قبل التدين والميل مع الحق. أو بحسداً؛ أي: حسداً بالغاً منبعثاً من أصل نفوسهم ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ بالمعجزات والنعوت المذكورة في التوراة. ﴿فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟﴾ العفو ترك عقوبة المذنب، والصفح ترك تثريبه. ﴿حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ الذي هو الإذن في قتالهم وضرب الجزية عليهم، أو قتل بني قريظة وإجلاء بني النضير. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: ....

[﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم﴾: أن يردوكم]؛ أي: «لو» هنا مصدرية كـ«أنْ» فلا جواب لها، ومَنْ أبقاها على أصلها جَعَلَ جوابها محذوفاً؛ أي: «لسُرُّوا» أو نحوه [دون اللفظ] إذ لو نابت عنها فيه أيضاً لنصبت ما بعدها [وهو حال من ضمير المخاطبين]؛ أي: حال لازمة، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لـ«يردّ» لأنه بمعنى «يصيِّر» [يجوز أن يتعلق بـ«ودَّ»]؛ أي: بجعل «من» سببية؛ أي: بإغوائهم وتزيينهم، لا مُعَدِّية؛ إذ «ودَّ» لا يتعدَّى بـ«من». ويجوز أن يتعلق ذلك بمحذوف يكون صفة لمصدر «ودَّ»؛ أي: «ودّاً كائناً من عند أنفسهم». [لا من قبل التدين والميل مع الحق]؛ أي: لأنهم ودُّوا ذلك بعدما تبين لهم أنكم على الحق، فكيف يكون تمنِّيهم من قبل الحق؟ [أو بـ«حسداً»] عطف على قوله: «بودَّ» بالطريق الذي قرَّرتُهُ أو بجعل «من عند أنفسهم» متعلقاً بمحذوف فيكون صفة لمصدر حينئذ.

[ترك تثريبه] التثريب: التعيير والاستقصاء في اللَّوْم؛ قاله

۞ ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٠﴾ وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾.

إنه منسوخ بآية السيف، وفيه نظر إذ الأمر غير مطلق ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدر على الانتقام منهم.

﴿١١٠﴾ ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ عطف على ﴿فَٱعْفُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٩] كأنه أمرهم بالصبر والمخالفة واللجأ إلى الله تعالى بالعبادة والبر ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ﴾ كصلاة وصدقة. وقرئ: (تُقْدِمُواْ) من أقدم ﴿فَٱعْفُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٩]؛ أي: ثوابه. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ لا يضيع عنده عمل. وقرئ بالياء فيكون وعيداً.

﴿١١١﴾ ﴿وَقَالُوا۟﴾ عطف على ﴿وَدَّ﴾ [البقرة: ١٠٩]، والضمير لأهل الكتاب من اليهود والنصارى. ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ لف بين قولي الفريقين كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥] ثقة بفهم السامع، و(هود) جمع (هائد) كـ(عائذ وعوذ)،

الجوهري[١] [أنه منسوخ بآية السيف]؛ أي: وهي: ﴿قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩] [وفيه نظر؛ إذ الأمر غير مطلق]؛ أي: بل مقيَّد بإيتاء الأمر [والمخالقة] بالقاف؛ أي: تحسين الخُلُق في العِشْرة[٢]. [والضمير لأهل الكتاب]؛ أي: للكثير منهم ليوافق قوله: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [لفّ بين قولي الفريقين]؛ أي: جمع بينهما [ثقةً بفهْم السامع]؛ أي: ثقة بأن السامع يردُّ إلى كل فريق قولَهُ [كعائذ وعوذ] العوذ بالذال المعجمة؛ قال الجوهري: الحديثات النتاج من الظباء والإبل والخيل، واحدها عائذ مثل حائل وحول[٣].

---

(١) الصحاح، الجوهري [١/ ٦٩].
(٢) انظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري [ص٢٣٩].
(٣) الصحاح، الجوهري [٢/ ٤].

﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾.

وتوحيد الاسم المضمر في (كان) وجمع الخبر لاعتبار اللفظ والمعنى. ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ إشارة إلى الأماني المذكورة، وهي أن لا ينزل على المؤمنين خير من ربهم، وأن يردوهم كفاراً، وأن لا يدخل الجنة غيرهم، أو إلى ما في الآية على حذف المضاف؛ أي: أمثال تلك الأمنية أمانيهم، والجملة اعتراض والأمنية أفعولة من التمني كالأضحوكة والأعجوبة. ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾ على اختصاصكم بدخول الجنة. ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في دعواكم فإن كل قول لا دليل عليه غير ثابت.

﴿١١٢﴾ ﴿بَلَىٰ﴾ إثبات لما نفوه من دخول غيرهم الجنة ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾ أخلص له نفسه، أو قصده، وأصله العضو ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ في عمله ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾ الذي وعد له على عمله ﴿عِندَ رَبِّهِۦ﴾ ثابتاً عن ربه لا يضيع ولا ينقص، والجملة جواب (من) إن كانت شرطية، وخبرها إن كانت موصولة. و(الفاء) فيها حينئذ لتضمنها معنى الشرط فيكون الرد بقوله: بلى وحده، ويحسن الوقف عليه. ويجوز أن يكون (من أسلم) فاعل فعل مقدر مثل: بلى يدخلها من أسلم ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ في الآخرة.

[وتوحيد الاسم المضمر...] إلى آخره؛ أي: وتوحيد اسم «كان» وجمع خبرها لاعتبار لفظ «مَنْ» ومعناها **[أي: أمثال تلك الأمنية أمانيهم]** يريد أن أمانيهم جميعاً في البطلان مثل أمنيتهم هذه **[والأُمْنِيَّة أُفْعولة]**؛ أي: في الأصل؛ إذ أصلها «أمنوية»؛ قُلبت الواو ياءً وأُدغمت وكُسرت النون لمناسبة الياء[1]. **[وأصله]**؛ أي: الوجه، وعُبِّر به عما ذكر لأنه أشرف الأعضاء الظاهرة **[ويجوز أن يكون مَنْ أسلم...]** إلى آخره، فعليه يكون قوله: «فله أجره كلاماً» معطوفاً على «يدخلها مَنْ

(١) تاج العروس، الزبيدي [٣٩/ ٥٦٥/ مادة: مني].

۞ ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١١٣﴾﴾.

﴿١١٣﴾ ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾؛ أي: على أمر يصح ويعتد به. نزلت لما قدم وفد نجران على رسول الله ﷺ، وأتاهم أحبار اليهود فتناظروا وتقاولوا بذلك. ﴿وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۗ﴾ الواو للحال، والكتاب للجنس؛ أي: قالوا ذلك وهم من أهل العلم والكتاب. ﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ أي: مثل ذلك ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ﴾ كعبدة الأصنام، والمعطلة. وبَّخهم على المكابرة والتشبه بالجهال. فإن قيل: لم وبَّخهم وقد صدقوا، فإن كلا الدينين بعد النسخ ليس بشيء؟ قلت: لم يقصدوا ذلك، وإنما قصد به كل فريق إبطال دين الآخر من أصله، والكفر بنبيِّه وكتابه مع أن ما لم ينسخ منهما حق واجب القبول والعمل به ﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ﴾ يفصل ﴿بَيْنَهُمْ﴾ بين الفريقين ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ بما يقسم لكل فريق ما يليق به من العقاب. وقيل: حكمه بينهم أن يكذبهم ويدخلهم النار.

أسلم» [نجران] اسم قرية(١) [والمعطِّلة] هم الذين لا يثبتون الصانع(٢).

[﴿كَذَٰلِكَ﴾] إلى آخره؛ كذلك مفعول «قال»، و«مثل قولهم» مفعول مطلق، و«لا يعلمون» متروك المفعول. وقيل: كذلك صفة مصدر، ومثل مفعول «لا يعلمون» [﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ «بين الفريقين»] قضية اللفظ أن يقال: بين الفِرَق؛ أي: اليهود والنصارى والذين لا يعلمون، لكنه خَصَّ الأولين بالذكر لأن المراد توبيخهما حيث نَظَما أنفسهما مع علمهما في سلك مَنْ لا يعلم شيئاً [بما يقسم] متعلق بـ«يحكم».

---

(١) انظر: الجغرافيا، ابن سعيد المغربي [ص٢٣].
(٢) انظر: البدء والتاريخ، ابن المطهر [ص٤١].

۞ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾.

﴿١١٤﴾ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ عام لكل من خرب مسجداً، أو سعى في تعطيل مكان مرشح للصلاة. وإن نزل في الروم لما غزوا بيت المقدس وخربوه وقتلوا أهله. أو في المشركين لما منعوا رسول الله ﷺ أن يدخل المسجد الحرام عام الحديبية ﴿أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ ثاني مفعولي منع ﴿وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ﴾ بالهدم، أو التعطيل ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾؛ أي: المانعون ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾ ما كان ينبغي لهم أن يدخلوها إلا بخشية وخشوع فضلاً عن أن يجترؤا على تخريبها، أو ما كان الحق أن يدخلوها إلا خائفين من المؤمنين أن يبطشوا بهم، فضلاً عن أن يمنعوهم منها، أو ما كان لَهُمْ في علم الله وقضائه، فيكون وعداً للمؤمنين بالنصرة واستخلاص المساجد منهم وقد أنجز وعده. وقيل معناه: النهي عن تمكينهم من الدخول في المسجد، واختلف الأئمة فيه فجوز أبو حنيفة ومنع مالك، وفرق الشافعي بين المسجد الحرام وغيره

[ومن أظلم] «مَنْ» مبتدأ خبره «أظلم»، وهي استفهامية، ومعنى الاستفهام هنا: النفي؛ أي: لا أحد أظلم ممن ذُكر[1] [مرشَّح] بشين معجمة مشدَّدة وحاء مهملة؛ أي: مهيَّأ ومؤهَّل؛ يقال: فلان يُرشَّح للوزارة؛ أي: يُربَّى ويُهيَّأ لها [ثاني مفعولي منع] قال غيره: أو مفعول له أو بدل اشتمال من «مساجد» أو مفعول بتقدير من [بالهدم] راجع إلى سبب النزول الأول [أو التعطيل] راجع إلى الثاني.

[واختلف الأئمة فيه]؛ أي: في تمكينهم من الدخول [وفرَّق الشافعي بين المسجد الحرام وغيره] فمنعه فيه مطلقاً وجوَّزه في غيره بشرط إذن مسلم[2].

---

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي [٦/ ٧٧].
(٢) انظر: أحكام القرآن، القاضي ابن العربي [١/ ٥٦].

۞ ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾.

رحمهم الله تعالى: ﴿لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ﴾ قتل وسبي، أو ذلة بضرب الجزية ﴿وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ بكفرهم وظلمهم.

﴿١١٥﴾ ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ يريد بهما ناحيتي الأرض؛ أي: له الأرض كلها لا يختص به مكان، دون مكان، فإن منعتم أن تصلوا في المسجد الحرام، أو الأقصى فقد جعلت لكم الأرض مسجداً. ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟﴾ ففي أي مكان فعلتم التولية شطر القبلة ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾؛ أي: جهته التي أمر بها فإن إمكان التولية لا يختص بمسجد أو مكان. أو فَثَمَّ ذاته؛ أي: هو عالم مطلع بما يفعل فيه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ﴾ بإحاطته بالأشياء. أو برحمته يريد التوسعة على عباده ﴿عَلِيمٌ﴾ بمصالحهم وأعمالهم في الأماكن كلها وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنها نزلت في صلاة المسافر على الراحلة: وقيل: في قوم عميت عليهم القبلة فصلوا إلى أنحاء مختلفة، فلما أصبحوا تبينوا خطأهم، وعلى هذا لو أخطأ المجتهد ثم تبين له الخطأ لم يلزمه التدارك. وقيل: هي توطئة لنسخ القبلة وتنزيه للمعبود أن يكون في حيز وجهة.

[ففي أيِّ مكان فعلتم التولية] يعني: أن «أين» ظرف لا مفعول به، فمفعولا «تولوا» ليسا مذكورين ولا منويَّيْن؛ إجراءً له مجرى اللازم، ولا دلالة للكلام على جواز التوجُّه إلى أي جهة كانت كما نبَّهَ عليه التفتازاني؛ قال: ومَنْ جعل الآية نازلة في صلاة المسافر إلى أي جهة كانت أو حَمَلها على التولية للدعاء والذكر دون الصلاة لم يقدر للتولية مفعولاً؛ أي: «فعلتم التولية»، بخلافه في الأول فإنه مقدَّر فيه كما يأتي عقبه. **[شطر القبلة]** بالنصب بالتولية؛ أي: تولية وجوهكم شطر القبلة. **[يريد التوسع على عباده]**؛ أي: فلا يخص مكاناً بالصلاة **[وعن ابن عمر أنها]**(١)؛ أي: آية: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥] **[وقيل: هي توطئة لنسخ القبلة]**؛ أي: لما

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم [١/ ١٩١].

۞ ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾.

﴿١١٦﴾ ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ نزلت لما قال اليهود: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، والنصارى: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، ومشركوا العرب: الملائكة بنات الله، وعطفه على (قالت اليهود)، أو منع، أو مفهوم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ [البقرة: ١١٤]. وقرأ ابن عامر بغير واو. ﴿سُبْحَانَهُ﴾ تنزيه له عن ذلك، فإنه يقتضي التشبيه والحاجة وسرعة الفناء، ألا ترى أن الأجرام الفلكية. مع إمكانها وفنائها. لما كانت باقية ما دام العالم، لم تتخذ ما يكون لها كالولد اتخاذ الحيوان والنبات، اختياراً أو طبعاً. ﴿بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ رد لما قالوه، واستدلال على فساده، والمعنى: أنه تعالى خالق ما في السمٰوات والأرض، الذي من جملته الملائكة وعزير والمسيح ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ منقادون لا يمتنعون عن مشيئته وتكوينه، وكل ما كان بهذه الصفة لم يجانس مكونه الواجب لذاته: فلا يكون له ولد؛ لأن من حق الولد أن يجانس والده، وإنما جاء بما الذي لغير أولي العلم، وقال: ﴿قَانِتُونَ﴾ على تغليب أولي العلم تحقيراً لشأنهم،

رُوي عن ابن عباس أنها نزلت لما قال اليهود: «ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها»(١).

[وعطفه على قالت اليهود أو مَنَعَ]؛ أي: أو على الجملة عطف جملة على جملة [أو مفهوم]؛ أي: أو عطفه على مفهوم قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾؛ أي: على معناه، وكأنه قيل: «لا أحد أظلم ممن منع مساجد الله ولا ممن قال: اتخذ الله ولداً»، وإن كان الثاني أظلم من الأول.

[وكل ما كان بهذه الصفة] ذكر ما دون «مَنْ» تنزيلاً لهم في مقام النسبة إلى الله تعالى منزلة الجماد [تحقيراً لشأنهم]؛ أي: في مقام ما ينسب إلى الله تعالى

---

(١) جامع البيان، الطبري [٢/٥٢٧].

۞ ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾.

وتنوين كل عوض عن المضاف إليه؛ أي: كل ما فيها. ويجوز أن يراد كل من جعلوه ولداً له مطيعون مقرون بالعبودية، فيكون إلزاماً بعد إقامة الحجة، والآية مشعرة على فساد ما قالوه من ثلاثة أوجه، واحتج بها الفقهاء على أن من ملك ولده عتق عليه؛ لأنه تعالى نفى الولد بإثبات الملك، وذلك يقتضي تنافيهما.

﴿١١٧﴾ ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مبدعهما، ونظيره السميع في قوله:

أمِنْ ريحانة الداعي السَّميع   يُؤرِّقُني وأصْحابي هجوع

أو بديع سماواته وأرضه، من: (بدع) فهو بديع، وهو حجة رابعة. وتقريرها أن الوالد عنصر الولد ....

[من ثلاثة أوجه]؛ أي: وهي: التنزيه والملك وعدم المجانسة التي تضمنها بهذا الترتيب سبحانه وبل له ما في السمٰوات والأرض وكل له قانتون.

[أمن ريحانة الداعي.....................   ....][1]

مرفوع على أنه فاعل بالظرف قبله لاعتماده على همزة الاستفهام أو على أنه مبتدأ خبره الظرف [السميع] صفى للداعي. وتمامه:

....   يؤرقني وأصحابي هجوع

أي: يوقظني وأصحابي نيام. والبيت لعمرو بن معدي كرب يشوِّق به أخته ريحانة وكان أسرها أبو دريد بن الصِّمَّة الجُشَمي[2]. والداعي داعي الشوق، والسميع بمعنى المُسْمِع وفيه الشاهد، ونُظر فيه بأنا لا نسلم أنه بمعنى المُسْمِع لجواز أن يريد أنه سميع لخطابه فيكون بمعنى السامع[3]؛ لأن داعي الشوق لما دعاه

---

(١) البيت لعمرو بن معدي كرب الزبيدي. انظر: الاختيارين، الأخفش الصغير [٦١].
(٢) انظر: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، العباسي [ص٢١٣].
(٣) تهذيب اللغة، الأزهري [١/ ١٩٢].

المنفعل بانفصال مادته عنه، والله ﷻ مبدع الأشياء كلها، فاعل على الإطلاق، منزه عن الانفعال، فلا يكون والداً. و(الإبداع): اختراع الشيء لا عن الشيء دفعة، وهو أليق بهذا الموضع من الصنع الذي هو: تركيب الصورة لا بالعنصر، والتكوين الذي يكون بتغيير وفي زمان غالباً. وقرئ (بديعِ) مجروراً على البدل من الضمير في له. و(بديعَ) منصوباً على المدح. ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾؛ أي: أراد شيئاً، وأصل (القضاء) إتمام الشيء قولاً كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ [الإسراء: ٢٣]، أو فعلاً كقوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢]. وأطلق على تعلق الإرادة الإلٰهية بوجود الشيء من حيث إنه يوجبه. ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ من (كان) التامة بمعنى: أحدث فيحدث، وليس المراد به حقيقة أمر وامتثال؛ بل تمثيل حصول ما تعلقت به إرادته بلا مهلة بطاعة المأمور المطيع بلا توقف. وفيه تقرير لمعنى الإبداع، وإيماء إلى حجة خامسة وهو: أن إيجاد الولد مما يكون بأطوار ومهلة، وفعله تعالى مستغن عن ذلك. وقرأ ابن عامر: (فَيَكُونَ) بفتح النون. واعلم أن السبب في هذه الضلالة أن أرباب الشرائع المتقدمة كانوا يطلقون الأب على الله تعالى باعتبار أنه السبب الأول، حتى قالوا: إن الأب هو الربُّ الأصغر، والله ﷻ هو الرب الأكبر، ثم ظنت الجهلة منهم أن المراد به معنى الولادة، فاعتقدوا ذلك تقليداً، ولذلك كُفِّرَ قائله ومنع منه مطلقاً حسماً لمادة الفساد.

صار سامعاً لقوله، ولئن سُلِّم فهو شاذٌّ؛ لأن «فعيلاً» بمعنى «مُفْعِل» شاذٌّ[١].

[المنفعل] منصوب صفة «للوالد» [احْدُثْ] بِزِنَة انْصُرْ [فيَحْدُث] بزنة يَنْصُر [بأطوار]؛ أي: بانتقال المادة من طَوْر إلى طَوْر.

---

(١) انظر: المحكم، ابن سيده [٢/ ٣٩٦].

۞ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿١١٨﴾ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًاۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٩﴾ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾.

﴿١١٨﴾ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ أي: جهلة المشركين، أو المتجاهلون من أهل الكتاب. ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ﴾ هلا يكلمنا الله كما يكلم الملائكة، أو يوحي إلينا بأنك رسوله. ﴿أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌۗ﴾ حجة على صدقك، والأول استكبار والثاني جحود، بأن ما أتاهم آيات الله استهانة به وعناداً، ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾ من الأمم الماضية ﴿مِّثْلَ قَوْلِهِمْۘ﴾ فقالوا: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]. ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِۖ﴾ [المائدة: ١٠٢] ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْۗ﴾ قلوب هؤلاء ومن قبلهم في العمى والعناد. وقرئ بتشديد الشين. ﴿قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾؛ أي: يطلبون اليقين، أو يوقنون الحقائق لا يعتريهم شبهة ولا عناد. وفيه إشارة إلى أنهم ما قالوا ذلك لخفاء في الآيات أو لطلب مزيد اليقين، وإنما قالوه عتواً وعناداً.

﴿١١٩﴾ ـ ﴿١٢٠﴾ ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾ متلبساً مؤيداً به. ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًاۖ﴾ فلا عليك إن أصروا أو كابروا. ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ ما لهم لم يؤمنوا بعد أن بلغت. وقرأ نافع ويعقوب: (لا تُسْأل) على أنه نهي للرسول ﷺ عن السؤال عن حال أبويه. أو تعظيم لعقوبة الكفار كأنها

[وقرأ نافع ويعقوب: «لا تَسْأَلْ»[(١)] ...] إلى آخره، عادته غالباً أن يذكر القراءة الشاذة. وقد قُرئ شاذاً: «لا تَسْأَلُ» بفتح التاء وضمِّ اللام، و«لن تُسْأل»، و«ما تُسْأل» بضم التاء فيهما [على أنه نَهْيٌ للرسول عن السؤال عن حال أبويه]؛ أي:

---

(١) أبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة [١/ ٤٦٠].

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٢١﴾﴾.

لفظاعتها لا يقدر أن يخبر عنها، أو السامع لا يصبر على استماع خبرها فنهاه عن السؤال. والجحيم: المتأجج من النار. ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ مبالغة في إقناط الرسول ﷺ من إسلامهم، فإنهم إذا لم يرضوا عنه حتى يتبع ملتهم، فكيف يتبعون ملته. ولعلهم قالوا مثل ذلك فحكى الله عنهم ولذلك قال: ﴿قُلْ﴾ تعليماً للجواب. ﴿إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾؛ أي: هدى الله الذي هو الإسلام هو الهدى إلى الحق، لا ما تدعون إليه. ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم﴾ آراءهم الزائفة. والملة ما شرعه الله تعالى لعباده على لسان أنبيائه، من: أمللت الكتاب إذا أمليته، والهوى: رأي يتبع الشهوة ﴿بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾؛ أي: الوحي، أو الدين المعلوم صحته. ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ يدفع عنك عقابه وهو جواب (لئن).

﴿١٢١﴾ ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يريد به: مؤمني أهل الالكتاب ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ بمراعاة اللفظ عن التحريف والتدبر في معناه والعمل بمقتضاه،

لخبر أنه ﷺ: «سأل جبريل عن قبرَيْ أبويه فدلَّهُ عليهما فذهب إليهما فدعا لهما وتمنَّى أن يعرف حالهما في الآخرة، فنزلت الآية»(١). لكنَّ الخبر ضعيف(٢).

والمختار أنها إنما نزلت في كفار أهل الكتاب [أو السامع لا يصبر] عطف على «لا يقدر أن يخبر»، والمعنى: لا يقدر المخبر أن يخبر عنها ولا السامع أن يصبر على استماع خبرها [المتأجج] هو بجيمين؛ من تأججت النار. وفي نسخة: «المتجاحم» وهو المكان الشديد الحرِّ. [أي: من الوحي أو الدِّين المعلوم صحته]؛

---

(١) انظر: جامع البيان، الطبري [٢/٥٥٩] ولكن بغير هذا اللفظ.

(٢) الفتح السماوي، المناوي [١/١٨٠].

۞ ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٢٢﴾ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴿١٢٣﴾ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾.

وهو حال مقدرة والخبر ما بعده، أو خبر على أن المراد بالموصول مؤمنوا أهل الكتاب ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ﴾ بكتابهم دون المحرفين. ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ﴾ بالتحريف والكفر بما يصدقه ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ حيث اشتروا الكفر بالإيمان.

﴿١٢٢﴾ ـ ﴿١٢٣﴾ ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٢٢﴾ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ لما صدر قصتهم بالأمر بذكر النعم، والقيام بحقوقها، والحذر من إضاعتها، والخوف من الساعة وأهوالها، كرر ذلك وختم به الكلام معهم مبالغة في النصح، وإيذاناً بأنه فذلكة القضية والمقصود من القصة.

﴿١٢٤﴾ ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ﴾ كلفه بأوامر ونواه، والابتلاء في الأصل التكليف بالأمر الشاق من البلاء، لكنه لما استلزم الاختبار بالنسبة

أي: المراد بالعلم في الآية أحد هذين الأمرين لا العلم نفسه. **[وهو حال]**؛ أي: من أحد مفعولي ﴿ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ أو منهما **[مقدرة]**؛ أي: لأنهم وقتَ الإيتاء لم يكونوا تالين ولا كان الكتاب متلواً لهم **[والخبر]**؛ أي: خبر المبتدأ الذي هو الذين **[ما بعده]**؛ أي: وهو أولئك يؤمنون به **[على أن المراد بالموصول مؤمنوا أهل الكتاب]** ذكره مع أنه قَدَّمه آنفاً ليبين به أن كون يتلونه حالاً أو خبراً مبني عليه **[﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ﴾: بالتحريف]**؛ أي: بسببه **[والكفر]**؛ يعني: أو بسبب الكفر **[بما يصدقه]**؛ أي: الكتاب. وفسَّر ضمير «به» بالتحريف وبما بعده، وفسَّره غيره بالكتاب أو الرسول أو الله أو الهدى، والكل صحيح لكن الباء على هذه الأربعة للتعدية[1].

[لما صدَّر قصتهم بالأمر بذكر النعم...] إلى آخره؛ أي: في قوله:

---

(١) الأسطر الثلاثة السابقة من نسخة [ز ـ ج ـ ب] ساقطة من نسخة [الأصل].

إلى من يجهل العواقب ظن ترادفهما، والضمير لإبراهيم، وحسن لتقدمه لفظاً وإن تأخر رتبة؛ لأن الشرط أحد المتقدمين، والكلمات قد تطلق على المعاني فلذلك فسرت بالخصال الثلاثين المحمودة المذكورة في قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ﴾ الآية [التوبة: ١١٢] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ﴾ إلى آخر الآيتين [الأحزاب: ٣٥]، وقوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡوَٰرِثُونَ﴾ [المؤمنون: ١ ـ ١٠] كما فسرت بها في قوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ﴾ [البقرة: ٣٧] وبالعشر التي هي من سُنَّته، وبمناسك الحج وبالكواكب، والقمرين، وذبح الولد، والنار، والهجرة. على أنه تعالى عامله بها معاملة المختبر بهن وبما تضمنته الآيات التي بعدها. وقرئ: (إبراهيم ربه) على أنه دعا ربه بكلمات مثل: ﴿أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ﴿ٱجۡعَلۡ هَٰذَا ٱلۡبَلَدَ ءَامِنٗا﴾ [إبراهيم: ٣٥] ليرى هل

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾ [البقرة: ٤٠] إلى آخره.

[ظن ترادفهما]؛ أي: الابتلاء والاختبار [أحد التقدمين]؛ أي: تقدمي اللفظ والرُّتْبة. [فلذلك فُسِّرت بالخصال الثلاثين المحمودة المذكورة في قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]] إلى آخره[١]، إذ في كل من الآيات الثلاثِ عشرَ خصال بعدِّ الإيمان في الأولى، وبعدِّهِ وعدِّ الإرث والخلود والقيام بشهاداتهم المذكور في «سأل» في الثالثة؛ فلو قال فيها بدل إلى: «أولئك هم الوارثون»: إلى: «فيها خالدون» وزاد فيها القيام بالشهادة كان وافياً بالغرض وبكلام «الكشاف». والمراد بالخصال: المعاني القائمة بالذات في الآيات الثلاث كالتوبة القائمة بالتائب. وعَطَفَ على «بالخصال الثلاثين» قولَهُ: [وبالعشر التي هي من سُنَّتِهِ] خمس منها في الرأس والوجه: المضمضة، والاستنشاق، والسواك، وقص الشارب، وفَرْق الرأس. وخمس في البدن: الختان، وحَلْق العانة، والاستنجاء بالماء، ونَتْف الإبط، وتقليم الأظافر[٢] [وبمناسك الحجِّ] هي فرائضه وسننه [والقمرين]؛ أي: الشمس والقمر؛

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ٢١٠].

(٢) انظر: صحيح مسلم [١/ ٢٢٣/ برقم: ٢٦١].

يجيبه. وقرأ ابن عامر (إبراهام) بالألف جميع ما في هذه السورة. ﴿فَأَتَمَّهُنَّ﴾ فأداهن كملاً وقام بهن حق القيام؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ [النجم: ٣٧] وفي القراءة الأخيرة الضمير لـ(ربه)؛ أي: أعطاه جميع ما دعاه.

﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ استئناف إن أضمرت ناصب إذ كأنه قيل: فماذا قال ربه حين أتمهن، فأجيب بذلك. أو بيان لقوله: ﴿ٱبْتَلَىٰٓ﴾ فتكون الكلمات ما ذكره من الإمامة، وتطهير البيت، ورفع قواعده، والإسلام. وإن نصبته يقال: فالمجموع جملة معطوفة على ما قبلها، أو جاعل من جعل الذي له مفعولان، والإمام اسم لمن يؤتم به وإمامته عامة مؤبدة، إذ لم يبعث بعده نبي إلا كان من ذريته مأموراً باتباعه. ﴿قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ عطف على الكاف؛ أي: وبعض ذريتي، كما تقول: وزيداً، في جواب: سأكرمك، و(الذرية):

غُلِّب القمر على الشمس لكونه مُذكَّراً. [جميع ما في هذه السورة]؛ أي: وهو خمسة عشر[1] [فذلك ثلاثة وثلاثون حرفاً] إنما يتمُّ هذا بعدِّ واحد في الشورى، وواحد في الحديد، وقد أسقطهما. وفي الاسم المذكور سبع لغات: «إبراهيم»، و«إبراهام» وقد مرَّا، و«إبراهم» بلا ياء مع كسر الهاء وفتحها وضمها، و«إبرهم» بفتح الهاء بلا ألف وياء، و«إبراهوم» بواو[2].

[وفي القراءة الأخيرة]؛ يعني: وهي قراءة «إبراهيمُ» بالرفع [الضمير]؛ أي: ضمير فاعل «أتمّ» [إن أضمرتَ ناصب «إذ»]؛ أي: في قوله: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ﴾ بأن قلتَ: واذكر إذ ابتلى [وإن نصبت بـ«قال»]؛ أي: في قوله: ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ﴾ كما صرَّح به «الكشاف»[3] [فالمجموع]؛ أي: من قال ومدخولها وهو «إذ ابتلى» [جملة معطوفة على ما قبلها]؛ أي: «وهو يا بني إسرائيل...» إلى آخره، عطف قصة على قصة.

[﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾: عطف على «الكاف»؛ أي: وبعض ذريتي] بجر «بعض» لفظاً وبنصبه معنى؛ إذ الإضافة اللفظية في تقدير الانفصال كما يأتي؛ فـ«من ذريتي» محله جرٌّ أو نصب. وقوله: [كما تقول: وزيداً في جواب سأكرمك] نظير لذلك في

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة [١/ ٤٦٠].

(٢) القاموس المحيط، الفيروزآبادي [٦/ ١٥٦]. (٣) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٠٩].

نسل الرجل ـ فعلية أو فعولة قلبت راؤها الثالثة ياء كما في (تقضيت) ـ من: (الذر) بمعنى: التفريق، أو فعولة أو فعيلة قلبت همزتها ياء ....

العطف على الضمير لا يفيد كونه مجروراً؛ إذ هو هنا مجرور أو منصوب، وثَمَّ منصوب. ومثل هذا العطف يُسمَّى «عطفَ التلقين»، وتقديره في النظير: قل: وزيداً؛ فقوله: «عطف على الكاف...» إلى آخره، جواب ما يقال: إن الجارَّ والمجرور لا يصلح مضافاً إليه فكيف يُعطف عليه؟ وإن العطف على الضمير المجرور كيف صح بدون إعادة الجار؟[1] وإنه كيف جاز كون المعطوف مقول قائل والمعطوف عليه مقول قائل آخر؟ فدَفَعَ الأولين بأن الإضافة لفظية في تقدير الانفصال ومن ذريتي في معنى بعض ذريتي، فكأنه قال: وجاعلٌ بعضَ ذريتي بالتنوين وهو صحيح، على أن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار جائز بقِلَّة مع عدم الفصل كما في قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِۚ﴾ [النساء: ١] على قراءة حمزة[2]، وبكثرة مع الفصل كما هنا.

ودَفَعَ الثالث بأنه لعطف التلقين كما في المثال الذي ذكره آنفاً، ولم يجعله بتقدير أمر؛ أي: واجعل بعض ذريتي، احترازاً عن صورة الأمر ودلالة على أنه كأنه واقع كائن البتة.

[فَعِيلةٌ أو فَعُولة]؛ أي: بلا همز فيهما، لكن الأولى يائية والثانية واوية [قُلبت]؛ أي: في الثانية [واوها الثانية ياءً] إذ أصله «ذرووة» فاجتمع واوان؛ الأولى زائدة للمدِّ والثانية لام الكلمة، فقُلبت الثانية ياءً تخفيفاً فصار اللفظ «ذَرْوية» فاجتمع فيها ياء وواو؛ سُبقت إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياءً وأُدغمت في الياء الأخرى وكُسر ما قبلها للتجانس[3] [كما في: تقضيت]؛ أي: في كون الياء منقلبة عن غيرها لا عن واو؛ إذ الأصل هنا «واو» وفي تقضيت ضاد؛ قال الجوهري: أصل تقضى: تقضض، فلما كثرت الضادات أُبدلت إحداهنَّ ياء[4]. [من الذر]؛ أي: كل من الزِنَتين مأخوذ من الذر بالتشديد [أو فعولة أو فعيلة]؛ أي: بالهمز فيهما [قُلبت همزتها] ياء فيهما

---

(١) اللمحة في شرح الملحة، ابن الصايغ [١/٧٠٢].

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة [٢/٤٧].

(٣) تهذيب اللغة، الأزهري [٥/٥٢].

(٤) الصحاح، الجوهري [٨/٣٩٥].

۞ ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾.

من الذرة بمعنى: الخلق. وقرئ: (ذريتي) بالكسر وهي لغة. ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ إجابة إلى ملتمسه، وتنبيه على أنه قد يكون من ذريته ظلمة، وأنهم لا ينالون الإمامة لأنها أمانة من الله تعالى وعهد، والظالم لا يصلح لها، وإنما ينالها البررة الأتقياء منهم. وفيه دليل على عصمة الأنبياء من الكبائر قبل البعثة، وأن الفاسق لا يصلح للإمامة. وقرئ: (الظالمون) والمعنى واحد إذ كل ما نالك فقد نلته.

﴿١٢٥﴾ ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ﴾؛ أي: الكعبة، غلب عليها كالنجم على الثريا. ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ مرجعاً يثوب إليه أعيان الزوار أو أمثالهم، أو موضع ثواب

وأُدغمت في الياء الأخرى في الثانية، وفي الأولى بعد قلبها عن الواو [من الذرء]؛ أي: كل من الزِّنَتين مأخوذ من «الذرء» بالهمز. والحاصل: أن كلاً من الزنتين إما مأخوذ من الذر بالتشديد أو من الذرء بالهمز، وعلى كل من التقديري التشديد فهي إما يائية من ذريت أو واوية من ذروت[1]، فذلك ثمانية وعلى كل منها فذال ذرية إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، فذلك أربعة وعشرون قولاً، وبعضهم زاد على ذلك باعتبار ما عدَّده من الزِّنات خلاف ما ذكره المصنف حيث قال: إنها فعِّيلة أو فعْلِيَّة أو فعُّولة أو فعلولة، وعلى كل منها فهي إما من «الذَّرِّ» بالتشديد أو من «الذرء» بالهمز أو من «ذريت» أو من «ذروت»؛ فهذه ستة عشر، وعلى كل منها فذال «ذرية» مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، فذلك ثمانية وأربعون. انتهى. وأنت خبير بأن كونها من «ذريت» أو «ذروت» لا يأتي على كونها من الذرء بالهمز، ولهذا احترزت عنه آنفاً[2].

[والظالم لا يصلح لها]؛ أي: ابتداءً ليخرج ما لو طرأ ظلم الإمام؛ فإنه باقٍ على إمامته؛ إذ يُغتفر في الدوام ما لا يُغتفر في الابتداء. [أو موضع ثُوَّاب] بوزن زُوَّار بضمِّ أوله وتشديد ثانيه؛ جمع ثائب.

---

(١) العباب الزاخر، الصاغاني [١/١٨].
(٢) انظر: تاج العروس، الزبيدي [٣٨/٨٦/مادة: ذرو].

يثابون بحجه واعتماره. وقرئ: (مثابات)؛ أي: لأنه مثابة كل أحد ﴿وَأَمْنًا﴾ وموضع أمن لا يتعرض لأهله كقوله تعالى: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، أو يأمن حاجَّهُ من عذاب الآخرة من حيث إن الحج يجب ما قبله، أولاً يؤاخذ الجاني الملتجئ إليه حتى يخرج، وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه. ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ على إرادة القول، أو عطف على المقدر عاملاً لـ(إذ)، أو اعتراض معطوف على مضمر تقديره: توبوا إليه واتخذوا، على أن الخطاب لأمة محمد ﷺ وهو أمر استحباب، ومقام إبراهيم هو الحجر الذي فيه أثر قدميه، أو الموضع الذي كان فيه الحجر حين قام عليه ودعا الناس إلى الحج، أو رفع بناء البيت وهو موضعه اليوم. روي أنه عليه الصلاة والسلام أخذ بيد عمر رضي الله تعالى عنه وقال: «**هذا مقام إبراهيم**»، فقال عمر: أفلا نتخذه مصلى، فقال: «**لم أومر بذلك**» فلم تغب الشمس حتى نزلت. وقيل: المراد به الأمر بركعتي الطواف، لما روى جابر أنه عليه الصلاة والسلام لما فرغ من طوافه عمد إلى مقام إبراهيم فصلى خلفه ركعتين وقرأ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾. وللشافعي رحمه الله تعالى في وجوبهما قولان. وقيل: مقام إبراهيم الحرم كله. وقيل: مواقف الحج

[على إرادة القول]؛ أي: وقلنا: اتخذوا منه موضع صلاة تصلون فيه [ومقام إبراهيم: **الحجر الذي فيه أثر قدميه والموضع الذي كان**][1]؛ أي: الحجر [فيه حين قام عليه] وكل منهما مجاز لغوي حقيقة عُرْفية؛ إذ الحقيقة اللغوية موضع قدميه. و«مِنْ» في «مِنْ مقام إبراهيم» للتبعيض، وقيل: بمعنى «في»، وقيل: زائدة [أو رفع بناء البيت] عطف على «قام». [وقيل: المراد به]؛ أي: بـ«اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى» [الأمر بركعتي الطواف]؛ أي: فقط لا بجميع الصلوات [لما روى جابر...] إلى آخره، رواه مسلم[2] [وللشافعي في وجوبهما قولان][3]؛ أي: وأصحهما أنه ليس بواجب بل مندوب.

---

(١) أحكام القرآن، القاضي ابن العربي [١/ ٧١]. (٢) صحيح مسلم [٢/ ٨٨٦/ برقم: ١٢١٨].
(٣) أحكام القرآن، القاضي ابن العربي [١/ ٧٢].

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾.

واتخاذها مصلى أن يدعى فيها، ويتقرب إلى الله تعالى. وقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَٱتَّخَذُواْ﴾ بلفظ الماضي عطفاً على ﴿جَعَلْنَا﴾؛ أي: واتخذوا الناس مقامه الموسوم به؛ يعني: الكعبة قبلة يصلون إليها. ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ أمرناهما. ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾ بأن طَهِّرَا بَيْتِيَ ويجوز أن تكون مفسرة لتضمن العهد معنى القول، يريد طهراه من الأوثان والأنجاس وما لا يليق به، أو أخلصاه. ﴿لِلطَّآئِفِينَ﴾ حوله. ﴿وَٱلْعَٰكِفِينَ﴾ المقيمين عنده، أو المعتكفين فيه ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾؛ أي: المصلين، جمع راكع وساجد.

﴿١٢٦﴾ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا﴾ يريد به البلد، أو المكان. ﴿بَلَدًا ءَامِنًا﴾ ذا أَمْنٍ؛ كقوله ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١، القارعة: ٧]. أو آمناً أهله؛ كقولك: ليل نائم. ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ أبدل مِنْ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ من أَهْلَهُ بدل البعض للتخصيص قالَ: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ عطف على من آمَنَ والمعنى وارزق من كفر، قاس إبراهيم الرزق على

[أي: واتخذ الناس مقامه الموسوم به]؛ أي: بإبراهيم [يعني: الكعبة] فسر بها مقام إبراهيم بجعل «من» فيه زائدة، وفيه تجوز سلم منه قول «الكشاف»؛ أي: واتخذ الناس من مكان إبراهيم الذي وسم به لاهتمامه به وإسكان «ذريته» عنده قِبْلَةً يصلون إليها سالم من ذلك[1]. [بأن طهرا...] إلى آخره، ذكر في «أن» أنها مصدرية؛ فتكون في محل جرٍّ أو نصب، أو تفسيرية فلا محلّ لها من الإعراب. وفي «طهرا بيتي» أنه بمعنى «نزّهاه عن الخبائث للطائفين...» إلى آخره، أو بمعنى: «أخلصاه لهم». [عطف على ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾] هو من باب عطف التلقين [قاس إبراهيم الرزق على

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٢١٢].

الإمامة، فنبه سبحانه على أن الرزق رحمة دنيوية تعم المؤمن والكافر، بخلاف الإمامة والتقدم في الدين. أو مبتدأ متضمن معنى الشرط ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ خبره، والكفر وإن لم يكن سبب التمتيع لكنه سبب تقليله، بأن يجعله مقصوراً بحظوظ الدنيا غير متوسل به إلى نيل الثواب، ولذلك عطف عليه ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾؛ أي: ألزه إليه لزَّ المضطر لكفره وتضييعه ما متعته به من النعم، و﴿قَلِيلًا﴾ نصب على المصدر، أو الظرف. وقرئ بلفظ الأمر فيهما على أنه من دعاء إبراهيم، وفي قال ضميره. وقرأ ابن عامر ﴿فَأُمْتِعُهُۥ﴾ من: أمتع. وقرئ: (فنمتعه) ثم نضطره، و(إضطره) بكسر الهمزة على لغة من يكسر حروف المضارعة، و(أطَّرُّه) بإدغام الضاد وهو ضعيف لأن حروف (ضم شفر) يدغم فيها ما يجاورها دون العكس. ﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ المخصوص بالذم محذوف، وهو العذاب.

الإمامة]؛ أي: حيث قيَّده بالمؤمن كما قُيِّدت به [فنبَّه ﷻ]؛ أي: بقوله: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾ إلى آخره [على أن الرزق رحمة دنيوية...][1] إلى آخره [أو مبتدأ] عطف على قوله: عطف [تضمن معنى الشرط] قال بعضهم: أو هو شرط وجوابه فأمتعه قليلاً [والكفر وإن لم يكن سبب التمتع...] إلى آخره، جواب ما يقال: لا يجوز أن يكون الكفر سبب التمتع لأنه لا يستحقه.

[أي: ألزُّهُ إليه]؛ أي: ألصقه به [لزَّ المضطر] وهو الذي لا يملك الامتناع مما اضطر إليه [لكفره...] إلى آخره، تعليل لما قبله [وقليلاً نُصب على المصدر أو الظرف]؛ أي: صفة لأحدهما تقديره: تمتيعاً قليلاً أو زماناً قليلاً [ضم شُفر] هو بضم الشين واحدُ أشفار العين، وهي حروف الأجفان التي ينبت عليها الشعر المُسمَّى بالهدب، وحرفُ كلِّ شيء شفره وشفيره؛ قاله الجوهري[2].

---

(١) التعريفات، الجرجاني [ص٣٠٨].
(٢) الصحاح، الجوهري [١/ ٣٦١].

۞ ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ١٢٧﴾.

---

١٢٧ ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ حكاية حال ماضية، و﴿ٱلْقَوَاعِدَ﴾ جمع قاعدة وهي الأساس صفة غالبة من القعود، بمعنى الثبات، ولعله مجاز من المقابل للقيام، ومنه: قعدك الله، ورفعها البناء عليها فإنه ينقلها عن هيئة الانخفاض إلى هيئة الارتفاع، ويحتمل أن يراد بها سافات البناء فإن كل ساف قاعدة ما يوضع فوقه ويرفعها بناؤها. وقيل: المراد رفع مكانته وإظهار شرفه بتعظيمه، ودعاء الناس إلى حجه. وفي إبهام القواعد وتبيينها تفخيم لشأنها. ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ كان يناوله الحجارة، ولكنه لما

[حكاية حال ماضية] كأنه قال: إذ كان يرفع [صفة غالبة](١)؛ أي: صارت بالغلبة من قبيل الاكتفاء بها بحيث لا يُذكر لها موصوف ولا يُقدَّر [ومنه قعدك الله] بفتح القاف وكسرها وسكون العين ونصب الدال والهاء؛ يمين أو دعاء كقعيدك الله، وهما مصدران استُعملا منصوبين بفعل مضمر، والمعنى: نشدتك الله إلا فعلتَ كذا، أو أسأل الله أن يقعدك؛ أي: يثبتك [سافات البناء] بالفاء، جمع ساف؛ قال الجوهري: وهو كل عرق من البناء(٢). يعني: كل صفٍّ كما صرح به في المغرب(٣).

[وقيل: المراد رفع مكانته] واعلم أن البيت زاده الله شرفاً بُني سبع مرات: بنته الملائكة أو آدم على الخلاف فيه، ثم إبراهيم عليه السلام، ثم العمالقة، ثم جرهم، ثم قريش، وقد حضر النبي ﷺ هذا البناء وكان ينقل معهم الحجارة، ثم ابن الزبير في خلافته، ثم الحجاج الثقفي وهو الموجود اليوم(٤). [وفي إبهام القواعد]؛ أي: أولاً [وتبيينها]؛ أي: ثانياً بقوله: من البيت [تفخيم لشأنها]؛ أي: لأمرها

---

(١) تاج العروس، الزبيدي [٢٥/ ١٩٢/ مادة: حلق].
(٢) الصحاح، الجوهري [١/ ٢٤٠].
(٣) المغرب في ترتيب المعرب، ابن المطرز [١/ ٤٢٢].
(٤) انظر: تاريخ الإسلام، الذهبي [١/ ٦١].

۞ ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾﴾.

كان له مدخل في البناء عطف عليه. وقيل: كانا يبنيان في طرفين، أو على التناوب. ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾؛ أي: يقولان: ربنا تقبل منّا، وقد قرئ به والجملة حال منهما. ﴿إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ﴾ لدعائنا ﴿الْعَلِيمُ﴾ بنياتنا.

﴿١٢٨﴾ ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ﴾ مخلصين لك، من أسلم وجهه، أو مستسلمين من أسلم إذا استسلم وانقاد، والمراد: طلب الزيادة في الإخلاص والإذعان، والثبات عليه. وقرئ: (مُسْلِمِينَ) على أن المراد: أنفسهما وهاجر. أو أن التثنية من مراتب الجمع. ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً﴾؛ أي: واجعل بعض ذريتنا، وإنما خصا الذرية بالدعاء لأنهم أحق بالشفقة، ولأنهم إذا صلحوا صلح بهم الأتباع، وخصّا بعضهم لما أعلما أن في ذريتهما ظلمة، وعلما أن الحكمة الإلهية لا تقتضي الاتفاق على الإخلاص والإقبال الكلي على الله تعالى، فإنه مما يشوش المعاش، ولذلك قيل: لولا الحمقى لخربت الدنيا، وقيل: أراد بالأمة أمة محمد ﷺ، ويجوز أن تكون (من) للتبيين كقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ﴾ [النور: ٥٥] قدم على المبين وفصل به بين العاطف والمعطوف كما في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ سَمَاوَاتٍ

[**السميع لدعائنا...**] إلى آخره، قيّد السميع بدعائنا والعليم بنياتنا ليرتبطا بما قبلهما، ولو قال: السميع فيسمع دعاءنا والعليم فيعلم نياتنا؛ لكان أولى لأنه تعالى سميع عليم مطلقاً.

[**والمراد: طلب الزيادة...**] إلى آخره؛ أي: لأن الأصل حاصل، وإنما لم يحمل الإسلام على الحقيقة؛ أعني: إحداثه لأن الأنبياء معصومون عن الكفر قبل النبوة وبعدها، ولأنه لا يُتصَوَّر الوحي والاستنباء قبل الإسلام(١).

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي [١/ ١٩٣].

۞ ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾﴾.

وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]. ﴿وَأَرِنَا﴾ من (رأى) بمعنى: (أبصر)، أو عرف، ولذلك لم يتجاوز مفعولين ﴿مَنَاسِكَنَا﴾ متعبداتنا في الحج، أو مذابحنا. و(النسك) في الأصل غاية العبادة، وشاع في الحج لما فيه من الكلفة والبعد عن العادة. وقرأ ابن كثير والسوسي عن أبي عمرو ويعقوب (أَرنا) قياساً على: فخذ في فخذ، وفيه إجحاف لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها. وقرأ الدوري عن أبي عمرو بالاختلاس ﴿وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾ استتابة لذريتهما، أو عما فرط منهما سهواً. ولعلهما قالا هضماً لأنفسهما وإرشاداً لذريتهما ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ لمن تاب.

﴿١٢٩﴾ ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ﴾ في الأمة المسلمة ﴿رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ ولم يبعث من ذريتهما غير محمد ﷺ، فهو المجاب به دعوتهما كما قال: «**أنا دعوة أبي إبراهيم، وبشرى عيسى، ورؤيا أمي**». ﴿يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِكَ﴾ يقرأ عليهم ويبلغهم ما يوحي إليه من دلائل التوحيد والنبوة. ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ القرآن. ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾ ما تكمل به نفوسهم من المعارف والأحكام ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ عن الشرك والمعاصي ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ﴾ الذي لا يقهر ولا يغلب على ما يريد ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ المحكم له.

[ولهذا لم يتجاوز مفعولين]؛ أي: بعد زيادة الهمزة، وإلا فقبلها لم يتجاوز مفعولاً واحداً، ولو كان من رأى بمعنى علم لتعدَّى إلى ثلاثة [من الهمزة الساقطة]؛ أي: بعد الراء.

[والحكمة ما تكمل به نفوسهم من المعارف والأحكام] في تفسير الحكمة أقوال أُخر؛ إذ قيل: إنها السُّنَّة، وقيل: القرآن، وقيل: فهمه، وقيل: الفقه في الدين، وقيل: العلم والعمل به، وقيل: كل صواب من القول، وقيل: وضع الأشياء مواضعها[1] [المحكم له]؛ أي: المتقن لما يريد.

---

(١) **انظر: التوقيف، المناوي [ص٢٩١].**

۞ ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَـٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾.

﴿١٣٠﴾ ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ استبعاد وإنكار لأن يكون أحد يرغب عن ملته الواضحة الغراء؛ أي: لا يرغب أحد عن ملته. ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥۚ﴾ إلا من استمهنها وأذلها واستخف بها. قال المبرد وثعلب: (سفِه) بالكسر متعدٍّ، وبالضم لازم، ويشهد له ما جاء في الحديث: «**الكبر أن تسفه الحق، وتغمص الناس**». وقيل: أصله (سَفه نفسه) على الرفع، فنصب على التمييز نحو (غبن رأيه) و(ألم رأسه)، وقول جرير:

وَنـأُخُـذُ بَـعْـدَهُ بِـذِنَـابِ عَـيْـشٍ أَجَـبَّ الـظَّـهْـرِ لـيـسَ لَـهُ سَـنَـامُ

[الغَرَّاء]؛ أي: المشهورة [قال المبرد وثعلب: «سَفِهَ» بالكسر متعدٍّ][(١)]؛ أي: إلى واحد وهو هنا نفسه، وقيل: قاصر، وإنما عُدِّي لتضمينه معنى جَهِلَ فعُدِّي تعديته.

والحاصل: أن في نصب نفسه أقوالاً ذكر ابن عادل أنها سبعة[(٢)]، وذكر منها المصنف ثلاثة: المفعولية بلا تضمين والتمييز ونزع الخافض، وهي ظاهرة من كلامه غير أنه جرى في التمييز على مذهب الكوفيين من جواز تعريفه. [وتغمص الناس] بميم مكسورة ومفتوحة؛ أي: تستصغرهم. قال الجوهري: اغتمصه؛ أي: استصغره ولم يره شيئاً[(٣)]. وفي نسخة: «تغمط» بطاء مهملة؛ أي: تحقره. قال الجوهري: غمطه يغمطه بالفتح والكسر فيهما؛ أي: بطره وحقره[(٤)].

[وقول جرير] صوابه: قول النابغة الذبياني في مدحه النعمان بن المنذر:

[ونـأخـذ بـعــده بــذِنـاب عـيــش أجـبَّ الـظَّـهْـر لـيـس لـه سـنـام][(٥)]

ذِناب الشيء بالكسر: عقبه، والأجب: الجمل المقطوع السنام الذي لا

---

(١) انظر: تفسير العز بن عبد السلام [ص٦٦].
(٢) اللباب، ابن عادل [٢/ ٤٧٥].
(٣) الصحاح، الجوهري [٢/ ٢٦].
(٤) المصدر نفسه.
(٥) الكتاب، سيبويه [ص٣٩].

۞ ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ١٣١﴾.

أو سفه في نفسه؛ فنصب بنزع الخافض. والمستثنى في محل الرفع على المختار بدلاً من الضمير في يرغب لأنه في معنى النفي. ﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ حجة وبيان لذلك، فإن من كان صفوة العباد في الدنيا مشهوداً له بالاستقامة والصلاح يوم القيامة، كان حقيقاً بالاتباع له لا يرغب عنه إلا سفيه، أو متسفه أذل نفسه بالجهل والإعراض عن النظر.

١٣١ ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ظرف لاصْطَفَيْناهُ، أو تعليل له، أو منصوب بإضمار (اذكر). كأنه قيل: اذكر ذلك الوقت لتعلم أنه المصطفى الصالح المستحق للإمامة والتقدم، وأنه نال ما نال بالمبادرة إلى الإذعان وإخلاص السر حين دعاه ربه وأخطر بباله دلائله المؤدية إلى المعرفة الداعية إلى الإسلام. روي: أنها نزلت لما دعا عبد الله بن سلام ابني أخيه: سلمة ومهاجراً إلى الإسلام، فأسلم سلمة وأبي مهاجر.

مُتَمَسَّك لراكبه، والمعنى: ونبقى بعد النعمان في طرف عيش لا خير فيه. والشاهد في الظهر حيث نُصب بـ«أجب» على التمييز. [حجة وبيان لذلك]؛ أي: سواء جعلت الجملة حالاً، أو جواب قسم، أو اعتراضية [ظرف لـ﴿ٱصْطَفَيْنَٰهُ﴾ وتعليل له] «الواو» بمعنى «أو» [أو منصوب بإضمار «اذكر»]؛ أي: أو يقال في قال: أسلمت كما قال ابن عادل[1]، لكن قال التفتازاني: إنما لم يجعل الظرف متعلقاً بـ«قال»: أسلمت على ما هو الظاهر في مثل: «إذ جاء زيدٌ قام عَمْرٌو» لأن الأنسب فيه العطف لكونه من نمط «إذ ابتلى إبراهيم ربه» فدلَّ ترك العطف على أنه من تتمة ومن يرغب... إلى آخره. انتهى. واختلفوا في الوقت الذي قال الله فيه لإبراهيم: «أسلم»؛ فقيل: بعد النبوة، والأكثر كما قال ابن عادل على أنه قبلها، وقبل البلوغ عند استدلاله بالكوكب والقمر والشمس وإطلاعه على أمارات الحدوث. [رُوي أنها نزلت]؛ أي: آية ﴿وَمَن

---

(١) اللباب، ابن عادل [٢/٤٩٩].

۞ ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾.

﴿١٣٢﴾ ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ التوصية هي التقدم إلى الغير بفعل فيه صلاح وقربة، وأصلها الوصل يقال: وصاه إذا وصله، وفصاه: إذا فصله، كأن الموصي يصل فعله بفعل الوصي، والضمير في (بها) للملة، أو لقوله: أسلمت على تأويل الكلمة، أو الجملة وقرأ نافع وابن عامر (وَأَوَصَى) والأول أبلغ ﴿وَيَعۡقُوبُ﴾ عطف على ﴿إِبۡرَٰهِـۧمُ﴾؛ أي: وصى هو أيضاً بها بنيه. وقرئ بالنصب على أنه ممن وصّاهُ إبراهيم ﴿يَٰبَنِيَّ﴾. على إضمار القول عند البصريين، متعلق بـ(وصى) عند الكوفيين لأنه نوع منه ونظيره:

رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةَ أخْبَرَانا ... أَنَّا رأَيْنَا رَجُلاً عريَانا

بالكسر، وبنو إبراهيم كانوا أربعة: إسماعيل وإسحاق ومدين ومدان.

يَرۡغَبُ﴾ [التوصية هي التقدم...] إلى آخره، زاد الراغب: مقترناً بوعظ[1] [والأول أبلغ]؛ أي: لصدق «أوصى» بالمرة الواحدة، و«وصَّى» لا يصدق إلا بمرات كثيرة غالباً [والضمير في بها للملة...] إلى آخره، فيه أقوال أُخَر ذُكرت في المطولات.

ووجه عَوْده لـ«أسلمت» أن قوله: ﴿وَوَصَّىٰ﴾ عطف على ﴿قَالَ أَسۡلَمۡتُ﴾، والمعنى: قال ذلك في حق نفسه ووصَّى بها بنيه بأن يذكروها حكاية عن أنفسهم. [ويعقوب: عطف على ﴿إِبۡرَٰهِـۧمُ﴾] يجوز أن يكون مبتدأ حُذف خبره؛ أي: ويعقوب كذلك [على إضمار القول...] إلى آخره، هذه قاعدة اختلف فيها البصريون والكوفيون، وهو أنه إذا وردت جملة مقولة بعد ما فيه معنى القول دون حروفه؛ فالبصريون يخرجونها على حذف القول، والكوفيون يخرجونها على الحكاية بما فيه معنى القول[2] [ونظيره: رَجْلان] بإسكان الجيم مخففاً من ضمها [من ضبة أخبرانا إنا رأينا رجلاً عريانا، بالكسر][3].

(١) انظر: التوقيف، المناوي [ص٧٢٧]. (٢) انظر: الكليات، الكفومي [ص١١٢٦].
(٣) الخصائص، ابن جني [٢/٣٣٨].

وقيل: ثمانية. وقيل: أربعة عشر: وبنو يعقوب إثنا عشر: روبين وشمعون ولاوي ويهوذا وبشسوخور وزبولون وزواني وتفتوني وكودا ولوشير وبنيامين ويوسف ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ دين الإسلام الذي هو صفوة الأديان لقوله: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ ظاهره النهي عن الموت على خلاف حال الإسلام، والمقصود هو النهي عن أن يكونوا على خلاف تلك الحال إذا ماتوا، والأمر بالثبات على الإسلام كقولك: لا تصلِّ إلا وأنت خاشع. وتغيير العبارة للدلالة على أن موتهم لا على الإسلام موت لا خير فيه، وأن من حقه أن لا يحل بهم، ونظيره في الأمر: مت وأنت شهيد. وروي أن

أي: بكسر الهمزة على إضمار القول أو على إجراء الخبر مجرى القول. و«ضبة» اسم قبيلة. [**وقيل: ثمانية**]؛ أي: بزيادة نعشان[١] وزمران وأشبق وشوح[٢] [**وقيل: أربعة عشر**]؛ أي: بزيادة ماذي وشرجح ونافس[٣] وكيشان وأميم ولوط [روبين] هو بالنون ورُوي باللام[٤]. [**ظاهره النهي عن الموت على خلاف حال الإسلام**]؛ أي: وليس مراداً؛ إذ النهي في اللفظ متعلق بالموت وذلك غير مقدور لهم؛ بل المراد: النهي عن الكون على حالة يدركه الموت وهو عليها، وهو ما ذكره بقوله: [**والمقصود...**] إلى آخره، وهذا كقولهم: «لا أرينَّكَ ههنا»؛ فإن لفظ النهي فيه للمتكلِّم وهو في الحقيقة للمخاطَب؛ أي: لا تكوننَّ ههنا فإن كنتَ ههنا رأيتُكَ، فالآية من باب الكناية التلويحية[٥]، حيث كُني فيها بنفي الذات عن نفي الحال [**كقولك: لا تصلِّ إلا وأنتَ خاشع**] إذ لفظ النهي فيه متعلق بالصلاة، ومطلق الصلاة لا يُنهى عنها؛ فالمعنى: النهي عن الكون على حالة هي غير حالة الخشوع [**وأن من حقه**]؛ أي: هذا الموت [**أن لا يحلَّ بهم**]؛ أي: فلا يتعلق به النهي [**ونظيره في الأمر: متْ وأنتَ شهيد**] إذ ليس المأمور به نفس الموت بل الموت على الشهادة[٦].

---

(١) في نسخة [ب]: (يعشان)، وفي نسخة [ج]: (بعثان).

(٢) في نسخة [ج]: (سموح). (٣) في نسخة [ز]: (نافش).

(٤) انظر: تاريخ الأمم والملوك، الطبري [١/ ١٨٥]، البداية والنهاية، ابن كثير [١/ ٢٠٢]، الأنس الجليل، مجير الدين الحنبلي [١/ ٤٠١].

(٥) الكليات، الكفومي [ص١٢١٦]. (٦) الكشاف، الزمخشري [١/ ٢١٨].

۞ ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾.

اليهود قالوا لرسول الله ﷺ: ألست تعلم أن يعقوب أوصى بنيه باليهودية يوم مات، فنزلت.

﴿١٣٣﴾ ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ ﴿أَمْ﴾ منقطعة ومعنى الهمزة فيها الإنكار؛ أي: ما كنتم حاضرين إذ حضر يعقوب الموت وقال لبنيه ما قال فلم تدعون اليهودية عليه، أو متصلة بمحذوف تقديره: أكنتم غائبين أم كنتم شهداء. وقيل: الخطاب للمؤمنين والمعنى: ما شاهدتم ذلك وإنما علمتموه بالوحي، وقرئ: (حضِرَ) بالكسر. ﴿إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ﴾ بدل من (إِذْ حَضَرَ). ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى﴾؛ أي: شيء تعبدونه، أراد به تقريرهم على التوحيد والإسلام، وأخذ ميثاقهم على الثبات عليهما، وما يسأل به عن كل شيء ما لم يعرف، فإذا عرف خص العقلاء بمن إذا سئل عن تعيينه، وإن سئل عن وصفه قيل: ما زيد أفقيه أم طبيب؟ ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ المتفق على وجوده تعالى وألوهيته ووجوب عبادته، وعد إسماعيل من آبائه تغليباً للأب والجد، أو لأنه كالأب لقوله عليه الصلاة والسلام: **«عمُّ الرجل صِنْوُ أبيه»**. كما قال عليه الصلاة والسلام في العباس رضي الله عنه: **«هذا بقية آبائي»**. وقرئ: (إله أبيك)،

[أراد به تقريرهم على التوحيد والإسلام]؛ أي: فليس الاستفهام على حقيقته [لقوله عليه السلام: «عمُّ الرجل صنو أبيه»]؛ أي: مثله في أن أصلهما واحد. والحديث رواه الشيخان[1] [كما قال في العباس: «... هذا بقيةُ آبائي»] رواه الطبراني[2]. قال

(١) صحيح البخاري [٢/٥٣٤/برقم: ١٣٩٩]، صحيح مسلم [٢/٦٧٦/برقم: ٩٨٣].
(٢) المعجم الكبير، الطبراني [١٠/٢٣٥/برقم: ١٠٥٨٠].

على أنه جمع بالواو والنون كما قال:

وَلَـمـا تَـبَـيَّـنَّ أَصـوَاتَـنـا بَـكَـيْـنَ وَفَـدينَـنـا بـالأَبـينـا

أو مفرد وإبراهيم وحده عطف بيان. ﴿إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ بدل من إله آبائك كقوله: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦]. وفائدته التصريح بالتوحيد، ونفي التوهم الناشئ من تكرير المضاف لتعذر العطف على المجرور والتأكيد، أو نصب على الاختصاص ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ حال من فاعل ﴿نَعْبُدُ﴾، أو مفعوله، أو منهما، ويحتمل أن يكون اعتراضاً.

التفتازاني: يعني: الذي بقي من جملة آبائي؛ يُقال: بقية القوم لواحد بقي منهم، ولا يقال: بقية الأب للأخ. والحاصل: أن بقية الشيء تكون من جنسه. [كما قال]؛ أي: زياد بن واصل السُّلَمي في نسوة أُسِرْنَ:

[ولـمـا تـبـيَّـنَّ أصـواتـنـا ....]

ورُوي: أشياخنا

[. . . . . بَـكَـيْـنَ وفـدينـنـا بـالأبـيـنـا][1]

بألف الإطلاق؛ أي: قُلْنَ: جعل الله آباءنا فداءكم. [﴿إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾: بدل] قال أبو حيان: أو حال موطئة، نحو: رأيتُكَ رجلاً صالحاً؛ فالمقصود: إنما هو الوصف وحده[2] [لتعذر العطف على المجرور]؛ أي: على الضمير المجرور من غير إعادة الجارِّ. [والتأكيد] عطف على «التصريح» [أو نصب على الاختصاص] سَوَّغَ ذلك كونه كالمعرَّف بوصفه بما بعده، فسقط ما رُدَّ به ذلك من أن النحاة نصُّوا على أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهماً. [﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾: حال] يجوز أن يكون معطوفاً على «نعبد»، لكن قال أبو حيان: إنه أبلغ[3]. [ويحتمل أن يكون اعتراضاً]؛ أي: بناءً على ما عليه البيانيون من جواز وقوع الجملة اعتراضاً آخرَ

---

(١) انظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل [١/١٠٢].
(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/٣٤٩].
(٣) المصدر نفسه.

۞ ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾﴾.

﴿١٣٤﴾ ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾؛ يعني: إبراهيم ويعقوب وبنيهما، والأمة في الأصل المقصود وسمي بها الجماعة؛ لأن الفرق تؤمها. ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ لكل أجر عمله، والمعنى: أن انتسابكم إليهم لا يوجب انتفاعكم بأعمالهم، وإنما تنتفعون بموافقتهم واتباعهم، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**لا يأتيني الناس بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم**» ﴿وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾؛ أي: لا تؤاخذون بسيئاتهم كما لا تثابون بحسناتهم.

﴿١٣٥﴾ ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ الضمير الغائب لأهل الكتاب وأو للتنويع، والمعنى مقالتهم أحد هذين القولين. قالت اليهود: كونوا هوداً. وقال النصارى: كونوا نصارى ﴿تَهْتَدُوا﴾ جواب الأمر. ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾؛ أي: بل تكون ملة إبراهيم؛ أي: أهل ملته، أو بل نتبع ملة

الكلام وإن منعه النحاة. [**كما قال** ﷺ: «**لا يأتيني الناس بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم**»][١] هو نفي بمعنى النهي، و«الواو» فيه للجمع[٢] كهي في قوله:

لا تَنْهَ عن خُلُق وتأتيَ مثلَهُ[٣] ....

[**أي: بل نكون...**] إلى آخره، ذكر لنصب ملَّة وجهين[٤]. وزاد غيره نصبه على الإغراء[٥]؛ أي: الزموا.

(١) قَالَ الْوَلِيّ الْعِرَاقِيّ: لم أقف عَلَيْهِ، وَقَالَ السُّيُوطِيّ: قلت: أخرجه ابْن أبي حَاتِم من مُرْسل الحكم بن ميناء. الفتح السماوي، المناوي [١/ ١٨٥].

(٢) الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس [ص٢٧].

(٣) انظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام [ص٣١٠].

(٤) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ٣٥١].

(٥) انظر: معالم التنزيل، البغوي [١/ ١٥٥].

﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦﴾.

إبراهيم. وقرئ بالرفع؛ أي: ملته ملتنا، أو عكسه، أو نحن ملته بمعنى: نحن أهل ملته ﴿حَنِيفٗا﴾ مائلاً عن الباطل إلى الحق. حال من المضاف، أو المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا﴾ [الحجر: ٤٧]. ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ تعريض بأهل الكتاب وغيرهم، فإنهم يدعون اتباعه وهم مشركون.

١٣٦ ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ الخطاب للمؤمنين لقوله تعالى: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧]. ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ القرآن، قدم ذكره لأنه أول بالإضافة إلينا، أو سبب للإيمان بغيره ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾ الصحف، وهي وإن نزلت إلى إبراهيم لكنهم لما كانوا متعبدين بتفاصيلها داخلين تحت أحكامها فهي أيضاً منزلة إليهم، كما أن القرآن منزل إلينا، والأسباط جمع سبط وهو الحافد، يريد به: حفدة يعقوب، أو أبناءه وذريتهم؛ فإنهم حفدة إبراهيم وإسحاق ﴿وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ التوراة والإنجيل، أفردهما بالذكر بحكم أبلغ لأن أمرهما بالإضافة إلى موسى وعيسى مغاير لما سبق، والنزاع وقع فيهما ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ﴾ جملة المذكورين منهم وغير المذكورين. ﴿مِن رَّبِّهِمۡ﴾ منزلاً عليهم من ربهم

[حال من المضاف] ذكَّره مع أن المضاف وهو الملَّة مؤنث حملاً على المعنى؛ لأن الملة بمعنى: الدين. وقيل: نصب «حنيفاً» بإضمار فعل؛ أي: نتبع ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ عطف على «حنيفاً» بتقدير كونه حالاً[1]. [أفردهما]؛ أي: التوراة والإنجيل [بحكم أبلغ]؛ أي: وهو الإتيان لأنه أبلغ من الانزال لكونه مقصوداً منه.

---

(١) انظر: مدارك الترتيل وحقائق التأويل، النسفي [١/ ٨٩].

﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾.

﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾كاليهود، فنؤمن ببعض ونكفر ببعض، وأحد لوقوعه في سياق النفي عام فساغ أن يضاف إليه بين. ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾؛ أي: لله ﴿مُسْلِمُونَ﴾ مذعنون مخلصون.

﴿١٣٧﴾ ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ﴾ من باب التعجيز والتبكيت؛ كقوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] إذ لا مثل لما آمن به المسلمون، ولا دين كدين الإسلام. وقيل: الباء للآلة دون التعدية، والمعنى: إن تحروا الإيمان بطريق يهدي إلى الحق مثل طريقكم، فإن وحدة

[وأحد لوقوعه في سياق النفي عامٌّ فساغ أن يضاف إليه بين] ما وجَّه به التسويغ صحيح، ووجَّهه «الكشاف» بقوله: وأحد في معنى الجماعة[١]. وهو صحيح أيضاً، وعلَّله التفتازاني بقوله: لأنه اسم لمن يصلح أن يُخاطب يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث. ويُشترط أن يكون استعماله مع كلمة كل أو في كلام غير موجب، وهذا غير الأحد الذي هو أول العدد في مثل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. قال: وليس كونه في معنى الجماعة من جهة كونه نكرة في سياق النفي على ما سبق إلى كثير من الأوهام، ألا ترى أنه لا يستقيم لا نفرق بين رسول من الرسل إلا بتقدير عطف؛ أي: رسول ورسول، و﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ﴾ [الأحزاب: ٣٢] ليس في معنى: كامرأة منهنَّ. انتهى.

﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ ضمير «به» لـ«ما» بجعلها غير مصدرية، والمراد «الله» أو «القرآن» أو «محمد ﷺ»[٢] أو مدخول الباء مع ما عطف عليه في آية: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ بتأويل المذكور. [من باب التعجيز والتبكيت..] إلى آخره، لما كان ظاهر

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٢١].

(٢) في نسخة [ز - ج] زيادة: (أو الدين).

المقصد لا تأبى تعدد الطرق، أو مزيدة للتأكيد؛ كقوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]. والمعنى: فإن آمنوا بالله إيماناً مثل إيمانكم به، أو المثل مقحم كما في قوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠]؛ أي: عليه، ويشهد له قراءة من قرأ: (بما آمنتم به) أو (بالذي آمنتم به) ﴿وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾؛ أي: إن أعرضوا عن الإيمان، أو عما تقولون لهم فما هم إلا في شقاق الحق؛ وهو المناوأة والمخالفة، فإن كل واحد من المتخالفين في شق غير شق الآخر ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ تسلية وتسكين للمؤمنين، ووعد لهم بالحفظ والنصرة على من ناوأهم ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ إما من تمام الوعد، بمعنى: أنه يسمع أقوالكم ويعلم إخلاصكم وهو مجازيكم لا محالة، أو وعيد للمعرضين بمعنى: أنه يسمع ما يبدون ويعلم ما يخفون وهو معاقبهم عليه.

الكلام أن للدِّين الذي آمن به المؤمنون مثلاً وليس كذلك دَفَعَهُ بأربعة أوجه: أحدها: أن ذلك على سبيل الفرض والتقدير قصداً إلى التبكيت والإلزام؛ يعني: إنْ حَصَّلوا ديناً مثلَ دينكم في الاستقامة وآمنوا به فقد اهتدوا، ولكن ذلك منتفٍ لأن طريق الحد[1] واحد. ثانيها: أن «الباء» ليست صلة «آمنوا» بل للاستعانة، و«آمنوا» بمعنى: أوجدوا الإيمان الشرعي ودخلوا فيه، من غير احتياج إلى تقدير صلة؛ أي: فإنْ دخلوا في الإيمان بواسطة شهادة مثل شهادتكم قولاً واعتقاداً فقد اهتدوا. وثالثها ورابعها: ظاهران من كلامه. و«ما» على الثالث مصدرية وعلى البقية موصولة أو نكرة موصوفة[2].

[في شق]؛ أي: جانب، وقيل: اشتقاقه من المشقة؛ لأن كلاً من المتخالفين يحرص على ما يشق على صاحبه [أو وعيد] عطف على «من تمام الوعد»، والقضيةُ

---

(١) في نسخة [ز ـ ج]: (الجد).

(٢) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [٢/ ٤٥].

۞ ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾﴾.

﴿١٣٨﴾ ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: صبغنا الله صبغته، وهي فطرة الله تعالى: ﴿ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، فإنها حلية الإنسان كما أن الصبغة حلية المصبوغ، أو هدانا الله هدايته وأرشدنا حجته، أو طهر قلوبنا بالإيمان تطهيره، وسماه: صبغة؛ لأنه ظهر أثره عليهم ظهور الصبغ على المصبوغ، وتداخل في قلوبهم تداخل الصبغ الثوب، أو للمشاكلة، فإن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون: هو تطهير لهم وبه تتحقق نصرانيتهم، ونصبها على أنه مصدر مؤكد لقوله: ﴿ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٣٦]،

فيهما مانعةُ خُلُوٍّ؛ إذ لا مانع من اجتماع الوعد والوعيد في ذلك. [أي: صبغنا الله صبغته] لأن كلَّ ذي اعتقاد ودين باطنُهُ مصبوغ بصبغ اعتقاده ودينه ومذهبه، فالمتقيِّدون بالمِلَل المتفرقة مصبوغون بصبغ نبيّهم والمتمذهبون بصبغ إمامهم وقائدهم والحكماء بصبغ عقولهم وأهل الأهواء والبدع المتفرقة بصبغ أهوائهم ونفوسهم والموحِّدون بصبغة الله خاصة التي لا صبغ أحسن منها[١].

[وهي فطرة الله...] إلى آخره، في صبغة الله على الأقوال الثلاثة في كلام المصنف استعارة تصريحية تحقيقية والقرينة الإضافة إلى الله والجامع الظهور والبيان. وعَطَفَ على «لأنه ظهر أثره عليهم» قولَهُ: [أو للمشاكلة] وهي التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته إما بطريق المقال نحو: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، أو بطريق الحال كما هنا، أو بهما نحو: اغرس كما يغرس فلان؛ مشيراً إلى رجل يصطنع الكرم[٢] لنفسه. وتقريرها هنا: أنه سمَّى التطهير بالإيمان صبغة لوقوعه[٣] في صحبة صبغة أهل الكتاب تقديراً، واختصاص الغمس في العمودية بالنصارى[٤] المذكور بقوله: [فإن النصارى...] إلى آخره، لا ينافي

---

(١) انظر: اللباب، ابن عادل [٢/٥٢٨].
(٢) كما في نسخة [ز ـ ج ـ ب]، وفي نسخة [الأصل]: (الكرام).
(٣) في نسخة [ز] زيادة: (حينئذٍ).
(٤) انظر: تاريخ اليعقوبي، اليعقوبي [ص٢٧].

وقيل: على الإغراء، وقيل: على البدل من ملة إبراهيم عليه السلام. ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ لا صبغة أحسن من صبغته ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ تعريض لهم؛ أي: لا نشرك به كشرككم. وهو عطف على آمنا، وذلك يقتضي دخول قوله: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ في مفعول ﴿قُولُوٓا۟﴾ [البقرة: ١٣٦] ولمن نصبها على الإغراء، والبدل أن يضمر ﴿قُولُوٓا۟﴾ [البقرة: ١٣٦] معطوفاً على الزموا أو اتبعوا ملة إبراهيم ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٣٦] بدل (اتبعوا)، حتى لا يلزم فك النظم وسوء الترتيب.

صحة اعتبار المشاكلة في إيمان اليهود والنصارى؛ لأن ذلك الفعل كائن فيما بينهم في الجملة كما قاله التفتازاني [**وقيل: على الإغراء، وقيل: على البدل**] على هذين الوجهين لا تدخل «صبغة الله» في مفعول «قولوا» [**ولمن ينصبها على إغراء...**] إلى آخره، جواب قول الزمخشري: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ عطف على ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[1]. وهو يردُّ قولَ من زعم أن صبغة الله بدل من «ملة» أو نصب على الإغراء؛ لما فيه من فكِّ النظم وإخراج الكلام عن إلتئامه. فإجاب المصنف بأنه إذا قدر قولوا في ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ لا يلزم ذلك [**معطوفاً على إلزموا**]؛ أي: بتقدير الإغراء [**أو اتبعوا ملة إبراهيم**]؛ أي: بتقدير البدل.

[**وقولوا: آمنا بدل اتبعوا**]؛ أي: بدل منه [**حتى لا يلزم فكُّ النظم**]؛ أي: بين المعطوف وهو «قولوا» المقدر قبل «نحن» والمعطوف عليه وهو «الزموا» أو «اتبعوا» إذ عطفه على «الزموا» لا فصل فيه أصلاً وعلى «اتبعوا» لا فصل فيه بأجنبي؛ لأن «صبغة الله» بدل من «ملة إبراهيم»، و«قولوا آمنا بالله» بدل من «اتبعوا ملة إبراهيم»[2]؛ فلا فكَّ في النظم ولا سوء في الترتيب.

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٢٢].

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي [٢/ ٤٨].

۞ ﴿قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴿١٣٩﴾ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٠﴾﴾.

﴿١٣٩﴾ ﴿قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا﴾ أتجادلوننا. ﴿فِي ٱللَّهِ﴾ في شأنه واصطفائه نبيّاً من العرب دونكم، روي أن أهل الكتاب قالوا: الأنبياء كلهم منا، لو كنت نبيّاً لكنت منا! فنزلت: ﴿وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ لا اختصاص له بقوم دون قوم، يصيب برحمته من يشاء من عباده. ﴿وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ فلا يبعد أن يكرمنا بأعمالنا، كأنه ألزمهم على كل مذهب ينتحلونه إفحاماً وتبكيتاً، فإن كرامة النبوة إما تفضل من الله على من يشاء والكل فيه سواء، وإما إفاضة حق على المستعدين لها بالمواظبة على الطاعة والتحلي بالإخلاص. فكما أن لكم أعمالاً ربما يعتبرها الله في إعطائها، فلنا أيضاً أعمال. ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ﴾ موحدون نخصه بالإيمان والطاعة دونكم.

﴿١٤٠﴾ ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ ﴿أَمْ﴾ منقطعة والهمزة للإنكار. وعلى قراءة ابن عامر

[واصطفائه نبيّاً من العرب] ذكره لمناسبة ما يدل له من قوله «قبلُ»: «وما أنزل إلينا» ومن قوله «بعدُ»: «ومن أظلم ممن كتم»... إلى آخره، تعريضاً بكتمانهم شهادة الله بنبوة محمد ﷺ [لنا أعمالنا]؛ أي: جزاؤها.

[وعلى قراءة ابن عامر...][1] إلى آخره، ظاهره أن الاتصال لا يتأتّى على قراءة الغيبة، وهو ما صرَّح به «الكشاف»[2]؛ لأنه لا يحسن في المتصلة أن يختلف

---

(١) التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني [ص٦٢].
(٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٢٣].

﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٤١﴾﴾.

وحمزة والكسائي وحفص بالتاء يحتمل أن تكون معادلة للهمزة في ﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾ [البقرة: ١٣٩]، بمعنى: أيّ الأمرين تأتون المحاجة، أو ادعاء اليهودية، أو النصرانية على الأنبياء ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ وقد نفي الأمرين عن إبراهيم بقوله: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ [آل عمران: ٦٧] واحتج عليه بقوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٦٥] وهؤلاء المعطوفون عليه أتباعه في الدين وفاقاً ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾؛ يعني: شهادة الله لإبراهيم بالحنيفية والبراءة عن اليهودية والنصرانية، والمعنى: لا أحد أظلم من أهل الكتاب؛ لأنهم كتموا هذه الشهادة. أو منا لو كتمنا هذه الشهادة، وفيه تعريض بكتمانهم شهادة الله لمحمد عليه الصلاة والسلام بالنبوة في كتبهم وغيرها، و(من) للابتداء كما في قوله تعالى: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ١] ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وعيد لهم، وقرئ بالياء.

﴿١٤١﴾ ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ تكرير للمبالغة في التحذير والزجر عما استحكم في الطباع من الافتخار بالآباء والاتكال عليهم. وقيل: الخطاب فيما سبق لهم، وفي هذه الآية لنا تحذيراً عن الاقتداء بهم. وقيل: المراد بالأمة في الأول: الأنبياء، وفي الثاني: أسلاف اليهود والنصارى.

الخطاب من مخاطب إلى غيره كما يحسن في المنقطعة [وقد نفى الأمرين]؛ أي: في المحاجة وادعاء اليهودية أو النصرانية على الأنبياء [وهؤلاء المعطوفون عليه]؛ أي: وهم إسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط [ومن للابتداء]؛ أي: شهادة كائنة من الله؛ فـ«من الله» صفة لـ«شهادة».

۞ ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُۚ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ ١٤٢﴾.

---

(١٤٢) ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ الذين خفت أحلامهم، واستمهنوها بالتقليد والإعراض عن النظر. يريد به المنكرين لتغيير القبلة من المنافقين واليهود والمشركين. وفائدة تقديم الإخبار به توطين النفس وإعداد الجواب ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ ما صرفهم ﴿عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ﴾؛ يعني: بيت المقدس، و(القبلة) في الأصل الحال التي عليها الإنسان من الاستقبال، فصارت عرفاً للمكان المتوجه نحوه للصلاة ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُۚ﴾ لا يختص به مكان دون مكان لخاصية ذاتية تمنع إقامة غيره مقامه، وإنما العبرة بارتسام أمره لا بخصوص المكان ﴿يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ وهو ما ترتضيه الحكمة، وتقتضيه المصلحة من التوجه إلى بيت المقدس تارة، والكعبة أُخْرَى.

[الذين خف أحلامهم]؛ أي: عقولهم [وفائدة تقديم الإخبار]؛ أي: على المخبر عنه وهو «طعنهم» [توطين النفس وإعداد الجواب] هذا ما عليه أكثر المفسرين وذهب قوم إلى أنّ الآية متقدمة في التلاوة متأخرة في النزول عن آية ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤] وهو ما ذكره ابن عباس وغيره(١) فمعنى قوله: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾: أنهم مستمرون على هذا القول، وإن كانوا قد قالوه، وحكمة الاستقبال أنهم كما قالوا ذلك في الماضي فهم أيضاً يقولونه في المستقبل [والقبلة في الأصل الحال التي عليها الإنسان]؛ أي: الهيئة والجهة يقال: فلان لا قبلة له؛ أي: لا هيئة ولا جهة له يهتدي إليها، [من الاستقبال]؛ أي: القبلة مأخوذة منه، [بارتسام أمره]؛ أي: بامتثاله(٢).

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [٢/١٥٨].
(٢) التوقيف، المناوي [ص٥٧١].

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾﴾.

---

(١٤٣) ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى مفهوم الآية المتقدمة؛ أي: كما جعلناكم مهديين إلى الصراط المستقيم، أو جعلنا قبلتكم أفضل القبل ﴿جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾؛ أي: خياراً، أو عدولاً مزكين بالعلم والعمل. وهو في الأصل اسم المكان الذي تستوي إليه المساحة من الجوانب، ثم استعير للخصال المحمودة لوقوعها بين طرفي إفراط وتفريط؛ كالجود بين الإسراف والبخل، والشجاعة بين التهور والجبن، ثم أطلق على المتصف بها، مستوياً فيه الواحد والجمع، والمذكر والمؤنث كسائر الأسماء التي وصف بها،

[**وكذلك إشارة إلى مفهوم الآية المتقدمة**] إلى آخره، بيَّن به أنّ التشبيه والإشارة راجعان إلى ما قبله لكن ضعفه التفتازاني. حيث قال: الإشارة إلى مصدر الفعل المذكور بعده لا إلى جعل آخر بقصد تشبيه هذا الجعل به على ما يتوهم من أن المعنى: ومثل جعل الكعبة قبلة ﴿جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ فالكاف تقحم إقحاماً كاللازم لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم، هكذا ينبغي أنْ يفهم هذا المقام. اَنتهى. [**أي: خياراً**] جمع خير وهم خلاف الأشرار وقد يكون الخيار اسماً من الاختيار [**مزكين بالعلم والعمل**]؛ أي: ممدوحين بهما من قولك: «زكى نفسه»؛ أي: مدحها، قاله الجوهري(١). [**التهور**]: هو الوقوع في الشيء بقلة مبالاة [**ثم أطلق على المتصف بها**]؛ أي: بالخصال المحمودة [**كسائر الأسماء التي يوصف بها**]؛ أي: من المصادر.

---

(١) الصحاح، الجوهري [٨/ ٢٨٠].

واستدل به على أن الإجماع حجة إذ لو كان فيما اتفقوا عليه باطل لانثلمت به عدالتهم ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ علة للجعل؛ أي: لتعلموا بالتأمل فيما نصب لكم من الحجج، وأنزل عليكم من الكتاب أنه تعالى ما بخل على أحد وما ظلم؛ بل أوضح السبل وأرسل الرسل، فبلغوا ونصحوا. ولكن الذين كفروا حملهم الشقاء على اتباع الشهوات، والإعراض عن الآيات، فتشهدون بذلك على معاصريكم وعلى الذين قبلكم وبعدكم. روي: (أن الأمم يوم القيامة يجحدون تبليغ الأنبياء، فيطالبهم الله ببيِّنة التبليغ ـ وهو أعلم بهم ـ إقامة للحجة على المنكرين، فيؤتى بأمة محمد ﷺ فيشهدون، فتقول الأمم: من أين عرفتم؟ فيقولون: علمنا ذلك بإخبار الله تعالى في كتابه الناطق على لسان نبيِّه الصادق، فيؤتى بمحمد ﷺ فيسأل عن حال أمته، فيشهد بعدالتهم) وهذه الشهادة وإن كانت لهم لكن لما كان الرسول ﵇ كالرقيب المهيمن على أمته عُدِّيَ بـ(على)، وقدمت الصلة للدلالة على اختصاصهم يكون الرسول شهيداً عليهم ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾؛ ....

[لانثلمت] بالمثلثة؛ أي: لاختلت [روي: «أن الأمم يوم القيامة يجحدون...»] إلى آخره. رواه البخاري[1] وغيرهِ وهو هنا مروي بالمعنى. [وهذه الشهادة] إلى آخره. هو أحد القولين في أن المراد بقوله: ﴿عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾؛ أي: «مُزَكٍّ لكم شاهد بعدالتكم»، والثاني: أن المراد به أنه حجة عليهم لا يطالب بشهيد كما يطالب به سائر الأنبياء، ومعنى شهادتهم على الناس وشهادة الرسول عليهم: اطلاعهم بنور التوحيد على حقية الأديان[2]، ومعرفتهم بحق أهل كل دين [وإنْ كانت لهم]؛ أي: لانتفاعهم بها بخلاف شهادة الآية على الناس فإنها عليهم حيث أنكروا تبليغ الأنبياء فلا يحتاج إلى التأويل [وقدمت الصلة] إلى آخره. هو من باب قصر الفاعل على المفعول؛ أي: لا يتجاوز تزكية الرسول ﷺ[3]. والشهادة بعدالة أحد سواهم.

---

(١) انظر: تخريج أحاديث الكشاف، الزيلعي [١/ ٩٢].

(٢) في نسخة [ب]: (خفي الأوثان). (٣) مختصر المعاني، التفتازاني [ص١١٨].

أي: الجهة التي كنت عليها، وهي الكعبة فإنه ﷺ كان يصلي إليها بمكة، ثم لما هاجر أمر بالصلاة إلى الصخرة تألفاً لليهود. أو الصخرة لقول ابن عباس رضي الله عنهما: كانت قبلته بمكة بيت المقدس إلا أنه كان يجعل الكعبة بينه وبينه فالمخبر به على الأول: الجعل الناسخ، وعلى الثاني: المنسوخ. والمعنى: أن أصل أمرك أن تستقبل الكعبة، وما جعلنا قبلتك بيت المقدس.

﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ إلا لنمتحن به الناس ونعلم من يتبعك في الصلاة إليها، ممن يرتد عن دينك إلفاً لقبلة آبائه. أو لنعلم الآن من يتبع الرسول ممن لا يتبعه، وما كان لعارض يزول بزواله. وعلى الأول معناه: ما رددناك إلى التي كنت عليها، إلا لنعلم الثابت على الإسلام ممن ينكص على عقبيه لقلقه وضعف إيمانه. فإن قيل: كيف يكون

[أي: الجهة التي كنت عليها] أشار به إلى أن قوله تعالى: ﴿ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ مفعول ثان لجعل، والقبلة مفعول أول له، وهو ما جزم به «الكشاف»[(١)]، وقيل: عكسه، وقيل: غير ذلك [أو الصخرة] عطفٌ على «الكعبة» [بينه وبينه]؛ أي: بين النبي وبين بيت المقدس [والمعنى]؛ أي: على الثاني وهو أن المخبر به هو المنسوخ [الا لنمتحن الناس]؛ أي: قبل التحويل إلى الكعبة [في الصلاة إليها]؛ أي: إلى القبلة التي هي بيت المقدس [إلفاً] بالفاء من التألف [لقبلة آبائه]؛ أي: لقبلة أما من يرتد عن دينك وهي الكعبة[(٢)].

[وما كان لعارض يزول بزواله]؛ أي: والعارض هنا الامتحان، وقد زال فأمر بالتوجه إلى الأصل وهو الكعبة [وعلى الأول]؛ أي: وهو أن المخبر به هو الجعل الناسخ ففي كلامه لفُ ونشر معكوس [ينكص] بضم الكاف وكسرها؛ أي: يرجع [فإن قيل] إلى آخره. حاصل السؤال: أنْ قوله ﴿لِنَعْلَمَ﴾ يشعر بحدوث علم الله مع أن علمه أزلي، وأجاب بثلاثة أوجه: حاصل الأول: أن المراد علمٌ مقيد بالحادث فالحدوث راجع إلى القيد، وحاصل الثاني: التجوز في إسناد فعل بعض خواص

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٢٦].
(٢) لسان العرب، ابن منظور [١/ ٧١٧].

علمه تعالى غاية الجعل وهو لم يزل عالماً؟ قلت: هذا وأشباهه باعتبار التعلق الحالي الذي هو مناط الجزاء، والمعنى: ليتعلق علمنا به موجوداً. وقيل: ليعلم رسوله والمؤمنون لكنه أسند إلى نفسه لأنهم خواصه، أو لتميز الثابت من المتزلزل كقوله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [الأنفال: ٣٧] فوضع العلم موضع التمييز المسبب عنه، ويشهد له قراءة ليعلم على البناء للمفعول، والعلم إما بمعنى: المعرفة، أو معلق لما في ﴿مَن﴾ من معنى الاستفهام، أو مفعوله الثاني ﴿مِمَّن يَنقَلِبُ﴾؛ أي: لنعلم من يتبع الرسول مميزاً ممن ينقلب. ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ أن هي المخففة من الثقيلة، و(اللام) هي الفاصلة. وقال الكوفيون: (إن) هي النافية واللام بمعنى (إلا). والضمير

الملك إليه تنبيهاً على كرامة قربهم واختصاصهم به، وحاصل الثالث: التجوز بإطلاق السبب وهو العلم على المسبب وهو التمييز [**والعلم إما بمعنى المعرفة**][1]؛ أي: فيتعدى إلى مفعول واحد، وهو ﴿مَن يَتَّبِعُ﴾ قال التفتازاني: فإن قيل: كيف يكون العلم بمعنى المعرفة والله تعالى لا يوصف بها؟ قلنا: ذلك لشيوعها فيما يكون مسبوقاً بالعدم وليس العلم الذي بمعنى المعرفة كذلك إذ المراد به الإدراك الذي لا يتعدى إلى مفعولين. انتهى. فالمنع محمولٌ على الشق الأول وهو ما قال فيه «شارح المواقف» الإجماع على أنه لا يطلق على علم الله تعالى معرفة، والجواب على الشق الثاني وهو ما قال فيه القرافي وقد وقع إطلاق المعرفة على الله تعالى[2] في كلام النبي ﷺ وأقوال الصحابة وكلام أهل اللغة ثم بسطه [**أو معلق لما في «مَنْ» مِن معنى الاستفهام**] ردّ بأنه حينئذٍ لا يبقى لقوله: ﴿مِمَّن يَنقَلِبُ﴾ ما يتعلق به لأن ما بعد الاستفهام لا يتعلق بما قبله، ولا معنى لتعلقه بـ﴿يَتَّبِعُ﴾، وأجيب بأنه حال من فاعل «يتبع»؛ أي: متميزاً ممن ينقلب على عقبيه.

[**والـلام هي الفاصلة**]؛ أي: الفارقة بين أنْ المحققة والنافية[3] [**وقال الكوفيون: هي**]؛ أي: «أنْ» [**والضمير**]؛ أي: في ﴿كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾؛ أي: شاقةٌ على

---

(١) انظر: التعريفات، الجرجاني [ص١٩٩].
(٢) السطر السابق من نسخة [ز ـ ج ـ ب] ساقطة من نسخة [الأصل].
(٣) الجنى الداني، المرادي [ص٢١].

لما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ من الجعلة، أو الردة، أو التولية، أو التحويلة، أو القبلة. وقرئ: (لكبيرةٌ) بالرفع فتكون كان زائدة ﴿إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ إلى حكمة الأحكام الثابتين على الإيمان والاتّباع ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ﴾؛ أي: ثباتكم على الإيمان. وقيل: إيمانكم بالقبلة المنسوخة، أو صلاتكم إليها لما روي: أنه ﷺ لما وجه إلى الكعبة قالوا: كيف بمن مات يا رسول الله قبل التحويل من إخواننا، فنزلت: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ فلا يضيع أجورهم ولا يدع صلاحهم، ولعله قدم الرؤوف وهو أبلغ محافظة على الفواصل. وقرأ الحرميان وابن عامر وحفص (لرؤوف) بالمد، والباقون بالقصر.

الناس [**أو للقبلة**] عطف على «لما دَل» وفي نسخة: أَو القبلة [**وقرئ لكبيرة بالرفع**[1] **فتكون «كانَ» زائدة**] ضُعفٌ بأَنَّ «كان» الزائدة لا عمل لها وهنا قد اتصل بها الضمير فعملت فيه والذي ينبغي أن يجعل لكبيرة خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر كان [**الثابتين**] قيد به ﴿ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ لأنه مقابل لقوله: ﴿مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِۚ﴾ [**لما روي: «أنه ﷺ لما وجه إلى الكعبة...»**] إلى آخره. رواه الشيخان[2] وغيرهما[3].

[﴿قَدْ نَرَىٰ﴾ **ربما فسر**] «قد» بـ«ربّ»، زاد «الكشاف» ومعناه كثرة الرؤية كقوله: قد أُترك القرن مصفراً أَنامله[4]، والمراد: أن أصل «قد» في المضارع للتقليل وقد استعيرت هنا للتكثير بقرينة ذكر التقلب بعد «ورب» تكون للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، قال ابن هشام: وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا للتكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة؛ بل ترد للتكثير كثيراً أو للتقليل قليلاً[5]. انتهى.

---

(١) اتحاف فضلاء البشر، الدمياطي [١/ ٢٧٤].
(٢) صحيح البخاري [١/ ٢٣/برقم: ٤٠]، صحيح مسلم [١/ ٥١٥/برقم: ٧٤٨].
(٣) سنن أبي داود [٢/ ٦٣١/ برقم: ٤٦٨٠].
(٤) الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٢٧].
(٥) مغني اللبيب، ابن هشام [ص١٨٠].

﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٤٤﴾﴾.

﴿١٤٤﴾ ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ تردد وجهك في جهة السماء تطلعاً للوحي، وكان رسول الله ﷺ يقع في روعه ويتوقع من ربه أن يحوله إلى الكعبة؛ لأنها قبلة أبيه إبراهيم، وأقدم القبلتين وأدعى للعرب إلى الإيمان ولمخالفة اليهود، وذلك يدل على كمال أدبه حيث انتظر ولم يسأل ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً﴾ فلنمكننك من استقبالها من قولك: وليته كذا، إذا صيرته والياً له، أو فلنجعلنك تلي جهتها ﴿تَرْضَىٰهَا﴾ تحبها وتتشوق إليها، لمقاصد دينية وافقت مشيئة الله وحكمته ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾ اصرف وجهك. ﴿شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ نحوه. وقيل: الشطر في الأصل لما انفصل عن الشيء من شطره إذا انفصل، ودار شطور؛ أي: منفصلة عن الدور، ثم استعمل لجانبه، وإن لم ينفصل كالقطر، والحرام المحرم؛ أي: محرم فيه القتال، أو ممنوع من الظلمة أن يتعرضوه، وإنما ذكر المسجد دون الكعبة لأن عليه الصلاة والسلام وكان في المدينة، والبعيد يكفيه مراعاة الجهة، فإن استقبال عينها حرج عليه بخلاف القريب. روي: (أنه عليه الصلاة والسلام قدم المدينة، فصلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً، ثم وجه إلى الكعبة في

وقيل: لا تدل على شيء منها إلا بقرينة [في روعه] هو كما مرَّ بالضم القلب كما هنا، وبالفتح الفزع ومنه قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ﴾ [هود: ٧٤] [تلي جهتها]؛ أي: تدنو منها من ولّيته إياهُ أدنيته منه.

[﴿تَرْضَىٰهَا﴾ تحبها] يجوز بالرضا عن المحبة [لمقاصد دينية] إلى آخره؛ أي: أن ميله إلى الكعبة لم يكن من جهة هوى النفس، وإجابة الله إياه لم تكن لمجرد ميلهِ بل لموافقتهِ إرادته وحكمته [والبعيد يكفيهِ مراعاة الجهة] هذا وجه، والأصح أنه لا يكفيه إلا مراعاة العين [روي: «أنه ﷺ قدم المدينة...»] إلى آخره.

﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٥﴾﴾.

رجب بعد الزوال قبل قتال بدر بشهرين. وقد صلى بأصحابه في مسجد بني سلمة ركعتين من الظهر، فتحول في الصلاة واستقبل الميزاب، وتبادل الرجال والنساء صفوفهم، فسمي المسجد مسجد القبلتين). ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ خص الرسول بالخطاب تعظيماً له وإيجاباً لرغبته، ثم عم تصريحاً بعموم الحكم وتأكيداً لأمر القبلة وتحضيضاً للأمة على المتابعة. ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ جملة لعلمهم بأن عادته تعالى تخصيص كل شريعة بقبلة، وتفصيلاً لتضمن كتبهم أنه ﷺ يصلي إلى القبلتين، والضمير للتحويل أو التوجه ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ وعد ووعيد للفريقين. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بالياء.

﴿١٤٥﴾ ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ﴾ برهان وحجة على أن الكعبة قبلة، واللام موطئة للقسم ﴿مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ جواب للقسم المضمر،

رواه الشيخان[(١)]. [«وقد صلى بأصحابه في مسجد بني سلمة...»] إلى آخره. ظاهره أنه ﷺ كان إماماً في قصة مسجد بني سلمة، وأنه تحول في الصلاة، وظاهر الأخبار أو صريحها يدفع ذلك، فقد روى الشيخان عن ابن عمر قال: «بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آتٍ أي من بني سلمة فقال: إن النبي قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أُمر أن يستقبل القبلة، فاستَقْبَلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة»[(٢)].

[والضمير] في أنه [جملة]؛ أي: إجمالاً [جواب للقسم المضمر]؛ أي: لما

---

(١) صحيح البخاري [٤/ ١٦٣١/ برقم: ٤٢١٦]، صحيح مسلم [١/ ٣٧٤/ برقم: ٥٢٥].
(٢) صحيح البخاري [١/ ١٥٧/ برقم: ٣٩٥]، صحيح مسلم [١/ ٣٧٥/ برقم: ٥٢٦].

والقسم وجوابه ساد مسد جواب الشرط، والمعنى: ما تركوا قبلتك لشبهة تزيلها بالحجة؛ وإنما خالفوك مكابرة وعناداً. ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ قطع لأطماعهم، فإنهم قالوا: لو ثبتَ على قبلتنا لكنا نرجو أن تكون صاحبنا الذي ننتظره، تعزيراً له وطَمعاً في رجوعه، وقبلتهم وإن تعددت لكنها متحدة بالبطلان ومخالفة الحق. ﴿وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ فإن اليهود تستقبل الصخرة، والنصارى مطلع الشمس. لا يرجى توافقهم كما لا يرجى موافقتهم لك؛ لتصلّب كل حزب فيما هو فيه ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ على سبيل الفرض والتقدير أي: ولئن اتبعتهم مثلاً بعد ما بان لك الحق وجاءك فيه الوحي ﴿إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّالِمِينَ﴾ وأكد تهديده وبالغ فيه من سبعة أوجه: تعظيماً للحق المعلوم، وتحريضاً

تقرر في محله من أَن الجواب في مثل هذا للقسم لا للشرط [**والقسم جوابه**] صوابه وجواب القسم كما عَبر به «الكشاف»[(١)] وغيره [﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾] عطف على جملة القسم والشرط والجواب لا على الجواب وحده [**لكنها متحدة بالبطلان ومخالفة الحق**]؛ أي: فلهذا أفردت ولم تُثَنَّ إذ لليهود قبلة وللنصارى قبلة كما يأتي في كلامهِ [**لتصلّب كل حزب**]؛ أي: «لاشتداده» فقال: تصلب فلان في الأمر إذا اشتد فيه [**وبالغ فيه من سبعة أوجه**] إلى آخره[(٢)]. في نسخة: من عشرة أوجه وهي: القسم، واللام الموطئة للقسم، والتعليق بأنْ لدلالتهِ على أن أي جُزء مفروض من الاتباع وقع كفى في كونه من الظلم والإجمال والتفصيل في قوله: ﴿بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ وجعل المأتي نفس العلم، وحرف التحقيق واللام في خبرها وتعريف ﴿ٱلظَّالِمِينَ﴾ الدال على المعروفين فيه، وكون الجملة أسمية بجزئيها الدال على الاستمرار التام والثبات[(٣)]، وما في إذا من المبالغة لكونها للجواب والجزاء ودلالتها على زيادة الربط وينيف على العشرة ما في قوله: ﴿مِنَ ٱلظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥] من

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٢٩].
(٢) انظر: روح المعاني، الألوسي [٢/ ١٢].
(٣) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ٣٧٦].
في نسخة [ج ـ ب]: (البيان).

۞ ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٤٦) الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ (١٤٧)﴾.

على اقتفائه، وتحذيراً عن متابعة الهوى، واستفظاعاً لصدور الذنب عن الأنبياء.

(١٤٦) - (١٤٧) ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾؛ يعني: علماءهم ﴿يَعْرِفُونَهُ﴾ الضمير لرسول الله ﷺ، وإن لم يسبق ذكره لدلالة الكلام عليه. وقيل: للعلم، أو القرآن، أو التحويل ﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ يشهد للأول؛ أي: يعرفونه بأوصافه كمعرفتهم أبناءهم لا يلتبسون عليهم بغيرهم. عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه سأل عبد الله بن سلام رضي الله تعالى عنه، عن رسول الله ﷺ فقال: أنا أعلم به مني بابني قال: ولم؟ قال: لأني لست أشك في محمد أنه نبي فأما ولدي فلعل والدته قد خانت فقبل رأسه. ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ تخصيص لمن عاند واستثناء لمن آمن ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ كلام مستأنف، والحق إما مبتدأ خبره ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ واللام للعهد، والإشارة إلى ما عليه الرسول ﷺ، أو الحق الذي يكتمونه، أو للجنس. والمعنى: أن الْحَقُّ ما ثبت أنه من الله تعالى كالذي أنت عليه لا ما لم يثبت كالذي عليه أهل الكتاب، وإما خبر مبتدأ محذوف أي: هو

الدلالة على أنه إدراك من الموسومين منهم كما ذكره في قوله: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨].

[وإنْ لم يسبق ذكره] يقال عليه: بل سبق ذكره بلفظ الرسول مرتين [واستثناء لمن آمن]؛ أي: إخراج له فهو استثناء لغوي لا اصطلاحي ووجهه أَنَّ قوله: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ﴾ يفهم أنَّ منهم فريقاً أخر لا يكتمونَهُ(١) [وأما خبر مبتدأ محذوف] لم يُبيِّن كون اللام عليه لماذا وقد قيل: إنها للعهد لا للجنس، وقيل:

---

(١) اللباب، ابن عادل [٣/ ٥٣].

﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٤٨﴾﴾.

الْحَقُّ. و﴿مِن رَّبِّكَ﴾ حال، أو خبر بعد خبر. وقرئ بالنصب على أنه بدل من الأول، أو مفعول ﴿يَعْلَمُونَ﴾ ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ الشاكين في أنه من ربك، أو في كتمانهم الحق عالمين به، وليس المراد به نهي الرسول ﷺ عن الشك فيه؛ لأنه غير متوقع منه وليس بقصد واختيار؛ بل إما تحقيق الأمر وإنه بحيث لا يشك فيه ناظر، أو أمر الأمة باكتساب المعارف المزيحة للشك على الوجه الأبلغ.

﴿١٤٨﴾ ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ ولكل أمة قبلة والتنوين بدل الإضافة، أو لكل قوم من المسلمين جهة وجانب من الكعبة، ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ أحد المفعولين محذوف؛ أي: هو موليها وجهه، أو الله موليها إياه. وقرئ: (وَلِكُلّ وِجْهَةٍ)

للجنس لا للعهد كما في «ذلك الكتاب»، ومعناه: أَنَّ ما جاءك من العلم أو ما يكتمونه هو الحق لا ما يزعمون، والأوجه جواز الأمرين [ومن ربك حال]؛ أي: مؤكدة [أو مفعول «يعلمون»]؛ أي: فيكون مما وقع فيه الظاهر موضع المضمر وجَوَّز بعضهم أن يكون نصبه بمحذوف نحو الزم.

[وليس بقصد واختيار]؛ أي: ليس الشَكُّ بأمرٍ اختياري فلا يتعلق به التكليف [بَل إما لتحقيق الأَمرَ] في نُسخ تحقيق الأمر بلا لام، والمرادُ بتحقيقهِ بيان الواقع وتأكيدهُ إن كان الخطاب عاماً وثبات الرسول على اليقين إنْ كان الخطابُ له [أَو أمر الأُمة]. عطفٌ: على تحقيق الأمر وهو من باب ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾ [الطلاق: ١] عَظَّمَ الرسول بتوجيه الخطاب إليه والمراد أُمته لأنه إمامهم وقدوتهم[١] [على الوجه الأبلغ]؛ أي: لأَنَّ النهيَ على الكون على صفة أبلغ من النهي عن نفس الصفة إذ الأَول يدل على عموم الأَكوان المستقبلة بالنص والثاني يدلُ عليه بالالتزام[٢] [أي: هو موليها وجهه أَو الله موليها إياه]؛ يعني: أَن ضمير هو يجوز أَن يكون لكل

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس [ص٥٣]. (٢) الدر المصون، السمين الحلبي [٢/ ٧٧].

بالإضافة، والمعنى: وكل وجهة الله موليها أهلها، و(اللام) مزيدة للتأكيد جبراً لضعف العامل. وقرأ ابن عامر: هو (مُوَلَّاها)؛ أي: هو مولى تلك الجه؛ أي: قد وليها ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِۚ﴾ من أمر القبلة وغيره مما تنال به سعادة الدارين، أو الفاضلات من الجهات؛ وهي المسامتة للكعبة ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًاۚ﴾؛ أي: في أي موضع تكونوا من موافق ومخالف مجتمع الأجزاء ومفترقها، يحشركم الله إلى المحشر للجزاء، أو أينما تكونوا من أعماق الأرض وقلل الجبال، يقبض أرواحكم، أو أينما تكونوا من الجهات المتقابلة، يأت بكم الله جميعاً ويجعل صلواتكم كأنها إلى جهة واحدة. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدر على الإماتة والإحياء والجمع.

والفعل المحذوف وجهه وأن يكون لله والفعل المحذوف ضمير كل **[والمعنى]**؛ أي: على قراءة الإضافة **[وكل وجهة الله موليها أهلها]**؛ أي: فالضمير على هذه القراءة لله فقط، إذ لا ذكر لغيره **[واللام]**؛ أي: على قراءة الإضافة[(١)] **[مزيدة]**؛ أي: في المفعول **[جبراً لضعف العامل]** بتأخره وكونه اسم فاعل وما قيل من أن ذلك فاسد لأَنَّ العامل إذا تعدى بضمير الاسم لم يتعدَّ إلى ظاهره المجرور باللام، رُدَّ بأنَّ العامل محذوف والمذكور تفسير له؛ أي: كل وجهةٌ الله مولٍ موليها والمفعول الآخر محذوف؛ أي: أهلها[(٢)]، ويجوز كما قال ابن عطية: أن يتعلق اللام بـ«استبقوا» وقدم المجرور على عامله للاهتمام بالوجهة[(٣)] **[أي: وهو مولي تلك الجهة]**؛ أي: فالضمير على قراءة ابن عامر لغير الله فقط **[قد وليها]**؛ أي: وَليَّ على تلك الجهة والجملة مفسرة لما قبلها **[وهي]**؛ أي: الفاضلات [﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾] إلى آخره. قد جوزوا إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها فيكون من حيث متعلقاً بـ«ولِّ» لكن لا مساغ[(٤)] لاجتماع الواو والفاء فالوجه أنه متعلق بمحذوف عطف عليه قول: «ومن

---

(١) الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه [١/٣٢٩].
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان [ص٩٩٢].
(٣) المحرر الوجيز، ابن عطية [١/ ٢١٠].
(٤) في نسخة [ب]: (لا امتناع).

﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٩﴾ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾﴾.

﴿١٤٩﴾ - ﴿١٥٠﴾ ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ ومن أي مكان خرجت للسفر ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ إذا صليت ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ وإن هذا الأمر ﴿لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وقرأ أبو عمرو بالياء. ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ كرر هذا الحكم لتعدد علله، فإنه تعالى ذكر للتحويل ثلاث علل. تعظيم الرسول ﷺ بابتغاء مرضاته، وجري العادة الإلٰهية على أن يولي أهل كل ملة وصاحب دعوة وجهة يستقبلها ويتميز بها. ودفع حجج المخالفين على ما نبيِّنه. وقَرَنَ بكلّ

حيث خرجت افعل ما أُمرت به» قوله: ويجوز أَن يجعل ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ في معنى الشرط؛ أي: «أينما كنت وتوجهت فول وجهك» فالفاء للجزاء ذكر ذلك السعد التفتازاني.

[كرر هذا الحكم]؛ أي: وهو التولي شطر المسجد الحرام ثلاث مرات[١] [ذكر للتحويل]؛ أي: للمستلزم للتولية [تعظيم للرسول] إلى آخره. بقولهِ: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] [وجري العادة] إلى آخره؛ أي: فقوله: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] [ودفع حجج المخالفين]؛ أي: بقوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾، وذكر بعضهم أنه كرر ذلك لأنه علق بكل آية فائدة، ففي الأولى: أن أهل الكتاب يعلمون أنَّ أمر محمد أو أمر القبلة حق لمشاهدتهم له في التوارة والإنجيل، وفي الثانية: أنه تعالى شهد أنه حق، وشهادة الله مغايرة لعلم أهل الكتاب، وفي الثالثة: بيان العلة وهي قطع حجة اليهود، أو لأنَّ الأحوال ثلاثة: أولها: أن يكون

---

(١) السراج المنير، الخطيب الشربيني [١/ ٩٢].

علة معلولها كما يقرن المدلول بكل واحد من دلائله تقريباً وتقريراً مع أن القبلة لها شأن. والنسخ من مظان الفتنة والشبهة فبالحري أن يؤكد أمرها ويعاد ذكرها مرة بعد أُخرَى ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ علة لقوله: ﴿فَوَلُّوا﴾، والمعنى: أن التولية عن الصخرة إلى الكعبة تدفع احتجاج اليهود بأن المنعوت في التوراة قبلته الكعبة، وأن محمداً يجحد ديننا ويتبعنا في قبلتنا. والمشركين بأنه يدعي ملة إبراهيم ويخالف قبلته ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ استثناء من الناس؛ أي: لئلا يكون لأحد من الناس حجة إلا المعاندين منهم فإنهم يقولون: ما تحول إلى الكعبة إلا ميلاً إلى دين قومه وحبّاً لبلده، أو بدا له فرجع إلى قبلة آبائه ويوشك أن يرجع إلى دينهم. وسمى هذه حجة كقوله تعالى: ﴿حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ١٦] لأنهم يسوقون مساقها. وقيل: الحجة بمعنى: الاحتجاج. وقيل: الاستثناء للمبالغة في نفي الحجة رأساً كقوله:

وَلَا عَيْبَ فِيهِم غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُم ... بِهِنَّ فُلُولٌ من قِرَاعِ الكَتَائِبِ

للعلم بأن الظالم لا حجة له، وقرئ: (أَلَا الذين ظَلَمُواْ مِنْهُمْ).

الإنسان في المسجد الحرام، وثانيها: أن يخرج عنه ويكون في البلد، وثالثها: أَن يخرج عن البلد، فالآية الأولى محمولة على الأول، والثانية على الثاني، والثالثة على الثالث[(١)].

[تقريباً وتقريراً] تعليل لقوله ذكر للتحويل ثلاث علل [فبالحري]؛ أي: «فبالأولى» [استثناء من الناس] يعني به: البدل لأنه المختار في غير الموجب فيكون مجروراً [وسمى هذه حجة] إلى آخره. أشار إلى أنّ المراد بالحجة ما يتمسك به حقاً كان أو باطلاً [وقيل: **الحجة بمعنى الاحتجاج كقوله**]: أي النابغة الذبياني:

[ولا عَيْبَ فِيهِم غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُم ... بِهِنَّ فُلُولٌ من قِرَاعِ الكَتَائِبِ][(٢)]

«الفلول»: كسور في حد السيف جمع فل بالفتح، و«القراع»: الضراب

---

(١) اللباب، ابن عادل [٣/ ٦٥].
(٢) الكتاب، سيبويه [ص١٥٧].

﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ۝١٥١ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ۝١٥٢﴾.

على أنه استئناف بحرف التنبيه. ﴿فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ﴾ فلا تخافوهم، فإن مَطاعِنِهم لا تضركم. ﴿وَٱخۡشَوۡنِي﴾ فلا تخالفوا ما أمرتكم به مصلحة لكم. ﴿وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي عَلَيۡكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ علة محذوف؛ أي: وأمرتكم لإتمامي النعمة عليكم وإرادتي اهتدائكم، أو عطف على علة مقدرة مثل: واخشوني لأحفظكم منهم ولأُتم نعمتي عليكم، أو لئلا يكون. وفي الحديث: «**تمام النعمة دخول الجنة**». وعن علي رضي الله تعالى عنه (تمام النعمة الموت على الإسلام).

١٥١ - ١٥٢ ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ﴾ متصل بما قبله؛ أي: ولأتم نعمتي عليكم في أمر القبلة، أو في الآخرة كما أتممتها بإرسال رسول منكم، أو بما بعده كما ذكرتكم بالإرسال فاذكروني ﴿يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ﴾ يحملكم على ما تصيرون به أذكياء، قدمه باعتبار القصد وأخره

والكتائب جمع كتيبة وهي: الجيش، والبيت من تأكيد المدح بما يشبه الذم[1] **[على أنه استئناف بحرف التنبيه]** فعليه يكون ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ مبتدأ خبره ﴿فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ﴾ **[أي: وأمرتكم]**؛ أي: بذلك وعليه قالوا وعاطفة جملة خبرية على جملة إنشائية **[وارادتي اهتداءكم]** فسر به لعل لاستحالة الترجي في حقه تعالى **[أو لئلا]** عطف على قوله: «علة مقدرة»؛ أي: عطف على لئَلا **[وفي الحديث: «تمام النعمة دخول الجنة»]** رواه الترمذي[2] وذكره مع الأثر بعده ربما يرجح العطف على المقدر **[متصل بما قبله]** الكاف على هذا للتشبيه وعلى قوله: **[أو بما بعده]** للتشبيه أو للتعليل **[قدمه باعتبار القصد]** إلى آخره. إذ التزكية من العلل الغائية والعلة الغائية متقدمة علماً ومتأخرة عملاً فنظر إلى الأول هنا وإلى الثاني ثَمَّ.

---

(١) البديع، ابن المعتز [ص١٦].

(٢) سنن الترمذي [١٥/ ٥٤١/ برقم: ٣٥٢٧].

۞ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿١٥٣﴾ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَـٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴿١٥٤﴾﴾.

في دعوة إبراهيم عليه السلام باعتبار الفعل ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ﴾ بالفكر والنظر، إذ لا طريق إلى معرفته سوى الوحي، وكرر الفعل ليدل على أنه جنس آخر. ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ﴾ بالطاعة ﴿أَذْكُرْكُمْ﴾ بالثواب ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِى﴾ ما أنعمت به عليكم ﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ بجحد النعم وعصيان الأمر.

﴿١٥٣﴾ - ﴿١٥٤﴾ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ عن المعاصي وحظوظ النفس ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ التي هي أم العبادات ومعراج المؤمنين، ومناجاة رب العالمين ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ بالنصر وإجابة الدعوة ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ﴾؛ أي: هم أموات ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ﴾؛ أي: بل هم أحياء ﴿وَلَـٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ ما حالهم، وهو تنبيه على أن حياتهم ليست بالجسد ولا من جنس ما يحس به من الحيوانات، وإنما هي أمر لا يدرك بالعقل بل

[على أنه جنس آخر]؛ أي: باعتبار متعلقه [بل هم أحياء]؛ يعني: ليس هو عطفاً على «أموات»، ولا على «هم أموات» لأنه ليس في حيز القول بل هو إضراب عن نهيهم إلى الإخبار بذلك؛ فالجملة لا محل لها من الاعراب، قال ابن عادل: ويحتمل أنْ يكون محلها النصب بقول محذوف؛ أي: «بل قولوا ذلك لا بالقول الأول لفساد المعنى»[1]، ولام قوله تعالى: ﴿لِمَن يُقْتَلُ﴾ للتعليل لا للتبليغ لأنَّهم لم يبلغوا الشهداء قولهم ذلك [وهو تنبيه على أَنَّ حياتهم ليست بالجسد] إلى آخره. هو ما عليه أكثر المفسرين[2]، قال ابن عادل: ويحتمل أن حياتهم بالجسد وإنْ لم تشاهد، وأيد بأنَّ حياة الروح ثابتة لجميع الأموات بالاتفاق فلو لم تكن حياة الشهيد بالجسد لاستوى هو وغيره ولم تكن له مزية[3].

---

(١) اللباب، ابن عادل [٣/ ٨١].
(٢) روح المعاني، الألوسي [٢/ ٢٠].
(٣) اللباب، ابن عادل [٣/ ٧٨].

﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾﴾.

بالوحي، وعن الحسن: إن الشهداء أحياء عند ربهم تعرض أرزاقهم على أرواحهم فيصل إليهم الروح والفرح، كما تعرض النار على أرواح آل فرعون غدواً وعشياً فيصل إليهم الوجع. والآية نزلت في شهداء بدر، وكانوا أربعة عشر، وفيها دلالة على أن الأرواح جواهر قائمة بأنفسها مغايرة لما يحس به من البدن تبقى بعد الموت داركة، وعليه جمهور الصحابة والتابعين، وبه نطقت الآيات والسنن، وعلى هذا فتخصيص الشهداء لاختصاصهم بالقرب من الله، ومزيد البهجة والكرامة.

﴿١٥٥﴾ ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم﴾ ولنصيبنكم إصابة من يختبر لأحوالكم، هل تصبرون على البلاء وتستسلمون للقضاء؟ ﴿بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ﴾؛ أي: بقليل من ذلك، وإنما قلله بالإضافة إلى ما وقاهم منه ليخفف عليهم، ويريهم أن رحمته لا تفارقهم، أو بالنسبة إلى ما يصيب به معانديهم في

[وعن الحسن: أن الشهداء أحياء](١) إلى آخره. روى مسلم عن ابن مسعود مرفوعاً: «**أرواح الشهداء عند الله في حواصل طير خضر تسرح في أنهار الجنة حيث شاءت ثم تأوي إلى قناديل تحت العرش**»(٢) **[وكانوا أربعة عشر]** هم: حارثة بن سراقة، ورافع بن المعلى، وذو الشمالين ابن عبد عمرو الخزاعي، وسعد بن أبي خيثمة، وصفوان بن بيضاء، وعاقل بن البكير الليثي، وعبيدة بن الحارث، وعمير بن الحمام، وعمير بن أبي وقاص، وعوذ ومعوذ ابنا عفراء، ومبشر بن عبد المنذر، ومهجع مولى عمر بن الخطاب، وشريد بن الحارث(٣).

[وعلى هذا]؛ أي: وعلى كون روح الميت مطلقاً باقية درَّاكة بعد الموت

---

(١) مدارك الترتيل وحقائق التأويل، النسفي [١/ ٩٥].
(٢) صحيح مسلم [٣/ ١٥٠٢/ برقم: ١٨٨٧].
(٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي [١/ ١٧٠].

۞ ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ١٥٦ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ ١٥٧﴾.

الآخرة، وإنما أخبرهم به قبل وقوعه ليوطنوا عليه نفوسهم ﴿وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِۗ﴾ عطف شيء، أو الخوف، وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه الخوف: خوف الله، والجوع: صوم رمضان، والنقص: من الأموال الصدقات والزكوات، ومن الأنفس: الأمراض، ومن: الثمرات موت الأولاد. وعن النبي ﷺ: «**إذا مات ولد العبد قال الله تعالى للملائكة: أقبضتم روح ولد عبدي؟ فيقولون: نعم، فيقول الله: أقبضتم ثمرة فؤاده؟ فيقولون: نعم، فيقول الله تعالى: ماذا قال عبدي؟ فيقولون: حمدك واسترجع، فيقول الله: ابنوا لعبدي بيتاً في الجنة وسموه بيت الحمد**». ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾.

١٥٦ - ١٥٧ ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ الخطاب للرسول ﷺ، أو لمن تتأتى منه البشارة. والمصيبة تعم ما يصيب الإنسان من مكروه، لقوله عليه الصلاة والسلام: «**كل شيء يؤذي المؤمن فهو له مصيبة**». وليس الصبر بالاسترجاع باللسان؛ بل به وبالقلب بأن يتصور ما خلق لأجله، وأنه راجع إلى ربه، ويتذكر نعم الله عليه ليرى أن ما أبقى عليه أضعاف ما استرده منه فيهون على نفسه، ويستسلم له. والمبشر به محذوف دل عليه. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾ الصلاة في الأصل الدعاء، ومن الله تعالى التزكية والمغفرة. ....

[وعن النبي] إلى آخره. رواه البخاري وغيره[1] [﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾] عطف كما قال التفتازاني: على ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُم﴾، عطف المضمون على المضمون؛ أي: الابتلاء حاصل لكم، وكذا البشارة لكن لمن صبر [﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ﴾] جملة مستأنفة

---

(١) سنن الترمذي [٣/ ٣٤١/ برقم: ١٠٢١].

۞ ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾﴾.

وجمعها للتنبيه على كثرتها وتنوعها. والمراد بالرحمة: اللطف والإحسان. وعن النبي صلّى الله تعالى عليه وسلّم: «**من استرجع عند المصيبة، جبر الله مصيبته، وأحسن عقباه، وجعل له خلفاً صالحاً يرضيه**». ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾ للحق والصواب حيث استرجعوا واستسلموا لقضاء الله تعالى.

﴿١٥٨﴾ ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾ هما علماً للجبلين بمكة. ﴿مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ من أعلام مناسكه، جمع شعيرة وهي العلامة ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ﴾ الحج لغة: القصد، والاعتمار: الزيارة. فغلبا شرعاً على قصد البيت وزيارته على الوجهين المخصوصين. ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ كان إساف على الصفا ونائلة على المروة، وكان أهل الجاهلية إذا سعوا مسحوهما. فلما جاء الإسلام وكسرت الأصنام تحرج المسلمون أن يطوفوا بينهما لذلك، فنزلت. والإجماع على أنه مشروع في الحج والعمرة، وإنما الخلاف في وجوبه. فعن أحمد: أنه سُنَّة، وبه قال أنس وابن عباس رضي الله عنهم

[بل وبالقلب]؛ أي: بل الصبر باللسان وبالقلب [وجمعها للتثنية على كثرتها]؛ أي: كالتثنية في لبيك بمعنى لا انقطاع لرأفته [﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾] اللام فيهما لازمة للغلبة [﴿مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾]؛ أي: متعبداته التي أشعرها الله؛ أي: جعلها شعاراً؛ أي: علامة مناسكه لنا.

[كان إساف على الصفا ونائلة على المروة] إلى آخره. قال القرطبي: وذكّر الصفا لأن آدم وقف عليه، وأنّث المروة لأنّ حواء وقفت عليها، وكل من إساف ونائلة اسم صنم، وزعم أهل الكتاب أنهما كانا رجلاً وامرأة زنيا في الكعبة فمسخا حجرين فوضعا عليهما يُعْتَبر بهما فلما طالت المدة عُبدا من دون الله، فكان أهل الجاهلية إذا سعوا مسحوهما[1].. إلى آخرِ ما ذكره المصنف. [والإجماع على أنه]؛

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [٢/ ١٧٩].

۞ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾.

لقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ فإنه يفهم منه التخيير وهو ضعيف؛ لأن نفي الجناح يدل على الجواز الداخل في معنى الوجوب، فلا يدفعه. وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه واجب، يجبر بالدم. وعن مالك والشافعي رحمهما الله أنه ركن لقوله عليه الصلاة والسلام: «**اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي**». ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾؛ أي: فعل طاعة فرضاً كان أو نفلاً، أو زاد على ما فرض الله عليه من حج أو عمرة، أو طواف أو تطوع بالسعي إن قلنا: إنه سُنَّة. و﴿خَيْرًا﴾ نصب على أنه صفة مصدر محذوف، أو بحذف الجار وإيصال الفعل إليه، أو بتعدية الفعل لتضمنه معنى: (أتى) أو (فعل). وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب (يطوع)، وأصله: (يتطوع) فأدغم مثل: (يطَّوف) ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ مثيب على الطاعة لا تخفى عليه.

﴿١٥٩﴾ - ﴿١٦٠﴾ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ كأحبار اليهود. ﴿مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ كالآيات الشاهدة على أمر محمد ﷺ. ﴿وَٱلْهُدَىٰ﴾ وما يهدي إلى وجوب اتباعه والإيمان به. ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ﴾ لخّصناه ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ في التوراة ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾؛ أي: الذين يتأتى منهم اللعن عليهم من الملائكة والثقلين ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ عن الكتمان وسائر ما يجب أن

أي: الطواف بالصفا والمروة بمعنى: السعي بينهما [**صفة مصدر محذوف**]؛ أي: تطوعا [**أو بحذف الجار**] إلى آخره. بخبر [﴿يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ﴾] معنى لعنة الله لهم: بتبرئه منهم وطردهم وتبعيدهم عن الرحمة والثواب أو دعاؤه عليهم بذلك[1].

[**أي: الذين يتأتى منهم اللعن عليهم من الملائكة والثقلين**] هو المشهور،

---

(١) انظر: التوقيف، المناوي [ص٦٢١].

۞ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴿١٦١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ لَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ ﴿١٦٢﴾﴾.

يتاب عنه ﴿وَأَصۡلَحُواْ﴾ ما أفسدوا بالتدارك ﴿وَبَيَّنُواْ﴾ ما بينه الله في كتابهم لتتم توبتهم. وقيل: ما أحدثوه من التوبة ليمحوا به سمة الكفر عن أنفسهم ويقتدي بهم أضرابهم ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ﴾ بالقبول والمغفرة ﴿وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ المبالغ في قبول التوبة وإفاضة الرحمة.

﴿١٦١﴾ - ﴿١٦٢﴾ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ﴾؛ أي: ومن لم يتب من الكاتمين حتى مات ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ استقر عليهم اللعن من الله، ومن يعتد بلعنه من خلقه. وقيل: الأول لعنهم أحياء، وهذا لعنهم أمواتاً. وقرئ و(الملائكةُ والناسُ أجمعون) عطفاً على محل اسم الله لأنه فاعل في المعنى؛ كقولك: أعجبني ضرب زيدٍ وعمرو، أو فاعلاً لفعل مقدر نحو: وتلعنهم الملائكة. ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ﴾؛ أي: في اللعنة، أو النار. وإضمارها قبل الذكر تفخيماً لشأنها وتهويلاً، أو اكتفاء بدلالة اللعن عليه ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ﴾؛ أي: لا يمهلون، أو لا ينتظرون ليعتذروا، أو لا ينظر إليهم نظر رحمة.

وقيل: هم كل حي حتى البهائم والخنافس والعقارب، وقيل: هم دواب الأرض، [وقيل: الأول]؛ أي: هو اللعن في آية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ﴾ [وهذا]؛ أي: وهو اللعن في آية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ﴾ [وإضمارها]؛ أي: النار [لا يمهلون] إلى آخره. فسر قوله تعالى: ﴿يُنظَرُونَ﴾ بأحد ثلاثة أمور: أولها: من الإنظار ولا يكون[1] من النظر، ﴿إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾؛ أي: منفرد في الإلٰهية إذ لا يخفى أنَّ في قولنا: سيدكم سيد واحد من تقرير السيادة وتسليمها عند المتكلم ما ليس في قولنا سيدكم واحد، وأن معنى الوحدة هنا التفرد بالسيادة، ولا إلٰه إلا هو بحسب صَدْرِ الكلام نفي لكل إلٰه سواه، وبحسب الاستثناء إثبات له ولألوهيتِهِ لأن الاستثناء من النفي

---

(١) في نسخة [ز ـ ج]: (والأخيران).

۞ ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾.

﴿١٦٣﴾ ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ خطاب عام؛ أي: المستحق منكم العبادة واحد لا شريك له يصح أن يعبد أو يسمى إلٰهاً. ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ تقرير للوحدانية، وإزاحة لأن يتوهم أن في الوجود إلهاً ولكن لا يستحق منهم العبادة ﴿الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ كالحجة عليها، فإنه لما كان مولى النعم كلها أصولها وفروعها وما سواه إما نعمة أو منعم عليه لم يستحق العبادة أحد غيره، وهما خبران آخران لقوله: (إلٰهكم)، أو لمبتدأ محذوف. قيل: لما سمعه المشركون تعجبوا وقالوا: إن كنت صادقاً فائت بآية نعرف بها صدقك فنزلت.

﴿١٦٤﴾ ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إنما جمع السمٰوات وأفرد الأرض؛ لأنها طبقات متفاصلة بالذات مختلفة بالحقيقة بخلاف الأرضين.

إثبات، سيما إذا كان بدلاً فإنه يكون هو المقصود بالنسبة، ولهذا كان البدل الذي هو المختار في كل كلام تاماً غير موجب بمنزلة الواجب في هذه الكلمة، حتى لا يكاد يستعمل لا إلٰه إلا الله بالنصب، ولا إلٰه إلا إياه، فإن قيل: كيف يصح أن البدل هو المقصود والنسبة إلى المبدل منه سلبية؟ قلنا: إنما وقعت النسبة إلى البدل بعد النقض بألا؛ فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه، لكن بعد نقضهِ ونقض النفي إثبات[1]، ذكر ذلك السعد التفتازاني.

[تقرير للوحدانية]؛ أي: لأن الاستثناء هنا إثبات من نفي فهو بمنزلة البدل، والبدل هو المقصود بالنسبة [عليها]؛ أي: على الوحدانية [**لأنها طبقات متفاصلة**[2] **بالذات**] إلى آخره. هذا قول الحكماء، وأما الأشاعرة فالأرضون عندهم أيضاً

---

(١) الكليات، الكفومي [ص١٢٤].

(٢) كما في نسخة [ز ـ ج ـ ب]، وفي نسخة [الأصل]: (متفاضلة) والصواب ما أثبتناه وهو موافق لمتن تفسير البيضاوي.

﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ تعاقبهما كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةً﴾ [الفرقان: ٦٢]. ﴿وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾؛ أي: بنفعهم، أو بالذي ينفعهم، والقصد به إلى الاستدلال بالبحر وأحواله، وتخصيص (الْفُلْكِ) بالذكر لأنه سبب الخوض فيه والاطلاع على عجائبه، ولذلك قدمه على ذكر المطر والسحاب؛ لأن منشأهما البحر في غالب الأمر، وتأنيث (الْفُلْكِ) لأنه بمعنى: السفينة. وقرئ بضمتين على الأصل، أو الجمع وضمة الجمع غير ضمة الواحد عند المحققين. ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ﴾

طبقات متفاصلة(١) بالذات(٢) «بين كل أرضين مسيرة خمسمائة عام»(٣) كما وردَ به الأخبار، وذكر البغوي لحكمة ذلك: أن السمٰوات مختلفة الأجناس بخلاف الأرضين لاتحاد جنسها وهو التراب، وذكر بعضهم: أن الحكمة في إفراد الأرض ثقل جمعها لفظاً وهو «أرضون» [والفلك] عطف على «خلق السمٰوات» لا على «السمٰوات» [أي: ينفعهم أو بالذي ينفعهم] أشار به إلى أن «ما» مصدرية أو موصولة و«الباء» على الأول للسبب، وعلى الثاني للحال؛ أي: تجري مصحوبة بالأعيان التي تنفع الناس، ويجوز أن تكون «ما» نكرة موصوفة وضمير فاعل ينفع على الأول، قال التفتازاني: الظاهر أنه للجر(٤) أو للجري لا للفلك لكونه جمعاً، قلت: بل الظاهر أنه للفلك لأنه مشترك بين الجمع والواحد بمعنى: الجنس بقرينة وصفه بالتي دون اللاتي(٥).

[لأَنَّ منشأَها البحر في غالب الأَمر] هو قول الحكماء أَيضاً والأَشاعرة على خلافهِ، وهو الذي دلت عليه الأخبار وحاصلها: «أَنَّ السحاب من شجرة مثمرة في الجنة، والمطر من بحرٍ تحتَ العرش» [لأَنَّها بمعنى: السفينة] إذ لو كانت بمعنى المركب لذكرها مع أنها في اللغة تذكّر وتؤنث [وضمة الجمع غير ضمة الواحد]؛

---

(١) كما في نسخة [ز ـ ج ـ ب]، وفي نسخة [الأصل]: (متفاضلة) والصواب ما أثبتناه وهو موافق لمتن تفسير البيضاوي.
(٢) التوقيف، المناوي [ص٥١]، تاريخ الأمم والملوك، الطبري [٢٧/١].
(٣) جامع البيان، الطبري [٢٩١/٢٢]. (٤) في نسخة [ز]: (للبحر).
(٥) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [١٧٦/٤].

(مِنْ) الأولى: للابتداء، والثانية: للبيان. والسماء يحتمل: الفلك والسحاب وجهة العلو. ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ بالنبات ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ عطف على (أنزل)، كأنه استدل بنزول المطر وتكوين النبات به وبث الحيوانات في الأرض، أو على (أحيى) فإن الدواب ينمون بالخصب ويعيشون بالحياة. والبث النشر والتفريق. ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ في مهابها وأحوالها، وقرأ حمزة والكسائي على الإفراد. ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ﴾ المذلل ﴿بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ لا ينزل ولا يتقشع، مع أن الطبع يقتضي أحدهما حتى يأتي أمر الله تعالى. وقيل: مسخر للرياح تقلبه في الجو بمشيئة الله، واشتقاقه من السحب لأن بعضه يجر بعضاً. ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ يتفكرون فيها وينظرون إليها بعيون

أي: تقديراً إذ هي الجمع كالضمة في حُمر وفي الواحد كالضمة في قُفل [عطف على «أُنزل»] إلى آخره. كذا قاله غيره أيضاً[١]، لكن قال أبو حيان: لا يصح عطفه على «أُنزل» ولا على «أَحياء» لأنه على التقديرين يكون في حيز الصلة، فيحتاج إلى ضمير يعود على الموصول، وتقديره: و«بث فيها»، وحذف هذا الضمير لا يجوز[٢]. لأن شرط جوازه وهو مجرور بالحرف أن يجر الموصول بمثلهِ وهو مفقود هنا، والصواب: أنه على حذف الموصول؛ أي: وما بث لفهم المعنى، وفيه زيادة فائدة وهو جعله آية مستقلة، وحذف الموصول شائع في كلام العرب.

[ويعيشون بالحياة]؛ أي: بالمطر في [مهابها]؛ أي: قبولاً ودبوراً وجنوباً وشمالاً؛ فالقبول الصبا وهي التي تهب من مطلع الشمس إذا أستوى الليل والنهار، والدبور تقابلها، والشمال هي التي تهب من جانب القطب، والجنوب تقابلها [وأحوالها]؛ أي: حارّة وباردة وليّنة وعاصفة وعقيماً ولواقح، وقيل: تارة بالرحمة، وتارة بالعذاب، والعقيم ما لا يلقح شجراً ولا يحمل مطراً، واللواقح جمع ملقحة على الشذوذ وهي التي تلقح الأشجار[٣] [لا ينزل ولا ينقشع]؛ أي: ولا يصعد لأنه

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي [٢/١٠٩].
(٢) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/٤٠٦].
(٣) معالم التنزيل، البغوي [١/١٧٨].

۝ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾﴾.

عقولهم، وعنه ﷺ: «**ويل لمن قرأ هذه الآية فمج بها**»؛ أي: لم يتفكر فيها.

واعلم أن دلالة هذه الآيات على وجود الإلٰه ووحدته من وجوه كثيرة يطول شرحها مفصلاً، والكلام المجمل أنها: أمور ممكنة وجد كل منها بوجه مخصوص من وجوه محتملة، وأنحاء مختلفة، إذ كان من الجائز مثلاً أن لا تتحرك السمٰوات، أو بعضها كالأرض وأن تتحرك بعكس حركاتها، وبحيث تصير المنطقة دائرة مارة بالقطبين، وأن لا يكون لها أوج وحضيض أصلاً، أو على هذا الوجه لبساطتها وتساوي أجزائها، فلا بد لها من موجد قادر حكيم، يوجدها على ما تستدعيه حكمته وتقتضيه مشيئته، متعالياً عن معارضة غيره. إذ لو كان معه إلٰه يقدر على ما يقدر عليه الآخر. فإن توافقت إرادتهما: فالفعل إن كان لهما لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد؛ وإن كان لأحدهما لزم ترجيح الفاعل بلا مرجح وجز الآخر المنافي لإلٰهيته. وإن اختلفت: لزم التمانع والتطارد؛ كما أشار إليه بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. وفي الآية تنبيه على شرف علم الكلام وأهله، وحث على البحث والنظر فيه.

﴿١٦٥﴾ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾ من الأصنام. وقيل:

إن كثف اقتضى طبعه النزول، وإنْ لطف اقتضى طبعه الصعود، وإنْ توسط بينهما اقتضى طبعهُ الانقشاع؛ أي: الانكشاف، وكان المصنف ضمن الانقشاع ما يشمل الصعود والانكشاف، فترك ذكر الصعود.

[فَمجَّ بها؛ أي: لم يتفكر فيها] مجَّ مأخوذ من مَجَّ الريق من فيه؛ أي: قذفه

من الرؤساء الذين كانوا يطيعونهم لقوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟﴾ [البقرة: ١٦٦] ولعل المراد أعم منهما وهو ما يشغله عن الله ﴿يُحِبُّونَهُمْ﴾ يعظمونهم ويطيعونهم ﴿كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ كتعظيمه والميل إلى طاعته؛ أي: يسوون بينه وبينهم في المحبة والطاعة، و(المحبة): ميل القلب من الحب، استعير لحبة القلب، ثم اشتق منه الحب لأنه أصابها ورسخ فيها، ومحبة العبد لله تعالى إرادة طاعته والاعتناء بتحصيل مراضيه، ومحبة الله للعبد إرادة إكرامه واستعماله في الطاعة، وصونه عن المعاصي. ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ لأنه لا تنقطع محبتهم لله تعالى، بخلاف محبة الأنداد فإنها لأغراض فاسدة موهومة تزول بأدنى سبب؛ ولذلك كانوا يعدلون عن آلهتهم إلى الله تعالى عند الشدائد، ويعبدون الصنم زماناً ثم يرفضونه إلى غيره. ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟﴾ ولو يعلم هؤلاء الذين ظلموا باتخاذ الأنداد ﴿إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ إذ عاينوه يوم القيامة. وأجرى المستقبل مجرى الماضي لتحققه كقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]. ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ ساد مسد مفعولي ﴿يَرَى﴾، وجواب: (لَوْ) محذوف؛ أي: لو يعلمون أن القوة لله جميعاً إذا عاينوا العذاب لندموا أشد الندم. وقيل: هو متعلق الجواب

منه؛ فأستعير المجُ لعدم التفكر فيها؛ لأن من تفكر فيها فكأنه حفِظها ولم يلقها من فيهِ [**لقوله تعالى**: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ﴾] إلى آخره. تعليل للقول الثاني، وعلل أيضاً بما هو عقبه من قوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ﴾، حيث أتى فيه بضمير العقلاء لعدم الاعتبار والتفكر هنا [**ولعل المراد أعم منهما**]؛ أي: من الأصنام والرؤوساء [**لحبة القلب**] هي سويداؤه[1] [**ولو يعلم هؤلاء الذين ظلموا**] فيه إشارةٌ إلى أنَّ ذكر الذين ظلموا من وضع الظاهر موضع المضمر للنداء عليهم بالظلم [**وأجرى المستقبل مجرى الماضي**]؛ أي: بقوله: «إذ»؛ لأنها موضوعة للماضي، والمعنى هنا على الاستقبال لكن لتحقق وقوعه عَبر عنه بما يعبر به عن الماضي.

---

(١) **الكليات، الكفومي [١١١٣].**

﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾.

والمفعولان محذوفان، والتقدير: ولو يرى الذين ظلموا أندادهم لا تنفع، لعلموا أن القوة لله كلها لا ينفع ولا يضر غيره. وقرأ ابن عامر ونافع ويعقوب: و(لو ترى) على أنه خطاب للنبي ﷺ؛ أي: ولو ترى ذلك لرأيت أمراً عظيماً، وابن عامر: (إِذْ يُرَوْنَ) على البناء للمفعول، ويعقوب (إن) بالكسر وكذا ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ على الاستئناف، أو إضمار القول.

﴿١٦٦﴾ - ﴿١٦٧﴾ ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟﴾ بدل من ﴿إِذْ يَرَوْنَ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ أي: إذ تبرأ المتبوعون من الأتباع. وقرئ بالعكس؛ أي: تبرأ الأتباع من الرؤساء ﴿وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾؛ أي: رائين له، والواو للحال، وقد مضمرة. وقيل: عطف على تبرأ ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ يحتمل العطف على (تبرأ)، أو (رأوا) و(الواو) الحال، والأول أظهر. والأَسْبابُ: الوصل التي كانت بينهم من الاتّباع والاتفاق على الدين، والأغراض الداعية إلى ذلك. وأصل السبب: الحبل الذي يرتقي به الشجر. وقرئ: و(تُقُطِّعَتْ) على البناء للمفعول. ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا﴾ (لَوْ) للتمني ولذلك أجيب بالفاء؛ أي: ليت لنا كرة إلى الدنيا فنتبرأ منهم ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مثل ذلك الآراء الفظيع. ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ ندامات، وهي ثالث مفاعيل (يرى) إن كان من رؤية

[ورأوا العذاب] الضمير فيه وفي ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ للأتباع والمتبوعين، [فالواو للحال] إلى آخره. رجّح الحالية في ﴿وَرَأَوُا۟﴾ والعطفُ في ﴿وَتَقَطَّعَتْ﴾ ووجهه التفتازاني: بأَنَّ العطف في ﴿وَرَأَوُا۟﴾ يؤدي إلى إبدال «إذ رأوا العذاب» من «إذ يرون العذاب»، وليس فيه كثير فائدة، وبأَنَّ الحقيق بالاستعظام والاستقطاع هو تبرؤهم في حال رؤية العذاب لا هو نفسه، وأما تقطع ما بينهمُ من الوصل والأسباب فمستقل

۞ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ ١٦٨﴾.

القلب وإلّا فحال ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ أصله: وما يخرجون، فعدل به إلى هذه العبارة، للمبالغة في الخلود والإقناط عن الخلاص والرجوع إلى الدنيا.

١٦٨ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا﴾ نزلت في قوم حرموا على أنفسهم رفيع الأطعمة والملابس، و(حلالاً) مفعول (كلوا)، أو صفة مصدر محذوف، أو حال (مما في الأرض) و(من) للتبعيض إذ لا يؤكل كل ما في الأرض ﴿طَيِّبٗا﴾ يستطيبه الشرع، أو الشهوة المستقيمة. إذ الحلال دل على الأول. ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ﴾ لا تقتدوا به في اتباع الهوى فتحرموا الحلال وتحللوا الحرام. وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والبزي وأبو بكر حيث وقع بتسكين الطاء؛ وهما لغتان في جمع خطوة، وهي ما بين

في ذلك لا تَبَع للتبرؤ [نزلت في قوم حرموا على أنفسهم رفيع(١) الأطعمة والملابس] هذا قولٌ مرجوح، والمشهور: إنها إنما نزلت فيهم أية المائدة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ [المائدة: ٨٧] وأمّا هذه الآية فإنما نزلت في الكفار الذّين حرّموا البحائر والسوائب والوصائل ونحوها(٢)، ومن ثُمَّ عبر هنا بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ ثُمَّ بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [و «من» للتبعيض] هو كما قال التفتازاني: خاص بجعل «حلالاً» حالاً، إذ لو كان مفعولاً فمن للابتداء لأن «من» التبعيضية في موقع المفعول؛ أي: «كلوا بعض ما في الأرضِ»(٣) [أو الشهوة المستقيمة] عبر عنه في «الكشاف» بصيغة «قيل»(٤)، قال السعد التفتازاني: ورَدَّ بأن ما ليس كذلك إمّا حلالاً بلا شبهة فلا منع منه أو لا فخارج بقيد الحلال.

---

(١) على هامش نسخة [ز ـ ج]: (في نسخة لذيذ).
(٢) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٣/٥].
(٣) الدر المصون، السمين الحلبي [١٢٨/٢].
(٤) انظر: الكشاف، الزمخشري [٢٣٨/١].

﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوٓءِ وَالْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾.

قدمي الخاطي. وقرئ بضمتين وهمزة جعلت ضمة الطاء كأنها عليها، وبفتحتين على أنه جمع خطوة وهي المرة من الخطو ﴿إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ ظاهر العداوة عند ذوي البصيرة وإن كان يظهر الموالاة لمن يغويه، ولذلك سماه ولياً في قوله تعالى: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

﴿١٦٩﴾ ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوٓءِ وَالْفَحْشَآءِ﴾ بيان لعداوته، ووجوب التحرز عن متابعته. واستعير الأمر لتزيينه وبعثه لهم على الشر تسفيهاً لرأيهم وتحقيراً لشأنهم، والسوء والفحشاء ما أنكره العقل واستقبحه الشرع، والعطف لاختلاف الوصفين فإنه سوء لاغتمام العاقل به، وفحشاء باستقباحه إياه. وقيل: السوء يعم القبائح، والفحشاء: ما يجاوز الحد في القبح من الكبائر. وقيل: الأول: ما لا حد فيه، والثاني: ما شرع فيه الحد ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ كاتخاذ الأنداد وتحليل المحرمات وتحريم

[جُعلت ضمة الطاء كأنها عليها]؛ أي: على الواو والواو المضمومة قد تقلب همزة مثل: «أُقتت» و«أَجوه» [وأُستعير الأمر لتزيينه] إلى آخره؛ يعني: شَبَّه تزيينه وبعثه على الشر بأمر الآمر كما تقول: أمرتني نفسي بكذا، ثم اشتق منه الفعل، ففيه استعارة تبعية، ورمز إلى أنهم بمنزلة المأمورين له، وقد يقال: لا حاجة إلى صرف الأمر عن ظاهره لأنه حقيقة طلب الفعل، ولا ريب أن الشيطان يطلب السوء والفحشاء ممن يريد إغواءه وفي الجمع بين السوء وتاليه إشارة إلى القوى الثلاث، إذ السوء وهو الإضرار والأذى إفراط القوى الغضبية، والفحشاء هي القبائح إفراط القوة الشهوانية[١]، ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ إفراط القوة النطقية[٢] لشوب العقل بالوهم الذي سخر له الشيطان.

---

(١) انظر: التوقيف، المناوي [ص٥٥١].

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري [١/ ١٠٩].

۞ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًۭٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾.

الطيبات، وفيه دليل على المنع من اتباع الظن رأساً. وأما اتباع المجتهد لما أدى إليه ظن مستند إلى مدرك شرعي فوجوبه قطعي، والظن في طريقه كما بيناه في الكتب الأصولية.

﴿١٧٠﴾ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ الضمير للناس، وعدل بالخطاب معهم للنداء على ضلالهم، كأنه التفت إلى العقلاء وقال لهم: انظروا إلى هؤلاء الحمقى ماذا يجيبون! ﴿قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ ما وجدناهم عليه نزلت في المشركين أمروا باتباع القرآن وسائر ما أنزل الله من الحجج والآيات، فجنحوا إلى التقليد. وقيل: في طائفة من اليهود دعاهم رسول الله ﷺ إلى الإسلام، فقالوا: بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عليه آباءنا لأنهم كانوا خير منا وأعلم. وعلى هذا فيعم ما أنزل الله التوراة لأنها أيضاً تدعو إلى الإسلام. ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًۭٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ الواو للحال، أو العطف. ....

[كأنه التفت إلى العقلاء] إلى آخره؛ أي: الأولى صرف الكلام عن الخطاب مع المتعين للشيطان إلى الإخبار عنه لأنهم ليسوا أهلاً للخطاب لفرط جهلهم وكمال غباوتهم [نزلت في المشركين] إلى آخره[1]؛ يعني: أن ضمير: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ﴾ للناس لكن في المراد بالناس الذين يقال لهم هذا القول قولان: قيل: المشركون، وقيل: اليهود [فيعم ما أنزل الله]؛ أي: في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [التوراة]؛ أي: فلا يختص بالقرآن [الواو للحال أو العطف] قال أبو حيان: والقولان يجتمعان فإن الجملة المصحوبة بـ«لو» في مثل ذلك شرطية[2]، فإذا قيل:

(١) جامع البيان، الطبري [٣/ ٣٠٥].
(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ٤٢٠].

۞ ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾.

والهمزة للرد والتعجيب. وجواب (لَوْ) محذوف؛ أي: لو كان آباؤهم جهلة لا يتفكرون في أمر الدين، ولا يهتدون إلى الحق لاتبعوهم. وهو دليل على المنع من التقليد لمن قدر على النظر والاجتهاد. وأما اتباع الغير في الدين إذا علم بدليل ما أنه محق كالأنبياء والمجتهدين في الأحكام، فهو في الحقيقة ليس بتقليد بل اتباع لما أنزل الله.

﴿١٧١﴾ ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ﴾ على حذف مضاف تقديره: ومثل داعي الذين كفروا كمثل الذي ينعق، أو مثل الذين كفروا كمثل بهائم الذي ينعق. والمعنى: أن الكفرة لانهماكهم في التقليد لا يلقون أذهانهم إلى ما يتلى عليهم، ولا يتأملون فيما يقرر معهم، فهم في ذلك كالبهائم التي ينعق عليها فتسمع الصوت ولا تعرف مغزاه،

أضرب زيداً ولو أحسن إليك، المعنى: وإن أحسن فـ«لو» هنا للتنبيه على أن ما بعدها غير مناسب لما قبلها، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل، ولتدل على أنَّ المراد وجود الفعل في كل حال، حتى في الحال التي لا يناسب الفعل، ولذلك لا يجوز اضرب زيداً ولو أساء؛ فالواو في الآية ونحوها عاطفة على حال مقدرة والمعطوف على الحال حال؛ فصحّ أنها حالية وعاطفة.

[والهمزة للرد والتعجيب]؛ أي: لا ينبغي أن يكونْ اتباعهم لهم وهم جهلة لا يهتدون [على حذف مضاف] إلى آخره؛ أي: في المشبه أو المشبه به، وفي الآية قول آخر اختاره الكرماني شيخ الزمخشري، يسمى بالاحتباك[1] وهو حذف جزء من كل طرف أثبتَ نظيرة في الآخر والتقدير: ومثل الذين كفروا معك يا محمد كمثل الناعق مع الغنم و«يا» بما معنى «على» [ولا تعرف مغزاهُ] بالزاي؛ أي: مقصودهِ

---

(١) التعريفات، الجرجاني [ص٢٥].

۞ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ١٧٢﴾.

وتحس بالنداء ولا تفهم معناه. وقيل: هو تمثيلهم في اتباع آبائهم على ظاهر حالهم جاهلين بحقيقتها، بالبهائم التي تسمع الصوت ولا تفهم ما تحته. أو تمثيلهم في دعائهم الأصنام، بالناعق في نعقه وهو التصويت على البهائم، وهذا يغني الإضمار ولكن لا يساعده قوله: ﴿إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾؛ لأن الأصنام لا تسمع إلا أن يجعل ذلك من باب التمثيل المركب. ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾ رفع على الذم. ﴿فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾؛ أي: بالفعل للإخلال بالنظر.

١٧٢ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ لما وسع الأمر على الناس كافة وأباح لَهُمْ مَّا فِي الأرض سوى ما حرم عليهم، أمر المؤمنين منهم أن يتحروا طيبات ما رزقوا ويقوموا بحقوقها فقال: ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ﴾ على ما رزقكم وأحل لكم. ﴿إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ﴾ إن صحَّ أنكم تخصونه بالعبادة، وتقرون أنه مولى النعم؛ فإن عبادتكم لا تتم إلا بالشكر. فإن المعلق بفعل العبادة هو الأمر بالشكر لإتمامه، وهو عدم عند عدمه.

[وقيل: هو تمثيلهم] مقابل لقوله: على حذف مضاف.

[إِلَّا أَن يجعل ذلك من باب التمثيل المركب] قال الطيبي: بأن يكون المعنى: ومثلهم في دعائهم الأصنام فيما لا جدوى فيه كمثل الناعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء[١]، والدعاء طلب الفعل والنداء الصوت. قاله الجوهري[٢]، وقول القرطبي: الدعاء للقريب والنداء للبعيد فيه نظر[٣]، وجملة «مثل الذين كفروا» معطوفة على جملة: وإذا قيل لهم اتبعوا [أي: بالفعل]؛ أي: المنفي عنهم فعل العقل وهو النظر

---

(١) تهذيب اللغة، الأزهري [١/ ٧٢]. (٢) الصحاح، الجوهري [٨/ ٤٤٣].
(٣) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [٢/ ٢١٥].

۞ ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾﴾.

وعن النبي ﷺ: «**يقول الله تعالى: إني والإنس والجن في نبأ عظيم، أخلق ويعبد غيري، وأرزق ويشكر غيري**».

﴿١٧٣﴾ ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ أكلها، أو الانتفاع بها. وهي التي ماتت من غير ذكاة. والحديث ألحق بها: «**ما أُبِيْنَ من حي..**». والسمك والجراد أخرجهما العرف عنها، أو استثناه الشرع. والحرمة المضافة إلى العين تفيد عرفاً حرمة التصرف فيها مطلقاً إلا ما خصه الدليل؛ كالتصرف في المدبوغ. ﴿وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾ إنما خص اللحم بالذكر؛ لأنه معظم ما يؤكل من الحيوان وسائر أجزائه كالتابع له. ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: رفع به الصوت عند ذبحه للصنم. والإهلال أصله رؤية الهلال، يقال: أهل الهلال وأهللته. لكن لما جَرت العادة أن يرفع الصوت بالتكبير إذا رؤي سمي ذلك إهلالاً، ثم قيل: لرفع الصوت وإن كان بغيره. ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾ بالاستئثار على مضطر آخر. وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة بكسر

لا ذاته فإنه ثابت [**يقول الله تعالى**: «**إني والإنس والجن...**»] إلى آخره. رواه البيهقي[(١)] وغيره. [**والحديث**: «**ألحق بها ما أبين من حي...**»] رواه أبو داود[(٢)] والترمذي وحسنه بلفظ: «**ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة**»[(٣)] أو استثناء الشرع أي في خبر: «**أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال**» رواه ابن ماجه[(٤)] والحاكم.

[**رؤية الهلال**] في نسخة: وجود الهلال [**بغيره**]؛ أي: بغير تكبير [**بالاستئثار على مضطر آخر**]؛ أي: بأن ينفرد بتناوله على مضطر أخر فيهلك الآخر

---

(١) شعب الإيمان، البيهقي [٤/ ١٣٤/برقم: ٤٥٦٣].

(٢) سنن أبي داود [٢/ ١٢٣/برقم: ٢٨٥٨] ولكن بلفظ مختلف عن هذا: «**ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة**».

(٣) سنن الترمذي [٤/ ٧٤/برقم: ١٤٨٠].

(٤) سنن ابن ماجه [٢/ ١١٠٢/برقم: ٣٣١٤].

۞ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۙ أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡعَذَابَ بِٱلۡمَغۡفِرَةِۚ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴿١٧٥﴾﴾.

النون. ﴿وَلَا عَادٍ﴾ سد الرمق، أو الجوعة. وقيل: غير باغ على الوالي، ولا عادٍ بقطع الطريق. فعلى هذا لا يباح للعاصي بالسفر وهو ظاهر مذهب الشافعي وقول أحمد رحمهما الله تعالى. ﴿فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ﴾ في تناوله. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾ لما فعل ﴿رَّحِيمٌ﴾ بالرخصة فيه. فإن قيل: إنما تفيد قصر الحكم على ما ذكر، وكم من حرام لم يذكر. قلت: المراد قصر الحرمة على ما ذكر مما استحلوه لا مطلقاً، أو قصر حرمته على حال الاختيار كأنه قيل: إنما حرم عليكم هذه الأشياء ما لم تضطروا إليها.

﴿١٧٤﴾ - ﴿١٧٥﴾ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۙ﴾ عوضاً حقيراً. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ﴾ إما في الحال؛ لأنهم أكلوا ما يتلبس بالنار لكونها عقوبة عليه فكأنه أكل النار كقوله:

[فعلى هذا] إلى آخره. لا يختص عدم الإباحة للعاصي بسفره بهذا القول بل يأتي على الأول أيضاً [المراد قصر الحرمة] إلى آخره. قال التفتازاني: هو قصر إفراد إن كان الخطاب للمؤمنين الذين حرموا المستلذات، أو قلب إن كان للكفار الذين حرموا السوائب ونحوها، وعليهما هو إضافي لا حقيقي [فكأنه أكل النار] قد يوهم أن التجوز في إيقاع الأكل على النار بِنَاءً على أَنَّ وقوعه عليها يوجب التلبس بالنار لكن صرح بعد بأن التجوز في المتعلق؛ أي: المفرد وهو هنا النار حيث جعل فيما استشهد به عليه الدم مجازاً عن الدية في قوله [كقولهِ]؛ أي: كقول أعرابي تزوج امرأة فلم توافقه:

أَكَلْتُ دَماً إِنْ لَمْ أَرُعْكِ بِضَرَّةٍ بَعِيدَةَ مَهوى القُرْطِ طيِّبَةَ النَّشْرِ

يعني: الدية. أو في المآل؛ أي: لا يأكلون يوم القيامة إلا النار. ومعنى في بطونهم: ملء بطونهم. يقال: أكل في بطنه وأكل في بعض بطنه؛ كقوله: (كُلوا في بَعضِ بَطنِكمو تَعِفُّوا) ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ عبارة عن غضبه عليهم، وتعريض بحرمانهم حال مقابليهم في الكرامة والزلفى

[أكلتُ دماً إنْ لم أرعك بضرةٍ بعيدةٍ مهوى القرط طيبة النشر[1]

يعني] بالدم [الدية] والمعنى: أخذت بدل قتيل أرثه ديته؛ أي: كنت آخذاً لها إنْ لم أفزعك بضرةٍ أتزوجها عليك طويلة العنق طيبة الرائحة، فقوله: «بعيدة مهوى القرط» كناية عن طول العنق ومهوى القرط محل سقوطه، و«القرط»: ما يعلق في شحمة الأذن، ووجه حِلِفِه بذلك أنَّ أخذ الدية عار عندهم لأنه يتضمن قتل أعزته [ملء بطونهم] قال التفتازاني: بيان الحاصل المعنى وأمّا التحقيق فهو أنه جعل البطن بتمامهِ محل الأكل بمنزلة ما لو قيل: جعل الأكل في البطن أو في بعض البطن، فهو ظرف متعلق بأكل لا حال مقدرة على ما في تفسير «الكواشي»[2] [كقوله:

كلوا في بعض بطونكم تعِفّو ....][3]

أي: عن السؤال، وتمامه:

.... **فإن زمانكم زمن خميص**

أي: ضامرٍ [عبارة عن غضبهِ عليهم]؛ أي: لما ثبت بالنصوص أنه تعالى يسألهم والسؤال كلام حمل نفي الكلام على الغضب فهو كناية، ويجوز بقاء الكلام على ظاهرهِ. ويحمل نصوص السؤال على أنه يقع بألسنة الملائكة [بحرمانهم حال مقابليهم]؛ أي: بأنهم يحرمون كيفية مقابليهم وهم أهل الجنة [في الكرامة] متعلق

---

(١) البيت لأوس بن ثعلبة التيمي. انظر: الأشباه والنظائر، أبو الفضل الكردي [ص١٤٠].

(٢) موفق الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الكواشي الشافعي المقرئ المفسر (٥٩٠ ـ ٦٨٠هـ)، وكواشة قلعة من بلاد الموصل. القراء الكبار، الذهبي [ص٢٨٣].

(٣) الكتاب، سيبويه [ص٤٢].

۞ ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾﴾.

من الله. ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ لا يثني عليهم. ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ مؤلم ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ في الدنيا ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾ في الآخرة، بكتمان الحق للمطامع والأغراض الدنيوية ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ تعجب من حالهم في الالتباس بموجبات النار من غير مبالاة. و(ما) تامة مرفوعة بالابتداء، وتخصيصها كتخصيص قولهم: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ) أو استفهامية وما بعدها الخبر، أو موصولة وما بعدها صلة والخبر محذوف.

﴿١٧٦﴾ ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾؛ أي: ذلك العذاب بسبب أن الله نزل الكتاب بالحق فرفضوه بالتكذيب أو الكتمان. ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ (اللام) فيه إما للجنس، واختلافهم إيمانهم ببعض كتب الله تعالى وكفرهم ببعض. أو للعهد، والإشارة إما إلى التوراة، واختلفوا بمعنى تخلفوا عن المنهج المستقيم في تأويلها، أو خلفوا اخلاف ما أنزل الله تعالى مكانه؛ أي: حرفوا ما فيها. وإما إلى القرآن واختلافهم فيه قولهم

بحال ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾؛ أي: على عمل أهلها [تعجب من حالهم] والمراد بالتعجب منه تعالى: أنه تعجَّب للمخاطبين ويعلمهم بأنهم قد حلوا محل من يتعجب منه [و«ما» تامة] إلى آخره، فيها قول رابع: إنها نكرة موصوفة، وما بعدها صفة، والخبر محذوف؛ أي: حاصل، وخامس: أنها نافية، والمعنى: أن الله ما أصبرهم؛ أي: ما جعلهم يصبرون [و«ما» بعدها الخبر] راجع إلى الوجهين قبله هما كون «ما» تامة؛ أي: تعجبية واستفهامية دخلت على الفعل المتعدي بقصد التوبيخ ونحوه والتقدير: أي شيء صبرهم على النار [والخبر محذوف] تقدير الكلام: الذي جعلهم صابرين حاصل(١) [أو خلفوا خلاف ما أنزل الله]؛ أي: جعلوه خلفاً [مكانه]؛ أي:

---

(١) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ٤٣٢].

۞ ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ (١٧٧)﴾.

سحر، وَتَقوُّلَ، وكلام علمه بشر، وأساطير الأولين. ﴿لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ لفي خلاف بعيد عن الحق.

(١٧٧) ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ (الْبِرَّ): كل فعل مرضٍ، والخطاب لأهل الكتاب فإنهم أكثروا الخوض في أمر القبلة حين حولت، وادعى كل طائفة أن البر هو التوجه إلى قبلته، فرد الله تعالى عليهم، وقال: ليس البر ما أنتم عليه فإنه منسوخ، ولكن البر ما بيَّنته واتبعه المؤمنون. وقيل: عام لهم وللمسلمين؛ أي: ليس البر مقصوراً بأمر القبلة، أو ليس البر العظيم الذي يحسن أن تذهلوا بشأنه عن غيره أمرها، وقرأ حمزة وحفص (البرَّ) بالنصب ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾؛ أي: ولكن البر الذي ينبغي أن يهتم به برُّ من آمن بالله، أو: ولكن ذا البر من آمن؛ ويؤيده قراءة من قرأ: (ولكن البار). والأول أوفق وأحسن. والمراد بالكتاب الجنس، أو القرآن. وقرأ نافع وابن عامر

مكان «ما أنزل الله» [والأول]؛ أي: من التفسيرين [أوفق وأحسن]؛ أي: لأن السابق في الآية إنما هو نفي كون البر تولية الوجه، والذي يستدرك إنما هو من جنس ما ينفي[١] [والمراد بالكتاب: الجنس أو القرآن] فيه إيماء إلى أنّ هذا الكتاب هو الكتاب المذكور في قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ فإن أُريد به الجنس كان هذا مثله، أو العهد فكذلك لأن المعرف إذا أعيد كان الثاني عين الأول

---

(١) انظر: تهذيب اللغة، الأزهري [٥/ ١٢٥].

(وَلكِنْ) بالتخفيف ورفع (الْبِرُّ). ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾؛ أي: على حب المال، كما قال ﷺ لما سئل: أيّ الصدقة أفضل؟ قال: «**أن تؤتيه وأنت صحيح شحيح تأمل العيش، وتخشى الفقر**». وقيل: الضمير لله، أو للمصدر. والجار والمجرور في موضع الحال. ﴿ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ يريد المحاويج منهم، ولم يقيد لعدم الالتباس. وقدم ذوي القربى لأن إيتاءهم أفضل كما قال ﷺ: «**صدقتك على المسكين صدقة وعلى ذوي رحمك اثنتان، صدقة وصلة**». ﴿وَٱلْمَسَٰكِينَ﴾ جمع المسكين: وهو الذي أسكنته الخلة، وأصله دائم السكون كالمسكير للدائم السكر. ﴿وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ المسافر، سمي به لملازمته السبيل كما سمي القاطع ابن الطريق. وقيل: الضيف لأن السبيل يرعف به. ﴿وَٱلسَّآئِلِينَ﴾ الذين ألجأتهم الحاجة إلى السؤال، وقال ﷺ: «**للسائل حق وإن جاء على فرسه**». ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾ وفي تخليصها بمعاونة المكاتبين، أو فك الأسارى، أو ابتياع الرقاب لعتقها. ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ المفروضة. ﴿وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ يحتمل أن يكون المقصود منه ومن قوله: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ﴾ الزكاة المفروضة، ولكن الغرض من الأول: بيان مصارفها، ومن الثاني: أداؤها والحث عليها. ويحتمل أن يكون المراد بالأول نوافل الصدقات أو حقوقاً كانت في المال سوى

[**سئل: «أي الصدقة أفضل؟»**] إلى آخره. رواه الشيخان[(١)].

[**أو للمصدر**]؛ أي: الآيتان [«**صدقتك على المسكين**»] إلى آخره. رواه الترمذي[(٢)] والنَّسائي[(٣)] وغيرهما[(٤)] [**أسكنَهُ الخلة**] بفتح الخاء؛ أي: الحاجة [**يَرعف به**]؛ أي: تقدمه من رعف؛ أي: سبق. وتقدم [«**للسائل حق وإن كان على فرسه**»] رواه الإمام أحمد[(٥)] [**ببيان مصارفها**]؛ أي: على ما ذكر بقوله تعالى: ﴿ذَوِى

---

(١) صحيح البخاري [٢/٥١٥/ برقم: ١٣٥٣]، صحيح مسلم [٢/٧١٦/ برقم: ١٠٣٢].
(٢) سنن الترمذي [٣/٤٦/ برقم: ٦٥٨].
(٣) سنن النسائي [٥/٩٢/ برقم: ٢٥٨٢] وسنده صحيح
(٤) مسند أحمد [٤/١٨/ برقم: ١٦٢٧٩]. (٥) مسند أحمد [١/٢٠١/ برقم: ١٧٣٠].

۞ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ١٧٨﴾.

الزكاة. وفي الحديث: «**نسخت الزكاة كل صدقة**». ﴿وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ﴾ عطف على (مَنْ آمَنَ). ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ نصبه على المدح ولم يعطف لفضل الصبر على سائر الأعمال. وعن الأزهري: البأساء في الأموال كالفقر، والضراء في الأنفس كالمرض. ﴿وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ﴾ وقت مجاهدة العدو. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ﴾ في الدين واتباع الحق وطلب البر. ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ عن الكفر وسائر الرذائل.

والآية كما ترى جامعة للكمالات الإنسانية بأسرها، دالة عليها صريحاً أو ضمناً، فإنها بكثرتها وتشعبها منحصرة في ثلاثة أشياء: صحة الاعتقاد، وحسن المعاشرة، وتهذيب النفس. وقد أشير إلى الأول: بقوله: ﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ إلى ﴿وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾. وإلى الثاني: بقوله: ﴿وَءَاتَى ٱلۡمَالَ﴾ إلى ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ وإلى الثالث: بقوله: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إلى آخرها ولذلك وصف المستجمع لها بالصدق نظراً إلى إيمانه واعتقاده بالتقوى، اعتباراً بمعاشرته للخلق ومعاملته مع الحق. وإليه أشار بقوله ﷺ: «**من عمل بهذه الآية فقد استكمل الإيمان**».

١٧٨ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ﴾ كان في الجاهلية بين حيين من أحياء العرب دماء،

﴿ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ إلى آخره. [وبالثاني] الأنسب ومن الثاني [**وفي الحديث**: «**نسخت الزكاة كل صدقة**»] رواه الدارقطني[١] والبيهقي[٢] والمعنى: نسخت الزكاة وجوب كل صدقة [**لفضل الصبر**] تعليل لكون الصابرين نصب على المدح ولم يعطف ما قبله.

---

(١) سنن الدارقطني [٤/ ٢٨١/ ٣٩].
(٢) السنن الكبرى، البيهقي [٩/ ٢٦٢/ برقم: ١٨٧٩٩].

وكان لأحدهما طَول على الآخر، فأقسموا لنقتلن الحر منكم بالعبد والذكر بالأنثى. فلما جاء الإسلام تحاكموا إلى الرسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم فنزلت، وأمرهم أن يتباوؤا. ولا تدل على أن لا يقتل الحر بالعبد والذكر بالأنثى، كما لا تدل على عكسه، فإن المفهوم حيث لم يظهر للتخصيص غرض سوى اختصاص الحكم وقد بيّنا ما كان الغرض وإنما منع مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما قتل الحر بالعبد سواء كان عبده أو عبد غيره، لما روي عن علي رضي الله تعالى عنه: أن رجلاً قتل عبده فجلده الرسول ﷺ ونفاه سنة ولم يقده به. وروي عنه أنه قال: «**من السُّنَّة أن لا يقتل مسلم بذي عهد، ولا حر بعبد**»؛ ولأن أبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما، كانا لا يقتلان الحر بالعبد بين أظهر الصحابة من غير نكير. وللقياس على الأطراف، ومن سلم دلالته فليس له دعوى نسخه بقوله: ﴿ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] لأنه حكاية ما في التوراة فلا ينسخ ما في القرآن. واحتجت الحنفية به على أن مقتضى العمد القود وحده، وهو ضعيف

[**وكان لأحدهما طَول**] هو بفتح الطاء: «المنّ» يقال: طال عليه وتطول إذا امْتَنَّ، قاله الجوهري[1] [**وأمرهم أن يتباووا**]؛ أي: يتساووا في الحرية والذكورة وضدهما [**فإنّ المفهوم**] إنما يعتبر [**حيث لم يظهر للتخصيص**]؛ أي: بالقيد [**غرض سوى اختصاص الحكم**] ينفي غير المذكور [**وقد بينا**]؛ أي: في حكاية ما كان بين الحيين [**ما كان الغرض**] هو موافقة الواقع؛ أي: ما كان غرضاً سوى اختصاص الحكم فلا يعتبر المفهوم [**ومن سلم دلالته**]؛ أي: دلالة قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ﴾ الآية [البقرة: ١٧٨] أن لا يقتل الحر بالعبد والذكر بالأنثى[2] [**لأنه**]؛ أي: قوله تعالى: ﴿ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] [**حكاية ما في التوراة فلا ينسخ ما في القرآن**]؛ أي: وهو قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ﴾ الآية ولأنَّ المراد بقوله: ﴿ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ الأحرار؛ لأن اليهود المكتوب ذلك عليهم في التوراة لم يكن فيهم رقيق لأنّ الأرقاق إنما أُبيح لنبيِّنا ﷺ لأنه من الغنائم ولم يحل لغيره [**وهو ضعيف**] ليس

---

(١) الصحاح، الجوهري [٧/ ٥٦].

(٢) انظر: أصول الفقه، الجصاص [١/ ٢٧٧].

إذ الواجب على التخيير يصدق عليه أنه وجب وكتب، ولذلك قيل: التخيير بين الواجب وغيره ليس نسخاً لوجوبه. وقرئ: (كُتِبَ) على البناء للفاعل و(القصاص) بالنصب، وكذلك كل فعل جاء في القرآن. ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾؛ أي: شيء من العفو؛ لأن عفا لازم. وفائدته الإشعار بأن بعض العفو كالعفو التام في إسقاط القصاص. وقيل: (عفا) بمعنى: (ترك)، وشيء مفعول به وهو ضعيف، إذ لم يثبت عفا الشيء بمعنى تركه بل أعفاه. و(عفا) يعدى بـ(عن) إلى الجاني وإلى الذنب، قال الله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣] وقال: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١]. فإذا عدي به إلى الذنب عدي إلى الجاني باللام وعليه ما في الآية كأنه قيل: فمن عفي له عن جنايته من جهة أخيه؛ يعني: ولي الدم. وذكره بلفظ الإخوة الثابتة بينهما من الجنسية والإسلام ليرق له ويعطف عليه. ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾؛ أي: فليكن اتباع، أو فالأمر اتباع. والمراد به: وصية العافي بأن يطلب الدية بالمعروف فلا يعنف، والمعفو عنه بأن يؤديها بالإحسان: وهو أن لا يمطل ولا يبخس. وفيه دليل على أن الدية أحد مقتضى العمد،

بضعيف بل هو الأصح في مذهب الشافعي والمصنف من أتباعه ولا يختص ذلك بالحنفية[(١)].

[إذ الواجب على التخيير] إلى آخره. مردود لأَنَّ وجه الاحتجاج بالآية أنه رتب فيها الدية على العفو فدل على أنها إنما تجب بالعفو عليها في القتل العمد فعلم أن القتل العمد إنما يوجب القصاص فقط [وكذلك كل فعل]؛ أي: ماضٍ مبني للمفعول مشتق من الكتب [جاء في القرآن] نحو ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ فإنه يقرأ بالبناء للفاعل [أي شيءٍ من العفو]؛ أي: فهو مفعول مطلق لا مفعول به [لأَنَّ «عفا» لازم] والمفعول به مجرور باللام وعن أَخيه متعلق بالفعل أو حال من شيء [وفيه دليل على أَنَّ الدية أَحد مقتضى العمد][(٢)] إلى آخره. تقدم ما فيه مع بيان الأصح من

---

(١) انظر: أحكام القرآن، القاضي ابن العربي [١/ ١٠٩].

(٢) انظر: الاستذكار، ابن عبد البر [٨/ ٩٢].

۞ ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِي ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ١٧٩﴾.

وإلا لما رتب الأمر بأدائها على مطلق العفو. وللشافعي رضي الله تعالى عنه في المسألة قولان. ﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: الحكم المذكور في العفو والدية. ﴿تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ لما فيه من التسهيل والنفع، قيل: كتب على اليهود القصاص وحده، وعلى النصارى العفو مطلقاً. وخيرت هذه الأمة بينهما وبين الدية تيسيراً عليهم وتقديراً للحكم على حسب مراتبهم. ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ قتل بعد العفو وأخذ الدية. ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الآخرة. وقيل: في الدنيا بأن يقتل لا محالة لقوله ﷺ: «**لا أعافي أحداً قتل بعد أخذه الدية**».

١٧٩ ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ كلام في غاية الفصاحة والبلاغة من حيث جعل الشيء محل ضده، وعَرَّف القصاص ونكَّر الحياة؛ ليدل على أن في هذا الجنس من الحكم نوعاً من الحياة عظيماً، وذلك لأن العلم به يردع القاتل عن القتل، فيكون سبب حياة نفسين. ولأنهم كانوا يقتلون غير القاتل، والجماعة بالواحد، فتثور الفتنة بينهم؛ فإذا اقتص من القاتل سلم الباقون ويصير ذلك سبباً لحياتهم. وعلى الأول: فيه إضمار وعلى الثاني: تخصيص. وقيل: المراد بها الحياة الأخروية؛ فإن القاتل إذا اقتص منه في الدنيا لم يؤاخذ به في الآخرة. ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ﴾ يحتمل أن يكونا خبرين

القولين [وخير هذه الأمة بينهما] قضية ما قبله الاقتصار على هذا فقوله: [وبين الدية] قسم ثالث مرتب على العفو عليها فصار التخيير بين القصاص والعفو المطلق والعفو على الدية.

[وعلى الأول فيه إضمار] إذ التقدير ذلكم ولكم في مشروعية القصاص[1] [وعلى الثاني] فيه [تخصيص]؛ أي: تخصيص القصاص بالقاتل.

---

(١) انظر: الإبهاج، السبكي [١/ ٢٣٥].

۞ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾﴾.

لحياة، وأن يكون أحدهما خبراً والآخر صلة له، أو حالاً من الضمير المستكن فيه. وقرئ في (القصص)؛ أي: فيما قص عليكم من حكم القتل حياة، أو في القرآن حياة للقلوب. ﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ذوي العقول الكاملة. ناداهم للتأمل في حكمة القصاص من استبقاء الأرواح وحفظ النفوس. ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ في المحافظة على القصاص والحكم به والإذعان له، أو عن القصاص فتكفوا عن القتل.

﴿١٨٠﴾ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾؛ أي: حضرت أسبابه وظهرت أماراته. ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾؛ أي: مالاً. وقيل: مالاً كثيراً، لما روي عن علي رضي الله تعالى عنه: أن مولى له أراد أن يوصي وله سبعمائة درهم، فمنعه وقال: قال الله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ والخير هو المال الكثير. وعن عائشة رضي الله تعالى عنها: أن رجلاً أراد أن يوصي فسألته: كم مالك؟ فقال: ثلاثة آلاف! فقالت: كم عيالك؟ قال: أربعة! قالت: إنما قال الله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ فإن هذا لشيء يسير فاتركه لعيالك. ﴿ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ مرفوع بكتب، وتذكير فعلها للفصل، أو على تأويل: أن يوصي، أو الإيصاء، ولذلك ذكر الراجع في قوله: (فَمَنْ بَدَّلَهُ). والعامل في إذا مدلول كتب لا الوصية لتقدمه عليها. ....

[أو على القصاص] عطف على «القصاص» [مرفوع بكتب] فهو النائب عن الفاعل. وقال أبو حيان: الأحسن ما قاله بعضهم: أن نائب الفاعل «عليكم» و«الوصية» خبر مبتدأ مقدر جواباً لسؤال وكأنه قيل: ما المكتوب على أحدنا إذا حضرهُ الموت؟ فقيل: الوصية![1] [والعامل في «إذا» مدلول «كتب»] هو إيجاب الله

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ٤٤٨].

وقيل: مبتدأ خبره (لِلْوالِدَيْنِ)، والجملة جواب الشرط بإضمار الفاء كقوله: (مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يشكُرَها) وردَّ بأنه إن صحَّ فمن ضرورات الشعر. وكان هذا الحكم في بدء الإسلام فنسخ بآية المواريث وبقوله عليه الصلاة والسلام: «**إن الله أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث**». وفيه نظر: لأن آية المواريث لا تعارضه بل تؤكده من حيث إنها تدل على تقديم الوصية مطلقاً، والحديث من الآحاد، وتلقي الأمة له بالقبول لا يلحقه بالمتواتر. ولعله احترز عنه من فسر الوصية بما أوصى به الله من توريث الوالدين والأقربين بقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١]. أو بإيصاء المحتضر لهم بتوفير ما أوصى به الله عليهم ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ بالعدل فلا يفضل الغنى، ولا يتجاوز الثلث. ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ مصدر مؤكد؛ أي: حق ذلك حقاً.

تعالى لكن لا يخفى أنه قديم فلا يتقيد بوقت الحضور فلا يكون عاملاً في إذا فالمراد أثره وهو الوجوب فكتب معناه وجب [وقيل: مبتدأ] عطف على مرفوع «يكتب».

[من يفعل الحسنات للّه يشكرها ....]

هو لعبد الرحمٰن بن حسان بن ثابت[1]، وقيل: لكعب بن مالك. وتمامه:

.... **والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان**

[فنسخ]؛ أي: وجوب الوصية وكذا صحتها بإيصاء الورثة [بآية المواريث، وبقوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ الله أعطى كل ذي حق حقهِ...»][2] إلى آخره. بناءً على الأصح من أنَّ الكتاب ينسخ بالسُّنَّة وإن لم تتواتر، وبذلك ظهر ما في قول بعضهم أن الكتاب لا ينسخ بالسُّنَّة، وما في قول المصنف [فيه نظر] إلى آخره. والحديث المذكور رواه الترمذي وحسنه[3]؛ [بل تؤكده]؛ أي: بقولهِ: من بعد وصية [ولعله أحترز عنه]؛ أي: النسخ [بإيصاء المحتضر]؛ أي: الذي حضره الموت [﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ مصدر مؤكد] تبع فيه الزمخشري[4] وغيرهِ[5] ورده أبو حيان بأن

---

(١) الكتاب، سيبويه [ص١٩٠].
(٢) سنن أبي داود [٢/٢٧/برقم: ٢٨٧٠].
(٣) سنن الترمذي [٤/٤٣٣/برقم: ٢١٢٠].
(٤) الكشاف، الزمخشري [١/٢٥٠].
(٥) مدارك الترتيل وحقائق التأويل، النسفي [١/١٠٣].

۞ ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴿١٨١﴾ فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٖ جَنَفًا أَوۡ إِثۡمٗا فَأَصۡلَحَ بَيۡنَهُمۡ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿١٨٢﴾﴾.

﴿١٨١﴾ - ﴿١٨٢﴾ ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ﴾ غيره من الأوصياء والشهود. ﴿بَعۡدَمَا سَمِعَهُۥ﴾؛ أي: وصل إليه وتحقق عنده، ﴿فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ﴾ فما إثم الإيصاء المغير أو التبديل، إلا على مبدله لأنه هو الذي خاف وخالف الشرع. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ وعيد للمبدّل بغير حق. ﴿فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٖ﴾؛ أي: توقع وعلم، من قولهم: أخاف أن ترسل السماء. وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وأبو بكر (مُوَصٍّ) مشدداً. ﴿جَنَفًا﴾ ميلاً بالخطأ في الوصية. ﴿أَوۡ إِثۡمٗا﴾ تعمداً للحيف. ﴿فَأَصۡلَحَ بَيۡنَهُمۡ﴾ بين الموصى لهم بإجرائهم على نهج الشرع. ﴿فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ﴾ في هذا التبديل؛ لأنه تبديل باطل إلى حق بخلاف الأول. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ وعد للمصلح، وذكر المغفرة لمطابقة ذكر الإثم وكون الفعل من جنس ما يؤثم.

قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ متعلق بـ«حقاً» أو صفة له، وكل منهما يخرجه عن التأكيد(١)، أمّا الأول: فلأنَّ المصدر المؤكد لا يعمل إنما يعمل المصدر الذي ينحل إلى حرف مصدري، والفعل أو المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل. وأما الثاني: فلأن «حقاً» مخصص بالصفة فلا يكون مؤكداً وقيل: «حقاً» نعت لمصدر «كتب» أو «أوصى»؛ أي: كتْباً أو إيصاءً حقاً، وقيل: حال من مصدر أحدهما معرفاً(٢) [حاف] بحاء مهملة؛ أي: ظلم [أي: توقع وعلم] التوقع وإن لم يستلزم العلم لا ينافيه فجمع بينهما وإن كان استعماله فيما لا علم بوقوعهِ أظهر وأكثر [بخلاف الأول]؛ أي: في قوله: «﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ﴾» إلى آخره. [وكون الفعل]؛ أي:

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ٤٥١].

(٢) انظر: السراج المنير، الخطيب الشربيني [١/ ١٠٢].

۞ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١٨٤﴾.

---

١٨٣ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾؛ يعني: الأنبياء والأمم من لدن آدم عليه السلام، وفيه توكيد للحكم وترغيب على الفعل وتطييب على النفس. و(الصوم) في اللغة: الإمساك عما تنازع إليه النفس، وفي الشرع: الإمساك عن المفطرات بياض النهار، فإنها معظم ما تشتهيه النفس. ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ المعاصي فإن الصوم يكسر الشهوة التي هي مبدأها كما قال عليه السلام: «**فعليه بالصوم فإن الصوم له وِجاء**» أو الإخلال بأدائه لأصالته وقدمه.

١٨٤ ﴿أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾ مؤقتات بعدد معلوم، أو قلائل. فإن القليل من المال يعد عدّاً والكثير يهال هيلاً، ونصبها ليس بـ(الصيام) لوقوع الفصل بينهما بل بإضمار صوموا لدلالة الصيام عليه، والمراد بها رمضان، أو ما وجب صومه قبل وجوبه، ونسخ به وهو عاشوراء أو ثلاثة أيام من كل

وهو التبديل [تنازع]؛ أي: تميل [مبدأها]؛ أي: المعاصي [«... **فعليه بالصوم**»] إلى آخره. رواه الشيخان[1] [«...**فإن الصوم له وجاء**»]؛ أي: رض الخصيتين، والمراد: قاطع الشهوة، وتفسيره برضّ الخصيتين مجاز علاقته المشابهة بَينَّ رَضِّهما ورَضِّ الذَّكَر، إذ كل منهما قاطع للشهوة [**أو الإخلال**] **عطف على المعاصي** [**بأَدائِهِ لأصالته وقدمِهِ**] الضمير في الثلاثة للصوم، وفي نسخة: «بإدائها لأصالتها وقدمها» وظاهرها ليس بصحيح فتأمل.

(١) صحيح البخاري [٢/ ٦٧٣/ برقم: ١٨٠٦]، صحيح مسلم [٢/ ١٠١٨/ برقم: ١٤٠٠].

شهر، أو بـ(كما كتب) على الظرفية، أو على أنه مفعول ثان لـ(كُتِبَ عَلَيْكُمُ) على السعة. وقيل معناه: صومكم كصومهم في عدد الأيام، لما روي: (أن رمضان كتب على النصارى، فوقع في برد أو حر شديد فحولوه إلى الربيع وزادوا عليه عشرين كفارة لتحويله). وقيل: زادوا ذلك لموتانٍ أصابهم. ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾ مرضاً يضره الصوم ويعسر معه. ﴿أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ أو راكب سفر، وفيه إيماء إلى أن من سافر أثناء اليوم لم يفطر. ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾؛ أي: فعليه صوم عدد أيام المرض، أو السفر من أيام أُخَر إن أفطر، فحذف الشرط والمضاف والمضاف إليه للعلم بها. وقرئ بالنصب؛ أي: فليصم عدة، وهذا على سبيل الرخصة. وقيل: على الوجوب وإليه

[أو بكما كتب] عطف على «بإضمار صوموا»، وعبارة غيره: «أو بكتب» [على الظرفية أو على أنه مفعول ثان لـ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾ على السعة][1] قال أبو حيان: وكلا القولين خطأ! أما الأول: فلأنَّ الظرف محل للفعل والكتابة، ليست واقعة في الأيام وإنما الواقع فيها متعلقها، فلو قال لولدِهِ الذي ولد يوم الجمعة: «سرني ولادتك يوم الجمعة!» لم يكن موضع الجمعة ظرفاً لـ«سرني»؛ لأنه ليس محل السرور، وأمَّا الثاني: فمبني على كونه ظرفاً لـ«كتبَ» وقد تقدم أنه خطأ[2] [وقيل: معناه: صوموا كصومكم في عدد الأيام]؛ أي: فيكون أياماً تمييزاً [وزادوا عليه عشرين]؛ أي: عشرة قبله ثم عشرة بعده [لمُوتان] هو بضم الميم موت يقع على الماشية[3].

[أو راكب سفر] فيه كما قال التفتازاني في إشارة إلى أن كلمة على في الآية استعارة تبعية شبه تلبسه بالسفر باستعلاء الراكب واعتلائه على المركوب يتصرف فيه كيف يشاء، وإلا فمجرد الظرف لا يدل إلا على معنى الكون والحصول؛ أي: كائناً على سفر [فحذف الشرط] وهو «إن أفطر» [والمضاف]؛ أي: وهو الصوم [والمضاف إليه]؛ أي: وهو أيام المرض والسفر [وهذا]؛ أي: الإفطار للمرض أو السفر

---

(١) انظر: روح المعاني، الألوسي [٢/ ٥٦].
(٢) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ٥].
(٣) انظر: الصحاح، الجوهري [٢/ ١٨٥].

ذهب الظاهرية وبه قال أبو هريرة رضي الله عنه. ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾ وعلى المطيقين للصيام إن أفطروا. ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ نصف صاع من بر أو صاع من غيره عند فقهاء العراق، ومدّ عند فقهاء الحجاز. رخص لهم في ذلك أول الأمر لما أمروا بالصوم فاشتد عليهم لأنهم لم يتعودوه، ثم نسخ. وقرأ نافع وابن عامر برواية ابن ذكوان بإضافة الفدية إلى الطعام وجمع (المساكين). وقرأ ابن عامر برواية هشام (مساكين) بغير إضافة الفدية إلى الطعام، والباقون بغير إضافة وتوحيد مسكين، وقرئ: (يطوقونه)؛ أي: يكلفونه أو يقلدونه من الطوق بمعنى: الطاقة، أو القلادة ويتطوقونه؛ أي: يتكلفونه، أو يتقلدونه ويطوقونه بالإدغام، و(يطيقونه) و(يتطيقونه) على أن أصلهما (يطيوقونه) و(يتطيوقونه) من فيعل وتفعيل بمعنى (يتطيقونه)، وعلى هذه القراآت يحتمل معنى ثانياً وهو الرخصة لمن يتعبه الصوم ويجهده. وهم الشيوخ والعجائز في الإفطار والفدية، فيكون ثابتاً وقد أول به القراءة المشهورة؛ أي: يصومونه جهدهم وطاقتهم. ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ فزاد في الفدية. ﴿فَهُوَ﴾ فالتطوع ....

[وقرئ «يطوقونه»][1]؛ أي: ببنائه للمفعول من طوق بوزن قطع [ويطوقونه]؛ أي: بإدغام التاء في الطاء من «يتطوقونه» [ويطيقونه ويَطّيقونه] الأول بضم الياء وتخفيف الطاء، والثاني: بفتح الياء وتشديد الطاء كالياء بعدها فيهما، وكلاهما من «تطيق يتطيق»، والأصل «تَطَيْوَقَ» اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فأُبدلت الواو ياء وأدغم فيها الياء[2] [في الإفطار والفدية] متعلق بالرخصة [فيكون ثابتاً]؛ أي: غير منسوخ [وقد أُول به]؛ أي: بالمعنى الثاني [أي: يصومونه جهدهم وطاقتهم]؛ أي: يصومونه جاهدين غاية جهدهم ووسعهم فلا تكون منسوخة[3].

---

(١) وهي قراءة شاذة قرأت بها عائشة وسعيد بن جبير وعكرمة. انظر: جامع البيان، الطبري [٣/ ٤١٨]، المصاحف، ابن أبي داود [١/ ٣٠٩/برقم: ٢١٧].

(٢) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ٦٧٧].

(٣) انظر: أحكام القرآن، القاضي ابن العربي [١/ ١٤٨].

۞ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾﴾.

أو الخير. ﴿خَيْرٌ لَّهُۥ ۚ وَأَن تَصُومُوا۟﴾ أيها المطيقون، أو المطوقون وجهدتم طاقتكم. أو المرخصون في الإفطار ليندرج تحته المريض والمسافر. ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ﴾ من الفدية أو تطوع الخير أو منهما ومن التأخير للقضاء. ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ما في الصوم من الفضيلة وبراءة الذمة، وجوابه محذوف دل عليه ما قبله؛ أي: اخترتموه. وقيل معناه: إن كنتم من أهل العلم والتدبر علمتم أن الصوم خير من ذلك.

﴿١٨٥﴾ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ مبتدأ خبره ما بعده، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: ذلكم شهر رمضان، أو بدل من الصيام على حذف المضاف؛ أي: كتب عليكم الصيام صيام شهر رمضان. وقرئ بالنصب على إضمار (صوموا)، أو على أنه مفعول، ﴿وَأَن تَصُومُوا۟﴾ [البقرة: ١٨٤] وفيه ضعف، أو

[**أو الخير خير له**] الخير الأول مصدر، والثاني أفعل التفضيل [**أي: أخترتموه**] أولى منه فالصوم خير لكم [**خبره ما بعده**] هو قوله: ﴿ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ أو قوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ﴾ كما يعلم من كلامه بعد [**تقديره ذلكم**] الإشارة إلى الصيام أو إلى أيام معدودات بحذف مضاف؛ أي: صيامها[1] [**أو بدل من «الصيام» على حذف المضاف**]؛ أي: لأن ما تخلل متعلق بـ«كتب» لفظاً أو معنى وليس بأجنبي، والبدل بدل اشتمال إن لم يُقدّرَ المضاف وإن قدر فبدل «كل» [**أو على أنه مفعول ﴿وَأَن تَصُومُوا۟﴾ وفيه ضعف**]؛ أي: للفصل بين العامل والمعمول بالخبر بينهما معمول هو بمنزلة جزء من الكلمة لأَنَّ أنْ المصدرية حرف موصول،

(١) عبارة: (مضاف؛ أي: صيامها) زيادة من نسخة [ز ـ ج].

بدل من (أيام معدودات). والشهر: من الشهرة، ورمضان: مصدر (رمض) إذا احترق فأضيف إليه الشهر، وجعل علماً ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون، كما منع دأية في ابن دأية علماً للغراب للعلمية والتأنيث، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**من صام رمضان**» فعلى حذف المضاف لأمن الالتباس، وإنما سموه بذلك إما لارتماضهم فيه من حر الجوع والعطش، أو لارتماض الذنوب فيه، ....

والفعل مع ما في خبره صلة لها؛ أي: والفصل بين أجزاء الصلة بالأجنبي غير جائز[1].

[**وجعل عَلماً**]؛ أي: علم جنس، والمراد مجموع المضاف والمضاف إليه، وإلّا لم يحسن إضافة «شهر» إلى «رمضان» كما لا يحسن «إنسان زيد»[2]، قاله التفتازاني.

ثم قال: وبالجملة فقد اطبقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف والمضاف إليه شهر رمضان وشهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر، وفي البواقي لا يضاف شهر إليه، ثم في الإضافة تعتبر في أسباب منع الصرف وامتناع اللام وجوبها حال المضاف إليه؛ فيمتنع مثل: شهر رمضان، وابن دأيَة، من الصرف ودخول اللام، وينصرف مثل شهر ربيع الأول وابن عباس وتجب اللام في مثل «امرئ القيس»؛ أي: لأنه موضوع مع اللام[3] ويجوز في مثل ابن عباس [**علماً للغراب**] هو قيد في «ابن دأية»، ودأية البعير موضع قتبه [«**من صام رمضان...**»] تمامه: «**إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه**» رواه الشيخان[4] [**فعلى**] وفي نسخة: على [**حذف مضاف**] قاله التفتازاني، وجاز الحذف من الأعلام وإن كان من قبيل حذف بعض الكلمة لأنهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف إليه حيث أعربوا الجزئين [**إما لارتماضهم فيه**] مأخوذ من ارتمض الرجل من كذا: اشتد عليه وأقلقه.

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٦/١]. (٢) الكليات، الكفومي [ص١٦٨٥].
(٣) عبارة: (أي: لأنه موضوع مع اللام) زيادة من نسخة [ز ـ ج].
(٤) صحيح البخاري [١/ ٢٢/برقم: ٣٨]، صحيح مسلم [١/ ٥٢٣/برقم: ٧٦٠].

أو لوقوعه أيام رمض الحر حين ما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة.

﴿ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾؛ أي: ابتدئ فيه إنزاله، وكان ذلك ليلة القدر، أو أنزل فيه جملة إلى سماء الدنيا ثم نزل منجماً إلى الأرض، أو أنزل في شأنه القرآن وهو قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]. وعن النبي ﷺ: **«نزلت صحف إبراهيم عليه السلام أول ليلة من رمضان، وأنزلت التوراة لست مضين، والإنجيل لثلاث عشرة، والقرآن لأربع وعشرين»**. والموصول بصلته خبر المبتدأ أو صفته والخبر ﴿فَمَن شَهِدَ﴾، والفاء لوصف المبتدأ بما تضمن معنى الشرط.

[أو لوقوعهِ أيام رمض الحر حيثما فصلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة] قال أئمة اللغة: كان أسماء الشهور في اللغة القديمة: تمر، ناجر، خوان، رمضان، حنين، ورَنة، الأصم، وعِل، ناتق، عاذل، هُواع، براك[١]، على الترتيب، وسمي المحرم لتحريم القتال فيهِ، وصفر لخلو مكة فيه عن أهلها إلى الحروب، والربيعان لارتباع الناس فيهما؛ أي: أقامتهم، وجماديان لجمود الماء فيهما، ورجب لترجيب العرب إياهُ؛ أي: تعظيمهم له، وشعبان لتشعب القبائل فيه، ورمضان لرمض الفصال فيه، وشوال لشول أذناب اللقاح فيه، وذو القعدة للقعود فيه عن الحرب، وذو الحجة لحجهم فيه[٢].

[«نزلت صحف إبراهيم»] إلى آخره. رواه الإمام أحمد[٣] وغيره[٤] **فائدة:** قال ابن عادل: يروى أن جبريل عليه السلام نزل على آدم اثني عشرة مرة، وعلى إدريس أربع مرات، وعلى إبراهيم اثنتين وأربعين مرة، وعلى نوح خمسين مرة، وعلى موسى أربعمائة مرة، وعلى عيسى عشر مرات، وعلى محمد ﷺ أربعاً وعشرين ألف مرة[٥] [والفاء لوصف المبتدأ بما تضمن معنى الشرط] نظيره: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡ﴾ [الجمعة: ٨] لكن ردّه أبو حيان: بأنّ «الذي» هنا صفة لعلم فلا

---

(١) انظر: المخصص، ابن سيده [٢/ ٣٨٧].
(٢) انظر: العقد الفريد، ابن عبد ربه [٢/ ٤٩٣].
(٣) مسند أحمد [٤/ ١٠٧/ برقم: ١٧٠٢٥].
(٤) المعجم الكبير، الطبراني [٢٢/ ٧٥/ برقم: ١٨٥].
(٥) اللباب، ابن عادل [١٢/ ٧].

وفيه إشعار بأن الإنزال فيه سبب اختصاصه بوجوب الصوم. ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِۚ﴾ حالان من (القرآن)، أن أنزل وهو هداية للناس بإعجازه وآيات واضحات مما يهدي إلى الحق، ويفرق بينه وبين الباطل بما فيه من الحكم والأحكام. ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُۖ﴾ فمن حضر في الشهر ولم يكن مسافراً فليصم فيه. والأصل فمن شهد فيه فليصم فيه، لكن وضع المظهر موضع المضمر الأول للتعظيم، ونصب على الظرف وحذف الجار ونصب الضمير الثاني على الاتساع. وقيل: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ﴾ هلال الشهر فليصمه، على أنه مفعول به كقولك: شهدت الجمعة؛ أي: صلاتها فيكون: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۗ﴾ مخصصاً له؛ لأن المسافر والمريض ممن شهد الشهر ولعل تكريره لذلك، أو لئلا يتوهم نسخه كما نسخ قرينه.

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾؛ أي: يريد أن ييسر عليكم ولا يعسر عليكم، فلذلك أباح الفطر في السفر والمرض. ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ علل لفعل محذوف دل عليه ما سبق؛ أي: وشرع جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر

يتخيل فيه عموم، وبأنَّ الفعل الذي هو «أنزل» ماضٍ لفظاً ومعنى، بخلاف النظير فإن «الموت» فيه ليس معيناً بل فيه عموم وصلة الذي فيه وهي تفرون مستقبلة(١). انتهى. ويُرد بأن العلم فيما هنا علم جنس كما مَرَّ لا علم شخص، والفعل الماضي بجامع العموم فلا ينافيانه [مما يهدي إلى الحق]؛ أي: من جنس ما هدى الله به، فليس إشارة إلى الهدي السابق وفي ذلك دفع لسؤال التكرار [فيكون] إلى آخره. مفرع(٢) على القولين وإن أوهم كلامه تخصيصه بالثاني [كما نسخ قرينة]؛ أي: وهو ﴿وَعَلَى

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ١٠].

(٢) كما في نسخة [ز ـ ب]، وفي نسخة [الأصل]: (مرفوع).

۞ ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾.

والمرخص بالقضاء ومراعاة عدة ما أفطر فيه، والترخيص ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ إلى آخره على سبيل اللف، فإن قوله: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ علة الأمر بمراعاة العدة، ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾ علة الأمر بالقضاء وبيان كيفيته، ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ علة الترخيص والتيسير. أو الأفعال كل لفعله، أو معطوفة على علة مقدرة مثل: (ليسهل عليكم)، أو لتعلموا ما تعملون ولتكملوا العدة، ويجوز أن يعطف على اليسر؛ أي: ويريد بكم لتكملوا كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾ [الصف: ٨]. والمعنى: بالتكبير تعظيم الله بالحمد والثناء عليه، ولذلك عدى بـ(على). وقيل: تكبير يوم الفطر، وقيل: التكبير عند الإهلال وما يحتمل المصدر، والخبر؛ أي: الذي هداكم إليه وعن عاصم برواية أبي بكر (وَلِتُكَمِّلُوا) بالتشديد.

﴿١٨٦﴾ ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾؛ أي: فقل لهم: إني قريب، ....

﴿الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ الآية [والمرخص] بفتح الخاء؛ أي: وأمر المرخص له [**بالقضاء**] لما فاته [**ومراعاة عدة ما أفطر فيه**] عطف على «القضاء» [**والترخيص**] عطف على «أمر» [**علة الأمر بالقضاء**][1] لأنه نعمة فتستوجب الحمد.

[﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ **علة الترخيص والتيسير**] لانحلالهِ لإرادة أن تشكروا [**أو الأفعال**] عطف على «الفعل» [**أو معطوفة**] عطف على «علل» [**أو لتعلموا**] عطف على «ليسهل» [**ويجوز أنْ يعطف على اليسر**]؛ أي: بزيادة اللام وإضمار «أنْ»، أو بجعل اللام بمعنى «إنْ»، وفي كل منهما تكلف [**وما يحتمل المصدر والخبر**]؛ أي: أو بخبر يعني: الموصول وهو تغيير[2] غريب والمعنى عليه: «ولتكبروا الله على اتباع الذي هداكم إليه»[3] [**أي: فقل لهم إني قريب**] قدر القول لأن القرب لا يترتب على

---

(١) انظر: روح المعاني، الألوسي [٢/ ٦٢]. (٢) في نسخة [ز]: (تعبير).
(٣) الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ٦٩٢].

۝ ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْۖ فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٨٧﴾﴾.

وهو تمثيل لكمال علمه بأفعال العباد وأقوالهم واطلاعه على أحوالهم بحال من قرب مكانه منهم، روي: أن أعرابياً قال لرسول الله ﷺ: أقريب ربنا فنناجيه أم بعيد فنناديه، فنزلت: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ تقرير للقرب. ووعد للداعي بالإجابة. ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى﴾ إذا دعوتهم للإيمان والطاعة كما أجيبهم إذا دعوني لمهماتهم ﴿وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى﴾ أمر بالثبات والمداومة عليه. ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ راجين إصابة الرشد وهو إصابة الحق. وقرئ بفتح الشين وكسرها.

واعلم أنه تعالى لما أمرهم بصوم الشهر ومراعاة العدة، وحثهم على القيام بوظائف التكبير والشكر، عقبه بهذه الآية الدالة على أنه تعالى خبير بأحوالهم، سميع لأقوالهم مجيب لدعائهم، مجازيهم على أعمالهم تأكيداً له وحثاً عليه، ثم بيَّن أحكام الصوم فقال:

﴿١٨٧﴾ ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْۚ﴾ روي أن المسلمين كانوا إذا أمسوا أحل لهم الأكل والشرب والجماع إلى أن يصلوا العشاء

الشرط إنما يترتب عليه الإخبار بالقرب [**وهو تمثيل**] إلى آخره؛ يعني: أنْ القرب حقيقة في القرب المكاني وقد استعمل هنا في الحال الشبيهِ بحال من قرب مكانه مع اعتبار عدة أمور فيكون لفظ قريب استعارة تبعية تمثيلة [**عقبه بهذه الآية**]؛ أي: وهي آية: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى﴾.

[**روي: «أن المسلمين...»**] إلى آخره. رواه الإمام أحمد(١) وغيره(٢) مقيداً بما

---

(١) مسند أحمد [٥/٢٤٦/ برقم: ٢٢١٧٧]. (٢) مستدرك الحاكم [٢/٣٠١/ برقم: ٣٠٨٥].

الآخرة أو يرقدوا، ثم: أن عمر رضي الله تعالى عنه باشر بعد العشاء فندم وأتى النبي ﷺ واعتذر إليه، فقام رجال واعترفوا بما صنعوا بعد العشاء فنزلت. وليلة الصيام: الليلة التي يصبح منها صائماً، والرفث: كناية عن الجماع؛ لأنه لا يكاد يخلو من رفث وهو الإفصاح بما يجب أن يكنى عنه، وعدي بـ(إلى) لتضمنه معنى الإفضاء، وإيثاره ههنا لتقبيح ما ارتكبوه ولذلك سماه خيانة. وقرئ: (الرفوث). ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ استئناف يبين سبب الإحلال وهو قلة الصبر عنهن، وصعوبة اجتنابهن لكثرة المخالطة وشدة الملابسة، ولما كان الرجل والمرأة يعتنقان ويشتمل كل منهما على صاحبه شبه باللباس قال الجعدي:

إِذَا مَا الضَجِيعُ ثَنَى عِطْفَهَا تَثَنَّتْ فَكَانَتْ عَلَيْهِ لِبَاسَا

أو لأن كل واحد منهما يستر حال صاحبه ويمنعه من الفجور. ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ تظلمونها بتعريضها للعقاب، وتنقيص حظها من الثواب، والاختيان أبلغ من الخيانة ....

بعد اليوم[١]، وغيرهما مطلقاً كما قال المصنف [واعترفوا بما صنعوا بعد العشاء]؛ أي: من المباشرة وهي الجماع [بما يجب أَن يكنى عنه] زادَ في «الكشاف» كلفظ «النيك»[٢]؛ أي: في أنه يجب أن يكنى عنه بلازم من لوازمهِ كـ«الرَّفَث» وهو إن كان فحشاً وأفاد بقولهِ: كلفظ «النيك» أنه لا ينحصر فيه ما مُثّل لهِ به بل مَثَّله غيره كالجماع والوطء وإن كان بعضها أفحش من بعض.

[لتقبيح ما ارتكبوهُ]؛ أي: لتقبيح التصريح بما ارتكبوهُ وهو الجماع [سماه خيانة]؛ أي: في قوله: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

[إِذَا مَا الضَجِيعُ ثَنَّى عِطْفَهَا تَثَنَّتْ فَكَانَتْ عِلَيْه لِبَاسَا][٣]

«ما» زائدة، و«الضجيع» المضاجع، و«ثنى عطفها» أمال شقها، و«تثنت» مالت، والشاهد في قوله: «فكانت عليه لباساً» [والاختيان أبلغ من الخيانة]؛ أي:

---

(١) وفي نسخة [ز ـ ج]: (النوم).
(٢) الكشاف، الزمخشري [١/٢٥٦].
(٣) البيت للنابغة الجعدي. انظر: [١/١١١]، تهذب اللغة، الأزهري [٤/٢٩٢].

كالاكتساب من الكسب. ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ لما تبتم مما اقترفتموه. ﴿وَعَفَا عَنكُمْ﴾ ومحا عنكم أثره. ﴿فَالْئَنَ بَشِرُوهُنَّ﴾ لما نسخ عنكم التحريم وفيه دليل على جواز نسخ السُّنَّة بالقرآن، و(المباشرة): إلزاق البشرة؛ كنّى به عن الجماع. ﴿وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ واطلبوا ما قدره لكم وأثبته في اللوح المحفوظ من الولد، والمعنى: أن المباشر ينبغي أن يكون غرضه الولد فإنه الحكمة من خلق الشهوة. وشرع النكاح لا قضاء الوطر، وقيل: النهي عن العزل، وقيل: عن غير المأتى. والتقدير: وابتغوا المحل الذي كتب الله لكم.

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ شبه أول ما يبدو من الفجر المعترض في الأفق وما يمتد معه من غبش الليل، بخيطين أبيض وأسود، واكتفى ببيان الخيط الأبيض بقوله: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ عن بيان الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ، لدلالته عليه. وبذلك خرجا عن الاستعارة إلى التمثيل. ....

لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى[1] [كالاكتساب]؛ أي: فإنَّه أبلغ [من الكسب] لما ذكر مما [اقترفتموه]؛ أي: اكتسبتموه [وقيل: النهي عن العزل] مقابل للقول بطلب الولد لكنه عبر عنه بالنهي بناءً على أنَّ الأمر بالشيء نهي عن ضده أو مستلزم له [غبش الليل] بفتح الغين المعجمة والموحدة بقية الليل وقيل: ظلمة آخر الليل[2] [وبذلك]؛ أي: بذكر من الفجر [خرجا عن الاستعارة إلى التمثيل]؛ أي: التشبيه لأنَّ الاستعارة لا يذكر فيها المشبه فخرج عنها الكلام إلى التشبيه كما أن قولك: «رأيت أسداً» مجاز فإن أردت من فلان رجع تشبيهاً.

وإنما زِيد «من الفَجْر» حتى كان تشبيهاً ولم يقتصر على الاستعارة التي هي أبلغ من التشبيه، وأدخل في الفصاحة لأن من شرط المستعار أن يدخل عليه الحال؛ أي: الكلام ولو لم يذكر «من الفجر» لم يعلم أن الخيطين مستعاران فزِيد «من

---

(١) انظر: غريب القرآن، الراغب الأصفهاني [ص١٦٣].

(٢) الصحاح، الجوهري [١٥٨/٥].

ويجوز أن تكون (من) للتبعيض، فإن ما يبدو بعض الفجر. وما روي: أنها نزلت ولم ينزل من الفجر، فعمد رجال إلى خيطين أسود وأبيض ولا يزالون يأكلون ويشربون حتى يتبينا لهم، فنزلت. إن صحَّ فلعله كان قبل دخول رمضان وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائزة، أو اكتفي أولاً باشتهارهما في ذلك ثم صرح بالبيان لما التبس على بعضهم وفي تجويز المباشرة إلى الصبح الدلالة على جواز تأخير الغسل إليه وصحة صوم المصبح جنباً ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ بيان آخر وقته، وإخراج الليل عنه فينفي صوم الوصال ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ معتكفون فيها و(الاعتكاف): هو اللبث في المسجد بقصد القربة. والمراد بالمباشرة: الوطء. وعن قتادة: كان الرجل يعتكف فيخرج إلى امرأته فيباشرها ثم يرجع فنهوا عن ذلك.

الفجر» فكان ذلك تشبيهاً بليغاً وخرج عن الاستعارة[1] **[ويجوز أَنْ تكون «من» للتبعيض]** كما كانت فيما مرّ للبيان، وعلى كل منهما فهي مع مدخولها في محل الحال والمعنى على التبعيض حال كون الخيط الأبيض بعضاً من الفجر، وعلى البيان حال كونه هو الفجر **[وما روي: «أنها نزلت...»]**[2] إلى آخره. جواب ما يقال: كيف جاز فعل ذلك في رمضان مع تأخير البيان **[إنْ صح]** لم يطلع على تصحيحه مع أنه صحيح فقد رواه البخاري وغيره[3] **[أُو اكتفى]**؛ أي: أو كان بعد دخول رمضان لكن اكتفى باشتهارهما؛ أي: الخيطين **[في ذلك]**؛ أي: في التشبيه **[وفي تجويز المباشرة]** إلى آخره، وجهه أن المباشرة إذا كانت مباحة إلى الفجر لم يكن الغسل إلا بعد الفجر فعلم به ما قاله **[فيبقى صوم الوصال]**؛ أي: لأنه تعالى جعل الليل غاية للصوم وغاية الشيء منتهاه وما بعدها يخالف ما قبلها[4].

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/١٦٦].

(٢) صحيح البخاري [٤/١٦٤٠/برقم: ٤٢٤٠]، صحيح مسلم [٢/٧٦٦/برقم: ١٠٩٠].

(٣) سبق تخريجه. وانظر: مسند أحمد [٤/٣٧٧/برقم: ١٩٩٣٤]، صحيح ابن خزيمة [٣/٢٠٩/برقم: ١٩٢٦]، المعجم الكبير، الطبراني [١٧/٧٨/برقم: ١٧٢].

(٤) فتح الباري، ابن حجر [١/٢٠٥].

۞ ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ١٨٨﴾.

وفيه دليل على أن الاعتكاف يكون في المسجد ولا يختص بمسجد دون مسجد. وأن الوطء يحرم فيه ويفسده؛ لأن النهي في العبادات يوجب الفساد. ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾؛ أي: الأحكام التي ذكرت. ﴿فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ نهى أن يقرب الحد الحاجز بين الحق والباطل لئلا يداني الباطل، فضلاً عن أن يتخطى عنه. كما قال عليه الصلاة والسلام: «**إن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه فمن رتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه**». وهو أبلغ من قوله: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ويجوز أن يريد بـ(حُدُودُ اللهِ) محارمه ومناهيه. ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مثل ذلك التبيين ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ مخالفة الأوامر والنواهي.

١٨٨ ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾؛ أي: ولا يأكل بعضكم مال بعض بالوجه الذي لم يبحه الله تعالى. و(بين) نصب على الظرف، أو

[**وفيه دليل على أنّ الاعتكاف يكون في المسجد**]؛ أي: لا في غيره؛ إذ ذكر المساجد لا جائز أنْ يكون لجعلها شرطاً في منع مباشرة المعتكف لمنعه منها وإن كان خارج المسجد، ويمنع غيره أيضاً منها فيها، فتعين كونها شرطاً لصحة الاعتكاف [**وإنَّ الوطء محرم فيه**]؛ أي: في الاعتكاف [**أي: الأحكام التي ذكرت**]؛ أي: وهي من قوله: ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ إلى قوله: ﴿فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ لكن فيه مأمورات وهي لا ينهى عن قربانها فالمراد منها أضدادها بناءً على أن الأمر بالشيء نهي عن ضده أو مستلزم له ليصح النهي عن قربانها(١).

[«**وإنَّ لكل ملك حمى...**»] إلخ رواه الشيخان(٢) [**ويجوز أن يريد بحدود الله**] إلى آخره. مقابل لقوله؛ أي: الأحكام التي ذكرت، وعليه فالنهي عن القربان ظاهر

---

(١) انظر: شرح صحيح مسلم، النووي [١/ ١٣٤].

(٢) صحيح البخاري [١/ ٢٨/ برقم: ٥٢]، صحيح مسلم [٣/ ١٢١٩/ برقم: ١٥٩٩].

۞ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾﴾.

الحال من (الأموال). ﴿وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾ عطف على المنهي، أو نصب بإضمار (أن) والإدلاء: الإلقاء؛ أي: ولا تلقوا حكومتها إلى الحكام. ﴿لِتَأْكُلُوا۟﴾ بالتحاكم ﴿فَرِيقًا﴾ طائفة ﴿مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ﴾ بما يوجب إثماً، كشهادة الزور واليمين الكاذبة، أو ملتبسين بالإثم ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أنكم مبطلون، فإن ارتكاب المعصية مع العلم بها أقبح.

روي أن عبدان الحضرمي ادعى على امرئ القيس الكندي قطعة أرض ولم يكن له بيّنة، فحكم رسول الله ﷺ بأن يحلف امرؤ القيس، فهم به فقرأ رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الآية [آل عمران: ٧٧]. فارتدع عن اليمين، وسلم الأرض إلى عبدان، فنزلت. وفيه دليل على أن حكم القاضي لا ينفذ باطناً، ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام: «**إنما أنا بشر وأنتم تختصمون إلي. ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فإنما أقضي له قطعة من نار**».

﴿١٨٩﴾ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ سأله معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم فقالا:

[أو نصب بإضمار أن] بمعنى: «لا يكن منكم أن تأكلوا الأموال وتدلوا بها إلى الحكام» [بما يوجب إثماً] إلى آخره. بيَّن به أن «الباء» إما للسببية متعلق بـ«تأكلوا»، أو للمصاحبة فيتعلق بمحذوف ويكون مع مدخولها حالاً من فاعل «تأكلوا» [لا ينفذ باطناً]؛ أي: إذ لو نفذ باطناً لما حصل الإثم [«إنما أنا بشرٌ...»] إلى آخره. رواه الشيخان[1] [«... يكون ألحن بحجتهِ...»] من اللحن بالفتح وهي الفطنة؛ أي: أقوم وأقدر عليها.

---

(١) صحيح البخاري [٦/ ٢٥٥٥/ برقم: ٦٥٦٦]، صحيح مسلم [٣/ ١٣٣٧/ برقم: ١٧١٣].

ما بال الهلال يبدو دقيقاً كالخيط، ثم يزيد حتى يستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾؛ أي: أنهم سألوا عن الحكمة في اختلاف حال القمر وتبدل أمره، فأمره الله أن يجيب بأن الحكمة الظاهرة في ذلك أن تكون معالم للناس يوقتون بها أمورهم، ومعالم للعبادات المؤقتة يعرف بها أوقاتها. وخصوصاً الحج فإن الوقت مراعي فيه أداء وقضاء. والمواقيت: جمع ميقات، من الوقت والفرق بينه وبين المدة والزمان: أن المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدئها إلى منتهاها. والزمان: مدة مقسومة، والوقت: الزمان المفروض لأمر.

﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ كانت الأنصار إذا أحرموا لم يدخلوا داراً ولا فسطاطاً من بابه، وإنما يدخلون ويخرجون من نقب أو فرجة وراءه، ويعدون ذلك برّاً، فبيَّن لهم أنه ليس ببر وإنما البر: بر من اتقى المحارم والشهوات، ووجه اتصاله بما قبله أنهم سألوا عن الأمرين. أو أنه لما ذكر أنها مواقيت الحج وهذا أيضاً من أفعالهم في الحج ذكره للاستطراد، أو أنهم لما سألوا عمّا لا يعنيهم ولا يتعلق بعلم النبوة وتركوا السؤال عما يعنيهم ويختص بعلم النبوة، عقب بذكره جواب ما سألوه تنبيهاً على أن اللائق بهم أن يسألوا أمثال ذلك

[**أنهم سألوا**] فيه حذف تقديره وذلك لأنهم سألوا. [**والزمان مدة مقسومة**]؛ أي: إلى الماضي والحال والمستقبل(١) [«**كانت الأنصار...**»] إلى آخره. رواه البخاري(٢) وغيره(٣) [**ووجه اتصاله**]؛ أي: اتصال؛ قوله: «وليس البر» إلى آخره. [**عن الأمرين**]؛ أي: عن الحكمة في اختلاف حال القمر، وعن حكم دخولهم بيوتهم من غير أبوابها [**أو أنه لما ذكر أنها**]؛ أي: الأهلة [**وهذا**]؛ أي: إتيانهم البيوت من ظهورها [**عما يعنونه**]؛ أي: وهو معرفة الحلال والحرام.

---

(١) انظر: التوقيف، المناوي [ص٣٨٩]. (٢) صحيح البخاري [٢/ ٦٣٩/ برقم: ١٧٠٩].
(٣) السنن الكبرى، البيهقي [٥/ ٢٦١/ برقم: ١٠١٥٩].

۞ ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ١٩٠﴾.

ويهتموا بالعلم بها، أو أن المراد به التنبيه على تعكيسهم في السؤال بتمثيل حالهم بحال من ترك باب البيت ودخل من وراءه. والمعنى: وليس البر بأن تعكسوا مسائلكم ولكن البر برَّ منِ اتقى ذلك ولم يجترىء على مثله. ﴿وَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِنۡ أَبۡوَٰبِهَاۚ﴾ إذ ليس في العدول برّ فباشروا الأمور من وجوهها. ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ في تغيير أحكامه والاعتراض على أفعاله. ﴿لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ لكي تظفروا بالهدى والبر.

١٩٠ ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ جاهدوا لإعلاء كلمته وإعزاز دينه. ﴿ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ﴾ قيل: كان ذلك قبل أن أمروا بقتال المشركين كافة المقاتلين منهم والمحاجزين. وقيل معناه: الذين يناصبونكم القتال ويتوقع منهم ذلك دون غيرهم من المشايخ والصبيان والرهبان والنساء، أو الكفرة كلهم فإنهم بصدد قتال المسلمين وعلى قصده. ويؤيد الأول ما روي: أن المشركين صدوا رسول الله ﷺ عام الحديبية، وصالحوه على أن يرجع من قابل فيخلوا له مكة ـ شرفها الله ـ ثلاثة أيام، فرجع لعمرة القضاء وخاف المسلمون أن لا يوفوا لهم ويقاتلوهم في الحرم. أو الشهر الحرام وكرهوا ذلك فنزلت ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ﴾ بابتداء القتال، أو بقتال المعاهد، أو المفاجأة به من غير دعوة، أو المثلة، أو قتل من نهيتم عن قتله. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ لا يريد بهم الخير.

[يناصبونكم] قال الجوهري: نصبت لفلان نصباً عاديته وناصبته الحرب مناصبةً(١) [من المشايخ] إلى آخره. بيان لغيرهم [أو الكفرة] عطف على «الذين يناصبونكم» [والمثلة] عطف على «المفاجأة» [وقتل من نهيتم عن قتله]؛ أي:

---

(١) الصحاح، الجوهري [٢/٦٦].

۞ ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿١٩١﴾﴾.

﴿١٩١﴾ ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ حيث وجدتموهم في حل أو حرم. وأصل الثقف: الحذق في إدراك الشيء علماً كان أو عملاً. فهو يتضمن معنى الغلبة ولذلك استعمل فيها قال:

فَإِمَّا تَثْقَفُونِي فَاقْتُلُونِي   فَمَنْ أَثْقَفْ فَلَيْسَ إلى الخُلُودِ

﴿وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾؛ أي: من مكة، وقد فعل ذلك بمن لم يسلم يوم الفتح. ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾؛ أي: المحنة التي يفتتن بها الإنسان؛ كالإخراج من الوطن أصعب من القتل لدوام تعبها وتألم النفس بها. وقيل معناه: شركهم في الحرم وصدهم إياكم عنه أشد من قتلكم إياهم فيه. ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾؛ أي: لا تفاتحوهم بالقتال وهتك حرمة المسجد الحرام. ﴿فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ فلا تبالوا بقتالهم ثم فإنهم الذين هتكوا حرمته. وقرأ حمزة والكسائي: (وَلا تقتلُوهُمْ حَتَّى يقتلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قتَلُوكُمْ). والمعنى: حتى يقتلوا بعضكم كقولهم: قتلنا بنو أسد. ﴿كَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ مثل ذلك جزاؤهم يفعل بهم مثل ما فعلوا.

لا تعتدوا بقتال من نهيتم عن قتله [استعمل فيها]؛ أي: في الغلبة [قال] الشاعر:

[فَإِمَّا تَثْقَفُونِي فَاقْتُلُونِي   فَمَنْ أَثْقَفْ فَلَيْسَ إلى الخُلُودِ][(١)]

أي: إنْ تدركوني أيها الاعداء وقدرتم على قتلي فاقتلوني فإنيَّ من أدركته منكم فليس له طريق إلى الخلود؛ أي: لا بقاء له بل أقتله، وضمير «ليس» راجع إلى «من» [والمعنى: حتى تقتلوا بعضكم] جواب ما يقال: إن قتلوهم فكيف يتصور منهم قتلهم

---

(١) البيت لخالد بن جعفر بن كلاب. انظر القصيدة في: الأغاني، الأصفهاني [٨٩/١١].

﴿فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٢﴾ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ انتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٩٣﴾ الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ ۚ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴿١٩٤﴾﴾.

---

(١٩٢) - (١٩٣) ﴿فَإِنِ انتَهَوْا﴾ عن القتال والكفر ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يغفر لهم ما قد سلف ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ شرك ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ خالصاً له ليس للشيطان فيه نصيب. ﴿فَإِنِ انتَهَوْا﴾ عن الشرك. ﴿فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾؛ أي: فلا تعتدوا على المنتهين إذ لا يحسن أن يظلم إلا من ظلم، فوضع العلة موضع الحكم. وسمي جزاء الظلم باسمه للمشاكلة كقوله: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. أو أنكم إن تعرضتم للمنتهين صرتم ظالمين وينعكس الأمر عليكم، والفاء الأولى للتعقيب والثانية للجزاء.

(١٩٤) ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ قاتلهم المشركون عام الحديبية في ذي القعدة واتفق خروجهم لعمرة القضاء فيه، وكرهوا أن يقاتلوهم فيه لحرمته

بعد ذلك؟ [**فوضع العلة**]؛ أي: علة العدوان وهي الظلم [**موضع الحكم**] وهو فلا تعتدوا على المنتهين، وفي ذلك مع افتقاره إلى زيادة تكلف سلم منه قول «الكشاف» فوضع ﴿إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ موضع على المنتهين(١)؛ يعني: أن هذا الخبر في معنى الطلب فيكون قوله: ﴿فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ كناية عن قولنا: فلا تعتدوا على المنتهين لأن إتيان العدوان على الظالمين على سبيل الحصر يفيد نفي العدوان عن المنتهين.

[**أو أنكم**] إلى آخره. عطف على «فلا تعتدوا على المنتهين» [**قاتلهم المشركون في عام الحديبية**](٢) قال السعد التفتازاني: بعد الترامي بسهام وحجارة على ما ذكره

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٦٣].
(٢) أحكام القرآن، القاضي ابن العربي [١/ ٢١٥].

۞ ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾.

فقيل لهم: هذا الشهر بذاك وهتكه بهتكه فلا تبالوا به. ﴿وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ﴾ احتجاج عليه؛ أي: كل حرمة وهو ما يجب أن يحافظ عليها يجري فيها القصاص. فلما هتكوا حرمة شهركم بالصد فافعلوا بهم مثله، وادخلوا عليهم عنوة واقتلوهم إن قاتلوكم. كما قال: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ وهو فذلكة التقرير. ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ في الأنصار ولا تعتدوا إلى ما لم يرخص لكم. ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ فيحرسهم ويصلح شأنهم.

﴿١٩٥﴾ ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ولا تمسكوا كل الإمساك. ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ بالإسراف وتضييع وجه المعاش، أو بالكف عن الغزو والإنفاق فيه، فإن ذلك يقوي العدو ويسلطهم على إهلاككم. ويؤيده ما روي عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ أنه قال: لما أعز الله الإسلام وكثر أهله رجعنا إلى أهالينا وأموالنا نقيم فيها ونصلحها، فنزلت. أو بالإمساك وحب المال فإنه يؤدي إلى الهلاك المؤبد، ولذلك سمي البخل هلاكاً ....

في سورة «الفتح». وعن ابن عباس: رموا المشركين حتى أدخلوهم ديارهم فلا ينافي ما صح في كتب الحديث: «أنه لم يكن قتال؛ أي: بل هو صَدّ» [وهتكه بهتكه] بيان مقابلة الشهر بالشهر، والمعنى: أنه لما هتكوا حرمة شهركم بالصد عن العمرة سنة ست فافعلوا بهم في القابل مثله سنة سبع(١)، فإن منعوكم فاقتلوهم [احتجاج عليه]؛ أي: على الهتك المذكور [في الانتصار]؛ أي: الانتقام.

[ما روي عن أبي أيوب] إلى آخره. رواه الإمام أحمد(٢) والترمذي(٣)

---

(١) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ٣٦].

(٢) انظر: مسند أحمد [٤/ ٢٨١/ برقم: ١٨٥٠٠].

(٣) سنن الترمذي [٥/ ٢١٢/ برقم: ٢٩٧٢].

۞ ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِۖ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّهُۥۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍۚ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١٩٦﴾﴾.

وهو في الأصل انتهاء الشيء في الفساد، و(الإلقاء): طرح الشيء، وعدى بـ(إلى) لتضمن معنى الانتهاء، والباء مزيدة والمراد بالأيدي: الأنفس، والتهلكة والهلاك والهلك واحد فهي مصدر كالتضرة والتسرة؛ أي: لا توقعوا أنفسكم في الهلاك، وقيل معناه: لا تجعلوها آخذة بأيديكم، أو لا تلقوا بأيديكم أنفسكم إليها فحذف المفعول. ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ﴾ أعمالكم وأخلاقكم، أو تفضلوا على المحاويج. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

﴿١٩٦﴾ ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِۚ﴾ ائتوا بهما تامين مستجمعي المناسك لوجه الله تعالى، وهو على هذا يدل على وجوبهما ويؤيده قراءة من قرأ: (وَأَقِيمُواْ الحج والعمرة لِلَّهِ)، وما روى جابر رضي الله تعالى عنه أنه قيل: يا رسول الله العمرة واجبة مثل الحج؟ فقال: «**لا، ولكن إن تعتمر خير لك**»

والحاكم[١] وصححاه [وهو]؛ أي: الهلاك [**فهي**]؛ أي: التهلكة [**كالتضُرّه والتَّسُرّةَ**] بضم الضاد والسين وبتشديد الراء بعدهما والأصل التضررة وهي الضرورة والتَّسُررة وهي السرور [**ولا تلقوا**] إلى آخره. جعله «الكشاف» تفسيراً آخر فحق المفسر أنْ يعطف بـ«أو» لا بـ«الواو»[٢] [**وهو على هذا يدل على وجوبهما**]؛ أي: إما على القول بأنَّ المعنى أتموها إذا شرعتم فيهما فلا يدل على وجوبهما لأن الشروع ملزم عند بعضهم وإن لم يكن أصل الفعل واجباً، [**وما روى جابر**] إلى آخره. رواه الإمام

(١) مستدرك الحاكم [٢/ ٩٤/ برقم: ٢٤٣٤]. (٢) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٦٤].

فمعارض بما روي أن رجلاً قال لعمر رضي الله تعالى عنه: إني وجدت الحج والعمرة مكتوبين عليَّ أهللت بهما جميعاً، فقال: هديت لسُنَّة نبيِّك! ولا يقال: إنه فسر وجد أنهما مكتوبين بقوله: أهللت بهما فجاز أن يكون الوجوب بسبب إهلاله بهما؛ لأنه رتب الإهلال على الوجدان وذلك يدل على أنه سبب الإهلال دون العكس. وقيل: إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك، أو أن تفرد لكل منهما سفراً، أو أن تجرده لهما لا تشوبهما بغرض دنيوي، أو أن تكون النفقة حلالاً. ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ منعتم، يقال: حصره العدو وأحصره إذا حبسه ومنعه عن المضي، مثل صده وأصده، والمراد: حصر العدو عند مالك والشافعي رحمها الله تعالى لقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ ولنزوله في الحديبية، ولقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: لا حصر إلا حصر العدو. وكل منع من عدو أو مرض أو غيرهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لما روي عنه عليه الصلاة والسلام: «**من كسر أو عرج فعليه الحج من قابل**» وهو ضعيف مأوّل بما إذا شرط الإحلال به

أحمد وغيره [**روي أن**: «**رجلاً قال لعمر**: ...»] إلى آخره. رواه أبو داود[(١)] والنسائي[(٢)] وابن حبان[(٣)] وغيرهم[(٤)] [**أو أَن تجرده**]؛ أي: السفر لهما [**ولنزوله**]؛ أي: حكم الإحصار [**في الحديبية**] وكان ذلك إحصار عدو [**وكل منع**] عطف على «حصر العدو» [**من كسر أو عرج**] إلى آخره. رواه أبو داود[(٥)] والترمذي[(٦)] وغيرهما[(٧)] و«عرَج» بالفتح أصابه شيء في رجليه فمشى مشي الأعرج وبالكسر إذا

---

(١) سنن أبي داود [١/ ٥٥٩/ برقم: ١٧٩٩]. حديث صحيح

(٢) سنن الترمذي [٥/ ١٤٦/ برقم: ٢٧١٩].

(٣) صحيح ابن حبان [٩/ ٢١٩/ برقم: ٣٩١٠].

(٤) السنن الكبرى، البيهقي [٤/ ٣٥٤/ برقم: ٨٥٦٥].

(٥) سنن أبي داود [١/ ٥٧٥/ برقم: ١٨٦٢]. سنده صحيح

(٦) سنن الترمذي [٣/ ٢٧٧/ برقم: ٩٤٠].

(٧) سنن النسائي [٥/ ١٩٨/ برقم: ٢٨٦١].

لقوله عليه الصلاة والسلام لضباعة بنت الزبير: «**حجي واشترطي وقولي: اللَّهُمَّ محلي حيث حبستني**» ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ فعليكم ما استيسر، أو فالواجب ما استيسر. أو فاهدوا ما استيسر. والمعنى: إن أحصر المحرم وأراد أن يتحلل تحلل بذبح هدي تيسر عليه، من بدنة أو بقرة أو شاة حيث أحصر عند الأكثر؛ لأنه عليه الصلاة والسلام ذبح عام الحديبية بها وهي من الحل. وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبعث به، ويجعل للمبعوث على يده يوم أمار فإذا جاء اليوم وظن أنه ذبح تحلل لقوله: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّهُۥ﴾؛ أي: لا تحلوا حتى تعلموا أن الهدي المبعوث إلى الحرم بلغ محله؛ أي: مكانه الذي يجب أن ينحر فيه، وحمل الأولون بلوغ الهدي محله على ذبحه حيث يحل الذبح فيه حلاً كان أو حرماً، واقتصاره على الهدي دليل على عدم القضاء. وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يجب القضاء. و(المحل) بالكسر، يطلق على المكان والزمان. و(الهدي): جمع هدية كجدي وجدية، وقرئ من (الهدَى) جمع هدية كـ(مطى) في مطية.

﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾ مرضاً يحوجه إلى الحلق. ﴿أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ كجراحة وقمل ﴿فَفِدْيَةٌ﴾ فعليه فدية إن حلق. ﴿مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ بيان لجنس الفدية، وأما قدرها فقد روي أنه عليه الصلاة والسلام قال لكعب بن عجرة: «**لعلك آذاك هَوَامُكَ**»، قال: نعم يا رسول الله! قال:

صار أعرج [لقوله عليه الصلاة والسلام لضباعة: ..] إلى آخره. رواه الشيخان[(١)] وغيرهما[(٢)] [محلي] بكسر الحاء محل الحبس والحصر ويجوز أنْ يكون مصدراً ميمياً [يَسُر] بفتح الياء وضم السين بوزن «سَهُل» [يبعث به]؛ أي: وإلى الحرم [يوم أمار] الأمار والأمارة الوقت والعلامة قاله الجوهري[(٣)] والمراد: يوم معين [**روي أنه عليه الصلاة والسلام قال لكعب بن عجرة**: ...] إلى آخره. رواه الشيخان[(٤)].

---

(١) صحيح البخاري [٥/ ١٩٥٧/ برقم: ٤٨٠١]، صحيح مسلم [٣/ ٨٦٧/ برقم: ١٢٠٧].
(٢) سنن أبي داود [١/ ٥٥١/ برقم: ١٧٧٦]. (٣) الصحاح، الجوهري [٣/ ٣٣٧].
(٤) صحيح البخاري [٢/ ٦٤٤/ برقم: ١٧١٩]، صحيح مسلم [٢/ ٨٥٩/ برقم: ١٢٠١].

«احلق وصم ثلاثة أيام، أو تصدق بفرق على ستة مساكين، أو انسك شاة». و(الفرق): ثلاثة آصع. ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ الإحصار. أو كنتم في حال سعة وأمن ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ﴾ فمن استمتع وانتفع بالتقرب إلى الله بالعمرة قبل الانتفاع بتقربه بالحج في أشهره. وقيل: فمن استمتع بعد التحلل من عمرته باستباحة محظورات الإحرام إلى أن يحرم بالحج ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ فعليه دم استيسره بسبب التمتع، فهو دم جبر أن يذبحه إذا أحرم بالحج ولا يأكل منه. وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إنه دم نسك فهو كالأضحية. ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾؛ أي: الهَدي ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ﴾ في أيام الاشتغال به بعد الإحرام وقبل التحلل. قال أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في أشهره بين الإحرامين، والأَحب أن يصوم سابع ذي الحجة وثامنه وتاسعه. ولا يجوز صوم يوم النحر وأيام التشريق عند الأكثرين. ﴿وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ إلى أهليكم وهو أحد قولي الشافعي رضي الله تعالى عنه، أو نفرتم وفرغتم من أعماله وهو قوله الثاني، ومذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقرئ: (سَبْعَةً) بالنصب عطفاً على محل (ثَلاثَةِ أَيَّامٍ). ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ﴾ فذلكة الحساب، وفائدتها أن لا يتوهم

[«... **أو انسك شاة**»]؛ أي: أذبحها [**والفَرَق**]؛ أي: بفتح الراء.

[**فمن استمتع وانتفع**] إلى آخره. والمعنى على القول الأول: من انتفع بالشروع في العمرة ممتداً إلى الانتفاع بالحج، وعلى الثاني: من أنتفع بالفراغ منها ممتداً إلى الشروع في الحج [**والأَحبُ**] إلى آخره. تبع فيه الزمخشري وإلَّا فالأَحَبُّ عند الشافعي صوم ثلاثة أيام قبل يوم عرفة بعد إحرامِهِ بالحَجِّ إذ الأحبُ للحاج فطر يوم عرفة[1] [**عند الأكثر**] قيد في أيام التشريق خاصة [**وهو أحد قولي الشافعي**] وهو الأصح [**عطفاً على محل ثلاثة أيام**] تبع فيه الزمخشري، وجوز غيرهما أنه منصوب بفعل مقدر؛ أي: «صوموا» أو «فليصوموا».

[**فذلكة الحساب**] هي أن تذكر تفاصيله ثم يجمل فيقال: فذلكة كذا، وقدمت

---

(١) انظر: أحكام القرآن، القاضي ابن العربي [١/ ٢٥٤].

متوهم أن (الواو) بمعنى (أو)؛ كقولك: جالس الحسن وابن سيرين. وأن يعلم العدد جملة كما علم تفصيلاً فإن أكثر العرب لم يحسنوا الحساب، وأن المراد بالسبعة هو العدد دون الكثرة فإنه يطلق لهما ﴿كَامِلَةٌ﴾ صفة مؤكدة تفيد المبالغة في محافظة العدد، أو مبينة كمال العشرة فإنه أول عدد كامل إذ به تنتهي الآحاد وتتم مراتبها، أو مقيدة تقيد كمال بدليتها من الهدي. ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى الحكم المذكور عندنا. والتمتع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذ لا متعة ولا قران لحاضري المسجد الحرام عنده، فمن فعل ذلك؛ أي: التمتع منهم فعليه دم جناية. ﴿لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وهو من كان من الحرم على مسافة القصر عندنا، فإن من كان على أقل فهو مقيم في الحرم، أو في حكمه. ومن مسكنه وراء الميقات عنده، وأهل الحل عند طاوس، وغير المكي عند مالك. ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في المحافظة على أوامره ونواهيه وخصوصاً في الحج ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ لمن لم يتقه كي يصدكم العلم به عن العصيان.

الكلام على الفذلكة بأبسط من هذا [كقولك: جالس الحسن وابن سيرين] تبع فيه الزمخشري(١) وأفاد بهِ أن الواو تأتي للإباحة كـ«أو» وهو ما عليه يعني(٢): النحاة، كما أفادهُ البدر ابن الدماميني رادّاً(٣) به على قول ابن هشام في مغنيه(٤): أنه لا يعرف لنحوي، قال: بل رجع عنه في حواشيه على «التسهيل» حيث قال فيها راداً على من فرق بينهما. الصواب: أنه لا فرق وبسط في بيانه [أو مقيدة تقيد كمال بدليتها من الهدي]؛ أي: السابق في قوله: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ والمراد: أن صيام العشرة بدل من الهدي قائم مقامه بحيث لا يقصر ثوابه عن ثوابه [أي: إلى الحكم المذكور عندنا]؛ أي: وهو وجوب الهدي أو الصيام وهو راجع إلى من [وغير المكي]؛ أي: ولو بمكة [العلم به]؛ أي: بالعقاب.

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/٢٦٩].
(٢) في نسخة [ز ـ ج ـ ب]: (بعض).
(٣) في نسخة [ز ـ ب]: (زادا)، وفي نسخة [ج]: (زاد).
(٤) مغني اللبيب، ابن هشام [ص٩٠].

۞ ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٧﴾﴾.

﴿١٩٧﴾ ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾؛ أي: وقته. كقولك: البرد شهران. ﴿مَّعْلُومَٰتٌ﴾ معروفات وهي: شوال وذو القعدة وتسعة من ذي الحجة بليلة النحر عندنا، والعشر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وذو الحجة كله عند مالك. وبناء الخلاف على أن المراد بوقته وقت إحرامه، أو وقت أعماله ومناسكه، أو ما لا يحسن فيه غيره من المناسك مطلقاً؛ فإن مالكاً كره العمرة في بقية ذي الحجة. وأبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وإن صحح الإحرام به قبل شوال فقد استكرهه. وإنما سمي شهرين وبعض شهر أشهراً إقامة للبعض مقام الكل، أو إطلاقاً للجمع على ما فوق الواحد. ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾ فمن أوجبه على نفسه بالإحرام فيهن عندنا، أو بالتلبية أو سوق الهدي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو دليل على ما ذهب إليه الشافعي رحمه الله تعالى، وأن من أحرم بالحج لزمه الإتمام. ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ فلا جماع، أو: فلا فحش من الكلام ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾ ولا خروج عن حدود الشرع بالسيئات وارتكاب المحظورات ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ ولا مراء مع الخدم والرفقة ﴿فِى ٱلْحَجِّ﴾ في أيامه، نفي الثلاثة على قصد النهي للمبالغة وللدلالة على أنها حقيقة بأن لا تكون، وما كانت منها مستقبحة في أنفسها ففي الحج أقبح

[وقت إحرامه]؛ أي: عند الشافعي [أوقت أعماله ومناسكه]؛ أي: عند أبي حنفية [أو ما لا يحسن منه غيره مطلقاً]؛ أي: عند مالك [على ما ذهب إليه الشافعي[1] رَحِمَهُ اللَّهُ]؛ أي: في الأشهر المعلومات من أنها محل للإحرام بالحج[2] [وأن من أحرم] إلى آخره. عطف على ما ذهب إليه الشافعي.

---

(١) في نسخة [ج] زيادة: (دليلاً حينئذ).
(٢) انظر: الاستذكار، ابن عبد البر [٥/٦٩].

كلبس الحرير في الصلاة. والتطريب بقراءة القرآن لأنه خروج عن مقتضى الطبع والعادة إلى محض العبادة. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والأولين: بالرفع على معنى: لا يكونن رفث ولا فسوق. والثالث: بالفتح على معنى الإخبار بانتفاء الخلاف في الحج؛ وذلك أن قريشاً كانت تخالف سائر العرب فتقف بالمشعر الحرام، فارتفع الخلاف بأن أمروا بأن يقعوا أيضاً بعرفة. ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ حث على الخير عقيب النهي عن الشر ليستبدل به ويستعمل مكانه. ﴿وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ وتزودوا لمعادكم التقوى فإنه خير زاد، وقيل: نزلت في أهل اليمن كانوا

[والتطريب بقراءة القرآن] التطريب في الصوت مده وتحسينه بحيث يخرج الحروف عن هيأتها فيقبح في كل كلام لكنه في قراءة القرآن أقبح! ويحتمل أنه حذف في الصلاة فيكون المعنى: والتطريب بقراءة القرآن في الصلاة أقبح منه في غيرها [لأنه]؛ أي: الحج؛ أي: عمله [خروج عن مقتضى الطبع والعادة إلى محض العبادة]؛ أي: فلا ينبغي أنْ يقع فيه شيء من القبائح [وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والأولين بالرفع][1] إلى آخره. حاصله: أنه حمل كالزمخشري الأولين على معنى النهي بسبب الرفع، والثالث على الإخبار بسبب البناء، وتعقب ذلك بأنَّ الرفع والبناء لا يقتضيان ذلك بل لا فرق بينهما في أنّ ما كانا فيه كان منفياً غاية ما فرق به بينهما؛ إن قراءة البناء نصٌّ في العموم وقراءة الرفع ظاهرة فيه، أو أن النفي في الأولين ليس بعام، إذ قد يقع الرفث والفسوق في الحج من بعض الناس بخلاف الثالث وهو نفي الجدال في أمر الحج فإنه عام لاستقرار قواعده، وهذا الأخير يتمشى كما قال قائله على ما قبله، وعلى قول النحاة أنْ لا العاملة عمل ليس لنفي الوحدة والعاملة عمل أن لنفي الجنس ولا يضر فيما ذكر أنّ ما في الكتاب مبنيٌّ على أنَّ لا في الأولين ناهية بدليل تأكيد الفعل بعدها بنون التوكيد، وفي الثالث نافية وإن ما سواه مبني على أن لا في الثلاثة نافية [وقيل: «نزلت في أهل اليمن...»] إلى

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة [١/ ٤٨١].

۞ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿١٩٨﴾﴾.

يحجون ولا يتزودون ويقولون: نحن متوكلون؛ فيكونون كَلاًّ على الناس، فأمروا أن يتزودوا ويتقوا الإبرام في السؤال والتثقيل على الناس. ﴿وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ فإن قضية اللب: خشية الله وتقواه، حثهم على التقوى ثم أمرهم بأن يكون المقصود بها هو الله تعالى فيتبرأوا من كل شيء سواه، وهو مقتضى العقل المعري عن شوائب الهوى فلذلك خص أولي الألباب بهذا الخطاب.

﴿١٩٨﴾ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟﴾؛ أي: في أن تبتغوا؛ أي: تطلبوا. ﴿فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ عطاء ورزقاً منه، يريد الربح بالتجارة، قيل: كان عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقهم في الجاهلية يقيمونها مواسم الحج، وكانت معايشهم منها، فلما جاء الإسلام تأثموا منه فنزلت. ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾ دفعتم منها بكثرة، من أفضت الماء إذا صببته بكثرة. وأصله (أفضتم أنفسكم) فحذف المفعول كما حذف في دفعت من البصرة. و﴿عَرَفَٰتٍ﴾ جمع سمي به كـ(أذرعات)، وإنما نوّنَ وكسر وفيه العلمية

آخره. رواه البخاري[1] وغيره[2] [ويتقوا الإبرام]؛ أي: الإضجار [وقيل: «كان عكاظ ومجنة...»] إلى آخره. رواه البخاري[3]. وعكاظ سوق لقيس، و«مَجنّة»: بفتح الميم أشهر من كسرها وبفتح الجيم وتشديد النون سوق لكنانة بمر الظهران، و«ذو المجاز»: بفتح الميم وبالزاي سوق لهذيل [تأثموا]؛ أي: تخرجوا [منه]؛ أي: مِن الإسلام [وعرفات جمع سمي به]؛ أي: سمي به البقعة قال الفراء: ولا واحد له،

---

(١) صحيح البخاري [٢/ ٥٥٤/ برقم: ١٤٥١]. (٢) سنن أبي داود [١/ ٥٤٠/ برقم: ١٧٣٠].
(٣) صحيح البخاري [٢/ ٧٢٣/ برقم: ١٩٤٥].

والتأنيث؛ لأن تنوين الجمع تنوين المقابلة لا تنوين التمكن ولذلك يجمع مع اللام، وذهاب الكسرة تبع ذهاب التنوين من غير عوض لعدم الصرف، وهنا ليس كذلك. أو لأن التأنيث إما أن يكون بالتاء المذكورة وهي ليست تاء تأنيث، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث، أو بتاء مقدرة كما في سعاد ولا يصح تقديرها لأن المذكورة تمنعه من حيث إنها كالبدل لها لاختصاصها بالمؤنث كتاء بنت. وإنما سمي الموقف عرفة لأنه نعت لإبراهيم عليه الصلاة والسلام، فلما أبصره عرفه، أو لأن جبريل عليه السلام كان يدور به في المشاعر فلما أراه قال: قد عرفت، أو لأن آدم وحواء التقيا فيه فتعارفا، أو لأن الناس يتعارفون فيه. وعرفات للمبالغة في ذلك وهي من الأسماء المرتجلة إلا أن يجعل جمع عارف. وفيه دليل على وجوب الوقوف بها لأن الإفاضة لا تكون إلا بعده وهي مأمور بها بقوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ﴾ [البقرة: ١٩٩] أو مقدمة للذكر المأمور به واجبة وفيه نظر إذ الذكر غير واجب بل مستحب. وعلى تقدير أنه واجب فهو واجب مقيد لا واجب مطلق حتى يجب مقدمته والأمر به مطلق.

وقول الناس: نزلنا عرفة ليس بعربي محض، وأما عرفة فاسم لليوم(١).

[ولذلك] يجمع؛ أي: التنوين [مع اللام]؛ أي: فيقال: مررت بالعرفات وهذا ساقط من نسخة [وذهاب الكسر تبع ذهاب التنوين]؛ أي: وامتناع الكسر تابع لامتناع التنوين ووجوده تابع لوجوده [وهنا ليس كذلك]؛ أي: لم يحذف فلم يحذف الكسر [أو لأن التأنيث] عطف على قوله: «لأن تنوين الجمع» [وعرفات للمبالغة في ذلك]؛ أي: فيما ذكر من المعرفة [إلا أن يجعل جمع عارف]؛ أي: جمع عرفة التي هي جمع عارف [وفيه دليل وجوب الوقوف بها] إلى آخره. قيل: وجه الدلالة: أنْ إذا تدل على أنَّ المذكور بعدها متحقق لا بد فكأنه قيل: بعد إفاضتكم من عرفات التي لا بد منها اذكروا الله، والإفاضة من عرفات لا يكون إلا بعد الوقوف بها، فوجب أن يكون الوقوف بها واجباً(٢) [أو مقدمة] عطف على «مأمور بها».

---

(١) انظر: الصحاح، الجوهري [٦/ ٩٢]. (٢) انظر: الاستذكار، ابن عبد البرّ [٥/ ٢٠٦].

﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ﴾ بالتلبية والتهليل والدعاء. وقيل: بصلاة العشائين. ﴿عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ﴾ جبل يقف عليه الإمام ويسمى (قزح). وقيل: ما بين مأزمي عرفة ووادي محسر، ويؤيد الأول ما روي جابر: (أنه عليه الصلاة والسلام لما صلى الفجر - يعني: بالمزدلفة بغلس - ركب ناقته حتى أتى المشعر الحرام فدعا وكبر وهلل، ولم يزل واقفاً حتى أسفر). وإنما سمي مشعراً لأنه معلم العبادة، ووصف بالحرام لحرمته. ومعنى عند المشعر الحرام: مما يليه ويقرب منه فإنه أفضل، وإلا فالمزدلفة كلها موقف إلا وادي محسر. ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ كما علمكم، أو اذكروه ذكراً حسناً كما هداكم هداية حسنة إلى المناسك وغيرها. و(ما) مصدرية أو كافة. ﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبۡلِهِۦ﴾؛ أي: (الهدى). ﴿لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾؛ أي: الجاهلين بالإيمان والطاعة. و(إن) هي المخففة من الثقيلة و(اللام) هي الفارقة. وقيل: (إن) نافية و(اللام) بمعنى (إلا)، كقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

[ومأزمي عرفة] قال الجوهري: المأزم طريق ضيق بين جبلين، ومنه سُمي الموضع الذي بين المشعر وعرفة[١]. قال الزمخشري: وليس المأزمان ولا وادي محسر من المشعر الحرام[٢]. وعبّر غيره بقوله: من المزدلفة. ولا تنافي بينهما **[ويؤيد الأول]**؛ يعني: وهو أنّ ذكر الله هو ذكره بالتلبية والتهليل والدعاء **[روى جابر]**[٣] إلى آخره[٤]. رواه مسلم. **[كما علمكم فاذكروه...]** إلى آخره؛ أي: «أو اذكروه» كما في نسخة، والفرق بين التفسيرين أنَّ الهداية في الثاني مطلقة وفي الأولى مقيدة بما نقل من الذكر، فالكاف على الثاني للتشبيه وعلى الأول للتقييد؛ أي: اذكروه على الوجه الذي علَّمكم ولا تعدلوا عنه، ويجوز كونها للتعليل **[وما مصدرية أَو كافة]** اعترض ابن هشام كونها كافة بأنَّ فيه إخراجها عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض[٥] وفيه نظر **[هي الفارقة]**؛ أي: بين المخففة والنافية

---

(١) الصحاح، الجوهري [٧/ ١٦٣].
(٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٧٤].
(٣) انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٤٨٦].
(٤) صحيح مسلم [١/ ٤٤٦/برقم: ٦٤٦].
(٥) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام [١/ ٢٣٤].

۞ ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٩﴾﴾.

﴿١٩٩﴾ ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾؛ أي: من عرفة لا من المزدلفة، والخطاب مع قريش؛ كانوا يقفون بجمع وسائر الناس بعرفة ويرون ذلك ترفعاً عليهم، فأمروا بأن يساووهم. و(ثم) لتفاوت ما بين الإفاضتين كما في قولك: أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم. وقيل: من مزدلفة إلى منى بعد الإفاضة من عرفة إليها والخطاب عام.

[أي: من عرفة] الأولى من عرفات [بجمع]؛ أي: بمزدلفة [وسائر الناس بعرفة]؛ أي: بعرفات [«... كانوا يقفون...»] إلى آخره[١]. رواه البخاري[٢].

[ثم لتفاوت ما بين الإفاضتين] جواب ما يقال: الإفاضة الثانية هي الأولى؛ لأن قريشاً كانت تقف بمزدلفة وغيرهم بعرفة، فأمروا أنْ يفيضوا من عرفة كغيرهم فكيف جاء بـ«ثم» التي تقتضي الترتيب والتراخي! وحاصل الجواب: أنَّ «ثم» للتفاوت ما بين الإفاضتين؛ أي: لتراخي الثانية عن الأولى رتبة؛ إذ الأولى هي الصواب والثانية خطأ[٣] [كما في قولك: أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم] فإنّ «ثمَّ» فيه لتفاوت ما بين الإحسانين إذ الأولى لجميع الناس، والثاني لغير البخيل فقط، وبعضهم أجاب بأن «ثم» في الآية للترتيب في الذكر لا في زمان الفعل بعدها[٤].

[وقيل]: الإفاضة [من مزدلفة إلى منى بعد الإفاضة من عرفة إليها] فـ«ثم» على هذا القول للترتيب في الزمان والقول الأول وإنْ كان قول الجمهور فيه تكلف سلم منه الثاني، و«الناس» في الآية على الأول غير قريش، وقيل: إبراهيم وإسماعيل

---

(١) انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٤٨٧].
(٢) صحيح البخاري [٤/ ١٦٤٣/ برقم: ٤٢٤٨].
(٣) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [٣/ ٤٤].
(٤) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٧٥].

۞ ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ۗ فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴿٢٠٠﴾﴾.

وقرئ: (الناسِ) بالكسر؛ أي: (الناسي) يريد آدم من قوله ﷻ: ﴿فَنَسِىَ﴾ [طه: ٨٨] والمعنى: أن الإفاضة من عرفة شرع قديم فلا تغيروه ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۚ﴾ من جاهليتكم في تغيير المناسك ونحوه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يغفر ذنب المستغفر وينعم عليه.

﴿٢٠٠﴾ ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ فإذا قضيتم العبادات الحجية وفرغتم منها. ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ فاكثروا ذكره وبالغوا فيه كما تفعلون بذكر آبائكم في المفاخرة. وكانت العرب إذا قضوا مناسكهم وقفوا بمنى بين المسجد والجبل فيذكرون مفاخر آبائهم ومحاسن أمهاتهم. ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ۗ﴾ إما مجرور معطوف على الذكر يجعل الذكر ذاكراً على المجاز والمعنى: فاذكروا الله ذكراً كذكركم آباءكم أو كذكر أشد منه وأبلغ. أو على ما أضيف إليه على ضعف بمعنى: أو كذكر قوم أشد منكم ذكراً. وإما منصوب بالعطف على آباءكم، وذكراً من فعل المذكور ....

واتباعهما، وقيل غير ذلك، وعلى الثاني: إبراهيم وإسماعيل واتباعهما، وقيل: غيرهم [وقرئ «الناس» بالكسر]؛ أي: وحذف الياء كالقاضِ والهادِ، وقرئ أيضاً (النَّاسِي) بإثباتها[(١)] [بجعِل الذكر]؛ أي: في قولهِ: ﴿كَذِكْرِكُمْ﴾ وفي المقدر قبله وهو «ذكراً» الذي صرح به بعد [ذاكراً على المجاز]؛ أي: على الإسناد المجازي وصفاً للشيء بوصف صاحبهِ فالمعنى» فاذكروا الله ذاكرين كذكركم آباءكم أو قوم أشد منكم ذكراً، فقوله في التقدير: «وكذكر أشد» لا يناسب العطف على «ذكر» بل على ما أضيف إليه «ذكر» وقد ذكره عقبه [وذكراً]؛ أي: في قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [من فعل المذكور]؛ يعني: من ذكر المجهول لا من ذكر المعروف، إذ المصدر يأتي من

---

(١) وهي قراءة سعيد بن جبير، ويعني بها: آدم عليه السلام. انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [٢/ ٤٢٨].

۞ ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾﴾.

بمعنى أو كذكركم أشد مذكوراً من آباءكم. أم بمضمر دل عليه المعنى تقديره: أو كونوا أشد ذكراً لله منكم لآبائكم. ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ تفصيل للذاكرين إلى مقل لا يطلب بذكر الله إلا الدنيا ومكثر يطلب به خير الدارين، والمراد الحث على الإكثار والإرشاد إليه. ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا﴾ اجعل إيتاءنا ومنحتنا في الدنيا ﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ﴾؛ أي: نصيب وحظ لأن همه مقصور بالدنيا، أو من طلب خلاق.

﴿٢٠١﴾ - ﴿٢٠٢﴾ ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾؛ يعني: الصحة والكفاف وتوفيق الخير. ﴿وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً﴾؛ يعني: الثواب والرحمة. ﴿وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ بالعفو والمغفرة، وقول علي رضي الله تعالى عنه: الحسنة في الدنيا المرأة الصالحة، وفي الآخرة الحوراء. وعذاب

فَعَل كما فَعْل كقوله تعالى: ﴿مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ﴾ [الروم: ٣]؛ أي: من بعد كونهم مغلوبين، فكذا قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ معناهُ: ﴿كَذِكْرِكُمْ﴾ أشد مذكوراً من آبائكم(١). كما نبه عليه بقوله: [بمعنى أو كذكركم أشد مذكوراً] إنما جعل «ذكراً» بمعنى «مذكوراً» دفعاً لما يقال: إن ذكراً تميزاً(٢)، وأفعل التفضيل إذا انتصب ما بعده يكون غير الذي قبله نحو «زيد أحسن وجهاً»، فإذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو «زيد أفضل رجل»، ولما كان قوله: «ذكراً» من جنس ما قبله أُوِّل بمذكور ليكون من غير جنسه فيصح نصبه(٣).

[اجعل إيتاءنا] أشار به إلى أنَّ مفعول «آتِ» الثاني متروك لأن هَمهُ الدنيا كما أن همَّ طالب الدارين الحسنة [أو من طلب خلاق] إن قلت الطلب إنما هو في

---

(١) انظر: روح المعاني، الألوسي [٢/ ٩٠].
(٢) القائل بذلك هو: الزجاج. انظر: الكشف والبيان، النيسابوري [٢/ ١١٥].
(٣) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ٦٤].

۞ ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٠٣﴾﴾.

النار: المرأة السوء. وقول الحسن: الحسنة في الدنيا العلم والعبادة، وفي الآخرة الجنة. و(قنا عذاب النار) معناه: احفظنا من الشهوات والذنوب المؤدية إلى النار أمثلة للمراد بها. ﴿أُولَٰئِكَ﴾ إشارة إلى الفريق الثاني. وقيل: إليهما. ﴿لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا﴾؛ أي: من جنسه وهو جزاؤه، أو من أجله كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥] أو مما دعوا به نعطيهم منه ما قدرناه فسمي الدعاء كسباً لأنه من الأعمال ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ يحاسب العباد على كثرتهم وكثرة أعمالهم في مقدار لمحة، أو يوشك أن يقيم القيامة ويحاسب الناس فبادروا إلى الطاعات واكتساب الحسنات.

﴿٢٠٣﴾ ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ كبروه في أدبار الصلاة وعند ذبح القرابين ورمي الجمار وغيرها في أيام التشريق. ﴿فَمَن تَعَجَّلَ﴾ فمن استعجل النفر ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ يوم القر والذي بعده؛ أي: فمن نفر في ثاني أيام

الدنيا، وأما في الآخرة فليس إلا الحظّ والحرمان، قلنا لفظ «في الآخرة» ليس ظرفاً للطلب بل معناهُ ليس له في حق الآخرة، وبالنسبة إليها طلب نصيب(١) [أمثلة للمراد بها] خبر قول علي(٢) إلى آخره. بمعنى: أن تفسيرات علي والحسن(٣) بما ذكر أمثلة للمفسرات بها لا محصورات فيها [أي: من جنسه]؛ أي: من جنس ما كسبوا من الأعمال الحسنة؛ وهو الثواب وأشار به وباللّذين بعده إلى أنَّ قوله: ﴿مِّمَّا كَسَبُوا﴾ مفسر بأحد الأمور الثلاثة، أو «من» في الأول والثالث للتبعيض، وفي الثاني للسببية [القرابين] جمع قُربان بضم أوله [يوم القرّ] وهو أول أيام التشريق لأنَّ الناس

---

(١) في نسخة [ز ـ ج ـ ب] زيادة: (أصلاً).

(٢) قال علي ﷺ: الحسنة في الدنيا المرأة الصالحة، وفي الآخرة الحوراء. وعذاب النار المرأة السوء. انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٤٨٩].

(٣) قال الحسن البصري ﷺ: الحسنة في الدنيا العلم والعبادة، وفي الآخرة الجنة. انظر: =

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ٢٠٤﴾.

التشريق بعد رمي الجمار عندنا، وقبل طلوع الفجر عند أبي حنيفة ﴿فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ﴾ باستعجاله ﴿وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ﴾ ومن تأخر في النفر حتى رمى في اليوم الثالث بعد الزوال، وقال أبو حنيفة: يجوز تقديم رميه على الزوال. ومعنى نفي الإثم بالتعجيل والتأخير التخيير بينهما والرد على أهل الجاهلية فإن منهم من أثم المتعجل ومنهم من أثم المتأخر. ﴿لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ﴾؛ أي: الذي ذكر من التخيير، أو من الأحكام لمن اتقى لأنه الحاج على الحقيقة والمنتفع به، أو لأجله حتى لا يتضرر بترك ما يهمه منهما. ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ في مجامع أموركم ليعبأ بكم. ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ﴾ للجزاء بعد الإحياء. وأصل الحشر: الجمع وضم المتفرق.

٢٠٤ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ﴾ يروقك ويعظم في نفسك، والتعجب: حيرة تعرض للإنسان لجهله بسبب المتعجب منه. ﴿فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ متعلق بالقول؛ أي: ما يقوله في أمور الدنيا وأسباب المعاش، أو في معنى الدنيا فإنها مراد من ادعاء المحبة وإظهار الإيمان، أو يعجبك؛

يستقرون فيه بمنى[١]. [**وطلوع الفجر عنده**]؛ يعني: عند أبي حنيفة [**أي: التي ذكر من التخيير أو من الأحكام لمن اتقى**] إلى آخره. بيّن به أنَّ «اللام» إما للبيان كما في «هيت لك»؛ أي: «الخطاب لك» أو للتعليل.

[**يَرُوقُكَ**] بفتح الياء وضم الراء «يعجبك» [**والتعجب حيرة**] عَبَّرَ عنها بعضهم بحالة، وعرف بعضهم التعجب: بأنه استحسان الشيء والميل إليه والتعظيم له[٢]

= أنوار التنزيل، البيضاوي [١/٤٨٩].

(١) انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، الأزهري [ص١٨٤].

(٢) انفعال النفس عما خفي سببه. ذكره ابن الكمال، وقال الراغب: حالة تعرض للإنسان عند الجهل بسبب الشيء ولذلك لا يصح على الله سبحانه. التوقيف، المناوي [ص١٨٤].

۞ ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٢٠٦﴾﴾.

أي: يعجبك قوله في الدنيا حلاوة وفصاحة ولا يعجبك في الآخرة لما يعتريه من الدهشة والحبسة، أو لأنه لا يؤذن له في الكلام. ﴿وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِۦ﴾ يحلف ويستشهد الله على أن ما في قلبه موافق لكلامه ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ شديد العداوة والجدال للمسلمين، والخصام المخاصمة، ويجوز أن يكون جمع (خصم) كـ(صعب وصعاب) بمعنى: أشد الخصوم خصومة. قيل: نزلت في الأخنس بن شريق الثقفي وكان حسن المنظر حلو المنطق يوالي رسول الله ﷺ ويدعي الإسلام. وقيل: في المنافقين كلهم.

﴿٢٠٥﴾ - ﴿٢٠٦﴾ ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ﴾ أدبر وانصرف عنك. وقيل: إذا غلب وصار والياً. ﴿سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾ كما فعله الأخنس بثقيف إذ بيتهم وأحرق زروعهم وأهلك مواشيهم، أو كما يفعله ولاة السوء بالقتل والإتلاف، أو بالظلم حتى يمنع الله بشؤمه القطر فيهلك الحرث والنسل. ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ لا يرتضيه فاحذروا غضبه عليه. ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾ حملته الأنفة وحمية الجاهلية على الإثم

[والحُبسة] هي بضم الحاء الاسم من الاحتباس يقال: الصمت حبسه، قاله الجوهري[1] **[والخصام المخاصمة]** إلى آخره. جوز في «الخصام» أن يكون مصدراً أو جمعاً، فعلى الجمع يكون «ألد» أفعل تفضيل، وعلى المصدر لا يكون «ألدُ» أفعل تفضيل؛ لأن المعنى حينئذ «وهو شديد الخصومة»؛ فإن بقى أفعل تفضيل فلا بد من مصحح لجريان الخبر على المبتدأ بأن يقال: «وهو ألد ذوي الخصام» أو بجعل «هو» ضمير «الخصام»؛ أي: «وخصامُهُ ألدّ الخصام» **[على الإثم]**؛ أي: أو على ردّ

(١) انظر: الصحاح، الجوهري [٥/٥٦].

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ ٢٠٧﴾.

الذي يؤمر باتقائه لجاجاً، من قولك: أخذته بكذا إذا حملته عليه وألزمته إياه. ﴿فَحَسۡبُهُۥ جَهَنَّمُۖ﴾ كفته جزاء وعذاباً، و﴿جَهَنَّمُۖ﴾ علم لدار العقاب وهو في الأصل مرادف للنار. وقيل: معرب. ﴿وَلَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ﴾ جواب قسم مقدر والمخصوص بالذم محذوف للعلم به، والمهاد: الفراش. وقيل: ما يوطأ للجنب.

(٢٠٧) ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ﴾ يبيعها؛ أي: يبذلها في الجهاد، أو يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر حتى يُقتل ﴿ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۗ﴾ طلباً لرضاه. قيل: إنها نزلت في صهيب بن سنان الرومي، أخذه المشركون وعذبوه ليرتد! فقال: إني شيخ كبير لا ينفعكم إن كنتُ معكم ولا

قول الواعظ [**الذي يؤمر باتقائه**]؛ أي: بالتجنب والتخلية عنه [**لجاجاً**] علة لجملته وعبارة «الكشاف» فراراً ولجاجاً[١].

[**جهنم علم لدار العقاب**] سميت بها لبعد قعرها؛ فعن رؤبة أنه قال: ركية جهنام[٢]، يريد بعيدة القعر وأصلها من الجهم، وهو الكراهة والغلظ، فالنون زائدة فوزنها «فعنَل» [**وقيل: معرّب**]؛ أي: نقل من العجمة إلى العربية، وتصرف فيه وأصله «كهنام»، أُبدلت الكاف جيماً وأُسقطت الألف[٣] [**والمخصوص بالذم محذوف**] تقديره جهنم [**وقيل: ما يوطأ للجنب**]؛ أي: لفراشهِ ليغاير ذلك ما قبله [**وقيل: «إنها نزلت في صهيب...»**][٤] إلى آخره[٥]. فعليه يكون يشري بمعنى:

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٧٩].
(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر ابن الأنباري [٢/ ١١٩].
(٣) مفردات ألفاظ القرآن الكريم، الأصبهاني [١/ ٢٠١].
(٤) انظر الحديث في: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٤٩٢].
(٥) مستدرك الحاكم [٣/ ٤٥٠/برقم: ٥٧٠٠]. لكن بغير هذا اللفظ

۞ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٠٨﴾ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾﴾.

يضركم إن كنت عليكم! فخلوني وما أنا عليه، وخذوا مالي، فقبلوه منه وأتى المدينة. ﴿وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ حيث أرشدهم إلى مثل هذا الشراء وكلفهم بالجهاد فعرضهم لثواب الغزاة والشهداء.

﴿٢٠٨﴾ - ﴿٢٠٩﴾ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ ﴿ٱلسِّلْمِ﴾ بالكسر والفتح: الاستسلام والطاعة، ولذلك يطلق في الصلح والإسلام. فتحه ابن كثير ونافع والكسائي وكسره الباقون. و(كافة) اسم للجملة لأنها تكف الأجزاء من التفرق حال من الضمير أو (السلم) لأنها تؤنث كالحرب قال:

السِّلْمُ تَأْخُذُ منها ما رضيتَ بهِ والحربُ يكفيكَ من أَنفَاسِهَا جُرَعُ

يشتري لا بمعنى يبيع ويبذل [والإسلام] بالجر عطف على «الصلح» [فتحه]؛ أي: السلم [ابن كثير][1] إلى آخره. فصل بذلك ما أجمله قيل: بقوله: «السِلم» بالكسر والفتح [أو «السلم» لأنها] تؤنث؛ أي: لأن «السلم» يؤنث كما أن «كافة» مُؤنث بالهاء نظراً لأصلها وتبع في كونها حالاً من السلم الزمخشري[2] وغيره، واعترضه أبو حيان بأن التاء في «كافة» وإن كان[3] للتأنيث ليست فيها له إذا كانت حالاً[4]، وابن هشام بأن «كافة» مختص بمن يعقل[5]، وقيل: إن كافة حال من الضمير والسلم معاً، واختاره ابن عطية[6] [قال]؛ أي: العباس[7] ابن مرداس:

[السِّلْمُ تَأْخُذُ منها ما رضيتَ بهِ الحربُ يكفيكَ من أَنفَاسِهَا جُرَعُ][8]

---

(١) انظر: التيسير في القراءات السبع، الداني [ص٦٤].
(٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٨٠].
(٣) في نسخة [ز ـ ج] زيادة: (أصلها).
(٤) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ٧٨].
(٥) مغني اللبيب، ابن هشام [ص٧٣٣].
(٦) انظر: المحرر الوجيز، ابن عطية [١/ ٢٦٨].
(٧) في نسخة [ز ـ ج]: (أبو العباس).
(٨) انظر: الصحاح، الجوهري [٣/ ٣٦١].

۞ ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ٢١٠﴾.

والمعنى: استسلموا لله وأطيعوه جملة ظاهراً وباطناً، والخطاب للمنافقين، أو ادخلوا في الإسلام بكليتكم ولا تخلطوا به غيره. والخطاب لمؤمني أهل الكتاب، فإنهم بعد إسلامهم عظموا السبت وحرموا الإبل وألبانها، أو في شرائع الله كلها بالإيمان بالأنبياء والكتب جميعاً والخطاب لأهل الكتاب، أو في شعب الإسلام وأحكامه كلها فلا تخلوا بشيء والخطاب للمسلمين. ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ﴾ بالتفرق والتفريق. ﴿إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ ظاهر العداوة ﴿فَإِن زَلَلۡتُم﴾ عن الدخول في السلم ﴿مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡكُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ الآيات والحجج الشاهدة على أنه الحق ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾ لا يعجزه الانتقام ﴿حَكِيمٌ﴾ لا ينتقم إلا بحق.

٢١٠ ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ﴾ استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده ﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾؛ أي: يأتيهم أمره أو بأسه كقوله تعالى: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ أَمۡرُ رَبِّكَۚ﴾ [النحل: ٣٣] ﴿فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾ [الأعراف: ٤] أو يأتيهم الله ببأسه فحذف

قبله:

أبـا خُـرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ فَإِنَّ قومي لـم يـأْكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ[(١)]

ومن في الموضعين ابتدائية متعلقة بما قبلها؛ أي: تأخذ منها ما تحبه وترضاه فلا تسأم من طول زمانها والحرب بالعكس إذ يكفيك اليسير منها، المشار إليه بقوله: من أنفاسها جُرَع والجرعة من الماء حسوة مِنهُ، والحاصل: أنه يحرضه على الصلح ويثبطه عن الحرب [أو في شرائع الله] هو مع ما بعدهُ عطف على «في الإسلام» [ببأسه] البأس العذاب والشدة في الحرب. قاله الجوهري[(٢)].

---

(١) الكتاب، سيبويه [ص٥٩].

(٢) الصحاح، الجوهري [٥/ ٤٧].

۞ ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢١١﴾﴾.

المأتي به للدلالة عليه بقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٩]. ﴿فِي ظُلَلٍ﴾ جمع (ظلة) كـ(قلة وقلل) وهي: ما أظلك، وقرئ: (ظلال) كقلال. ﴿مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ السحاب الأبيض، وإنما يأتيهم العذاب فيه لأنه مظنة الرحمة، فإذا جاء منه العذاب كان أفظع لأن الشر إذا جاء مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ كان أصعب فكيف إذا جاء من حيث يحتسب الخير. ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ فإنهم الواسطة في إتيان أمره، أو الآتون على الحقيقة ببأسه. وقرئ بالجر عطفاً على (ظُلَلٍ) أو (الْغَمامِ). ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ أتم أمر إهلاكهم وفرغ منه؛ وضع الماضي موضع المستقبل لدنوه وتيقن وقوعه. وقرئ: (وقضاء الأمر) عطفاً على الملائكة. ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ قرأه ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم على البناء للمفعول على أنه من الراجع، وقرأ الباقون على البناء للفاعل بالتأنيث غير يعقوب على أنه من الرجوع، وقرئ أيضاً بالتذكير وبناء المفعول.

﴿٢١١﴾ ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ أمر للرسول ﷺ، أو لكل أحد والمراد بهذا السؤال تقريعهم. ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ﴾ معجزة ظاهرة، أو آية في

[للدلالة عليه بقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾]؛ أي: لأن «العزيز» صفة قهر فتناسب «البأس»، وحكمة حذف ذلك التهويل عليهم إذ لو ذكر كان أسهل عليهم **[جمع ظلة]** هي ما يستظل به من الشمس **[والآتون على الحقيقة ببأسه]** قال الطيبي: ذكر الله تمهيد لذكر الملائكة كما في قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٩] **[على أنه من الرجع]**؛ أي: فيكون متعدياً بمعنى الرد **[على أنه من الرجوع]**؛ أي: فيكون قاصراً **[والمراد بهذا السؤال تقريعهم]**؛ أي: لا قصد أن يجيبوا فيعلم من جوابهم أمر(١).

---

(١) انظر: روح المعاني، الألوسي [٢/٩٩].

۞ ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢١٢﴾﴾.

الكتب شاهدة على الحق والصواب على أيدي الأنبياء، و(كَمْ) خبرية أو استفهامية مقررة ومحلها النصب على المفعولية أو الرفع بالابتداء على حذف العائد من الخبر إلى المبتدأ. وآية مميزها. و(من) للفصل. ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: آيات الله فإنها سبب الهدى الذي هو أجل النعم، يجعلها سبب الضلالة وازدياد الرجس، أو بالتحريف والتأويل الزائغ. ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ﴾ من بعد ما وصلت إليه وتمكن من معرفتها، وفيه تعريض بأنهم بدلوها بعد ما عقلوها ولذلك قيل: تقديره: (فبدلوها وَمَنْ يُبَدِّلْ). ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ فيعاقبه أشد عقوبة لأنه ارتكب أشد جريمة.

﴿٢١٢﴾ ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ حسنت في أعينهم وأشربت محبتها

[و﴿كَمْ﴾] خبرية معنى السؤال على كونها خبرية كما قال التفتازاني: سؤالهم عن حالهم وفعلهم في مباشرة أسباب التقريع(١)، وبهذا سقط ما قيل: إن جعل كم خبرية ليس بجيد لأنّ فيه اقتطاعاً للجملة التي هي فيها عن جملة السؤال؛ إذ لم يذكر فيه المسؤول عنه بل أخبر بعده بأن كثيراً من الآيات أتيناهم **[أو استفهامية مقررة]** لا يقال السؤال للتقريع والاستفهام للتقرير وبينهما منافاة، إذ معنى التقريع: الاستنكار والاستبعاد، ومعنى التقرير: التحقيق والتثبيت؛ لأنا نقول: بل معنى التقرير: الحمل على الإقرار وهو لا ينافي التقريع **[ومحلها النصب على المفعولية]**؛ أي: المفعول الثاني لـ﴿ءَاتَيْنَـٰهُم﴾ وقيل: المفعول الأول له **[أو الرفع بالابتداء على حذف العائد]**؛ أي: من آتيناهم والتقدير «آتيناهموها»(٢).

[وأنه مميزها]؛ أي: مميزكم **[ومن للفصل]**؛ أي: ليعلم بها أن مدخولها مميز لا مفعول ثان لِـ«آتيناهم» **[بجعلها]** متعلق بـ«نبذ»(٣).

---

(١) انظر: مختصر المعاني، التفتازاني [ص١٢٨]. (٢) الدر المصون، السمين الحلبي [٣/ ٧٥].
(٣) في نسخة [ز - ج]: (بتبديل).

في قلوبهم حتى تهالكوا عليها وأعرضوا عن غيرها، والمزين في الحقيقة هو الله تعالى؛ إذ ما من شيء إلا وهو فاعله، ويدل عليه قراءة: (زَيَّنَ) على البناء للفاعل، وكل من الشيطان والقوة الحيوانية وما خلقه الله فيها من الأمور البهية والأشياء الشهية مزين بالعرض. ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ يريد فقراء المؤمنين كبلال وعمار وصهيب؛ أي: يسترذلونهم ويستهزؤن بهم على رفضهم الدنيا وإقبالهم على العقبى، و(من) للابتداء كأنهم جعلوا مبدأ السخرية منهم ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ لأنهم في عليين وهم في أسفل السافلين، أو لأنهم في كرامة وهم في مذلة، أو لأنهم يتطاولون عليهم فيسخرون منهم كما سخروا منهم في الدنيا، وإنما قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾ بعد قوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ليدل على أنهم متقون وأن استعلائهم للتقوى. ﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ﴾ في الدارين. ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ بغير تقدير فيوسع في الدنيا استدراجاً تارة وابتلاء أُخْرَى.

[آيات الله] وفي نسخة: آياته، وأراد بذلك أنْ ذكر النعمة هنا من وضع الظاهر موضع المضمر بغير لفظة السابق تصريحاً بكونها نعمة لقصد مزيد التقريع ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾ قال السعد التفتازاني: فإن قلت: كيف صحّ(١) ذلك جزاء للشرط ولا سببية ولا ترتيب؟ قلت: من جهة أن المعنى «يعاقبه الله تعالى أشد عقاب»؛ لأن الله تعالى شديد العقاب، أو من جهة أنّ التبديل سبب للإخبار بأنّه شديد العقاب؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣](٢).

[﴿زَيَّنَ﴾] بالبناء للفاعل ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾ عطف على «زُيِّن» وعدل إلى المضارع لقصد الاستمرار، ويحتمل أن يكون حالاً فلا بد من تقدير مبتدأ لتصح الواو [﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ﴾] مبتدأ وخبر [استدراجاً]؛ أي: بالنعمة؛ أي: ترقية وإعلاء من درجة منها إلى درجة لتكون النعمة عليهم أشد وأقطع.

---

(١) في نسخة [ز ـ ج ـ ب]: (صلح).

(٢) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ٨٤].

۞ ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾.

﴿٢١٣﴾ ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ متفقين على الحق فيما بين آدم وإدريس أو نوح أو بعد الطوفان، أو متفقين على الجهالة والكفر في فترة إدريس أو نوح. ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ﴾؛ أي: فاختلفوا فبعث الله، وإنما حذف لدلالة قوله: ﴿فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ فيما اختلفوا فيه. وعن كعب: (الذي علمته من عدد الأنبياء مائة وأربعة وعشرون ألفاً، والمرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر، والمذكور في القرآن باسم العلم ثمانية وعشرون). ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يريد به الجنس ولا يريد به أنه أنزل مع كل واحد كتاباً يخصه، فإن أكثرهم لم يكن معهم كتاب يخصهم، وإنما كانوا يأخذون بكتب من قبلهم. ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ حال من الكتاب؛ أي: ملتبساً بالحق شاهداً به. ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾؛ أي: الله، أو النبي المبعوث، أو كتابه. ﴿فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ في

[**وعن كعب الذي علمته من عدد الأنبياء...**] إلى آخره. رواه الإمام أحمد[(١)] مرفوعاً من حديث ذرّ[(٢)] [**والمذكور في القرآن باسم العلم**]؛ أي: الموضوع له [**ثمانية وعشرون**][(٣)] هم: آدم وإدريس ونوح، وهود وصالح، وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف، ولوط وموسى وهارون وشعيب وزكريا ويحيى وعيسى وداود وسليمان، وإلياس واليسع وذو الكفل، وأيوب ويونس ومحمد ﷺ، وذو القرنين وعزير ولقمان؛ على القول بنبوة الثلاثة[(٤)] [**أي: «الله» أو «النبي المبعوث» أو «كتابه»**]

---

(١) انظر: مجمع الزوائد، الهيثمي [١/ ٣٩٣/برقم: ٧٢٥] وقال: ومداره على علي بن يزيد وهو ضعيف.
(٢) في نسخة [ز ـ ج]: (أبي ذرّ).
(٣) الكشف والبيان، النيسابوري [٢/ ١٣٣].
(٤) انظر: السراج المنير، الخطيب الشربيني [١/ ١١٨].

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾﴾.

الحق الذي اختلفوا فيه، أو فيما التبس عليهم. ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ﴾ في الحق، أو الكتاب. ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ﴾؛ أي: الكتاب المنزل لإزالة الخلاف؛ أي: عكسوا الأمر فجعلوا ما أنزل مزيحاً للاختلاف سبباً لاستحكامه. ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ﴾ حسداً بينهم أو ظلماً لحرصهم على الدنيا. ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾؛ أي: للحق الذي اختلف فيه من اختلف. ﴿مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ بيان لما اختلفوا فيه. ﴿بِإِذْنِهِۦ ۗ﴾ بأمره أو بإرادته ولطفه. ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ لا يضل سالكه.

﴿٢١٤﴾ ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ خاطب به النبي ﷺ والمؤمنين بعد ما ذكر اختلاف الأمم على الأنبياء بعد مجيء الآيات، تشجيعاً لهم على الثبات مع مخالفيهم. وأَمْ منقطعة ومعنى الهمزة فيها ....

قال التفتازاني: الأظهر عود الضمير «ليحكم» إلى «الكتاب» إذ لا بد في عوده إلى الله من تكلف في المعنى؛ أي: ليظهر حكمه، وإلى «النبي» من تكلف في اللفظ حيث لم يقل: «ليحكموا»، وقال أبو حيان: الأظهر عوده إلى «الله»(١). والمعنى: أنه أنزل الكتاب ليفصل به بين الناس، ويؤيده قراءة (لنحكم) بالنون على الالتفات(٢)، ونسبة الحكم إلى الكتاب مجاز كما أن إسناد النطق إليه كذلك في قوله: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ﴾ [الجاثية: ٢٩].

[لاستحكامه]؛ أي: الخلاف [خاطب بهِ النبيَّ ﷺ والمؤمنين] فيه التفات لأنَّ هؤلاء ذكروا بطريق الغيبة في عموم النبيين والذين آمنوا [ومعنى الهمزة فيها]؛ أي:

---

(١) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ٩١].
(٢) هذه قراءة الجَحدَري. انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [٣/ ٨٤].

الإنكار ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم﴾ ولم يأتكم، وأصل (لَمَّا) (لم) زيدت عليها (ما) وفيها توقع؛ ولذلك جعل مقابل (قد). ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾ حالهم التي هي مثل في الشدة. ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ بيان له على الاستئناف. ﴿وَزُلْزِلُواْ﴾ وأزعجوا إزعاجاً شديداً بما أصابهم من الشدائد. ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ لتناهي الشدة واستطالة المدة بحيث تقطعت حبال الصبر. وقرأ نافع (يقولُ) بالرفع على أنها حكاية حال ماضية كقولك: مرض حتى لا يرجونه. ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ استبطاء له لتأخره. ﴿أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ استئناف على إرادة القول؛ أي: فقيل لهم ذلك إسعافاً لهم إلى

في «أم» [للإنكار][١] ما كان ينبغي أن تحسبوا ولم حسبتم [**وفيها**]؛ أي: في «لما» [**توقع**] باعتبار توقع الفعل بعدها [**ولذلك جعل مقابل «قد»**] عبارة «الكشاف» نظير «قد»[٢]؛ أي: ولكون «لما» تفيد التوقع مع النفي جعلت نظير «قد» في إفادتها ذلك مع الإثبات؛ ولهذا قال التفتازاني راداً على من قال: أنه مقابل «قد» بمعنى: أن الفعل المتوقع بعد «لَمّا» منفي بخلافه بعد «قد» الفعل بعد «قد» متوقع؛ أي: منتظراً لكون فالمنتظر في «لما» أيضاً هو الفعل لا نفيهُ كما في «قد». انتهى. وقد يجمع بينهما بأن القائل بالمقابلة نظر إلى أنَّ الفعل بعد «لَمَّا» منفي في الماضي بخلافه بعد «قد»، وقول المصنف جعل الأنسب بما قبله جعلت.

﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ﴾ هو الفقر الشديد ﴿وَٱلضَّرَّآءُ﴾ هو المرض والجزع [**بيان له**]؛ أي: للمثل على الاستئناف كأن قائلاً قال: كيف كان ذلك المثل؟ فقيل: مستهم البأساء.. إلى آخره. [**حكاية حال ماضية**] فائدتها تصور تلك الحال العجيبة والشأن واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها[٣] [**استئناف على**[٤] **إرادة القول**] قال التفتازاني: فإن قلت: هلا جعل ﴿أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ مقول الرسول، و﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ مقول من معه على طريق اللف والنشر؟ قلت: إما لفظاً فلأنه لا يحسن تعاطف القائلين دون المقولين، وإما معنى فلأنه لا يحسن ذكر قول الرسول ذلك في الغاية التي قصد بها بيان تناهي الأمر في الشدة.

---

(١) في نسخة [ز ـ ج] زيادة: [بمعنى].
(٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ٢٨٣].
(٣) الدر المصون، السمين الحلبي [٣/ ٨٩].
(٤) زيادة في نسخة [ج] (ما).

۞ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٖ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِۗ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ ٢١٥﴾.

طلبتهم من عاجل النصر، وفيه إشارة إلى أن الوصول إلى الله والفوز بالكرامة عنده برفض الهوى واللذات، ومكابدة الشدائد والرياضات كما قال عليه الصلاة والسلام: «**حُفَّتِ الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات**».

٢١٥ ﴿مَاذَا يُنفِقُونَۖ﴾ عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن عمرو بن الجموح الأنصاري كان شيخاً ذا مال عظيم، فقال: يا رسول الله ماذا ننفق من أموالنا؟ وأين نضعها؟ فنزلت: ﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٖ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِۗ﴾ سئل عن المنفق فأجيب ببيان المصرف؛ لأنه أهم فإن اعتداد النّفقة باعتباره، ولأنه كان في سؤال عمرو وإن لم يكن مذكوراً في الآية، واقتصر في بيان المنفق على ما تضمنه قوله: ﴿مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٖ﴾ ما أنفقتم من خير. ﴿تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٖ فَإِنَّ﴾ في معنى الشرط. ﴿ٱللَّهَ

[«**حُفَّت الجنة بالمكاره وحُفَّت النار بالشهوات**»] رواه الشيخان[1] وغيرهما[2]، وفي رواية لهم: «حجبت»[3]؛ أي: جعلت المكاره حجاباً دون الجنة فمن خرقهُ دخلها والشهوات حجاباً دون النار فمن اقتحمه دخلها [**كان هِماً**] بكسر الهاء؛ أي: شيخاً فانياً [**واقتصر في بيان المنفق على ما تضمنهُ قوله تعالى**: ﴿مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٖ﴾ [البقرة: ٢١٥]]؛ أي: فكأنه قيل: في الجواب المنفق هو الخير والمنفق عليهم هؤلاء، وهذا طريق معروف في البلاغة، ولهم طريق آخر في السؤال؛ لأنه إما سؤال جدال وحقه أن يطابقه جوابه بلا زيادة ونقص، أو سؤال تعلم وحق المعلم أن يكون فيه كطبيب يتحرى شفاء سقم فيبين المعالجة على ما يقتضيه لا على ما يحكيه المريض[4].

---

(١) صحيح البخاري [٥/ ٢٣٧٩/ برقم: ٦١٢٢]، صحيح مسلم [٤/ ٢١٧٤/ برقم: ٢٨٢٢].
(٢) مسند أحمد [٢/ ٢٦٠/ برقم: ٧٥٢١]. (٣) هي رواية البخاري السابقة.
(٤) مفتاح العلوم، السكاكي [ص١٤٥].

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾﴾.

بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ جوابه: أي: إن تفعلوا خيراً فإن الله يعلم كنهه ويوفي ثوابه، وليس في الآية ما ينافيه فرض الزكاة لينسخ به.

﴿٢١٦﴾ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ شاق عليكم مكروه طبعاً، وهو مصدر نعت به للمبالغة، أو فعل بمعنى مفعول كـ(الخبز). وقرئ بالفتح على أنه لغة فيه كالضعف والضعف، أو بمعنى الإكراه على المجاز كأنهم أكرهوا عليه لشدته وعظم مشقته كقوله تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥]. ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وهو جميع ما كلفوا به، فإن الطبع يكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب فلاحهم. ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ وهو جميع ما نهوا عنه، فإن النفس تحبه وتهواه وهو يفضي بها إلى الردى، وإنما ذكر عَسى لأن النفس إذا ارتاضت ينعكس الأمر عليها. ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما هو خير لكم ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ذلك، وفيه دليل على أن الأحكام تتبع المصالح الراجحة وإن لم يعرف عينها.

[وليس في الآية]؛ أي: آية: ﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [لا ينافيه الزكاة(١) لينسخ به] ردَّ بذلك على من قال: إنَّ الآية منسوخة بفرض الزكاة لأنها لا تعطى للوالدين ولا للأقربين من الأولاد وأولاد الأولاد. ووجه الرد بأنَّ الآية محمولة على الإنفاق على ما ذكر تطوعاً أو على الإنفاق على الفقراء من الوالدين والأولاد وأولاد الأولاد وذلك ليس بمنسوخ(٢).

[فإن الطبع يكرههُ] لا يلزم منه كما قال التفتازاني: كراهة حكم الله ومحبة خلافه، وهو ينافي كمال التصديق لأنّ معناهُ: كراهة نفس ذلك الفعل، ومشقتهِ

---

(١) في نسخة [ز ـ ج]: (ما ينافيه فرض الزكاة).
(٢) انظر: أحكام القرآن، القاضي ابن العربي [١/ ٢٨٨].

۞ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَـٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾.

﴿٢١٧﴾ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ روي: (أنه عليه الصلاة والسلام بعث عبد الله بن جحش ـ ابن عمته ـ أميراً على سرية في جمادى الآخرة ـ قبل بدر بشهرين ـ ليترصّد عيراً لقريش فيهم عمرو بن عبد الله الحضرمي وثلاثة معه، فقتلوه وأسروا اثنين واستاقوا العير وفيها من تجارة الطائف، وكان ذلك غرة رجب وهم يظنونه من جمادى الآخرة، فقالت قريش: استحل محمد الشهر الحرام شهراً يأمن فيه الخائف، ويبذعر فيه الناس إلى معايشهم، وشق على أصحاب السرية وقالوا: ما نبرح حتى تنزل توبتنا، ورد رسول الله ﷺ العير والأسارى). وعن ابن عباس ﵄: لما نزلت أخذ رسول الله ﷺ الغنيمة وهو أول غنيمة في الإسلام والسائلون هم المشركون كتبوا إليه في ذلك تشنيعاً وتعييراً، وقيل: أصحاب السرية. ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ بدل اشتمال من الشهر الحرام. وقرئ: (عن قتال) بتكرير العامل. ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ

كوجع الضرب في الحد مع كمال الرضى بالحكم والإذعان له، وهذا كما تقول: إنّ الكل بقضاء الله ومشيئته مع أنَّ البعض مكروه منكر غاية الإنكار كالقبائح والشرور [وكان ذلك]؛ أي: ما ذكر من القتل والأسر واستياق العير [ويبذعرّ] بموحدة وذال معجمة وعين مهملة وراء مشددة؛ أي: يتفرق قال الجوهري: انذعر القوم؛ أي: تفرقوا[1].

[أخذ الغنيمة]؛ أي: ولم يردها وهذا لا يخالف ما قبله من أنه ردها لأنَّ ذاك

---

(١) الصحاح، الجوهري [٣/ ٣٥٢].

﴿كَبِيرٌ﴾؛ أي: ذنب كبير. والأكثر على أنه منسوخ بقوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] خلافاً لعطاء وهو نسخ الخاص بالعام وفيه خلاف، والأولى منع دلالة الآية على حرمة القتال فيه مطلقاً فإن قتال فيه نكرة في حيز مثبت فلا يعمّ. ﴿وَصَدٌّ﴾ صرف ومنع ﴿عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ أي: الإسلام، أو ما يوصل العبد إلى الله تعالى من الطاعات. ﴿وَكُفْرٌ بِهِ﴾؛ أي: بالله. ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ على إرادة المضاف؛ أي: وصد المسجد الحرام كقول أبي دؤاد:

أكلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توقدُ بِالليلِ نارا

ولا يحسن عطفه على (سَبِيلِ اللهِ) لأن عطف قوله: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ﴾ على ﴿وَصَدٌّ﴾ مانع منه إذ لا يقدم العطف على الموصول على العطف على الصلة ولا على الهاء في (بِهِ) فإن العطف على الضمير المجرور إنما يكون بإعادة الجار. ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ﴾ أهل المسجد الحرام وهم النبي ﷺ

قبل نزول الآية وهذا بعده [**كقول أبي داؤود**] بضم المهملة واسمه «جاريَة»:

[**أَكُلَّ امْرِئٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توقَّدُ بِالليْلِ ناراً**](١)

وصف به أبو داود أيام لذته بالتصيد، ثم مصيرهُ إلى حال أنكرت عليه أمرأته منزلتهِ، فأنبأها بجهلها بمكانه، وأنه لا ينبغي أن يغتر بامرءٍ من غير امتحانه، «ونار» يروى بالجر بتقدير «وكل نار»، وبالنصب عطفاً على «أمرأ»، و«توقد» أصله «تتوقد»(٢) وهو صفة لنار [**ولا يحسن عطفه على «سبيل الله»**] إلى آخره. أجيب عنه بأنَّ الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى؛ فكأنه لا فصل بالأجنبي بين «سبيل الله» وما عطف عليه ولا عطف للكفر على الصدِّ قبل تمامه، والموصول فيما ذكرهُ هو «صد».

[**ولا على «الهاء» في «به»**] إلى آخره. هذا كما قال أبو حيان(٣) على مذهب

---

(١) الكتاب، سيبويه [ص١٤]. (٢) انظر: تهذيب اللغة، الأزهري [٣/ ٢٥٦].
(٣) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ١٠١].
في نسخة [ز]: (التفتازاني أبو حيان).

والمؤمنون. ﴿أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ مما فعلته السرية خطأ وبناء على الظن، وهو خبر عن الأشياء الأربعة المعدودة من كبائر قريش. وأفعل مما يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث. ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِۗ﴾؛ أي: ما ترتكبونه من الإخراج والشرك أفظع مما ارتكبوه من قتل الحضرمي. ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ﴾ إخبار عن دوام عداوة الكفار لهم وإنهم لا ينفكون عنها حتى يردوهم عن دينهم، و(حتى) للتعليل كقولك: أعبد الله حتى أدخل الجنة. ﴿إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ۚ﴾ وهو استبعاد لاستطاعتهم كقول الواثق بقوته على قِرْنِه: إن ظفرت بي فلا تُبْقِ عليَّ، وإيذان بأنهم لا يردونهم. ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ قيّد الردة بالموت عليها في إحباط الأعمال كما هو مذهب الشافعي، والمراد بها الأعمال النافعة. وقرئ: (حَبَطَتْ) بالفتح، وهي لغة فيه. ﴿فِى ٱلدُّنْيَا﴾ لبطلان ما تخيلوه وفوات ما للإسلام من الفوائد الدنيوية. ﴿وَٱلْءَاخِرَةِۖ﴾ بسقوط الثواب. ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ كسائر الكفرة.

أكثر البصريين، وذهب الأقل منهم والكوفيون على جواز العطف بدون إعادة الجار [**وهو**]؛ أي: أكبر [**خبر عن الأشياء الأربعة**]؛ أي: وهي الصد عن سبيل الله، والكفرُ بالله، وصد المسجد الحرام، وإخراج أهل المسجد منه [**من كبائر قريش**]؛ أي: ممن ارتكب الكبيرة منهم [**و«حتى» للتعليل**]؛ أي: لا للغاية كما قيل: لأنه أفيد من حيث أنّ فيه ذكر الحامل. على المقابلة بخلاف الغاية[1] [**وهو استبعاد**]؛ يعني: استعمل التي للشك مع الجزم بعدم وقوع مدخولها إشارةٌ إلى أن ذلك لا يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير كما يفرض المحال وهو معنى الاستبعاد.

[**على قِرنه**] هو بكسر القاف كُفؤك في الشجاعة [**حبطت**]؛ أي: بطلت [**كما هو مذهب الشافعي**]؛ أي: خلافاً لأبي حنيفة حيث قال: إنَّ الرِدّة تحبط الأعمال

---

(١) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [٣/ ١٠٥].

۞ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾﴾.

﴿٢١٨﴾ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ نزلت أيضاً في أصحاب السرية لما ظن بهم أنهم إن سلموا من الإثم فليس لهم أجر. ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ كرر الموصول لتعظيم الهجرة والجهاد كأنهما مستقلان في تحقيق الرجاء ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ ثوابه، أثبت لهم الرجاء إشعاراً بأن العمل غير موجب ولا قاطع في الدلالة سيما والعبرة بالخواتيم. ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ﴾ لما فعلوا خطأ وقلة احتياط. ﴿رَّحِيمٌ﴾ بإجزال الأجر والثواب.

﴿٢١٩﴾ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ روي: أنه نزل بمكة قوله: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧] فأخذ المسلمون يشربونها، ثم إن عمر ومعاذاً ونفراً من الصحابة قالوا: أفتنا يا رسول الله في الخمر فإنها مذهبة للعقل مسلبة للمال! فنزلت هذه الآية؛ فشربها قوم وتركها آخرون. ثم دعا عبد الرحمٰن بن عوف ناساً منهم فشربوا

مطلقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة: ٥][(١)] وأجيب بأنه محمول على المقيّد عملاً بالدليلين [بإجزال الأجر والثواب]؛ أي: بإكثارهما [روي أنه نزل بمكة][(٢)] إلى آخره. قال القفال: الحكمة في وقوع التحريم على هذا الترتيب إنّ القوم كانوا أَلفُوا شُربَ الخمر وكان انتفاعهم به كثيراً فعلم أنه لو منعهم دفعة واحدة لشق عليهم فاستعمل في هذا التحريم هذا التدريج والرفق[(٣)].

[مذهبة] بفتح الميم؛ أي: محل ذهاب العقل ويجوز ضمها.

---

(١) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي [٣/ ٢١].
(٢) انظر: جامع البيان، الطبري [١٧/ ٢٤٥]. (٣) مفاتيح الغيب، الرازي [٦/ ٣٥].

فسكروا، فأمَّ أحدهم فقرأ: (أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ) فنزلت: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] فَقَلَّ من يشربها، ثم دعا عتبان بن مالك سعد بن أبي وقاص في نفر فلما سكروا افتخروا وتناشدوا، فأنشد سعد شعراً فيه هجاء الأنصار، فضربه أنصاري بلحي بعير فشجه، فشكا إلى رسول الله ﷺ فقال عمر رضي الله عنه: اللَّهُمَّ بيِّن لنا في الخمر بياناً شافياً! فنزلت: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ إلى قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠، ٩١] فقال عمر رضي الله عنه: انتهينا يا رب. و(الخمر) في الأصل مصدر (خمره) إذا ستره، سمي بها نقيع العنب والتمر إذا اشتد وغلى لأنه يخمر العقل، كما سمي سكراً لأنه يسكره؛ أي: يحجزه، وهي حرام مطلقاً وكذا كل ما أسكر عند أكثر العلماء. وقال أبو حنيفة: عصير الزبيب والتمر إذا طبخ حتى ذهب ثلثاه ثم اشتد حل شربه ما دون السكر. وَ(الْمَيْسِرِ) أيضاً مصدر كـ(الموعد) سمي به القمار لأنه أخذ مال الغير بيسر أو سلب يساره، والمعنى: يسألونك عن تعاطيهما لقوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَآ﴾؛ أي: في تعاطيهما. ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ من حيث إنه يؤدي إلى الانتكاب عن المأمور، وارتكاب المحظور. وقرأ حمزة والكسائي (كثير) بالثاء. ﴿وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ من كسب المال والطرب والالتذاذ ومصادقة الفتيان، وفي الخمر خصوصاً تشجيع الجبان وتوفير المروءة وتقوية الطبيعة. ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾؛ أي: المفاسد التي تنشأ منهما أعظم من المنافع المتوقعة منهما. ولهذا قيل: إنها المحرمة للخمر لأن المفسدة إذا ترجحت على المصلحة اقتضت تحريم الفعل، والأظهر أنه ليس كذلك ....

[سمي بها عصير العنب والتمر] التسمية بها في الأول حقيقة وفي الثاني مجاز [ما دون السكر]؛ أي: ما لم يسكر [إلى الانتكاب]؛ أي: الرجوع [ومصادقة الفتيان]؛ أي: الشباب [وتوفر المروءة]؛ أي: استيفاؤها [وإثمهما]؛ أي: ما ينشأ عنهما[1] [أكبر]؛ أي: أعظم من نفعهما [والأظهر أنه ليس كذلك]؛ أي: ليس

---

(١) في نسخة [ج] زيادة: (من المفاسد).

لما مرَّ من إبطال مذهب المعتزلة. ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ قيل: سائله أيضاً عمرو بن الجموح؛ سأل أولاً عن المنفق والمصرف، ثم سأل عن كيفية الإنفاق. ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ العفو نقيض الجهد، ومنه يقال للأرض السهلة؛ وهو أن ينفق ما تيسر له بذله ولا يبلغ منه الجهد. قال:

خُذِي العَفْوَ مِنِّي تَسْتَديمي مَوَدَّتي وَلَا تَنْطِقِي فِي سَوْرَتي حِيْنَ أَغْضَبُ

وروي أن رجلاً أتى النبي ﷺ ببيضة من ذهب أصابها في بعض المغانم فقال: خذها مني صدقة، فأعرض ﷺ عنه حتى كرر مراراً فقال: هاتها مغضباً فأخذها فحذفها حذفاً لو أصابه لشجه ثم قال: «**يأتي أحدكم بماله كله يتصدق به ويجلس يتكفف الناس، إنما الصدقة عن ظهر غنى**». وقرأ أبو عمرو برفع الواو. ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ﴾؛ أي: مثل ما بيَّن أن العفو أصلح من الجهد، أو ما ذكر من الأحكام، والكاف في موضع

التحريم بسبب تلك المفاسد [**لما مرّ**]؛ أي: من أنّ سببه نزول آية: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ﴾ [المائدة: ٩٠] [**نقيض الجهد**] بضم الجيم الطاقة وبفتحها المشقة، وفي الصحاح كلاهما بمعنى الطاقة[١] [**ومنه يقال للأرض السهلة**]؛ أي: يقال لها عَفْوٌ [**وهو**]؛ أي: العفو [**قال**] أبو الأسود الدؤلي أو أسماء بن خارجة الفزاري:

[**خُذِي العَفْوَ مِنِّي تَسْتَديمي مَوَدَّتي**[٢] ....]

تمامه:

.... **وَلَا تَنْطِقِي فِي سَوْرَتي حِيْنَ أَغْضَبُ**

وسورة الغضب شدته وحدته [**وروي: «أن رجلاً أتى النبي...»**] إلى آخره. رواه أبو داود[٣] والبزار وغيرهما[٤] [**عن ظهر غنى**] قال ابن الأثير: والظهر قد يزاد في مثل هذا إشباعاً للكلام وتمكيناً كأن صدقته مستندة إلى ظهر قوي من المال[٥]

---

(١) الصحاح، الجوهري [٣/ ٥٣].
(٢) الأشباه والنظائر من أشعار المقدمين، ابن أبي الفضل الكردي [ص١٣٤].
(٣) سنن أبي داود [١/ ٥٢٤/ برقم: ١٦٧٣]. (٤) صحيح ابن خزيمة [٤/ ٩٨/ برقم: ٢٤٤١].
(٥) النهاية، ابن الأثير [٥/ ٢٣٦].

۞ ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٢٢٠)﴾.

النصب صفة لمصدر محذوف؛ أي: تبييناً مثل هذا التبيين، وإنما وحد العلامة والمخاطب به جمع على تأويل القبيل والجمع، ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ في الدلائل والأحكام.

(٢٢٠) ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ في أمور الدارين فتأخذون بالأصلح والأنفع منهما، وتجتنبون عما يضركم ولا ينفعكم، أو يضركم أكثر مما ينفعكم. ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾ لما نزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ الآية [النساء: ١٠] اعتزلوا اليتامى ومخالطتهم والاهتمام بأمرهم فشق ذلك عليهم، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ﴾؛ أي: مداخلتهم لإصلاحهم، وإصلاح أموالهم خير من مجانبتهم. ﴿وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ حث على المخالطة؛ أي: إنهم إخوانكم في الدين ومن حق الأخ أن يخالط الأخ. وقيل: المراد بالمخالطة المصاهرة. ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ وعيد ووعد لمن خالطهم لإفساد وإصلاح؛ أي: يعلم أمره فيجازيه عليه. ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾؛ أي: ولو شاء الله إعناتكم لأعنتكم؛ أي: كلفكم ما يشق عليكم، من (العَنَت): وهي المشقة ولم يجوز لكم مداخلتكم. ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾ غالب يقدر على الإعنات. ﴿حَكِيمٌ﴾ يحكم ما يقتضيه الحكمة وتتسع له الطاقة.

[وحّدَ العلامة]؛ أي: علامة المخاطب وهي الكاف في ذلك [في أمور الدين]؛ أي: فقوله: «في الدارين» متعلق بـ«يتفكرون» ويجوز تعلقه بـ«يُبيِّن» بمعنى يبين لكم الآياتُ في أمر الدارين ما يتعلق بهما لعلكم تتفكرون [وتتسع له الطاقة]؛ أي: طاقة البشر بأنْ لا ينالهم حرج وتضييق.

۞ ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٢١)﴾.

---

(٢٢١) ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾؛ أي: ولا تتزوجوهن. وقرئ بالضم؛ أي: ولا تزوجوهن من المسلمين، والمشركات تعم الكتابيات لأن أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠، ٣١] ولكنها خصت عنها بقوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥] روي: أنه عليه الصلاة والسلام بعث مرثداً الغنوي إلى مكة ليخرج منها أناساً من المسلمين، فأتته عناق وكان يهواها في الجاهلية فقالت: ألا تخلو؟ فقال: إن الإسلام حال بيننا! فقالت: هل لك أن تتزوج بي؟ فقال: نعم! ولكن استأمر رسول الله ﷺ، فاستأمره، فنزلت: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾؛ أي: وَلامْرأة مؤمنة حرة كانت أو مملوكة، فإن الناس كلهم عبيد الله وإماؤه. ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بحسنها وشمائلها،

[وروي: «أنه عليه الصلاة والسلام بعث مرثد الغنوي...»] إلى آخره. جعله سبباً في نزول هذه الآية وهو ما أورده الواحدي وغيره(١)، لكن الذي رواه أبو داود وغيره أنه سبب في نزول آية النور: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ الآية [النور: ٣](٢)، وقوله: عناق اسم امرأة [ولامرأة مؤمنة] إلى آخره. فيه قول آخر وهو إبقاء الآية على ظاهرها وهو الأوفق لسياق الآية ولسبب نزولها؛ فإنها نزلت في أمة عبد الله بن رواحة وعليه فخيرية الحُرة مفهومة بالأولى، ومثل ذلك يأتي في قوله تعالى بعد: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ فإن الناس كلهم عبيد الله، وإليه أشار بقوله هنا: فإن الناس عبيد الله وإماؤه.

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم [٣/٤٦].
(٢) سنن أبي داود [١/٦٢٥/ برقم: ٢٠٥١].

و(الواو) للحال و(لو) بمعنى (إن) وهو كثير. ﴿وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ۚ﴾ ولا تزوجوا منهم المؤمنات حتى يؤمنوا، وهو على عمومه. ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْۗ﴾ تعليل للنهي عن مواصلتهم، وترغيب في مواصلة المؤمنين. ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ﴾ إشارة إلى المذكورين من المشركين والمشركات. ﴿يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ﴾؛ أي: الكفر المؤدي إلى النار فلا يليق موالاتهم ومصاهرتهم. ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟﴾؛ أي: أولياءه، يعني: المؤمنين؛ حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه تفخيماً لشأنهم. ﴿إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ﴾؛ أي: الاعتقاد والعمل الموصلين إليهما فهم الأحقاء بالمواصلة. ﴿بِإِذْنِهِۦۖ﴾ بتوفيق الله تعالى وتيسيره، أو بقضائه وإرادته. ﴿وَيُبَيِّنُ ءَايَـٰتِهِۦ لِلنَّاسِ

[والواو للحال]؛ أي: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾ حال كونها قد أعجبتكم، وبعضهم جعلها عاطفة على مقدر؛ أي: «لو لم تعجبكم ولو أعجبتكم» [و«لو» بمعنى «أن»] لو هنا ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره، ولا للمضي، وكذا «أن» ليست هنا لقصد التعليق والاستقبال بل المعنى فيه ثبوت الحكم البتة، ولهذا يقال: إنها للتأكيد نبه على ذلك التفتازاني، وهو على عمومه فلا يجوز تزويج مؤمنة لكافر إجماعاً(١).

﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ يَدْعُونَ﴾ في يدعون تغليب «الواو» لكون واو الجمع للذكور، واستعمال المشترك في معنيه لأَنَّ صيغة يدعون صالحة للمذكر والمؤنث إلا أَنَّ «الواو» على التذكير ضمير دون «النون» وعلى التأنيث بالعكس، وأما الاشتراك في «أولئك» فمعنوي لا لفظي [أي: وأولياؤه] قال أبو حيان: الحامل له على ذلك طلب المعادلة بين المشركين والمؤمنين في الدعاء، وآكد منه وأبلغ في التباعد من المشركين إجراء اللفظ على ظاهره(٢).

[بتوفيق الله وتيسيره أو بقضائه وإرادته] التفسير الأول بتقدير أنه صفة فعل والثاني بتقدير أنه صفة ذات، وكل منهما ظاهر إذا أُريد أن الله تعالى يدعو أما إذا

---

(١) عبارة: (وهو على عمومه فلا يجوز تزويج مؤمنة لكافر إجماعاً) من نسخة [ز ـ ج ـ ب] ساقطة من نسخة [الأصل].

(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١١٦/٢].

۞ ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾.

لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ لكي يتذكروا، أو ليكونوا بحيث يرجى منهم التذكر لما ركز في العقول من ميل الخير ومخالفة الهوى.

﴿٢٢٢﴾ ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ﴾ روي: (أن أهل الجاهلية كانوا لم يساكنون الحَيِّضَ ولم يؤاكلوها، كفعل اليهود والمجوس، واستمر ذلك إلى أن سأل أبو الدحداح في نفر من الصحابة عن ذلك؟ فنزلت. و(المحيض): مصدر كـ(المجيء) و(المبيت)، ولعله سبحانه إنما ذكر يسألونك بغير (واو) ثلاثاً ثم بها ثلاثاً؛ لأن السؤالات الأول كانت في أوقات متفرقة والثلاثة

أريد أن أولياءه يدعون فمعنى «بإذنه» بأمر الله ورضاه كما ذكره التفتازاني [﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾]؛ أي: يتعظون وينتهون عن المعاصي ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ﴾؛ أي: عن مباشرة ما بين السرة والركبة في زمن الحيض، أو عن حكم الحيض في مباشرة ما ذكر، فالمحيض على الأول اسم زمان وعلى الثاني مصدر(١)، وهو الذي اقتصر عليه المصنف بعد لكن الضمير الراجع إليه في قوله: ﴿هُوَ أَذًى﴾ للدم لا للزمان ولا للمصدر فذلك من باب الاستخدام.

[ولعله سبحانه إنما ذكر «يسألونك» بغير واو ثلاثاً ثم بها ثلاثا] إلى آخره. اعترض عليه بأنه كان يجب على هذا أن يدخل «الواو» على اثنين من الثلاثة الأخيرة لأنَّ العطف يكون في الثانية والثالثة منها، وأجيب بأنهم لمّا سألوا عما كانوا ينفقون فأجيبوا بمصرف النفقة أعادوا سؤالهم بالواو ﴿مَاذَا يُنفِقُونَۖ﴾ [البقرة: ٢١٥] فأجيبوا بالعفو، ولما كان السؤال الثاني عن مخالطة اليتامى في النفقة وهو مناسب لما قبله عطف بالواو، ولما كان الثالث سؤالاً عن اعتزال الحيض كما يعتزل اليتامى فناسب ما قبله في الاعتزال، عطف بالواو ولا كذلك الثلاثة الأول إذا لا تعلق بينها

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي [٣/ ١٢٥].

الأخيرة كانت في وقت واحد؛ فلذلك ذكرها بحرف الجمع. ﴿قُلْ هُوَ أَذًى﴾؛ أي: الحيض شيء مستقذر مؤذ من يقربه نفرة منه. ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ فاجتنبوا مجامعتهم لقوله عليه الصلاة والسلام: «**إنما أمرتم أن تعتزلوا مجامعتهن إذا حضن ولم يأمركم بإخراجهن من البيوت كفعل الأعاجم**». وهو الاقتصاد بين إفراط اليهود، وتفريط النصارى فإنهم كانوا يجامعونهن ولا يبالون بالحيض. وإنما وصفه بأنه أذى ورتب الحكم عليه بالفاء إشعاراً بأنه العلة. ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ تأكيد للحكم وبيان لغايته؛ وهو أن يغتسلن بعد الانقطاع ويدل عليه صريحاً قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية ابن عباس (يَطَّهَّرْنَ)؛ أي: يَتَطَهَّرن، بمعنى: يغتسلن. والتزاماً لقوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ فإنه يقتضي تأخير جواز الإتيان عن الغسل. وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: إن طهرت لأكثر الحيض جاز قربانها قبل الغسل. ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾؛ أي: المأتي الذي أمركم الله به وحلله لكم. ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ من الذنوب. ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾؛ أي: المتنزهين عن الفواحش والأقذار، كمجامعة الحائض والإتيان في غير المأتى.

[**لقوله عليه الصلاة والسلام: «إنما أمرتم...»**][1] إلى آخره[2]. لم أرهُ بهذا اللفظ إلا في بعض التفاسير لغيره [**بأنَّهُ العلة**]؛ أي: بأنَّ الأذى علة في الاعتزال وهو [**أن يغتسلن بعد الانقطاع**] فسر قَوله: «يطهرن» بالاغتسال، وفسر بعضهم بانقطاع الحيض فجعل الغاية الانقطاع مع الاغتسال المذكور في قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾.

[**وقال أبو حنيفة** رَحِمَهُ اللَّهُ: **إنْ طهرت لأكثر الحيض**] أكثره عنده عشرة أيام[3] [**المأتي**] هو القُبُل [﴿**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ**﴾]؛ أي: الذين يطهرون أنفسهم بمطهرة التوبة من كل ذنب [**المنزهين من الفواحش**] إلى آخره؛ أي: أو المتطهرين بالماء من

---

(١) انظر الحديث في: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٥٠٩].
(٢) قال ابن حجر: لم أجده. الفتح السماوي، المناوي [١/ ٢٦٥/ برقم: ١٦٤].
(٣) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، القمي النيسابوري [١/ ٦٢٥].

۞ ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٢٣﴾﴾.

﴿٢٢٣﴾ ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ مواضع حرث لكم. شبههن بها تشبيهاً لما يلقى في أرحامهن من النطف بالبذور ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ﴾؛ أي: فأتوهن كما تأتون المحارث، وهو كالبيان لقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾. ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢] من أي جهة شئتم، روي: أن اليهود كانوا يقولون: من جامع امرأته من دبرها في قبلها كان ولدها أحول، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت. ﴿وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ﴾ ما يدخر لكم من الثواب. وقيل: هو طلب الولد. وقيل: التسمية عند الوطىء. ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ بالاجتناب عن معاصيه. ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ﴾ فتزودوا ما لا تفتضحون به. ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الكاملين في الإيمان بالكرامة والنعيم الدائم. أمر الرسول ﷺ أن ينصحهم ويبشر من صدقه وامتثل أمره منهم.

الجنابة والأحداث [﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾]؛ أي: مزرع ومنبت للولد كالأرض للنبات كما أشار إليه بقوله: [مواضع حرث لكم] إلى آخره. [كما تأتون المحارث]؛ أي: أماكن الحرث [﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾] من أي جهة شئتم؛ أي: بعد أنْ يكون المأتي واحدا وهو موضع الحرث، فـ«أنّى» هنا ظرف مكان على أصلها وإن كانت تستعمل استفهامية وشرطية بمعنى «متى» فتكون ظرف زمان، وتستعمل أيضاً بمعنى «كيف» فتكون بمعنى الحال، قال ابن عادل: وقد فسرت الآية بكل من هذه الوجوه، ثم نقل عن أبي حيان إشكالاً في كونها استفهامية أو شرطية يطول الكلام في بيانه، وما يتعلق به[١].

[روي: «أن اليهود...»] إلى آخره. رواه الشيخان[٢] [وقيل: هو]؛ أي:

---

(١) اللباب، ابن عادل الحنبلي [٤/٧٨].

(٢) صحيح البخاري [٤/١٦٤٥/برقم: ٤٢٥٤]، صحيح مسلم [٢/١٠٥٨/برقم: ١٤٣٥]

۞ ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٤﴾﴾.

﴿٢٢٤﴾ ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ نزلت في الصدِّيق رضي الله تعالى عنه لما حلف أن لا ينفق على مسطح لافترائه على عائشة رضي الله تعالى عنها، أو في عبد الله بن رواحة حلف أن لا يكلم ختنه بشير بن النعمان ولا يصلح بينه وبين أخته. و(العرضة) فعلة بمعنى المفعول كـ(القبضة) تطلق لما يعرض دون الشيء وللمعرض للأمر. ومعنى الآية على الأول: لا تجعلوا الله حاجزاً لما حلفتم عليه من أنواع الخير، فيكون المراد بالإيمان الأمور المحلوف عليها؛ كقوله عليه الصلاة والسلام لابن سمرة: «**إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها، فَأْتِ الذي هو خير وكَفِّر عن يمينك**». و(أن) مع صلتها عطف بيان لها، و(اللام) صلة (عرضة) لما فيها من معنى الاعتراض، ويجوز أن تكون للتعليل، ويتعلق (أن) بالفعل ....

تقديمهم لأنفسهم [دون الشيء]؛ أي: أمامه [ومعنى الآية على الأول]؛ أي: من معنيي عرضه. [كقوله ﷺ لابنْ سمرة: ...] إلى آخره. رواه الشيخان[(١)] واقتضى كلام المصنف أن «على يمين» بمعنى: «على أمر محلوف عليه» مجازاً وجعلها غيرهُ زائدة؛ أي: إذا حلفت يميناً، ويجوز أَن يَضمنِ حلَف معنى الاستعلاء فيعدى بـ«على»؛ أي: من حلف مستعلياً على يمين [عطف بيان لها]؛ أي: للإيمان، قال أبو حيان: ولو قيل: أنه بدل منها لكان أَولى؛ لأن عطف البيان أكثر ما يكون في الأعلام[(٢)] [لما فيها]؛ أي: في العرضة [وتتعلَّق «أن» بالفعل] عَبَّرَ به دون أن يقول بـ﴿وَلَا تَجْعَلُوا﴾ تنبيهاً على أنه متعلق بالمنفي لا بالنفي وإلا لكان التقدير «أن لا

(١) صحيح البخاري [٦/ ٣٤٤٣/ برقم: ٦٢٤٨]، صحيح مسلم [٣/ ١٢٧٣/ برقم: ١٦٥٢].
(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ١٢٥].

﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾﴾.

أو بـ(عرضة)؛ أي: ولا تجعلوا الله عرضة لأن تبروا لأجل أيمانكم به، وعلى الثاني: ولا تجعلوه معرضاً لأيمانكم فتبتذلوه بكثرة الحلف به، ولذلك ذم الحلَّاف بقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠] و(أَنْ تَبَرُّوا) علة للنهي؛ أي: أنهاكم عنه إرادة بركم وتقواكم وإصلاحكم بين الناس، فإن الحلّاف مجترئ على الله تعالى، والمجترئ عليه لا يكون بَرّاً متقياً ولا موثوقاً به في إصلاح ذات البين ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لأيمانكم ﴿عَلِيمٌ﴾ بنيّاتكم.

﴿٢٢٥﴾ ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ (اللغو) الساقط الذي لا يعتد به من كلام وغيره، ولغو اليمين ما لا عقد معه كما سبق به اللسان، أو تكلم به جاهلاً لمعناه كقول العرب: لا والله، وبلى والله، لمجرد التأكيد لقوله: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ والمعنى: لا يؤاخذكم الله بعقوبة ولا كفارة بما لا قصد معه، ولكن يؤاخذكم بهما أو بأحدهما بما قصدتم من

تبروا» على حذف لا [أو بعرضه] إلى آخره. تبع فيه الزمخشري واعتُرضَ عليه بأنه إذا علق ﴿لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ بـ﴿تَجْعَلُوا۟﴾ ولأنّ تبروا لعرضة فقد فصل بين «عرضة» ومعمولها بقوله: (﴿لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ وهو أجنبي منهما لأنه معمول لـ«تجعلوا» وذلك لا يجوز.

[**وعلى الثاني**]؛ أي: من معنيي «عرضة» [**ولا تجعلوهُ عرضة**[1] **لأيمانكم**] إلى آخره. والأيمان على هذا باقية على معناها وهو الإقسام لا بمعنى المحلوف عليه [و«**أن تبروا» علة النهي**]؛ أي: على المعنى الثاني لـ«عرضة» [**وكقول العرب: «لا والله» و«بلى والله»**] هو مثال وخصهُ بالذِّكر لأنه الوارد في تفسير الآية روى البخاري عن عائشة قالت: «**أُنزلت هذه الآية في قول الرجل: لا والله وبلى والله**»[2] وروى أبو داود عنها أنَّ النبي ﷺ قال في لغو اليمين: «**هو كلام الرجل في بيته كلا والله**

---

(١) في نسخة [ز ـ ج ـ ب]: (معرضة).

(٢) صحيح البخاري [٤/١٦٨٦/برقم: ٤٣٣٧].

﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾.

الأيمان وواطأت فيها قلوبكم ألسنتكم. وقال أبو حنيفة: اللغو أن يحلف الرجل بناء على ظنه الكاذب، والمعنى: لا يعاقبكم بما أخطأتم فيه من الأيمان، ولكن يعاقبكم بما تعمدتم الكذب فيها. ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ﴾ حيث لم يؤاخذ باللغو ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ حيث لم يعجل بالمؤاخذة على يمين الجد تربصاً للتوبة.

﴿٢٢٦﴾ - ﴿٢٢٧﴾ ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾؛ أي: يحلفون على أن لا يجامعوهن. والإيلاء: الحلف، وتعديته بـ(على) ولكن لما ضمن هذا القسم معنى البعد عدي بـ(من). ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ مبتدأ وما قبله خبره، أو فاعل الظرف على خلاف سبق. و(التربص): الانتظار والتوقف أضيف إلى الظرف على الاتساع؛ أي: للمولى حق التلبث في هذه المدة فلا يطالب بفيء، ولا طلاق، ولذلك قال الشافعي: لا إيلاء إلا في أكثر من أربعة أشهر، ويؤيده ﴿فَإِن فَآءُو﴾؛ أي: رجعوا في اليمين بالحنث، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ للمولى إثم حنثه إذا كَفَّر، أو ما توخى بالإيلاء من ضرار المرأة ونحوه، بالفيئة التي

وبلى والله»[1] **[وقال أبو حنيفة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **اللغو]** إلى آخره[2]. مقابل لقول المصنف ولغو اليمين ما لا عقد معه **[يمين الجد]** بكسر الجيم؛ أي: المحقق بأن يكون اليمين مقصوده.

[معنى البعد] عبارة كثير معنى الامتناع **[أضيف إلى الظرف على الاتساع]**؛ أي: التجوز إذ الأصل تربّصهم أربعة أشهر **[ويؤيده ﴿فَإِن فَآءُو﴾]** إلى آخره؛ أي: لأن الفيئة وعزم الطلاق مشروعان عقب الإيلاء وحصول التربّص، فلا بد أن يكون مدخول «الفاء» واقعاً بعدها **[أو ما توخى]**؛ أي: طلب عطف على «حِنثِهِ»

---

(١) سنن أبي داود [٢/٢٤٣/ برقم: ٣٢٥٤].

(٢) انظر: البحر الرائق، أبو البركات النسفي [٩/٣٠٢].

۞ ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًاۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾﴾.

هي كالتوبة. ﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ﴾ وإن صمموا قصده ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لطلاقهم. ﴿عَلِيمٌ﴾ بغرضهم فيه، وقال أبو حنيفة: الإيلاء في أربعة أشهر فما دونها، وحكمه أن المولى إن فاء في المدة بالوطىء إن قدر، وبالوعد إن عجز، صح الفيء ولزم الواطئ أن يكفِّر وإلا بانت بعدها بطلقة. وعندنا يطالب بعد المدة بأحد الأمرين؛ فإن أبى عنهما طلق عليه الحاكم.

﴿٢٢٨﴾ ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾ يريد بها المدخول بهن من ذوات الإقراء لما دلت الآيات والأخبار أن حكم غيرهن خلاف ما ذكر. ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ خبر بمعنى الأمر، وتغيير العبارة للتأكيد والإشعار بأنه مما يجب أن يسار إلى امتثاله، وكأن المخاطب قصد أن يمتثل الأمر فيخبر عنه كقولك في الدعاء: رحمك الله، وبناؤه على المبتدأ يزيده فضل تأكيد. ﴿بِأَنفُسِهِنَّ﴾ تهييج وبعث لهن على التربص، فإن نفوس النساء ....

[وإلا بانت بعدها بطلقة]؛ أي: لأنه ظلمها بمنع حقها فجازاه الشرع بزوال نعمة النكاح عند مضي هذه المدة.

[خبر في معنى الأمر][1] نحو «رحمك الله» كما يأتي ووجه هذا المجاز كما قال التفتازاني: تشبيه ما هو مطلوب الوقوع بها بما هو متحقق الوقوع في الماضي كما في رحمك الله أو في المستقبل أو الحال كما في الآية [فكأن المخاطِب] بكسر الطاء؛ أي: المتكلم [قصد أنْ يمتثل الأمر فيخبر عنه]؛ أي: عن امتثال الأمر وضمير «تمثيل» للمخاطَب بالفتح [وبناؤه]؛ أي: يتربص [على المبتدأ يزيده فضل تأكيد] قال التفتازاني: إما لتكرار الإسناد أو لأنك لما ذكرت المبتدأ أَشعرت السامع

---

(١) يقصد: «يتربصن». انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٥١٣].

طوامح إلى الرجال، فأمرن بأن يقمعنها ويحملنها على التربص. ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ نصب على الظرف، أو المفعول به؛ أي: يتربصن مضيها. و(قُرُوءٍ) جمع (قرء) وهو يطلق للحيض؛ كقوله عليه الصلاة والسلام: «**دعي الصلاة أيام أقرائك**» وللطهر الفاصل بين الحيضتين كقول الأعشى:

مُـوَرِّثَـةٍ مَـالاً وَفِـي الـحَـيِّ رِفْـعَـةً لِمَـا ضَـاعَ فِـيهَـا مِـنْ قُـرُوءِ نِـسَـائِكَـا

وأصله الانتقال من الطهر إلى الحيض، وهو المراد به في الآية لأنه الدال على براءة الرحم لا الحيض، كما قاله الحنفية لقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]؛ أي: وقت عدتهن. والطلاق المشروع لا يكون في الحيض، وأما قوله ﷺ: «**طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان**» فلا يقاوم

بأن هناك حكماً عليه فإذا ذكرته كان أوقع عنده من أنْ يذكر ابتداءً [طوامح]؛ أي: نواظر. جمع قرء بفتح القاف وضمها.

[«دع الصلاة أيام إقرائك»] رواه أبو داود[(١)] وغيره[(٢)] [كقول الأعشى:

.... لِمَا ضاعَ فيها من قُروءِ نسائكا][(٣)]

قبله مع صدر المذكور في نسخة:

أفـي كـل عـامٍ أنـت جـاشـمُ غـزوةٍ تـشـد لأقـصـاهـا عـزيـمَ عـزائـكـا
مُـوَرَّثـةٍ مـالاً وفـي الـحـي رِفْـعَـةً ....

والاستفهام للتقرير مع شوب إنكار وما يليه متعلق «بجاشم»؛ أي: متكلفاً بمشقة، و«يُشد» مبني للمفعول والغريم العزيمة والعزاء الصبر، و«مورثة» صفة «غزوة»؛ أي: مورثة في الحي للمال والجاه لأجل ما ضاع من أطهار النساء؛ أي لأجل صرف الأوقات وترك الشهوات قد ظفرت بالأمرين. [«طلاق الأَمة تطليقتان وعدتها حيضتان»]

---

(١) سنن أبي داود [١/ ١٣١/ برقم: ٢٩٧] وسنده صحيح.
(٢) سنن الترمذي [١/ ٢٢٠/برقم: ١٢٦] وقال بعده: «وهذا الحديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا نعرف له في العلم غير هذا الحديث. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم».
(٣) ديوان الأعشى [٢/ ٣٩].

ما رواه الشيخان في قصة ابن عمر: «**مُرْهُ فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أَنْ يَمَسَّ، فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء**». وكان القياس أن يُذْكَر بصيغة القلة التي هي (الأقراء)، ولكنهم يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من البنائين مكان الآخر، ولعل الحكم لما عم المطلقات ذوات الأقراء تضمن معنى الكثرة فحسن بناؤها. ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾ من الولد، والحيض؛ استعجالاً في العدة وإبطالاً لحق الرجعة، وفيه دليل على أن قولها مقبول في ذلك ﴿إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ ليس المراد منه تقييد نفي الحل بإيمانهن؛ بل التنبيه على أنه ينافي الإيمان، وأن المؤمن لا يجترئ عليه ولا ينبغي له أن يفعل. ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ﴾؛ أي: أزواج المطلقات. ﴿أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ إلى النكاح والرجعة إليهن، ....

رواه أبو داود(١) والترمذي(٢) وغيرهما(٣) [**التي أمر الله تعالى أنْ يطلق لها النساء**](٤)؛ أي: بقوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] [**وكان القياس**]؛ أي: في جمع قُرء أنْ [**يذكر بصيغة القلة**] إلى آخره. هو ظاهر وقيل: إنما عدل إلى صيغة «قروء» لأنّ واحده قَرء بالفتح وجمع فعل على أفعال شِاذ لكنهم أطلقوا أنّ في القرء الفتح والضَّمّ كما مَرّ.

[**فيستعملون كل واحدٍ من البناءين مكان الآخر**] عقبهُ في نسخة: [**ألا ترى إلى قوله**: ﴿بِأَنفُسِهِنَّ﴾ **وما هي إلا نفوس كثيرة**]؛ أي: فإن فيه إيماء إلى أنْ التطليق ينبغي أنْ يكون قليل الوقوع من الرجال [**فحسن بناؤها**]؛ أي: بناء الكثرة. من [**الولد والحيض**]؛ أي: من الولد إن كانت حاملاً، ومن الحيض إن كانت حائلاً.

[**والرجعة إليهن**] عطف على «ردهن» فهو تأكيد له [**ولكن**]؛ أي: محل ذلك

---

(١) سنن أبي داود [١/ ٦٦٤/ برقم: ٢١٨٩] وقال بعده: «وهو حديث مجهول»

(٢) سنن الترمذي [٣/ ٤٨٨/ برقم: ١١٨٢]. (٣) سنن ابن ماجه [١/ ٦٧٢/ برقم: ٢٠٨٠].

(٤) انظر تتمة الحديث في: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٥١٥]، وهو في صحيح البخاري [٥/ ٢٠١١/ برقم: ٤٩٥٣].

ولكن إذا كان الطلاق رجعياً للآية التي تتلوها فالضمير أخص من المرجوع إليه ولا امتناع فيه، كما لو كرر الظاهر وخصصه. و(البعولة): جمع (بعل) والتاء لتأنيث الجمع كالعمومة والخؤولة، أو مصدر من قولك: بعل حسن البعولة؛ نعت به، أو أقيم مقام المضاف المحذوف؛ أي: وأهل بعولتهن، و(أفعل) ههنا بمعنى الفاعل. ﴿فِي ذَٰلِكَ﴾؛ أي: في زمان التربص. ﴿إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا﴾ بالرجعة لا لإضرار المرأة، وليس المراد منه شرطية قصد الإصلاح للرجعة بل التحريض عليه والمنع من قصد الضرار. ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾؛ أي: ولهن حقوق على الرجال مثل حقوقهم عليهن في الوجوب واستحقاق المطالبة عليها، لا في الجنس. ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ زيادة في الحق وفضل فيه؛ لأن حقوقهم في أنفسهن وحقوقهن المهر

[**إذا كان الطلاق رجعياً للآية التي تتلوها**]؛ أي: وهي قوله: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ كما سيأتي. وقال أبو حيان: مشيراً إلى أنه لا حاجة إلى دعوى التخصيص فقال: والأولى عندي أنْ يكون على حذف مضاف دل عليه الحكم تقديره: وبعولة رجعياتهن[1] [**فالضمير**]؛ أي: في قوله: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ﴾ [**أخص من المرجوع إليه**]؛ أي: وهو قوله: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [**أو مصدر**] عطف على «جمع بعل» [**نعت به**]؛ أي: مبالغة كما في رجلٌ عدل [**أو أقيم**] عطف على «نعت به».

[**وأفعل هاهنا بمعنى الفاعل**]؛ أي: لأنّ غير البعل لا حق له في الرد فكأنه قيل: وبعولتهن حقيقون بردهن، وقيل: إنه على بابه للتفضيل؛ أي: أحق منهن بأنفسهن لو أبين الرد أو من آبائهن [**وليس المراد منه**] إلى آخره. الصارف عن اعتبار مفهوم هذا الشرط للإجماع [**عليها**] متعلق باستحقاق المطالبة والضمير فيه للحقوق [**لا في الجنس**] إذ ليس الواجب على كل منهما من جنس ما وجب على الآخر، فلو غسلت ثيابه أو خبزت له لم يلزمه أن يفعل مثل ذلك ولكن يقابلها بما يقابل النساء[2].

[﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾]؛ أي: منزلة عظيمة [**زيادة في الحق وفضل فيه**]؛ أي:

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ١٣٤].
(٢) انظر: الإعجاز والإيجاز، الثعالبي [ص٤].

﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَاۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٢٩﴾.

والكفاف وترك الضرار ونحوها، أو شرف وفضيلة لأنهم قوام عليهن وحراس لهن يشاركونهن في غرض الزواج ويخصون بفضيلة الرعاية والإنفاق ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ﴾ يقدر على الانتقام ممن خالف الأحكام. ﴿حَكِيمٌ﴾ يشرعها لحكم ومصالح.

(٢٢٩) ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ﴾؛ أي: التطليق الرجعي اثنتان لما روي أنه ﷺ سُئِلَ أين الثالثة؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «**أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسانٍ**». وقيل معناه: التطليق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التفريق، ولذلك قالت الحنفية: الجمع بين الطلقتين والثلاث بدعة. ﴿فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ﴾ بالمراجعة وحسن المعاشرة، وهو يؤيد المعنى الأول. ﴿أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ بالطلقة

بقيامه عليها وسوق المهر إليها، وقيل: بالعقل، وقيل: بالميراث، وقيل: بالدية، وقيل: بالجهاد، وقيل: بصلاحيته للأمامة والقضاء والشهادة، وعطف فضل على زيادة يحتمل أنهما متغايران وأنَّ الثاني تفسير للأول **[أو شرف وفضيلة]** عطف على «زيادة وفضل» وعبرّ ثَمَّ بفضل، وهنا بفضيلة تفنناً **[أي: التطليق]** فسر الطلاق به لأنه قُوبل بالتسريح **[لما روي: «أنه ﷺ سئل أين الثالثة...»]** إلى آخره. رواه أبو داود[١] وغيره[٢] **[على التفريق]**؛ أي: في كل طهر طلقة فيكون مرتان للتكرار لا للتثنية كما في: لبيك وسعديك **[قالت الحنفية: الجمع بين الطلقتين والثلاث بدعة]**؛ أي: بأن يطلقها طلقتين معاً أو ثلاثاً معاً[٣] **[وهو يؤيد المعنى الأول]**؛ أي: وهو أنّ المراد

---

(١) المراسيل، أبو داود [١/ ١٨٩/ برقم: ٢٢٠].
(٢) سنن الدارقطني [٤/ ٣/ برقم: ١]، سنن سعيد بن منصور [١/ ٢٤٠/ برقم: ١٤٥٦].
(٣) انظر: الإبهاج، السبكي [٣/ ١٠٤].

الثالثة، أو بأن لا يراجعها حتى تبين، وعلى المعنى الأخير حكم مبتدأ وتخيير مطلق عقب به تعليمهم كيفية التطليق. ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا﴾؛ أي: من الصدقات. روي: أن جميلة أخت بنت عبد الله بن أُبي ابن سلول، كانت تبغض زوجها ثابت بن قيس، فأتت رسول الله ﷺ فقالت: لا أنا ولا ثابت لا يجمع رأسي ورأسه شيء، والله ما أعيبه في دين ولا خلق؛ ولكني أكره الكُفْرَ في الإسلام، وما أطيقه بغضاً إني رفعت جانب الخباء فرأيته أقبل في جماعة من الرجال، فإذا هو أشدهم سواداً وأقصرهم قامة وأقبحهم وجهاً، فنزلت، فاختلعت منه بحديقة أصدقها إياها. والخطاب مع (الحكام) وإسناد الأخذ والإيتاء إليهم لأنهم الآمرون بهما عند

بالطلاق مرتين الطلاق الرجعي [وعلى المعنى الأخير]؛ أي: وهو الطلاق الشرعي [فإمساك] إلى آخره.

[حكم مبتدأ] لا تعلق له بما قبله بل المراد أنّ الطلاق الشرعي ينبغي أنْ يكون تطليقة بعد أُخْرَى على التفريق [وتخيير مطلق] عن التقييد بتفسير أو تسريح بالطلقة الثالثة أو بأن لا يراجعها حتى تبين [عقب به تعليمهم كيفية التطليق] أشار به إلى أن معنى «فاء» فإمساك إذ الإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان إنما يتصور قبل الطلقات لا بعدها؛ يعني: أنها للترتيب على التعليم كأنه قيل: إذا علمتم كيفية التطليق فالواجب أحد الأمرين(١) [من الصَّدُقات] بضم الدال؛ أي: المهور.

[روي أن جميلة أخت عبد الله بن أُبي] روي أيضاً بنت عبد الله وهو ما في «الكشاف» وكلاهما صحيح لأن أباها «عبد الله بن أُبي» رأس المنافقين، وأخوها صحابي اسمه «عبد الله» فهي أخت عبد الله بن عبد الله، وروي أن اسمها «زينب»، فعليه لها اسمان أو أحدهما اسم والآخر لقب [لا أنا ولا ثابت]؛ أي: لا أجتمع أنا وثابت [ما أَعيبه] هو بكسر العين وبالمثناة التحتية الساكنة من العيب وسكون العين وبالمثناة الفوقية المضمومة من العتاب [أكره الكفر في الإسلام](٢)؛ أي: أكره إن

---

(١) انظر: الكليات، الكفومي [ص١٦٠٨].

(٢) صحيح البخاري [٥/ ٢٠٢١/ برقم: ٤٩٧١].

الترافع. وقيل: إنه خطاب للأزواج وما بعده خطاب للحكام وهو يشوش النظم على القراءة المشهورة. ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾؛ أي: الزوجان. وقرئ: (يظنا) وهو يؤيد تفسير الخوف بالظن. ﴿أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ بترك إقامة أحكامه من مواجب الزوجية. وقرأ حمزة ويعقوب (يُخَافَا) على البناء للمفعول وإبدال (أن) بصلته من الضمير بدل الاشتمال. وقرئ: (تخافا) و(تقيما) بتاء الخطاب. ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ أيها الحكام. ﴿أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ على الرجل في أخذ ما افتدت به نفسها واختلعت، وعلى المرأة في إعطائه. ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ إشارة إلى ما حد من الأحكام ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ فلا تتعدوها بالمخالفة ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ تعقيب للنهي بالوعيد مبالغة في التهديد، واعلم أن ظاهر الآية يدل على أن الخلع لا يجوز من غير كراهة وشقاق، ولا بجميع ما ساق الزوج إليها فضلاً عن الزائد، ويؤيد ذلك قوله ﷺ: «**أَيُّمَا امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير بأس، فحرام عليها رائحة الجنة**». وما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال لجميلة: «**أَتَرُدِّينَ عليه حديقته؟**» فقالت: أردها وأزيد عليها، فقال عليه الصلاة والسلام: «**أما الزائد فلا**». والجمهور استكرهوه؛ ولكن

أقمت عنده أن أقع فيما يقتضي الكفر بغضاً فيه، ويحتمل أنْ تريد كفران العشير في عدة أي من الناس فنزلت؛ أي: الآية [**والخطاب**]؛ أي: في قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾ [**وقيل: أنه**]؛ أي: الخطاب في جميع ذلك [**وما بعده**]؛ أي: من قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [**على القراءة المشهورة**]؛ أي: في ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾ مِن قراءته بالياء التحتية.

[**«أَيُّمَا امرأة سألت زوجها...»**] إلى آخره. رواه البيهقي[1] [**وما روي**] إلى آخره. عطف على «أيما امرأة» والحديث رواه البيهقي مرسلاً[2]

---

(١) السنن الكبرى، البيهقي [٧/٢١٦/ برقم: ١٤٦٣٧] وهو حديث صحيح

(٢) السنن الكبرى، البيهقي [٧/٣١٤/ برقم: ١٤٦٢١].

۞ ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٣٠﴾﴾.

نفذوه فإن المنع عن العقد لا يدل على فساده، وأنه يصح بلفظ المفاداة، فإنه تعالى سماه: افتداء. واختلف في أنه إذا جرى بغير لفظ الطلاق هل هو فسخ أو طلاق، ومن جعله فسخاً احتج بقوله:

﴿٢٣٠﴾ ﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ ﴿فَإِن﴾ تعقيبه للخلع بعد ذكر الطلقتين يقتضي أن يكون طلقة رابعة لو كان الخلع طلاقاً. والأظهر أنه طلاق؛ لأنه فرقة باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض، وقوله: ﴿فَإِن﴾ متعلق بقوله: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] تفسير لقوله: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على أن الطلاق يقع مجاناً تارة وبِعِوَضٍ أُخْرَى، والمعنى: فإن طلقها بعد الثنتين. ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ﴾ من بعد ذلك الطلاق. ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ حتى تتزوج غيره، والنكاح يسند إلى كل منهما كالتزوج، وتعلق بظاهره من اقتصر على العقد كابن المسيب، واتفق الجمهور على أنه لا بد من الإصابة لما روي: أن امرأة رفاعة قالت لرسول الله ﷺ: إن رفاعة طلقني فبت طلاقي، وإن عبد الرحمٰن بن الزبير تزوجني وإن ما معه مثل هدبة الثوب. فقال رسول الله ﷺ: «**أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟**» قالت: نعم! قال: «**لا، حتى تذوقي عسيلته ويذوق**

[**والجمهور استكرهوه**]؛ أي: الخلع [**لما روي**: «**أنَّ امرأة رفاعة...**»] إلى آخره. رواه الشيخان[1] وابن الزَّبِير بفتح الزاي وكسر الباء، و«العُسَيْلَة» مجاز عن «قليل الجماع» إذ يكفي قليل انتشار شبهت تلك اللذة بالعسل وصُغِّرتْ بالهاء لأنّ الغالب على العسل التأنيث قاله الجوهري[2].

---

(١) صحيح البخاري [٥/ ٢٠١٤/ برقم: ٤٩٦٠]، صحيح مسلم [٢/ ١٠٥٥/ برقم: ١٤٣٣].
(٢) الصحاح، الجوهري [٧/ ٦٥].

﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥۚ وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًاۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ (٢٣١)﴾.

عسيلتك». فالآية مطلقة قيدتها السُّنَّة، ويحتمل أن يفسر النكاح بالإصابة، ويكون العقد مستفاداً من لفظ الزوج. والحكمة في هذا الحكم الردع عن التسرع إلى الطلاق والعود إلى المطلقة ثلاثاً والرغبة فيها، والنكاح بشرط التحليل فاسد عند الأكثر. وجوزه أبو حنيفة مع الكراهة، وقد لعن رسول الله ﷺ: المحلل والمحلل له. ﴿فَإِن طَلَّقَهَا﴾ الزوج الثاني ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ أن يرجع كل من المرأة والزوج الأول إلى الآخر بالزواج، ﴿أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ إن كان في ظنهما أنهما يقيمان ما حده الله وشرعه من حقوق الزوجية، وتفسير الظن بالعلم ههنا غير سديد لأن عواقب الأمور غيب تظن ولا تعلم؛ ولأنه لا يقال: علمت أن يقوم زيد؛ لأن (أن) الناصبة للتوقع وهو ينافي العلم. ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾؛ أي: الأحكام المذكورة. ﴿يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ يفهمون ويعملون بمقتضى العلم.

(٢٣١) ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾؛ أي: آخِرَ عِدَّتِهِنَّ، والأجل يطلق للمدة ولمنتهاها فيقال لعمر الإنسان وللموت الذي به ينتهي قال:

[«لَعَنَ رَسولُ الله ﷺ المُحَلِّل والمُحَلَّل له»] رواه الترمذي(١) والنسائي(٢) وصححه.

[لأنَّ أن الناصبة] إلى آخره؛ أي: الناصبة للفعل ليخرج أن المخففة من الثقيلة فإنها تقع بعد العلم كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]

---

(١) سنن الترمذي [٣/ ٤٢٧/ برقم: ١١١٩] سنده صحيح.

(٢) سنن النسائي [٦/ ١٤٩/ برقم: ٣٤١٦].

كُلّ حَيٍّ مُسْتَكْمِلٌ مُدَّةَ العُمـ ـرِ وَمُودٍ إذَا انْتَهَى أَجَلُه

و(البلوغ) هو الوصول إلى الشيء، وقد يقال للدنو منه على الاتساع، وهو المراد في الآية ليصح أن يرتب عليه. ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍۚ﴾ إذ لا إمساك بعد انقضاء الأجل، والمعنى: فراجعوهن من غير ضرار، أو خلوهن حتى تنقضي عدتهن من غير تطويل، وهو إعادة للحكم في بعض صوره للاهتمام به. ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾ ولا تراجعوهن إرادة الإضرار بهن؛ كأن المطلق يترك المعتدة حتى تشارف الأجل ثم يراجعها ليطول العدة عليها، فنهي عنه بعد الأمر بضده مبالغة. ونصب (ضراراً) على العلة أو الحال بمعنى: مضارين. ﴿لِّتَعْتَدُوا۟ۚ﴾ لتظلموهن بالتطويل أو الإلجاء

[ويقال لعمر الإنسان وللموت الذي به ينتهي]؛ أي: العمر وهذان يرجعان إلى اللذين قبلهما من حيث الما صدق [قال]؛ أي: الطرماح:

[كُلّ حَيٍّ مُسْتَكْمِلٌ مُدَّةَ العُمـ ـرِ وَمُودٍ إذَا انْتَهَى أَجَلُه]

أي: عمره أو موته فهو شاهد للأخيرين، و«مُودٍ»؛ أي: هالك من أودى إذا هلك، ومِثل الأجل فيما ذكر المدة والغاية، وفي «الكشاف» بَدَلَ «أَجَله» «أمده»[(١)]، [وقد يقال للدنو منه على الاتساع]؛ أي: على التجوز باعتبار ما يؤول، أو الاستعارة تشبيهاً لمقارب الوقوع بالواقع في البعد عن القوة المحضة والقرب من حصول الأثر [من غير تطويل]؛ أي: بالمراجعة [وهو إعادة الحكم في بعض صوره للاهتمام] المراد ببعض صوره الأمر بالإمساك أو التسريح وبالاهتمام القرب من انقضاء العدة بيّن به أنه لا تكرار في ذلك، فإنْ قلت: ما فائدة الجمع بين ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ وبين ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾ مع أن الأمر بالشيء نهيٌ عن ضده أو مستلزم له[(٢)]، قلت: الأمر بالشيء لا يفيد التكرار ولا يتناول جميع الأوقات، بخلاف النهي، فأفادَ ذكر الثاني رفع توهم أن المراد بالأول مالا يتناول ذلك.

[بعد الأمر بضده]؛ أي: وهو الإمساك بمعروف.

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٣٠٥].

(٢) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي [١/ ٣١٤].

۞ ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٢٣٢)﴾.

إلى الإفتداء، واللام متعلقة بـ(ضراراً) إذ المراد تقييده. ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ بتعريضها للعقاب. ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾ بالإعراض عنها والتهاون في العمل بما فيها من قولهم لمن لم يجد في الأمر: إنما أنت هازئ، كأنه نهي عن الهزؤ وأراد به الأمر بضده. وقيل: كان الرجل يتزوج ويطلق ويعتق ويقول: كنت ألعب فنزلت. وعنه عليه السلام: «**ثلاث جدهن جد وهزلهن جد، الطلاق والنكاح والعتاق**». ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ التي من جملتها الهداية، وبعثة محمد ﷺ بالشكر والقيام بحقوقها. ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ القرآن والسُّنَّة أفردهما بالذكر إظهاراً لشرفهما. ﴿يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ بما أنزل عليكم. ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ تأكيد وتهديد.

(٢٣٢) ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾؛ أي: انقضت عدتهن، وعن الشافعي رحمه الله تعالى: دل سياق الكلامين على افتراق البلوغين. ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ المخاطب به الأولياء ....

[**واللام متعلقة بـ«الضرار»**]؛ أي: أو بالفعل قبله، ولا يجوز جعله علة ثانية لأنَّ المفعول له لا يتعدد إلا بالعطف وهو مفقود، ولا بدلاً لأنه متعذر لاختلاف الإعراب ويجوز كونه علة لـ«ضراراً» على جعله حالاً [«**ثلاث جدهن جد...**»] إلى آخره. رواه أبو داوود[1] والترمذي[2] وحسنه، لكن فيه والرجعة بدل العتاق [﴿**يَعِظُكُم بِهِۦ**﴾]؛ أي" يدعوكم به إلى دينهِ [**دل سياق الكلاميين على افتراق البلوغين**]؛ أي:

(١) سنن أبي داود [١/٦٦٦/ برقم: ٢١٩٤]. (٢) سنن الترمذي [٣/٤٩٠/ برقم: ١١٨٤].

لما روي: أنها نزلت في معقل بن يسار حين عضل أخته جميلاً أن ترجع إلى زوجها الأول؛ بالاستئناف فيكون دليلاً على أن المرأة لا تزوج نفسها، إذ لو تمكنت منه لم يكن لعضل الولي معنى، ولا يعارض بإسناد النكاح إليهن لأنه بسبب توقفه على إذنهن. وقيل: الأزواج الذين يعضلون نساءهم بعد مضي العدة ولا يتركونهن يتزوجن عدواناً وقسراً؛ لأنه جواب قوله: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾. وقيل: الأولياء والأزواج. وقيل: الناس كلهم، والمعنى: لا يوجد فيما بينكم هذا الأمر فإنه إذا وجد بينهم وهم راضون به كانوا كالفاعلين له. والعضل: الحبس والتضييق، ومنه: (عضلت الدجاجة) إذا نشب بيضها فلم يخرج. ﴿إِذَا تَرَٰضَوۡاْ بَيۡنَهُم﴾؛ أي: الخُطَّاب والنساء وهو ظرف لأنه (ينكحن) أو (لا تعضلوهن). ﴿بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ﴾ بما يعرفه الشرع وتستحسنه المروءة، حال من الضمير المرفوع، أو صفة لمصدر محذوف؛ أي: تراضياً كائناً بالمعروف. وفيه دلالة على أن العضل عن التزوج من غير كفؤ غير منهي عنه. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى ما مضى ذكره، والخطاب للجميع ....

لأنَّ الإمساك إنما يكون قبل انقضاء العدة، والنهي عن العَضْل إنما يكون بعد انقضائها لأنَّ التمكن من النكاح إنما يكون حينئذٍ [**لما روي: «أنها نزلت في معقل بن يسار...**»] إلى آخره. رواه البخاري[(١)] وغيره[(٢)] من غير تسمية المرأة واسمها «جُمْل» على ما قاله المصنف في نسخة، وقيل: اسمها «جُميل» بالتصغير على ما قاله في أُخرَى، وقيل: فاطمة، وقيل: ليلى [**بإسناد النكاح إليهن**]؛ أي: في قوله: ﴿أَن يَنكِحۡنَ أَزۡوَٰجَهُنَّ﴾ [**لأنه**]؛ أي: إسناد النكاح بسبب توقفه أي النكاح.

[**نشِبت**] بكسر الشين؛ أي: علقت [**وتستحسنه المروءة**]؛ أي: في الدين ومعناها: كمال الرجولية والإنسانية[(٣)] [**والخطاب للجمع**]؛ أي: بقرينة قوله بعد:

---

(١) صحيح البخاري [٤/ ١٦٤٥/ برقم: ٤٢٥٥].

(٢) سنن أبي داود [١/ ٣٦٥/ برقم: ٢٠٨٧].

(٣) التوقيف، المناوي [ص٦٥٠].

۞ ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٢٣٣)﴾.

على تأويل القبيل، أو كل واحد، أو أن الكاف لمجرد الخطاب. والفرق بين الحاضر والمنقضى دون تعيين المخاطبين، أو للرسول ﷺ على طريقة قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١] للدلالة على أن حقيقة المشار إليه أمر لا يكاد يتصوره كل أحد. ﴿يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لأنه المتعظ به والمنتفع. ﴿ذَٰلِكُمْ﴾؛ أي: العمل بمقتضى ما ذُكِر. ﴿أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ أنفع ﴿وَأَطْهَرُ﴾ من دنس الآثام. ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾ ما فيه من النفع والصلاح ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ لقصور علمكم.

(٢٣٣) ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ أمر عبَّر عنه بالخبر للمبالغة ومعناه الندب، أو الوجوب فيخص بما إذا لم يرتضع الصبي إلا من أمه أو لم توجد له ظئر، أو عجز الوالد عن الاستئجار. والوالدات تعم المطلقات وغيرهن. وقيل:

﴿مِنكُمْ﴾ [على تأويل القبيل] جواب ما يقال إذا كان الخطاب للجمع فكان القياس أنْ يقال «ذلكم» فأجاب بأنه مؤول بلفظ القبيل [أو كل واحد] عطف على الجمع [أو أنَّ الكاف] إلى آخره. عطف على جملة «والخطاب للجمع» [أو للرسول] عطف على «لمجرد الخطاب» والحاصل: أنَّ الكاف لخطاب الجمع بالتأويل السابق أو الخطاب المفرد، وهو كل أحد أو الرسول أو لمجرد الخطاب والفرق؛ أي: ولعدم الفرق بين الحاضر والمنقضي؛ أي: الغائب [على طريقة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾] [الطلاق: ١]؛ أي: في أنه مشتمل على الجمع والإفراد [للدلالة] راجع إلى أنَّ الخطاب للرسول [فيختص]؛ أي: الوجوب.

[الصبي] الأَوْلى «الولد» لما يأتي [ظِئر]؛ أي: مرضع.

تختص بهن إذ الكلام فيهن. ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ أكده بصفة الكمال لأنه مما يتسامح فيه. ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ بيان للمتوجه إليه الحكم؛ أي: ذلك لمن أراد إتمام الرضاعة، أو قيل: اللام متعلقة بيرضعن؛ فإن الأب يجب عليه الإرضاع كالنفقة، والأم ترضع له. وهو دليل على أن أقصى مدة الإرضاع حولان ولا عبرة به بعدهما وأنه يجوز أن ينقص عنه. ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ﴾؛ أي: الذي يولد له؛ يعني: الوالد، فإن الولد يولد له وينسب إليه. وتغيير العبارة للإشارة إلى المعنى المقتضى لوجوب الإرضاع ومؤن المرضعة عليه. ﴿رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ أجرة لهن. واختلف في استئجار الأم، فجوزه الشافعي، ومنعه أبو حنيفة ما دامت زوجة أو معتدة نكاح. ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ حسب ما يراه الحاكم ويفي به وسعه.

﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ تعليل لإيجاب المؤمن والتقييد بالمعروف، ودليل على أنه تعالى لا يكلف العبد بما لا يطيقه وذلك لا يمنع إمكانه. ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ ....

[لأنه مما يتسامح فيه]؛ أي: فيقال: أَقَمتُ عند فلان حولين وكانا قريبين من التمام(١) [للمتوجه إليه الحكم]؛ أي: الندب والوجوب [ذلك]؛ أي: التقدير بحولين. ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ هو الأب والأم [أو متعلق بـ(﴿يُرْضِعْنَ﴾] عطف على بيان، وعليه فمن أراد أن يتم الرضاعة هو الأب فقط؛ لأنه الذي يجب عليه الإرضاع كما ذكره المصنف(٢)، وبذلك علم أن المتوجه إليه الحكم على الأول الأب والأم، وعلى الثاني الأب فقط [والأم ترضع له]؛ أي: للأب.

[وتغيير العبارة]؛ أي: من الولد(٣) إلى المولود له [ودليل] عطف على تعليل [على أنه يقال] إلى آخره. أشار به إلى أنْ الوسع هو الطاقة، قال الجوهري: الوسع والسعة الجِدة والطاقة [وذلك]؛ أي: عدم وقوع التكليف بما لا يطاق [لا يمنع إمكانه]؛ أي: جواز التكليف بما لا يطاق فلا يرد على الأشعري القائل بجوازه دون

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي [٣/ ١٦٧]. (٢) أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٥٢٤].

(٣) في نسخة [ز ـ ج]: (الوالد).

تفصيل له وتقرير؛ أي: لا يكلف كل واحد منهما الآخر ما ليس في وسعه، ولا يضاره بسبب الولد. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: (لَا تُضَارُّ) بالرفع بدلاً من قوله: ﴿لَا تُكَلَّفُ﴾، وأصله على القراءتين (تضارر) بالكسر على البناء للفاعل أو الفتح على البناء للمفعول، وعلى الوجه الأول يجوز أن يكون بمعنى: (تضر) والباء من صلته؛ أي: لا تضر الوالدة بالولد فتفرط في تعهده وتقصر فيما ينبغي له. وقرئ: (لَا تُضَار) بالسكون مع التشديد على نية الوقف وبه مع التخفيف على أنه من ضارّه يضيره، وإضافة الولد إليها تارة وإليه أُخْرَى استعطاف لهما عليه، وتنبيه على أنه حقيق بأن يتفقا على استصلاحه والإشفاق فلا ينبغي أن يضرا به، أو يتضارا بسببه. ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾ عطف على قوله: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾، وما بينهما تعليل معترض. والمراد بالوارث وارث الأب وهو الصبي؛ أي: مؤن المرضعة من ماله إذا مات الأب. ....

وقوعه خلافاً للمعتزلة[1] [تفصيل له]؛ أي: لقوله: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [فيفرط]؛ أي: كل منهما [وقرئ: ﴿لَا تُضَآرَّ﴾ بالسكون مع التشديد وبه مع التخفيف] قضية عادية في التعبير عن الشاذ يقرئ أن هاتين القراءتين شاذتان[2] وهو كذلك في الأولى، وقول ابن عادل وغيره: «إنها قراءة أبي جعفر»[3] خطأ، وأمّا الثانية فليست بِشاذة بل قرأ بها أبو جعفر بخلاف عنه، وقرأ الحسن بالكسر مع التشديد على أصل التقاء الساكنين[4] [وهو الصبي] المراد به «الولد» ليشمل غير الصبي من الأُنثى والخُنْثَى.

[أي تُمان] بضم التاء وفي نسخة: تمون[5] [من ماله]؛ أي: مال الصبي المراد

---

(١) انظر: الموافقات، الشاطبي [٢/ ١١٩]. (٢) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ٣٠٨].
(٣) انظر: اللباب، ابن عادل [٤/ ١٧٧].
(٤) انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي [ص٢٨٩].
(٥) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر ابن الأنباري [١/ ٢٢٤].

وقيل: الباقي من الأبوين من قوله عليه الصلاة والسلام: «**واجعله الوارث منا**»، وكلا القولين يوافق مذهب الشافعي إذ لا نفقة عنده فيما عدا الولادة. وقيل: وارث الطفل وإليه ذهب ابن أبي ليلى. وقيل: وارثه المحرم منه، وهو مذهب أبي حنيفة. وقيل: عصباته، وبه قال أبو زيد وذلك إشارة إلى ما وجب على الأب من الرزق والكسوة. ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ﴾؛ أي: فصالاً صادراً عن التراضي منهما والتشاور بينهما قبل الحولين، والتشاور والمشاورة والمشورة والمشورة استخراج الرأي، من: (شُرْتُ العسل) إذا استخرجه. ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ في ذلك وإنما اعتبر تراضيهما مراعاة لصلاح الطفل، وحذاراً أن يقدم أحدهما على ما يَضُرُّ بِهِ لغرض. ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا أَوْلَٰدَكُمْ﴾؛ أي: تسترضعوا المراضع لأولادكم، يقال: أرضعت المرأة الطفل واسترضعتها إياه، كقولك: أنجح الله حاجتي، واستنجحته إياها، فحذف المفعول الأول للاستغناء عنه. ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ فيه وإطلاقه يدل على أن للزوج أن يسترضع الولد ويمنع الزوجة من الإرضاع. ﴿إِذَا سَلَّمْتُم﴾ إلى المراضع ﴿مَّآ ءَاتَيْتُم﴾ ما أردتم إيتاءه كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦] وقراءة ابن كثير: (ما آتَيْتُمْ)،

به ما ذكر إنْ كان له مال وإلّا أُجبرت الأم على إرضاعه[١] [**وقيل**]: المراد بالوارث [**الباقي من الأبوين**]؛ أي: وهي الأم [«**وأجعله الوارث منا...**»] أوله: «**اللَّهُمَّ متعنا بأسماعنا وأبصارنا وأجعلهما الوارث منا**» رواه الترمذي وحسنه[٢]، والمعنى: وأجعل كلاً منهما في لزومهِ لنا مُدة الحياة كأنه باقٍ بعد الموت [أي: **تسترضعوا المراضع**] إلى آخره. جرى كالزمخشري على أن استرضع يتعدى إلى مفعولين بنفسه[٣]، والجمهور على أنه إنما يتعدى للثاني بحرف الجر، وتقديره هنا «لأولادكم» وجرى عليه المصنف في أول كلامه[٤] [**ما أردتم إيتاءه**] قدر ذلك لأنّ ما تحقق إيتاؤه لا

---

(١) جامع الأحكام، القرطبي [٢/ ١٦٨].

(٢) سنن الترمذي [٥/ ٥٢٨/ برقم: ٣٥٠٢] وقال: «حديث حسن غريب».

(٣) الكشاف، الزمخشري [١/ ٣٠٩].

(٤) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [٣/ ١٧٨].

﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗاۖ فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا فَعَلۡنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ٢٣٤﴾.

من: (أتى إحساناً) إذا فعله. وقرئ: (أوتيتم)؛ أي: ما آتاكم الله وأقدركم عليه من الأجرة. ﴿بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ﴾ صلة (سلمتم)؛ أي: بالوجه المتعارف المستحسن شرعاً. وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله، وليس اشتراط التسليم لجواز الاسترضاع بل لسلوك ما هو الأولى والأصلح للطفل. ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ مبالغة في المحافظة على ما شرع في أمر الأطفال والمراضع. ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ حثّ وتهديد.

٢٣٤ ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗاۖ﴾؛ أي: أزواج الذين، أو ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ﴾ بعدهم؛ كقولهم: السمن منوان بدرهم. وقرئ: (يَتَوَفَّوْنَ) بفتح الياء؛ أي: يستوفون آجالهم، وتأنيث (العشر) باعتبار الليالي ....

يتصور تسليمه في المستقبل، وكذا يقدر في قراءة «ما أتيتم»؛ أي: ما أردتم فعله بخلاف قراءة «ما أُتيتم» كما يعلم مما يأتي في كلامه(١) **[بل لسلوك ما هو الأولى والأصلح للطفل]** طريقه أنه شبه ما هو من شرائط الأولوية بما هو من شرائط الصحة في فرط الاعتناء به حتى كأن الصحة تنتفي بانتفائه، فاستعير له العبارة الموضوعة لإفادة التعليق وتوقف الصحة وهي إذا **[أي «وأزواج الذين» أو «والذين»]** إلى آخره. أرادَ أنَّ «الذين» مبتدأ خبره «يتربصن» ولا عائد فيه، فقدر حذف مضاف ليرجع إليه ضمير «يتربصن» أو حذف ضمير «يتربصن» أو حذف ضمير مجرور ليعود إلى «الذين» فقدر في الأول «أزواجاً» وفي الثاني بعدهم(٢).

---

(١) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه [١/ ٢٦].

(٢) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [٣/ ١٨٢].

لأنها غرر الشهور والأيام؛ ولذلك لا يستعملون التذكير في مثله قط ذهاباً إلى الأيام حتى إنهم يقولون: صمت عشراً، ويشهد له قوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣] ثم ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤] ولعل المقتضى لهذا التقدير أن الجنين في غالب الأمر لا يتحرك لثلاثة أشهر إن كان ذكراً، ولأربعة إن كان أنثى فاعتبر أقصى الأجلين، وزيد عليه العشر استظهاراً؛ إذ ربما تضعف حركته في المبادي فلا يحس بها، وعموم اللفظ يقتضي تساوي المسلمة والكتابية فيه، كما قاله الشافعي، والحرة والأمة كما قاله الأصم، والحامل وغيرها، لكن القياس اقتضى تنصيف المدة للأمة، والإجماع خص الحامل عنه لقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]. وعن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهما: إنها تعتد بأقصى الأجلين احتياطاً. ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾؛ أي: انقضت عدتهن. ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أيها الأئمة أو المسلمون جميعاً. ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ﴾ من التعرض للخطاب وسائر ما حرم عليهن للعدة. ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ بالوجه الذي لا

ويجوز أن يقدر فيه «لهم» **[لأنها غرر الشهور والأيام]**؛ أي: ولأنَّ المعدود إذا كان مذكراً وحذف جاز التذكير والتأنيث **[ولذلك لا يستعملون التذكير في مثله قط]** إلى آخره. تبع فيه الزمخشري(١) لكن قال أبو حيان: ليس كما ذكر بل استعمال التذكير فيه كثير بل هو الأفصح(٢) **[ويشهد له قوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣] ثم ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤]]** وجهه أن قوله في سورة طه: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ بعد قوله: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ يدل على أنَّ المراد بالعشر الأيام وإنْ ذكر بما يدل على الليالي لأنهم اختلفوا في مدة اللبث فقال بعضهم: عشر، وبعضهم: يوم، فَدل على أن المقابل باليوم إنما هو أيام لا ليالي **[لهذا التقدير]**؛ أي: تقدير مدة التربص بأربعة أشهر وعشراً **[استظهاراً]**؛ أي: احتياطاً.

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ٣١٠].
(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ١٦٢].

۞ ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٣٥﴾﴾.

ينكره الشرع، ومفهومه أنهن لو فعلن ما ينكره فعليهم أن يكفوهن، فإن قصروا فعليهم الجناح. ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ فيجازيكم عليه.

﴿٢٣٥﴾ ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾ التعريض والتلويح: إيهام المقصود بما لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً، كقول السائل: جئتك لأسلم عليك، و(الكناية): هي الدلالة على الشيء بذكر لوازمه وروادفه، كقولك: طويل النجاد للطويل، وكثير الرماد للمضياف. و(الخطبة) بالضم والكسر اسم الحالة، غير أن المضمومة خصت بالموعظة، والمكسورة بطلب المرأة، والمراد بالنساء المعتدات للوفاة، وتعريض خطبتها أن يقول لها: إنك جميلة، أو نافعة ومن غرضي أن أتزوج، ونحو ذلك. ﴿أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ أو أضمرتم في قلوبكم فلم تذكروه تصريحاً ولا تعريضاً. ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ ولا تصبرون على السكوت عنهن وعن الرغبة فيهن وفيه نوع توبيخ. ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ استدراك على محذوف دل عليه ﴿سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾؛ أي: فاذكروهن ولكن لا تواعدوهن نكاحاً أو جماعاً، عبر بالسر عن الوطىء لأنه مما يسر ....

[**النجاد**] بكسر النون والدال المهملة حمائل السيف [**بطلب المرأة**]؛ أي: للنكاح [**استدراك عن محذوف**] تبع فيه الزمخشري(١)، وإنما احتاج إلى هذا التقدير مع أنه قيل: إنه استدراك من «ستذكرونهن» أو «مما عرضتم» ليكون استدراك طلب ترك من طلب فعل، إذ فيه مناسبة ليست في ذينك [**لأنه يُسَرّ**]؛ أي: يخفى.

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ٣١١].

ثم عن العقد لأنه سبب فيه. وقيل معناه: لا تواعدوهن في السر على أن المعنى بالمواعدة في السر المواعدة بما يستهجن. ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوْلًا مَّعْـرُوفًاۚ﴾ وهو أن تعرضوا ولا تصرحوا والمستثنى منه محذوف؛ أي: لا تواعدوهن مواعدة إلا مواعدة معروفة، أو إلا مواعدة بقول معروف. وقيل: إنه استثناء منقطع من سرّاً وهو ضعيف لأدائه إلى قولك: لا تواعدوهن إلا التعريض، وهو غير موعود. وفيه دليل حرمة التصريح بخطبة المعتدة وجواز تعريضها إن كانت معتدة وفاة. واختلف في معتدة الفراق البائن والأظهر جوازه. ﴿وَلَا تَعْـزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ ذكر العزم مبالغة في النهي عن العقد؛ أي: ولا تعزموا عقد عقدة النكاح. وقيل معناه: ولا تقطعوا عقدة النكاح فإن أصل العزم القطع. ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥۚ﴾ حتى ينتهي ما كتب من العدة. ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ من العزم على ما لا يجوز. ﴿فَٱحْذَرُوهُۚ﴾ ولا تعزموا. ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾ لمن عزم ولم يفعل خشية من الله. ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يعاجلكم بالعقوبة.

[**ثم عن العقد**]؛ أي: ثم عبر بالسر الذي هو كناية عن الوطء عن عقد النكاح [**لأنه**]؛ أي: العقد [**سبب فيه**]؛ أي: في الوطء [**بما يستهجن**]؛ أي: يستقبح [**إلا مواعدة معروفة**] إلى آخره. أشار بالأولى إلى أنْ قوله تعالى: ﴿قَوْلًا مَّعْـرُوفًاۚ﴾ [البقرة: ٢٣٥] مفعول مطلق، وبالثاني إلى أنه مفعول به بواسطة، وقيل: إنه استثناء منقطع من «سراً»؛ أي: فيكون ما ذكر مفعولاً به(١) بلا واسطة [**وهو**]؛ أي: التعريض(٢) [**غير موعود**]؛ أي: بل واقع في الحال [**في النهي عن العقد**]؛ أي: عقد النكاح في العدة [**وقيل: معناهُ: لا تقطعوا**] إلى آخره. حاصله: لا تبرموا عقد النكاح بأن تقدموا عليه؛ فالعزم متعلق بنفس العقد من غير تقدير المضاف؛ لأن الإبرام بالإقدام يرد على الذوات، وحاصل القول الأول: لا تقصدوا إيقاع عقد النكاح. فالعزم غير متعلق بنفس العقد لأنّ العزم قصد والقصد يتعلق بالأفعال دون الذوات.

---

(١) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [٣/١٨٨].

(٢) كما في نسخة [ز ـ ج ـ ب]، وفي نسخة [الأصل]: (التفويض).

۞ ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾﴾.

﴿٢٣٦﴾ ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ لا تبعة من مهر. وقيل: من وزر لأنه لا بدعة في الطلاق قبل المسيس. وقيل: كان النبي ﷺ يكثر النهي عن الطرق فظن أن فيه حرجاً فنفى ﴿إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾؛ أي: تجامعوهن. وقرأ حمزة والكسائي (تُماسوهن) بضم التاء ومد الميم في جميع القرآن. ﴿أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ إلا أن تفرضوا، أو حتى تفرضوا أو وتفرضوا. والفرض: تسمية المهر، وفريضة نصب على المفعول به، فعيلة بمعنى مفعول. والتاء لنقل اللفظ من الوصفية إلى الإسمية، ويحتمل المصدر. والمعنى: أنه لا تبعة على المطلق من مطالبة المهر إذا كانت المطلقة غير ممسوسة ولكن يسم لها مهراً، إذ لو كانت ممسوسة فعلية المسمى، أو مهر

[لا تبِعة] التبعة بكسر الباء ما يتبع المال أو البدن من نوائب الحقوق وهو من تبعت الرجل بحقي[(١)] **[إلا أن تفرضوا]** إلى آخره. ذكر أن مدخول أو منصوب بأن مضمرة، وأن «أو» بمعنى «إلا» أو «إلى» التي عبر عنها بـ«حتى» كقولهم: «لألزمنك أو تقضيني حقي»، وهذا ما اقتصر عليه المصنف في نسخة؛ كـ«الكشاف»[(٢)]، وقيل: إنّ مدخولها مجزوم عطفاً على «تمسوهن» و«أو» على بأنها لأحد الشيئين، وقيل: معطوف على جملة محذوفة؛ أي: «فرضتم أو لم تفرضوا» على حذف حرف الجزم وإبقاء عمله، وقيل: معطوف على «تمسوهن» و«أو» بمعنى «الواو» وهذا مذكور فهو من زيادة المصنف على «الكشاف» فينتفي الجناح عن المطلق على الأول: بانتفاء الجماع، وعلى الثاني: بانتفاء الجماع أو الفرض، وعلى الثالث: بانتفاء الجماع فرض أو لم يفرض، وعلى الرابع: بانتفائهما فإن انتفى الجماع دون الفرض وجب نصفه أو الفرض دون الجماع وجب مهر المثل[(٣)].

---

(١) انظر: أحكام القرآن، الجصاص [٢/ ١٣٢].
(٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ٣١٣].
(٣) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام [ص٩٤].

المثل. ولو كانت غير ممسوسة ولكن سمي لها فلها نصف المسمى، فمنطوق الآية ينفي الوجوب في الصورة الأولى، ومفهومها يقتضي الوجوب على الجملة في الأخيرتين. ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ﴾ عطف على مقدر؛ أي: (فطلقوهن ومتعوهن). والحكمة في إيجاب المتعة جبر إيحاش الطلاق، وتقديرها مفوض إلى رأي الحاكم ويؤيده قوله: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾؛ أي: على كل من الذي له سعة، و(المقتر) الضيق الحال، ما يطيقه ويليق به، ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام لأنصاري طلق امرأته المفوضة قبل أن يَمَسَّها: «**مَتِّعْهَا بقلنسوتك**». وقال أبو حنيفة: هي درع وملحفة وخمار على حسب الحال؛ إلا أن يقل مهر مثلها عن ذلك فلها نصف مهر المثل، ومفهوم الآية يقتضي تخصيص إيجاب المتعة للمفوضة التي لم يمسها الزوج، وألحق بها الشافعي في أحد قوليه الممسوسة المفوضة وغيرها قياساً، وهو مقدم على المفهوم. وقرأ حمزة وحفص وابن ذكوان بفتح الدال ﴿مَتَٰعًۢا﴾ تمتيعاً. ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ بالوجه الذي يستحسنه الشرع والمروءة. ﴿حَقًّا﴾ صفة لمتاعاً، أو مصدر مؤكد؛ أي: حق ذلك حقاً. ﴿عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ الذي يحسنون إلى أنفسهم بالمسارعة إلى الامتثال، أو إلى المطلقات بالتمتيع وسماهم محسنين للمشارفة ترغيباً وتحريضاً.

[**يقتضي الوجوب على الجملة**] إنما قال: «على الجملة» لأنَّ الواجب في الأولى من الأُخْرَيَيْن المسمى أو مهر المثل وفي الثانية منهما نصفه [**عطف على مقدر**]؛ أي: «فلا تعطوهن المهر، ومتعوهن»، وهذا أولى من قول المصنف: «أي: فطلقوهن ومتعوهن» لأنَّ طلاقهن معلوم من قوله: ﴿إِن طَلَّقْتُمُ﴾ [**المفوضة**]؛ أي: التي تزوجت بلا مهر [**في أحد قوليه**] هو أصحهما عنده، وهو؛ أي: القياس وسماهم؛ أي: قبل الفعل «محسنين» [**للمشارفة**]؛ أي: لمشارفتهم الفعل كما في قوله ﷺ: «**من قتل قتيلاً فله سَلَبُه**»(١).

---

(١) صحيح البخاري [٣/ ١١١٠/ برقم: ٢٨٨٦] بلفظ قريب منه.

﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾﴾.

﴿٢٣٧﴾ ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ﴾ لما ذكر حكم المفوضة أتبعه حكم قسيمها؛ أي: فلهن، أو فالواجب نصف ما فرضتم لهن، وهو دليل على أن الجناح المنفي ثم تبعه المهر، وأن لا متعة مع التشطير لأنه قسيمها ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾؛ أي: المطلقات فلا يأخذن شيئاً. والصيغة تحتمل التذكير والتأنيث، والفرق أن (الواو) في الأول ضمير و(النون) علامة الرفع، وفي الثاني: لام الفعل والنون ضمير والفعل مبني؛ ولذلك لم يؤثر فيه (أن) هٰهنا ونصب المعطوف عليه. ﴿أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾؛ أي: الزوج المالك لعقده وحله عما يعود إليه بالتشطير فيسوق المهر إليها كاملاً؛ وهو مشعر بأن الطلاق قبل المسيس مخير للزوج غير مشطر بنفسه، وإليه ذهب بعض أصحابنا والحنفية. وقيل: الولي الذي يلي عقد نكاحهن وذلك إذا كانت المرأة صغيرة، وهو قول قديم للشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ يؤيد الوجه الأول، وعفو الزوج

[**والصيغة**]؛ أي: من حيث هي وإلا فهي هنا لا تحتمل التذكير [**ولذلك**]؛ أي: ولكونه مبنياً[1] [أي: **الزوج**][2] رواه الطبراني[3] والبيهقي[4] [**عما يعود إليه**] متعلق بـ«يعفو» [**وقيل**: «**الولي**...»] رواه البيهقي[5].

[**يؤيد الوجه الأول**]؛ أي: وهو أن الذي بيدهِ عقدة النكاح الزوج لأنَّ إسقاط

---

(١) في نسخة [ز ـ ج]: (مبنياً).

(٢) انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٥٣٥].

(٣) المعجم الأوسط، الطبراني [٦/ ٢٦٢/ برقم: ٦٣٥٩].

(٤) السنن الكبرى، البيهقي [٧/ ٢٥١/ برقم: ١٤٢٢٣].

(٥) السنن الكبرى، البيهقي [٧/ ٢٥٢/ برقم: ١٤٢٣٢].

۞ ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾﴾.

على وجه التخيير ظاهر، وعلى الوجه الآخر عبارة عن الزيادة على الحق، وتسميتها (عفواً) إما على المشاكلة وإما لأنهم يسوقون المهر إلى النساء عند التزوج، فمن طلق قبل المسيس استحق استرداد النصف فإذا لم يسترده فقد عفا عنه. وعن جبير بن مطعم أنه تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول فأكمل لها الصداق وقال: أنا أحق بالعفو. ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْۚ﴾؛ أي: ولا تنسوا أن يتفضل بعضكم على بعض. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ لا يضيع تفضلكم وإحسانكم.

﴿٢٣٨﴾ ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ بالأداء لوقتها والمداومة عليها، ولعل الأمر بها في تضاعيف أحكام الأولاد والأزواج لئلا يلهيهم الاشتغال بشأنهم عنها. ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾؛ أي: الوسطى بينها، أو الفضلى منها خصوصاً وهي صلاة العصر لقوله عليه الصلاة والسلام يوم الأحزاب: «**شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملأ الله بيوتهم ناراً**». وفضلها

الولي نصف المهر ليس بمستحب إجماعاً فتعين الحمل على الزوج [**وعلى الوجه الآخر**]؛ أي: وهو أن الطلاق مشطر بنفسهِ وهو الأصح عند الشافعي. [**إما على**[1] **المشاكلة**]؛ أي: لوقوعها في صحبة[2] عفو المرأة [**وعن جبير بن مطعم**] إلى آخره. رواه البيهقي[3]، [**في تضاعيف أحكام الأولاد والأزواج**] متعلق بمحذوف؛ أي: «ولعل الأمر بالصلوات وقع في تضاعيف أحكام هؤلاء».

[**وهي صلاة العصر**] تبع فيه أصحاب الشافعي حيث خالفوا الشافعي في نصه على أنها صلاة الصبح عملاً بقوله: «إذا صح الحديث فهو مذهبي». وقد صح حديث أنها العصر كما نبه عليه بقوله: [**لقوله عليه الصلاة والسلام يوم الأحزاب**]

---

(١) في السليمانية: (على). (٢) في نسخة [ب]: (صحة).
(٣) السنن الكبرى، البيهقي [٧/ ٢٥١/ برقم: ١٤٢٢٦].

لكثرة اشتغال الناس في وقتها، واجتماع الملائكة. وقيل: صلاة الظهر لأنها في وسط النهار وكانت أشق الصلوات عليهم فكانت أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام: «**أفضل العبادات أحمزها**». وقيل: صلاة الفجر لأنها بين صلاتي النهار والليل والواقعة في الحد المشترك بينهما ولأنها مشهودة. وقيل: المغرب لأنها المتوسطة بالعدد ووتر النهار. وقيل: العشاء لأنها بين جهريتين واقعتين طرفي الليل. وعن عائشة ﵂: أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ: «**والصلاة الوسطى وصلاة العصر**»، فتكون صلاة من الأربع خصت بالذكر مع العصر لانفرادهما بالفضل. وقرئ بالنصب على الاختصاص والمدح. ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ﴾ ....

إلى آخره. والحديث رواه مسلم(١). [**«أفضل العبادات أحمزها»**] بحاء مهملة وزاي؛ أي: أقواها وأشدها(٢)، ورواه ابن الأثير عن ابن عباس بلفظ: «سُئل رسول الله ﷺ: أي الأعمال أفضل؟ فقال: **أحمزها**»(٣) [**ولأنَّها مشهودة**]؛ أي: للملائكة(٤) [**لأنها المتوسطة بالعدد**]؛ أي: لأنّ عددها بين عددي الركعتين والأربع(٥) [**ووتر النهار**]؛ أي: بعده إلى آخره من المواترة وهي المتابعة أو موترة له؛ أي: لصلواته من الوتر وهو الفرد لأنها وتر وصلوات النهار شفع [**وعن عائشة**] إلى آخره. رواه مسلم(٦) ولا دلالة فيه على أن العشاء هي الوسطى، وإنما تدل على مغايرة العصر للوسطى فتكون الوسطى غير العصر، وهو ما ذكرهُ بقوله: [**فتكون صلاة من الأربع**]؛ أي: الباقية بعد العصر [**وقرئ بالنصب على الاختصاص**] قال أبو حيان: أو بالعطف على محل الصلوات(٧) كما تقول: «مررت بزيدٍ وعمراً».

---

(١) صحيح مسلم [١/٤٣٦/برقم: ٦٢٧].
(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي [٢/٤٧٨] وعنده بلفظ: «أحمدها» بالدال.
(٣) النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير [١/ ٤٨٠].
(٤) استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨].
(٥) أي: صلاة المغرب. انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/٥٣٦].
(٦) صحيح مسلم [١/٤٣٧/برقم: ٦٢٩].
(٧) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ١٧٧].

۞ ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا
لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٩﴾ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم
مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي
أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾﴾.

في الصلاة. ﴿قَانِتِينَ﴾ ذاكرين له في القيام، والقنوت: الذكر فيه. وقيل: خاشعين، وقال ابن المسيب: المراد به القنوت في الصبح.

﴿٢٣٩﴾ ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ من عدو أو غيره. ﴿فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ فصلوا راجلين أو راكبين ورجال جمع راجل، أو رجل بمعناه كقائم وقيام، وفيه دليل على وجوب الصلاة حال المسايفة وإليه ذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يصلى حال المشي والمسايفة ما لم يمكن الوقوف. ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ﴾ وزال خوفكم. ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ صلوا صلاة الأمن أو اشكروه على الأمن ﴿كَمَا عَلَّمَكُم﴾ ذكراً مثل ما علمكم من الشرائع وكيفية الصلاة حالتي الخوف والأمن. أو شكراً يوازيه و(ما) مصدرية أو موصولة. ﴿مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ مفعول علمكم.

﴿٢٤٠﴾ ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾ قرأها بالنصب أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم على تقدير: والذين

[في الصلاة] أشار به إلى أنَّ «لله» متعلق بـ«قوموا» وإن المراد به «قيام الصلاة» لا بـ«قانتين» وإلا لقال: «قوموا في الصلاة لله قانتين». وإنما لم يجعل متعلقاً به لأنّ الأصل تقدم العامل على المعمول. **[أو رجل بمعناه]**؛ أي: بمعنى راجل يقال: «مشى فلان إلى بيت الله حافياً رجلاً»؛ أي: راجلاً لا راكباً[1] **[حال المسايفة]**؛ أي: المقاتلة.

[مثل ما علمكم]؛ أي: في الكثرة.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة، الأزهري [٣/ ٤٩٤].

يتوفون منكم يوصون وصية، أو ليوصوا وصية، أو كتب الله عليهم وصية، أو ألزم الذين يتوفون وصية. ويؤيد ذلك قراءة (كتب عليكم الوصية لأزواجكم متاعاً إلى الحول) مكانه. وقرأ الباقون بالرفع على تقدير: ووصية الذين يتوفون، أو: وحكمهم وصية، أو: والذين يتوفون أهل وصية، أو: كتب عليهم وصية، أو: عليهم وصية. وقرئ: (متاع) بدلها. ﴿مَّتَـٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ﴾ نصب بـ(يوصون) إن أضمرت وإلا فبالوصية وبـ (متاع) على قراءة من قرأ لأنه بمعنى: التمتيع. ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍۚ﴾ بدل منه، أو مصدر مؤكد كقولك: هذا القول غير ما تقول، أو حال من (أزواجهم)؛ أي: غير مخرجات، والمعنى: أنه يجب على الذين يتوفون أن يوصوا قبل أن يحتضروا لأزواجهم بأن يمتعن بعدهم حولاً بالسكنى والنفقة، وكان ذلك في أول الإسلام ثم ....

[على تقدير ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾] إلى آخره. فيه إشارة إلى أنَّ الآية إخبار بمعنى الأمر [أو الزم]؛ أي: فتكون «وصية» مفعولاً ثانياً [ويؤيد ذلك]؛ أي: ما ذكر من كل التقديرات المذكورة [مكانه]؛ أي: مكان قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَـٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ﴾ [البقرة: ٢٤٠] [على تقدير: «ووصية الذين..»] إلى آخره. ذكر فيه لرفع وصية خمسة أوجه[(١)]، وجه الأولين منها: أنه حذف من المبتدأ المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، وفي الثالث أنه حذف من الخبر المضاف فأُقيم المضاف إليه مقامه[(٢)] [بدلها]؛ أي: بدل «وصية» [من قراءة]؛ أي: من قرأ به[(٣)] [لأنه]؛ أي: «متاعاً» المرفوع [بدل منه]؛ أي: بدل اشتمال من «متاعاً» المنصوب، أو مصدر مؤكد؛ أي: لأنّ الوصية بالتمتع حولاً تدل على عدم الخروج فذكر غير إخراج يكون مؤكداً [كقولك: «هذا القول غير ما تقول»]

---

(١) انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة [١/ ٤٨٧].

(٢) عبارة: (وفي الثالث أنه حذف من الخبر المضاف فإقيم المضاف إليه مقامه) من نسخة [ز - ج - ب] ساقطة من نسخة [الأصل].

(٣) انظر: الحجة في القراءات، ابن خالويه [١/ ٤٩٢].

۞ ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٤١﴾ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٤٢﴾﴾.

نسخت المدة بقوله: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] وهو وإن كان متقدماً في التلاوة فهو متأخر في النزول، وسقطت النفقة بتوريثها الربع أو الثمن، والسكنى لها بعد ثابتة عندنا؛ خلافاً لأبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ﴾ عن منزل الأزواج. ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أيها الأئمة. ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ﴾ كالتطيب وترك الإحداد. ﴿مِن مَّعْرُوفٍ﴾ مما لم ينكره الشرع، وهذا يدل على أنه لم يكن يجب عليها ملازمة مسكن الزوج والحداد عليه وإنما كانت مخيرة بين الملازمة وأخذ النفقة وبين الخروج وتركها. ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ﴾ ينتقم ممن خالفه منهم. ﴿حَكِيمٌ﴾ يراعي مصالحهم.

﴿٢٤١﴾ ـ ﴿٢٤٢﴾ ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ أثبت المتعة للمطلقات جميعاً بعد ما أوجبها لواحدة منهن، وإفراد بعض العام بالحكم

التمثيل به لمجرد التأكيد لأنَّ «غير إخراج» مؤكد لنفسهِ لأنّ ما قبله موافق له معنى نحو «لا تخرجن»، و«غير ما تقول» في المنظر به مؤكد لغيره لأن قوله هذا القول يحتمل أنْ يكون موافقاً لقول المخاطب ومخالفاً له، فقوله: «غير ما تقول» أكد الاحتمال الثاني وقرره(١)، وهو صفة مصدر محذوف؛ أي: «أقول قولاً غير ما تقول»، أو العامل فيه «أقول» وهذا القول مبتدأ وخبر أي هذا القول(٢) ثمَّ.

[نسخت المدة]؛ أي: وهو الحول، وقيل: المدة الزائدة على أربعة أشهر وعشر، وبقيت بالنص الأول، ومبنى الخلاف أنَّ نسخ البعض هل يكون نسخاً للكل أو لا؟ وهو المشهور(٣) [بعدما أوجبها لواحدة]؛ أي: لمفردة مقيدة بقيد في آية: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ والقيد عدم المسيس والفرض.

---

(١) في نسخة [ز ـ ب]: (وقدره).

(٢) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، القمي النيسابوري [١/٦٥٧].

(٣) انظر: المستصفى، الغزالي [ص٩٣]

۞ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٤٣﴾﴾.

لا يخصصه إلا إذا جوزنا تخصيص المنطوق بالمفهوم، ولذلك أوجبها ابن جبير لكل مطلقة، وأول غيره بما يعم التمتيع الواجب والمستحب. وقال قوم: المراد بالمتاع: نفقة العدة، ويجوز أن تكون (اللام) للعهد والتكرير للتأكيد أو لتكرير القصة ﴿كَذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى ما سبق من أحكام الطلاق والعدة. ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ﴾ وعد بأنه سيبين لعباده من الدلائل والأحكام ما يحتاجون إليه معاشاً ومعاداً. ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ لعلكم تفهمونها فتستعملون العقل فيها.

﴿٢٤٣﴾ ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ تعجيب وتقرير لمن سمع بقصتهم من أهل الكتاب وأرباب التواريخ، وقد يخاطب به من لم ير ومن لم يسمع فإنه صار مثلاً في التعجيب. ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ﴾ يريد أهل (داوردان) قرية قبل واسط وقع فيها طاعون فخرجوا هاربين، فأماتهم الله ثم أحياهم ليعتبروا ويتيقنوا أن لا مفر من قضاء الله تعالى وقدره. أو قوماً من بني إسرائيل

[إلا إذا جوزنا تخصيص المنطوق بالمفهوم]؛ أي: وهو الأصح [ولذلك]؛ أي: ولأجل أن إفراد بعض بالحكم لا يخصصه مطلقاً [ويجوز أنْ تكون اللام للعهد] فالمعهود المطلَّقة التي لم تمس ولم يفرض لها.

[وقد يخاطب به من لم يَرَ ولم يسمع] وهو الأوجه هنا وفاقاً للتفتازاني حيث قال: والأوجه عموم الخطاب به دلالة على شيوع القصة وشهرتها؛ بحيث ينبغي لكل أحد أن يتعجب منها، كأنه حقيق بأن يحمل على الإقرار برؤيتهم وإن لم يرهم ولم يسمع بقصتهم ولم يكن من أهل الكتاب وأهل أخبار الأولين(١)، قال: وتحقيق

---

(١) انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/٥٤١].

دعاهم ملكهم إلى الجهاد ففروا حذر الموت فأماتهم الله ثمانية أيام ثم أحياهم. ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾؛ أي: ألوف كثيرة. قيل: عشرة. وقيل: ثلاثون. وقيل: سبعون، وقيل: متألفون جمع إلف أو آلف كقاعد وقعود والواو للحال. ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ مفعول له. ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟﴾؛ أي: قال لهم: موتوا، فماتوا كقوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧] والمعنى: أنهم ماتوا ميتة رجل واحد من غير علة، بأمر الله ومشيئته. وقيل: ناداهم به ملك وإنما أسند إلى الله تعالى تخويفاً وتهويلاً. ﴿ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ﴾ قيل: مرَّ حزقيل عليه السلام على أهل (داوردان) وقد عريت عظامهم وتفرقت أوصالهم، فتعجب من ذلك فأوحى الله تعالى إليه ناد فيهم أن قوموا بإذن الله تعالى، فنادى فقاموا يقولون: سبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك لَّا إِلٰه إلا أنتَ. وفائدة القصة: تشجيع المسلمين على الجهاد والتعريض للشهادة، وحثهم على التوكل والاستسلام للقضاء. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ حيث أحياهم ليعتبروا ويفوزوا وقص عليكم حالهم ليستبصروا ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾؛ أي: لا يشكرونه كما ينبغي، ويجوز أن يراد بالشكر الاعتبار والاستبصار.

جري هذا الكلام مجرى المثل أنه شبه حال من لم يره بمن رآه في أنه ينبغي أنْ لا يخفى عليه هذه القصة، وأنه ينبغي أن يتعجب منها، ثم أجرى الكلام معه كما يجري مع من رآهم وسمع قصتهم، قصداً إلى التعجب، واشتهر في ذلك. انتهى. وإنما كان ما ذكر أوجه ليكون الخطاب عاماً وعمومه كما قال الطيبي: أوفق للنظم لأنَّ الكلام مع المؤمنين في شأن الأزواج والأولاد.

[أي: **ألوف كثيرة**] أشار به إلى أن تنوين «ألوف» للتكثير وقد ورد عن ابن عباس: «أنهم أربعة آلاف» رواه الحاكم وصححه(١). وعنه أيضاً: «أنهم أربعون ألفاً وثمانية آلاف» رواه ابن جرير(٢) [**تشجيع المسلمين**] إلى آخره. تحريضهم على ما ذكر كأنه قال: انظروا وتفكروا وقاتلوا في سبيل الله.

---

(١) مستدرك الحاكم [٢/٣٠٩/برقم: ٣١١٣]. (٢) جامع البيان، الطبري [٥/١٧٨].

۞ ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٤﴾ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾﴾.

﴿٢٤٤﴾ - ﴿٢٤٥﴾ ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ لما بيَّن أن الفرار من الموت غير مخلص منه وأن المقدر لا محالة واقع، أمرهم بالقتال إذ لو جاء أجلهم في سبيل الله وإلا فالنصر والثواب. ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لما يقوله المتخلف والسابق. ﴿عَلِيمٌ﴾ بما يضمرانه وهو من وراء الجزاء. ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾ مَنْ استفهامية مرفوعة الموضع بالابتداء، و(ذَا) خبره، و(الَّذِي) صفة (ذا) أو بدله، وإقراض الله مثل لتقديم العمل الذي به يطلب ثوابه. ﴿قَرْضًا حَسَنًا﴾ إقراضاً حسناً مقروناً بالإخلاص وطيب النفس أو مقرضاً حلالاً طيباً. وقيل: القرض الحسن المجاهدة والإنفاق في سبيل الله ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ

[**بما يقوله المتخلف**]؛ أي: عن الجهاد [**والسابق**] إليه [**بما يضمرانه**]؛ أي: المتخلف والسابق [**وهو**]؛ أي: كل منهما [**من وراء الجزاء**]؛ أي: المقدر؛ أي: «يسوقه الله متى شاء، وحيث شاء»، وقال الطيبي: هو مثل يُرِيدُ أن الله تعالى لا بد أن يجازي المتخلف والسابق، كما أنَّ السابق للشيء من ورائه لا بد أن يوصله إلى ما يريده، والمعنى يستفاد من قوله: ﴿عَلِيمٌ﴾ وهو كما تقول لمن تهدده: أنا أعلم بحالك؛ أي: لا أنساها وأُجازيك عليها.

[**و«إقراض الله» مثل لتقديم العمل الذي يطلب به ثوابه**] تشبيهاً بإعطاء العين ليقضِ ويطلب بدله وهو حقيقة الإقراض، وقوله: «مثل تشبيه مركب» لأنه تشبيه حالةٍ مُنْتَزَعة من عدة أمور بحالة كذلك، وإنما صار مثلاً لكثرة استعمالهِ وفُشُوِّه[١] [**إقراضاً حسناً**] أشار به إلى أن «قرضاً» وقع موقع المصدر [**أو «مقرضاً»**] أشار به إلى أن

---

(١) انظر: أحكام القرآن، القاضي ابن العربي [١/٤٥٨].

۞ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٤٦﴾﴾.

لَهُۥٓ﴾ فيضاعف جزاءه، أخرجه على صورة المغالبة للمبالغة، وقرأ عاصم بالنصب على جواب الاستفهام حملاً على المعنى، فإن ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ﴾ في معنى: أيقرض الله أحد! وقرأ ابن كثير (فيضعّفه) بالرفع والتشديد وابن عامر ويعقوب بالنصب. ﴿أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ كثرة لا يقدرها إلا الله. وقيل: الواحد بسبعمائة، و(أضعافاً) جمع (ضعف) ونصبه على الحال من الضمير المنصوب، أو المفعول الثاني لتضمن المضاعفة معنى التصيير، أو المصدر على أن الضعف اسم المصدر وجمعه للتنويع. ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ يقتر على بعض ويوسع على بعض حسب ما اقتضت حكمته، فلا تبخلوا عليه بما وسع عليكم كيلا يبدل حالكم. وقرأ نافع والكسائي والبزي وأبو بكر بالصاد ومثله في الأعراف في قوله تعالى: ﴿وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩] ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فيجازيكم على حسب ما قدمتم.

﴿٢٤٦﴾ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ (الْمَلَإِ) جماعة يجتمعون للتشاور، لا واحد له كالقوم و(من) للتبعيض. ﴿مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ﴾؛ أي: من

«قرضاً» وقع موقع الشيء المقرض [أو المفعول الثاني] عطف على الحال وكذا قوله أو المصدر [قرأ نافع] وافقه ابن ذكوان وخلاد في أحد وجهيهما [ولا واحد له]؛ أي: من لفظهِ بل هو اسم جمع ويجمع على إملاء كقوم وأقوام.

بعد وفاته و(من) للابتداء. ﴿إِذْ قَالُواْ لِنَبِيٍّ لَّهُمُ﴾ هو يوشع، أو شمعون، أو شمويل عليه السلام. ﴿ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَـٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أقم لنا أميراً ننهض معه للقتال يدبر أمره ونصدر فيه عن رأيه، وجزم (نقاتل) على الجواب. وقرئ بالرفع على أنه حال؛ أي: أبعثه لنا مقدرين القتال، و(يقاتل) بالياء مجزوماً ومرفوعاً على الجواب والوصف لـ(ملكاً). ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَـٰتِلُواْ﴾ فصل بين (عسى) وخبره بالشرط، والمعنى: أتوقع جبنكم عن القتال إن كتب عليكم، فأدخل هل على فعل التوقع مستفهماً عما هو المتوقع عنده تقريراً وتثبيتاً. وقرأ نافع (عَسِيْتُمْ) بكسر السين. ﴿قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَـٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾؛ أي: أيُّ غرض لنا في ترك القتال وقد عرض لنا ما يوجبه ويحث عليه من الإخراج عن الأوطان والإفراد عن الأولاد، وذلك أن جالوت ومن معه من العمالقة كانوا يسكنون ساحل بحر الروم بين مصر وفلسطين، وظهروا على بني إسرائيل فأخذوا ديارهم وسبوا أولادهم وأسروا من أبناء الملوك أربعمائة وأربعين. ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْاْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ ثلاثمائة وثلاثة عشر بعدد أهل بدر ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ وعيد لهم على ظلمهم في ترك الجهاد.

[هو يوشع] ضعفه ابن عطية: لأنَّ «يوشع» فتى موسى وبينه وبين داود قرون كثيرة[١] [على أنه حال]؛ أي: واستئناف كأنه قيل لهم: ما تصنعون بالملك؟ فقالوا: نقاتل [قال: هل عسيتم] إلى آخره؛ أي: «هل قاربتم أنْ لا تقاتلوا»، والمعنى: أَتوقع أن لا تقاتلوا، كما في قوله: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢] [تقريراً وتثبيتاً] تبع فيه «الكشاف»[٢]. قال التفتازاني: معنى الاستفهام هنا للتقرير بمعنى التثبيت للمتوقع، وإنْ كان الشائع من التقرير هو الحمل على الإقرار.

---

(١) المحرر الوجيز، ابن عطية [١/٣٢٣]. (٢) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/٣١٩].

۞ ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًاۚ قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾﴾.

﴿٢٤٧﴾ ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًاۚ﴾ (طالوت) علم عبري كـ(داود) وجعله (فعلوتاً) من الطول تعسف يدفعه منع صرفه، روي: أن نبيهم عليه السلام لما دعا الله أن يملكهم أتى بعصا يقاس بها من يملك عليهم فلم يساوها إلا طالوت ﴿قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا﴾ من أين يكون له ذلك ويستأهل. ﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِۚ﴾ والحال أنا أحق بالملك منه وراثة ومكنة وإنه فقير لا مال له يعتضد به، وإنما قالوا ذلك لأن طالوت كان فقيراً رَاعياً، أو سقاء، أو دباغاً من أولاد بنيامين، ولم تكن فيهم النبوة والملك، وإنما كانت النبوة في أولاد لاوى بن يعقوب، والملك في أولاد يهوذا، وكان فيهم من السبطين خلق. ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى

[يدفعه منع صرفه]؛ أي: لاقتضائه سَبَبَين وليسا إلا العلمية والعجمة، ولا عجمة مع الاشتقاق من «الطول» إلا بتأويل؛ وهو أنه اسمٌ أعجمي وافق عربياً هو «فعلوت» من الطول فحكم بالاشتقاق نظراً إلى ظاهر الموافقة، ومنع الصرف نظراً إلى حقيقة العجمة[1] [ونحن أحق بالملك منه] حال من الضمير في له لأن المعطوف أعني: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧] حال منه لكونه بيان لهيئته فكذا المعطوف عليه لئلا يلزم العطف على الحال مع اختلاف ذي الحال، كما تقول: «لقيته مصعداً ومنحدراً»؛ أي: بمعنى مصعداً هو، ومنحدراً أنا، وإنما لم يجعل الواو الثانية أيضاً للحال على الترادف لأن الأصل هو العطف والجمع فيما قصد إثباته جميعاً ذكر ذلك

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي [٣/ ٢٢١].

۞ ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَـٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٤٨﴾﴾.

مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ لما استبعدوا تملكه لفقره وسقوط نسبه رد عليهم ذلك. أولاً: بأن العمدة فيه اصطفاه الله وقد اختاره عليكم وهو أعلم بالمصالح منكم، وثانياً: بأن الشرط فيه وفور العلم ليتمكن به من معرفة الأمور السياسية، وجسامة البدن ليكون أعظم خطراً في القلوب، وأقوى على مقاومة العدو ومكابدة الحروب، لا ما ذكرتم. وقد زاده الله فيهما وكان الرجل القائم يمد يده فينال رأسه، وثالثاً: بأنه تعالى مالك الملك على الإطلاق فله أن يؤتيه من يشاء، ورابعاً: أنه واسع الفضل يوسع على الفقير ويغنيه عليم بمن يليق بالملك من النسب وغيره.

﴿٢٤٨﴾ ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ﴾ لما طلبوا منه حجة على أنه تعالى اصطفى طالوت وملكه عليهم. ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ الصندوق (فعلوت) من: (التوب) وهو الرجوع؛ فإنه لا يزال يرجع إليه ما يخرج منه، وليس بفاعول لقلة نحو سلس وقلق، ومن قرأه بالهاء فلعله أبدله منه كما أبدل من تاء التأنيث لاشتراكهما في الهمس والزيادة، ويريد به صندوق التوراة وكان من خشب الشمشاد مموهاً بالذهب نحواً من ثلاثة أذرع في

السعد التفتازاني [من التوب] وهو الرجوع من الذنب [وليس بـ«فاعول»]؛ أي: من «تبتُ» بل «فعلوتا» من «تاب»[1] [لقلة نحو «سلس وقلق»]؛ أي: مما فاؤه ولامهُ من جنس واحد كهذين اللفظين فلا يقاس عليهما.

[ومن قرأ بالهاء]؛ أي: بهاء تابوت [فلعله أبدله]؛ أي: الهاء [منه]؛ أي: من بدل «تابوت». قيل: والتابوت الآن في بحيرة طبريّة يخرج قبل يوم القيامة [خشب الشِمشاد]

---

(١) انظر: الصحاح، الجوهري [١/ ٢٢٧].

ذراعين. ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ الضمير للإتيان؛ أي: في إتيانه سكون لكم وطمأنينة، أو للتابوت؛ أي: مودع فيه ما تسكنون إليه وهو التوراة. وكان موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ إذا قاتل قدمه فتسكن نفوس بني إسرائيل ولا يفرون. وقيل: صورة كانت فيه من زبرجد أو ياقوت لها رأس وذنب كرأس الهرة وذنبها وجناحان فتئن فيزف التابوت نحو العدو وهم يتبعونه فإذا استقر ثبتوا وسكنوا ونزل النصر. وقيل: صورة الأنبياء من آدم إلى محمد عليهم الصلاة والسلام. وقيل: التابوت هو: القلب، والسكينة: ما فيه من العلم والإخلاص وإتيانه مصير قلبه مقرّاً للعلم والوقار بعد أن لم يكن. ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ﴾ رضاض الألواح وعصى موسى وثيابه وعمامة هارون، و(آلْهما) أبناؤهما أو أنفسهما. و(الآل) مقحم لتفخيم شأنهما، أو أنبياء بني إسرائيل لأنهم أبناء عمهما. ﴿تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ قيل: رفعه الله بعد موسى فنزلت به الملائكة وهم ينظرون إليه، وقيل: كان بعده مع أنبيائهم يستفتحون به حتى أفسدوا فغلبهم الكفار عليه، وكان في أرض جالوت إلى أن ملك الله طالوت فأصابهم ببلاء حتى هلكت خمس مدائن فتشاءموا بالتابوت فوضعوه على ثورين فساقتهما الملائكة إلى طالوت. ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ يحتمل أن يكون من تمام كلام النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ وأن يكون ابتداء خطاب من الله تعالى.

بمعجمتين الأولى مكسورة خشب يُعمل منه الأمشاط [وقيل: صورة] عطف على التوراة [«فتئن» من] الأنين يقال: «أَنَّ المريض»: يئنُ أَنيناً فيزف من الزفيف وهو السير السريع [رضاض الألواح]؛ أي: فتاتها[1] [أو أنبياء بني إسرائيل] عطف على أبناؤهما [لأنهم أبناء عمهما]؛ أي: عمّ موسى وهارون لأن عمران هو ابن فاهت بن لاوي بن يعقوب، فكان أولاد يعقوب أنّهما؛ أي: بنو عمهما.

---

(١) جامع البيان، الطبري [٥/ ٣٣١].

۞ ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا اللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ (٢٤٩)﴾.

---

(٢٤٩) ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾ انفصل بهم عن بلده لقتال العمالقة، وأصله فصل نفسه عنه ولكن لما كثر حذف مفعوله صار كاللازم. روي: أنه قال لهم: لا يخرج معي إلا الشاب النشيط الفارغ، فاجتمع إليه ممن اختاره ثمانون ألفاً، وكان الوقت قيظاً فسلكوا مفازه وسألوه أن يجري الله لهم نهراً. ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ﴾ معاملكم معاملة المختبر بما اقترحتموه. ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ فليس من أشياعي، أو ليس بمتحد معي. ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾؛ أي: من لم يذقه من طعم الشيء إذا ذاقه مأكولاً أو مشروباً قال الشاعر: (وَإِن شِئْتِ لَمْ أَطْعَم نُقَاخاً وَلَا بَرْدَا) ....

[**وأصله**: «فَصَلَ نفسه»] إلى آخره. قال السعد التفتازاني: لا كلام في استعماله متعدياً ولازماً، فجوَّز أن يكون اللازم مأخوذاً من المتعدي بحذف المفعول، وأن يكون أصلاً برأسه فيكون «فصله فصلاً» بمعنى ميزهُ، و«فصل فصولاً» بمعنى انفصل، لغتين مثل: وقفه وقفاً، ووقف وقوفاً، وصده صداً؛ أي: منعه وصد صدوداً؛ أي: أعرضَ وامتنع، ورجعه رجعاً ورجع رجوعاً[1] [**وكان الوقت قيظاً**] و«القيظ»: شدة الحرّ. قال: أي العرجي أو الحارث بن خالد المخزومي:

[.......................... **وإنْ شئت لم أطعم**...................]

أي: لم أذق [**نقاخاً ولا برداً**] صدره:

---

(١) انظر: المخصص في اللغة، ابن سيده [٤/٢٧٨].

وإنما علم ذلك بالوحي إن كان نبيّاً كما قيل، أو بإخبار النبي ﷺ. ﴿إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦۚ﴾ استثناء من قوله: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ﴾ وإنما قدمت عليه الجملة الثانية للعناية بها كما قدم (الصائبون) على الخبر في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [البقرة: ٦٢] والمعنى: الرخصة في القليل دون الكثير، وقرأ ابن عامر والكوفيون بضم الغين. ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾؛ أي: فكرعوا فيه إذ الأصل في الشرب منه أن لا يكون بوسط، وتعميم الأول ليتصل الاستثناء، أو أفرطوا في الشرب منه إلا قليلاً منهم.

فإن شئت حرمت النساء سواكم[1] ....

وقال في مخاطبة النساء سواكم تعظيماً لهن كما يخاطب الواحد بالجمع، و«النُّقاخ»: بضم النون وبقاف وخاء معجمة الماء العذب الذي ينقخ الفؤاد ببرده؛ أي: يكسر العطش، و«البرد»: النوم، ولولا استعمال «لم أطعم» بمعنى: لم أذق» لم يصح دخوله على «النوم»[2] **[وإنما علم]**؛ أي: طالوت **[ذلك]**؛ أي: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مُبۡتَلِيكُم بِنَهَرٖ﴾ إلى آخره. **[والمعنى]**؛ أي: في التعبير بَغُرفَة **[الرخصة في القليل دون الكثير]**؛ أي: من شرب ماء النهر **[أي: فكرعوا]** فَسّر به الشرب ليؤذن بأنهم بالغوا في مخالفة المأمور به حيث لم يغترفوا **[وتعميم الأول]**؛ أي: وهو ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ﴾ **[ليصح الاستثناء]**؛ أي: ليصير استثناءَ ﴿إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ﴾ استثناء متصلاً لا منقطعاً، وإنما أُخر الكلام عليه إلى هنا ليكون تفسير الشرب بالكرع دليلاً على ذلك، ولهذا قال «الكشاف»: والدليل عليه؛ أي: على أنه مستثنى من قوله: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ﴾ قوله: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ﴾؛ أي: فكرعوا فيه إلا قليلاً منهم[3]. ومن ثم قال هو والمصنف: والمعنى الرخصة في القليل دون الكثير، ولك أن تقول: ما ذكراه لا يفيد أن الاستثناء متصل إلا بتكلف وقلاقة وارتكاب تجوز بعيد إذ ليس المغترف من جنس المكترع.

---

(١) الزاهر في معنى كلمات الناس، أبو بكر ابن الأنباري [١/١٧٦].

(٢) فقه اللغة، الثعالبي [ص١٣٠٦].

(٣) الكشاف، الزمخشري [١/٣٢٣].

وقرئ بالرفع حملاً على المعنى فإن قوله: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ﴾ في معنى فلم يطيعوه والقليل كانوا ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً. وقيل: ثلاثة آلاف. وقيل: ألفاً. روي أن من اقتصر على الغرفة كفته لشربه وإداوته، ومن لم يقتصر غلب عليه عطشه واسودت شفته ولم يقدر أن يمضي وهكذا الدنيا لطالب الآخرة. ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾؛ أي: القليل الذين لم يخالفوه. ﴿قَالُواْ﴾؛ أي: بعضهم لبعض. ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾ لكثرتهم وقوتهم. ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾؛ أي: قال: الخلص منهم الذين تيقنوا لقاء الله وتوقعوا ثوابه، أو علموا أنهم يستشهدون عما قريب فيلقون الله تعالى. وقيل: هم القليل الذين ثبتوا معه. والضمير في (قالُوا) للكثير المنخزلين عنه اعتذاراً في التخلف وتخذيلاً للقليل؛ وكأنهم تقاولوا به والنهر بينهما. ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ بحكمه وتيسيره، وكَمْ يحتمل الخبر الاستفهام والخبر، ....

[وقرئ بالرفع حملاً على المعنى][(١)] إلى آخره. تبع فيه الزمخشري وتعقبهُ أبو حيان: بأن ما قاله يدل على أنه لم يحفظ الاتباع بعد الموجب حتى احتاج إلى تأويله[(٢)]، والمقرر في العربية أنه يجوز في الموجب النصب وهو الأفصح والاتباع قال الشاعر:

وكل أخٍ مفارقه أخوهُ لعمر أبيك إلا الفرقدان[(٣)]

وقد اختلف النحاة في إعرابه إذا أتبع فقيل: إنه نعت لما قبله، وقيل: عطف بيان[(٤)]. [﴿لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ﴾] قال في «الكشاف»: و«جالوت»: جبار من

---

(١) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [١/ ٣٦٤].
(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ١٩٧].
(٣) البيت لعمرو بن معد يكرب. الصحاح، الجوهري [١/ ١٨].
(٤) انظر: المفصل في صناعة الإعراب، الكشاف [ص٢٢].

۞ ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (٢٥٠) فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ (٢٥١)﴾.

و(مَنْ) مزيدة أو مبينة. و(الفئة) الفرقة من الناس من: (فأوت رأسه) إذا شققته، أو من (فاء) إذا رجع فوزنها (فعة) أو (فلة). ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾. بالنصر والإثابة.

(٢٥٠) - (٢٥١) ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ﴾؛ أي: ظهروا لهم ودنوا منهم. ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ التجأوا إلى الله تعالى بالدعاء، وفيه ترتيب بليغ إذ سألوا أولاً إفراغ الصبر في قلوبهم الذي هو ملاك الأمر، ثم ثبات القدم في مداحض الحرب المسبب عنه، ثم النصر على العدو المترتب عليهما غالباً. ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ فكسروهم بنصره، أو مصاحبين لنصره إياهم إجابة لدعائهم. ﴿وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ﴾ ....

العمالقة من أُولاد عمليق بن عاد[١] [و «من» مزيدة]؛ أي: على كون «كم» استفهامية [أو مبنية]؛ أي: على كونها خبرية [من «فأَوتُ»]؛ أي: فالمحذوفة لام الكلمة [أو من فاء]؛ أي: فالمحذوف عينها فقوله: [فوزنها «فعة» أو «فلة»] لف ونشر مرتب [وفيه هي ترتيب بليغ] إلى آخره. قال الطيبي قلت: فعليه كان الواجب أن يؤتى بالفاء؛ أي: في «وثَبّت» و«انُصرنا» دون الواو فالجواب ما قاله صاحب «المفتاح»: أن الواو أبلغ لأنَّ تعويل الترتيب حينئذ موكول إلى ذهن السامع دون اللفظ.

[فكسروهم بنصر الله][٢] إلى آخره. أشار إلى أنَّ بإذن الله للسببية أو للمصاحبة

---

(١) انظر: جامع البيان، الطبري [١/ ٢٧٧]. (٢) تهذيب اللغة، الأزهري [٢/ ٢٩٣].

۞ ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۚ وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٥٢﴾﴾.

قيل: كان (إيشا) في عسكر طالوت مع ستة من بنيه، وكان داود سابعهم وكان صغيراً يرعى الغنم، فأوحى الله إلى نبيّهم أنه الذي يقتل جالوت فطلبه من أبيه فجاء وقد كلمه في الطريق ثلاثة أحجار وقالت له: إنك بنا تقتل جالوت، فحملها في مخلاته ورماه بها فقتله، ثم زوجه طالوت بنته. ﴿وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾؛ أي: ملك بني إسرائيل ولم يجتمعوا قبل داود على ملك. ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾؛ أي: النبوة. ﴿وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ﴾ كالسرد وكلام الدواب والطير. ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ولولا أن الله تعالى يدفع بعض الناس ببعض وينصر المسلمين على الكفار ويكف بهم فسادهم، لغلبوا وأفسدوا في الأرض، أو لفسدت الأرض بشؤمهم. وقرأ نافع هنا وفي الحج (دفاع الله).

﴿٢٥٢﴾ ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾ إشارة إلى ما قص من حديث الألوف وتمليك طالوت وإتيان التابوت وانهزام الجبابرة وقتل داودُ جالوت ﴿نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾ بالوجه المطابق الذي لا يشك فيه أهل الكتاب وأرباب التواريخ. ﴿وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ لما أخبرت بها من غير تعرف واستماع.

[وقيل: كان «إيشا»] هو بكسر الهمزة: أبو داوود[1] [بشؤمه]؛ أي: الكفر وفي نسخة: بشؤمهم؛ أي: الكفار.

---

(١) انظر: تاريخ اليعقوبي، اليعقوبي [٤٨/١].

۞ ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾.

﴿٢٥٣﴾ ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ﴾ إشارة إلى الجماعة المذكورة قصصها في التوراة، أو المعلومة للرسول ﷺ، أو جماعة الرسل واللام للاستغراق. ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ بأن خصصناه بمنقبة ليست لغيره. ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ تفضيل له، وهو موسى. وقيل: موسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام، كلم الله موسى ليلة الحيرة وفي الطور، ومحمداً عليه السلام ليلة المعراج حين كان قاب قوسين أو أدنى وبينهما بون بعيد، وقرئ: (كَلَّمَ اللهَ) و(كَالَمَ اللهَ) بالنصب، فإنه كلم الله كما أن الله كلمه؛ ولذلك قيل: كليم الله؛ بمعنى: مكالمه. ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ بأن فضله على غيره من وجوه متعددة، أو بمراتب متباعدة. وهو محمد ﷺ فإنه خصه بالدعوة العامة والحجج المتكاثرة والمعجزات المستمرة، والآيات المتعاقبة بتعاقب الدهر، والفضائل العلمية والعملية الفائتة للحصر. والإبهام لتفخيم شأنه كأنه العلم

[تفضيلٌ له]؛ أي: للتفضيل [وهو موسى] إلى آخره. منهم أيضاً آدم كما ورد في الحديث(١) [ليلة الحيرة] بفتح الحاء؛ أي: تحيره في معرفة طريقه في مسيره من مدّين إلى مصر [وبينهما]؛ أي: بين تكليمهما [بون بعيد]؛ أي: باعتبار أنَّ تكليم موسى كان على الأرض وتكليم محمد ﷺ على السموات.

[الفائتة للحصر]؛ أي: المجاوزة له ولو لم يؤتَ إلا القرآن وحده لكفى به فضلاً منيفاً على سائر ما أُوتي الأنبياء لأنه المعجزة الباقية على وجه الدهر دون سائر

---

(١) انظر الحديث في: صحيح مسلم [٤/ ٢٠٤٢/ برقم: ٢٦٥٢].

المتعين لهذا الوصف المستغني عن التعيين. وقيل: إبراهيم عليه السلام خصصه بالخلة التي هي أعلى المراتب. وقيل: إدريس عليه السلام لقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧]. وقيل: ﴿أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ خصه بالتعيين لإفراط اليهود والنصارى في تحقيره وتعظيمه، وجعل معجزاته سبب تفضيله لأنها آيات واضحة ومعجزات عظيمة لم يستجمعها غيره. ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ هدى الناس جميعاً. ﴿مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم﴾ من بعد الرسل. ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ المعجزات الواضحة لاختلافهم في الدين، وتضليل بعضهم بعضاً. ﴿وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ﴾ بتوفيقه التزام دين الأنبياء تفضلاً. ﴿وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ لإعراضه عنه بخذلانه. ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ﴾ كرره للتأكيد. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ فيوفق من يشاء فضلاً، ويُخذل من يشاء عدلاً. والآية دليل على أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام متفاوتة الأقدام، وأنه يجوز تفضيل بعضهم على بعض ولكن بقاطع لأن اعتبار الظن فيما يتعلق بالعمل، وأن الحوادث بيد الله تعالى تابعة لمشيئته خيراً كان أو شرّاً إيماناً أو كفراً.

المعجزات[1] في [تحقيره]؛ أي: تحقير اليهود له [وتعظيمه]؛ أي: تعظيم النصارى له [من بعدهم] متعلق بمحذوف لأنه صلة الموصول [﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ﴾] بدل من قوله: ﴿مِنۢ بَعْدِهِم﴾ أو متعلق بـ«اقتتل» [كرره للتأكيد]؛ أي: أو للتطرية وتجديد العهد لطول الكلام ومنه قوله: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦] [متفاوتة الإقدام]؛ أي: المراتب [فيما يتعلق بالعمل]؛ أي: لا فيما يتعلق بالعقائد.

---

(١) انظر: سنن الترمذي [٥/٣٠٨/ برقم: ٣١٤٨] سنده صحيح.

۞ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٥٤﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾.

﴿٢٥٤﴾ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾ ما أوجبت عليكم إنفاقه. ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ﴾ من قبل أن يأتي يوم لا تقدرون فيه على تدارك ما فرطتم، والخلاص من عذابه إذ لا بيع فيه فتحصلون ما تنفقونه، أو تفتدون به من العذاب ولا خلة حتى يعينكم عليه أخلاؤكم أو يسامحوكم به ولا شفاعة ﴿إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا﴾ [طه: ١٠٩] حتى تتكلوا على شفعاء تشفع لكم في حط ما في ذممكم، وإنما رفعت ثلاثتها مع قصد التعميم لأنها في التقدير جواب: هل فيه بيع؟ أو خلة؟ أو شفاعة؟ وقد فتحها ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب على الأصل. ﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ يريد التاركون للزكاة هم الظالمون الذين ظلموا أنفسهم، أو وضعوا المال في غيره موضعه وصرفوه على غير وجهه، فوضع (الكافرون) موضعه تغليظاً وتهديداً كقوله: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧] مكان ومن لم يحج وإيذاناً بأن ترك الزكاة من صفات الكفار لقوله تعالى: ﴿وَوَيۡلٞ لِّلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٦﴾ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦، ٧].

﴿٢٥٥﴾ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ مبتدأ وخبر والمعنى: أنه المستحق للعبادة لا غيره. وللنحاة خلاف في أنه هل يضمر للأخير مثل في الوجود أو يصح

[فوضع الكافرون موضعه]؛ أي: موضع تاركي الزكاة حيث شبه فعلهم الذي هو ترك الزكاة بالكفر فهو استعارة تبعية[1].

---

(١) الكشاف، الزمخشري [١/ ٣٢٧].

أن يوجد. ﴿ٱلۡحَيُّ﴾ الذي يصح أن يعلم ويقدر وكل ما يصح له فهو واجب لا يزول لامتناعه عن القوة والإمكان. ﴿ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ الدائم القيام بتدبير الخلق وحفظه فيعول من قام بالأمر إذا حفظه، وقرئ: (القَيَّام) و(القَيِّم). ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ السِّنة فتور يتقدم النوم قال ابن الرقاع:

وَسَنانُ أَقْصَدَهُ النَّعَاسُ فَرَنَّقَت   في عَيْنِهِ سِنَةٌ وَلَيسَ بِنَائِمِ

و(النوم) حال تعرض للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات الأبخرة المتصاعدة، بحيث تقف الحواس الظاهرة عن الإحساس رأساً، وتقديم السنة عليه. وقياس المبالغة عكسه على ترتيب الوجود، والجملة ....

[لامتناعه]؛ أي: الواجب [عن القوة والإمكان]؛ أي: عن الاتصاف بهما لأنهما من صفات الحدوث بجعل عطف الإمكان على القوة عطفُ تَفسير. **[قال ابن الرقاع]** واسمه عدي ابن الرقاع العاملي:

[وَسْنان أَقْصدَه النعاس فرنقت   في عينه سِنةٌ وليس بنائمِ]

قبله:

وكأنها بين النساء أعارها   عينيه أحور من جآذر جاسم[1]

و«أحور» فاعل «أعار»، و«الجأذر»: جمع جاذر بذال معجمة ولد البقرة الوحشية، و«جاسم»: قريةٌ من قرى الشام، و«وسنان»: صفة أَحور، و«أقصده»: أصابه من رماه فأَقصدهُ؛ أي: قتله مكانه، و«رنق النعاس»؛ أي: خالط عينيه، من رنق الطائر وقف في الهواء صافاً جناحيه يريد الوقوع[2] **[وتقديم السِّنةُ عليه]** مبتدأ **[وقياس المبالغة]** عكسه جملة حالية متوسطة بينه وبين خبره.

[وهو على ترتيب الوجود] إذ وجود «السِّنَة» سابق على وجود «النوم» فهو على طريقة: «لا يغادر صغيرة ولا كبيرة» قصداً إلى الإحاطة والإحصاء **[والجملة]**؛ أي:

---

(١) البيتان لعدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع. العباب الزاخر، الصاغاني [١/ ٢٠٧].
(٢) انظر: تاج العروس، الزبيدي [٣٦/ ٢٥٥/ مادة: وسن].

نفي للتشبيه وتأكيد لكونه حيّاً قيوماً، فإن من أخذه نعاس أو نوم كان مأوف الحياة قاصراً في الحفظ والتدبير، ولذلك ترك العاطف فيه وفي الجمل التي بعده. ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ تقرير لقيوميتّه واحتجاج به على تفرده في الألوهية، والمراد بما فيهما داخلاً في حقيقتهما أو خارجاً عنهما متمكناً فيهما فهو أبلغ من قوله: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾ [المائدة: ١٢٠]. ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ بيان لكبرياء شأنه، وأنه لا أحد يساويه أو يدانيه ليستقل بأن يدفع ما يريده شفاعة واستكانة فضلاً عن أن يعاوقه عناداً أو مناصبة؛ أي: مخاصمة. ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا﴾ ما قبلهم وما بعدهم، أو بالعكس لأنك مستقبل المستقبل ومستدبر الماضي، أو أمور الدنيا وأمور الآخرة، أو عكسه، أو ما يحسونه وما يعقلونه، أو ما يدركونه وما لا يدركونه، والضمير لما في السمٰوات والأرض؛ لأن فيهم العقلاء، أو لما دل عليه من ذا من الملائكة والأنبياء.

جملة ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [نفي للتشبيه]؛ أي: بينه تعالى وبين خلقه(١) [كان مؤوف الحياة]؛ أي: كان به آفة تحل بالحياة [ولذلك]؛ أي: ولكون ما ذكر تأكيداً [ترك العاطف فيه وفي الجمل التي بعده]؛ أي: من قوله: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ إلى آخره.

[داخلاً في حقيقتهما]؛ أي: الكواكب والنباتات والمعادن [أو خارجاً عنهما متمكناً فيهما]؛ أي: كالملائكة والإنس والجن [فهو]؛ أي: قوله: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] [أبلغ من قوله: له السمٰوات والأرض وما فيهن] لأن الظرف فهم مع المظروف في الأول بصيغة واحدة بخلافه في الثاني إذ الظرف فيه إنما فهم من قوله: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ والمظروف من قوله: وما فيهن واستكانة؛ أي: تواضعاً [ومناصبة]؛ أي: مخاصمة [لأنك مستقبلٌ] إلى آخره. تعليل للعكس [والضمير]؛ أي: في ﴿أَيْدِيهِمْ﴾ و﴿خَلْفَهُمْ﴾.

---

(١) انظر: روح البيان، الإستامبولي [١/ ٣٢٧].

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ من معلوماته. ﴿إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ أن يعلموا، وعطفه على ما قبله لأن مجموعهما يدل على تفرده بالعلم الذاتي التام الدال على وحدانيته. ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ تصوير لعظمته وتمثيل مجرد كقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] ولا كرسي في الحقيقة، ولا قاعد. وقيل: (كرسيه) مجاز عن علمه أو ملكه، مأخوذ من كرسي العالم والملك. وقيل: جسم بين يدي العرش ولذلك سمي كرسياً محيط بالسمٰوات السبع، لقوله عليه الصلاة والسلام: «**ما السمٰوات السبع والأرضون السبع من الكرسي، إلا كحلقة في فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة**» ولعله الفلك المشهور بفلك البروج، وهو في الأصل اسم لما يقعد عليه ولا يفضل عن مقعد القاعد، وكأنه منسوب إلى الكرسي وهو الملبد. ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾؛ أي: ولا يثقله، مأخوذ من الأود وهو الاعوجاج. ﴿حِفْظُهُمَا﴾؛ أي: حفظ السمٰوات والأرض، فحذف الفاعل وأضاف المصدر إلى المفعول. ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ﴾ المتعالي عن الأنداد والأشباه. ﴿ٱلْعَظِيمُ﴾ المستحقر ـ بالإضافة إليه ـ كل ما سواه. وهذه الآية مشتملة على أمهات المسائل الإلٰهية، فإنها دالة على أنه تعالى موجود واحد في

[**تصوير لعظمتهِ**] الأحاديث تدل على أَن «الكرسي» مستعمل في حقيقته، والظاهر أنه الذي حكاهُ بعد قوله وقيل: «جسم بين يدي العرش». [**ولعله الفلك المشهورَ بفلك «البروج»**]؛ أي: الذي هو محل الكواكب الثابتة وهذا على قاعدة الفلاسفة وفيه بُعد(١) وكأنه؛ أي: «الكرسي» بالضم وقد يكسر كما في الصحاح.

[**منسوب إلى الكرس**] قال الجوهري: الكرس: بالكسر يقال للأبوال والأبعار يتلبد بعضها على بعض، ولأبيات من الناس مجتمعة(٢)، وللأصل [**وهذه الآية**]؛

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي [٢/ ١٥١] و[٧/ ١١].

(٢) الصحاح، الجوهري [٥/ ١١٤].

الألوهية، متصف بالحياة، واجب الوجود لذاته موجد لغيره، إذ القيوم هو القائم بنفسه المقيم لغيره، منزه عن التحيز والحلول، مبرأ عن التغير والفتور، لا يناسب الأشباح ولا يعتريه ما يعتري الأرواح، مالك الملك والملكوت، ومبدع الأصول والفروع، ذو البطش الشديد، الذي لا يشفع عنده ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [طه: ١٠٩، النبأ: ٣٨] العالم الأشياء كلها، جليها وخفيها، كليها وجزئيها، واسع الملك والقدرة، كل ما يصح أن يملك ويقدر عليه، لا يؤده شاق، ولا يشغله شأن، متعال عما يدركه، وهو عظيم لا يحيط به فهم، ولذلك قال النبي ﷺ: «**إن أعظم آية في القرآن آية الكرسي، من قرأها بعث الله ملكاً يكتب من حسناته، ويمحو من سيئاته إلى الغد من تلك الساعة**». وقال: «**من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة، لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت، ولا يواظب عليها إلا صديق أو عابد، ومن قرأها إذا أخذ مضجعه آمنه الله على نفسه وجاره وجار جاره والأبيات حوله**».

أي: آية الكرسي [«**إنّ أعظم آية في القرآن آية الكرسي**»] رواه مسلم(١) [«**من قرأ آية الكرسي دُبُر كل صلاة مكتوبة لم يمنعهُ من دخول الجنة إلا الموت**»] رواه النسائي(٢) وابن حبان وغيرهما(٣)، يعني: لم يَبق من شرائط دخول الجنة إلا الموت، فكأن الموت يمنع ويقول: لا بد من حضوري أولاً لِتَدخُلَ الجِنة. [«**ولا يواظب عليها إلا صدّيقٌ أُو عابد**»] رواه البيهقي في «شعبه»(٤). [«**ومن قرأها إِذا أخذ مضجعه آمنه الله**»] رواه البيهقي أيضاً(٥).

---

(١) صحيح مسلم [١/٥٥٦/برقم: ٨١٠] لكن بلفظ مختلف.
(٢) السنن الكبرى، النسائي [٦/٣٠/برقم: ٩٩٣٨].
(٣) شعب الإيمان، البيهقي [٢/٤٥٨/برقم: ٢٣٩٥]، المعجم الكبير، الطبراني [٨/١١٤/برقم: ٧٥٣٢].
(٤) شعب الإيمان، البيهقي [٢/٤٥٨/ برقم: ٢٣٩٦] ولكن ليس بهذا اللفظ. وقال بعده: «وهذا أيضاً إسناد ضعيف».
(٥) شعب الإيمان، البيهقي [٢/٤٥٦/برقم: ٢٣٨٨] لكن ليس بهذا اللفظ.

۞ ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٥٦﴾.

---

٢٥٦ ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ إذ (الإكراه) في الحقيقة إلزام الغير فعلاً لا يرى فيه خيراً يحمله عليه، ولكن ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾ تميز الإيمان من الكفر بالآيات الواضحة، ودلت الدلائل على أن الإيمان رشد يوصل إلى السعادة الأبدية والكفر غي يؤدي إلى الشقاوة السرمدية، والعاقل متى تبين له ذلك بادرت نفسه إلى الإيمان طلباً للفوز بالسعادة والنجاة، ولم يحتج إلى الإكراه والإلجاء. وقيل: إخبار بمعنى النهي؛ أي: لا تكرهوا في الدين، وهو إما عام منسوخ بقوله: ﴿جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [التوبة: ٧٣]، أو خاص بأهل الله الكتاب لما روي: أن أنصاريّاً كان له ابنان تنصرا قبل البعث، ثم قدما المدينة فلزمهما أبوهما وقال: والله لا أدعكما حتى تسلما فأبيا، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ فقال الأنصاري: يا رسول الله أيدخل بعضي النار وأنا أنظر إليه، فنزلت، فخلّاهما. ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ﴾ بالشيطان، أو الأصنام، أو كل ما عبد من دون الله، أو صد عن عبادة الله تعالى. (فعلوت) من (الطغيان) قلب عينه ولامه. ﴿وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ بالتوحيد وتصديق الرسل. ﴿فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ﴾ طلب الإمساك من نفسه بالعروة الوثقى من الحبل الوثيق، وهي مستعارة

[وقيل: إخبار في معنى النهي] مقابل للقول الأول المفهوم مما مرّ أن قوله: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦] إخبار محض بأنَّ أمر الإيمان لم يُبن على الإجبار والقسر [قلبت عَينه ولامه]؛ أي: قلباً مكانياً إذ أصله: «طغووت» جعلت اللام مكان الغين، والغين مكان اللام فصار «طوغوت» تحركت اللام وأنفتح ما قبلها، قلبت الفاء فصارت «طاغوت»، وقيل: «طاغوت» مصدر كـ«رهبوت» و«جبروت» ويكون واحداً مثل: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦] وجمعاً مثل: ﴿أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم﴾ [وهي]؛ أي: العروة [الوثقى مستعارة

۞ ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥٧﴾﴾.

لمتمسك الحق من النظر الصحيح والرأي القويم. ﴿لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ﴾ لا انقطاع لها يقال: فصمته فانفصم إذا كسرته. ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ بالأقوال ﴿عَلِيمٌ﴾ بالنيات، ولعله تهديد على النفاق.

﴿٢٥٧﴾ ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ محبهم، أو متولي أمرهم، والمراد بهم من أراد إيمانه وثبت في علمه أنه يؤمن. ﴿يُخْرِجُهُم﴾ بهدايته وتوفيقه. ﴿مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ ظلمات الجهل واتباع الهوى وقبول الوساوس والشبه المؤدية إلى الكفر. ﴿إِلَى ٱلنُّورِ ۖ﴾ إلى الهدى الموصل إلى الإيمان، والجملة خبر بعد خبر، أو حال من المستكن في الخبر، أو من الموصول، أو منهما، أو استئناف مبين، أو مقرر للولاية. ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾؛ أي: الشياطين، أو المضلات من الهوى والشياطين وغيرهما. ﴿يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ﴾ من النور الذي منحوه بالفطرة، إلى الكفر وفساد الاستعداد والانهماك في الشهوات، أو من نور البينات إلى ظلمات الشكوك والشبهات. وقيل: نزلت في قوم ارتدوا عن الإسلام، وإسناد الإخراج إلى

لمتمسك الحق] عبارة «الكشاف»: وهذا تمثيل. قال التفتازاني: شبه التدين بالدين الحق والثبات على الهدى والإيمان بالتمسك بالعروة الوثقى المأخوذة من الحبل المحكم المأمون تَقَطُّعها ثم ذكر المشبه وأراد المشبه به.

[وقيل: نزلت في قوم ارتدوا عن الإسلام] روى الطبراني عن ابن عباس: «أنها نزلت في قوم آمنوا بعيسى فلما بعث محمد كفروا به»(١) وهو غير القولين المذكورين

---

(١) المعجم الكبير، الطبراني [١١/ ٨٢/ برقم: ١١١١٤] قال الهيثمي: فيه أبو بلال الأشعري وهو ضعيف [٧/ ٤٣/ برقم: ١٠٨٧٩].

۞ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾﴾.

الطاغوت باعتبار السبب لا يأبى تعلق قدرته تعالى وإرادته به. ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ وعيد وتحذير، ولعل عدم مقابلته بوعد المؤمنين تعظيم لشأنهم.

﴿٢٥٨﴾ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ تعجيب من محاجة نمروذ وحماقته. ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ لأن آتاه؛ أي: أبطره إيتاء الملك وحمله على المحاجة، أو حاج لأجله شكراً له على طريقة العكس كقولك: عاديتني لأني أحسنت إليك، أو وقت أن آتاه الله الملك وهو حجة على من منع إيتاء الله الملك الكافر من المعتزلة. ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ ظرف لـ(حَاجَّ)، أو بدل من أنْ آتاهُ اللهُ على الوجه الثاني. ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ يخلق الحياة والموت في الأجساد. وقرأ حمزة (رب) بِحذف الياء. ﴿قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ﴾ بالعفو عن القتل والقتل. وقرأ نافع (أنا) بلا ألف. ﴿قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ أعرض إبراهيم عليه السلام

[أو حاج لأَجلهِ شكراً] اشتراك مع القول الأول في أنَّ اللام المقدرة متعلقة بالمحاجة، وافترقا بأن المحاجة في الأول: لأجل أنَّ إيتاء الملك له أبطرهُ وأورثه الكبر والعتو، وفي الثاني: لأجل أن إتيان الملك له نعمة تقتضي الشكر فجعل المحاجة شكراً على طريقة العكس، فاللام للتعليل والسببية، إما حقيقة بمعنى: أن إيتاء الملك صار سبباً للتكبر والعتو كما في الأول، أو استعارة وتشبيهاً لاستعقاب الإيتاء المحاجة باستعقاب العلة المعلول كما في الثاني.

[أو وقت ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾] عطف على «لأن آتاهُ الله الملك» [على الوجه الثاني]؛ أي: وهو قوله: أو وقت أن آتاه الملك.

۞ ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾﴾.

عن الاعتراض على معارضته الفاسدة إلى الاحتجاج بما لا يقدر فيه على نحو هذا التمويه دفعاً للمشاغبة، وهو في الحقيقة عدول عن مثال خفي إلى مثال جلي من مقدوراته التي يعجز عن الإتيان بها غيره، لا عن حجة إلى أُخْرَى. ولعل نمرود زعم أنه يقدر أن يفعل كل جنس يفعله الله فنقضه إبراهيم بذلك، وإنما حمله عليه بطر الملك وحماقته، أو اعتقاد الحلول. وقيل: لما كسر إبراهيم عليه السلام الأصنام سجنه أياماً ثم أخرجه ليحرقه، فقال له: من ربك الذي تدعو إليه؟ وحاجه فيه. ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ﴾ فصار مبهوتاً. وقرئ: (فَبَهَتَ)؛ أي: فغلب إبراهيمُ الكافرَ. ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ الذين ظلموا أنفسهم بالامتناع عن قبول الهداية. وقيل: لا يهديهم محجة الاحتجاج أو سبيل النجاة، أو طريق الجنة يوم القيامة.

﴿٢٥٩﴾ ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ تقديره: أو أرأيت مثل الذي فحذف

[دفعاً للمشاغبة] جواب ما يقال: ما كان ينبغي للنبي أنْ ينتقل بل كان عليه إزاحة الشبهة دفعاً لوهم الإفحام، و«المشاغبة»: من الشغب بالتسكين وهو تهييج الشر، يقول: شغبت عليهم وشغبت بهم، وشغبتهم بمعنى: قاله الجوهري(١).

[وحماقته]؛ أي: حماقة الملك أو حماقة نمرود، والوصف بها على الأول مجاز، وعلى الثاني حقيقة أو [اعتقاد الحلول]؛ أي: اعتقاد «نمرود» أن الله تعالى حلّ فيه فيقدر بواسطتِهِ أنه يقدر أن يفعل كل جنس يفعلهُ الله [تقديره «أو رأيت مثل الذي»] إلى آخره.

---

(١) الصحاح، الجوهري [١/ ٤٠٠].

لدلالة ألم تر إلى الذي حاج عليه، وتخصيصه بحرف التشبيه لأن المنكر للإحياء كثير والجاهل بكيفيته أكثر من أن يحصى، بخلاف مدعي الربوبية، وقيل: الكاف مزيدة وتقدير الكلام: ألم تر إلى الذي حاج أو الذي مرَّ. وقيل: إنه عطف محمول على المعنى كأنه قيل: ألم تر كالذي حاج، أو كالذي مرَّ. وقيل: إنه من كلام إبراهيم ذكره جواباً لمعارضته وتقديره وإن كنت تحيي فأحي كإحياء الله تعالى الذي مرَّ وهو (عزير بن شرخيا). أو الخضر، أو كافر بالبعث. ويؤيده نظمه مع نمرود. ....

تبع فيه «الكشاف»(١). وقال التفتازاني: تقرير المقام أن كلاً من لفظة «ألم تروا» و«أرأيت» تستعمل لقصد التعجيب، إلا أن الأولى تتعلق بالمتعجب منه، فيقال: «ألم ترَ إلى الذي صنع كذا» بمعنى: «انظر إليه فتعجب من حالِهِ»، والثانية بمثلِ المتعجب منه فيقال: «أرأيت مثل الذي صنعَ كذا»، بمعنى: «أنه من الغرابة بحيث لا يرى له مثل»، ثم أطال في بيان ذلك.

وذكر أبو حيان وجهاً غير ما ذكره الشارح فقال ما حاصله: «ويحتمل أن لا يكون العطف بتأويل شيءٍ مما ذكر بَل يكون الكاف إسماً فيكون في موضع جر عطفاً على «الذي»، والتقدير: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ﴾ أو «إلى مثل الذي مَرّ»، قال: والأولى الحمل على هذا الوجه، وإنما عرض لهم الإشكال حتى احتاجوا إلى التأويل من حيث اعتقاد حرفية الكاف»(٢). انتهى. وقول المصنف فحذف لدلالة «ألم ترَ» عليه؛ أي: لأنّ كلاً منهما كلمة تعجب، وقوله وتخصيصه بحرف النشبيه إلى آخره. أشار به إلى أن الكاف مشعرة بالكثرة فرتب عليها ما ذكر [**وقيل: إنه من كلام إبراهيم**]؛ أي: فلا يكون عطفاً على «ألم تر»؛ بل على «فإن الله».

﴿كَٱلَّذِى مَرَّ﴾؛ أي: بالقرية [**وهو**]؛ أي: الذي مَرَّ بها [**ويؤيده**]؛ أي: كون المار كافراً [**نَظَمَهُ مع نمرود**] قال التفتازاني: المراد بنظمهما في سلك أنه سيق(٣) الكلام للتعجب من حالهما وكلمة الاستبعاد؛ أي: الآتية بعد في مثل هذا المقام

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ٣٣٤].

(٢) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ٢١٧].

(٣) كما في نسخة [ز ـ ج ـ ب]، وفي نسخة [الأصل]: (يسبق).

والقرية بيت المقدس حين خربه (بخت نصر). وقيل: القرية التي خرج منها الألوف. وقيل: غيرهما واشتقاقها من القرى وهو الجمع. ﴿وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ خالية ساقطة حيطانها على سقوفها. قالَ: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ اعترافاً بالقصور عن معرفة طريق الإحياء، واستعظاماً لقدرة المحيي إن كان القائل مؤمناً، واستبعاداً إن كان كافرا. و(أَنَّى) في موضع نصب على الظرف بمعنى: (متى) أو على الحال بمعنى: (كيف). ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾ فألبثه ميتاً مائة عام، أو أماته الله فلبث ميتاً مائة عام. ﴿ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ بالإحياء. ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ﴾ القائل: هو الله وساغ أن يكلمه وإن كان كافراً لأنه آمن بعد البعثة أو شارف الإيمان. وقيل: ملك أو نبي. ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ كقول الظان. وقيل: إنه مات ضحى وبعث

تشعر بالإنكار ظاهراً، أو ما يقال أنه قد انتظم مع إبراهيم أيضاً فغير مستقيم، وإنما ذلك مجرد مقارنة في الذِّكر، إذ لم يذكر على الوجه الذي ذكره إبراهيم، وهو معنى الانتظام في السلك[١].

[**والقرية بيت المقدس**] قال التفتازاني: يعني ليس المراد بها أهل القرية بل نفسها بدليل قوله: ﴿وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ أي: ساقطة على سقوفها، بأَنْ سَقط السقف أولاً ثم سقطت الجدران عليه، وأَمَّا قوله: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ فلا خفاء في أن المراد به أهل القرية[٢] [**القائل هو الله تعالى**] والقصد مِن سؤاله لهُ بقوله: ﴿كَمْ لَبِثْتَ﴾ التنبيه على حدوث ما حدث من الخوارق، وإلا فالميت بعد حياته لا يعلم قدر مدة موتِهِ، فكيف يسأله الله عنه!.

[**وساغ أن يكلمه وإن كان كافراً لأنه آمن بعد البعث أو شارف الإيمان**]؛ أي: فلم يكلمه إلا وهو مؤمن أو مشارف للإيمان، ولو سلم أنه لم يكن كذلك فيجوز أن يكلم الله الكافر بقصد الهداية كما جاز للإهانة مثل: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا﴾ [النازعات: ٣١] و﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٨][٣] [**وقيل**]: القائل [**ملك**] لا الله.

---

(١) انظر مسألتي العطف على المعنى أو على اللفظ في: مغني اللبيب، ابن هشام [ص١٨١].
(٢) انظر: تهذيب اللغة، الأزهري [١/ ١٢٣]. (٣) انظر: اللباب، ابن عادل [٤/ ٣٥٥].

بعد المائة قبيل الغروب فقال قبل النظر إلى الشمس يوماً ثم التفت فرأى بقية منها فقال: أو بعض يوم على الإضراب. ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ لم يتغير بمرور الزمان، واشتقاقه من السنة. و(الهاء) أصلية إن قدر لام السنة هاء، وهاء سكت إن قدرت واواً. وقيل: أصله (لم يتسنن) من الحمأ المسنون فأبدلت النون الثالثة حرف علة كتقضي البازي، وإنما أفرد الضمير لأن الطعام والشراب كالجنس الواحد. قيل: كان طعامه تيناً أو عنباً وشرابه عصيراً أو لبناً وكان الكل على حاله. وقرأ حمزة والكسائي (لم يتسن) بغير الهاء في الوصل. ﴿وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾ كيف تفرقت عظامه، أو انظر إليه سالماً في مكانه كما ربطته حفظناه بلا ماء وعلف كما حفظنا الطعام والشراب من التغير، والأول أدل على الحال وأوفق لما بعده. ﴿وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾؛ أي: وفعلنا ذلك لنجعلك آية. روي أنه أتى قومه على حماره وقال: أنا عزير فكذبوه، فقرأ التوراة من الحفظ ولم يحفظها أحد قبله فعرفوه بذلك، وقالوا: هو ابن الله. وقيل: لما رجع إلى منزله كان شاباً وأولاده شيوخاً فإذا حدثهم بحديث قالوا: حديث مائة سنة. ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾؛ ....

[فقال: ﴿أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ على الإضراب] تفريعٌ على القول بأنَّه مات ضحى، فـ«أو» للإضراب بمعنى «بل» أو الغرض تقليل المدة، وإلَّا فعلى تقدير أن لا يرى[(١)] بقية من الشمس، لم تكن المدة يوماً تاماً لأنه مات ضحى.

[والأول]؛ أي: من التفسيرين [أدل على الحال]؛ أي: وهو طول المدة [وأوفق لما بعده]؛ أي: وهو قوله: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾ إلى آخره. وأبقى الطعام والشراب على حالهما مع تطاول المدة إظهاراً لكمال قدرتِهِ الباهرة، وأبلى الحمار دليلاً على تطاول المدة [أي: وفعلنا ذلك] يريد إحياءه بعد الموت. وحفظ ما معه

(١) في السليمانية: (إذ لا يرى بقية من الشمس) والمثبت من العراقية.

يعني: عظام الحمار، أو الأموات الذين تعجب من إحيائهم. ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ نحييها، أو نرفع بعضها على بعض ونركبه عليه، وكيف منصوب بنشزها والجملة حال من العظام؛ أي: انظر إليها محياة. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب (ننشرها) من (أنشر الله الموتى)، وقرئ: (ننشرها) من (نشر) بمعنى (أنشر). ﴿ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ﴾ فاعل (تبين) مضمر يفسره ما بعده تقديره: فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير. ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، أو ما قبله؛ أي: فلما تبين له ما أشكل عليه. وقرأ حمزة والكسائي: (قالَ اعْلَمْ) على الأمر والآمر مخاطبه، أو هو نفسه خاطبها به على طريق التبكيت.

وإنّ اللام علة لمحذوف [يعني: عظام الحمار]؛ أي: على الأول من التفسيرين السابقين أو [الأموات]؛ أي: على الثاني منهما.

[و«كيف» منصوب بـ«ننشزها»]؛ أي: على الحال من مفعول «ننشرها» [والجملة]؛ أي: وهو «كيف ننشزها» [حال من «العظام»؛ أي: أنظر إليها محياة] هو ظاهر وما قيل: من أنه ليس بشيء لأنّ الجملة الاستفهامية لا تقع حالاً[(١)] وإنما تقع حالاً «كيف» وحدها نحو «كيف ضربت زيداً» ممنوع [فاعل «يبين» مضمر يفسره ما بعده] إلى آخره. جعله من باب التنازع وهو صحيح ولا ينافيه تعبيره بعد عن الإضمار بالحذف؛ لأنّ المراد به الإسقاط من اللفظ، ودعوى أن العاملين ليس بينهما اشتراك ممنوعة؛ بل بينهما اشتراك؛ لأن العامل الثاني معمول لِـ«قال» و«قال» مرتبط بالأول بسبب «لما» الداخلة عليه [أو ما قبله] عطف على ما بعده.

[فلما تبين له ما أشكل عليه]؛ أي: وهو أمر الإماتة والإحياء على سبيل المشاهدة وزال عنه الشك والاستبعاد، قال: «أتيَقَّنُ الآن أن الله على كل شيءٍ قدير» [والأمر مخاطبة]؛ أي: وهو الله أَو مَلَك أو نبيٌّ على ما مَرّ[(٢)] [قال: أولم تؤمن] الاستفهام للتقرير ووجهه كما قال التفتازاني: أنه وإن لم يطلب إلا بتعبير كيفية

---

(١) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [٩/ ٤٥٥].

(٢) وهي قراءة ابن مسعود. انظر: الحجة في القراءات، ابن خالويه [١/ ٣٥٣].

۞ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾.

﴿٢٦٠﴾ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ إنما سأل ذلك ليصير علمه عياناً، وقيل: لما قال نمرود: أنا أحيي وأميت! قال له: إن إحياء الله تعالى بردِّ الروح إلى بدنها، فقال نمرود: هل عاينته فلم يقدر أن يقول: نعم. وانتقل إلى تقرير آخر، ثم سأل ربه أن يريه ليطمئن قلبه على الجواب إن سئل عنه مرة أُخْرَى. ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾ بأني قادر على الإحياء بإعادة التركيب والحياة، قال له ذلك وقد علم أنه أعرق الناس في الإيمان بما أجاب به فيعلم السامعون غرضه. ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ﴾؛ أي: بلى آمنت، ولكن سألت ذلك لأزيد بصيرةً وسكونَ قلْبٍ بمضامة العيان إلى الوحي والاستدلال. ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ قيل: طاوساً وديكاً وغراباً وحمامة، ومنهم من ذكر النسر بدل الحمامة وفيه إيماء إلى أن إحياء النفس بالحياة الأبدية إنما يتأتى بإماتة حب الشهوات والزخارف الذي هو صفة الطاوس، والصولة المشهور بها الديك وخسة النفس وبعد الأمل المتصف

الإحياء وهو مشعرٍ بالتصديق بالإحياء، لكن طلب ذلك بالنسبة إلى بعض الطالبين، قد يكون لحصول العلم فأجاب بأني مصدق، ولكن للعيان لطيف معنى فبالمشاهدة يحصل اطمئنان لا يكون مع العلم النفسي(١) لما فيه من الإحساس الذي قل ما يقع فيه شك.

[**لأزيد**]؛ أي: لازداد [**ومنهم من ذكر «النسر» بدل «الحمامة»**] وروي بدلها «البطة» وبدل «الغراب» «الغرنوق»(٢).

---

(١) في نسخة [ج]: (اليقيني).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي [٣/ ٣٠٠].

بهما الغراب، وقلة الرغبة في الترفع والمسارعة إلى الهوى الموسوم بهما الحمام. وإنما خص الطير لأنه أقرب إلى الإنسان وأجمع لخواص الحيوان والطير مصدر سمي به أو جمع كـ(صحب). ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ فأملهن واضممهن إليك لتتأملها وتعرف شياتها لئلا يلتبس عليك بعد الإحياء. وقرأ حمزة ويعقوب (فَصِرْهُنَّ) بالكسر، وهما لغتان قَالَ: (ولَكِنْ أَطْرَافَ الرِّماحِ تَصُورُهَا) وقال:

وَفَرْعٍ يَصِيرُ الجِيدَ وَحْفٍ كَأَنَّه عَلى اللَّيتِ قنوانُ الكرومِ الدّوالحِ

وقرئ: (فَصُرَّهُنَّ) بضم الصاد وكسرها، مشددة الراء من (صرّه يصرّه ويصره) إذا جمعه، و(فَصَرِّهُنَّ) من (التصرية) وهي الجمع أيضاً. ﴿ثُمَّ

[لأنه أقرب إلى الإنسان][1]؛ أي: شبهاً لتدوير الرأس والمشي على رجلين [وأجمع لخواص الحيوان]؛ لأنَّ فيه ما في الحيوان مع زيادة كالطيران [أو جمع]؛ أي: عند بعضهم إذ هو عند الأكثر اسم جمع كـ«ركب» و«سفر»

[.................... ولكن أطراف الرماح تصورها]

صدره:

وما صيد الأعناق فيهم جبلةً ....

«الصيَد»: بفتح الياء مخففة الميل والاعوجاج؛ يعني: أن إمالة الأعناق إنما هي من الرماح، والصورِ الميل قال أي بعض بني سليم.

[وفرعٌ يصير الجيد وحفٌ كأنه على الليت قنوان الكروم الدوالح][2]

«الفرع»: الشعر التام وهو مجرور بـ«ربَّ»، و«الجيد» منصوب بنزع الخافض؛ أي: «في الجيد»، و«الوحف»: بحاء مهملة وفاء الشعر الكثير الأسود وهو صفة لـ«فرع»، و«الليت»: بكسر اللام وبتاء فوقية صفحة العنق، و«قنوان»: جمع قنو وهو العنقود والدوالح بحاء مهملة المثقلات الحمل.

[من التصرية وهي الجمع أيضاً] من صريت الشاة تصرية إذا لم تحلبها أياماً

---

(١) يقصد: «الطير». انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٥٦٣].

(٢) انظر: تهذيب اللغة، الأزهري [٤/ ٢١٩].

۞ ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾﴾.

ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾؛ أي: ثم جزئهن وفرق أجزاءهن على الجبال التي بحضرتك. قيل: كانت أربعة. وقيل: سبعة. وقرأ أبو بكر (جزأ) و(جزُوأ) بضم الزاي حيث وقع. ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ﴾ قل لهن: تعالين بإذن الله. ﴿يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ ساعيات مسرعات طيراناً أو مشياً. روي: أنه أُمِرَ بأن يذبحها وينتف ريشها ويقطعها ويمسك رؤوسها، ويخلط سائر أجزائها ويوزعها على الجبال، ثم يناديهن. ففعل ذلك فجعل كل جزء يطير إلى الآخر حتى صارت جثثاً ثم أقبلن فانضممن إلى رؤوسهن. وفيه إشارة إلى أن من أراد إحياء نفسه بالحياة الأبدية، فعليه أن يقبل على القوى البدنية فيقتلها ويمزج بعضها ببعض حتى تنكسر سورتها، فيطاوعنه مسرعات متى دعاهن بداعية العقل أو الشرع. وكفى لك شاهداً على فضل إبراهيم عليه السلام وَيُمْنِ الضراعة في الدعاء وحسن الأدب في السؤال، إنه تعالى أراه ما أراد أن يريه في الحال على أيسر الوجوه، وأراه عُزيراً بعد أن أماته مائة عام. ﴿وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾ لا يعجز عما يريده. ﴿حَكِيمٌ﴾ ذو حكمة بالغة في كل ما يفعله ويذره.

﴿٢٦١﴾ ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾؛ أي: مثل نفقتهم كمثل حبة أو مثلهم كمثل باذر حبة على حذف المضاف. ﴿أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾ أسند الإنبات إلى الحبة لما

حتى يجتمع اللبن في ضرعها[1] [بإذن الله] قال التفتازاني: إما أن يتعلق بـ«قل» فلا فائدة، أو «بتعالين» فلا وجه لتفسير «ادعهن» بذلك؛ أي: بقل [على حذف مضاف]؛ أي: في المشبه أو المشبه به لتحصل الملاءمة بينهما.

---

(١) الفائق، الزمخشري [٢/ ٢٩٣].

۞ ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًىۙ لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٦٢﴾ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًىۗ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾﴾.

كانت من الأسباب، كما يسند إلى الأرض والماء، والمنبت على الحقيقة هو الله والمعنى: أنه يخرج منها ساق يتشعب منها سبع شعب، لكل منها سنبلة فيها مائة حبة. وهو تمثيل لا يقتضي وقوعه وقد يكون في الذرة والدخن في البر في الأراضي المغلة. ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ﴾ تلك المضاعفة. ﴿لِمَن يَشَآءُۗ﴾ بفضله على حسب حال المنفق من إخلاصه وتعبه، ومن أجل ذلك تفاوتت الأعمال في مقادير الثواب. ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ﴾ لا يضيق عليه ما يتفضل به من الزيادة. ﴿لَا﴾ بنية المنفق وقدر إنفاقه.

﴿٢٦٢﴾ - ﴿٢٦٣﴾ ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًىۙ﴾ نزلت في عثمان رضي الله تعالى عنه فإنه جهز جيش العسرة بألف بعير بأقتابها وأحلاسها. وعبد الرحمٰن بن عوف فإنه أتى النبي ﷺ بأربعة آلاف درهم صدقة. و(المنُّ) أن يعتد بإحسانه على من أحسن إليه. و(الأذى) أن يتطاول عليه بسبب ما أنعم عليه، و(ثم) للتفاوت بين الإنفاق وترك المن والأذى. ﴿لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ لعله لم يدخل الفاء فيه وقد تضمن ما أسند إليه معنى الشرط إيهاماً بأنهم أهل لذلك وإن لم يفعلوا فكيف بهم إذا فعلوا. ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾

[وهو تمثيل]؛ أي: مثال بمعنى: أنه فَرَض لا يقتضي وقوعه؛ أي: في الخارج.

[المغلة]؛ أي: كثيرة الغلة[1] **[إيهاماً بأنهم أهلٌ لذلك]** إلى آخره؛ أي: وحثاً على الإنفاق في سبيل الله، إذ الآية واردة في الحث على الإنفاق في سبيل الله لرفع

---

(١) المحيط في اللغة، ابن عباد [١/ ٤١٤].

۞ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ عَلَيۡهِ تُرَابٞ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٞ فَتَرَكَهُۥ صَلۡدٗاۖ لَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّمَّا كَسَبُواْۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٦٤﴾.

ردٌّ جميل ﴿وَمَغۡفِرَةٌ﴾ وتجاوز عن السائل الحاجة، أو نيل مغفرة من الله بالرد الجميل، أو عفو من السائل بأن يعذره ويغتفر رده ﴿خَيۡرٞ مِّن صَدَقَةٖ يَتۡبَعُهَآ أَذٗىۗ﴾ خبر عنهما، وإنما صح الابتداء بالنكرة لاختصاصها بالصفة. ﴿وَٱللَّهُ غَنِيٌّ﴾ عن إنفاق بمنٍّ وإيذاء. ﴿حَلِيمٞ﴾ عن معاجلة من يمُنُّ ويؤذي بالعقوبة.

٢٦٤ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ﴾ لا تحبطوا أجرها بكل واحد منهما. ﴿كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ﴾ كإبطال المنافق الذي يرائي بإنفاقه ولا يريد به رضاء الله تعالى ولا ثواب الآخرة، أو مماثلين الذي ينفق رياء الناس، فالكاف في محل النصب على المصدر أو الحال، (ورِئاءَ) نصب على المفعول له أو الحال بمعنى

منار المسلمين وإشادة الدين القويم [رد جميل]؛ أي: للسائل لأنَّ القول الجميل وإن كان يرد السائل يفرح قلبه ويروح روحه [أو نيل مغفرة] عطف على ما فُسر به المغفرة من التجاوز عن السائل وكذا قوله: [أو عَفو من السائل] ثم فسر العفو منه بقوله: [بأَن يعذرهُ ويغتفر رده] لما فيه من تألف القلوب خبر عنهما؛ أي: عن القول المعروف والمغفرة [لاختصاصهما بالصفة] وهي قوله: معروف وهذا في المعطوف عليه، وأمّا المعطوف فتابع لا يحتاج إلى مخصص[1].

[أو مماثلين الذي ينفق رياء] عطف على «كإبطال المنافق» [فالكاف في محل النصب على المصدر]؛ أي: في التفسير الأول [أو الحال]؛ أي: على التفسير الثاني

---

(1) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ٢٣١].

۞ ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٦٥﴾﴾.

مرائياً أو المصدر؛ أي: إنفاقاً رِياءً. ﴿فَمَثَلُهُۥ﴾؛ أي: فمثل المرائي في إنفاقه. ﴿كَمَثَلِ صَفْوَانٍ﴾ كمثل حجر أملس. ﴿عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ﴾ مطر عظيم القطر. ﴿فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا﴾ أملس نقيّاً من التراب. ﴿لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾ لا ينتفعون بما فعلوا رياء ولا يجدون له ثواباً، والضمير للذي ينفق باعتبار المعنى لأن المراد به الجنس، أو الجمع كما في قوله:

وإنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلجٍ دِمَاؤُهُم   هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ إلى الخير والرشاد، وفيه تعريض بأن الرياء والمن والأذى على الإنفاق؛ من صفات الكفار ولا بد للمؤمن أن يتجنب عنها.

﴿٢٦٥﴾ ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ وتثبيتاً بعض أنفسهم على الإيمان، فإن المال شقيق الروح، فمن

[والضمير]؛ أي: في «يقدرون» [كما في قوله]؛ أي: في قول الأشهب بن رميلة(١) النهشلي وقيل: قول حريث بن محفض(٢):

[وإنَّ الـذي حَـانَـت بِـفَـلْـجٍ دمـاؤُهُـم   ....]

تمامه:

....   **هُمُ الـقَـومُ كُـلُّ الـقـومِ يـا أُمَّ خـالـدِ**(٣)

و«حانت»؛ أي: هلكت، و«فَلْج»: بفاء مفتوحة ولام ساكنة وجيم موضع

---

(١) ورد اسمه في جميع النسخ: (ابن زميلة)، والصواب: (ابن رميلة) انظر: الكتاب، سيبويه [ص٣٨].

(٢) في نسخة [ج]: (مخفض).

(٣) بل هو للأشهب ابن رميلة كما صرح به سيبويه. انظر: الكتاب، سيبويه [ص٣٨].

بذل ماله لوجه الله ثبت بعض نفسه ومن بذل ماله وروحه ثبتها كلها، أو تصديقاً للإسلام وتحقيقاً للجزاء مبتدأ من أصل أنفسهم، وفيه تنبيه على أن حكمة الإنفاق للمنفق تزكية النفس عن البخل وحب المال. ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ﴾؛ أي: ومثل نفقة هؤلاء في الزكاة، كمثل بستان بموضع مرتفع، فإن شجره يكون أحسن منظراً وأزكى ثمراً. وقرأ ابن عامر وعاصم (بِرَبْوَةٍ) بالفتح وقرئ بالكسر وثلاثتها لغات فيها. ﴿أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾ مطر عظيم القطر. ﴿فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا﴾ ثمرتها. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بالسكون للتخفيف. ﴿ضِعْفَيْنِ﴾ مثلي ما كانت تثمر بسبب الوابل. والمراد بالضعف المثل؛ كما أريد بالزوج الواحد في قوله تعالى: ﴿كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [هود: ٤٠] وقيل: أربعة أمثاله ونصبه على الحال؛ أي: مضاعفاً. ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾؛ أي: فيصيبها، أو فالذي يصيبها طل، أو فطل يكفيها لكرم منبتها وبرودة هوائها لارتفاع مكانها. وهو المطر الصغير القطر، والمعنى: أن نفقات هؤلاء زاكية عند الله لا تضيع بحال وإن كانت تتفاوت باعتبار ما ينضم إليها من أحواله، ويجوز أن يكون التمثيل لحالهم عند الله تعالى بالجنة على الربوة ونفقاتهم الكثيرة والقليلة الزائدتين في زلفاهم

بطريق البصرة، و«دماؤهم»: نفوسهم، والشاهد فيه حيث عاد ضمير الجمع فيه إلى «الذي» باعتبار المعنى، ويروى بدل «الذي» الأولى فلا شاهد فيهِ **[ثبت بعض نفسه]**؛ أي: بعض أحواله.

[أو تصديقاً] إلى آخره. عطف على ﴿وَتَثْبِيتًا﴾ بعض أنفسهم و«مِنْ» للتبعيض ثَمَّ وللابتداء هنا كما أفادهما كلامه، و«التثبيت» على الثاني اعتقاد كون الشيء محققاً ثابتا **[مِثْلَي ما كانت تُثْمِر]** هو تفسير للضعفين ظاهره أن التثنية لشفع الواحد، وقال أبو حيان: «يحتمل أنها للتكثير؛ أي: ضعفاً بعد ضعف؛ أي: أضاعفاً كثيرة لأنَّ النفقة لا تضاعف بحسنتين فقط بل بعشر وسبعمائة»[1].

[من أحواله]؛ أي: المنفق **[بالجنة]** خبر «يكون» **[على الربوة]** وصف للجنة **[ونفقاتهم]**

---

(١) انظر: صحيح البخاري [١/ ٢٤/ برقم: ٤١].

۞ ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٦٦﴾﴾.

بالوابل والطل. ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ تحذير عن الرياء وترغيب في الإخلاص.

﴿٢٦٦﴾ ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ﴾ الهمزة فيه للإنكار. ﴿أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ جعل الجنة منهما مع ما فيها من سائر الأشجار تغليباً لهما لشرفهما وكثرة منافعهما، ثم ذكر أن فِيهَا كُلّ الثمرات ليدل على احتوائها على سائر أنواع الأشجار، ويجوز أن يكون المراد بالثمرات المنافع. ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾؛ أي: كبر السن، فإن الفاقة والعالة في الشيخوخة أصعب، و(الواو) للحال أو للعطف حملاً على المعنى، فكأنه قيل: أيود أحدكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر.

عطف «على حالهم» [**بالوابل**] خبر «يكون» المقدرة مع اسمها قبل «نفقاتهم» [**والطل**] عطفٌ على «الوابل» وفيهما مع الكثيرة والقليلة لفٌ ونشر مرتب[(١)] [**تغليباً لهما**]؛ أي: فيكون المعنى: له جنة من كل الأشجار المثمرة فيصح أن له فيها من كل الثمرات، فسقط ما قيل: إنه إذا كانت الجنة من النخيل والأعناب كيف يكون له فيها من كل الثمرات.

[**والواو للحال أو للعطف حملاً على المعنى**] إنما قال: حملاً على المعنى؛ لأَنَّ «أَن» المصدرية وإن كانت صالحة للدخول على الماضي مثل «عجبت من أن قام» لكنها إذا نصبت المضارع كانت للاستقبال قطعاً فلم تصلح للماضي[(٢)]، فلم يصح عطف «أصابه» على «يكون»، فأجاب بأن «الواو» في «وأصابه» للحال بتقدير «قد»، أو للعطف حملاً على المعنى كما في ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] بالجزم

---

(١) انظر: النُّكت والعيون، الماوردي [١/ ٣٤٠].

(٢) انظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل [١/ ١٣٨].

۞ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ تُنفِقُونَ وَلَسۡتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغۡمِضُواْ فِيهِۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ٢٦٧﴾.

﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ﴾ صغار لا قدرة لهم على الكسب. ﴿فَأَصَابَهَآ إِعۡصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحۡتَرَقَتۡۗ﴾ عطف على أصابه، أو تكون باعتبار المعنى. و(الإعصار) ريح عاصفة تنعكس من الأرض إلى السماء مستديرة كعمود، والمعنى: تمثيل حال من يفعل الأفعال الحسنة ويضم إليها ما يحبطها كرياء وإيذاء في الحسرة والأسف، إذا كان يوم القيامة واشتد حاجته إليها وجدها محبطة بحال من هذا شأنه، وأشبههم به من جال بِسِرِّه في عالم الملكوت، وترقى بفكره إلى جناب الجبروت، ثم نكص على عقبيه إلى عالم الزور والتفت إلى ما سوى الحق وجعل سعيه هباء منثوراً. ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ﴾؛ أي: تتفكرون فيها فتعتبرون بها.

٢٦٧ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ﴾ من حلاله أو

على تضمين «فأصَّدَق» معنى الشرط فيعطف عليه مجزوم كأنه قيل: «أيود أحدكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر» قاله التفتازاني، ثم قال: والاعتراض بأن ليس المعنى على دخول «أصابه الكبر» في حيز التمني ليس بشيء؛ لأنه داخل في حيز التمني المنكر المنفي؛ أي: «لا يود أحدكم ذلك ولا يتمناه»، وكذا «فأصابها إعصارٌ» فإنه عطف على «أصابه الكبر»، حتى إنْ تمني حصول الجنة الموصوفة أيضاً منكر منفي باعتبار هذين العطفين، والحاصل: أنْ الكلام إنكار واستبعاد لتمني هذا المجموع[1] **[أو تكون]**؛ أي: أو على «تكون» **[باعتبار المعنى]** كما مَرَّ بيانه آنفاً **[مستديرة]**؛ أي: في الأرض **[في الحسرة]** متعلق بتمثيل وكذا قوله: **[بحال من هذا شأنه]**؛ أي: كانت له جنة من أبهى الجنان وأجمعها للثمار فبلغه الكبر وله أولاد ضعفاء والجنة معاشهم فهلكت بالصاعقة.

---

(١) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ٢٣٧].

جياده. ﴿وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِۖ﴾؛ أي: ومن طيبات ما أخرجنا لكم من الحبوب والثمرات والمعادن، فحذف المضاف لتقدم ذكره. ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ﴾؛ أي: ولا تقصدوا الرديء ﴿مِنۡهُ﴾؛ أي: من المال، أو مما أخرجنا لكم. وتخصيصه بذلك لأن التفاوت فيه أكثر، وقرئ: (ولا تأمموا) (ولا تُيمموا) بضم التاء. ﴿تُنفِقُونَ﴾ حال مقدرة من فاعل (تيمموا)، ويجوز أن يتعلق به منه ويكون الضمير للخبيث والجملة حالاً منه. ﴿وَلَسۡتُم بِـَٔاخِذِيهِ﴾؛ أي: وحالكم أنكم لا تأخذونه في حقوقكم لرداءته. ﴿إِلَّآ أَن تُغۡمِضُواْ فِيهِۚ﴾ إلا أن تتسامحوا فيه ـ مجاز من أغمض بصره إذا غضه ـ. وقرئ: (تُغَمِّضُواْ)؛ أي: تحملوا على الإغماض، أو توجدوا مغمّضين. وعن ابن عباس رضي الله عنه: كانوا يتصدقون بحَشَفِ التمر وشرارِهِ فنُهُوا عنه. ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ﴾ عن إنفاقكم، وإنما يأمركم به لانتفاعكم. ﴿حَمِيدٌ﴾ بقبوله وإثابته.

[**أي: من طيبات ما أخرجنا**] إلى آخره. جواب ما يقال: هلا قيل؟ و«ما أخرجنا لكم» بترك «من» ليكون عطفاً على «ما كسبتم» لأنه أقرب وأنسب فيشمل «الطيب» ما كسب وما أخرج من الأرض، فأجاب بما ذكر، وإنما أعاد كلمة «من» لتدل على استقلال كل من الإنفاقين كما ذكر في قوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٧] مع حصول الدلالة على شمول الطيب لما ذكر بتقدير المضاف بقرينة ذكر الطيبات فيما كسب الواقع في معرض المقابل لما أخرج وبقرينة النهي عن الخبيث[(١)].

[**حال مقدرة**]؛ أي: لأن الإنفاق من الخبيث يقع بعد القصد إليه لا معه [**أي: وحالكم أنكم لا تأخذونه**] جعله حالاً فهو حالٌ بعد حال على التداخل والترادف وقيل: هو مستأنف[(٢)] [**إلا بأن يتسامحوا**] أشار به إلى أنه على حذف الجار متعلق بـ«آخذيه» بمعنى: لا تأخذوه بوجه من الوجوه إلا بالإغماض والتسامح، واستعمال

---

(١) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [٣/٢٩٨].
(٢) انظر: اللباب، ابن عادل [٤/ ٤١٢].

۞ ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغۡفِرَةٗ مِّنۡهُ وَفَضۡلٗاۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ٢٦٨ يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٦٩﴾.

---

٢٦٨ ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ﴾ في الإنفاق، والوعد في الأصل شائع في الخير والشر. وقرئ: (الْفُقْر) بالضم والسكون وبضمتين وفتحتين. ﴿وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾ ويغريكم على البخل، والعرب تسمي البخيل: فاحشاً. وقيل: المعاصي ﴿وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغۡفِرَةٗ مِّنۡهُ﴾؛ أي: يعدكم في الإنفاق مغفرة ذنوبكم. ﴿وَفَضۡلٗاۗ﴾ خلفاً أفضل مما أنفقتم في الدنيا، أو في الآخرة. ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ﴾؛ أي: واسع الفضل لمن أنفق. ﴿عَلِيمٞ﴾ بإنفاقه.

٢٦٩ ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ﴾ تحقيق العلم وإتقان العمل. ﴿مَن يَشَآءُۚ﴾ مفعول أول أخر للاهتمام بالمفعول الثاني ﴿وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ﴾ بناؤه للمفعول لأنه المقصود. وقرأ يعقوب بالكسر؛ أي: ومن يؤته الله. ﴿فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗاۗ﴾؛ أي: أيُّ خير كثير؟ إذ حيز له خير الدارين. ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ﴾ وما يتعظ بما قصّ من الآيات، أو ما يتفكر، فإن المتفكر كالمتذكر لما أودع الله في قلبه من العلوم بالقوة. ﴿إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ ذوو العقول الخالصة عن شوائب الوهم والركون إلى متابعة الهوى.

الإغماض في التسامح كناية واستعارة، وفعل الإغماض أغمض يقال: «أغمضته»: إذا وجدته مغمضاً كما يقال: أحمدته إذا وجدته محموداً[(١)].

[**والوعد في الأصل شائع في الخير والشر**] يقال: «وعدته خيراً ووعدته شراً» فإذا حذفوا الخير والشر قالوا في الخير: «وعدٌ» و«عِدَةٌ»، وفي الشر: «إيعاد» و«وعيد» [**ويغريكم**] أشار به إلى أنَّ في يأمركم استعارة تبعية [**أي: خير كثير**] أشار به إلى أن التنكير يفيد التعظيم كما أن الوصف يفيد التكثير.

---

(١) انظر: أحكام القرآن، الجصاص [٢/ ٧٥].

۞ ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٢٧٠﴾ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾﴾.

﴿٢٧٠﴾ ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ﴾ قليلة أو كثيرة، سرّاً أو علانية، في حق أو باطل. ﴿أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ﴾ بشرط أو بغير شرط، في طاعة أو معصية. ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ فيجازيكم عليه. ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ﴾ الذين ينفقون في المعاصي وينذرون فيها، أو يمنعون الصدقات ولا يوفون بالنذر. ﴿مِنْ أَنصَارٍ﴾ من ينصرهم من الله ويمنعهم من عقابه.

﴿٢٧١﴾ ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ فنعم شيئاً إبداؤها. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بفتح النون وكسر العين على الأصل. وقرأ أبو بكر وأبو عمرو وقالون بكسر النون وسكون العين، وروي عنهم بكسر النون وإخفاء حركة العين وهو أقيس. ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ﴾؛ أي: تعطوها مع الإخفاء. ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ فالإخفاء خير لكم، وهذا في التطوع ولمن لم يعرف بالمال فإن إبداء الفرض لغيره أفضل لنفي التهمة

[من نفقة] مثل هذا البيان يكون لتأكيد العموم. [**فيجازيكم عليه**]؛ أي: أن إثبات العلم كناية عن هذا المعنى وإلّا فهو معلوم.

[**من أنصار**] هو على طريق التوزيع والمقابلة؛ أي: لا ناصر لظالم قط فسقط ما يقال أنَّ نفي الأنصار لا يوجب نفي الناصر [**فنعم شيئاً إبداؤها**]؛ يعني: أن هو هي[1] المخصوص بالمدح لكن بحذف المضاف ليحسن ارتباط الجزاء بالشرط [**فإن إبداء الغرض لغيره**]؛ أي: لغير من لم يعرف بالمال [**أفضل**] وظاهر أن إبداء صدقة التطوع ممن يريد أن يقتدى به أفضل من إخفائها[2].

---

(١) في نسخة [ز ـ ج ـ ب]: (هي هو).
(٢) انظر: أحكام القرآن، القاضي ابن العربي [١/ ٤٧٢].

۞ ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾﴾.

عنه. عن ابن عباس: صدقة السر في التطوع تفضل علانيتها بسبعين ضعفاً، وصدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها بخمسة وعشرين ضعفاً. ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ﴾ قرأه ابن عامر وعاصم في رواية حفص بالياء؛ أي: والله يكفّر أو الإخفاء. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية ابن عياش ويعقوب بالنون مرفوعاً على أنه جملة فعلية مبتدأة، أو اسمية معطوفة على ما بعد الفاء؛ أي: ونحنُ نُكَفِّر. وقرأ نافع وحمزة والكسائي به مجزوماً على محل الفاء وما بعده. وقرئ بالتاء مرفوعاً ومجزوماً والفعل للصدقات. ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ترغيب في الإسرار.

﴿٢٧٢﴾ ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾ لا يجب عليك أن تجعل الناس مهديين، وإنما عليك الإرشاد والحث على المحاسن، والنهي عن القبائح كالمن والأذى وإنفاق الخبيث. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۗ﴾ صريح بأن الهداية من الله تعالى وبمشيئته، وإنها تخص بقوم دون قوم. ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ﴾ من نفقة معروفة. ﴿فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ﴾ فهو لأنفسكم لا ينتفع به غيركم فلا تمنّوا عليه ولا تنفقوا الخبيث. ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ﴾ حال، وكأنه قال: وما تنفقوا من خير فلأنفسكم غير منفقين إلا لابتغاء وجه الله

[**على أنه جملة فعلية مبتدأة**]؛ أي: غير داخلة في حيز الشرط بل بمنزلة الاستئناف [**أو إسمية معطوفة على ما بعد الفاء**]؛ يعني: أن مجموع الجزاء وهو «الفاء مع ما بعدها» مجزوم، وما بعده وحده مرفوع؛ إذ لا أثر للعامل فيه حينئذٍ [**أي: ونحن نُكَفِّر**] بيان لكون الجملة إسمية [**ليس عليك هداهم**]؛ أي: إلى الخيرات التي منها الإنفاقات الثلاثة المذكورة؛ المبرَّأة عن المنِّ والأذى وعن الرياء وعن إنفاق الخبيث وقد أشار إليها بقولِهِ [**وإنما عليك الإرشاد**] إلى آخره.

۞ ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾﴾.

وطلب ثوابه. أو عطف على ما قبله؛ أي: وليست نفقتكم إلا لابتغاء وجهه فما بالكم تمنون بها وتنفقون الخبيث. وقيل: نفي في معنى النهي. ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ ثوابه أضعافاً مضاعفة، فهو تأكيد للشرطية السابقة، أو ما يخلف للمنفق استجابة لقوله عليه الصلاة والسلام: «**اللَّهُمَّ اجعل لمنفق خلفاً، ولممسك تلفاً**» روي: أن ناساً من المسلمين كانت لهم أصهار ورضاع في اليهود، وكانوا ينفقون عليهم، فكرهوا لما أسلموا أن ينفقوهم، فنزلت. وهذا في غير الواجب أما الواجب فلا يجوز صرفه إلى الكفار. ﴿وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾؛ أي: لا تنقصون ثواب نفقتكم.

﴿٢٧٣﴾ ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾ متعلق بمحذوف؛ أي: اعمدوا للفقراء، أو اجعلوا ما تنفقونه للفقراء، أو صدقاتكم للفقراء. ﴿ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أحصرهم الجهاد. ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ لاشتغالهم به. ﴿ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ذهاباً فيها للكسب. وقيل: هم أهل الصفة كانوا نحواً من أربعمائة من فقراء المهاجرين يسكنون صفة المسجد يستغرقون أوقاتهم

[للشرطية السابقة] هي ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ **[أو ما يخلف المنفق]** عطف على «ثوابه» **[«اللَّهُمَّ اجعل لمنفق خلفاً ولممسك تلفاً»]** رواه البخاري(١) **[وروي: «أن ناساً من المسلمين...»]** إلى آخره. رواه النسائي(٢) والحاكم(٣) **[اعمدوا للفقراء]** بكسر الهمزة وبالعين المهملة وبكسر الميم، من عمدت للشيء أعمَد له،

---

(١) صحيح البخاري [٢/ ٥٢٢/ برقم: ١٣٧٤].
(٢) السنن الكبرى، النسائي [٦/ ٣٠٥/ برقم: ١١٠٥٢].
(٣) مستدرك الحاكم [٢/ ٣١٣/ برقم: ٣١٢٨].

بالتعلم والعبادة، وكانوا يخرجون في كل سرية بعثها رسول الله ﷺ. ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ﴾ بحالهم، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين. ﴿أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ من أجل تعففهم عن السؤال، ﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ من الضعف ورثاثة الحال، والخطاب للرسول ﷺ، أو لكل أحد. ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ إلحاحاً، وهو أن يلازم المسؤول حتى يعطيه، من قولهم: (لحفني من فضل لحافه)؛ أي: أعطاني من فضل ما عنده، والمعنى: أنهم لا يسألون وإن سألوا عن ضرورة لم يلحوا. وقيل: هو نفي للأمرين كقوله: (على لا حب يهتدي بمناره) ونصبه على المصدر فإنه كنوع

بفتح ميم الماضي؛ أي: قصدت له بمعنى تعمدت، والمعنى: ارضخوا للفقراء [وقيل: هو نفي للأمرين]؛ أي: للسؤال وللإلحاح [كقوله]؛ أي: كقول امرئ القيس:

[علـى لاحِـبٍ لا يُـهْـتَـدَى بـمـنـارِهِ ....

تمامه:

.... إذا سَافَهُ العَوْدُ الدِّيَافِيُّ جَرْجَرَا[١]

و«اللاحب»: الطريق الواسع، و«سافه»: بسين مهملة وفاء؛ شمّه، و«العَود»: بالعين المفتوحة وبالدال المهملتين؛ الجمل المسن وجمعه عودة، و«الدِّيَافِيّ»: بالدال المهملة وتحتية وفاء؛ الضخم الجليل نسبة إلى «دياف» موضع بالجزيرة، و«الجرجرة» صوت يردده البعير في حنجرتهِ، والشاهد في «لا يهتدي بمناره»؛ أي: بمنار اللاحب؛ بمعنى: أنه لا يهتدي به أو إن اهتدى به لا يهتدي بمناره، أو أَن ذلك نفي للأمرين[٢] وهو المراد هنا؛ لأنه أُدخل في «التعفف»، وفي أنهم «يحسبون أغنياء» لكن المصنف كالزمخشري ضعفه[٣] لأن هذه الطريق إنما تحسن إذا كان ذلك

---

(١) البيت لامرؤ القيس بن حجر الكندي. انظر القصيدة في: الحماسة البصرية، أبو الحسن البصري [ص٢١].

(٢) انظر: المثل السائر، ضياء الدين ابن الأثير [٢/ ٦٢].

(٣) الكشاف، الزمخشري [١/ ٣٤٦].

۞ ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٢٧٤﴾.

من السؤال، أو على الحال. ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ ترغيب في الإنفاق وخصوصاً على هؤلاء.

۝٢٧٤ ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾؛ أي: يعمون الأوقات والأحوال بالخير. نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، حين تصدق بأربعين ألف دينار عشرة بالليل وعشرة بالنهار، وعشرة بالسر وعشرة بالعلانية. وقيل: في علي رضي الله تعالى عنه: لا يملك إلا أربعة دراهم فتصدّق بدرهم ليلاً ودرهم نهاراً، ودرهم سرّاً ودرهم علانية. وقيل: في ربط الخيل في سبيل الله والإنفاق عليها. ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ خبر ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ﴾، والفاء للسببية. وقيل: للعطف، والخبر محذوف؛ أي: ومنهم الذين، ولذلك جوز الوقف على (وعلانية).

القيد كاللازم نحو «لا شفيع يُطَاع»، فإن الغالب من حال الشفيع أن يطاع، فيكون نفي اللازم نفياً للملزوم[1] بطريق برهاني وليس الإلحاف بالنسبة إلى السؤال كذلك.

[أي: **يعمون الأوقات والأحوال**] أشار إلى هاهنا تعميم للإنفاق بحسب الأوقات والأحوال، وفيما مَرَّ بحسب الأشخاص تنبيهاً على أنه لا تفاوت بها بل بالقصد والنية [**نزلت في أبي بكر الصديق** ﷺ **تصدق بأربعين ألف دينار**] إلى آخره[2]. كون ما ذكره سبباً لنزولها لا يقتضي خصوص الحكم به بل العبرة لعموم

---

(١) شرح الكافية، الاستراباذي [٣٢٦/٤].
(٢) الكشاف، الزمخشري [٣٤٦/١].

۞ ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٧٥﴾.

---

٢٧٥ ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾؛ أي: الآخذون له، وإنما ذكر الأكل لأنه أعظم منافع المال، ولأن الربا شائع في المطعومات وهو زيادة في الأجل، بأن يباع مطعوم بمطعوم، أو نقد بنقد إلى أجل، أو في العوض بأن يباع أحدهما بأكثر منه من جنسه، وإنما كتب بالواو كالصلوة للتفخيم على لغة وزيدت الألف بعدها تشبيهاً بواو الجمع. ﴿لَا يَقُومُونَ﴾ إذا بعثوا من قبورهم. ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ إلا قياماً كقيام المصروع، وهو وارد على ما يزعمون أن الشيطان يخبط الإنسان فيصرع، و(الخبط) ضرب على غير اتساق كخبط العشواء. ﴿مِنَ ٱلۡمَسِّۚ﴾؛ أي: الجنون، وهذا أيضاً من زعماتهم أن الجني يمسه فيختلط عقله ولذلك قيل: جَنَّ الرجلُ. وهو متعلق بـ﴿لَا يَقُومُونَ﴾؛ أي: لا يقومون من المس الذي بهم بسبب أكل

اللفظ **[وهو زيادة]** إلى آخره. ذكر من أنواع الربا: «ربا النَسّاء»، و«ربا الفضل»، وبقي منها «ربا اليد»: وهو أن يباع أحدهما بجنسهِ مع تأخير القبض عن مجلس العقد(١). **[للتفخيم(٢)]** هو هنا إمالة الألف إلى مخرج الواو وقيل: لأن لغة الحيرة «الربوا» بالواو الساكنة وكتبوها على لفظهم بها، وكتبها أهل الحجاز كذلك لأنهم تعلموا الخط من أهل الحيرة(٣).

[على غير اتساق]؛ أي: استواء.

---

(١) انظر: أحكام القرآن، القاضي ابن العربي [١/ ٤٨٥].
(٢) كما في نسخة [ز ـ ج ـ ب]، وفي نسخة [الأصل]: (للتعميم).
(٣) انظر: تحرير التنبيه، النووي [ص١٧٨].

الربا، أو بـ(يقوم) أو (يتخبط) فيكون نهوضهم وسقوطهم كالمصروعين لا لاختلال عقلهم ولكن لأن الله أربى في بطونهم ما أكلوه من الربا فأثقلهم. ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾؛ أي: ذلك العقاب بسبب أنهم نظموا الربا والبيع في سلك واحد لإفضائهما إلى الربح فاستحلوه استحلاله. وكان الأصل إنما الربا مثل البيع ولكن عكس للمبالغة، كأنهم جعلوا الربا أصلاً وقاسوا به البيع، والفرق بيّن فإن من أعطى درهمين بدرهم ضيع درهماً، ومن اشترى سلعة تساوي درهماً بدرهمين فلعل مساس الحاجَةُ إليها، أو توقع رواجها يجبر هذا الغبن. ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ إنكار لتسويتهم، وإبطال القياس لمعارضة النص. ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ فمن بلغه وعظ من الله تعالى وزجر بالنهي عن الربا ﴿فَٱنتَهَىٰ﴾ فاتعظ وتبع النهي ﴿فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ تقدم أخذه التحريم ولا يسترد منه، وما في موضع الرفع بالظرف إن جعل (من) موصولة، وبالابتداء إن جعل شرطية على رأي سيبويه إذ الظرف غير معتمد على ما قبله. ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ يجازيه على انتهائه إن كان من قبول الموعظة وصدق النية. وقيل: يحكم في شأنه ولا اعتراض لكم عليه. ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ إلى تحليل الربا، إذ الكلام فيه. ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ لأنهم كفروا به.

[أَرْبا]؛ أي: زاد **[ولكن عكس للمبالغة]** إذ به صار المُشبه مشبهاً به وبالعكس، وشأن المشبه به أن يكون أقوى من المشبه **[تقدم]** تفسير لسلف أخذه تفسير لفاعله[1] **[التحريم]** مفعول تقدم بتقدير مضاف؛ أي: فله ما أخذهُ قبل نزول التحريم فلا يؤاخذ به **[وقيل: يحكم في شأنه]** مقابل لقوله يجازيهِ.

---

(١) عبارة: (أخذه تفسير لفاعلة) من نسخة [ز ـ ج ـ ب] ساقطة من نسخة [الأصل].

۞ ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾﴾.

---

(٢٧٦) ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ يذهب ببركته ويهلك المال الذي يدخل فيه. ﴿وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ﴾ يضاعف ثوابها ويبارك فيما أخرجت منه، وعنه عليه الصلاة والسلام: «**إن الله يقبل الصدقة ويربيها كما يربي أحدكم مهره**». وعنه عليه الصلاة والسلام: «**ما نقصت زكاة من مال قط**». ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ﴾ لا يرضى ولا يحب محبته للتوابين. ﴿كُلَّ كَفَّارٍ﴾ مُصِرّ على تحليل المحرمات. ﴿أَثِيمٍ﴾ منهمك في ارتكابه.

(٢٧٧) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بالله ورسوله وبما جاءهم منه. ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ عطفهما على ما يعمهما لإنافتهما على سائر الأعمال الصالحة. ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ من آتٍ ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ على فائت.

[«**إن الله يقبل الصدقة...**»] إلى آخره. رواه الشيخان(١) وغيرهما(٢): [«**ما نقصت زكاة من مالٍ قَطّ**»](٣) رواه الإمام أحمد بلفظ: «**ما نقص مال من صدقة**»(٤) [كُلَّ كَفَّارٍ] يحمل على التعميم بعد السلب لا قبله فيكون عموم السلب لا سلب العموم.

---

(١) صحيح البخاري [٢/ ٥١١/ برقم: ١٣٤٤]، صحيح مسلم [٢/ ٧٠٢/ برقم: ١٠١١٤] بلفظ: «**فَلُوَّه**» بدل «**مهره**».

(٢) سنن الترمذي [٣/ ٥٠/ برقم: ٦٦٢]. .

(٣) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/ ٣٤٩].

(٤) مسند أحمد [١/ ١٩٣/ برقم: ١٦٧٤]، سنن الترمذي [٤/ ٥٢٦/ برقم: ٢٣٢٥] وسند الترمذي صحيح.

۞ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾.

﴿٢٧٨﴾ ـ ﴿٢٧٩﴾ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ واتركوا بقايا ما شرطتم على الناس من الربا. ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ بقلوبكم فإن دليله امتثال ما أمرتم به. روي: أنه كان لثقيف مال على بعض قريش، فطالبوهم عند المحل بالمال والربا. فنزلت. ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾؛ أي: فاعلموا بها، من أذن بالشيء إذا علم به، وقرأ حمزة وعاصم في رواية ابن عياش (فآذنوا)؛ أي: فاعلموا بها غيركم، من الأذن وهو الاستماع فإنه من طرق العلم، وتنكير حرب للتعظيم وذلك يقتضي أن يقاتل المربي بعد الاستتابة حتى يفيء إلى أمر الله؛ كالباغي ولا يقتضي كفره. روي: أنها لما نزلت قالت ثقيف: لا يدي لنا بحرب الله ورسوله.

[**واتركوا بقايا ما شترطتم على الناس من الربا**]؛ أي: من الزيادة واقتصروا على أخذ رأس المال [﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾]؛ أي: من كان مؤمناً فهذا حكمه؛ كما تقول: «إنْ كنت أخي فأكرمني»؛ أي: أنّ من كان أخاً أكرم أخاه، وإنما قيد بـ«إن كنتم مؤمنين» لأنه خاطبهم أولاً بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾(1) [**فإنّ دليله**]؛ أي: الإيمان [**عند المَحِل**] بفتح الميم وكسر الحاء؛ أي: وقت حلول الدَّيْن [**فإنْ لم تفعلوا**]؛ أي: فإن لم تذروا ما بقي من الربا [**أي: فأعلموا بها**]؛ أي: بالحرب وهو القتل في الدنيا والنار في الآخرة؛ أي: فأيقنوا أنكم تستحقون القتل والعقوبة بمخالفة أمر الله تعالى ورسوله. [**فأَعْلِمُوا بها غيركم**]؛ أي: فأَعْلِمُوا من لم ينتهِ عن ذلك بحرب، وإذا أمروا بإعلام غيرهم علموا هُمْ لا محالة.

[**لا يدي لنا**]؛ أي: لا طاقة لنا؛ لأن المباشرة والدفع إنما يكونان باليدين

---

(1) اللباب، ابن عادل [٤/ ٤٦٢].

۞ ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾﴾.

﴿وَإِن تُبْتُمْ﴾ من الارتباء واعتقاد حله. ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ﴾ بأخذ الزيادة. ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ بالمطل والنقصان، ويفهم منه أنهم إن لم يتوبوا فليس لهم رأس مالهم وهو سديد على ما قلناه، إذ المصر على التحليل مرتد وماله فيء.

﴿٢٨٠﴾ ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ وإن وقع غريم ذو عسرة. وقرئ: (ذا عسرة)؛ أي: وإن كان الغريم ذا عسرة. ﴿فَنَظِرَةٌ﴾ فالحكم نظرة، أو فعليكم نظرة، أو فليكن نظرة وهي الإنظار. وقرئ: (فناظره) على الخبر؛

فكأن يديه معدومتان لعجزه عن الدفع قاله ابن الأثير[١]، وهو من قبيل: «لا أبا له»، بإقحام اللام لتأكيد الإضافة، وعند ابن الحاجب بحذف النون تشبيهاً بالمضاف[٢] **[بالمطل والنقصان]**؛ أي: عن رأس المال **[وهو سديد على ما قلناه]** إلى آخره. بيَّن به أن الخطاب للمستحلين الذين آمنوا بألسنتهم، أما المؤمنون بألسنتهم وقلوبهم إذا لم يتوبوا فحكمهم التعزير، وإن كانوا ذوي شوكة فالمحاربة.

[وإن وقع غريم ذو عُسرة] أشار به إلى أنَّ «كان» تامة[٣] **[وقرئ «ذا عسرة»]**[٤] «كان» على هذه القراءة ناقصة **[وإن كان الغريم]** قدر اسم «كان» الغريم دون غريم؛ لأن الضمير معرفة **[وقرئ «فناظرة»]**[٥]؛ أي: بالإضافة فالمضاف بمعنى: المستحق، والمضاف إليه بمعنى: الغريم، وإلى ذلك أشار بقوله:

---

(١) النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير [٩/٤٦٨].

(٢) شرح الشافية، الاستراباذي [٤/٢٢١].

(٣) انظر: أسرار العربية، ابن الأنباري أبو البركات [ص١٣١].

(٤) وهي قراءة أُبَيّ وابن مسعود وعثمان وابن عباس، وقرأ الأعمش «معسراً». انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/٢٥٧].

(٥) انظر: اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي [ص٦٠٦].

أي: فالمستحق ناظره بمعنى منتظره، أو صاحب نظرته على طريق النسب أو على الأمر؛ أي: فسامحه بالنظرة. ﴿إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ يسار، وقرأ نافع وحمزة بضم السين، وهما لغتان: كمشرقة ومشرقة. وقرئ بهما مضافين بحذف التاء عند الإضافة كقوله: (وأخلفوك عِدَ الأمر الذي وعدوا). ﴿وَأَن تَصَدَّقُوا﴾ بالإبراء. وقرأ عاصم بتخفيف الصاد. ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أكثر ثواباً من الإنظار، أو خير مما تأخذون لمضاعفة ثوابه ودوامه. وقيل: المراد بالتصدق الإنظار لقوله عليه الصلاة والسلام: «**لا يحل دَيْنُ رجل مسلم**

[أي: **فالمستحق ناظِرُه**]؛ أي: ناظر الغريم [**بمعنى: منتظره**] هو بمعنى: مُنْظِره [**وعلى طريق النسب**]؛ أي: بأن يجعل النظرة حرفة وعادة له حثاً عليها وهو عطفٌ على قوله على الخبر بإعادة العامل وكذا قوله: [**وعلى الآمر**] وظاهر أنَّ الواو فيهما بمعنى: أو [**وقرئ بهما مضافين**]؛ أي: إلى ضمير «ذي عُسرة» [**كمشرفة ومشرفة**][١] هو كما قال التفتازاني بالفتح قياس، وبالضم شاذ؛ لأنهما من أسماء المكان، وأما «الميسرة» فمصدر كما أشار إليه المصنف قبل بقوله: يسار.

[**بحذف التاء عند الإضافة كقوله**]؛ أي: كحذفها عند الإضافة في قول الشاعر:

[.................................. **وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدوا**]

صدره:

جـد الخليط غداة البين وانجـردوا ....[٢]

أي: أسرعوا، والخليط المخالط، وانجردوا؛ أي: أسرعوا، من جَدَّ بنا السيّرُ امتدَّ من غيرتي على شيء، وعدي الأمر أصلهُ عِدة الأمر فحذف التاء للإضافة [**لا يحِل دين رجل**] بكسر الحاء؛ أي: يجب من حِلّ الدين إذا وجب، وأما بضمها

---

(١) في نسخة [ج]: (كمشرقة ومشرقة)، وفي نسخة [ز ـ ب]: (كمشرقة ومشرفة).
انظر: الحجة في القراءات، ابن خالويه [١/ ٣٥٧].
(٢) البيت لأبي أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب. انظر: العباب الزاخر، الصاغاني [١/ ٢٥٠].

۞ ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾.

فيؤخره إلا كان له بكل يوم صدقة» ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ما فيه من الذكر الجميل والأجر الجزيل.

﴿٢٨١﴾ ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ يوم القيامة، أو يوم الموت فتأهبوا لمصيركم إليه. وقرأ أبو عمرو ويعقوب بفتح التاء وكسر الجيم. ﴿ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾ جزاء ما عملت من خير أو شر ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ بنقص ثواب وتضعيف عقاب. وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنها آخر آية نزل بها جبريل عليه السلام وقال: ضعها في رأس المائتين والثمانين من البقرة وعاش رسول الله ﷺ بعدها أحداً وعشرين يوماً، وقيل: أحداً وثمانين يوماً. وقيل: سبعة أيام، وقيل: ثلاثة ساعات.

فمعناه: «يُنزل»[١] [فيؤخره] بالرفع عطفاً على يحل، والنفي منسحب على المجموع؛ بمعنى: لا يكون حلول دين يعقبه تأخير [**إلا كان له بكل يوم صدقة**] استثناء مفرع في موقع الصفة لـ«رجل» أو حال منه، والمعنى: «كلما كان هذا كان ذاك». والحديث رواه بمعناه الإمام أحمد.

[**وعن ابن عباس**: «**أنها**...]؛ أي: آية: ﴿**وَاتَّقُوا**﴾ [«**آخر آية نزل بها جبريل**..»] رواه البخاري[٢]، فما روي عنه أيضاً: «إنّ أخر آية نزلت آية الربا»[٣] فمحمول على حذف مضاف؛ أي: «آخر آية الربا» لكن يُخالف الروايتين ما روى الحاكم في المستدرك عن أُبي بن كعب أنه قال: «آخر آية نزلت: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] إلى آخر السورة[٤]، وعليه اقتصر المصنف في آخر «براءة» ويكون؛ أي: «الدَّين».

---

(١) في نسخة [ب]: (يترك).
(٢) صحيح البخاري [٢/ ٧٣٤].
(٣) صحيح البخاري [٤/ ١٦٥٢/ برقم: ٤٢٧١].
(٤) مستدرك الحاكم [٢/ ٣٦٨/ برقم: ٣٢٩٦].

۞ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ٢٨٢﴾.

---

(٢٨٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ﴾؛ أي: إذا داين بعضكم بعضاً، تقول: داينته إذا عاملته نسيئة معطياً أو آخذاً. وفائدة ذكر الدَّيْن أن لا يتوهم من التداين المجازاة ويعلم تنوعه إلى المؤجل والحال، فإنه الباعث على الكتبة ويكون مرجع ضمير ﴿فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾ ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ معلوم بالأيام والأشهر لا بالحصاد وقدوم الحاج. ﴿فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾ لأنه أوثق وادفع للنزاع، والجمهور على أنه استحباب. وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن المراد به السلم، وقال: لما حرم الله الربا أباح السَّلَم. ﴿وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ من يكتب السوية لا يزيد ولا ينقص، وهو في الحقيقة أمر للمتداينين باختيار كاتب فقيه دَيِّنٍ حتى يجيء مكتوبه موثوقاً به معدلاً

[من يكتب بالسوية] يفهم كما قال التفتازاني أنّ بـ«العدل» متعلق بـ«كاتب» تعلق التابع بالمتبوع، وإن كان بحسب الإعراب متعلق بمحذوف؛ أي: كائن بالعدل ملتبس(١) به وإنما لم يتعلق بالفعل لأنَّ القصد هنا إلى بيان حال الكاتب أنه كيف ينبغي أنْ يكون، ولأنّ ذكر فاعل الفعل بلفظ اسم فاعلِهِ نكرة غير مقيدة قليل

---

(١) في نسخة [ب]: (متلبس).

بالشرع. ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾ ولا يمتنع أحد من الكتاب. ﴿أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ مثل ما علمه الله من كتبة الوثائق، أو لا يأب أحد أن ينفع الناس بكتابته كما نفعه الله بتعليمها كقوله: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]. ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ تلك الكتابة المعلمة. أمر بها بعد النهي عن الإباء عنها تأكيداً، ويجوز أن يتعلق الكاف بالأمر فيكون النهي عن الامتناع منها مطلقة ثم الأمر بها مقيدة. ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ وليكن المملي من عليه الحق لأنه المقر المشهود عليه، و(الإملال) و(الإملاء) واحد. ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾؛ أي: المملي. أو الكاتب. ﴿وَلَا يَبْخَسْ﴾ ولا ينقص. ﴿مِنْهُ شَيْـًٔا﴾؛ أي: من الحق، أو مما أملى عليه. ﴿فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا﴾ ناقص العقل مبذراً. ﴿أَوْ ضَعِيفًا﴾ صبيّاً أو شيخاً مختلاً. ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ أو غير مستطيع للإملاء بنفسه لخرس أو جهل باللغة. ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ﴾؛ أي: الذي يلي أمره ويقوم مقامه من قيم؛ إن كان صبيّاً أو مختل عقل، أو وكيل أو مترجم إن كان غير مستطيع. وهو دليل

الجدوى؛ بخلاف ما إذا قُيدت، وهذا معنى قوله بعد: «وهو في الحقيقة أمر للمتداينين باختيار كاتب»[(١)] مع أن ظاهره أمر للكاتب.

[مثل ما علمه الله] إلى آخره. «ما» مصدرية أو كافة، على ما مال إليه التفتازاني، أو موصولة أو نكرة موصوفة، وعليهما فالضمير لـ«ما» وعلى الأولين «للكاتب»، والمفعول الثاني فـ«علم» على كل التقادير محذوف؛ أي: «يكتب مثل ما علمه الله كتابة الوثائق» [ويجوز أن يتعلق «الكاتب»[(٢)] بالأمر] هو كما قال التفتازاني: من قبيل ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝٥ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦ وَلِرَبِّكَ فَٱصْبِرْ﴾ [المدثر: ٣ ـ ٧] بإعمال ما بعد الفاء فيما قبلها [فيكون النهي] إلى آخره؛ أي: فلا يكون الأمر بما ذكر تأكيداً لأن النهي عن امتناع مطلق الكتابة لا يدل على الأمر بالكتابة المقيدة.

[والإملال والإملاء واحد] الأول: لغة الحجاز، والثاني: لغة تميم[(٣)]

---

(١) انظر: أنوار التنزيل، البيضاوي [١/ ٥٧٨].

(٢) في نسخة [ز ـ ج]: (الكاف)، وفي نسخة [ب]: (الكتاب).

(٣) انظر: تفسير السمعاني، أبو المظفر [٧/ ٢٥٤].

جريان النيابة في الإقرار ولعله مخصوص بما تعاطاه القيم أو الوكيل. ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ﴾ واطلبوا أن يشهد على الدين شاهدان. ﴿مِن رِّجَالِكُمْ﴾ من رجال المسلمين، وهو دليل اشتراط إسلام الشهود وإليه ذهب عامة العلماء وقال أبو حنيفة: تقبل شهادة الكفار بعضهم على بعض. ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾ فإن لم يكن الشاهدان رجلين. ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ فليشهد أو فالمستشهد رجل وامرأتان، وهذا مخصوص بالأموال عندنا وبما عدا الحدود والقصاص عند أبي حنيفة. ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ لعلمكم بعدالتهم. ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ علة اعتبار العدد؛ أي: لأجل أن إحداهما إن ضلت الشهادة بأن نسيتها ذكرتها الأُخْرَى، والعلة في الحقيقة التذكير ولكن لما كان الضلال سبباً له نزل منزلته كقولهم: أعددت السلاح أن يجيء عدو فأدفعه، وكأنه قيل: إرادة أن تذكر إحداهما الأُخْرَى إن ضلت، وفيه إشعار بنقصان عقلهن وقلة ضبطهن. وقرأ حمزة (إنْ تَضِلَّ) على الشرط (فتذكرُ) بالرفع. وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (فَتُذْكِرَ) من الإذكار. ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ﴾ لأداء الشهادة أو

[ولعله]؛ أي: جريان النيابة في الإقرار **[مخصوص بما تعاطاهُ القيّم أو الوكيل]**؛ أي: دون المترجم ودونهما فيما لم يتعاطياهُ **[واطلبوا]** أشار به إلى أنَّ «سين» استشهدوا للطلب، ويحتمل كما قال أبو حيان: أن يكون الفعل بمعنى أفعل؛ أي: «واشهدوا»[١] كـ«استيقن» بمعنى «أيقن»، و«استعجل» بمعنى «أعجل» **[فليشهد أو فلمستشهد]** اقتصر «الكشاف» على الأول[٢] مع أنه معترض فقد قال التفتازاني: الأنسب أن يقدر «فالشهيدان رجل وامرأتان» إذ المأمور هم «المخاطبون» لا «الشهداء»، وقدر أبو حيان[٣] «فالشاهد»، وقدر بعضهم «فليكن» وهو مناسب لقوله: **﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا﴾** **[كقولهم: أعددت السلاح إن يجئ عدواً فأدفعه]** إذ العلة في الحقيقة «الدفع»، ولكن لما كان المجيء سبباً له نزل منزلته، وقُدِّرت الإرادة لأنها الباعثة على «الدفع» فكأنه قيل: إرادة دفع العدو إن جاء.

---

(١) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ٢٦١].

(٢) الكشاف، الزمخشري [١/ ٣٥٣].

(٣) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [٢/ ٢٦١].

التحمل. وسموا شهداء قبل التحمل تنزيلاً لما يشارف منزلة الواقع وما مزيدة. ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ﴾ ولا تملوا من كثرة مدايناتكم أن تكتبوا الدَّين أو الحق أو الكتاب. وقيل: كنى بالسأم عن الكسل لأنه صفة المنافق، ولذلك قال ﷺ: «**لا يقول المؤمن: كسلت**» ﴿صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا﴾ صغيراً كان الحق أو كبيراً، أو مختصراً كان الكتاب أو مشبعاً. ﴿إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ إلى وقت حلوله الذي أقر به المديون. ﴿ذَٰلِكُمۡ﴾ إشارة إلى أن تكتبوه. ﴿أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ أكثر قسطاً. ﴿وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾ وأثبت لها وأعون على إقامتها، وهما مبنيان من (أقسط وأقام) على غير قياس، أو من (قاسط) بمعنى: ذي قسط وقويم، وإنما صحت الواو في أَقْوَمُ كما صحت في التعجب لجموده. ﴿وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ﴾ وأقرب في أن لا تشكوا في جنس الدَّين وقدره وأجله والشهود ونحو ذلك. ﴿أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَا﴾ استثناء من الأمر

[وقيل: كنى بـ«السأم» عن «الكسل»] قال التفتازاني: يعني: أنَّ السآمة والملالة إنما يكون بعد الشروع فيه والإكثار منه، والمراد هنا: النهي عن الكسل من أن يكتب ابتداء فكنى عنه بـ«السآمة» لكونها من لوازمه وروادفه، ولم يجعله مجازاً لعدم المانع من الحقيقة في الجملة [لأنه]؛ أي: الكسل [صفة المنافق] مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢] [**وهما مبنيان من «أقسط» و«أقام»**]؛ أي: لا من «قسط» و«قام» لأن «قسط» بمعنى جار[1] والمعنى هنا على العدل، والفعل منه «أَقسط» فلزم أَن يكون «أَقسط» في الآية من المزيد لقصد الزيادة في المقسط، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢] لا من المجرد لأن معناه: الزيادة في القاسط وهو الجائر، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلۡقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥] وكذا أقوم معناهُ: أَشد إقامة لا قياماً [**على غير قياس**] إذ القياس أن يكون البناء من المجرد لا من المزيد [**أو من قاسط**]؛ أي: وقادمَ [**بمعنى: ذي قسط**]؛ أي: عدل وبمعنى [**قويم**]؛ أي: ذي استقامة على طريق النسب كـ«لابن» و«تامر» فيكون أفعل لا فعل له.

---

(١) انظر: المزهر في علوم اللغة، السيوطي [١/ ٢٢٥].

بالكتابة والتجارة الحاضرة تعم المبايعة بِدَيْنٍ أو عين، وإدارتها بينهم تعاطيهم إياها يداً بيد؛ أي: إلا أن تتبايعوا يداً بيد فلا بأس أن لا تكتبوا، لبعده عن التنازع والنسيان. ونصب عاصم (تِجارَةً) على أنه الخبر والاسم مضمر تقديره إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة كقوله:

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يوماً ذا كَوَاكِبَ أَشْنَعا

ورفعها الباقون على أنها الاسم والخبر تديرونها أو على كان التامة. ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْۚ﴾ هذا التبايع، أو مطلقاً لأنه أحوط. والأوامر التي في هذه الآية للاستحباب عند أكثر الأئمة. وقيل: إنها للوجوب ثم اختلف في إحكامها ونسخها. ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌۚ﴾ ....

[بني أسد...........................[1] ....]

منادى [هل تعلمون بلاءنا]؛ أي: قتالنا من قولهم: أبلى فلان بلاء حسناً إذا قاتل مقاتلة محمودة [إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا] هو صفة لـ«يوماً»، و«اليوم الأشنع»: الذي اشتد شَرُّه، وكونه ذا كواكب كناية عن ستره وظلامه على الأعين بحيث يرى الكواكب، أو عن كثرة الغبار بحيث يستر ضوء الشمس المانع من رؤية الكواكب، حتى صار اليوم مظلماً كالليل يرى فيه الكواكب، والشاهد في «كان» حيث أضمر فيها اسمها وهو «بلاء» أو «اليوم» والمعنى على الأول: «إذا كان بلاء في يوم موصوف بما ذكر»[2] [هذا التبايع] هو التجارة الحاضرة التي تُديرونها بينكم [أو مطلقاً]؛ أي: عن التقييد بهذا التبايع فيكون ذلك تعميماً بعد تخصيص احتياطاً في جميع البياعات كما أشار إليه بقوله: [لأنه أحوط]؛ أي: من تقييد الإشهاد بالتبايع المذكور [ثم اختلف في أحكامها] وهو بكسر الهمزة من «أحكمت الشيء»؛ أي: أتقنته، والاختلاف في أحكامها ونسخها محله القول بوجوبها وإلا فظاهر أنها محكمة قطعاً.

---

(١) البيت لعمرو بن شَأس:

«بني أسدٍ هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوماً ذا كواكبَ أشنعا»

انظر: الكتاب، سيبويه [ص١٢].

(٢) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [٣/٣٦٦].

۞ ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾﴾.

يحتمل البنائين، ويدل عليه أنه قرئ: (وَلَا يُضَارّ) بالكسر والفتح. وهو نهيهما عن ترك الإجابة والتحريف والتغيير في الكتبة والشهادة، أو النهي عن الضرار بهما مثل أن يعجلا عن مهم ويكلفا الخروج عما حد لهما، ولا يعطى الكاتب جعله، والشهيد مؤنة مجيئه حيث كان. ﴿وَإِن تَفْعَلُوا﴾ الضرار أو ما نهيتم عنه. ﴿فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾ خروج عن الطاعة لا حق بكم. ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في مخالفة أمره ونهيه. ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ أحكامه المتضمنة لمصالحكم. ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ كرر لفظة الله في الجمل الثلاث لاستقلالها، فإن الأولى: حث على التقوى، والثانية: وعد بإنعامه، والثالثة: تعظيم لشأنه. ولأنه أدخل في التعظيم من الكناية.

﴿٢٨٣﴾ ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾؛ أي: مسافرين. ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ فالذي يستوثق به رهان، أو فعليكم رهان، أو فليؤخذ رهان. وليس هذا التعليق لاشتراط السفر في الارتهان كما ظنه مجاهد والضحاك رحمهما الله لأنه ﷺ رهن درعه في المدينة من يهودي بعشرين صاعاً من شعير أخذه لأهله. بل لإقامة التوثيق للارتهان مقام التوثيق بالكتابة في السفر الذي هو مظنة إعوازها. ....

[يحتمل البناءين]؛ أي: بناء الفاعل وبناء المفعول فيحتمل عليهما معاً أو على كل منهما والأول أولى **[وهو نهيهما]** هذا على تقدير أن البناء للفاعل **[لأنه عليه الصلاة والسلام: «رهن درعه...»]** إلى آخره. رواه البخاري(١) وغيره(٢) **[مظنةِ إعوازها]**؛ أي: الكتابة المفهومة من الكتب وفي نسخة: مظنة

---

(١) صحيح البخاري [٢/٨٨٧/ برقم: ٢٧٤].

(٢) سنن الترمذي [٣/٥١٩/ برقم: ١٢١٥] واللفظ هنا له أقرب.

والجمهور على اعتبار القبض فيه غير مالك. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (فَرَهْن) كـ(سقف) وكلاهما جمع رهن بمعنى: (مرهون): وقرئ بإسكان الهاء على التخفيف. ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾؛ أي: بعض الداينين بعض المديونين واستغنى بأمانته عن الارتهان. ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾؛ أي: دينه سماه أمانة لائتمانه عليه بترك الارتهان به. وقرئ: (الذي ايتمن) بقلب الهمزة ياء، و(الذي أتمن) بإدغام الياء في التاء وهو خطأ لأن المنقلبة عن الهمزة في حكمها فلا تدغم. ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ في الخيانة وإنكار الحق وفيه مبالغات. ﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ﴾ أيها الشهود، أو المديونون والشهادة شهادتهم على أنفسهم. ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾؛ أي: يأثم قلبه أو قلبه يأثم. والجملة خبر (إن) وإسناد الإثم إلى القلب لأن الكتمان يقترفه،

الإعواز **[والجمهور على اعتبار القبض فيه]**؛ أي: في لزومه لا في صحته **[وقرئ «الذيْ يتُمِن» بقلب الهمزة]** «ياءً» قرأ به ورش والسوسي وإن اقتضت عادة المصنف في التعبير بمثل ذلك أنه شاذ[١] **[وفيه مبالغات]**؛ أي: من حيث الإتيان بصيغة الأمر الظاهر في الوجوب والجمع بين ذكر «الله» و«الربّ» وذكره عقب الأمر بأداء الدين.

[والشهادة]؛ أي: على القول بأنّ المخاطب المدينون **[شهادتهم على أنفسهم]**؛ أي: إقرارهم عليها **[أي «يأثم قلبه» أو «قلبه يأثَم»]** جوز في «آثِمٌ قلبه» أنْ يكون «قلبه» فاعلاً بـ«آثم» وأن يكون مبتدأه خبره «آثم» **[والجملة خبر «إنّ»]**؛ أي: على الثاني، أما على الأول فخبرها مفرد، وهو «آثم» مع أن اسم الفاعل مع فاعله كالمفرد الجملة الفعلية **[لأن الكتمان يقترفه]**؛ أي: يخالطه فأسند «الإثم» وهو هنا «الكتمان» إلى «القلب» لأنه محله وجالبهُ، وعبارة «الكشاف» لأن إسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ الأقوال[٢] تقول إذا أردت التوكيد: «هذا مما أبصرته عيني، ومما سمعته أُذني، ومما عرفه قلبي»[٣]، وما قاله من النظير من حيث أنه نظير أنسب من قول المصنف.

---

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الدمياطي [ص٣٠٣].
(٢) كما في نسخة [ب]، وفي نسخة [الأصل - ز - ج]: (من الأتراك).
(٣) الكشاف، الزمخشري [١/ ٣٥٧].

﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾﴾.

ونظيره: العين زانية والأذن زانية. أو للمبالغة؛ فإنه رئيس الأعضاء وأفعاله أعظم الأفعال، وكأنه قيل: تمكن الإثم في نفسه وأخذ أشرف أجزائه، وفاق سائر ذنوبه. وقرئ: (قَلْبَهُ) بالنصب كـ(حسن وجهه). ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ تهديد.

﴿٢٨٤﴾ ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ﴾ خلقاً ومُلْكاً. ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾؛ يعني: ما فيها من السوء والعزم عليه لترتب المغفرة والعذاب عليه. ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ يوم القيامة. وهو حجة على من أنكر الحساب كالمعتزلة والروافض ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ مغفرته ﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَۚ﴾ تعذيبه، وهو صريح في نفي وجوب التعذيب. وقد رفعهما ابن عامر وعاصم ويعقوب على الاستئناف، وجزمهما الباقون عطفاً على جواب الشرط، ومن جزم بغير فاء جعلهما بدلاً عنه بدل البعض من الكل أو الاشتمال كقوله:

[ونظيره: «العين زانية والأذن زانية...»] وهذا حديث رواه مسلم بلفظ: **«العينان زناهما النظر والأذنان زناها الاستماع»**(١) [أو للمبالغة] عطف على «لأنَّ الكتمان يقترفه» [وقرئ «قلبَه»] بالنصب(٢).

[كـ«حسن وجهه»]؛ أي: على التشبيه بالمفعول به.

[على الاستئناف]؛ أي: بتقدير مبتدأ محذوف تقديره «فهو يغفر» [بدل البعض من الكل، أو الاشتمال] لأنه أُريد بـ«يحاسبكم» معناه المجازي فهما بدل بعض كـ«ضربت زيداً رأسه»، أو معناهُ الحقيقي فهما بدل اشتمال كـ«أحببت زيداً علمه».

---

(١) صحيح مسلم [٤/٢٠٤٦/برقم: ٢٦٥٧]. (٢) المحرر الوجيز، ابن عطية [١/٣٨٧].

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بنَا فِي دِيَارِنَا   تجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

وإدغام الراء في اللام لحن؛ إذ الراء لا تدغم إلا في مثلها. ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدر على الإحياء والمحاسبة.

[متى تَأْتِنَا تُلْمِم........................[1]   ....]

بضم التاء؛ أي: تُنزل، وهو بدل بعض من «تأتنا» نظراً إلى أنه إتيان لا يتوقف فيه، أو بدل اشتمال منه نظراً إلى أنه نزول خفيف بالفعل في البيت مجزوم بدلاً من الشرط وفي الآية من الجزاء [بِنَا في دِيارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً]؛ أي: قوياً غليظاً [وَنَاراً تَأَجَّجَا]؛ أي: اشتعل وألفهُ للتثنية أو للحطب وحده أَو للنار بتأويلها بالقبس، ووصف الحطب بالجزل إشارة إلى قوة النار، وكثرة الضيفان، وفرط الاهتداء إلى النار.

[وإدغام الراء في اللام لحن].

تبع فيه الزمخشري[2] وهو مبنيٌ على القول بأن الراء إنما تدغم في الراء لتكررها الفائتُ بإدغامها في اللام. ورُدَّ بأنّ ذلك قراءة أبي عمرو وهي متواترة[3] مع أن القول بامتناع إدغام الراء في اللام إنما هو مذهب البصريين وأما الكوفيون؛ بل وبعض البصريين كأبي عمرو فقائلون بالجواز كما نقله عنهم أبو حيان[4]، ومن علم حجة على من لم يعلم[5].

---

(١) البيت لعبد الله بن الحر:

«متى تَأْتِنَا تُلْمِم بِنَا في دِيارِنَا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا»

المفصل في الإعراب، الزمخشري [ص١٤١].

(٢) أي: والزمخشري أيضاً قال: ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأً فاحشاً وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم. الكشاف، الزمخشري [١/ ٣٥٧].

(٣) انظر: اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الدمياطي [ص٢٥٦].

(٤) انظر تفصيل المسألة في: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي [١/ ٣٣٥].

(٥) قيل: الحكم بعدم الوجود ينبغي أن يقوم على العلم بعدم الوجود، لا عدم العلم بالوجود. انظر: التحصين ضد الجريمة، محمد محروس المدرس الأعظمي [١٣/ ٤٢].

۞ ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ٢٨٥﴾.

---

٢٨٥ ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ شهادة وتنصيص من الله تعالى على صحة إيمانه والاعتداد به، وإنه جازم في أمره غير شاك فيه. ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ لا يخلو من أن يعطف ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ﴾ على ﴿ٱلرَّسُولُ﴾، فيكون الضمير الذي ينوب عنه التنوين راجعاً إلى ﴿ٱلرَّسُولُ﴾ ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ﴾، أو يجعل مبتدأ فيكون الضمير للمؤمنين. وباعتباره يصح وقوع كل بخبره خبر المبتدأ، ويكون إفراد الرسول بالحكم إما لتعظيمه أو لأن إيمانه عن مشاهدة وعيان، وإيمانهم عن نظر واستدلال. وقرأ حمزة والكسائي: (وكتابه)؛ يعني: القرآن، أو الجنس. والفرق بينه

[**يعني: القرآن**[١] **أو الجنس**] هي عبارة الزمخشري[٢] قال التفتازاني: يعني: أَن الإضافة كاللام للتعيين والإشارة فيه إلى حصة من الجنس، أو إلى الجنس، وحينئذ قد تدل القرينة على البعضية، فيصرف إلى البعض، وقد لا فيصرف إلى الكل، وهو معنى الاستغراق، وكما أنّ في جانب القلة تنتهي البعضية في المفرد إلى الواحد وفي الجمع إلى الثلاثة كذلك في جانب الكثرة يرتقي في المفرد إلى أَنْ لا يخرجُ منه فرد، وفي الجمع إلى أن لا يخرج منه جمع؛ لأن معناه ما فيه الجنسية من المجموع وذلك لا يوجد إلا في الواحد والاثنين وهذا معنى ما قيل: إنَّ استغراق المفرد أشمل وإنّ الكتّاب أكثر من الكتب[٣]، وما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ﴾ [الحاقة: ١٧] أنَّ الملك أعم من الملائكة؛ يعني: أن قولك: ما من ملك إلا

---

(١) أي: على قراءة ابن عباس «وكتابه» بالألف على التوحيد، وقال: الكتاب أكثر من الكتب، وتبعه حمزة والكسائي. انظر: الحجة في القراءات، ابن خالويه [١/٣٥٧].

(٢) انظر: الكشاف، الزمخشري [١/٣٥٨]. (٣) الكليات، الكفومي [ص١٤٤].

وبين الجمع أنه شائع في وحدان الجنس والجمع في جموعه، ولذلك قيل: الكتاب أكثر من الكتب. ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾؛ أي: يقولون: لا تفرق. وقرأ يعقوب: (لا يفرّق) بالياء على أن الفعل لـ(كُلٌّ). وقرئ: (لا يفرقون) حملاً على معناه كقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] واحد في معنى الجمع لوقوعه في سياق النفي كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]. ولذلك دخل عليه بين، والمراد نفي الفرق بالتصديق والتكذيب ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا﴾ أجبنا. ﴿وَأَطَعْنَا﴾ أمرك. ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ اغفر غفرانك، أو نطلب غفرانك. ﴿وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ المرجع بعد الموت وهو إقرار منهم بالبعث.

وهو شاهد أعم من قولك: ما من ملائكة، وهذا في النكرة المنفية مُسلّمٌ للقطع بأن لا رجل نفي لكل فرد بخلاف لا رجال، وكذا في نحو كل رجل وكل رجال وأما في المُعرّف فلا للقطع واتفاق أئمة التفسير والأصول والنحو على أنّ الحكم في مثل: «الرجال فعلوا كذا» على كل فرد لا على كل جماعة، وهكذا فسره في كل موضع من هذا الكتاب فليتدبر. انتهى.

[واحد في معنى الجمع لوقوعه في سياق النفي] زادَ على «الكشاف» التعليل وقد أشار التفتازاني إلى رده حيث قال: من زعم أن معنى الجمع في أحد أنه نكرةٌ في سياق النفي فعمت فكانت بهذا الاعتبار في معنى الجمع[1] كسائر النكرات فقد سهى، وإنما معناهُ: ما ذكر في كتب اللغة إنّ أحد أعم[2] لمن يصلح أنْ يخاطب فيستوي فيه الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث فحيث أُضيف بين إليه أَو أُعيد ضمير جمع إليه، أو نحو ذلك فالمراد به جمع من الجنس الذي يدل الكلام عليه؛ فمعنى ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ لا نفرق بين جمع من الرسل، ومعنى

---

(١) عبارة: (في أحد أنه نكرةٌ في سياق النفي فعمت فكانت بهذا الاعتبار في معنى الجم) من نسخة [ز ـ ج ـ ب] ساقطة من نسخة [الأصل].

(٢) في نسخة [ز ـ ب]: (اسم).

۞ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨٦﴾﴾.

﴿٢٨٦﴾ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ إلا ما تسعه قدرتها فضلاً ورحمةً، أو ما دون مدى طاقتها بحيث يتسع فيها طوقها ويتيسر عليها كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] فهو يدل على عدم وقوع التكليف بالمحال ولا يدل على امتناعه. ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ من خير. ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ من شر، لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعاصيها غيرها، وتخصيص الكسب بالخير والاكتساب بالشر؛ لأن الاكتساب فيه احتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب إليه فكانت أجد في تحصيله وأعمل بخلاف الخير. ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾؛ أي: لا تؤاخذنا بما أدى بنا إلى نسيان أو خطأ من تفريط وقلة مبالاة، أو بأنفسهما إذ لا

﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [الحاقة: ٤٧] فما منكم من جماعة، ومعنى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] كجماعة من جماعات النساء(١) **[أو ما دون]** عطف على ما تسعه قُدْرَتُها **[مدى طاقتها]**؛ أي: «غاية طاقتها» والحاصل: أنه لا يكلف غاية طاقته بل ما دونها بحيث **[يتسع فيه طوقها]** فالحيثية متعلقة بـ«دون»(٢) **[لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها]** أشار به إلى ما يفيده تقديم الخبر أعني لها وعليها من الحصر **[لأن الاكتساب فيه اعتماد]**؛ أي: والاعتماد اضطراب في العمل ومبالغة واجتهاد.

[بما أدى بنا إلى نسيان] فسر بهذا لأن المؤاخذة إنما هي بالمقدور، والنسيان والخطأ ليس بمقدورين **[أو بأنفسهما]** عطفٌ على بما أوى؛ أي: لا تؤاخذنا بهما

---

(١) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي [٣/ ٣٨٤].

(٢) انظر: أحكام القرآن، الجصاص [٢/ ٢٧٧].

تمتنع المأخذة بهما عقلاً فإن الذنوب كالسموم فكما أن تناولها يؤدي إلى الهلاك ـ وإن كان خطأ ـ فتعاطي الذنوب لا يبعد أن يفضي إلى العقاب وإن لم تكن عزيمة. لكنه تعالى وعد التجاوز عنه رحمةً وفضلاً فيجوز أن يدعو الإنسان به استدامة واعتداداً بالنعمة فيه. ويؤيد ذلك مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام: «**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان**». ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا﴾ عبأً ثقيلاً يأصر صاحبه؛ أي: يحبسه في مكانه. يريد به التكاليف الشاقة. وقرئ: (وَلَا تَحْمِّلْ) بالتشديد للمبالغة. ﴿كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ﴾ حملاً مثل حملك إياه على (مَنْ قَبْلِنا)، أو مثل الذي حملته إياهم فيكون صفة لـ(إِصراً)، والمراد به: ما كلف به بني إسرائيل من قتل الأنفس، وقطع موضع النجاسة، وخمسين صلاة في اليوم والليلة، وصرف ربع المال

اعتباراً بما قد يترتب عليهما كما أشار إليه بعد إذ النسيان مثلاً قد لا يعذر صاحبه كمن رأى نجاسة ببدنه فَأَخَّرَ غسلها إلى أن نسي فصلى وهي عليه عُدَّ مُقَصِّراً **[استدامة]**؛ أي: للنعمة وهي عدم المؤاخذة بالنسيان الواقع من هذه الأُمة **[واعتداداً بالنعمة]** معناه: أن ذكره بلفظ الدعاء على معنى التحدث بنعمة الله فيه، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ﴾ [الضحى: ١١].

[ويؤيد ذلك مفهوم قوله ﷺ] إلى آخره. إذ مفهومه أنهما غير مرفوعين عن غير هذه الأُمة والحديث رواه الطبراني(١) وغيره(٢) **[عِبأً]** بكسر العين وإسكان الباء ما يحملهُ الإنسان على ظهره **[للمبالغة]**؛ أي: في عدم الحمل **[حملاً مثل حملك إياهُ]** إلى آخره. جوز في كما حملته أنْ يكون صفة لمصدر محذوف أَو صفة لـ«إصراً» فقوله: أو مثل الذي عطف على حملاً. **[من قتل الأنفس]**؛ أي: في التوبة **[وقطع موضع النجاسة]**؛ أي: في إزالتها.

[وخمسين صلاة في اليوم والليلة] نسب التكليف بها إلى بني إسرائيل، ونسبها

---

(١) المعجم الكبير، الطبراني [٢/٩٧/برقم: ١٤٣٠].

(٢) سنن ابن ماجه [١/٦٥٩/برقم: ٢٠٤٥] سنده صحيح.

للزكاة. أو ما أصابهم من الشدائد والمحن. ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ من البلاء والعقوبة، أو من التكاليف التي لا تفي بها الطاقة البشرية وهو يدل على جواز التكليف بما لا يطاق وإلا لما سئل التخلص عنه، والتشديد ههنا لتعدية الفعل إلى مفعول ثان. ﴿وَٱعْفُ عَنَّا﴾ وامح ذنوبنا. ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا﴾ واستر عيوبنا ولا تفضحنا بالمؤاخذة. ﴿وَٱرْحَمْنَآ﴾ وتعطف بنا وتفضل علينا. ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ سيدنا. ﴿فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ فإن من حق المولى أن ينصر مواليه على الأعداء، أو المراد به عامة الكفرة. روي: أنه عليه الصلاة والسلام لما دعا بهذه الدعوات قيل له عند كل كلمة: «**قد فعلت**». وعنه ﷺ: «**أنزل الله تعالى آيتين من كنوز الجنة. كتبهما الرحمٰن بيده قبل أن يخلق الخلق بألفي سنة، من قرأهما بعد العشاء الآخرة أجزأتاه عن قيام الليل**». وعنه ﷺ: «**من قرأ آيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه**». وهو يرد قول من استكره أن يقال سورة البقرة، وقال: ينبغي أن يقال السورة التي تذكر فيها البقرة، كما قال ﷺ: «**السورة**

غيره من المفسرين إلى اليهود، ولا تنافي بينهما إذ المراد من «بني اسرائيل» هم «اليهود منهم»، فلا يرد ما قيل: إنّ بني اسرائيل لم يفرض عليهم خمسون صلاة بل ولا خمس صلوات، مع أَن من حفظ حجة على من لم يحفظ(١) [**أو لما أصابهم**] عطف على ما كلف به بني إسرائيل [**والتشديد هاهنا لتعدية الفعل**]؛ أي: لا للمبالغة [**روي: «أنه عليه الصلاة والسلام لما دعا بهذه الدعوات قيل: له فعلت»**] رواه مسلم(٢) وغيره(٣) [**أنزل الله تعالى آيتين**] إلى آخره. الكتابة فيه باليد تمثيل وتصوير لإثباتهما وتقديرهما بألفي سنة تصوير لقدمهما لأن مثل هذا يقال لطول الزمان لا للتحديد. [**«من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلته كفتاه»**] رواه الشيخان(٤)

(١) انظر: صحيح البخاري [١/ ١٣٥/ برقم: ٣٤٢].
(٢) صحيح مسلم [١/١١٦/ برقم: ١٢٦]. (٣) سنن الترمذي [٥/ ٢٢١/ برقم: ٢٩٩٢].
(٤) صحيح البخاري [٤/ ١٤٧٢/ برقم: ٣٧٨٦]، صحيح مسلم [١/ ٥٥٤/ برقم: ٨٠٧].

التي تذكر فيها البقرة فسطاط القرآن فتعلموها، فإن تعلمها بركة وتركها حسرة، ولن تستطيعها البطلة» قيل: يا رسول الله وما البطلة؟ قال: **«السحرة»**.



وغيرهما[1] [**فسطاط القرآن**][2] «الفسطاط»: الخيمة أو المدينة الجامعة سميت به السورة لاشتمالها على معظم أصول الدين وفروعه والإرشاد إلى كثير من مصالح العباد ونظام المعاش ونجاة المعاد.

[**ولن تستطيعها البطلة**][3]؛ أي: إنهم مع حدقهم لا يوفقون لتعليمها، والتأمل في معانيها أو العمل بما فيها، وسموا «بطلة» لانهماكهم في الباطل أو لبطالتهم عن أمر الدين.



---

(١) سنن أبي داود [١/ ٤٤٤/ برقم: ١٣٩٧].
(٢) مسند الديلمي [١/ ٢٤١/ برقم: ٣٥٥٩].
(٣) انظر الحديث في: صحيح مسلم [١/ ٥٥٣/ برقم: ٨٠٤].

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	٥
إهداء	٧
ورد الحزب الصغير	٨
ترجمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري	٩
تعريف بالحاشية	١٣
نسخ المخطوطات	١٧
مقدمة	٢٣
الجزء الأول	٢٥
سورة الفاتحة	٢٧
سورة البقرة	٨٧
الجزء الثاني	٤٢٤
الجزء الثالث	٥٧١